

الموسوعة الفقهية

إشراف

أ/ حسن الكيلاني

أ/ محمد عناية



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرى
الحامى نائب محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع صدى - ص.ب: ٥٤٢ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمطبعة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد

الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا

منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦

وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

هبة الفكر هـ

موضوعات الجزء الأول

مجلس الدولة ودوره في خدمة العدالة

أولاً

اتحاد الشتركي عربي

اتحاد الجمهوريات العربية

اتحاد قومي

اتفاقية دولية

اتفاقيات

اجازة

اجنوبي

اختصاص اداري نو وكيني

مجلس الدولة
و
دوره في خدمة الدولة

- **المسألة الرئيسية لتطور التشريع لمجلس الدولة**
- **تشكيل مجلس الدولة**
- **اختصاصات مجلس الدولة**
- **أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين
الخاصة بهم .**
- **خاتمة**

الامح الرئيسية للطور التشريعي لجلس الدولة

الارهاصات الأولى :

● ليس ثمة مجال للتحدث من تنظيم رقابة قضائية على أعمال الإدارة في مصر قبل إنشاء المحكم المخططة عام ١٨٧٥ فلم تكن الإدارة تخضع في تصرفاتها للقانون على النحو المعروف في ظل مبدأ فصل بين السلطات الذي يمكن أن يستتبع فرض رقابة من جانب السلطة القضائية على السلطة التنفيذية في اتباعها للقانون الذي تمنحه السلطة التشريعية .

ومع تنظيم السلطة القضائية بإنشاء المحكم المخططة عام ١٨٧٥ كجهة قضائية يخضع لها لجانب اصحاب امتيازات مصرية ، ثم المحكم الأهلية عام ١٨٨٢ ، أصبحت المنازعات الإدارية - وفقا للصياغات المتبعة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحكم الأهلية (وقد استبدلت فيما بعد بالمادة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء وتفرقت صياغتها بعض الشيء في قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥) والمادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (وقد أصبح رقمها ٤٢ بعد تعديل صياغتها كون المسلس بجوهرها على أثر إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٢٧) - أصبحت المنازعات الإدارية تخضع لاختصاص المحكم القضائية بالقيود الآتية :

١ - لم يكن للمحكم القضائية أن تتعرض بطريق مباشر أو غير مباشر لأعمال السيادة . (ولا زال ليس للقضاء برمته الى الآن التعرض لهذه الأعمال) .

٢ - لم تكن المحكم القضائية تلك إلغاء القرارات الإدارية المعيبة ، فزلية كفت هذه القرارات أو لائحة ، ولا وقد تنفيذا ، ولا تنسرها أو توليها .

هذه لأن ذلك لم يمنع تلك المحكم من الامتناع عن تطبيق القرارات التطبيقية المخالفة للقانون دون التعرض لها في حد ذاتها .

٢- لها التعويض عن اعمل الادارة المعيبة وهى الاعمال المخالفة للقوانين واللوائح ، فكانت تملكه المحاكم اذا ما احقت تلك الاعمال او التصرفات الادارية ضررا بحق مكتسب لأحد الأفراد ، ويستوي في ذلك ان يكون عمل الادارة المعيب من الاعمال المدنية او القنونية .

٤ - كما كان لتلك المحاكم ان تفصل في سائر المسائل التي يخولها القانون حق النظر فيها .

ومن ثم ، على الرغم من ان المحاكم القضائية في مصر كانت تملك الحكم بالتعويض على جهة الادارة عن اعمالها المعيبة متى اوتعت ضررا بحق مكتسبه للأفراد وهو ما يمكن ان يطلق عليه « قضاء التعويض » الا ان تلك المحاكم لم يكن لها ما سمي « قضاء الالغاء » وقد بقى الأمر على هذا الحال الى ان اجتمع مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ليمارس الرقابة القضائية على اعمال الادارة تعويضا والغاء . على ان ثمة اراء سابقة على ذلك لارساء قضاء الالغاء في مصر ، تمخضت عنها الخروب التاريخية والسيلبية .

وأولى هذه الاراء كانت ما عمت اليه الحكومة المصرية في اعقاب انشاء مجلس النظر (الوزراء) لأول مرة بمصر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ من استصدار أمر على في ٢٣ من ابريل ١٨٧٩ بإنشاء « مجلس شورى الحكومة » ونص هذا الأمر العالى على ان « يكون رئيس المجلس هو رئيس مجلس نظر حكومتنا ... » و « يصير المستشار المجلس المذكور في جميع مقروعات القوانين » ويفصل بناء على طلب الخصوى أو طلب نظر الدواوين في جميع المسائل التي تحدث « أولا بخصوص الوظائف التي تكون لكل منهم بمقتضى القوانين واللوائح . ثانيا : فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والاجراءات حسبها خصوصا » كما « ينظر في اجراءات الموظفين التي يحال النظر فيها عليه » (المقتان ٨ و ٩) واستطردت المادة ١٠ من الأمر العالى فنصت على إسناد ولاية قضاء الالغاء الى المجلس الوليد ، مقرر ان « مجلس شورى الحكومة يحكم حكما بقيا في المنازعات التي تتعلق بالامور الادارية . ثم مضت المادة ٣٢ وما يليها من الأمر العالى الى ايراد تفصيل ممارسة طلب الغاء القوانين

الإدارية المعنية بن أوجبت التظلم منها الى الناظر لولا ، ثم رفع الشكوى الى المجلس خلال ثلاثة شهور . واستبعدت المدة ٢٥ من الأبر العالي من ولاية القضاء الإدارى لمجلس شورى الحكومة « ما يصير اتخاذه من الاحتياطات لصلحة عمومية او للتظلم العام ، وقرارات الضبط والربط ، وتصيب وعزل الموظفين الجائز عزهم ، ولاتحة ترتيب المصالح الحكومية ، وما يدخل فى اختصاص المحاكم المدنية والشرعية . وما يدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة » .

وجدير بالتنويه ان هذا الأمر العالي انما صدر ببشارة مصرية من وزارة محمد شريف باشا، ولم يات فرضاً من قوى اجنبية لراجع المستشار طرلى البشري الى محاضرته التى القيت بنادى مجلس الدولة بالقاهرة فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١ .

..... واذا كانت الكوارث التى توالى على مصر فى تلك الآونة واختتمت بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ قد وادت تلك المحاولة المبكرة لاثابة قضاء ادارى فى المهد ، فان محاولة ثالثة ما لبثت ان لاحت فى الأفق رغم قيام الاحتلال ، فقد صدر امر عال بتاريخ ٢٢ من سبتمبر ١٨٨٣ بتظيم ما سسمى « مجلس شورى القوانين » الذى ما لبث ان أوقف بدوره فى ١٣ من فبراير ١٨٨٤ لاعتراض وزارة الخارجية البريطانية على تشكيله . رغم أنه كان قد اتفق من مهامه كل اختصاص قضائى . واقتصرت وظيفته على ابداء الراى فى المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وغيرها مما يعرضه عليه الناظر ، وصياغة مشروعات القوانين والوائح الصادرة بأوامر عالية واعداها ، اذا ما طلب منه ذلك .

وبعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وابرام اتفاقية مؤتمره علم ١٩٢٧ ، عاشرت مصر كامل سبلتها التشريعية والتضالية على أرضها . واذ انصرف الجهد القومى لاذ ذاك الى استكمال الصرح الاجتماعى والاقتصادى على دعائم ونظيدة من الأمان وكفالة الحريات والحقوق ، نادى كثير من دعاة الإصلاح بتأسيس مجلس الدولة المصرى والقضاء الإدارى . فوضعت لجنة تضامياً

للحكومة عام ١٩٣٩ مشروعاً بإنشاء مجلس الدولة وتضمن المشروع أن يكون لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ولاية إلغاء قرارات الإدارة متى انتهت بسبب تجاوز السلطة . ولكن هذا المشروع جعل الحكم الصادر بالألغاء في هذا المقام مستوجبا تصديق مجلس الوزراء كي يحوز قوة التنفيذ . وفي عام ١٩٤٦ وضع الدكتور عبد الحميد بدوي بلشا الذي كان وزيرا في تلك الآونة مشروعاً جديداً لمجلس الدولة خفف منه اشتراط تصديق مجلس الوزراء على ما يصدره هذا المجلس من احكام بإلغاء القرارات الادارية .

وقد قول كل من المشروعين بمصفاة شديدة من الاعتراض بحجة أن هذا المجلس سيكون سلطة فوق السلطات ، إذ سيغرض وسلطة على السلطة التنفيذية ، ويسلب مجلس الوزراء سلطة التأويل التشريعي .

واقترح البعض أن تملك ولاية الإلغاء المقترحة بجهات القضاء العالي .

وفي سنة ١٩٤٥ تقدم الى مجلس النواب العضو محمود محمد محمود بمشروع إنشاء مجلس الدولة ، فبادرت الحكومة بتقديم مشروع آخر نظراً وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

ولما كان هذا القانون نظراً على عجل فقد شابته بعض الأخطاء مما اقتضى تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

على أنه ولئن كانت ولاية قضاء الإلغاء لم تنظر في مصر إلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ فإن « لجنة قضايا الحكومة » مارست وتطبيقاً الصياغة والإفتاء منذ الكريكو الصادر في ٢٧ يناير ١٨٧٦ الذي أيد تعيين من استجلبتهم الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ من رجال القانون الأجانب وعهدت إلى اللجنة المشكلة منهم مهمة الدفاع عن مصالح الإدارة أمام المحاكم ، ولواء الرأي من الناحية القانونية فيما تباشره الحكومة من الأعمال والتصرّفات ، وما يجري بينها وبين الأفراد من علاقات (راجع مقال الدكتور عبد الحميد

بدوى — تحول لجنة عملها الحكومة الى مجلس الدولة — مجلة مجلس الدولة
السنة الأولى يناير ١٩٥٠ — ص ٢٥ وما بعدها .

وقد صدر بعد ذلك بنظام لجنة قضايا الحكومة القانون رقم ٩ لسنة
١٩٥٢ لتحديد اختصاصاتها بالآتي :

- ١ — التظلمة عن الحكومة والمصالح العمومية أمام المحاكم .
- ٢ — اصدار الفتاوى المبنية على الأساليب التقديرية المحسنة .
يستقبلها من الوزارات والمصالح بكل وثائق القرارات والقرارات والقرارات
الاحتشال العامة وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ، ويكون مسددة
للتقاضى او بشأن اى مسألة اخرى ترى الوزارة او المصلحة عرضها عليها
لاجل درستها .

- ٣ — ان تضع فى صيغة قانونية الوثائق والقرارات المذكورة او اى
مشروع قانون او مرسوم او قرار او لائحة او غير ذلك من الامور الادارية
التي تعرض عليها لدرستها .

بل صار من الواجب ايضا على الجهات الادارية ان تهتفى «تتصليا»
الحكومة « فى شأن كل عقد صلح او حكم او تنفيذ قرار محكوم فى امر
تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه .

وقد ظل الحال على هذا الوضع الى ان صدر امر ١٧ أغسطس
سنة ١٩٤٦ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بقسمة مجلس الدولة ليعمل
بالوظائف الثلاثة الآتية : الصحافة ، والامانة ، وولاية القضاء الادارى العام
وتعويض . على التفصيل الذى سيجد فيما بعد .

مجلس الدولة صاحب الولاية العامة على القرارات الإدارية :

عندما أعلنت ثورة ٢٣ من يولييه ١٩٥٢ كان مجلس الدولة المصري قائما بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

وقد استحدثت دعوى الالفاء لأول مرة في مصر كما تلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة . أما قبل ذلك فلم يكن لاية هيئة قضائية اختصاص بالفاء القرارات الإدارية . وتبدو أهمية دعوى الالفاء من جانبين ، فهي من جانب تكفل حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم ضد اعتداءات الإدارة ، وذلك من طريق الحكم بالفاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون ، ومن جانب آخر تمكن القضاء من بسط رقبته على أعمال الإدارة وتوجيه القائمين على أمرها الى التزام نطق القانون ، ويكون ذلك عن طريق الفاء قراراتها الإدارية .

وكان مجلس الدولة يختص طبقا لقانون انشأته في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ بالنظر في ثلاثة أنواع من الموضوعات هي :

أولا - انتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

ثانيا - قضايا الأفراد .

ثالثا - منازعات الموظفين .

وكانت تخرج من اختصاص المجلس الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة . لها اختصاصه بطلبات التمييز فكان مشتركا بينهما بين القضاء العادي .

وقد جاء اختصاص مجلس الدولة بالنسبة للقرارات التأديبية وقرارات الفصل بغير الطريق التأديبي شاملا الالفاء والتمييز ، وذلك فيما يتعلق بالموظفين الدائمين وحدهم . أما بالنسبة لقرارات التمييز والترقية ومنح العلاوات ، فكان اختصاص المجلس بالفاء وحده شاملا لجميع الموظفين الدائمين وغير الدائمين . على ان اختصاص المجلس ما لبث ان اتسع بالقانون

رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ تشمل منازعات الموظفين الصوميين دون تفرقة بين الدائمين وغير الدائمين الفاء وتمويضا .

ولم يكن قانون انشاء المجلس يمنحه اى اختصاص قضائى فى شئ من العقود الادارية ، والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ صارت محكمة القضاء الادارى تختص ولكن بالمشاركة مع المحكم العادية - بالنظر فى المنازعات المتعلقة بثلاثة عقود ادارية هى الالتزام والاشغال العامة والتوريد .

وتدريكان اول قانون شامل يصدر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى خصوص مجلس الدولة هو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ . وبه اصبح اختصاص المجلس شاملا لجميع العقود الادارية ، كما صار الاختصاص بها مقصورا على المجلس دون غيره . وكان الاختصاص فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية مشتركا بين القضاتين الادارى والعادى ، فجعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الاختصاص فى هذا المجال كاملا على القضاء الادارى وحده .

وهذا ما ثررت به المادة التاسعة من هذا القانون بقولها « يفصل مجلس الدولة بصفة استثنائية ادارى دون غيره فى طلبات التعويض المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليه بصفة اصلية او تبعية » .

وبذلك اشحن مجلس الدولة هو المختص وحده بالفصل فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية المعيبة .

ولا يخفى ما كان فى الاشتراك بين جهتى القضاء الادارى والقضاء العادى فى الاختصاص من عيوب لعلها تفرض فى تفصيل الجادى القانونى التى تحكم هذه الروابط ولذلك رأى ان يكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الادارى وحده ، وهى الجهة الطبيعية باعتبار ان تلك الروابط من مجالات القانون الادارى او القانون العلم .

وقد كان الاختصاص القضائى لمجلس الدولة منذ انشائه بالقانون

رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ اختصصاً محدداً المنازعات الإدارية على سبيل الحصر ، وما كان يجوز للمجلس بهيئة قضاء إداري أن يتجاوز اختصاصه هذا بالنظر في منازعة لم يرد النص على اختصاصه بها .

على أنه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبح مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية وذلك بنص المادة العشرة فقرة ١٤ من ذلك القانون . وقد ترتب على ذلك اتساع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وتقلده مكنته كجلس طيبي للمنازعات الإدارية .

وبذلك انتقل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من مرحلة الاختصاصات المفيدة على سبيل الحصر الى مجال الاختصاص العلم ، باعتبار صاحب الولاية العامة على المنازعات الإدارية كفة ، وذلك استثناء لاختصاصه الطبيعي . وان كان هذا لا يعنى غل يد المشرع عن استناد التصرف في بعض المنازعات الإدارية والدموى التأديبية الى جهات قضائية أخرى ، على أن يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الأصل العلم المقرر بالمادة ١٧٢ من الدستور وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام (١) .

المحكمة الإدارية العليا :

وقد تضمن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سلطة الاستئناف اليه نفسها تضمنه من أحكام :

أولاً - إنشاء المحكمة الإدارية للعليا .

ثانياً - إنشاء هيئة مفوضي الدولة .

(١) راجع في كل ما تقدم بمسألة علمة الدكتور سليمان الطويل في القضاء الإداري - الكتاب الأول - قضاء القضاء - طبعة ١٩٧٦ ص ٩٦ وما بعدها .

نكتة - يجعل النظام الإداري وجوباً بالتمتية لبعض القرارات الإدارية قبل رفع الدعوى بطلب الفسخ والسمى الى تبسيط إجراءات نفس المتابعة الإدارية .

وفى مقام هذه التعديلات نقول المفكرة الإيضاحية للقانون المذكور : « ان العدالة الإدارية لن تتحقق على خير وجه إلا إذا سارت على نمط يجمع بين التبسيط والسرعة فى الإجراءات ، وتجرت المنازعة الإدارية عن لد الخصومة الفردية ، وهيت الوسائل لتحيم القضايا نهيصاً دقيقاً، وذلك لتأصيل أحكام القانون الإدارى تأصيلاً يربط بين شتاتها ، ربطاً محكماً متكيفاً مع البيئة المصرية ، بعيداً عن التناقض والتعارض ، متجها نحو الثبات والاستقرار ، وبوجه خاص لأن القانون الإدارى يفترق عن القوانين الأخرى كالقانون المحنى او التجارى ، فى أنه غير مقن وأنه ما زال فى مقتبل نشأته ، وما زالت طرقه وعبره غير معبدة ، لذلك يتميز القضاء الإدارى بأنه ليس مجرد قضاء تطبقى كلفضاء المحنى ، بل هو فى الأغلب قضاء انشائى ، يبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ بين الإدارة فى تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد ، وهى روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم ابتدع القضاء الإدارى نظرياته التى استقل بها فى هذا الشأن ، وذلك كله يقتضى من القائمين بأمر القضاء الإدارى مجهوداً شاقاً مضمناً فى البحث والتحصيل والتأصيل ونظراً ثانياً بصراً بلحتياجات المرافق العامة ، للمواءمة بين حسن سيرها وبين المصالح الفردية الخاصة .

وقد عالج المشروع ذلك كله ، بإنشاء المحكمة الإدارية العليا ، وتنظيم هيئة مفوضى الدولة وتدعيمها وتوسيع اختصاصاتها ، ويجعل النظام الإدارى وجوبياً بالنسبة الى القرارات الإدارية القابلة للسحب وتنظيمه وتبسيط إجراءات العلوى وإزالة عيوب التعقيد والإطالة فيها بدون مقتضى » .

ويعتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ كلفت المحكمة الإدارية العليا ،

موصلة مختصة بنظر الطعون التي ترفعها هيئة مفوضي الدولة في احكام محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية المختلفة . وقد سجلت الفكرة الاصلية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في صعد المحكمة الادارية العليا ، التي تعتبر استحداثا لا مثيل له في نظام مجلس السدولة الفرنسي انها « ستكون القول الفصل في فهم القانون الادارى ، وتامصيل احكامه ، وتشسيق مبلعنه واستقرارها ، ومنع تنقض الاحكام » .

والمحكمة الادارية العليا يرأسها رئيس المجلس منذ انشائها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ودوائرها تصدر احكامها من خمسة مستشارين ، بينما تضمنت المادة الرابعة من هذا القانون على ان وكيل مجلس الدولة (نائب رئيس مجلس السدولة في السابق) للقسيم القضائى هو الذى يرأس محكمة القضاء الادارى . وقد اصبحت هذه المحكمة تصدر احكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين بعد ان كان يلزم من قبل في دعاوى الالغاء ان يصدر الحكم من خمسة مستشارين . وقد كان رئيس المجلس في النظام القديم السابق على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو رئيس محكمة القضاء الادارى ، فاصبح لا مندوحة في النظام الجديد من ان تستند رئاسة المحكمة الادارية العليا اليه وتستند رئاسة محكمة القضاء الادارى الى احد نوابه .

وقد كان حق الطعن امام المحكمة الادارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مقروا لرئيس هيئة مفوضي الدولة ، له ان يستعمله من تلقاء نفسه او بناء على طلب قوى الشأن ان راوا وجها لذلك . الا ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية في الاقليم المصرى اجاز لصاحب الشأن الطعن مباشرة امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله . كما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فلم يقصر الطعن على رئيس هيئة مفوضي الدولة بل اجاز له لى

ويكون الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا جازاً في الأحوال الآتية :-

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

٣ - إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به .
سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

كما أنه يصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالإصلاح الزراعي فتح باب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في خصوص الاستيلاء والتوزيع اللذين يتمن طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته .

ويصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أصبح الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مقصوراً على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية .
واسند الاختصاص بنظر الطعون في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية .
وصارت تصدر أحكامها نهائية في هذه الطعون ، على أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ لجاز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المشار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا بشرطين :

أولاً : أن يكون الطعن مرفوعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

ثانياً : أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر خلافاً لما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد .

دائرة قصص الطعون :

وتكون بالمحكمة الإدارية العليا دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل .

من ثلاثة مستشارين من أعضائها . وقد أنشئت دائرة فحص الطعون بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وظل منصوصا عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الجمعية العامة للمحكمة الإدارية العليا :

وإذا تبين لأحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض ، أو رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها - بمقتضى المادة ٥٤ مكررا من قانون المجلس المضافة بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٤ - اجانة الطعن الى هيئة تشيكلها الجمعية العامة للمحكمة .
لذلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه . وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا :

لما كان ثمة تباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فحسبها بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص . وكان موضوع الرقابة التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية هو رقابة هذه المحاكم لدى مشروعيتها القرار الإداري الطعون فيه الملها بالالغاء ، وهذه بدورها رقابة قانونية تبسطها هذه المحاكم لتتعرف على مشروعية قرارات الإدارة من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، فاته ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية سلطة تنظيمية في فهم « وقائع » تدعوى الالغاء تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا .

وبذلك اختلفت الرقابة التي تبسطها المحكمة الإدارية العليا عن الرقابة التي تمارسها محكمة النقض في الطعون المرفوعة إليها .

ومن ثم لم يكن بالإمكان أيضا ان تضى التارئة بين الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الإدارية العليا حتى نهاية الشوط ، وذلك رغم ان حالات الطعن التي أوردها قانون مجلس الدولة هي الحالات التي حددها المشرع المصري كحالات الطعن بالنقض .

هل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يوقف الحكم المطعون فيه :

كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك . وقد مضى الحال على هذا منذ انشاء المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة اليه (المادة ١٥) التي ان صغر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ مقرر في المادة ٥ انه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، الا اذا أمرت دائرة بعض الطعون بغير ذلك » . وقد قررت هذه المادة الحكم ذاته بالنسبة للطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ، فالطعن لا يوقف تنفيذها الا اذا أمرت محكمة القضاء الإداري بغير ذلك .

هيئة مفوضي الدولة :

وفيما يتعلق بهيئة مفوضي الدولة فقد انشئت بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة اليه وعهد اليها بمهمة تقوم على اغراض شتى منها تجريد المنازعات الإدارية من لدد الخصومات الفردية باعتبار ان الإدارة خصم شريف لا يضى الا معالجة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومنها مهالوة القضاء الإداري من ناحيتين ، احدهما ان ترفع عن عائق القضاء الإداريين مستشارين وغيرهم عبء تحضير القضايا وتجهيئها للمرافعة حتى يفرغوا للفصل فيها ، والاخرى تقديم معلونة فنية ممتازة تساعد على تجميع القضايا تحميما يضى ما انظم من جوانبها ويجلو ما غمض من دقائقها براء تتبطل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، وما يجدر التنويه به في هذا الصدد ان القضاء الإداري في فرنسا وهو القضاء النموذجي الذي يحتذى ، لم يبلغ مبلته من الرقى ورفعة المستوى ، الا بفضل الجهود الزمقة التي يبذلها مفوضو الدولة ، والبحوث الفنية الرائعة التي ينفذون بها .

وتحقيقاً لتلك الاعتراضات جعل من اختصاص الهيئة ، فضلاً عن تحضير الدعوى وتبنيها للبرائة ، اقتراح انتهاء المنازعات ودخا على أسس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، ولها في سبيل ما تقسم حق الاتصال بالجهات الحكومية رسالاً للحصول على ما يكون لازماً للهيئة الدعوى من بيانات ولوراق ، او لاقتراح التسوية الوفية ، كما جعل من اختصاصه ان رأى رئيس الهيئة وجهاً لذلك حق الطعن امام المحكمة العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحكم الادارية باعتبار ان رايها تتمثل فيه الحيدة لصالح القتلون وحده الذي يجب ان تكون كلمته هي العليا . كما وكل اليها الفصل في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، ولغيرها تسوية عنها باعداد تقرير في كل دعوى ، لم تتم التسوية الوفية فيها ، تحدد بمسبب الوقوع والمسائل القانونية مثل النزاع ، وتبدي رايها بمسببها .

المتظلم الإداري الوجوبي ، والاسمى نحو تبسيط الاجراءات :

وفيما يختص بتنظيم المتظلم وجعلها وجوبياً بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين ، فان الغرض الذي استهدفه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس بإنهاء تلك المنازعات في مراجعها الاولى ان رأت الإدارة ان المتظلم على حق في تظلمه ، فان رفضته او لم تمت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضي . ولما كتبت تلك القرارات خاصة بالمعينين والترقية ومنح العالوات وبالناخبين وبالإحالة الى المعاشي او الاستبعاد او الفصل من غير الطريق التأديبي ، وهي على الجملة لا يترتب على تنفيذها نتائج يتمتّع تداركها ، فقد نصت المادة ١٨ فقرة ٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على انه لايجوز طلب وقف تنفيذها وان كان يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كسبه او يعفيه اذا كان القرار صادراً بالفصل او بالوقف ، حتي لا ينقطع عن الوظيفة مورد الرزق الذي يعتمد الأود ان كان المرتب هو المورد .

وفيما يتعلق بتبسيط الاجراءات ومنع التعقيد والاطالة اقتصرت المواعيد في المادة ٤ ، وجعل الاعلان بطريق البريد على الوجه المبين بتقانون المرافعات (لمدة ٢٢ و ٢٥ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥) ونصت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر على انه لا تقبل المحكمة اى دفع او طلب اوراق مسلمة كان يلزم تقديمه قبل الاحالة الى المرافعة الا اذا ثبت ان اسباب ذلك طرأت بعد الاحالة او كان الطالب يجهلها عند الاحالة ومع ذلك أجازت للمحكمة تحقيقا للمعادلة او مراعاة للمصلحة العامة ، قبول او طلب ورقة جديدة مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة يجوز منحها للطرف الآخر ، على ان الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها فى اى وقت كما يجوز للمحكمة ان تقضى بها من تلقاء نفسها .

وقد اضطرر سير العمل على هذا المنوال (المواد ٤٩ و ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

كما انه احكامها للتعاون والترابط بين المجلس والجهات الحكومية اجازت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ومن بعدها المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يندب بطلب الجهات بناء على طلبهم مستشارون مساعدون او نواب كمفوضين للمجلس للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس او ما يهم المجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح ، ويعتبر المفوض ملحقا بداراة الرأى المختصة بشئون الوزارة او المصلحة او الهيئة التى يعمل فيها وقد دعت الضرورات العملية تلك الجهات الى ان تطلب نواب امثال هؤلاء الفنيين واشتقت التجربة نجاح هذا النظام وفاعلته فى سرعة انجاز الأعمال . فضلا عن انهم يترسمون فى الوقت ذاته على الأعمال الادارية ويقينون خبرة فيها حتى اذا عادوا الى المجلس كتقوا ابصر بامور الادارة واكثر تفهما لحقائقها واوفر استعدادا لمعالجة المسائل القانونية بانق اوسع ونظروا اشمل واقدر على الموازنة بين المصلحة العامة والمصالح الفردية .

المحكم الادارية :

انشئت محكمة القضاء الادارى اول ما انشئ مجلس الدولة فى مصر ، وقد زاد العبء الملقى على هذه المحكمة نظرا لكثرة ما رفع اليها من دعاوى

وبخاصة في شئون الموظفين . فمضى المشرع الى تخفيف العبء عن كاهلها بأن أصدر المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الذي انشأ لجنتاً قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، لتصفية بعض المنازعات قبل اللجوء الى محكمة القضاء الإداري ، إلا أن هذه اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي لم تحقق الفاية المرجوة منها على ما كان مقدراً لها أن تحققه فيما لبث أن صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء هذه اللجان ، وبإنشاء محكم إدارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين . وقد أعطيت هذه المحكم اختصاصاً محدوداً للفصل في المنازعات الخاصة بالترقيات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين خارج الهيئة أو لورثة كل منهم ، على أن تكون أحكامها نهائية إذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً . أما إذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة جاز استئناف أحكامها أمام محكمة القضاء الإداري . وقد أعاد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنظيم المحكم الإدارية ، جعلها تختص بصفة نهائية بالفصل في طلبات إلغاء : ١ - القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات . ب - والقرارات النهائية للسلطات التأديبية . ج - والقرارات الإدارية الصادرة بالأحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي عدا ما يتعلق من هذه القرارات بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة المالية أو بالضباط وفي طلبات التعويض المترتبة عليها . كما جعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المحكم الإدارية مختصة أيضاً بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم . (راجع في اختصاص المحكم الإدارية المادتين ١٣ و ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) والملاحظ أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد زاد من اختصاص هذه المحكم فجعلها (المادة ١٤ منه) تختص :

١ - بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات وبالقرارات

انصلادة بالاحالة الى المعاش او الاستدياع او الفصل بغنى الطريق التجميعى
حتى كتبت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث
ومن يملأهم . وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ - كما تختص المحاكم الادارية فى ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة ان
ذكروا اتفا لو لورثتهم .

٣ - وبالفصل ايضا فى المنازعات الخاصة بمقتود الالتزام او الاشغال
البلدية او التوريدات او باى عقد ادارى آخر متى كتبت قيمة المنازعة لا تجوز
خمسائة جنيهه .

المحکم التأديبية :

وقد ابتدع القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية فى الاتليم المصرى (وهو الذى امتد سريانه بالقانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى المؤسسات ، والهيئات العامة ، والشركات
التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات او الهيئات العامة بنسبة ٢٥ ٪ من
راسمالها او تضمن لها حدا ادنى من الأرباح ، والجمعيات والهيئات الخاصة
التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية) - ابتدع نظم المحاكم
التأديبية التي حلت كخاعدة علبة محل مجالس التأديب القديمة ، مستغلة
بذلك توفير المزيد من الضمانات للموظفين والاطمئنان الى عدالة اكبر واسرع
وايسر فى شئونهم .

واختصت المحاكم التأديبية ، وفقا لنص المادتين ١٨ و ٢٥ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة عن
المخالفات المالية والإدارية ، على اختلاف فى تشكيلها تبعا لدرجة الموظف وقت
اقامة الدعوى ، ونوع المخالفة مالية او ادارية . وذلك فيما خلا الموظفين

للفنين ينظم التحقيق معهم وتاديبهم تواتين خلاصة حسبها نصت على ذلك المادة ٤٦ من هذا القانون ، كرجال القضاء المادى والإدارى وأعضاء هيئات للتدريس بالجامعات ، وبإستثناء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة قبل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بمرين احكام كادر العمال على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وتحسين حالتهم والعمال ، اذ كان التصرف فى التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التى يتبعونها كما نصت على ذلك المادة ١٥ من القانون ذاته ، وكذا الموظفين المعينين على اعتمادات مالية او وظائف مؤقتة او لأعمال مؤقتة على ما يؤخذ من نص المادتين ٤ و ١٨ من القانون المذكور ، والموظفين الذين يقترح مدير عام النيابة الادارية ، وفقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه ، فصلهم بغير الطريق التأديبى بقرار من رئيس الجمهورية ، غير انه بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أصبح اختصاص المحكم التأديبية ممتدا الى فئتي العمال والموظفين الفنيين على وظائف مؤقتة او لأعمال مؤقتة اللتين كانتا تخرجان عن اختصاصها .

وطبقا لقانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التى تقع من :

اولا - العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العلمية والمؤسسات العلمية وما يتبعها من وحدات والشركات التى تضمن لها الحكومة حدا ائفى من الأرباح .

ثانيا - أعضاء مجالس ادارة التشكيلات التقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن تشكيل مجالس الادارة بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها .

ثالثا - العاملين بالجمعيات والهيئات الخيرية التي يصدر بتأسيسها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيا شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعاً وثلاث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٥) وهذه الطعون إما أن تكون مقدمة من الموظفين العموميين وإما أن تكون مقدمة من العاملين بالقطاع الخاص في الحزبات الموقعة عليهم في الحدود المقررة قانوناً.

كما يختص رئيس المحكمة التأديبية بإصدار قرار
بإفصال قاضي طبقات وقف أو مد وقف الأئمة
المشار إليهم فيما تقدم عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة
الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً . (المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢) .

ويتحدد اختصاص المحاكم التأديبية - وفقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تبعا للمستوى الوظيفي للعامل وقت تلبية الدعوى ، وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا ، ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المتخصص عليها في المادة ١٥ سالف الإشارة اليها .

وتوقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة
لشؤون من تجرأ على محكمتهم . على انه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات
والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، والعاملين
بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

١ - الاشارة

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

٢ - خفض المرتب .

٤ - تنزيل الوظيفة :

٥ — العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة ، أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة ، وذلك في حدود الربع (المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

أما الجزاءات التي يجوز للمحکم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة فهي :

١ — غرامة لا تقل عن خمس جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

٢ — الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

٣ — الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحكمة (المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

ولا تجوز اتالة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١ — إذا كان قد بدى في التحقيق أو المحكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ — إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدى في التحقيق قبل ذلك (المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وأحكام المحكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ويعتبر من قوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحسابات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العليل المتضرر أن يقيم الطعن في حالة الفصل من الوظيفة (المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

الانقضاء والتشريع بين الدمج والاستقلال :

كان قسم الرأى بالمجلس يتكون فى بداية تشكيله منذ انشاء المجلس بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من ادارات للرأى ومن قسم للتشريع . وبقي هذا التقسيم فى القانون الذى اعاد تنظيم المجلس وصدر برقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ثم عدل التقسيم ضمن التعديلات التى ادخلت على تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ فجمعت ادارات الرأى المتفرقة فى شعب ثلاث تختص كل شعبة منها بالانقضاء 'لجسوة' من الوزارات ذات الاختصاصات المتجانسة ، وظل قسم التشريع منفصلا عن قسم الرأى . ثم ادمجت الادارات فى الشعب الثلاث بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٢ من مارس ١٩٥٢ . وكلت كل شعبة تتكون من وكيل مساعد للمجلس ومستشارين واعضاء فنيين . ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اعاد نظام الادارات . كما انفى هذا القانون قسم التشريع والدمج اختصاص الفتوى والتشريع . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ « ان حكمة هذا الدمج واضحة ، كشفت عنها تجارب الماضى ، ذلك ان الفتوى هى تطبيق للقوانين واللوائح القائمة ، فمن يمارسونها هم اقدر الناس على تعرف عيوب التشريعات القائمة واوجه اصلاحها ، وان يكون التشريع الجديد كاملا الا اذا اجتمعت خبرة الرأى الى فن الصياغة ، كما ان من يتولون اعداد التشريع وصياغته يكون اعرف الناس بقصد الشارع عند تطبيق التشريع الجديد وتفسيره لدى الاقتناء ... » واستمر هذا الدمج فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الى ان عُد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى الفصل بين الفتوى والتشريع واصبح لكل منهم قسم مستقل يصبان على أى حال فى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ..

وقد حلت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى محل قسم الرأى مجتمعاً منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالفاً الاشارة اليه .

تسمية مجلس الدولة :

وعندما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نصت المادة (١) منه على

أن ينشأ مجلس الدولة ويكون هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .
ثم صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ونص في المادة (١) منه على أن يكون
مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ونص على أن لوزير
العدل حق الإشراف على المجلس وأعضائه وموظفيه ثم عدل هذا القانون
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في المادة الأولى منه على أن مجلس
الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الوزارة .

ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على
أن يكون مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق (برئاسة مجلس الوزراء)
ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية ثم صدر القانون رقم
١٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص على أن يكون
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذي . ثم صدر القانون رقم
٢٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحاق مجلس الدولة بوزير العدل .

وعندما صدر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ نصت المادة ١٧٢ منه على أن
« مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات
الإدارية وفي الدعوى التأديبية . ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » .

وفي ظل هذا الدستور ، الذي جعل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
القاضي العام للمنازعات الإدارية ، صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص
في مادته الأولى على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تآحق
بوزارة العدل » على أنه صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض
أحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وعدل فيها
عدل من أحكام المادة الأولى من ذلك القانون ، فأصبحت تنص على أن « مجلس
الدولة هيئة قضائية مستقلة » .

والذي يبين مما تقدم من نصوص أن مجلس الدولة أصبح له كيانه

المستقل وحصلته ضد كل تدخل عشوائي في شئونه . وبلغ الحد بالمشرع الدستوري حرصا على استقلال القضاء الإداري ان نص على جبره اختصاصه حتى لا يعتمد المشرع المعادى الى الانتقام منها . وأمعنا في إبراز استقلاله جاء تعديل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ (١) .

(١) وفي هذا المقام نسجل ان المشرع المصري قد ذهب الى ما هو ابعد مما كلفه المشرع الفرنسي لمجلس الدولة من استقلال . فان رئاسة مجلس الدولة الفرنسي هي قانونا لرئيس مجلس الوزراء ، ولوزير العدل في حالة غيبة رئيس مجلس الوزراء . وان كان الذي يدير عجلة مجلس الدولة الفرنسي ويسوس لجهزه عملا وكيل المجلس . كما وقد بقيت رئاسة المجلس المصري لاجلته لمضيقه ، واضطربت هذه القاعدة منذ انشئ المجلس بقانونه رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

تشكيل مجلس الدولة

التشكيل الفنى لمجلس الدولة :

يشكل مجلس الدولة فنياً — من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين (١ ، ب) والنواب والمندوبين ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون ويتوزع هؤلاء الأعضاء — برئاسة رئيس المجلس — فى أقسام فنية هى :

القسم القضائى — قسم الفتوى — قسم التشريع — الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع (١) .

أولاً — القسم القضائى :

ويتألف من الجهات الآتية :

أ — المحكمة الإدارية العليا .

ب — محكمة القضاء الإدارى .

ج — المحاكم الإدارية .

د — المحاكم التأديبية .

هـ — هيئة مفوضى الدولة .

المحكمة الإدارية العليا :

وتتكون المحكمة الإدارية العليا من دوائر على أساس التخصص ، ولهذا ففى أى وقت الحاضر .. تتكون من الدوائر الأربع التالية :

الدائرة الأولى : وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالأمراد والهيئات والعتود الإدارية والتعويضات ، كما تختص بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة والتى تنص عليها المادة ١٠٤ من قانون المجلس .

الدائرة الثانية : وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالترقيات والتعيينات والتسويات .

(١) هذا فضلاً عن إدارة التفتيش الفنى (المادة ٩٩ من قانون المجلس) والمكتب الفنى الملحق بالأمانة العامة للمجلس . وسيرد ذكرهما فيما بعد .

الدائرة الثالثة - وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالإصلاح الزراعى ،
ونظر طعون شركات القطاع العام ومجالس التأديب وإنهاء الخدمة والنقل
والنحسب .

الدائرة الرابعة - وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالتأديب والفصل
بغير الطريق التأديبى والتعويض عنها والجزاءات (١) .

ب - محكمة القضاء الإدارى :

تتكون من ثمانى دوائر ، خمس منها على أساس التخصص وهى :

الدائرة الأولى - وتختص بالنظر فى منازعات الأفراد مع الإدارة .

الدائرة الثانية - وتختص بالنظر فى منازعات الجزاءات والنصل
بغير الطريق التأديبى .

الدائرة الثالثة - وتختص بالنظر فى منازعات الترقية .

الدائرة الرابعة - وتختص بالنظر فى منازعات التسويات .

الدائرة الخامسة - وتختص بمنازعات العقود الإدارية والتعويضات
ودائرة واحدة على أساس استثنائى فتختص بالطعون المقامة عن احكام
صادرة من المحاكم الإدارية .

وهذه الدوائر الست مقرها القاهرة .

ولها الدائرتان الأخرتان فاختصاصهما على أساس محلى اذ توجد احدهما
بالاسكندرية والأخرى بالمنصورة حيث تقومون هناك بكافة الاختصاصات
المماثلة لدوائر القاهرة بما فيها الاختصاص الاستثنائى .

ج - المحاكم الإدارية :

وهى مقسمة على أساس مرتبى ومحلى .

والمحاكم الإدارية المرفقية هى :

١- المحكمة الإدارية للرياسة وما يتبعها .

٢ - المحكمة الإدارية للصحة وما يتبعها .

(١) راجع محضر اجتماع مستشارى المحكمة الإدارية العليا بتاريخ:

٢٩ سبتمبر ١٩٨٢ .

- ٣ — المحكمة الادارية للتعليم وما يتبعها .
 - ٤ — المحكمة الادارية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
 - ٥ — المحكمة الادارية للزرى والحربية وما يتبعها .
 - ٦ — المحكمة الادارية للمالية وما يتبعها .
- اما المحاكم المحلية فهى المحاكم الادارية بمدن الاسكندرية والمنصورة ،
وطنطا ، واسيوط .

د — المحاكم التأديبية :

- وهذه المحاكم بدورها مقسمة على اسلسين ، مرفقى ومحلى .
- والمحاكم التأديبية المرفقية هى :
- ١ — المحكمة التأديبية للرياسة وما يتبعها .
 - ٢ — المحكمة التأديبية الصناعة وما يتبعها .
 - ٣ — المحكمة التأديبية للتعليم وما يتبعها .
 - ٤ — المحكمة التأديبية للزراعة وما يتبعها .
 - ٥ — المحكمة التأديبية للصحة وما يتبعها .
 - ٦ — المحكمة التأديبية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
- واما المحاكم المحلية فهى المحاكم التأديبية بمدن الاسكندرية والمنصورة
وطنطا واسيوط .
- والى جوار هذه المحاكم التأديبية المرفقية والمحلية توجد محكمتان
تأديبيتان خاصتان بمستوى الادارة العليا وتقع اولاهما بمدينة القاهرة والثانية
بمدينة الاسكندرية .

هـ — هيئة مفوضى الدولة :

- يتولى الادعاء اتم المحاكم التأديبية اعضاء النيابة الادارية .
- اما المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية
اغتاتها تعرف نظاما مختلفا يعرف بنظام التفويض الذى يقوم فيه المفوض
بتحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة اتم المحكمة .

وهذا المفوض يتبع هيئة مفوضى الدولة التى ليس لها تقسيم خاص بها ، فهى فيها عدا رئيسها ووكيلها والمشرّف على اعمالتها بالاسكندرية تتبع فى تقسيمها ذات الاساس الذى تقوم عليه المحاكم ، فان كانت المحكمة مقسمة على اساس الدوائر المتخصصة فان المفوضين ينقسمون ايضا الى دوائر تخصصية ، وان كانت المحاكم مقسمة على اساس مرفقى فان المفوضين ايضا ينقسمون على اساس مرفقى .

ثانياً — قسم الفتوى :

يتكون من عدد من الادارات واللجان ، ووفقا لقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢ فان ادارات الفتوى هى الادارات التالية :

١ — ادارة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات .
(المجلس المحلية) ووزارة التخطيط ، ووزارة الطيران (١) .

٢ — ادارة لوزارة الداخلية .

٣ — ادارة لوزارتى الخارجية والعدل .

٤ — ادارة لوزارة الحربية .

٥ — ادارة لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

٦ — ادارة لوزارة الاسكان والتشييد ، ووزارة التعمير .

٧ — ادارة لوزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم .

٨ — ادارة لوزارتى الأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية .

٩ — ادارة لوزارة الصحة .

١٠ — ادارة لوزارات القوى العاملة (والثقافة والاعلام) والسياحة .

١١ — ادارة لوزارتى (الخزانة) والاقتصاد والتجارة الخارجية .

١٢ — ادارة لوزارة التكوين والتجارة الداخلية .

(١) الحققت بقرار رئيس مجلس الدولة بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس فى ١٧/١/١٩٧٢ .

١٣- ادارة لوزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى

١٤- ادارة لوزارة الرى .

١٥- ادارة لوزارتى الصناعة والبتترول والثروة المعدنية والكهرباء .

١٦- ادارة لوزارة النقل والمواصلات .

١٧- ادارة لوزارة الانتاج الحرى .

وقد اصبحت الوحدة بالتقسيم الاستشارى منذ انعمل بالقانون رقم ١٦٥ .

للسنة ١٩٥٥ سلك الاشارة اليه هى الادارة وليست الشعب القديمة .
(المذكرة الايضاحية للقانون المذكور) .

والى جوار هذه الادارات ، فانه يجوز ان ينتدب برياسة الجمهورية
رئيسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب
رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء او الوزراء . او المحافظين او
رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون او نواب للعمل كمفوضين لمجلس
الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتنظيمات الادارية
ومتابعة ما يهم رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزراء
والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس او ما للمجلس لديها من مسائل
تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح (المادة ١/٥٩ من قانون المجلس)
ويعتبر المفوض فى هذه الحالة ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة
التي يعمل بها (المادة ٢/٥٩ من قانون المجلس) .

أما لجبان الفتوى فهى :

١ - اللجنة الاولى : وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لرياسة
الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات ووزارة التخطيط والداخلية ،
والخارجية ، والعمل ، والحربية ، والانتاج الحرى . والنقل البحرى ،
والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

٢ - اللجنة الثانية : وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لوزارات
التعليم العالى والتربية والتعليم ، والأوقاف وشئون الأزهر ، والشئون
الاجتماعية ، والصحة والقوى العاملة والتنمية والإعلام والسياحة والسكان
والتعمير .

٢ - **اللجنة الثالثة :** وتشكل من رؤساء إدارات الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين ، والتجارة الداخلية ، والزراعة واستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي والري ، والصناعة ، والبتترول ، والطاقة الكهربائية ، والنقل والمواصلات .

وتستد رئيسة كل من اللجان إلى نائب من نواب رئيس المجلس (المادة ٦٠ من قانون المجلس) وإن كان يجوز لرئيس المجلس أن يحضر جلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) (١) .

ثالثا - قسم التشريع :

يشكل من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ، ومن عدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين ، ويلحق به نواب ومندوبون وينضم إلى هؤلاء الأعضاء رؤساء إدارات الفتوى كل منهم حين نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك في المداولات ، ويكون له صوت معهود فيها . ويجوز لرئيس مجلس الدولة أن يحضر جلسات قسم التشريع ، وتكون له الرئاسة في هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) .

رابعا - الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع :

وتشكل من نائب لرئيس المجلس رئيسا ، ومن نواب رئيس المجلس والوكلاء بقسمي الفتوى والتشريع ، فضلا عن مستشاري قسمي التشريع ورؤساء إدارة الفتوى . وإذا حضر رئيس المجلس جلسات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فإن الرئاسة تكون له في هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) .

(١) يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس إنشاء لجنة أو أكثر تخصص في نوع معين من المسائل ويمتد اختصاصها إلى جميع إدارات الفتوى (المادة ٢/٦٠ من قانون المجلس) كما يجوز لرئيس المجلس أن يعمد إلى إدارة الفتوى التي يكون مقرها خارج القاهرة بنبيلة اختصاص اللجنة (المادة ٦١ لفترة أخيرة من قانون المجلس) .

التشكيل الإدارى لمجلس الدولة :

وفقا للمادة ٧٠ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فان رئيس مجلس الدولة هو الذى ينوب عن المجلس فى صلاته بالفسر ، كما يشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها ، فضلا عن انه يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس . وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

ويعاون رئيس المجلس فى تنفيذ الاختصاصات السابقة أمين علم من درجة مستشار مساعد على الأقل ، يندب بقرار من رئيس المجلس (المادة ٧١) وينع الأمين العام مكتب فنى برياسته يتولى اعداد البحوث التى يطلبها رئيس المجلس ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها ، كما يتبع الأمين العام المراقبات الإدارية التالية :

— المراقبة العامة لشئون مكتب رئيس مجلس الدولة .

— المراقبة العامة لشئون مكتب الأمين العام .

— المراقبة العامة لشئون الأعضاء .

— المراقبة العامة للتخطيط والتنظيم والإحصاء .

— القطاع الإدارى والمالى والأجهزة القضائية المعاونة وهذا القطاع يتكون من الإدارات التالية :

أ — الإدارة العامة للتفتيش الإدارى والمالى والتحقيقات والقضايا

ب — الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

ج — الإدارة العامة للشئون الإدارية للتقسم القضائى .

د — الإدارة العامة للشئون الإدارية لتسمى الفتوى والتشريع .

اختصاصات مجلس الدولة

تتنوع اختصاصات مجلس الدولة الى نوعين رئيسيين :

الاختصاصات او الوظائف القضائية ، واختصاصات او وظائف استشارية وتشمل الوظيفة القضائية لمجلس الدولة الفصل فى المنازعات الادارية والدعوى القضائية فضلا عن بعض الاختصاصات القضائية الاخرى التى تنص عليها قوانين خاصة .

لها الوظائف الاستشارية فلها تشمل ابداء الراى وصياغة القوانين فضلا عن اعدادها فى بعض الحالات .

والى جوار هذين النوعين الرئيسيين هناك وظائف اخرى يقوم بها اعضاء مجلس الدولة بصفتهم اعضاء فى هذا المجلس .:

الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة :

أولا - الفصل فى المنازعات الادارية :

وقد نص على هذا الاختصاص كل من الدستور الحالى (المادة ١٧٢) وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٥) وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٠) وبهذه النصوص صارت لمحكم مجلس الدولة هى القاضى الطبقى والعالم للمنازعات الادارية . وقد عهد الدستور الحالى الى حلية لاختصاص مجلس الدولة بنفس فى المادة ٦٨ على انه « يحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وبنى صدد اختصاص مجلس الدولة نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الاشارة اليه الى ان محكم مجلس الدولة تختص دونها غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولا - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(م ٢ - المحبة)

ثانياً — المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو أورتهم .

ثالثاً — الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العلمية أو الفنية أو بضع العلاوات .

رابعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التسلسلي .

خامساً — الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

سادساً — الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

سابعاً — دعوى الجنسية .

ثامناً — الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

تاسعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشراً — طلبات التعويض عن القرارات المتصوصة عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

حادي عشر — المنازعات الخاصة بعبود الالتزام أو الاستغلال العامة أو للتوريدات أو بأي عقد إداري آخر .

الثاني عشر — الدعوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر — الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر — سائر المنازعات الإدارية .

ولما كان وجه الرأي في حدود المنازعة الإدارية التي تختص محكمة مجلس الدولة بنظرها فان ولاية هذه المحاكم مقيدة بقيود ثلاثة هي :

القيد الأول — أعمال السيادة :

حيث لا تختص محكمة مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة (المادة ١١ من قانون مجلس الدولة) .

وتقوم نظرية أعمال السيادة على ان السلطة التنفيذية تتولى وظيفتين أحدهما بوصفها سلطة حكم والأخرى بوصفها سلطة ادارة ، وتعتبر الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم من قبيل أعمال السيادة ، والأعمال التي تقوم بها بوصفها سلطة ادارة أعمالا إدارية .

القيد الثاني — المنازعات الإدارية التي نصت بعض القوانين على اختصاص

جهات قضائية أخرى بها بصفة نهائية :

ولا يثير مدى هذا القيد اشكالا فنيا يتطرق بأسناد الاختصاص الى جهة القضاء العادي ، ومثال ذلك اختصاصه بمنازعات نزاع الملكية للمنفعة العامة مع أنها منازعات إدارية بطبيعتها . وانما الذي يحتاج الى وقفة في هذا الصدد فهو اسناد الاختصاص الى جهات أخرى تعد جهات قضائية بطبيعتها تشكيلا وظيفيا تختص بأعمالها ، ومثال ذلك اللجان القضائية لمراقبة القوات المسلحة ، ولجنة التأديب والتظلمات بإدارة تشيخ الحكومة . وقد جرت المحكمة الإدارية العليا على احترام اختصاص هذه الجهات ، بل

اتها ترى أيضا الاحالة الى هذه الاجل وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات على انه لا يقبل على هذه الجهات القضائية الجهة الادارية الاخرى ولذا كتبت ذات اختصاص قضائي ، اذ ان هذه الجهات ليست قضائية بطبيعتها تشكيلها وبمقتضى التقاضي املها ، ولذلك فقد خرجت المحكمتان الدستورية العليا والادارية العليا على خضوع قرارات هذه الجهات لرقابة القضاء الاداري حتى لو نص على منع ذلك لو نص على ان قراراتها نهائية ، ومسلكتها في هذا الصدد ليس غريبا فهو مكل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء مواعير التقاضي الذي هو بدوره استجالية لمعطيات الدستور .

التيد الثالث — مبدأ الفصل بين السلطات :

فهذا المبدأ يقيد ولاية التقاضي الاداري ، فهو لا يملك ان يسطر حكما فيه تكليف للادارة بعمل او يلزمها فيه بتوجيهات . كما انه لا يملك ان يحل محلها في وظيفتها او يجري بتقديره ما يتطلب تغييرها .

ثانيا — الفصل في بعض الدعاوى المخصوص عليها في بعض القوانين :

ومن امثلة هذه القوانين القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والتماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي نص على اختصاص محكمة القضاء الاداري ببعض الطلبات والطمون .

ثالثا — الدعاوى التأديبية :

وفقا للمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فان الدعاوى التأديبية التي تخص بها محكم مجلس الدولة التأديبية هي الدعاوى عن المخالفات المالية والادارية التي تنسج من :

- ١ — العاملين المنتمين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والوحدات التي كانت تابعة للمؤسسات العامة (قبل انقائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥) وبالشركات التي تفتن لها الحكومة جدا لغنى من الإرباح .

ج - أعضاء مجلس إدارة التوكيلات التأديبية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ : وهو بشأن تشكيل مجلس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها) .

ج - العاملين بالجمعيات والهيئات الخيرية التي يصدر بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

و اعتماد اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية معوط بشرطين :

الأول : أن يكون هناك ادعاء بجريمة تأديبية (مالية أو إدارية) .

الثاني : أن يكون المنسوب اليه الجريمة التأديبية من الطوائف المخصوص عليها في المادة سابقة الذكر .

● والجريمة التأديبية هي كل فعل يرتكبه الموظف يكون من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح .

● وقد تكون الجريمة التأديبية مخالفة مالية أو إدارية . وهذا يتوقف على مواد القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات التي خولفت لحكمها .

● والأخطاء التأديبية قد ترتكب أثناء الوظيفة أو بمناسبة أدائها ويستوى في ذلك أن ترد الواجبات التي يتعين على الموظف اتباعها في نصوص ضريحة أو أن تفرضها طبيعة العمل الوظيفي ذاته ، فالمستقر عليه أن التنبؤ التأديبي لا يخضع لقاعدة (لا جريمة إلا بنص) .

● ومما لا شك أن الجرائم التأديبية لا تدخل تحت حصر ، أو على الأقل لا يمكن وصفها تحت تقنينات عامة . ومن أجل هذا فإن السلطات التأديبية الأخرى تشارك المحاكم التأديبية في نظر هذه الجرائم ، حتى يتسنى الفصل في الجرائم التأديبية ذات الأهمية المحدودة في وقت سريع نسبيا . وإن كان هذا لا يمنع من اختصاص المحاكم التأديبية وحدها في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا أريد توقيع جزاء أشد مما تملكه السلطات الرئاسية (راجع

المائتين ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المبلين المدنيين بالدولة و ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المبلين بالقطاع العام .

٢ — اذا اتصلت الدعوى بالحكمة التأديبية بن اودعت الاوراق مسكفرتها ، حيث لا يملك احد سحب ولاية الحكمة في هذه الحالة ، والا كان مثل هذا السحب قرارا معوما . (حكم الحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق بلسة ١٩/٢/١٩٧٢) .

ويلاحظ أن شافلى الوظائف العليا كانوا لا يعاقبون قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام المبلين المدنيين بالدولة الا بمعرفة الحكمة التأديبية ، وقد رثى في هذا القانون المدول عن هذا المبدأ على الأثر فيما يتعلق بجرائى التنبيه واللوم ، وفي هذا تقول المفكرة الإيضاحية لهذا القانون « جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزائى التنبيه واللوم على شافلى الوظائف العليا (المادة ٨١ من المشروع) وذلك لنفس الحكمة السابق إيرادها وهى التى تقضى بضرورة أن يقرر للسلطة المختصة ذلك تحقيقا للانضباط وحسن سير العمل ، وحتى لا يظل امر العامل في هذه الوظائف العليا معلقا مدة قد تطول بسبب تقديمه للمحكمة الخاصة ، اذا كانت مخالفة قد لا تقتضى أكثر من توقيع جزاء التنبيه او اللوم » .

وللمحكم التأديبية أيضا اختصاص ولائى بمسائلتين ترتبطان بالدعوى التأديبية ألا وهما : الفصل فى طلبات وقف او مد وقف الأشخاص المسائل اليهم بالمادة ١٥ مسلفة الذكر ، والفصل فى طلبات صرف المرتب كله او بعضه أثناء مدة الوقف ، وذلك فى الحدود المقررة قانونا .

الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة :

وتنحصر هذه الاختصاصات الاستشارية فى إبداء الراى (الإفتاء) وفى صياغة القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح أو إمدادها .

ويتولى ابداء الراى فى مجلس الدولة ادارات الفتوى والموضوعون
المحققون بها ، ولجان الفتوى والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

أولا — ادارات الفتوى ولجانها :

وهى تختص ببدء الراى فى المسائل التى يتطلب فيها الراى من
رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ،
وكذلك بفحص المنظمات الادارية (المادة ٥١) كما لا يجوز لاية وزارة او هيئة
عامة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او صلح
او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه
يغير استفتاء الادارة المختصة (المادة ٥٨ فقرة اخيرة من قانون المجلس) .

ولا تستقل ادارات الفتوى ببدء الراى مباشرة فى جميع الاحوال بل
عليها ان تحيل الى لجان الفتوى المسائل الآتية (المادة ٦١ من قانون المجلس) :

١ — كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية
فى البلاد او مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

٢ — عقود التوريد والائتمان العامة ، وعلى وجه المصوم كل عقد
يرتب حقوقا او التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة
او عليها اذا زادت قيمته على خمسين الف جنيه .

٣ — الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على ان يكون
انشائها بقرار من رئيس الجمهورية .

٤ — المسائل التى يرى فيها احد المستشارين رايها يخالف فتوى صدرت
من إحدى ادارات قسم الفتوى او لجنته .

فهذه المسائل يلتزم رؤساء ادارات الفتوى بحلالتها الى اللجان المختصة
لبداء الراى فيها ، فضلا عن ان لهم ان يحيلوا اليها ما يرونه جديراً بالاحالة
اليها .

ثانياً - موضوعات الجلسات التشريعية :

وهؤلاء يستعمل بهم في دراسة الشئون القانونية والتنظيمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح (المادة ٥٩ من قانون المجلس)

ثالثاً - الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع :

وعلى مختص بإبداء الرأي مسبباً في المسائل الآتية (المادة ٦٦ من قانون المجلس) :

١ - المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئاسة الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ب - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأياً يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع .

ج - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى أحاطتها إليها لأهميتها .

د - المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه الموضوعات ملزماً للجانين .

رابعاً - قسم التشريع :

أما صياغة القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح فيختص بها قسم التشريع بمجلس الدولة (المادة ٦٣ من قانون

المجلس) وإن كان له أن يحول ما يرى أهميته منها إلى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع (المادة ٦٦قرة ١) من قانون (المجلس) وتعنى
وظيفة الصياغة وضع مشروعات القوانين والقرارات ذات السمة التشريعية
والوائح فى الصيغة القانونية التى تجعلها مؤهلة للخروج الذى صممت من
الجهة من تحيل من جانب المجلس فى موضوع هذه المشروعات او مشيئتها .
بذلك الاجراء قائم بحدود مجرد الصياغة الى المشاورة فى ابتداء الرأى
الموضوع الذى يناسب الفكرة العامة للموضوع المطلوب . وقد الاختصاص
بالمجلس فى وظيفة الصياغة ملزمة للجهات الادارية المعنية ، أما وظيفة
الاعداد فهى جوازية لجهات الادارة (المادة ٦٣ من قانون المجلس) .

الاختصاصات التى يقوم بها بعض اعضاء مجلس الدولة :

الى جوار الاختصاصات القضائية والاستشارية التى اثرتنا اليها
توجد بعض الاختصاصات الأخرى يقوم بها مجلس الدولة وهى :

١ - تقديم تقرير الى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ما اظهرته الاحكام
الى البحوث من نقص فى التشريع القائم او الغموض فيه او حالات اساءة
الاستعمال السلطة من لية جهة من جهات الادارة او مجوزة تلك الجهات
للسلطان . ويقوم بهذه الوظيفة رئيس مجلس الدولة مرة كل سنة او كلما
رأى ضرورة لذلك (المادة ٦٦ من قانون المجلس) .

٢ - الاشتراك فى اللجنة الوزارية للشئون التشريعية ، ويشترك فى
هذه اللجنة رئيس مجلس الدولة - بصفته - ايضا ، حيث يجرى النص فى
قرارات تشكيل هذه اللجنة على ذلك .

٣ - الاشتراك فى لجنة شئون الخدمة المدنية المنصوص عليها فى
المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بصدار نظام العاملين المدنيين
بالقوة ويقوم بهذه الوظيفة كل من رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع ورئيس قسم التشريع بمجلس الدولة .

٤ - الاشتراك في بعض مجالس الإدارات وبعض مجالس التدبير وبعض اللجان التي نصت عليها بعض القوانين والقرارات الوزارية ، ويقوم بهذه الوظائف من يخطرهم لذلك رئيس مجلس الدولة أو رئيس إدارة الفتوى المختصة بالنسبة إن يشتركون في لجان البت المتصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم المقتضات والمزايدات ، ولجان الممارسة المتصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون وذلك مع مراعاة الدرجة المناسبة للعضو إذا اشترطت بعض هذه القوانين أو القرارات مستويات وظيفية معينة .

وتنص المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم المقتضات والمزايدات على أن « تتولى إجراءات الممارسة » (وهي إحدى صور تملك الإدارة) لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية وقانونية حسب أهمية وطبيعة التعاقد . ويشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية إذا جلوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا جلوزت القيمة مئة ألف جنيه .

ويكون تشكيل لجنة الممارسة في حالة إجراء الممارسة في خراج الجمهورية بقرار من السلطة المختصة على أن يشترك في عضوية هذه اللجنة مندوب عن وزارة المالية إذا جلوزت القيمة مئة ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا جلوزت القيمة مئتي ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة الممارسة صحيحا في الحالتين السابقتين إلا بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزير المالية وعضو من مجلس الدولة حسب الأحوال .

وتنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أن « يكون البت في المقتضات بأنواعها من طريق لجنتين تقوم إحداها بفتح المظاريف والأخرى بالبت في المقتضات » .

وتنص المادة ١٢ من القانون على أن « يصدر بتشكيل لجان فتح المظريف ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن يراعى في تشكيلها أهمية وقية التعاقد ، على أن تضم تلك اللجان عناصر فنية ومالية وقانونية .

ويجب أن تمثل وزارة المالية بمن تنييه في المجالس التي أزيلت القيمة التنفيذية للمناقصات على خمسين ألف جنيه ، وأن يشترك في عضويتها عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة متى زادت القيمة على ثلاثمائة ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة البت صحيحا إلا بحضور مندوب عن وزارة المالية أو مندوب عن وزارة المالية وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة حسب الأحوال .»

أعضائه بمجلس الدولة المخازنهم وتعليمهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم

المجلس الخاص للشئون الإدارية :

تشكل بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الإدارية برئاسة رئيس المجلس وعضوية تقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد تعليماتهم وتدريبهم ونقلهم وتدريبهم خارج المجلس وأعماله والتظلمات المتصلة بذلك . وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين بالقانون .

ويجب اخذ رايه في مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداولاته سرية . ويصدر القرار بأغلبية أعضائه ، (المادة ٦٨ مكررا من قانون المجلس مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

التعيين والترقية :

يشترط فيما ين يعين عضوا بمجلس الدولة :

١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

٢ - أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وإن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤ — ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخلد بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٥ — أن يكون حاصلا على دبلومين من ديومات الدراسات العليا .
أحدهما في العلوم الادارية أو القانون العلم إذا كان التمهين في وظيفة مندوب .

٦ — ألا يكون متزوجا بأجنبية . ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجا بمن تنتمي بجنسيته الى إحدى البلاد العربية .

٧ — ألا يقل سن من يعين مستشارا بالمحکم عن ثمان وثلاثين سنة .
والأقل من يعين عضوا بالمحکم الادارية والتأديبية عن ثلاثين سنة .
والأقل من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة (المادة ٧٣ من قانون المجلس محلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) ومع مراعاة الشروط المبينة فيما تقدم يكون التمهين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقيّة من الوظائف التي تسبقها مباشرة على أنه يجوز أن يعين راسما من غير أعضاء المجلس في وظيفة مندوب وما يطوها وبالشروط المقررة ، وذلك في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة . ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المتدربين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها . ومن يحل محله من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة (المادة ٧٤ من قانون المجلس) .

ويعتبر المتدوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين المتخصص عليهما في الهند (هـ) مما تقدم متى كتبت التقرير المقدمة عنه مرضية ، ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوبه الحاصلون على هذين الدبلومين من الفئات التالية :

١ — المتدربون السابقون بمجلس الدولة .

ب - من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الإدارية أو محام بإدارة قضايا الحكومة .

ج - الميعدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى الميعد ثلاث سنوات في عمله وكان ولديه يحفل في حدود مرتب المنسوب .

د - المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .

هـ - المحامون المشتغلون امام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل (المادة ٧٥ من قانون المجلس) .

وقد كان قانون مجلس الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يجري تفرقة بين فئتين من النواب . على ان هذا القانون الجي كل ما ورد من احكام في قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب الى فئتين ، ونص على ان تستبعد عبارتا « نائب ب » و « نائب ١ » اينما وردتا في هذا القانون ويحل محلهما كلمة نائب .

ويجوز ان يعين في وظيفة نائب :

١ - النواب السابقون بمجلس الدولة .

ب - تضاة المحاكم الابتدائية وكلاء النائب العام من الفئة المتقاعدة وكلاء النيابة الادارية من الفئة المتقاعدة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

ج - اعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق و اعضاء هيئات تدريس القانون بجمهورية مصر العربية ، والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تمسنيح سنوات متوالية في العمل القانوني وكتبوا في درجات مماثلة لدرجة نائب أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

د - المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا مدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي . (المادتان ٧٦ ، ٧٧ من قانون المجلس معطلتان بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦) .

ويجوز أن يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

١ - المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

ب - رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية .

ج - اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة مصر العربية أو الاساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين امضوا فى وظيفة استاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

د - المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

هـ - المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي من امضوا سبع عشرة سنة متتالية فى العمل القانوني وكتلوا فى درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يعادل فى حدود هذه الدرجة (المادة ٧٨ من قانون المجلس) .

ويجوز أن يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (١) :

١ - المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين امضوا فى هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

ب — الرؤساء بالمحكّم الابتدائية ورؤساء النيابة العليا والنيابة
الإدارية والمستشارون العاملون بإدارة قضايا الحكومة العاملون لوظائفهم
معلقة بتلك الجهات .

ج — اسفذة كليات الحقوق واسفذة القانون بجامعة مصر
العربية الذين امضوا في وظيفة اسفذة مدة لا تقل عن سنتين .

د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية
نظرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكتوائهم درجات مماثلة لدرجة مستشار
مساعد من الفئة (١) او يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

هـ — العاملون الذين اشتغلوا امام محكم الاستئناف خمس عشرة سنة
متوالية بشرط ان يكونوا قد مارسوا المهنة عملا او اى عمل يعتبر بقرار
من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة
(المادة ٧٩ من قانون المجلس) .

ويجوز ان يعين في وظيفة مستشار :

١ — المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

ب — المستشارون بمحكم الاستئناف والعاملون بالنيابة
العليا والوكلاء العاملون بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضايا
الحكومة .

ج — اسفذة كليات الحقوق واسفذة القانون بجامعة جمهورية
مصر العربية الذين امضوا في وظيفة اسفذة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

د — العاملون الذين اشتغلوا امام محكمة النقض خمس سنوات متوالية
(المادة ٨٠ من قانون المجلس) .

أداة التمييز في وظائف المجلس :

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نوابه المجلس بعد أخذ رأى جمعية عمومية خلصت شكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشار لمدة سنتين بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية ويعين باقى الأعضاء المنسوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية . ويعتبر تاريخ التمييز أو الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص للشئون الإدارية حسب الأحوال (المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة معطلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ثم بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

الأكاديمية والاختيار :

يكون اختيار النواب بطريق الترقية من بين المتدربين على أساس أساس الأكاديمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب ، ا) على أساس الأكاديمية مع الأهلية ويجوز ترقيتهم للكفالية الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل ، ويشترط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة . ويكون اختيارهم بترتيب الأكاديمية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوى الكفالية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون المحصلون — في آخر تقريرين لكفائتهم في تقارير التفتيش الفني — على درجة كفاء ويشترط ألا يقل تقدير انهم السالفة جيمعها عن درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأكاديمية (المادة ٨٤ من قانون المجلس) .

في التفتيش على أعضاء المجلس :

تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفني تتولى التفتيش على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمتدربين المساعدين ويكون تقدير الكفالية (م ٤ — المرحمة)

بأحدى الدرجات الآتية : كفاء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش على الأقل كل سنتين وإيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش . كما يحاط أعضاء مجلس الدولة علماً بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقرير أو ملاحظت أو أوراق . وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش . (المادة ٩٩ من قانون المجلس) .

ويخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته وأن أخطر الحق في النظام من التقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاخطار (١) (المادة ١٠٠ من قانون المجلس) ويكون النظام بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش الفني . وعلى هذه الإدارة إحالة النظام إلى المجلس الخاص للشئون الإدارية (المادة ١٠١ من قانون المجلس معدياً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) ويفصل المجلس الخاص في النظام قبل إجراء حركة الترقية . (المادة ١٠٢ من قانون المجلس معدياً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) وتختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عند النقل والندب . كما تختص الدائرة المذكورة بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، وفي المنازعات الخاصة بالمعاشات والكمالات المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم . (المادة ١٠٤ من قانون المجلس وهي مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٣) .

(١) يقوم رئيس مجلس الدولة — قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوماً على الأقل بأخطار أعضاء مجلس الدولة الذين على ذويهم ولم تشملهم الترقيات لاحتياج غير متصل بطبيعة الخدمة ، وبين بأخطار احتياج التخلي عن الخطر الحق في النظام (المادة ١٠٠ من قانون المجلس معدياً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

في واجبات اعضاء المجلس والأعمال المحظورة عليهم :

لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز لعضو القلم بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية ان يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى ان القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها كما يحظر على اعضاء المجلس الاشتغال بالعمل السياسى . ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها (المادتان ١٤ ، ١٥ من قانون المجلس) .

كما لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء اسرار المداولات (المادة ١٦ من قانون المجلس) .

ويختص بتأديب اعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل من رئيس مجلس الدولة رئيسا ومن ستة من نوابه بحسب ترتيب الأقدمية (المادة ١١٢ من قانون المجلس) وتقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق إدارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين ومستشار بالنسبة الى بقى اعضاء المجلس (المادة ١١٣ من قانون المجلس) والعقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على اعضاء المجلس هى اللوم والعزل وإذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس باجازه حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه فى الجريدة الرسمية ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر فى الجريدة الرسمية (المادة ١٢٠ من قانون المجلس) .

عدم قابلية اعضاء المجلس للعزل :

اعضاء المجلس من درجة مندوب ما فوقها غير قابلين للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاة . وتكون الهيئة المشكلة منها بمجلس التأديب هى الجهة المختصة بكل ما يتصل بهذا الشأن . وتوقع ذلك اذا اتضح ان لعدم فرد الثقة والإعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسبابها الصلاحية لأدائها لغير الأسباب السببية المنصوص عليها فى القانون أو تلك

الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس
التأديب . (المادة ٩١ من قانون المجلس معطلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨٤) .

وقد كانت ضيقة عدم القبلية للعزل تلمسة قبل العمل بالقانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على أعضاء المجلس من درجة نائب فما فوق .
لما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فكان يمكن فصلهم أو نقلهم الى
وظائف معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة
المشكلة منها مجلس التأديب (المادة ٩٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

كما كانت ضيقة عدم القبلية للعزل متصورة قبل القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ على مستشاري المجلس وحدهم . ولكن لما كانت المصلحة العامة
تقتضي وجوب تقريرها بالنسبة الى سائر أعضاء المجلس من درجة نائب فما
فوقها حرصا على استقلالهم لأنهم أصبحوا يساهمون في مسئوليات المجلس
ولأنهم يتولون القضاء في المحكم الادارية فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على تقريرها بالنسبة لهؤلاء بشرط تفضية النائب (المتدوب
الأول سابقا) ثلاث سنوات متصلة في وظيفته أو في وظيفة قضائية مماثلة
لها يتمتع شغلها بالضمانة عينها . كما نصت على انه تسرى بالنسبة لهم
جميعا سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة فيما يتعلق بالقبض عليهم أو
استمرار حبسهم أو تحديد المحكمة الجنائية المختصة مطايا بمحاكمتهم .

كما يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب
لر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متباينين
بدرجة اقل من المتوسط . وتقوم الهيئة بفحص حلفتهم وسماع اقوالهم ، فإذا
ثبتت لها صحة التقارير او صيرورتها نهائية قررت احلقتهم الى المعاش أو
نقلهم الى وظيفة اخرى غير قضائية ويصدر بالاحالة الى المعاش أو بالنقل
قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة ويعتبر
تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة
الرسمية (المادة ٩٢ من قانون المجلس) .

الوظائف الإدارية والكتبية :

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق بلحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات اجنبية معترف بها مع شهادة معادلة في الوظائف الادارية بمجلس الدولة . ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي او قسم الفتوى والتشريع او المكتب الفني ويجوز ان يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاءة ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتميين في هذه الوظيفة (المادة ١٢٧ من قانون المجلس) .

ويكون التمييز في الوظائف الكتبية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقا للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ١٢٨ من قانون المجلس) .

ويكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المتصوص عليها في القوانين واللائح بالنسبة الى العاملين من شاغلي الوظائف الادارية والكتبية . كما يكون لامين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة بحسب الاحوال (المادة ١٢٦ من قانون المجلس) .

عدم خضوع اعضاء المجلس لنظام التدريب :

لا يعرف مجلس الدولة نظام التدريب بالنسبة لأعضائه ، وعلى الأخص في اول السام الوظيفي ، وان كان قد اقترح التفتيش الفني في تقاريره السنوية الأخيرة ملاءمة النظر في اعداد برامج تدريبية مناسبة لهؤلاء الاعضاء يستطيعون من خلالها استيعاب اكبر قدر من المعرفة القانونية والقضائية والتطبيقية تفيدهم في مستقبل حياتهم القضائية .

خاتمة

أربعون عاما من الخبرة المكثفة الواعية العميقة ، اكتسبها مجلس الدولة المصري على مدى تاريخه الطويل في ادائه لمهامه الأساسية ، فهو كما رأينا مستشار الدولة في الفتوى والتشريع وقاضيا في المنازعات الإدارية وهو بحكم وظيفته وثيق الصلة بوزارات الحكومة ومجالها العلمية ، يتعاون معها في شغلها حتى تيسر على سنن القانون وهديه . كما اتصفت أعمال المجلس بأنها لا تحتل التأخير ، والا كان لذلك ثمره السوء في النشاط الحكومي . وقد مضت أعين مجلس الدولة في ازدياد سنة بعد أخرى كما قبل على ذلك اجراءاته الرسمية . فقد زاد عدد القضايا المرفوعة إلى محكمته ، وزادت مشروعات القوانين واللوائح التي يطلب من المجلس مراجعتها أو صياغتها . هذا فضلا عن الزيادة المطردة في عدد اللجان والمجالس والهيئات التي تقتضي القوانين واللوائح بأن يحضرها ممثل لمجلس الدولة . وهذه كلها نتيجة طبيعية للنهضة الشاملة لجميع المرافق ، اذ ليس شئ شك في انه كلما صعدت الأمم في مدارج الرقي ونمت مرفقها العلمية وتطورت في سبيل التقدم ، اقتضت الحاجة اصدار العديد من التشريعات لتنظيمها وادارتها ومعالجة شئون العاملين بها ، وازدادت اعباء رجال الحكم وكثر عددهم ونقلت مسئولياتهم ، وكثر احتمال وقوع الأخطاء في تفسير القوانين وتطبيقها ، كما انه كلما ازداد الرقي زاد الوعي القومي وتنبه المحكومون الى حقوقهم وسعروا الى اقتضاها ، وكان واجب الحكمة الصالحة الرشيدة تمكنهم من ذلك على الوجه الأمثل ، وكفالة العدالة في جنباة الإدارة .

ويختتم مجلس الدولة عقده الرابع ويستقر في الضمائر والعقول والنفوس كمؤسسة قضائية فعالة في كفالة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان . انه الفوت الذي يفرغ الى الأراد والجماعات متى ظن احد منهم انب مساوب الحق ، وهو الحليف الطبيعي للإدارة وصديقها الأمين ، يسمع لها ويشعر عليها ويفتيها ، وهو الذي يرسم بقضائه الحدود فيما يعمل وفيها يترك . ويلقى ذلك كله صداه في الدستور المصري الحالي على ما سلف بيانه .

ولا شك إن هذا التواضع في أداء مجلس الدولة لواجبه يحدية رغم
نقص الظروف الملمة في البلاد تغيرا لم يكن في بعض الأحيان يتصف بالموادة ،
لهو ظاهرة صحية تستأهل كل الإهتمام والتقدير (١) ، فهذه الاستيعابية
إنطوت على إنجاز عظيم ورصيد ثمين للمستقبل . وقد جهد مجلس الدولة وبنا
أنشائه في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ للتضال عن :

١ — حق الشعب النيل في الدفاع عن حريته العلية وحقوقي
أفراديه .

ب — وحق الإدارة في أن تكون إدارة قوية محتسبة بالقانون بعيدة
عن الهوى .

ج — وحق الوطن في أن تقوم نظمه ثلثة مستقرة ، ترتكز على ركبتين
من القانون والعدالة . (الدكتور عبد الرزاق السنهوري بأشك ، العدد الأول
من مجلة مجلس الدولة — يناير ١٩٥٠ ، — ص ٢٩ وما بعدها) .

(١) يوضع المستشار الدكتور ولیم سليمان في دراسته المشيرة بمجلة
مجلس الدولة — السنة السابعة والعشرون — ص ٢٠٨ وما بعدها بعنوان
« مجلس الدولة تاريخه ودوره في المجتمع المصري » أن تاريخ عمل المجلس
ينقسم إلى مراحل ثلاثة :

الأولى — هي مرحلة الحياة الحزبية ذات الوجهة الليبرالية قبل ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ .

والثانية — تبدأ مع الثورة ، وعلى الخصوص من بدأ بدء العمل بالقانون
مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

والثالثة — يحياها المجلس ابتداء من صبور دستور ١٩٧١ وما أتبعه من
تغيرات في الحياة السياسية والاقتصادية .

وإذا ساغ القول بأن موقف المجلس في المرحلة الأولى كان دفاعا عن
الحرية السياسية ، وأنه في المرحلة الثانية كان يدعم قرارات السلطة من
لجل التيلم بالتحول الاشتراكي ، فإن المرحلة المعاصرة هي حميلة خبرة
المرحلتين السابقتين ، أي الجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية
بحيث لا تقتل واحدة منهما على الأخرى . فبعض
أن وقصف المجلس في مواجهة الإدارة دفاعا عن
الحقوق الفردية ، وبعد أن أيد المجلس الإدارة لتحقيق الصالح العام وإجراء
التغير الثوري تأتي مرحلة بناء التوازن بين الفرد والمجتمع ، بين السلطة
والمواطن .

وخدمة لرجال القانون والإدارة والمشتغلين بأمور الحياة العامة ، ليس في مصر وحدها بل وعلى صعيد العالم العربي كله ، عنت الحاجة العملية والفنية الى أن يجري تجميع حيث لا أرسى من مبادئ قانونية في متناوى وإحكام مجلس الدولة المصرى على مدى مسيرته الطويلة ، وبعد تصنيف لهذه المبادئ وفقا للمواضيع التى صدرت فيها ، مع التطبيق على ما يقتضى التطبيق عليها ، من واقع ما لى به من آراء بشأنها ، مما يزيد الفائدة المرجوة منها ، وتلبية لهذا كله سيجد الباحث بين يديه « الموسوعة الإدارية الحديثة » التى تشرف بان اجتمعت حياتى القضائية فى خدمة مجلس الدولة المصرى بانجازها وتقديمها للقارئ العربى ، كى تكون له خزانة علمية بنتاج الممارسة القضائية الرصينة . الثانية فى شتى الموضوعات التى تصفت لها ، مما يزيد قدرات القارئ على البحث والتفصيل واتجر ما يتصدى له من قضايا وقناوى ومواقف .

وقضلا عن ٢ عترافى بالفضل لزملائى اعضاء مجلس الدولة السخين اشتغلت بين صفوفهم بهيئة مفوضى الدولة والمحكم الادارية والقسم الاستشارى والمكتب الفنى والتفتيش القضائى والحكمة الادارية العليا ، اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن البكهاى المحامى بالدستورية والنقض والادارية العليا على تحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » وتنهمه لجوهره ومداه واسدائه للتوجيهات الصلبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة العالم العربى . كما لا يفوتنى ان اتوه بالجهد الذى اسداه الاستاذ احمد عبد الرحيم المحامى فى التنسيق والتنفيذ وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة الى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذى بنت عليه .

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية

نائب رئيس مجلس الدولة
واستاذ القانون العام السابق بجامعة
القاهرة (فرع الخرطوم) والحريات
العامة بالدراسات العليا بجامعة
عين شمس .

القاهرة فى مايو ١٩٨٦ م

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبيا تبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبنا المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارية جنبا الى جنب دون تعيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان نوضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بالتقصير السبل الى الايام بما اقبل فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استمرار الاحكام والفتاوى متعلقة بدلا من تشقيقه بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كتبت بعض الموضوعات تطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساهاكم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تجميعات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دلت
المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وأن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذرا للتوصل اليها لتقدم المعهد
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى
الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية
الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام
الكافة بما أرساه مجلس الدولة مثلا فى محكمته الإدارية العليا والجمعية
العمومية لىسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية
العمومية او من قسم الراى مجتمعاً بشأانه ، وإن تدر الإشارة الى رقم الملف
فى بعض الحالات القليلة فسيلفتي فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتلرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى
بين هذين البليتين الخاصين فتشير تلمة الى رقم ملف الفتوى وتشير تلمة
أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى اصدرتها الجمعية العمومية لتقضى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتقضى الفتوى والتشريع التى
اصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيدده الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التعليق هتف
الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او بأكثر من
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات لرقاما مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن تكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان يتبعه .
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتطابق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كثرت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامحة الا انه وجب
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
تريب او بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهة ، نعيم عطية



أشهر

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ١٩٥٥/٣/٣١ بإعادة تحديد المناطق التي كانت معتبرة منافع عامة (آثار) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ١٩٥١/١/٣١ — إخراجها من التحديد السابق بعض المناطق والمباني — بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من اعتباره منافع عامة (آثار) — أن ذلك اعتباره من الأملاك العامة للدولة وبالتالي امتناع التصرف فيه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم — تصرفات المؤسسة المصرية المسجلة لتصميم الصحارى في هذه الأراضي تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تنتج أثراً لورودها على ملك عام للدولة — لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله — أسس ذلك أن هذين القانونين قد أباحا التصرف في العقارات المملوكة للدولة بملكية خاصة فقط .

ملخص الفتوى :

ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ اذ أعاد تحديد المناطق التي كانت معتبرة منافع عامة (آثار) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ إنما يكون قد أخرج من التحديد السابق بعض المناطق والمباني كانت معتبرة منافع عامة آثار استجابة لرغبة مصلحة المساحة ولعدم الحاجة لها في تنفيذ المشروع وهو في هذا يكون في حدود الاختصاص المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لمحلية (الآثار) التي تنص على أنه يجوز إخراج أى أرض من عداد الأراضي الأثرية بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح المصلحة المختصة .

وعلى ذلك فإن ما احتفظ به من الأراضي التي كان يشملها القرار
١٩٣٩ لسنة ١٩٥١ بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ يستبقى على
ما كان عليه من قبل من اعتباره منافع عامة (آثار) وتعتبر من الأملاك
العامة للدولة مما يترتب عليه عدم جواز التصرف فيها أو حجزها
أو تملكها بالتقادم .

ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك
الأراضي الصحراوية والعمل بأحكامه وذلك لأن الأراضي الصحراوية
الخاضعة لأحكامه هي تلك المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي يجوز
التصرف فيها فلا يخضع لأحكام الأراضي المملوكة للدولة ملكية عامة
صحراوية كانت أو غير صحراوية كما لا يغير من هذا أيضا صدور
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجار العقارات المملوكة للدولة ملكية
خاصة والتصرف فيها الذي ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
المشار إليه وحل محله لأنه لا يسرى أيضا إلا على العقارات الداخلة في
الملكية الخاصة للدولة ويخرج الأراضي المملوكة للدولة ملكية عامة من
نطاقه ولو كانت أراضي صحراوية خارج الزمام .

وبما أن الثابت من كتاب مصلحة الآثار رقم ٨٢٠٠ المؤرخ ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٦٢ أن الأراضي المشار إليها تدخل في نطاق قرار وزير المعارف
رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٥١ وثبت من كتاب سكرتير علم الحكومة أن هذه
الأراضي تدخل أيضا في النطاق الذي حدده قرار وزير التربية
والتعليم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ أي أنها لم تكن ضمن الأراضي التي
أخرجها هذا القرار الأخير مما كان يعتبر طبقا للقرار السابق
من المنافع العامة مما يترتب عليه استمرار هذه الأراضي على
ما كانت عليه قبل صدور القرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ من اعتبارها بمنافع
عامة (آثار) .

وعلى ذلك فإن هذه الأراضي تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - فلا يجوز
التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ولا الحجز عليها أو تملكها

بالتقادم ويكون تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى فيها
باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تنج اثراً لأنها وردت على ملك علم للدولة .

(انتهى ١٣٦ فى ١٩٦٨/٢/٧)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

ان المشرع اتفق بمصلحة الآثار البحث عن الآثار المصرية من مختلف
المصور والتقيب عنها ولحق الترخيص لبعض الهيئات والأفراد بالحفر
بحثاً عن الآثار بعد أخذ رأى مصلحة الآثار وتحت إشرافها ووضع قاعدة
علمية تلزم المرخص له بالحفر والتقيب بعد الانتهاء من أعماله بإعادة مكان
الحفر الى حالته الأصلية - هذه القاعدة وان كان المشرع قد أوردتها بشأن
المرخص لهم بالحفر من علماء الآثار وغيرهم إلا أنها تتسع لتشمل مصلحة
الآثار باعتبارها مصلحة حق فى القيام بأعمال الحفر والتقيب عن الآثار .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم مصلحة الآثار ،
ينص فى المادة الأولى منه على أن « تتولى مصلحة الآثار حفظ وحماية
الآثار المصرية من مختلف المصور والبحث والتقيب عنها » .

كما ينص القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار فى المادة
السابعة منه على أنه « لا يجوز للهيئات او الأفراد الحفر بحثاً عن الآثار ...
الا بترخيص يصدر بقرار من وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى المصلحة
المختصة وبعد التحقيق من توافر الضمانات العلمية والفنية والمالية وغيرها
فيهم » .

وكذلك تنص المادة الأولى من قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٠٨٢٧
بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ببيان شروط واحكام الترخيص فى الحفر
بحثاً عن الآثار ، على أن « يشترط فى طالب الترخيص أن يكون من علماء
الآثار أو ممن تؤيدهم الحكومات الأجنبية أو الجامعات او الهيئات

العلمية » كما تقضى المادة الثالثة عشر من هذا القرار بأنه « على المرخص له عند انتهاء أعمال الحفر أو مدة الترخيص ان يعيد مكان الحفر الى حالته الأصلية »

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع نال بمصلحة الآثار البحث عن الآثار المصرية من مختلف العصور والتفتيح عنها ، وأجاز الترخيص لبعض الهيئات والأفراد بالحفر بحثا عن الآثار بعد أخذ رأى مصلحة الآثار وتحت إشرافها . ووضع قاعدة علمية تلزم المرخص له بالحفر والتفتيح بعد الانتهاء من أعمالها بإعادة مكان الحفر الى حالته الأصلية ، وهذه القاعدة وإن كان المشرع أوردتها بشأن المرخص لهم بالحفر من علماء الآثار وغيرهم ، إلا أنها تتسع لتشمل مصلحة الآثار باعتبارها مصلحة حق في التمسك بأعمال الحفر والتفتيح بحثا عن الآثار ، ومن ثم يتعين الزايمها بتكليف أصيلة الأرض المذكورة الى حالتها الأصلية ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة الآثار المصرية بتكليف إعادة الأرض المذكورة الى حالتها الأصلية .

(ملف ٧١٦/٢/٢٢ إلى ١٦٨٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

لا أحقية لهيئة الآثار في مقابل الانتفاع الذى تطالب به شركة مصر للصوت والضوء بنسبة ٢٥ ٪ من إيرادات الشركة — لمجلس إدارة هيئة الآثار فى حالة عدم اتفاقه مع الشركة تقرير مقابل استعمال الماكين الآتية فى أى غرض من الأغراض ..

ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الإعلام والثقافة رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠ بتأسيس شركة مصر للصوت والضوء الذى حدد أغراضها ، ومن ضمنها إدارة وتشغيل مشروعات الصوت والضوء ، وحدد رأس مال الشركة بقيمة منشآت الصوت

والضوء والعلبة لهيئة الآثار الثابتة منها والمتحركة وما له من اموال سائلة
فى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء . ويختل
فى الاموال الثابتة والمتحركة للشركة منشآت الصوت والضوء وامواله فى
صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بعد تقييمها
بواسطة لجنة تشكل بقرار وزارى واعتماد هذا التقييم من الوزير المختص
بالثقافة . وتمسكت هيئة الآثار بان انتفاع الشركة المذكورة بالآثار يجب ان
يتم بمقابل حددته بـ ٢٥٪ من اجمالى ايرادات الشركة ، بينما ترى الشركة
انه لا يوجد التزام قانونى او اتفاقى يلزمها بداء هذا المقابل . وصفا لهذا
الخلاط طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فقد بينت ان هيئة الآثار انشئت بقرار جمهورى رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ وضم
اليها صندوق تمويل الآثار والمتاحف ومشروع الصوت والضوء طبقا للمادة ١
من القرار المشار اليه . وشمل اختصاص مجلس ادارتها طبقا للمادة ٥ منه
الاختصاصات المخولة الى المجلس الاعلى للآثار ومجلس ادارة كل من مركز
تسجيل الآثار المصرية وصندوق تمويل الآثار والمتاحف . وله ان يأخذ ما يراه
 لازما من قرارات لتحقيق الأغراض التى قبلت من اجلها الهيئة ومن ضمنها
وضع قواعد اسعار بيع ما تنتجه الهيئة وتقرير مقابل أداء الخدمات او
استعمال مرافق الهيئة وقواعد الأهداء أو الإعفاء منها . ثم صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ الذى انشا حسابا خاصا لصندوق تمويل
مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بوزارة الثقافة ، وحددت المادة ٢
منه موارد الصندوق التى شملت عروض الصوت والضوء . وقد اكدت المادة
١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس
الاعلى للثقافة استمرار الهيئة العامة للآثار المصرية فى ممارسة الاختصاصات
النص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ . بقتضاء
الهيئة ، وضم اليها مرة أخرى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف
والصوت والضوء الصادر بقتضاه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة
١٩٧٨ وفى ظل العمل بهذا القرار أصدر وزير الثقافة القرار رقم ٢٢٩ لسنة
١٩٨٠ طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بتأسيس شركة مصر للصوت
والضوء .

وتضمن في المادة ٣ منه اختصاص الشركة بإدارة وتنظيم الصوت والصورة والموالفة في صندوق تمويل مشروعات الأثر والتأليف والصوت والصورة .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن الاختصاصات المقررة في القانون للجمهوري رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ للهيئة الأثر قد تقلصت معها بغير الإدارة القانونية المناسبة وهي قرار رئيس الجمهورية طبقاً لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة وباعتبار أن قرار إنشاء الهيئة منقوضاً منه ، ونزولاً على حكم المادة ١٤٦ من الدستور بلخصت رئيس الجمهورية في ترتيب المصالح العامة . كما لاحظت أن الأموال التي كتبت مملوكة للهيئة قد نقضت إلى الشركة بغير الإدارة المناسبة نظماً وهي قرار من رئيس الجمهورية ومع ذلك استقبلت الجمعية العمومية أنه لا توجد علاقة قانونية مباشرة بين الهيئة والشركة نظراً لآخرتها بمقتضاها بداء مقابل انتفاع مرافق الهيئة وأن المسألة يتعين تنظيمها باتفاق بين الطرفين أو بإدارة قانونية مناسبة تقرر من حلاً على الطرفين وذلك في ضوء المادة ٥/هـ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ والتي حددت اختصاصات مجلس إدارة هيئة الأثر المصرية ومنها تقرير مقابل استكمال مرافق الهيئة والتي تشمل المناطق الأثرية والمتاحف وغيرها ويحلل فيها من المتاحف التي تجرى فيها وعليها عروض الصوت والصورة خالياً ، إذ طبقاً لهذا النص من حق مجلس إدارة هيئة الأثر تقرير مقابل استكمال مرافق الهيئة من الأمكن الأثرية في أي عرض كان إذا ما تعذر الاتفاق في هذا الشأن .

(ملف ١/٤٧ إلى ١٨٥/٣/٢٠)

تطبيق :

القانون المعمول به بشأن حماية الآثار هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ الذي جيع الأحكام الخاصة بهذا الموضوع في تشريع موحد ، وعالج كثيراً من نواحي النص التي اعتبرت هذه الصيغة واضاف إليها . وقد كان دستور هذا القانون الهيد طيبة لحظتها المت بها التطورات الأثرية والثقافية الحديثة وعلى الأخص بسبب نمو التفتتور بتفصيل الجرافيك وتزايد الكثافة الأثرية .

وقد مرت الحركة التشريعية لحماية الآثار في مصر بمراحل ثلاثة تمثل في مرحلة سابقة على القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ حيث انفتحت عن الآثار المصرية الحماية الفعلية ، في ضوء مجرد شذرات من اللوائح المتفرقة ، ومرحلة بدلت بصور القانون المذكور الذي اتصف بمحاولة بسط الحماية على أنواع متعددة من الآثار وإن كفت التجربة قد أثبتت أن أحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المشتار إليه لم تقو على ملاحقة التطورات التي آلت بها الأحداث في مجال الآثار والزغبة القومية في حمايتها من أيدي الاستغلال والبيوت والاعمال . فتمتد القانون الحالي رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ لتتدأ بمسيرة مرحلة ثالثة وجديدة في مجال حماية الآثار .

وقد تضمن تحديدا واضحا لما هو الأثر الذي يستأهل الحماية ، ودور الدولة في إجراء هذه الحماية ، ونظم عمليات البحث والتنقيب سواء التي يقوم بها مواطنون أو أجانب ، وأوضاع عرض هذه الآثار في مصر والخارج . ويمكن أن نحصر الخطوط العريضة للأحكام التي تضمنها القانون الجديد في الآتي :

أ - حرم تجريبا مطلقا الإتجار في الآثار ، ومنح سنة مباح للمشتغلين بهذه التجارة التصرف فيما لديهم من آثار حصلوا عليها من قبل على شريطة إبقاء هذه الآثار في مصر . وعدم نقلها إلى الخارج .

ب - عدم اعتبار ملكية مقتني الآثار من الأفراد والأشخاص الخاصة على هذه الآثار ملكية مطلقة لا يرد عليها قيد .

ج - تشديد العقوبات بما يكفل عدم الخروج على ما أورده من أحكام متعلقة بالحفاظ على الآثار وحمايتها .

١ - من مقدمة الدكتور أحمد ممدى رئيس هيئة الآثار للترجمة الإنجليزية التي أعدها للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ **الأنشودة على طريقه** **عن** **مجلس الدولة والمجلس القانوني للمهنة** .

اتحاد الشتركي عري

- أ - تكييفه ومدى الطمن في قراراته امام القضاء .
- ب - تشكيله وامواله .
- ج - نخب المبلين له ، وديلاتهم ، والشرائب عليها .
- د - معاشات المبلين به واعضاء اللجنة التنفيذية العليا .

اتحاد الاشتراكي العربي

تمهيد :

فى ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيئته
سياسيا حدد فيه خطوات تنظيم العمل الشعبى فى المرحلة القادمة .

وفى ١٨ نوفمبر أصدر قرارا بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر
الوطنى للقوى الشعبية من ٢٥٠ عضوا عهد اليها دراسة الطريقة التى
يمكن أن يتم بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق
الانتخاب .

تولت اللجنة التحضيرية تحديد قوى الشعب بالفلاحين والعمال
والرأسمالية الوطنية وأعضاء النقابات المهنية وهيئات التدريس بالجامعات
والمعاهد والطلاب والقطاع النسائى .

وفى ٢٧ يناير ١٩٦٢ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بدعوة
النوابين لاختيار أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وجرت
الانتخابات فى ١٠ مارس ١٩٦٢ عن مؤتمر يضم ١٢٥٠ عضواً .

وفى ٢ يوليو ١٩٦٢ تقدم الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى
للقوى الشعبية بمشروع للتنظيم السياسى يتضمن الأسس التى يقوم عليها
هذا التنظيم .

وفى ٣ يوليو ١٩٦٢ أصدر المؤتمر قرارا بتفويض الرئيس جمال
عبد الناصر فى تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربى .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الأساسى للاتحاد
الاشتراكي العربى .

على أن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربى اسفرت عن مساوئ
عديدة فى التطبيق مما أدى الى قيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

وتقدم الرئيس أنور السادات فى ١٠ يونية ١٩٧١ ببيلان الى الأمة
عن برنامج الاتحاد الاشتراكي وأسس العمل الوطنى فى المرحلة القادمة

بينامية البدء في عملية الانتخاب لإعادة البناء السيلوى بمختلفة تنظيماته
الشعبية .

وفي ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر الدستور الدائم ونص في مادته
الخامسة على أن « الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السيلوى الذي يمثل
بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى
الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والراسمالية
الوطنية . وهو أداة هذا التحالف في تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية
وفي متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته وفتح هذا العمل الوطنى لهم
اهدافه المرسومة » .

وفي ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ،
وأوضح الرئيس السادات امامه الظروف التى تستوجب وحدة الصف من
أجل تحرير الأرض المصرية من هزيمة سنة ١٩٦٧ . فأصدر المؤتمر القومى بيانا
أبرز أهمية دعم الوحدة الوطنية والحيولة دون المساس بها ، فدعا الرئيس
أنور السادات مجلس الشعب الى الاعتقاد فى دورة طارئة فى الفترة من
١٥ الى ١٧ أغسطس ١٩٧٢ حيث شرع قفونا لحملة الوحدة الوطنية صرحا
فى ٢١ سبتمبر برقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ . ومن بين الأحكام الأساسية التى
أوردها فى هذا الشأن حظر اقلية تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي
(م ٢) بل ونص فى المادة الثالثة على عقوبته جشقية لكل من أنشأ أو نظم
أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة الثانية .

وفي أغسطس سنة ١٩٧٤ تقدم الرئيس أنور السادات ببيان لتطويع
الاتحاد الاشتراكي العربى حتى يكون أطرا فعالا لتحالف قوى الشعب
العمال .

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥
بإصدار النظم الأساسى للاتحاد الاشتراكي العربى ثم أتجه التفكير الى
الحفاظة على الجوهر والبحث عن شكل جديد للممارسة السياسية .
فبدأ بتشكيل لجنة لدراسة موضوع المناظر فى مارس ١٩٧٦ عرفت بلجنة
مستقبل العمل السياسى فى مصر ، انتهت الى تقرير أسفر عن اقبالة

«تطبيقه ثلاث» ، ثم جعلت التطبيقات الى احزاب سياسية على التعميل
الذي سجد فكره في موضع لاحق .

(راجع في ذلك الدكتور شمس مرعني على : القانون الدستوري —
طبعة ١٩٧٨ — ص ٤٨٢ وما بعدها) .

وعند تعديل دستور ١٩٧٢ بقرار مجلس الشعب بجلسته المفعلة
في ١٩٨٠/٤/٣ اغفل فكر الاتحاد الاشتراكي العربي في المدة الخامسة
«وصارت عبارتها تجري بالاتي» : « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر
العربية على اساس تعدد الاحزاب ، وذلك في اطار المقومات والاساساء
الاساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور » .

وينظم القانون الاحزاب السياسية « وبذلك افسح الاتحاد الاشتراكي
العربي المجال قبلها للاحزاب السياسية المنظمة وفقا للقانون » .

١ - تكيفه ، وحى الوطن فى قران العلم القضاء

قاعدة رقم (٤)

المادة :

الاتحاد الاشتراكى مؤسسة من مؤسسات الدولة يمثل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسى تحقيق هذا التحالف وتكثيفه فى مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطنى - تكوين الأحزاب وتمتعها ليس من شئته التلق على وجود الاتحاد الاشتراكى المستمد من نص دستورى يسبو بطبيعته على اى قاعدة قانونية اخرى -

ملخص القوى :

الدستور الصادر فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ينص فى المادة الخامسة من الباب الاول الخاص بالدولة على ان (الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل تنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية وهو لداة تحقيق هذا التحالف فى تعميق الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ويوقع هذا العمل الوطنى الى اهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى يثبته تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الاجهزة التى تضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى .

وبين التنظيم الاساسى للاتحاد الاشتراكى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ...) .

وبناء على ذلك مل الاتحاد الاشتراكى مؤسسة من مؤسسات الدولة يمثل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسى تحقيق هذا التحالف وتكثيفه فى مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطنى .

وإذا كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظم الأحزاب السياسية
أجاز في ملحقته الأولى تكوين الأحزاب وجمعياتها ، ونشر في المادة ٢٠
تنظيمات الاتحاد الاشتراكي على اللجنة المركزية ، فإن ذلك ليس من شأنه
التأثير على وجود الاتحاد الاشتراكي المنبثق من نص دستوري يسمو
بطبيعته على أي قاعدة قانونية أخرى ، فضلا عن ذلك فإن قانون الأحزاب
ذاته أكد في المادة ٢٠ اضطلاع اللجنة المركزية بهلم الاتحاد الاشتراكي
في دعم الوحدة الوطنية وتمثيل تحالف قوى الشعب وتحقيق السلام
الاجتماعي .

(انتهى ١١٣٢ في ١١/٢٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي وإن كان في طبيعته تنظيميا سياسيا فإن ذلك
لا يعني أن كل قرار يصدره بالضرورة قرارا سياسيا ينأى بطبيعته عن رقابة
القضاء — ليس ذلك أن هذا الوصف لا يصدق إلا على ما يصدره الاتحاد
من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية أما ما يصدره الاتحاد
من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية في غير النطاق المتقدم فيخضع
لسلطات القضاء ورقابته — ليس ذلك ما قرره المادة ٦٨ من الدستور من
أن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة — المجازعة في القرار الصادر
بفصل علل في إحدى المؤسسات القضائية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي
يختص بنظرها القضاء العادي — ليس ذلك أن القضاء العادي هو الجهة
القضائية صاحبة الولاية العامة في غير المجازعات الإدارية .

ملخص الحكم :

إنه لأن كان الاتحاد الاشتراكي العربي في طبيعته تنظيميا سياسيا
فإن ذلك لا يعني أن كل قرار يصدره يعتبر بالضرورة ويحكم اللجوء
قرارا سياسيا ينأى بطبيعته عن رقابة القضاء ويخرج عن دائرة هذه
الرقابة ذلك أن هذا الوصف لا يصدق إلا على ما يصدره بين قرارات

في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبموجب
النظام الأساسي له ، أما ما يصدره من قرارات وما يجريه من تصرفات
تقنوية في غير النطاق المتقدم سواء في إدارة لوائه أو في إبرام العقود
أو في شؤون العاملين فاتها لا شك تخضع لسلطان القضاء ورقابته
أعمالا لما قرره المادة ٦٨ من الدستور (دستور ١٩٧١) من أن التفتش حق
مصون ومكفول للناس كافة وأن لكل مواطن حق اللجوء إلى قضية الطبيعي ،
وتفسيها على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه وقد صدر في شأن
المدعى (المطعون ضده) بوصفه عاملا في إحدى المؤسسات المنحفية
التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي حيث قضى بفسله من الخدمة بغير
الطريق التقني ، أن هذا القرار — وقد صدر على الوجه المتقدم بعيدا
عن مجال الوظيفة الدستورية للاتحاد الاشتراكي العربي فاته بهذه المثابة
لا يعد قرارا سياسيا مما ينأى عن رقبة القضاء ، وإذا كان هذا القرار
لا يدخل حسبما سلف البيان في عداد القرارات الإدارية وكذا أنه
المنزعة الماثلة لا تعتبر منازعة إدارية فمن ثم فإن الاختصاص بنظرها
أما ينمقد للقضاء العادي باعتباره الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة
في غير المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وفقا لحكم المادة ١٥ من
قانون السلطة القضائية الصادرة بالقتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
(ملحق ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق — في ١٩٧٦/٢/٢٨)

ملحق رقم (٦)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا لقصوص الدستور ليس سلطة من
سلطات الدولة أو فرعاً منها وإنما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن
سلطات الدولة الثلاث — يترب على ذلك أن الاتحاد الاشتراكي العربي
لا يعتبر في طبيعته من الجهات الإدارية ومن ثم فإن قراراته ليست في طبيعتها
قرارات إدارية — يترب على ذلك أن القرار الصادر من رئيس الاتحاد
الاشتراكي العربي يفصل رئيس إحدى المؤسسات المنحفية لا يدخل في
عداد القرارات الإدارية ومن ثم فإن المنازعة بشأنه لا تعتبر منازعة إدارية —
الاختصاص بنظرها لا ينمقد لحكم مجلس الدولة وفقا للقانون .

ملخص الحكم :

المبين من سياق نص المادة الثالثة من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ « التزم » أن الاتحاد الاشتراكي المصري هو في طبيعته تنظيم سياسي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ويعبر عن إرادتها ومن ثم فله ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها وإنما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية يباشر نشاطاته على الوجه المبين في الدستور وفي نظامه الأساسي ، وأذ كان الاتحاد الاشتراكي المصري لا يعتبر في طبيعته حسيباً سلف البيان من الجهات الإدارية فإن قراراته ليست في طبيعتها قرارات إدارية بمعناها المفهوم في القانون من حيث كونها إحصاحاً للإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بها لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجازاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة .

ومن حيث أنه متى كان البسادی بما سلف أن المدمى (المظعون ضده) لا يعتبر موظفاً عاماً كما أن القرار المظعون فيه لا يدخل في عداد القرارات الإدارية فمن ثم فإن المنازعة الماثلة لا تعتبر منازعة إدارية إذ تنتقد والحال كذلك خصائص هذه المنازعة ومقوماتها ما دامت لا تنصب على قرار أو تصرف قانوني صادر من جهة الإدارة وبالبناء على ما تقدم فإن الاختصاص بنظرها لا يتعقد لحكم مجلس الدولة وفقاً للقانون .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق في ١٨/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي سلطة رابعة تمارس حق الرقابة والتوجيه وتعلو السلطات التقليدية الثلاث - اتساع لفظ الحكومة لتشمل هذه السلطة العليا الوليدة .

ملخص الفتوى :

إن الاتحاد القومي سابقا (الاتحاد الاشتراكي العربي حاليا) يعتبر سلطة رابعة - يتسع لها معنى الحكومة الذي يشمل في الصورة التقليدية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو وإن كان هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سلطات الدولة ، إلا أنه يقوم بوظائف دستورية هامة ، تجعل منه سلطة رابعة ، تضطلع بالترشيح لعضوية مجلس الأمة وبالمعمل على تحقيق الأهداف القومية التي قبلت من أجلها الثورة وكذا حث الجهود لبناء الأمة بناء سليما - وذلك طبقا لما ورد بالمادة الأولى من نظلمه الأساسي والمادة ٧٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في عام ١٩٥٨ .

هذا وإن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي صدر قانونه الأساسي في ديسمبر سنة ١٩٦١ والذي حل محل الاتحاد القومي - يعتبر التجسيد الحى لسلطة الشعب الذى تولى جميع السلطات وتوجيهها في كافة المجالات وعلى كافة المستويات - وعلى ذلك فإن الاتحاد الاشتراكي العربي - بجميع تنظيماته يعتبر أعلى سلطة في الدولة إذ يمارس حق الرقابة والتوجيه - ويعطو السلطات التنفيذية الثلاث ، وعلى ذلك فإن مدلول الحكومة الذى كان يعنى سابقا في صورته التقليدية السلطات الثلاث المعروفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أضحت يتسع هذا المدلول ليشمل كذلك تلك السلطة الوليدة بل السلطة العليا .

(ملف ٤٦٧/١٣٨/١٩ في ١٤/٧/١٩٦٥)

قلعة رقم (٨)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم سىلى وشعبى يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي - إثر ذلك أن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة المختصة للشعب يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من الإلحة المالية للميزانية والخصائص .

ملخص الفتوى :

ان منظمة القلقون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المنسل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ ورد فيها « ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبير عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل ميلادى الميثاق .

وهو الوعاء الذى تلتنى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية .

وان الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهو السلطة التنفيذية ، يقوم بمحضر القيسادى والتوجيهى والرقابة التى يمارستها بانتمى الشعب نينما يقوم مجلس الامة وهو سلطة الدولة العليا ومعها المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بدوره القيادى وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التى كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالاسلوب الديمقراطى وانثقله عن الجماهير وتمثيله لاملتها وتعبيره عن ارادتها بتحقيق مبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة اساسية من قواعد التنظيم السياسى الديمقراطى وهى ان الديمقراطية السليمة تصبح بالنطق الاشتراكى وسهلة وغلبة الفضل الوطنى .

وتضمن المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ على « ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب العاملة للشعب العامل وهى السلاخون والفصال والجسود والمنقون والراسمية الوطنية هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى كيقود

السلطة المطلقة للشعب والدائمة لاكتيكت الثورة والحازمة على قيم الديمقراطية الشعبية »

وقد ورد في باب المقدمة والأهداف من القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٨ « أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن أرائها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعلية على سيره في خطه السليم على ظل مبادئ الميثاق » ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي — كتنظيم سياسي — قوى الشعب العاملة ويتشكّل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية .

وإن الاتحاد الاشتراكي العربي — هو السلطة الشعبية — يقوم بالفضل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومنه المجلس الثقاني والشعبية — بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣٢) من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

ومن حيث أن المادة ١٧ هـ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن تشرى القواعد المتقدمة (تقنية الخدمات بين المصالح) على تسوية ثمن التوريدات التي تصرفها أو توردها مصلحة إلى مصلحة أخرى إذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تموين مصالح الحكومة بمثل هذه الامتياز وفي هذه الحالة تحسب الامتيازات بتكاليفها الأصلية دون إضافة مصاريف إدارية .

وتضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ إلى تكاليف الخدمات موزعة
كثقت إحدى المصلحتين خارجة عن الميزانية ولا تضاعف هذه المصروفات
الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الإلزام بمقتضى نصوص
تشريعية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه
السلطة المطة لتشعب وفقا للمادة (٣) من الدستور فإن الأوضاع
تقتضى أن يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧ من
اللائحة المالية للميزانية والحصائد سابقة الذكر فإذا لم تكن ميزانيته
خارجة عن الميزانية العامة للدولة فلا تضاف مصاريف إدارية
بواقع ١٠٪ من تكاليف الخدمة التي تؤدي له وتضاعف نسبة ١٠٪
مصاريف إدارية إذا كانت ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة
ولا تضاف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق
الإلزام بمقتضى نصوص تشريعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبى
يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من الدستور وعلى الوجه المبين
في قانونه الأساسي .

٢ - أن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة المطة للشعب
وفقا للمادة (٣) من الدستور يعامل معاملة المصالح الحكومية في
تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحصائد .

١٠ غنوى ١٩٦٨/١٢/١٦

السلطة التشريعية

المجلس :

الاتحاد الاشتراكي العربي - سلطة سياسية شعبية - قراراته لا تعد قرارات إجبارية بالمعنى المهوم في القانون - إنما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية - قراراته تنال عن دائرة الرقابة القضائية .

ملخص الحكم :

القرار في قضاء هذه المحكمة أن ما كان يسموه الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مصادره الوظيفية الدستورية وهذا لا يسميه الدستور ويمنحه لطلبه الأسبق لا يجد من القرارات الأممية بنسبها المصطنع في القانون ، بالنظر إلى أن السلطة التي أصدرتها ليست سلطة إدارية وإنما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وهذه الخاتمة تأتي قراراته في هذا النطاق من دائرة الرقابة القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ باستصدار قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه إنما لذلك من القرار المطعون فيه وهو مسبق من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بطل المجلس المصري للنظام والقبولة جميع ممتلكاته وحقوقه إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي أصدرته وهي بقطع سلطة سياسية . فقد استندت صفتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي أصدرته في شكل تنظيم كان يعمل في مثل تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية ، ولايصح تعريض القرار المطعون فيه لأنواع الاختصاص القضائي للقضايا خصومه بمقولة أنه انطوى في شق منه على قرار مصادره على ليس له من شأن قانوني أو سياسي ذلك أن طبيعة القرار لا ترايله في أي شكل من أشكاله فهو كل لا يتجزأ في أحكامه وآثاره ولذا فلا اختصاص لمحكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ، ولأن القانون لايجد جهة قضائية

معيئة مختصة بنظر هذه المخارعة . وبين ثم نقد تفنين القضاء بعدم اختصاص
الحكمة بنظرها .

(طعن ١٢٢٨ لسنة ٢٥ ق في ١٥/١/١٩٨٢)

فصل في رقم (١٠)

المبدأ :

القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي باستناد الوظيفة
التي كان يشغلها المدعى في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد
إلى شخص آخر وسكوت ذلك القرار عن استناد وظيفة أخرى إلى المدعى —
هذا القرار لا يعدو أن يكون قرار بفصل المدعى من وظيفته بغير الطريق
القانوني — دليل ذلك — لأوجه القول أن هذا القرار هو في ذات الوقت قرار
جمهوري بقوله أن رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه رئيس
الجمهورية وأن هناك تلازما بين الصفتين — أساس ذلك أنه ليس في
النساج التي تعاقبت على الدولة منذ قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في
القانون الأساسي لهذا الاتحاد ثمة نص يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية
رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفته — أضفاء هاتين الصفتين على
شخص واحد ليس من شأنه أن تندمج كل منهما في الأخرى اندماجا يفقدها
استقلالها — الصحيح في القانون أن تمارس كل منهما في الإطار الذي رسم
لهما .

ملخص الحكم :

إن البدايء من مطالعة الأوراق ويوجه خاص ملف خدمة المدعى
أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ أصدر السيد رئيس مجلس إدارة
مؤسسة دار الهلال قرارا بتعيين المدعى في وظيفة رئيس تحرير
بالمؤسسة بذات المرتب الذي كان يتقاضاه كرئيس لتحرير مجلة
الإذاعة وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ ثم صدر القرار رقم ٦
لسنة ١٩٦٤ من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي قضيا في
ملأته الأولى بأن يحل مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، وفي

ملفاته الثابتة بأن يتولى السيد / المدعى جميع سلطات واختصاصات مجلس الإدارة والعضو المنتخب للمؤسسة المذكورة وما لبت المدعى بسلطات الاختصاصات التي لمسندت اليه حتى صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي قاضيا في ملحته الأولى بأن يتولى السيد / جميع سلطات واختصاصات مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والعضو المنتخب بالمؤسسة المذكورة وفي ملفاته الثابتة بإلغاء ما يخالف ذلك من قرارات حيث يظهر في ديوانته الى قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ سلف النكر .

ومن حيث انه متى كان البلادي من استعراض الواقعة على الوجه المتقدم ان القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ الصادر من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ المشار اليه قد استند الى السيد / الوظيفة ذاتها التي كان يشغلها المدعى بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ وحرص في الوقت ذاته على إلغاء ما يخالفه من قرارات سبقت مستهدفا بذلك هذا القرار الأخير ، واذ سكنت ذلك القرار عن اسناد وظيفة أخرى الى المدعى فمن ثم فلا جراء في انه والحال ما سلف لا يعدو في التكليف القانوني السليم ان يكون قرارا بفصل المدعى من وظيفته تلك بغير الطريق التأديبي وليس ابلغ في الدلالة على صدق هذا النظر وما انصحت عنه بجلاله مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التي كان يفصل بها المدعى في الشهادة الصادرة منها بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ والمودعة سلف خدمة المدعى حيث اباتت ان خدمة السيد / رئيس مجلس إدارة المؤسسة السابقة (المدعى) قد انتهت بصحور قرار السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم (١) بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ بتعيين السيد / خلفا له .

ومن حيث ان التثبت مما سلف يبيحه ان القرار رقم (١)

السنه ١٩٦٥ القانون فيه انشا هو في حقيقه دستور لورث صغير لكن الجديد
 رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي يلتحق المسمى من وتلقبته كسريه من
 لم يكن دوره مؤسسه في التصديق الطبع والنشر ومبنيها لحيه
 المستطاع المسجيه التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بغير
 الطريق القضي ومن ثم خلا حجة فيها ذهب اليه الحكم الطعن من انه
 القرار المبطل اليه هو في ذات الوقت قرار جمهوري بقوله ان رئيس
 الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه رئيس الجمهورية وان هناك اتحادا
 وتلازم بين الصفتين ذلك انه ليس في الدستور التي تمتعت على
 الدولة منذ هيئ الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في القانون الأساسي لهذا
 الاتحاد تنسواء القلم في النسب في شئ بل يكون رئيس الجمهورية
 رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفة ومن ثم فان القول بتفريق
 الوحدة والتلازم بين هاتين الصفتين امر لا سند له في القانون فضلا
 على ذلك - فان اصفاء هاتين الصفتين على شخص واحد يفرض قبله
 سواء بحكم القانون او في الواقع ليس من شأنه ان تكون كل منهما
 في الأخرى او تتخرج فيها اتجاها يفقدها وجودها واستقلالها وإنما
 الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطار الذي رسم لها ومن
 ثم يكون الخلاف في الحكم على ما يستتبعه ذلك الشخص من قرارات
 استظهارا لطبيعتها ووفقا على كلهما هو المنصر الذي استند اليها في
 اصدار القرار دون غيرها طالما ان كلا من هاتين الصفتين تتميز عن
 الأخرى وتنفصل عنها سواء من حيث مجال ممارستها او من حيث
 التنظيم القانوني الذي يحكم القرارات التي تبشر استنادا اليها الامر
 الذي لا يسوغ معه الخلط بينهما لجرد انهما قد خلعتا على شخص
 واحد ، والقول بغير ذلك يجافي مقتضيات التنظيم السليم وينبى عن
 الأصول الواجبة في الادارة فضلا على مخالفته للقانون .

(طعن ٥٧٢ لسنة ٢ ق في ١٩٧٦/٢/٢٨)

ملحق رقم (١١)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي - المجلس المصري للإسلام (ملحق) لخصائص

« عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المراجعة فيه » قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بحل المجلس المصري للسلام والبيئة جميع ممتلكاته وحقوقه إلى الاتحاد الاشتراكي العربي — ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور. ويبينه نظلمه الأساسي لا يعد من القرارات الإدارية بمعناها المصهور في القانون باقنظر إلى أن السلطة التي أصدرتها ليست سلطة إدارية وإنما سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والقضائية والقضائية وهذه المثلة تأتي قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بصدار قانون مجلس الدولة — القرار الصادر في هذا الشأن كان لتنظيم العمل في تلك الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي ولأسباب — تتعلق بنشاطاته السياسية — القول بأن القرار المطعون فيه أتطوى في شق منه على قرار مصادرة على ليس له من سند قانوني أو سياسي طبقه القرار لا تزيينه في أي شطر من تشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه وآثره — لا اختصاص لحاكم مجلس الدولة بنظر المراجعة فيه على أي وجه من الوجوه .

ملخص الحكم :

إن قيام المجلس المصري للسلام الذي كان يطلق عليه من قبل المجلس القومي للسلام — في ظل النظم السياسي الذي كان سائدا بعد حل الأحزاب السياسية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية ، إنما كان بموافقة رئيس الدولة الذي كان يتولى أيضا رئاسة الاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي وقد تهمت الموافقة على قيام هذا المجلس تحت شرط جوهرى هو في الواقع شرط لوجوده واستمرار نشاطه الا وهو أن يلعب ذلك المجلس دوره من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي وقد وجدت هذه الحقيقة — وهى تمثل حكم القانون في هذه الأثناء — صداها في مشروع لائحة المجلس المصري للسلام ذاتها وفي غيرها من أوراق الطعن الأخرى . فقد ورد في مشروع اللائحة المشار اليها للاتحاد الاشتراكي العربي — ما يلى « ... وقد وافق

السيد الرئيس على قيام مجلس جديد للسلام على الأنسب الآتية
كما ورد النص الآتي :

ولما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو وحده التنظيم السليبي لتحالف قوى الشعب العليل الذى يضم القوى المؤمنة بأهدافه والتي تتأصل لتحقيق مبادئ جمهوريتنا التي تتأدى بالسلام والتحرر فإن ذلك قد خلق ضرورة إعادة تنظيم مجلس السلام فى بلادنا على أسس تكفل خلق أشكال نضال سلامي جديدة تسمح بتساع العمل من أجل السلام من خلال الاتحاد الاشتراكي العربى » وفى موضع آخر من نفس المشروع تحت عنوان « تنظيمات المجلس » ورد النص فى الفقرة (١) على أنه « ويقوم المجلس بوضع خطوط النشاط السلمي حسب الخط السليبي العام للاتحاد الاشتراكي كما ورد النص فى الفقرة (٢) على أن « يضم المجلس العربى للسلام أعضاء . . . وممثلين لقطاعات . . . والمكتب التنفيذية بالاتحاد الاشتراكي فى المحافظات التي بها لجان سلام » ونص كذلك فى الفقرة (٤) على أن « يشكل المجلس لجان سلام فى عدد من المحافظات بهدف توسيع القاعدة الجماهيرية لحركة السلام ، وتكوين مسئولية هذه اللجان من لحد أعضاء المكتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة وتمارس اللجان نشاطها من خلال المكتب التنفيذية بالمحافظات بالتعاون مع مكتب السلام بالاتحاد الاشتراكي العربى » وفى مذكرة لعضو الأمانة العامة وأمين شئون الأعضاء والشئون المالية والإدارية مؤرخة ١٩٧٢/٥/١٠ للعرض على السيد المهندس سكرتير أول اللجنة المركزية بشأن تحمل الاتحاد الاشتراكي العربى بتفكك البريد والبرقيات الخاصة بالمجلس القومى للسلام وردت الإشارة إلا أن — الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وافق على إعادة تكوين المجلس القومى للسلام بأسلوب جديد وعضوية جديدة على أسس أن يلعب المجلس دوره من خلال الاتحاد الاشتراكي العربى وقد أشارت المذكرة الى أن ذلك ورد على لسان الطاعن وفى كتاب آخر صدر من الطاعن الى السيد رئيس المكتب المالى (وزير) بالاتحاد الاشتراكي العربى مؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٥ قال أن جميع نشاطات المجلس ليست خاصة به بل خاصة بأهداف الاتحاد الاشتراكي وهى العمل فى المجال العالمى لخدمة

القضية العربية . . . » وبذلك عقد لتتق الواقع الذى بدأ من هذه الاوراق مع حكم القانون الذى قضى بحل الاحزاب السياسية عام ١٩٥٢ وتمشى كذلك مع النظام السيلسى الذى ساد بعد ذلك وهو حظر كل نشاط سيلسى ايا كانت مبادئه وأهدافه الا فى اطار النظام السيلسى الذى اخذت به الدولة وتمثل آخرها فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى قضى التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠. بالغائه لى تقوم الاحزاب السياسية بدورها فى النطق الذى رسمه لها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وتعيلاته . وعلى ذلك فان المجلس المصرى للسلام — وهو لا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة يكون قد انطوى تحت لواء الاتحاد الاشتراكى العربى واضفى اداة من ادوات تحقق مبادئه وأهدافه ، اذ لا يتسنى مع هذا النظام السيلسى الذى كان سائدا فى البلاد — النظر الى هذا — المجلس الا من خلال الاتحاد الاشتراكى العربى الذى عبرت عنه المادة الخامسة من الدستور قبل الغائها بمقتضى التعديل الدستورى الاخير فى ٣٠ من ابريل ١٩٨٠ بأنه « التنظيم السيلسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اسس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة . . . الامر الذى لا يستقيم معه وجود تنظيم سيلسى آخر قائم بذاته ومستقل عن الاتحاد مهما كانت اوضاع هذا التنظيم فى الداخل او صلاته فى الخارج ولو لم يكن حزبا من الاحزاب السياسية التى سبق ان قضى القانون بالغائها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وينبنى على ذلك بالضرورة خضوع المجلس المذكور لسلطان الاتحاد الاشتراكى وسلطاته وعلى التهمة منها رئيس الاتحاد ، واذا صدر القرار المطعون فيه متعلقا بحل المجلس المصرى للسلام الذى تحدد وضعه واطار نشاطه على هذا الوجه ولاسباب تخص نشاط هذا المجلس السيلسى ، فان الصفة التى تفرض نفسها فى هذه الحالة لاتخاذ مثل هذا القرار لا بد وأن تكون صفة رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى للصلة الوثيقة التى تربط بين تلك الصفة والنصرف القانونى الذى تم استنادا لها من ناحية ، ولما ابانت عنه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية من ناحية اخرى وهى تنص على أنه فيما عدا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قرار من رئيس الأجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى امانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور ، ولا يلغى

من مقرر القرار المطعون فيه صفة هذه كونه — وقت ان اصدر القرار — رئيسا الجمهورية نظرا الى ان اجتماع هاتين الصفتين في شخص واحد ليس من شأنه — وكما سبق ان قضت هذه المحكمة — ان تقوب كل منهما في الأخرى او تندمج فيها اتحدجا بفقددها وجودها واستقلالها وإنما الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطر الذي رسم لها ، فالخلط بينهما يجرى مقتضيات التنظيم السليم وينمو عن الأصول الواجبة في الإدارة فضلا عن مخالفته للقانون .

ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه نظمه الاساسي لا يعد من القرارات الادارية بمعناها المفهوم في القانون ، بالنظر الى ان السلطة التي اصدرتها ليست سلطة ادارية وإنما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وبهذه الغلبة تقاى قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بصدار قانون مجلس الدولة وتبعا لذلك فان القرار المطعون فيه وهو صادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي يحل المجلس المصري للسلام وأيلولة جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، لهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي اصدرته وهي يقطع سلطة سياسية فقد استندت صفتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي اصدرته في شأن تنظيم كان يعمل في تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية ، ولا يصح تبويض القرار المطعون فيه لانتزاع اختصاص — للقضاء في خصوصه بمقولة انه انطوى في شئ منه على قرار مصافرة عادي ليس له من سند تقوئي او سياسي ذلك ان طبيعة القرار لا ترايله في أي شطر من اشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه والثاره ولذا فلا اختصاص لمحکم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ولأن القانون لم يجد جهة قضائية معينة مختصة بنظر هذه المنازعة ومن ثم فقد تعين للقضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها والزام الدعي المرفوعة .

ب - تشيئه ، وإيـواه

مقدمة رقم (١٢)

المبدأ :

شمول ملول لفظ الحكومة الاتحاد الاشتراكي العربي — ان ذلك —
تياية اءارة قضايا الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي فيما يرفع منه لو
عليه من قضايا لى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات
الأخرى التى حولها القانون اختصاصا قضائيا .

ملخص الفتوى :

ان قانون اءارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٦٢ ينص فى مادته السادسة على أن « تنوب هذه الأءارة عن الحكومة
والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لى
المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى حولها
القانون اختصاصا قضائيا ... » .

ومن حيث أن لفظ « الحكومة » الوارد فى ذلك النص يقصد به
مجموع الهيئات المسيرة للدولة ، وهى تشمل السلطات الثلاث المعروفة ،
التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وذلك هو المعنى التقليدى للحكومة .

ومن حيث أن الاتحاد الاشتراكي العربي وان لم يكن داخلا فى اءدى
السلطات الثلاث المذكورة ، إلا أنه لا شك يتدرج ضمن الهيئات المسيرة
للولة ، ذلك أنه يبين من مقدمة قانونه الأسسى الصادر به قرار اللجنة
التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — معذلا بما تلاه من قرارات فى هذا
الشأن — « أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التى
تقود الجماهير وتعبر عن أرائها وتوجه العمل الوطنى وتتقوم بالرقابة
الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق . وهو الوعاء
الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكي

العربي كتنظيم سياسي شعبي ، قوى الشعب العليقة وينمّل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية وأن الاتحاد الاشتراكي العربي وهو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيلدى والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الأمة ... بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي ... » .

ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي قوى الفلاحين والعمل والجنود والمتقنين والراسيلية الوطنية ، وهي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب الدافعة لامكتسيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

كما تضمن القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ في بلب المقسمة والأهداف « أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تتقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعلية على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق » ... وأن الاتحاد الاشتراكي العربي - وهو السلطة الشعبية - يقوم بالعمل القيلدى والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس الشعبية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو أعلى سلطة في الدولة . يضطلع بمهام اساسية ومتمدة حدها الدستور وقانونه الاساسي . ومن ثم يعتبر في مقدمة الهيئات المسيرة للدولة ، ويندرج - تبعا لذلك - في مدلول لفظ الحكومة المنصوص عليه في المادة السادسة من قانون ادارة قضاليا الحكومة .

ويخلص مما تقدم أن ادارة قضاليا الحكومة اذ تنوب - طبقا لقانونها - عن الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قضاليا ، تختص بالنسبة عن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه من الحكومة في مجال تطبيق هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان أدلة قضايا الحكومة تفويده عن الاتحاد الاشتراكي العربي فيما يرفع منه او عليه من قضايا لدى المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا .

(ملف ٤٢/٦٧ في ١٤/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المال الذي يستخدمه الاتحاد الاشتراكي في سبيل تحقيق أغراضه يعد مالا عاما لتحقيق لوجه النفع العام القائم عليها - لا يصلح الانتفاع به محلا لعقد الإيجار - تحويل أمين علم اللجنة المركزية حق إدارة أمواله الاحتياطية هذا الحق تقيد ممارسته بطبيعة المال العام - استبعاد حق التلجير للقر منه - عدم جواز تلجير الاتحاد الاشتراكي جزء من البناء المخصص له للمجالس القومية المتخصصة .

ملخص الفتوى :

ولما كتبت المادة ٧٨ من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالقبل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وكان الاتحاد الاشتراكي العربي مؤسسة من مؤسسات الدولة تقوم على تحقيق مصلحة عامة ونفع عام فإن المال الذي يستخدمه في سبيل تحقيق أغراضه يعد مالا عاما وبهذه المثبة لا يصلح الانتفاع به محلا لعقد الإيجار لأن هذا العقد يقصيه عن المنفعة العامة المخصص لها ويستبدل بها مقابل الانتفاع الذي يستأدى من المستأجر وذلك لا يعنى تأكيد التخصيص لنفع عام معين إذ يتعين عند استغناء الجهة القائمة على النفع العام عن المال أن ترده الى الدولة لتخصصه لأوجه النفع العام الأخرى التي قد تحتلجه .

وتطبيقا لما تقدم فإن الدولة ارضي وبيع العقار المكنن بكونه ينشئ
الانتقال الى الاتحاد الاشتراكي وفقا لحكم المادة الاولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٧ أنها يعنى تخصيصه له لاستغلاله في
لوجه التمتع العلم القائم عليها دون ان يعطى للجهة المخصصة لها العقار
حق تاجيره للغير .

واذا كفت المادة ٨ من اللائحة الاساسية لتنظيم العمل بالاتحاد
الاشتراكي الصادر بقرار رئيس اللجنة المركزية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ دخول
الامين عام اللجنة المركزية حق ادارة اموال الاتحاد ، فان ممارسته لاعمال
الادارة تنقيد بطبيعة المال العلم ، ومن ثم يستبعد منها التأجير للغير
ولا ينحصر ذلك ما ورد في تلك المادة وفي الفقرة الثانية من المادة ٣١
من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من اجازة تنزل لامين عام اللجنة
المركزية عن « حق ايجار الامكن التي يشغلها الاتحاد » لأن هذا الحكم
مقتصور بصريح عباراته على الامكن التي يستأجرها الاتحاد من الغير
فتلك هي التي يكون له عليها حق الايجار يمكن التنزل عنه وعليه فان
هذا الحكم لا يشمل الاموال المملوكة للاتحاد .

وبناء على ما تقدم فان انتفاع المجلس القومي المتخصصة ، وهي جهة
حكومية ، بالدور التاسع من العقار المخصص للاتحاد الاشتراكي لا يتأتى
بإبرام عقد ايجار بينها وبين الاتحاد وإنما يتم بتخصيصه لها بموجب قرار
يصدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلا للدولة المملوكة للمال العلم .

(ملف ٤/٢/٤ في ١٤/١/١٩٧٩)

٤ - حزب العمال ، والتعاون ، والتربية

قائمة رقم (١٤)

المبدأ :

ان لغة الوحدة التي تضمنه نص المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين
العنيين بالدولة ونص المادة ١١ من مواد الاصدار يتسع ليشمل وحدات وأجهزة
لا تدخل في مدلول لغة الحكومة - لا يتنى في تلك الحال وضع خطة قلع
وشايل لا يتسع له لغة الوحدة التي لورده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
والها يتعين النظر في كل حالة على حدة - الاتحاد الاشتراكي يعتبر أعلى
سلطة في الدولة ومن ثم فانه يعتبر في مقدمة السلطات المسيرة للدولة -
قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ ينص على انه
تشكل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربي عن طريق القرب من العاملين
بالجهاز الحكومي او القطاع العام او وحدات التجارة الحرة - يجوز طبقا
لما تقدم تدب العاملين بالحكومة العمل بالاتحاد الاشتراكي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من دستور جمهورية مصر العربية المسافر في سينتج
سنة ١٩٧١ ينص على ان « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي
الذي يمثل بتنظيماته الفعالة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى
التنظيم المملكة من الفلاحين والعمال والجنود والمنتقلين والرأسمالية الوطنية »
وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة
العمل الوطني في مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني الى أهدافه
المرسومة » . كما تنص المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المنتمين رقم ٨٨
لسنة ١٩٧١ على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة تدب العمل للتعليم
مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها او في وظيفة تطورها مباشرة
في نفس الوحدة التي يعمل بها او في وحدة أخرى او في مؤسسة او وحدة

اقتصادية اذا كانت حجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » وأخيراً
في المادة ٢ من مواد إصدار القانون المشار إليه ~~في~~ ^{في} تطبيق
أحكام هذا القانون يقصد بالوحدة :

١ - كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز يكون له موازنة خاصة
بالوظائف .

ب - كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية .

ج - الهيئة العلمية .

ومن حيث ان لفظ الوحدة الذي تضمنه قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة يشمل بالنص المريح كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز تكون له
موازنة خاصة بالوظائف وكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية والهيئات
العامة ، كما انه يتسع ليشمل وحدات وأجهزة أخرى قد لا تدخل في
مدلول لفظ الحكومة ولا يتأتى في هذا المجال وضع تحديد قاطع وشامل
لما يتسع له لفظ الوحدة الذي أورده القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ وانما
يتمين النظر في كل حالة على حدة .

ومن حيث انه ولئن كان الاتحاد الاشتراكي لا يدخل في إحدى
السلطات الثلاث وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، الا انه يعتبر أعلى
سلطة في الدولة اذ انه يمارس حق الرقابة والتوجيه ، فهو الطليعة
الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن أرائها وتوجه العمل الوطني
وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم ، وهو الوعاء الذي تلتنق
فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكي تنظيم
سياسي شعبي قوى الشعب العاملة ويتنقل فيه تحالف هذه القوى في إطار
الوحدة الوطنية .

ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره
أعلى سلطة في الدولة يضطلع بمهام أساسية ويمتددة حددها الدستور
ونظامه الأساسي ، ومن ثم فانه يعتبر في مقدمة السلطات المسيرة للدولة ،

ولقد أصدر السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي قراره رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١، وجاء بالمادة الثانية منه أن « شغل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربي بكافة مستوياته يتم من طريق النخب من العاملين بأجهزة الحكومة أو القطاع العلم أو وحدات الإدارة المحلية » ، وطبقا لما تقدم جميعه فله يجوز نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز طبقا لنس المادة ٢٨ من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نخب العاملين بالحكومة للعضل بالاتحاد الاشتراكي .

(ملف ٢٠٧/٦/٨٦ إلى ١١/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

يوظف منتخب لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها — استحقاقه لكلفة البدلات والمكافآت والحوافز التي تصرف إزملائه في جهته الأصلية — مناط الاستحقاق صرف هذه البدلات والمكافآت لأقرانه في جهته الأصلية لا محل لاشتراط القيام بالعمل فعلا لتححق له — تعتبر من ملحقات المرقب الأصلي .

ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العميلة والشركات التابعة لها كليل رواتب وتعويضات ولجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتخبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم ويقتضى اعتبار المنتخب للجهة المذكورة كلقائم بعمله في جهته الأصلية واستحقاقه تبعا لذلك كل ما كان يتقاضاه لقاء ذلك منها من رواتب وتعويضات ولجور ومكافآت ومزايا مالية أخرى وتتحمل هذه الجهة بكل ذلك وتؤديه إليه . وعلى هذا فالمنتخب للجهة المذكورة يحصل طوال مدة نخبه من جهته الأصلية على كل ما كان يتقاضاه منها ، تبعا لو كان تلقيا

فلا يملك الاضطرار فلا يعزى من قوله يتأبى بسبب بعده فعلا عن عمله فلو علم بمغفرتة لكان له . ولذلك فمن حقه ان يحصل طوال مدة ثبته بالاضطرار الى المرفق الاضطرارى على كل ما يتغير من تنظيمه او يكتسب حكمة بما فى تلك الزاوية المختلفة بالواقعية وفى عموم هذا يفضل الاجر الاضطرارى والمكافآت التشجيعية اذ كلاهما من قبيل الاجور والمكافآت المخصوص عليها من تلك المدة ، والمعينة بحكما ، فضلا من ثما كذلك من الزاوية المالية المفسر اليها فيه ولا يتغير من استحقاق التعصب لها كونها ليست من ملحقات المرفق الدائمة حيث هى بحسب الاصل ليست لها صفة الثبات والاستقرار ، وثم لا يخلج للميل الا اذا تحقق سببها وهو القيام بالعمل الاضطرارى او بلجهد المحفوظ فى اداء العمل بما يؤدى الى زيادة الانتاج اذ ان مقتضى حكم النص اعتبار التعصب فى حكم من يبذل عمله الاضطرارى فى مصلحة (الضرائب) وهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس استثنائيا ، والاجر عنه يمنح للمعلمين فيها بصفة شاملة ومنظمة عملا بالقرار الجمهورى رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ — يستثنى منهم من الفواعد الواردة فى قراراتى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٢٨٤١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — اللذين عتقنا وضع قيود على منحه من حيث نسبة المعلمين الذين يتقاضونه ودرجاتهم .

الحكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٥/٢/١٩٨١ فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٤ ق ويتعلق بتفسير حكم المادة ٢١ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ووضعه مطبق لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ . فهد امكول عنه) ومقتضى النص اعتباره ايضا مساهما فى زيادة الانتاج فى منحضلات المصلحة من الضرائب عما هو مقرر تحصيله منها فى ربط الزاوية مما يمنح عنه مكافآت حفزة للمعلمين القاطنين بمعلم فيها ، وهو كما سلف ، يعتبر كذلك حكما شأنه فى ذلك شأن الكثيرين ممن يمنحونها من قبل المجتدين المستبقين والمستدعين للعمل بالقوات المسلحة طبقا لحكم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ الخاص بضبط الاحتياط المستدعين على ما نص عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المفسر اليه فضلا عن فكره

في القرار بمنحها من المتقدمين منها للعمل بهلم أخرى كوزارة المالية والأمانة العامة للقيادة السياسية الموحدة ، على ما ورد في القواعد التنفيذية لصرفها .

وعلى مقتضى ذلك يكون المسمى على حق في طلبه الحصول على ما لم يصرف له من أجور إضافية ومكلفات حافلة وتشجيعية من نعمة لديه للعمل بالجهة المختلفة المذكور فلك أميالا — لا يحكم القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ ، المختار إليه ، ولا وجه والحالة هذه لما ذهب إليه الحكم من عدم استحقاقه لها بحجة عدم تحقق متبناها به ، إذ أن وانفج القرار المذكور جعل منطلق استحقاقه لها هو تمام صرفها لأثراته في جهة الأصلية واعتباره خلال مدة ندبة كيا لو كان قائما معهم بالعمل فيها أصليا وإضافيا فلا أساس لأستمرار مباشرة العمل فعلا لمنحها له فهي من ملحقات مرتبة الأصلي ، وله حق الحصول عليها جميعا دائمة أو غير دائمة .

(ظمن ١٦٥٢ لسنة ٢٦ ق في ٢٤/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٦)

المباعدة :

مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ من البدلات التي يحتفظ بها المالبين المتقدمين لمسبوبة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو لعضوية البرلمان القومية أو مجالس الإدارة للعمل بها هي تلك التي تضاف بالحوام والاستقرار فلا يصرف اليهم ما تكفوا بتكافؤونه قبل التنب بصفة عارضة في لتسبب معينة كالأجور الإضافية والمكلفات التشجيعية — البدلات المخصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بتنظيم أفراد لطقم السفن التجارية يرتبط الحق في اقتضاها وجودا وعمدا بقيام المالب بالممارسة الفعلية للعمل على السفينة — يرتب على تلك جمو لصقة أفراد لطقم السفن البحرية التجارية المتقدمين على البر لأورالة

**المعضوية بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو اللجان النقابية أو مجالس الإدارة
للبدلات والأجور المخصوص عليها بقرار وزير الحرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .**

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قرار وزير الحرية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم أفراد اطعم السفن البحرية التجارية تنص فيها يتعلق ببذل الأكل على انه « اذا لم تقدم السفن الطعم لاي سبب من الأسباب يستحق صرف بدل لكل يوميا بواقع خمسين قرشا لكل من الضباط والمهندسين والاطباء والكتيبة والطلبة وخمسة وعشرين قرشا لكل من بقى أفراد الطقم ولا يصرف هذا البذل لمن هو في الاجازة » وان المادة (٥) منه تنص فيها يتعلق ببذل الملابس على ان « يصرف بدل ملابس شهري قدره جنيهان لكل من ضباط الملاحه واللاسليكي وغيرهم من فئة الضباط الحاصلين على مؤهلات بحرية لها غير الحاصلين منهم على مؤهلات بحرية فيصرف لكل منهم جنيه واحد شهريا » وتضمنت المادة (٦) من ذلك القرار ، الأوامر الادارية المنظمة لتشغيل أفراد اطعم السفن ساعات عمل اضافية وقواعد تحديد ساعات العمل لكل فئة وكيفية تحديد الأجر الإضافي بحد أقصى ٣٠٪ من المرتب . كما ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كابل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكلفة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها طوال مدة عضويتهم تنص على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كابل رواتب وتعويضات وأجور وبدلات وكلفة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها طوال مدة انتدابهم .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان البدلات والمزايا التي يحتفظ بها للعاملين المنتدبين لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو لمعضوية اللجان النقابية أو مجالس الإدارة أو للعمل بها هي تلك التي تتمتع بالادوام والاستقرار فلا يصرف اليهم ما كانوا يتقاضونه قبل التذب بصفة عارضة

أو لأسباب معينة كالاجور الإضافية والمكفلات التضجعية ومن ثم قلن
البنكلات المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحربية
المشار اليه والأوامر الإدارية المنظمة لتشغيل أفراد السفن التجارية
ساعات عمل اضافية لا تصرف الى هؤلاء حلة تدبهم لعضوية تنظيمات
الاتحاد الاشتراكي اذ ان منط استحقاقها ليس بالشكل الثابت المستقر
وانما هي بطبيعتها مؤقتة وتتصل دائما بوجود الشخص على السفينة
بوجود السفينة في البحر ، كما ان منها مالا يستحق اذا كان العامل في
البحارة او كانت السفينة على البر ، بل ان ما يصرف في ظل الظروف
المتغيرة ليس ثابتا وانما يتدرج بالنسبة للعامل الواحد حسب ظروف
العمل ومقتضياته ومن ثم فالحق في اقتضاها يرتبط وجودا وعدما بقيام
العامل بالممارسة الفعلية للعمل على السفينة وهو الأمر غير المتحقق بالنسبة
لهؤلاء .

اذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية افراد اطعم السفن
البحرية التجارية المتدربين على البر لمزاولة العضوية بتنظيمات الاتحاد
الاشتراكي او باللجان النقابية او بمجالس الإدارة للبدلات والاجور
المنصوص عليها بقرار وزير الحربية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٨٦/٤/٦٣٤ في ٢٩/١/١٩٧٥)

قائمة رقم (١٧)

المبدأ :

خضوع المكفلة الإضافية التي تصرف للمنتخبين بالاتحاد الاشتراكي
العربي بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالاتحاد اضرية
كسب العمل — ليس فك ان هذه المكفلة لا تعدو في حقيقتها ان تكون اجرا
تقرر لهم مقابل ما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير اوقات العمل الرسمية ،
الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكفلة بوضعها اجرا من عمل اضافي اضرية
كسب العمل — لا يفر من هذا القدر انشاء المادة السادسة من لائحة

العمالون المشار إليها صفة المصاريف الفعلية على هذه الطريقة ، إذ إن هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ومن ثم لا يسوغ إعتبارها من الخضوع للضريبة الإعتقونية .

ملخص الفتوى :

يبين من الإطلاع على لائحة نظم العمالون بالاتحاد الاشتراكي الصادرة بقرار رئيس الاتحاد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ أنها تنص في مادتها السابعة على أن « يمنح العمالون المتقيدون للعمل بالاتحاد الاشتراكي المرتبة ويتولون بأعمال في غير أوقات العمل الرسمية مكافأة اضافية بحسب أقصى قدره ٢٥ ٪ من الأجر الأسسوي وما لا يزيد عن عشرين جنيهة شهريا ولا يقل عن أربعة جنيهات شهريا ، ويعتبر صرف قيمة المكافآت الإضافية المشار إليها في الفترتين السابقتين مقابل مصروف فعلي » .

ويتضح من هذا النص أن المكافأة التي تصرف للعمالين المتقيدون للاتحاد الاشتراكي لا تعدو في حقيقتها أن تكون اجرا تقدر لهم مقابل ما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير أوقات العمل الرسمية وبالإضافة الى عملهم بوظائفهم الأصلية المتقيدون بها ، الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكافأة بوصفها اجرا من عمل اضافي لضريبة كسب العمل طبقا للمادة ٦٩ من قانون الضريبة على رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل التي أخضعت لضريبة المرتبت جميع المرتبت وما في حكمها والماهيمات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر اضافة المادة السادسة من لائحة العمالون المشار إليها صفة « المصاريف الفعلية » على هذه المكافأة ، ذلك أن هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ، وبهذه المثلية عليه لا يسوغ اعتقادها من الخضوع للضريبة الإعتقونية وليس يلزم إخراجها كما هو الشأن بالنسبة لهذه اللائحة التي صدرت بقرار من رئيس الاتحاد

الاشتراكى ، هذا فضلا عن ان هذه اللائحة قد تضمنت من النصوص والأحكام ما يواجه الصروفات الفعلية التى يقتضيتها تصريف العمل بالاتحاد كمثل التمثيل وبذل السعر ومصاريف الانتقال وغيرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المكافأة الإضافية التى تصرف للمتدين بالاتحاد الاشتراكى بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظم العاملين بالاتحاد لضريبة كسب العمل .

(ملف ١٩١/٢/٢٧ فى ١٩٧٤/٥/٨)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بغرض رسم على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعاقات والمسافرين - نصها على استثناء التحويلات والمبالغ التى تصرف من الخزائنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات لمواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون عمل وظائنهم أو يندبون لهم رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التطبيقية من الضريبة - عدم شمول هذا الحكم للمبالغ التى تصرف من خزائنة الاتحاد الاشتراكى العربى للموظفين فى الخارج .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون المشار اليه تنص على أن « تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعاقات والمبالغ المرخس بها للمسافرين الى الخارج ليا كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » .

وتنص المادة الثانية على أن « تفرض الضريبة على التحويلات والمبالغ التى تصرف من الخزائنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات ولواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون أعمال وظائنهم أو يندبون لهم رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البعثات التطبيقية » .

ويبين من ذلك أن الأصل الذي تقرره المادة الأولى من القانون هو خضوع التحويلات والمبالغ المرخص بها للمسافرين إلى الخارج للضريبة .
وإن المادة الثانية أوردت استثناء على هذا الأصل مؤداه عدم سريان الضريبة على التحويلات والمبالغ التي تصرف من الخزانة العامة بالصلة المنصوص عليها فيها .

وعلى ذلك فإن إبداء الرأي في المسألة محل البحث يقتضى بيان مدى اعتبار خزانة الاتحاد الاشتراكي العربي خزانة عامة في مفهوم القانون كلف الفكر .

وبالرجوع إلى مقدمة القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي يبين أنه ورد بها أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتمير عن إرادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعلية على سيره في خطه السليم في طلب مبادئ الميثاق .

وهو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي شامي - قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية .

والإتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الشعبية يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة - وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئولية الطليعة ووقوفه حارسا على التمسك بالثقل التي كلفها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي وانتقاله عن الجماهير وتمثيله لآرائها وتمثيله عن إرادتها تحقيق مبدأ سيادة الشعب وأرساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي ، وهي أن الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني » .

كما تنص المادة الثالثة من دستور مارس سنة ١٩٦٤ على أن

« الوحدة الوطنية التي يمنحها تحالف قوى الشعب المظلة للشعب للتعامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المثلثة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحلومة على قيم الديمقراطية السليمة » .

ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سيلي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة ٣ من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الاساسي فمن ثم فانه وان عومل معاملة المصالح الحكومية من بعض الوجوه — الا ان خزانته لا تعتبر خزانة علية بالمعنى المتصور في المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك فانه ما دامت المبالغ التي صرفت من خزانة الاتحاد الاشتراكي العربي لا تخضع للحكم المنصوص عليه في الفترة الاولى من المادة الثالثة من القانون المشار اليه فمن ثم فان اقتضاء الضريبة على المبالغ التي صرفت من هذه الخزانة بالتطبيق لاحكام هذا القانون يكون امرا واجبا مطلبا للقانون ولا محل للمطالبة باستردادها .

لهذا انتهى راي الجمعية للعمومية الى عدم جواز رد ما سبق للاتحاد الاشتراكي العربي دفعه كضريبة على المبالغ التي صرفت من خزانته للموعدين الى الخارج بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ١٧٣/١/٣٧ في ١٧٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بغرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تسري ضريبة المربعات وما في حكمها على بدل الاستقبال والضريبة المقرر لأعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي — سيلي ذلك انه بالتعديل الذي اوردته القانون رقم ١٩٩.

لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما في حكمها ضري على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما في ذلك بدل الاستقبال والضيافة ، كما ان الاستناد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقمى ٤٨ ، ٤٩ لسنة ١٩٧١ ان بدل الاستقبال المقرر بموجبها يستحق شهريا بصفة دورية يصرف النظر عن واقعت الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل نص فى مادته الثانية على ان « يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتى :

تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكفآت واجور ومعاشات وايرادات مرتبه لدى الحياة ، يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا او عينيا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » وبهذا التعديل الذى اوردته القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما في حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما في ذلك بدل الاستقبال والضيافة طالما قد تفسهها النص الصريح ، وذلك نزولا على القاعدة الأصولية المقررة والتى تقضى بأنه لا اجتهاد مع النص الصريح .

ومن حيث ان الاستناد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقمى ٤٨ و ٤٩ لسنة ١٩٧١ لن بدل الاستقبال المقرر بموجبهما يستحق شهريا بصفة دورية يصرف النظر عن واقعت الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

لهذا اتنهم راي الجمعية العمومية الى ان ضريبة المرتبات وما في حكمها تسرى على بدل الاستقبال والضيافة المقرر لأعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(ملك ٦٦١/٤/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٥)

د - معالمت المائتين به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التامين والمعاملت لوظفى الكولة ومستخدميها وعملها الحنين — العاملون بالاتحاد الاشتراكى العربى من غير المدرجة مرتبتهم او اجورهم او مكافآتهم فى الجزائية المعلقة للدولة او احدى الجزائيت الملحق بها لا ينتمون بلحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — انتفاعهم بلحكم قانون التامينات الاجتماعية — ليس ذلك . عاملون بالاتحاد الاشتراكى العربى . معاش — قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — سريقتها على المدرجة مرتبتهم او اجورهم او مكافآتهم فى الجزائية المعلقة للدولة او الجزائيت الملحق بها من المائتين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

ملخص القوى :

ان مقدمة القانون الأسس للاتحاد الاشتراكى العربى الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ والقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ورد فيها : ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التليمة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه المعنى الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السلمى فى ظل مبادئ الميثاق . وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها وينقسم الاتحاد الاشتراكى العربى كتظيم سياسى شعبى قوى الشعب العظيمة ويثقل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية .

ولن الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهو التكتلة الشعبية ، يقوم بالعمل الميكانيكى والوظيفى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما

يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعها المجالس التنفيذية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفى قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمائل التي كلفها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي وإثباته عن الجماهير وتمثيله لأمانيتها وتعبيره عن أرائها ، تحقيقا لبدا سيادة الشعب وإرساء قاعدة أساسية من قواعد التنظيم السيلبي الديمقراطي وهى ان الديمقراطية السليمة تصبح المطلق الاشتراكي وسيلة وغاية لتنفضال الوطنى » .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من شهر مارس سنة ١٩٦٤ على « ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهى الفلاحون والعامل والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية هى التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدائمة لامكانيات الثورة والحراسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

وقد ورد فى الباب الخامس بالمقنة والأهداف من القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر فى ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن أرائها وتوجه العمل الوطنى وتتقوم بالرقابة الفعلية على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق » .

« ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي — كنظيم سيلبي شعبى — قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية وان الاتحاد الاشتراكي العربي — وهو السلطة الشعبية — يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعها المجالس التنفيذية والشعبية — بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي » .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة ٣ من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الأساسي .

ومن حيث أن التلب من كلب وكيل وزارة الخزانة لشئون التشريع المالي رقم ١٥٣ (ملف رقم ١٢/١/٥) المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المرفق بملف الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري رقم ١/٦/٢ أن وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية تفيد « أن تمويل مصروفات الاتحاد الاشتراكي من ميزانية الدولة يتم كالآتي :

أ - تتضمن اقسام الميزانية المختلفة مستحقات السيد رئيس واعضاء اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وكذا مستحقات السادة رؤساء الاممات المختلفة .

ب - تشمل ميزانية الدولة مرتبات من يتدربون من موظفي الوزارات والمصالح للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

ج - تتضمن ميزانية رئاسة الجمهورية اعلنة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيها مخصصة للاتحاد الاشتراكي » .

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات لوظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

١ - موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتبتهم او اجورهم او مكافأتهم في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها او في ميزانيات الهيئات التي انتضت بقانون التأمين

والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ..

ب - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظم موظفى الدولة .

ج - موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بقوانينهم .. » .

وان المادة ٣٩ من هذا القانون تنص على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة او فى احدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب او المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث لما تقدم فان العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير الدرجة مرتبتهم او اجورهم او مكافأتهم فى الميزانية العامة للدولة او احدى الميزانيات الملحقة بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وانها ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كما ان قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من هذا القانون تسرى على الدرجة مرتبتهم او اجورهم او مكافأتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانية الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - ان العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير الدرجة مرتبتهم او اجورهم او مكافأتهم فى الميزانية العامة للدولة او احدى الميزانيات الملحقة بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر

به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأنها ينتصرون بالحكم فتكون المعاشات الإجتماعية .

٢ - ان قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمهنة المقررة بالمادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات سلف الذكر تسرى على المدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

(غوى ٨١٢ في ١٧/١/١٩٦٨)

ملصقة رقم (٢١)

المبدأ :

أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي - حتى انتقاعهم بالحكم بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - منطبقاً للمادة من أحكام هذا القانون ان يكون المستفيد من العاملين بالدولة المربوطة مرتبتهم بميزانية العامة أو إحدى الميزانيات الملحقة بها - أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لا يعدون من العاملين بالدولة ولا يفيدون من قانون المعاشات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وعملها المننيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان :

ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات التالية :

٤ - موظفي الدولة ومستحقيها وعملها المننيين المربوطة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها .

ب - موظفي ومستخدمي مجال النفقات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة .

ج — موظف ومختص وعمل الهيئة والمؤسسات العلمية الأخرى
التي يصدر بقتاعهم قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة
العملية للتأمين والمعاشات .

وبين من هذا النص ان مناط الامانة من احكام قانون المعاشات رقم
٥ لسنة ١٩٦٢ ان يكون المستفيد من العاملين بالدولة المربوطة بمرتبتهم
بميزانياتها العلمية او باحدى الميزات الملحقة بها وعلى ذلك ، فان الفصل
فى مدى ائادة اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يلحكم هذا
القانون ، يتوقف على مدى توافق هذه الصفة لهم .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي
العربي الصادر بقرار رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي فى ٩
من مايو سنة ١٩٦٨ انه تضمن فى الباب السادس تحت عنوان « منظمات
الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الجمهورية من :

١ — المؤتمر القومى العلم :

يعتبر المؤتمر القومى العلم اعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي
ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا
للاتحاد الاشتراكي العربي .

ب — اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي :

١ — اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي هى السلطة القيادية
العليا للاتحاد الاشتراكي العربي فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى
العلم .

٢ — وتتكون بالانتخاب من بين أعضاء المؤتمر القومى العلم وفقا
للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي
العربي .

ج - اللجنة التنفيذية العليا :

تتكون اللجنة التنفيذية العليا من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رئيسا ، وعشرة أعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية من بين أعضائها .

ومن حيث أن يؤدي هذه النصوص أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم أصلا أعضاء في المؤتمر القومي العلم للاتحاد الاشتراكي ، تم انتخابهم أعضاء في اللجنة المركزية ، ثم أعضاء في اللجنة التنفيذية العليا ، ومن ثم ، ولما كانت عضوية المؤتمر القومي العلم ، وكذا عضوية اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا ، عملا سلسليا تختلف مستوياته ولكن طبيعته واحدة لا تنفرد فلا يجوز بأي حال القول بأن أعضاء المؤتمر القومي العلم ، أو اللجنة المركزية ، أو اللجنة التنفيذية العليا يعتبرون من موظفي الدولة لجرد أن الدولة قررت صرف مرتبتهم لهم لاعتبارات خاصة فصرف الراتب أو المكافأة لأي شخص لا يعني حتما قيلم رابطة وظيفية فصرف الراتب أو المكافأة لأي شخص لا يعني حتما قيلم رابطة وظيفية بينه وبين الدولة . ومثل أعضاء الاتحاد الاشتراكي في هذا الخصوص مثل أعضاء مجلس الشعب الذين يمارسون عملا نيابيا بحثا أبعد ما يكون عن الوظيفة الإدارية ومع ذلك فقد تقرر صرف مكافآت خاصة لهم . وعلى ذلك ، فإن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لا يعدون من المملين بالدولة ولا يفيدون من قانون المعاشات .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بأن فتوى الجمعية العمومية الصادرة في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وقد انتهت إلى أن المملين بالاتحاد الاشتراكي غير الربوطة مرتبتهم بالميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقة بها لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات ، فانه يفهم منها أن المملين بالاتحاد الاشتراكي الربوطة مرتبتهم في ميزانية الدولة ، يفيدون من أحكام قانون المعاشات ، فالجمعية العمومية لم تتطع بهذا الرأي ، وانما أخذ عنها عن طريق القياس بفهوم المخالفة ، والمعلوم أن القياس بفهوم المخالفة هو أضعف أوجه القياس .

ومن حيث أنه مع التسليم جدلا ، بأن الجمعية العمومية تصدت إلى

أفاد الممثلين بالاتحاد الاشتراكي العربي الموقوفة بوثوقهم في ميزانية الدولة من قانون المعاشات فإن هذا الرأي ليس مؤداه إعادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد من قانون المعاشات ، ذلك إن هذه الفتوى مقصورة كما هو واضح من موطئها وحديثها على الممثلين بالاتحاد الاشتراكي دون أعضائه فأعضاء الاتحاد الاشتراكي أيا كان مستوهم في هذا التنظيم الشعبي (في المؤتمر القومي العام) أو في اللجنة المركزية ، أو في اللجنة التنفيذية العليا) لا يعتبرون — كما قلنا — من الممثلين به .

ومن حيث أنه بما يؤيد هذا النظر ويتطعم بصحته إن المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ذاته كشف عن قصد في أن ينقص في تنظيم شمسى لا يفيد من أحكام قانون المعاشات وإنما وقف اقتناعه أن كان مطلقا به ، إذ نصت المادة (٢٤) من هذا القانون على أن « لا تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٥ الخاصة بخفض المعاش أو الكفاية في حالة الاستقالة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونوابهم ، كما لا تسرى على المنتسبين الذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات ويقب اتهامهم بأحكام هذا القانون بسبب التحلل بالمرسل سواء كان ذلك من طريق النقل أو التعيين أو الإتيان في الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو المجلس النيابى أو المجلس المحلية أو التجهيزات الشعبية أو الشركات التى تساهم فيها الدولة » . فالواضح من هذا النص أن المشرع الذى ينتخب في المجلس النيابى أو المجلس المحلية أو التجهيزات الشعبية ، يقف لاتباعه بأحكام قانون المعاشات على ألا يخفض معاشه كما هو الحال في الاستقالة .

ومن حيث أنه لا وجه للاستبعاد لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٨ لسنة ١٩٦٨ الذى سوت في المحلية بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وبين نواب رئيس الجمهورية في المجالس من حيث (المرتب ، والمخصصات الأخرى) . فالمخصصات الأخرى لا يمكن أن تشمل المعاشات لأنه يقصد بها دائما — في مجال الوظيفة — المخصصات التى يتطلبها خلال حياته الوظيفة كإبدلات والرواتب الإضافية ، دون ما يتلقاه

يعد اعتزال الخدمة كالمعاش أو المكافأة . ولو كان المقصود هو الإفادة من قانون المعاشات لزم النص على ذلك صراحة ، وفي قانون لأن إضافة طوائف جديدة للإفادة من قانون المعاشات غير التي حددها القانون لا يصح أن يتم إلا بإداة مغللة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أعضاء اللجنة الحقيقية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لا ينوبون من أحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٨٦/٤/٥٢٣ في ١٩٧٢/٤/٥)

الحمد الجمهوريات العربية

اتحاد الجمهوريات العربية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الزايات المعنية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادى وقانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — مفاداً لنصوص هذه القوانين انه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادى ان يشغل منصبا أو وظيفة فى الحكومة الاتحادية أو فى إحدى الجمهوريات الأعضاء أثناء مدة عضويته والاحتفاظ بالعضو بوظيفته متى كان يشغلها أو كان محتفظا له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته استمرارا لمدة خدمته — يترتب على ضرورة الاحتفاظ بالعضو بوظيفته نتيجة أساسية هي حظر نقله منها أو تعيينه فى وظيفة أخرى طوال مدة عضويته — يقتضى ذلك عدم مشروعية القرار الجمهورى الصادر على خلاف هذا الحظر .

مقتضى القانون :

ان المادة ٤٢ من دستور اتحاد الجمهوريات العربية تنص على انه « ... لا يجوز لعضو المجلس ان يشغل منصبا عاما أو وظيفة عمومية فى إحدى الجمهوريات الأعضاء أو فى الحكومة الاتحادية أو ان يحصل على أى ميزة غير منصوص عليها فى القانون الاتحادى المشار إليه) وان المادة ٧ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الزايات المعنية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى تنص على ان (يحتفظ عضو مجلس الأمة الاتحادى بجميع حقوقه فى الوظيفة التى كان يشغلها أو كان محتفظا بها فى جمهوريته قبل انتخابه لعضوية المجلس وتعتبر مدة عضويته فى المجلس استمرارا لمدة خدمته وتكون فى حكم الخدمة الفعلية فى المجلس أو المكافأة واستحقاقه للمعاشات أو الترقيات وفقا للنظم

المقررة في جمهورية ...) وأن المادة ١١ من قرار مجلس الرئاسة بالتفويض رقم ٥ لعام ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادي تنص على أن : « تصود لعضو مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه إذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادي قبل انتهاء الفترة المحددة أصلا لعضويته في مجلس الشعب لجمهوريةته ولذلك يعود إلى شغل وظيفته التي كان يتولاها قبل انتخابه للعضوية بمجلس الأمة الاتحادي وفقا للقواعد التي ينظمها دستور جمهوريةته وقوانينها) وأن المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ (تنص على أنه « إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من العاملين في الدولة أو في القطاع العام يتفرغ للعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وتخصصه مدة عضويته في المجلس أو في المكافأة .

ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يقتضى المرقب والبدلات والملاوات المقررة لوظيفته وعمله الأصلي من الجهة المعنية بها طوال مدة عضويته ...) كما تنص المادة ٢٦ من ذات القوانين على أن : « يعود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء عضويته إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل انتخابه والتي يكون قد رقى إليها أو إلى أية وظيفة ملائة لها » .

ومفاد ما تقدم أنه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادي أن يشغل جنسبا أو وظيفة في الحكومة الاتحادية أو في إحدى الجمهوريات الأعضاء أثناء مدة عضويته سواء أكان ذلك في الحكومة أو القطاع العام وذلك لشمول عبارتي المنصب العام والوظيفة العامة لكل صور الالتحاق بعمل في أي من الجهات التابعة لأحدى الهيئات المنتسبة أو أن يحصل على أي حيزة غير منصوص عليها في قانون المزايا المدنية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي وذلك ميانة لاستقلاله عن السلطة التنفيذية ودفعها لحقبة التأثير عليه في إدائه لجهته التشريعية وحظر شغل الوظيفة أو المنصب على الوجه المتقدم لا يحصل دون الاحتفاظ للعضو بمنصبه أو وظيفته التي كان يشغلها أو كان محتفظا له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته استمرارا لمدة خدمته وتكون في حكم الخدمة العامة في المجلس أو في

المكافأة أو استحقاقه للملاوات أو الترقية وتما للنظم الحسرة فى كبله
جمهورية ويترتب على ضرورة الاحتفاظ للعضو بمنصبه او وظيفته نتيجة
أساسية هى عدم جواز نقله منها او تعيينه فى وظيفة او منصب آخر
طوال مدة عضويته نزولا على صراحة النصوص من ناحية ولذات الصلة
المتقدمة وهى صيغة استقلاله ودفعاً لمنظنة التأثير فى مبادئه لأعماله
ولا وجه للقول ان احتفاظه بالوظيفة أو المنصب مع عدم شغله لها من
شأنه الاخلال بمبدأ استمرار سير المرافق العامة فى انتظام واطراد خاصة
إذا كانت الوظيفة من الوظائف القيادية التى يقتضى الأمر شغلها وببشارة
أعمالها ذلك لأن هذا الاحتفاظ لا يخل بحق المرفق العلم بشغل الوظيفة
يمن يقوم بأعمالها ندبا او تعيينا إذا اقتضى الأمر ذلك ولا محالة فى ذلك
بان مرتب الوظيفة سيصرف الى أكثر من شخص واحد طالما ان تلك هى
أرادة المشرع الذى أوجب صرفه لمن احتفظ بها ولا يشغلها ، بينما لا يمنع
نزولا على ضرورات الصالح العلم شغلها بمن يتولى عملها ولا يحتج فى
ذلك بأن شغل الوظيفة فى هذه الحالة بطريق التعيين يحول دون عودة
العضو الى وظيفته او منصبه السابق إذا كان مشغولا بأخر عند الإعادة
لأن الإعادة لشغل أيها حسبما نصت على ذلك المادة ١١ من قانون مجلس
الأمة الاتحادى تتم وفقا للقواعد التى ينظمها دستور جمهوريته ولقوانينها
وهى فى هذا المقام القواعد التى تضمنتها المادة ٢٦ من قانون مجلس
الشعب آتف الذكر والتى أجازت إعادة العضو الى وظيفته او الى أية
وظيفة مماثلة .

وترتبطا على ما سبق بيانه فان تعيين السيد / فى منصب
غير المحتفظ له به يكون محظورا طوال مدة عضويته ومن ثم يكون القرار
الجمهورى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٧٢ وقد تم على خلاف هذا الحظر غير
مشروع على أن ذلك لا يقلل يد الجهة الإدارية فى أن تشغل المنصب بأخر
يتولى مهامه طوال مدة العضوية وأنه إذا ظل هذا المنصب مشغولا عند
انتهائها أميد العضو لائى منصب او وظيفة مماثلة .

(ملف ٢٤٨/٢/٨٦ فى ١٩٧٥/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ والتي تسمى في شأن أعضاء مجلس الأمة الاتحادي تقضى بصرف المرتب والبدلات والملاوات المقررة للوظيفة المحتفظ بها للمعضو ولم تحظر كمادة عليا الجع بين هذه المخصصات ومكافآت العضو - عدم لحقية المعصو في تلقى بدل التمثيل وبدل الانتقال الثابت المقررين لى وظيفة احتفظ بها - أساس ذلك أنها ببلان مقرران لواجهة معروفات فعلية ومناط استحقاقها شغل الوظيفة وممارسة أعبائها وهو الأمر غير المتصور في شأن معصو مجلس الأمة الاتحادي .

ملخص الفتوى :

أنه من لحقية السيد / ... في تلقى بدل تمثيل من المنصب المحتفظ له به ولحقية في الجع بين مكافأة العضوية ومرتب الوظيفة المحتفظ له بها وبدلاتها فإنه لما كتت القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب وهى الواجبة التطبيق في هذا المجال طبقا لنص المادة ٧ من قانون المزايا لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي تقضى بصرف المرتب والبدلات والملاوات المقررة للوظيفة أو المنصب المحتفظ به للمعضو ولم تحظر كمادة عليا الجع بين هذه المخصصات ومكافأة العضوية ومن ثم فإنه يحق له كاصل علم الجع بين مكافأة العضوية والمرتب والبدلات غير أنه لما كتت ثمة بدلات معينة لا يستحق صرفها أصلا إلا اذا تحققت شروط معينة كبذل التمثيل الذى استقر افتاء الجمعية العمومية على أنه مقرر لواجهة مطلبت الوظيفة والأعباء والتفقت التى يتكدها شافلها للظهور بالمظهر اللائق بها ومن ثم فإن مناط استحقاقه هو شغل الوظيفة والقيام بأعبائها فعلا ومن ثم فإنه لا يحق لمعضو مجلس الأمة الاتحادي وهو لا يشغل (أى لا يمارس) بنص الدستور الاتحادي وقانون مجلس الأمة الاتحادي الوظيفة أو المنصب المحتفظ له به تلقى بدل التمثيل المقرر لى منهما ويمرر ذلك على بدل الانتقال الثابت استنادا لما قضت

بذلك المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ ق بطنسة
١٩٧٤/٦/١٥ من أنه لا يدعو أي تنقذ يتنقها الصائل في سبيل اداء
وظيفته كل ما هنالك ان المشرع قدره تقديرا جزائيا وذلك على خلاف
مصرفات الانتقال الفعلية التي تنفق مع هذا البذل الثابت في طبيعته
الا انها تختلف عنه في كيفية ادائه اذ انه يصرف في صورة مبالغ
تساوى ما اتفق فعلا وعلى ذلك فان منسلط استحقاق كليهما هو شغل
الوظيفة وممارسة اعبائها فعلا وهو الامر غير المتوفر في شأن عضو مجلس
الامة الاتحادي كما سلف البيان ومن ثم فلا يحق له كذلك تقاضي بدل
الانتقال عن أي وظيفة او منصب احتفظ له به اذ هما بدلان تقorra لمواجهة
مصرفات فعلية وان كان تحديدهما قد تم جزائيا فلا يستحق ان لا يقبوم
بموجبهما.

(ملف ٢٨٦/٢/٢٤٨ - في ١٩٧٥/٤/٢٢)

تعليق :

بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٨٤ صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤
بتسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية .

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « يعلن انسحاب
جمهورية مصر العربية من اتفاق اقامة اتحاد الجمهوريات العربية
بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية
العربية السورية والموقع في بنغازي بتاريخ ١٧ من ابريل ١٩٧١ » .

ونصت المادة الثانية على أن « يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتنظيم
عمل الشركات الاتحادية ومروعاها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة
في اطار الاتحاد لحين البت في الوضع النهائي لهذه الشركات » .

ونصت المادة الثالثة على أن « يتولى وزير المالية اتخاذ الاجراءات
الخاصة بإنهاء كافة التمسكات المتعلقة بقر الاتحاد وموظفيه في القاهرة »

وقد عمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في جريدة الرسمية
بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٨٤ .

وقد كان « اتحاد الجمهوريات العربية » قد انشأ على أثر ما سمي بإعلان بنغازي بتاريخ ١٧/٤/١٩٧١ عن قيام هذا الاتحاد . وفي ذلك الإعلان اتفق رؤساء الدول الثلاث عن ضرورة قيام ذلك الاتحاد بين دولهم « عربيين أيضا عن ايمانهم بأن ذلك الاتحاد ليس نهائية المطاف بالنسبة لشعوب الأمة العربية . وقد وافق على مشروع دستور الاتحاد في الاستفتاء الذي أجري في أول سبتمبر ١٩٧١ وأصبح حقيقة دستورية نافذة وقامت بناء عليها دولة اتحادية اسمها « اتحاد الجمهوريات العربية » .

ولكن ما لبثت ان نشبت مشاكل وخلافات غلب عليها النابغ السياسي اعترضت طريق هذا الاتحاد فانسحبت منه الدول المشتركة فيه وأخرها جمهورية مصر العربية بالقتلون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه . (راجع الدكتور يحيى الجمل — النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية — طبعة ١٩٧٤ — ص ٢٤٧ وما بعدها) .

الجدول قسومي

اتحاد قومي

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الاتحاد القومي يعتبر هيئة مستقلة ذات وظيفة دستورية خاصة — استقلاله عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات — قيامه بمهمة الترشيع لعضوية مجلس الأمة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر على أن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاتصالية » . ويتولى الاتحاد القومي الترشيع لعضوية مجلس الأمة . ويتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . « . ويبين من ذلك أن الاتحاد القومي هو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات . تقوم بوظيفة دستورية على الوجه المحدد في تلك المادة ، وأن الاتحاد القومي بهذه المثابة وعلى هذا الأسس يتولى الترشيع لعضوية مجلس الأمة ، وقد لكت ذلك المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الأمة .

(طعن ٨٢٢ لسنة ٢ في ٢٢/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ليس للسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية اختصاص يؤثر تأثيراً
تقنياً في عملية التشريع لمجلس الأمة .

ملخص الحكم :

ان الدستور الجديد رسم الحدود وتسلم التواصل في شأن التشريع
لمضوية مجلس الأمة ، مقصد ان يبعد الى الاتحاد القومي — تلك الهيئة
المستقلة ذات الوظيفة الدستورية الخاصة — بعملية التشريع لمضوية
مجلس الأمة ، للمحكمة الدستورية المثلر اليها في نص المادة ١١٢ من
الدستور وفي المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بعضوية مجلس الأمة . وغنى عن البيان انه اراد ان يبعد تلك العملية
عن السلطة التنفيذية ، بحيث لا يكون لهذه السلطة اى اختصاص يؤثر
تأثيراً تقنياً فيها ، كما اراد في الوقت ذاته ان يبعدها عن سلطة القضاء
لذات الطلة ، وليس نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦
الذى يقضى بان يكون قرار الاتحاد القومي في هذا الشأن نهائياً غير ملزم
للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن الا ترديدا لهذا الاصل الدستوري .

(طعن ٨٢٢ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

ليس للمدريات والمحافظات اختصاص ذو اثر تقوئى في ذات عملية
التشريع لمجلس الأمة او في تنفيذها — ما تقوم به من اجراءات في هذا
المعبد ليس سوى معاونته الاتحاد القومي ولصالحه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمضوية مجلس الأمة

نظام بالمعديرات والمحفلات العليا ببعض الإجراءات في مراحل عملية الترشيع لمضوية مجلس الأمة ، ونسألها في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من قبيل المعونة للاتحاد القومي ولصالحه بالأعداد والتحصير ، شئها في ذلك شأن كل هيئة معونة لسلطة أخرى دون أن يكون لها اختصاص ذو اثر قانوني في ذات العملية او في نتائجها .

(طعن ٨٢٢ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/١/٢٢)

قائمة رقم (٢٧)

المبدأ :

عملية الترشيع لمضوية مجلس الأمة عملية مترابكة تبدأ بصدر قرار بدعوة الناخبين وتنتهي بصدر قرار الاتحاد القومي بتعيين المرشحين للمضوية — الاتحاد القومي هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية في جميع عناصرها — اذا تضمنت الجهة الادارية في عدم قبول أوراق الترشيع فليس صاحب الشأن ان يتظلم الى الاتحاد القومي ، بل على الجهة الادارية ان تثبت اعتراض صاحب الشأن وإن ترسل الأوراق بحالتها للاتحاد القومي للتصرف في الترشيع .

ملخص الحكم :

ان عملية الترشيع لمضوية مجلس الأمة هي من العمليات المترابكة ، تبدأ بصدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الانتخاب وتنتهي بصدر قرار الاتحاد القومي بتعيين المرشحين للمضوية ، وخلال ذلك تتم الاجراءات التي تبدأ في العملية وتتوحد بها وتعتبر من عناصرها بحكم الانتفاء ، كتقديم طلبات الترشيع ، وايداع التأمين ، وتقييد تلك الطلبات في سجل خاص ، وأحالة الأوراق الى الاتحاد القومي على الوجه وفي المواعيد المحددة لذلك قانونا . وليس ثمة شك في ان الاتحاد القومي هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية في جميع عناصرها وانسطارها ، يعقب بولايته تلك —

التي لا تشترك فيها أية منظمة أخرى في الاختصاص ذي الأثر القانوني — تعقيب نهائياً ، وبهذه المثالية إذا صح في الجدل أن الجهة الإدارية قد تعسفت في عدم قبول أوراق الترشيح بدون وجه حق فإن للطالب أن يتظلم إلى الاتحاد القومي ، ولهذا الآخر — بحكم تلك الولاية — أن يتظلم في هذا التظلم ، لا يجد ولايته في ذلك امتناع الجهة الإدارية عن قبول الأوراق ، هذا الامتناع الذي لا يمكن أن يكون له أثر قانوني على الاتحاد ذاته ، والذي هو في حقيقة الأمر لا يدعو أن يكون مجرد عمل ملغى غير ملزم للإتحاد ، ولا يحول دون لجوء قوى الشان إليه بطريق التظلم ، أن كان لهم في ذلك وجه حق ، بل المسموح على الجهة الإدارية — حتى ولو كان لها اعتراض على ترشيحه — أن تثبت الاعتراض ، وأن ترسل الأوراق بحالتها للاتحاد القومي ليتصرف في الترشيح بمقتضى ولايته المشمل إليها .

(طعن ١٨٣٢ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/٦/٢٢)

تفصيل :

نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قبلت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

وتنفيذاً لذلك صدر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٧ قرار بتشكيل الاتحاد القومي للعمل وحدد القوار أهداف هذا التنظيم فيما يلي :

١ — أن يكون التعبير السليم عن الوحدة الوطنية التي تأسست بحجر العنوان الثلاثي وأثبتت صلابتها .

ب — دعم الثورة الوطنية وهي تتجه نحو التطوير الاجتماعي .

ج — مواجهة تحديات الاستعمار في مصر والعالم العربي .

د — إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية القائمة على العدل الاجتماعي .

٥٠٠ حل التناقضات بين طغى الشعب بطريقة سلمية .

وكانت عضوية الاتحاد القومى لجميع المواطنين ، وتشكيله وتنظيمه بقرار جمهورى ، وموارده المالية مدرجة فى موازنة الدولة ، وكان هو الذى يرشح لمجلس الأمة فى ذلك الحين .

وقد اعتبر الاتحاد القومى فى حينه جبهة وطنية قومية لتنفيذ اهداف ثورة ٢٢ يوليه ١٩٥٢ ، ومنع بالتالى من قيام منظمات اخرى ، الا ان الاتحاد القومى عجز عن تحقيق ديمقراطية حقيقية ونفض الى نشوب صراعات بين المتنافسين اليه ، وذلك لعدم وجود اساس فكرى واحد .

وازاء التحولات التى احدثت فى اوائل الستينات الى الاخذ بمنهج شمولى فى العمل السياسى يضم تحالف قوى الشعب العاملة مع تصنيف ثلث الشعب الى قوى وطنية واخرى رجعية وانتهازية ومتعلونة مع الاستعمار ، كان من الضرورى فى نظر الحاكم التخطى عن صيغة « الاتحاد القومى » واتشاء ما سعى « الاتحاد الاشتراكى العربى » ليعتبر الاطار الذى يضم قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحول الى الاشتراكية الذى بدأ يتجلى فى قوانين يوليه ١٩٦١ .

٦ راجع الدكتور شمس مرفنى على — القانون الدستورى — طبعة ١٩٧٨ — ص ٢٧٦ وما بعدها) .

الحقيقة الدولية

(١٤-١٢)

اتفاقية دولية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

اتفاقية دولية — تضمنها أحكامها تعتبر استثناء من بعض القوانين
القائمة — لا ضرورة لصدور قانون يجيز هذه الاستثناءات اكفاء بموافقة
مجلس الأمة أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها طبقا لمادتين
١٢٥ و ١١٩ من الدستور .

ملخص الفتوى :

إذا كانت الاتفاقية قد تضمنت أحكاما تعتبر استثناء من
بعض القوانين القائمة . فانه لا يلزم صدور قانون يجيز تلك
الاستثناءات ، اكفاء بموافقة مجلس الأمة على هذه الاتفاقية (المادة ١٢٥
من الدستور) ، أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها
يكون له قوة القانون (المادة ١١٩ من الدستور) .
(فتوى ٨٢٨ في ١٩٦٤/٩/٢٠)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اتفاقية دولية — نفاها ولو بصيغة مؤقتة — مشروط بموافقة مجلس
الأمة — حاول رئيس الجمهورية محل مجلس الأمة في بادرة هذا الاختصاص
استئذنا الى المادة ١١٩ من الدستور — عدم عرض الاتفاقية في هذه الحالة
على مجلس الأمة في الجيعاد المقرر بهذه المادة ، يجعلها كأن لم تكن بغیر حاجة
الى إصدار قرار بذلك ، ولذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها
من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

ملخص القوى :

تنص المادة ١٢٥ من دستور الجمهورية العربية المتحدة على أن « رئيس الجمهورية » يرم المعاهدات ، ويوقعها مجلس الأمة ، مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على أن معاهدات المصالح والتحالف والتجارة والملاحة ، وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحصل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

ومن حيث أن الائتلافية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة السويسرية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعيا السويسريين الذين خضعت لآلهم لاجراءات التأميم والحراسة قد قرّب عليها تحميل خزانة الدولة نفقات غير واردة في ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية ، ومن ثم فانه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من الدستور ، يلزم لتنفيذ هذه الائتلافية - ولو بصفة مؤقتة - أن يوافق عليها مجلس الأمة .

الا انه يجوز لرئيس الجمهورية أن يحل محل مجلس الأمة في مباشرة هذا الاختصاص استنادا الى نص المادة ١١٩ من الدستور ، التي تنص على انه « اذا حدث غيبا بين ادوار انعقاد مجلس الأمة ، او فترة حله ، ما يوجب الاسراع في انخلاء تدابير لا تحتل التلخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، فإذا كان المجلس قائما ، وفي اول اجتماع له في حالة الحل ، فإذا لم تعرض زال بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، بغير حاجة الى إصدار قرار بذلك ، لها اذا عرضت ولم يقرها المجلس ، زال ما كان لها من قوة

القانون من تاريخ الاعتراض » . فهذا النص قد جاء عليا مطلقا بتحويله رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات تكون لها قوة القانون ، اذ ما حدث فيها بين ادوار انعقاد مجلس الأمة (او فترة حله) ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير ، وقد تصد به مواجهة حالات الضرورة التي تستدعي الاسراع في اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة (او فترة حله) ، وذلك لتيسير سير المرافق العامة سيرا منتظما مطردا . ونظرا الى ان نفاذ الائتلافية المذكورة لا يحتل التأخير ، فانه يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بالموافقة علي هذه الائتلافية ، يكون له قوة القانون — طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١١٩ من الدستور . على انه يلزم في هذه الحالة — طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة الأخيرة — عرض قرار رئيس الجمهورية الصادر في هذا الشأن على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره — باعتبار ان المجلس قائم — فاذا لم يعرض ، زال بقدر جسي ما كان له من قوة القانون ، بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك ، اما اذا عرض ولم يقره المجلس ، زال ما كان له من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

وعلى اية حال ، فمسواء وافق مجلس الأمة بنفسه على الائتلافية سائلة الفكر ، او اصدر رئيس الجمهورية قرارا بالموافقة عليها ، فلن الائتلافية تكون لها قوة القانون بموافقة مجلس الأمة عليها — طبقا لنص المادة ١٢٥ من الدستور — كما يكون للقرار الصادر من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها قوة القانون — طبقا لنص المادة ١١٩ من الدستور .

(فتوى ٨٢٨ — في ١٩٦٤/١/٢٠)

المادة رقم (٢٠) :

المبدأ :

اتفاقية دولية — الكتب السرية المرفقة بالاتفاقية — مدى ضرورة عرضها على مجلس الأمة — التفرقة بين أمرين : ما اذا تضمنت احكامها موضوعية متعلقة بالاتفاقية وما اذا لم تتضمن مثل هذه الاحكام — وجوب عرضها على مجلس الأمة في الحالة الاولى ، ويجوز لرئيس الجمهورية في الحالة الثانية عرضها او عدم عرضها على مجلس الأمة الا اذا رأى هذا المجلس ضرورة العرض .

ملخص النقوى :

انه فيما يتعلق بمدى ضرورة عرض الكتب السرية المرفقة بالاتفاقية على مجلس الأمة فانه يتمين التفرقة في هذه الحالة بين أمرين :

اولهما : ان تكون هذه الكتب قد تضمنت احكاما موضوعية متعلقة بالاتفاقية بين الدولتين ، فيتمين عرضها على مجلس الأمة ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية .

والثاني : اذا كانت تلك الكتب لم تتضمن احكاما خاصة بالاتفاقية بحيث لا تعتبر جزءا منها وفي هذه الحالة يجوز لرئيس الجمهورية عرضها او عدم عرضها على مجلس الأمة ، الا اذا رأى هذا المجلس ضرورة عرضها مع الاتفاقية .

(نقوى ٨٢٨ في ١٩٦٤/١/٢٠)

المادة رقم (٢١) :

المبدأ :

اتفاقية دولية — مراجعتها من ناحية الصياغة — عدم اختصاص مجلس

الدولة بمراجعة الاتفاقيات السياسية — لا يفرض من هذا النظم نص الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص الجمعية العمومية القسم الاستشارى فى المسائل الدولية — ليس ذلك — مثال : الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة السويسرية فى شأن تسوية التعويضات المستحقة لرعائا السويسريين الذين خضعت لاولهم لاجراءات القلم والحراسة .

ملخص الفتوى :

انه فيما يختص بها اذا كان يتعين عرض الاتفاقية المشار اليها — وغيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لراجعتها من ناحية الصياغة ، لم ان هذه المسألة تترك لتقدير الجهة الادارية حسبما تراه ، وفقا لظروف ابرام تلك المعاهدات ، فقد حددت (المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) اختصاصات القسم الاستشارى للفتوى والتشريع . ويبين من هذه النصوص ان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة انما يختص بمراجعة صياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية والتشريعات التفسيرية التى يصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية او غيره من الهيئات ، ومن ثم فانه لا يختص بمراجعة الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة السويسرية فى شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعائا السويسريين الذين خضعت لاولهم لاجراءات القلم والحراسة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية . واذا كانت الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة قد ناطت بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى اختصاصا فى شأن المسائل الدولية ، فان هذا الاختصاص انما يتعلق ببدء الرأى مسبقا فى تلك المسائل ، ولا شأن له بمراجعة الصياغة . وعلى ذلك فانه لا يتعين عرض الاتفاقية المذكورة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لراجعتها من ناحية الصياغة .

قائمة رقم (٢٢)

المبدأ :

اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ — نصها على إعفاء مبنى البعثة القنصلية ومسكن رئيسها الممثل من كافة الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خاصة — منط هذا الإعفاء — ان يكون عبء الضريبة او الرسم بالأجر واقعا على عاتقها وليس على الطرف الاخر .

ملخص القوى :

تشتر وزارة الخارجية الى ان اتفاقية فيينا للملاتات القنصلية لعام ١٩٦٣ — والتي انضمت اليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهورى رقم ٣٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ — هي التي تنظم موضوع الاعفاءات التي تمنح للقنصليات العامة . وتطلب الوزارة الانادة بالرأى فى مدى تمتع قنصل المانيا الديمقراطية بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية فى ضوء نصوص هذه الاتفاقية .

ومن حيث ان المادة ٣٢ من الاتفاقية المذكورة تنص على ان « ١ — تعفى مبنى القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية « العامل » اذا كتبت ملكا او مؤجرة للدولة الموفدة او لآى شخص يعمل لحسابها — من جميع الضرائب والرسوم مهما كتبت اهلية او بلدية او محلية بشرط الا تكون مفروضة مقابل خدمات خاصة ٢ — الاعفاء الضريبى المذكور فى الفقرة (١) من هذه المادة لا يطبق على هذه الضرائب والرسوم اذا كان تشريع الدولة الموفدة اليها يفرضها على الشخص الذى تعاقد مع الدولة الموفدة او مع الشخص الذى يعمل لحسابها .

كما تنص المادة ٤٩ على ان « يعفى الاعضاء والموظفون القنصليون وكذا عائلاتهم الذين يعيشون فى كفهم من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والعينية الاهلية والمحلية والبلدية مع استثناء .. الضرائب

والرسوم على المعطرات الخلسة الكتلة في لراضى الدولة المودع اليها مع
مراعاة احكام المادة ٣٢ .

ومفاد ذلك اعفاء مبالغ البعثة القنصلية وممكن رئيسها العامل من
كلية الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خلسة . ويناط هذا
الاعفاء ان تكون هذه الضرائب والرسوم مفروضة قانونا على الدولة المتبع
لها للبعثة ، بمعنى ان يكون عبء الضريبة او الرسم واقعا على عاتقها
وليس على الطرف الآخر .

ومن حيث انه مع التسليم بتطبيق احكام الاتفاقية المشار اليها على
الحالة المفروضة — وذلك امر منوط بتضمين الملتيا الديمقراطية اليها —
فان البت في المسئلة محل البحث يتوقف على تحديد طبيعة البائع التي
يطلب الملك بتحويلها للتتمصل .

(فتوى ١٤٣٩ — في ١٩/١١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

اندماج دولتين — اثره — انقضاء كلية المصادقات التي
كبرتها كل منهما قبل الاندماج في الدولة الجديدة — بشكل
بالنسبة لاتفاقية الجنسية الموقعة بين سوريا وايران في عام ١٩٥٤ —
انقضاءها بقيام الوحدة — لا يغير من ذلك نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٨٠ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة على العمل بالاتفاقيات
التي أبرمت بين الجمهورية السورية والدول الأجنبية في نطاقها الاتحادي ولو
خالف احكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦ من الدستور على انه « لا يتسرب على العمل بهذا
الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من

سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر عند إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولي ،

ويبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها مقيد بقواعد القانون الدولي .

ويبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية لأمم دولتين أو أكثر فإن التكوين الدولي القديم للدول المنهضة ينقضي ويذول وتنقضي تبعاً له شخصية هذه الدول وذلك يستتبع انقضاء كافة المعاهدات التي أبرمتها كل منها قبل أممها في الدولة الجديدة .

ومن حيث أن الاتفاقية المبرمة بين سوريا وإيران في سنة ١٩٥٤ قد تضمنها خطبان متبادلان بين وزيرى خارجية الدولتين وقد جاء بهما أن « الحكومة السورية والحكومة الإيرانية نتيجة لتبادل المفكرات بين مفوضية الامبراطورية الإيرانية ووزارة الخارجية السورية وتمشيا مع الروح التعاونى المشترك الذى يسود علائق البلدين قررتا طلب رأى الحكومة الإيرانية في حالة رغبة أحد الرعايا الإيرانيين استبدال جنسيته بالجنسية السورية على أن تطلب الحكومة الإيرانية رأى الحكومة السورية في حالة رغبة أحد الرعايا السوريين استبدال جنسيته بالجنسية الإيرانية معاملة بالمثل » وقد صدر في ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٤ قرار مجلس الوزراء السوري رقم ٣٥٠ بالموافقة على تبادل الكتلين المشار اليهما بين وزير الخارجية السورية ووزير ايران المفاوض ، وبذلك وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ اعتبارا من هذا التاريخ .

وهذه الاتفاقية هي وفقا للتكليف القانوني الصحيح من قبل معاهدات واتفاقيات حسن الجوار وهي بهذه المثابة تعتبر من المعاهدات السياسية التى تستلزم وتنقضي بامم الدولة التى اشتركت فيها مع غيرها في دولة جديدة اممجا لها في وحدة شاملة تزول فيها شخصية الدول المنهضة ويحل محلها شخص دولى جديد يمثل في الدولة الجديدة الموحدة فلا تدرث هذه الدولة ما يترتب على مثل هذا الاتفاق من الالتزامات .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، تنص على أن « يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأجنبية ويعمل كذلك بالاتفاقيات التي أبرمت بين جمهورية مصر والجمهورية السورية والدول الأجنبية كل في نطاقها الاتفيقي ولو خالفت أحكام هذا القانون » .

ومخلول هذا النص لا يجاوز أعمال الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لأوضاع تتصل بالجنسية ذاتها من حيث اختيارها ومواعيد الاختيار ، وتغيير الإقامة وتأثيره في انجسية . والمقصود في هذا الصدد هو الأوضاع الخاصة بالعثمانيين بالنسبة إلى الأقليم الجنوبي وفي الخصوص بين الدول التي انسحلت من الامبراطورية العثمانية ونظمت في حوزة دول اجنبية اخرى مثل إيطاليا وفرنسا وانجلترا ذلك أن الحكومات التي كانت قائمة على أمرها أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات لتنظيم الوضع الاستقلالي الجديد فيما يتعلق بالسيادة على سكان هذه الوحدات التي كانت تخضع لسيادة الامبراطورية العثمانية القديمة ويحل في ذلك الاتفاقات السابقة عقدها بين كل من سوريا ولبنان أو سوريا وتركيا بالنسبة إلى اختيار الجنسية السورية أو اللبنانية أو التركية حسب الأحوال .

وفضلا عن ذلك فإن الجنسية هي الرمز البارز لمعنى الوحدة وحقيقتها والنطاق الاتفيقي لجنسية الدولة حسب قواعد القانون الدولي العام يشمل كافة الأراضي التي تباشر فيها الدولة سيادتها ولو باعد الوضع الجغرافي بين اجزائها ، ولما كانت سيادة الجمهورية العربية المتحدة ينضوي تحت لوائها الأقاليم التي كانت تتكون منها جمهورية مصر وكذلك الأقاليم التي كانت تتكون منها جمهورية سوريا قبل الوحدة فإن الجنسية تتناول هذا النطاق الاتفيقي ، والجنسية لا تتجزأ ولا تقبل بطبيعتها الخطأ أو الشك لانها تقوم على الولاء والولاء معنى لا يقبل التجزئة .

لهذا انتهى الرأي إلى أن اتفاقية جنسية المعقودة بين سوريا وإيران عام ١٩٥٤ قد انقضت بقيام الوحدة بين جمهورية مصر وسوريا .

(فتوى ٢٢٨ في ١٢/٣/١٩٦٠)

قائمة رقم (٢٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية - المادة ١٧ من هذه الاتفاقية - نصها على تمتع المنظمة وممثلى الدول والبلاد العربية الاعضاء فيها والخبراء والموظفين بالازايا والحصانات الدبلوماسية المخصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - المادة ٢٢ من الاتفاقية الاخيرة - نصها على تمتع الامين العلم والامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالازايا والحصانات التى تمنح طبقا للمعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين كل بصبه درجته - موافقة الجمهورية العربية المتحدة على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ مع تحفظها بعدم قبول ما جاء بالمادة ٢٢ منها بالنسبة الى تمتع الموظفين الرئيسيين بالازايا والحصانات التى تمنح طبقا للمعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين - تحفظ الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة المشار اليها بنفس التحفظ الخاص باتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - عدم الاشارة فى المادة ١٧ سلكه الفكر الى مدير المكتب الفنى للمنظمة - كيفية معاملة فى ضوء تفسير نصوص اتفاقية المنظمة - تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة اليه .

ملخص القوى :

بتاريخ ١٠/١/١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية .

وتنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان تنشأ فى نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم الادارية » وتكون مدينة القاهرة مقراً لها .

كما تنص المادة ١٣ على ان يكون للمنظمة مكتب فنى دائم يرأسه مدير من كبار المختصين فى العلوم الادارية او الادارة العامة يعينه المجلس التنفيذى ...

وتنص المادة ١٧ بأن تتمتع المنظمة وممثلوا الدول والبلاد العربية بالأعضاء فيها والخبراء والموظفون بالمزايا والحاصلات الدبلوماسية المنصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحاصلات جامعة الدول العربية .

وبلجوء الى اتفاقية مزايا وحاصلات جامعة الدول العربية يبين أن المادة ٢٠ منها تنص على أن : « أولا : يتمتع موظفو الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحاصلات الآتية :

- أ — الحصة القضائية مما يصدر منهم بصفتهم الرسمية .
- ب — الإعفاء من الضريبة على مرتبتهم ومكلفتهم التى تقاضوها ويتقاضونها من الجامعة .
- ثانيا : وعلاوة على ما تقدم يتمتع موظفو الأمانة العامة من غير رسميا دول المقر :

- أ — بالإعفاء هم وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعملونهم من قيود الهجرة والإجراءات الخاصة بقيد الأجانب .
- ب — بالتسهيلات التى تمنح للموظفين الذين فى درجاتهم من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بتنظيم الخاصة بالقطع .
- ج — التسهيلات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين فى وقت الأزمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم .

- د — بالإعفاء فى بحر سنة من تاريخ تسليمهم العمل من الرسوم الجبركية مما يستوردون من ائلك ومناخ بمناسبة أول توطن فى الدولة صاحبة الشأن .

وتنص المادة ٢٢ على أنه « علاوة على المزايا والحاصلات المنصوص عنها فى الملتحقين السابقين يتمتع الأمين العام والأعضاء المساعدون

والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للبحوثيين الدبلوماسيين كان خصانية درجته .

وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على تلك الاتفاقية بالتقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ الذي نصت لمخلة الوحدة على أن « ووفق على اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ مع التحفظين الآتيين : (أولا) ... (ثانيا) عدم قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من تمتع الموظفين الرئيسيين بجملة الدول العربية هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للبحوثيين الدبلوماسيين » .

ويتضح من هذه النصوص أن اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية قد أخلت بها يقط بالمزايا والحصانات التي تمتع بها المنظمة وموظفوها إلى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، وإن الجمهورية العربية المتحدة تحفظت على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية الأخيرة بالنسبة إلى تمتع الموظفين الرئيسيين بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للبحوثيين الدبلوماسيين .

ومن حيث أن الجمهورية العربية المتحدة أكتفت هذا التحفظ في اتفاقية المنظمة أتفة الفكر حيث ورد بها أن متدويرها « تحفظ بالنسبة للمادة ١٧ من تلك الاتفاقية بنفس التحفظ في مرسوم إصدار اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية » .

ومن حيث أنه يستلزم ما تقدم له بينها نصت المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية — بمراعاة التحفظ الذي أورده الجمهورية العربية المتحدة — على تمتع الأمين العام والأعضاء المساعدين بالمزايا والحصانات التطلونية ، أكتفت المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالتمس على « الموظفين والخبراء » دون الاشتراك صراحة إلى ما يجاوز هؤلاء وهو مدير المكتب الفني ، فمن ثم يضمن لواء ذلك التوفيق بين النصوص الواردة في الاتفاقيتين في ضوء قواعد تفسير

الاتفاقيات التي توجب التزام حسن النية في تفسير ومراعاة موضوع الاتفاقية والقرض منها مع الاسترشاد بطروفي عقدها .

ومن حيث أن تفسير اتفاقية المنظمة المشار إليها في ضوء الاعتبارات المنظمة يؤدي إلى تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة إلى مدير المكتب الفني باعتبار هذه المعاملة هي أقصى معاملة منصوص عليها للموظفين طبقاً للمادة ١٧ من الاتفاقية .

ولا يسوغ في هذا الصدد إجراء معاملة بين وظيفة مدير المكتب الفني للمنظمة ووظيفة الأمين العلم للجامعة أو الأمناء المساعدين سواء من ناحية الاختصاصات أو من ناحية المخصصات المالية والخلوص من ذلك إلى معاملته معاملة الأمين العلم أو الأمين المساعد على الأقل وتمتعه بالتالي بالمزايا والحصائل الدبلوماسية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصائل جامعة الدول العربية . ذلك أن ثمة اعتبارات أخرى يجب مراعاتها في هذا الشأن مثل الوضع الخاص للجامعة العربية بالنسبة إلى باقي المنظمات الأخرى التي تنشأ في ظلها فالجامعة ، كمنظمة إقليمية عامة ، تختلف اختلافاً كلياً من حيث نشاطها واختصاصها عن أية منظمة متخصصة إذ بالإضافة إلى نشاطها السياسي الشامل والذي يشكل الهدف الأساسي لها تباشر أنشطة أخرى متعددة في كافة الشؤون التي تهم الدول المشتركة فيها .

وهذا الوضع الخاص الذي تتمتع به الجامعة العربية يمكن إثراء على وظائف الأمين العلم والأمناء المساعدين بما يصبح من غير القبول معه المقابلة بين هذه الوظائف ووضعها الخاص وبين الوظائف المسبقة في المنظمات المتخصصة المنشأة في ظل الجامعة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم عدم انطباق المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصائل جامعة الدول العربية على مدير المكتب الفني للمنظمة المشار إليها باعتباره من الموظفين الرئيسيين الذي يسري عليهم التحفظ ككف الذكر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى معاملة مدير المكتب الفني للمنظمة

العربية للعلوم الادارية معللة المواطنين الرئيسيين المشرك اليهم في
المادة ٢٢ من اتفاقية مزاي وحصلت جلمة الدول العربية ومن ثم
لا يفيد سيادته من حكم هذه المادة نظرا لتحفظ الجمهورية العربية
المتحدة عليها بالنسبة الى المواطنين الرئيسيين وتكيدها هذا التحفظ على نص
المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة .

(ملف ١٢/٢/٤١ - في ١٢/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

انترام السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على
المقود التي تيرها وعلى كل ارتباط من جاتها باى مشروع يترقب عليه اتفاق
مبالغ في سنوات مالية قادمة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ على
انه لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض او الارتباط بمشروع يترقب عليه
اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على ان (رئيس الجمهورية
يرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفومة بها يناسب من البيان وتكون
لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة
على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات
التي يترقب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة
او التي تجعل خزانة الدولة كسيئا من التفتت غير الواردة في الموازنة تجب
موافقة مجلس الشعب عليها) .

ومما ذلك ان المشرع الدستوري الزم السلطة التنفيذية بالحصول
على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تمدها كما الزمها بالحصول

على موافقته على ارتباطها بنية مشروعات إذا ترعب على عيبه القسوس. لأن المشروع اتفاق مبالغ في سنوات مالية تالية - وفلك بهدف تحقيق رقابة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة إلى الموافقة على اعتماد لم يقع لها مناقشته كما ألزم المشرع السلطة التنفيذية بالمسؤولية على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية التي يترعب عليها انفاق مبالغ غير مدرجة بالوازنة لتمكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقاً يبرم بين دولتين بما لهما من سيادة فلها لا تخضع بالمعنى الذي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي لا تظهر فيها كل طرف ذي سيادة كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لفراء بعض المواد والسلع أو توريد المواد الخام والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة إذ أن تلك العقود تخضع لأحكام القانون الداخلي لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لأحكام القانون الدولي العام ، وبما أن ذلك فله وقد انفرغ الاتفاق المقتضى في صورة عقد توريد فله يفرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي يشمل بمعمومه كافة الارتباطات أيا كان مضمونها وبما أن ذلك فله وقد تضمن هذا العقد أحكاماً تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سالفة الذكر وحدد جدولا زمنيا للتوريد وما يقبله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فله يتعين عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه أعمالاً لحكم المادة ١٢١ من الدستور إذ لا يجوز والأمر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التعاون .

وإذا كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة قد ألزم الهيئة المصرية العامة للبترول بحجز نسبة من أرباحها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فإن ذلك لا يضرر من كونه تخصيصاً لمورد من موارد الدولة لغرض معين وذلك أمر لا يرتبط بالمعنى المقتضى عليه لا يمكن حمل هذا القانون على أنه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المقتضى بهذا العقد .

(فتوى ٥٩١/١ في ١٩٨١/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

ما تبرمه شركات القطاع العام من قروض لتنفيذ مشروعاتها لا يخضع لتقيد الدستوري الذي يتطلب وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب لإبرام عقد القرض .

ملخص الفتوى :

ولئن كانت المادة ١٢١ من الدستور لوجبت على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة مجلس الشعب قبل عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة ، الا انه لما كان المستقر ان شركات القطاع العام هي من اشخاص القانون الخاص ولا تعد عضوا في السلطة التنفيذية ، فان ما تبرمه من قروض لتنفيذ مشروعاتها يخرج عن نطاق القروض التي تبرمها السلطة التنفيذية ، ولا يخضع للتقيد الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور المشار اليها من وجوب موافقة مجلس الشعب قبل إبرام عقد القرض . كما ان القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته الذي خول مجلس ادارة شركات القطاع العام جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها تحقيق اغراض الشركة وعلى وجه الخصوص اعداد مشروع الموازنة التخطيطية للشركة وترشيد السيلسة المالية لها وتسمية الموارد اللازمة لتمويل العمليات الجارية والاستثمارية من النقد المحلي والاجنبي طبقا لبرامج زمنية محددة — ويدخل في ذلك سلطة عقد القروض لتمويل العمليات التي تقوم هذه الشركات بتنفيذها — ولم يلزمها بالحصول على موافقة مسبقة من مجلس الشعب . وينطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، والثابت من الاوراق ان شركة السويس لتصنيع البترول احدي شركات القطاع العام هي التي سوف توقع اتفاقية القرض المشار اليها باعتبارها الطرف المقترض ، وتصرف اليها وحدها الحقوق والالتزامات الناشئة عن الاتفاقية، وضمان الشركة في التزاماتها تلك هو بنك الاسكندرية لحد بنوك القطاع العام ايضا ، وكلاهما

من أشخاص التعاون الخاس التي لا تعتبر جزءاً من السلطة التنفيذية ، فليس ثمة محل لالزام الشركة بعرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب للحصول على موافقته عليها قبل إبرامها . ولا يغير من ذلك ما ورد بكتاب المدير العام للنفط الملة للقرض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٢ التي بذلك الاستثنائية من أن سداد الإقسط والالتزامات المترتبة على القرض سوف يتم خصاً من حصة أدلة الهيئة العامة للبترو ، إذ الثابت أنه طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترو التي أجازت للهيئة والشركات القطاع العام للبترو احتجاز قيمة المبلغ المدرجة لها في موازنتها التخطيطية بالنقد الحر وسداد مصروفاتها والالتزامات المستحقة عليها من حصة الصادرات المملوكة لها من البترو الخام والمنتجات البتروية ، أن الأمر لا يسدو مجرد تمبر الحجة الأجنبية اللازمة من مائض حصة قطاع البترو ، وأن إقسط القرض وانجاءه المالية ستخرج بالموازنة التخطيطية لشركة السويس لتصنيع البترو طبقاً لتواريخ استحقاقها باعتبارها المستولة عن السداد ، ولا شأن للهيئة المصرية العامة للبترو بالالتزامات الناشئة عن هذا القرض باعتبارها ليست طرفاً فيه وليست ضامنة للشركة في تنفيذ التزاماتها الناشئة عنه ومن ثم فليس ثمة التزام ينشأ على عاتقها إطلاقاً نتيجة العقد أو بسببه .

(ملك ٢٢/٢/٢٦٢ — في ١٢/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تسوية المشاكل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة والموقعة في باريس بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٦ — تضمنت ثلاثة أبواب : « الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طبقت عليها الإجراءات قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » — الباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي خضعت لإجراءات لاحقة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » —

أولاً اتفاقية تخص بالأحكام العلية — فمثل الباب الأول بتظيم الوفد —
بالنسبة لما تضمنه من الأموال والضرائب والتملك الفرنسي لاجراءات —
الحراسة تطبيقاً للمادة رقم ٥ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ — الباب
الثاني من الاتفاقية لم يتضمن تحديداً جليلاً لاجراءات التي تصرف اليها
أحكامه — نص المادة (٩) من الاتفاقية على أن تقوم حكومة الجمهورية
العربية لتحتج بتحويل الأشخاص الذين خضعت لموالاتهم وحقوقهم
ومصالحهم لاجراءات القانون او لاية اجراءات اخرى مقيدة للحقوق من أي نوع
كانت في الفترة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان الاتفاقية
— عبارة « الاجراءات الاخرى المقيدة للحقوق » الواردة بالمادة (٩) جاءت
محافظة من أي قيد ومن الاتساع والشمول بحيث تشمل اية اجراءات من شأنها
تقييد حرية الملك سواء في الإدارة او في التصرف كما هو الشأن بالنسبة
لاجراءات الحراسة — المستفاد من مجمل احكام الاتفاقية والبروتوكول
والخطبات المعلقة بها ان أخذ التعويض المستحکم في المادة (٩) لم يقصد
به المعنى الاصطلاحي الضيق المقصود في قوانين التأميم والتي يعتبر مقابل
نزع ملكية المشروع المزمع — المقصود بالتعويض هو كل ما يجب على الحكومة
المصرية رده من التعود الى الرعايا الفرنسيين تطبيقاً لاحكام هذه الاتفاقية
ولو كانت هذه الأموال متحصلة عن بيع الأموال التي خضعت لاجراءات
الحراسة — نتيجة ذلك — من غير القول فصل سريان الاتفاقية وبالتالي حق
تحويل الأموال الى الخارج على الأموال التي خضعت للحراسة قبل ٢٢
أغسطس سنة ١٩٥٨ دون التي خضعت للحراسة بعد ذلك — أحقية الذي
يؤصفه فرنسياً خضعت لموالاته لاجراءات الحراسة في السنة من ٢٢ من
أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ ان يفيد من احكام هذه
الاتفاقية ومن اجرة تحويل الأموال الى الخارج .

ملخص الحكم :

ووز حيث انه بين من استمرائن احكام الاتفاقية المتعددة بين
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا بشأن

تسوية المشاكل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة والموقعة في باريس بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٦٦ أنها تتضمن ابوابا ثلاثة ، الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طبقت عليها الإجراءات قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي خضعت لإجراءات لاحقة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثالث خاص بالأحكام العلية . ويتعلق الباب الأول بتنظيم الوضع بالنسبة لما خضع من الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية لإجراءات الحراسة تطبيقا للأمر رقم ٥ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وينص في هذا الخصوص على أن ترفع الحراسة عن هذه الأموال وتسلم عينه لأصحابها ، إذا لم يكن قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، وذلك طبقا للشروط والأوضاع الجينة بالمادة الثانية من الانتقائية ، فلذا لم تتوافر لأصحاب الشأن شروط المادة الثانية المذكورة تقوم الحكوم المصرية بتصفية هذه الأموال وإيداع نتائج التصفية الذي حدد جذاذا يبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه ، في حساب يفتح باسم حكومة الجمهورية الفرنسية التي تقوم بتوزيعه بمعرفتها على أصحاب الحق فيه وفقا لنص المادة الرابعة من الانتقائية . وإذا كتلت الأموال المذكورة قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ فتسلم قيمتها لأصحاب الشأن فيها في الحدود الجينة بالمادة الثالثة من الانتقائية . واجازت الانتقائية تحويل هذه الأموال الى الخارج بالنص في المادة السادسة على أنه (يمكن للبعثة الدبلوماسية الفرنسية في الجمهورية العربية المتحدة أن تسدد مصروفاتها المحلية بحد أقصى قدره ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري سنويا خصا من الحسابات الراسمالية المفتوحة بأسماء رعايا فرنسيين) والنص في المادة السابعة على أنه (يجوز استخدام الحسابات الراسمالية الفرنسية في تسديد مصاريف ائالة المسافرين الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة على مكاتب السياحة وذلك في حدود ٢٠٪ سنويا من رصيد كل حساب ويحد أقصى قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري سنويا لكل مسافر) ، أما الباب الثاني من الانتقائية ، وهو

«الخاص» بالأموال والحقوق التي خضعت لإجراءات لاحقة لتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٨ « فانه على الرغم من انه يتعلق أيضا بالإجراءات التي اخضعت لها الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية ولكن في تاريخ لاحق على ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، إلا انه لم يتضمن تحديدا بملكها للإجراءات التي تصرف إليها - احكامه - فنصت المادة الثامنة على ان المقتنود بالأموال والحقوق والمصالح الفرنسية في تطبيق احكام هذا الباب والحقوق والمصالح التي يملكها اشخاص طبيعيون فرنسيون الجنسية وكذلك التي يملكها الاشخاص الممنويون الذين يكون مركزهم الرئيسي وتكون اغلبية رأس المال مملوكة لأشخاص فرنسيي الجنسية .

الخ . ونصت المادة التاسعة على ان (تقوم - حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتصويض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٨ سابقة الذكر والذين خضعت اموالهم وحقوقهم ومصالحهم لإجراءات التأميم او لاية اجراءات اخرى مقيدة للحقوق من أى نوع كانت تكون قد اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية) ، ثم تناولت المادتان ١٠ ، ١١ كيفية تحديد هذا التعويض والقيمة الاجبالية المستحقة لكل شخص من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٨) ومستندات الملكية الواجب عليهم تقديمها لاثبات حقوقهم في التعويض المذكور . وأشارت المادة (١٠) في هذا الخصوص الى الأوراق المالية المحدد سعرها في البورصة يتم تحديد قيمتها طبقا لما تقضى به قوانين الجمهورية العربية المتحدة ، وما عداها من الأموال يتم تحديد قيمتها بمعرفة لجان التقييم المصرية ، اما شركة ليسون فان التعويض المستحق لها يقابل اسقاط الالتزام عنها وتصفية بعض اموالها فيتم كذلك طبقا للاتفاق الجرم بين الشركة المذكورة وسلطات الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٦ ، ولجأت المادتان ١٢ ، ١٣ تحويل هذه الأموال الى الخارج بشروط معينة ، وذلك عن طريق ايداع ٥٠٪ من قيمة التعويض المستحق لكل واحد من الأشخاص المستفيدين في الجانب الدائن من حساب خاص يفتح لدى البنك المركزي المصري باسم بنك غربنا ويستخدم هذا الحساب في سداد ما يصلح ٥٠٪ من ثمن البضائع المتجهة أصلا في الجمهورية العربية المتحدة فيما عدا القطن

والأردن والبرتول ، والمكترة بنشرة لفرقتنا لتمد احتياطات الفسوق
الفرنسي .

ومن حيث انه ولئن كان البلب الثاني من الاتفاقية لم يتناول
بالتن الصريح اجراءات الحراسة التي فرضت على الاموال والحقوق
والمصالح الفرنسية في تاريخ لاحق لتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة
١٩٥٨ شأن البلب الأول من الاتفاقية ، إلا أن المادة الخامسة من البلب
الثاني وقد استهدف الأشخاص الذين خضعت أموالهم وحقوقهم
ومصالحهم لاجراءات التلميم او لاية اجراءات اخرى مقيدة للحقوق
من أي نوع كانت تكون اتخذت فيما بين ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨
وتاريخ بدء سريان الاتفاقية في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وأن
الاجراءات الاخرى المقيدة للحقوق من أي نوع كانت جاءت عبارة
مطلقة من أي قيد ، وجاءت من الاتساع والشمول على وجه يتطوّر على
لجة اجراءات يكون من شأنها تقييد حرية الملك سواء في الادارة او
في التصرف كما هو الشأن بالنسبة لاجراءات الحراسة ، اخذاً
في الاعتبار ان النص وصف الاجراءات الاخرى المتوّه عنها بأنها
اجراءات مقيدة للحقوق في حين ان الاجراءات التي يتقرب عليها
نقل ملكية المال الى الدولة كالتلميم تعتبر من الاجراءات السالبة
للحقوق لا المقيدة لها فقط . الامر الذي يستتفاه منه ان حلول
الاجراءات الاخرى المشار اليها مغاير لحلول التلميم وما في حكمه من
اجراءات ناقلة للملكية . وليسو ان اطراف الاتفاقية انصرف قصدهم
من هذه العبارة الى حلول مرافق - لحلول التلميم على ما تكفي به
الحكم المطعون فيه لما اعوزهم النص الصريح الواضح على ذلك
وينتقد هذا الفهم ويؤكد ان الاتفاقية المذكورة عنوانت كسلا من البابين
الأول والثاني بذات - العنوان فيينا عنذا ان البلب الأول الخلف
بالاموال والحقوق الفرنسية التي طبقت عليها الاجراءات قبل ٢٢ من
أغسطس سنة ١٩٥٨ والثاني خاص بهذه الاموال والحقوق التي
خضعت لاجراءات لاحقة لهذا التاريخ ، واذ شملت الاجراءات
المنصوص عليها في البلب الأول يصرح اللفظ اجراءات الحراسة فان
الاجراءات المنصوص عليها في البلب الثاني تنطوي بحكم اللزوم على

هذه الاجراءات بمراجعة ان نص البند التاسع وبموجب من يتناول هذه الاجراءات بحيث يتناول أية اجراءات متخذة للحقوق .

ومن حيث انه بالامثلة الى ما تقدم على الاستناد من جوبيل
الحكام الانتقائية والبروتوكول والخطابات اللجعة بها ، ان لفظ التمويضي
المستخدم في المادة التاسعة سلكه الفكر لم يقصد به المعنى الاصطلاحي
الضيق المقصود في قوانين التليم والذي يعتبر على وجه التحديد
وعن مثيل نزع ملكية المشروع المؤم ، وإنما استخدم هذا اللفظ
استخدما يقسم ايضا بالانتفاع والشمول بحيث ينصرف الى كيلي
ما يجب على الحكومة المصرية رده من النقود الى الرعيا الفرنسيين
تطبيقا لاحكام هذه الانتقائية ولو كانت هذه النقود متحصلة من بيع
الاموال التي اخضعت لاجراءات الحراسة . وآية ذلك ان المادة
الخامسة من الانتقائية وهي من مواد الباب الأول — الخاص بالاموال
والحقوق والمصالح التي فرضت عليها الحراسة قبل ٢٢ من أغسطس
سنة ١٩٥٨ ، عبرت بلفظ التمويضي عن حبيلة بيع هذه الاموال ،
اذ تنص على ان التمويضات المستحقة للشركات الفرنسية التي
خضعت لحوادثها وحقوقها ومصالحها في مصر لاجراءات التصرف قبل
٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ تتم تسويتها طبقا لاجكام انتقائية
زيورخ والانتقالت الخاصة التي اقرت مع اصحاب الشأن ، وكذلك
نقلت المادة (٩) من البروتوكول الملحق بالانتقائية بالنص على ان (يدفع
اجمالي الاصل السئوي المستحقة للرعيا الفرنسيين المدينين ببيع
اراضيهم الزراعية قبل اول أكتوبر سنة ١٩٦٧ وتقدر في اقرب وقت
قيمة المبنى والمواشي والمعدات — والآلات والمزروعات الموجودة في
الاراضي الزراعية المباعة على ان يتم تسوية التمويضات المستحقة من
بيع هذه العناصر قبل اول أكتوبر سنة ١٩٦٨ — وفي حالة عدم تمكن
الرعيا الفرنسيين من تقديم مستندات الملكية فيمكن ان يقدموا
للحراسة العامة لاثبات صحة طلبتهم — كل للبيانات التي لديهم . الخ .
كما ان المادة السادسة من البروتوكول المذكور تنص على ايفاء هذه
الاموال في احوال الخلف الذي نصت المادة (١٢) من الانتقائية على
ان تودع فيه التمويضات المنصوص عليها في المادة التليعة من الانتقائية

كبدية لاجراءات تحويل هذه الاموال الى الخارج مما يفصح عن ان الاتفاقية المذكورة لا تفرق في الحكم بين التعمييضات المستحقة عن اجراءات التأمين وبين المبالغ الواجبة السداد نتيجة التصرف بالبيع في الاموال التي اخضعت لاجراءات الحراسة . ومنى كل ذلك ، ولم يكن هناك ما يسرر التفرقة بين الاموال التي اخضعت للحراسة قبل ٢٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتلك التي اخضعت لهذا الاجراء بعد التاريخ المذكور ، فله يكون من غير المقبول قصر سريان الاتفاقية ، وبالتالي حق تحويل الاموال الى الخارج طبقا لاحكامها ، على الاموال الاولى دون الاخرى . الامر الذي يتعارض مع هدف الاتفاقية في انهاء كافة المشاكل المتعلقة بالموال الرعليا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة ، وهذا ما اتجهت اليه النية الحقيقية للطرفين والذي عبرا عنه صراحة في التمهيد الذي صدرت به الاتفاقية بالنص على (ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا ، رغبة منها في الوصول بصفة عاجلة الى تسوية نهائية للشكل الناشئة عن الاجراءات التي طبقت على اموال الرعليا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة قد اتفقتا على ما يلحق ... الخ) ... ولا ينال من شمول معنى التعمييض المخصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاقية . بحيث يتسع لكافة الاموال واجبة الرد على التفصيل المتقدم بيلته ، أنه في مجال تحديد التعمييض التزمتم المادتان ١٠ ، ١١ من الاتفاقية ذات النهج المتبع في قوانين التليم عند تقدير التعمييض المستحق لاصحاب المشروعات الموقمة التي انتقلت ملكيتها الى الدولة ذلك ان مرد تحديد التعمييض في المادتين المذكورتين على هذا النحو الذي يختص بالاموال التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بالتأمين او بما في حكمه من اجراءات نظمة للملكية دون غيرها هو ان هذه الاموال هي وحدها التي يقضى الامر بالتصدي لبيان كيفية تحديد التعمييض عنها ، لما الاموال التي اخضعت لاجراءات الحراسة فان التعمييض الخاص بها بالمعنى المتقدم ذكره ، يتحدد تلقائيا بنتيج البيع او التصفية التي اجريت لهذه الاموال دون ان يحتاج الامر بالنسبة اليها الى نص خاص يقرر ذلك مما اقتضى عدم الانسالة الى هذا التعمييض في المادتين ١٠ ، ١١ السابقة الذكر .

ومن حيث انه بناءا على ما تقدم يكون من جلق المدعى الاول يومئذ من الرعايا الفرنسيين الذين اخضعت اموالهم لاجراءات الحراسة فى المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى اول سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بالاتفاقية سالفة الذكر وهى من الاجراءات المتبعة للحقوق التى يتبعها نص المادة التاسعة من الاتفاقية سالفة الإشارة الى ان يفيد من احكام هذه الاتفاقية وما تقضى به من اجازة تحويل الاموال الى الخارج وذلك متى توافرت بالنسبة الى المدعى المذكور الشروط اللازمة لذلك وبمراعاة الأوضاع والاجراءات التى نصت عليها الاتفاقية فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتمين الحكم بالخله او القضاء بالقضاء الشرار السلبى بامتناع الجهة الادارية عن اعمال احكام الاتفاقية المذكورة على اموال المدعى الاول فى تركة مورثه المرحومة التى اخضعت لاجراءات الحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٤٧٢ لسنة ١٨ ق — فى ٢٢/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عقد الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ بالموافقة عليها — تضمن الاتفاق بان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالان لرعيا الملكة المتحدة بطلب اعادة النظر فى كافة الشؤون المتعلقة بالمراتب التى تكون قد اصبحت نهائية لمسلم حياى الحارس بمباشرة الحقوق القانونية — تقديم طلب اعادة النظر كتابة الى

بمدير علم مصلحة الضرائب - ويتم إعادة النظر بمعرفة لجنة تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وغير قابل الطعن - صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ في صيغته الدستورية مودعا احكام الاتفاقية ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة (٥) من ان تقدم لجنة إعادة النظر اقتراحاتها لوزير الخزانة ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن امام اى جهة قضائية او غير قضائية - قرار الوزير المختص في لتقارحت لجنة إعادة النظر لا يعدوا ان يكون قرارا اناريا نهائيا مما يدخل في ولاية محكم مجلس الدولة - لا وجه لتخصى بالنص الوارد في المادة ٦/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تطبيق اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر هذه الماتعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر الماتعات الضريبية امام مجلس الدولة ما دام ان الماتعة المقصورة منشاعة نظام قانون خاص لم يخول هذه الولاية للمحكم المالية - لا يصح التمس بعدم الدستورية على النص المتع من الطعن وقرار الوزير المختص اذ ان الأمر مرجعه الى احكام اتفاقية تولية .

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ عقد اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر. وصدر بالواناعة عليه. قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد ورد بالفقرة (ط) ان المادة الثالثة من هذا الاتفاق ان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالانظر لرعاية المملكة المتحدة بطلب إعادة النظر في كيفية المليون المنطقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الجاليس بمباشرة الحقوق القانونية ويقدم طلب إعادة النظر كتابة في كل حالة الى مدير علم مصلحة الضرائب خلال مدة شهرين من تاريخ التسليم التصوص عليه في الفقرة (ط) من المالحق (ب) لهذا الاتفاق وتتم إعادة النظر بمعرفة لجنة يرأسها أحد اعضاء مجلس الدولة المصري تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وغير قابل للطعن ، وتنفيذا لذلك فقد صدر القانون

رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ المشر إليه في ميفته الدستورية بموجب الحكم الاتفاقي سالف الذكر ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة (٥) من فن « تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لوزير الخزانة ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية . . » ومن ثم وطبقا لهذا النظام القانوني الخاص برعيا المملكة المتحدة المستفيدين من الاتفاقية لا يعد قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر ان يكون قرارا اداريا نهائيا مما يدخل في ولاية محكم مجلس الدولة طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ دون ولاية المحكم العادية التي لا تتناول المنازعة في القرارات . ولا وجه للتجدي بلعن الوارد في المادة (٦/١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشر إليه لتطبيق اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية أمام مجلس الدولة وذلك ما دام ان المنازعة المنظورة منشأها نظام قانوني خاص ثم يخول هذه الولاية للمحكم العادية .

ومن حيث انه وقد استبان ان مبنى الاتفاقية المعسودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية هو ان الحكومة المصرية لرعيا المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر في كافة الشؤون المتعلقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الحارس على لبوالهم ببثارة الحقوق القانونية . وهو الالتزام الواقع على عاتق الحكومة المصرية بموجب هذه الاتفاقية وانصرغه القانون المنذ لها في المادة ٢٠ التي قضت بقله « مع عدم الاخل بالأحكام الدستورية النهائية يجوز للأعيا المشر إليهم في المادة السليطة ورعيا المملكة المتحدة الداخليين في الخزانة وفقا لأحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشر إليه طلب اعادة النظر في الشؤون الضريبية في كل وضع أصبح نهائيا بسبب عدم طعن الحارس في الربط الذي أجرته مصلحة الضرائب أمام لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشر إليه أو أمام المحكم الابتدائية » . ومن ثم لا يصح النعي مع ذلك بعدم الدستورية على النص الملغ من الطعن في قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر في طلبات اعادة النظر الوارد في صلب هذه الاتفاقية والذي استثناء

بمنها القانون المنفذ لها في المادة (٥) المشار إليها ذلك ان الامر يرجعه إلى احكام اتفاقية دولية فضلا عن ان ما تضمنته هذه الاحكام والقانون المنفذ لها هو ما دخل في باب الحقوق المستحقة غير العادية او الالتباس باعادة النظر فيها استقر من شئون الضريبة وذلك بصفة استثنائية وبعد ان كملت مهامها الحقوق العادية والضرائب الدستورية لذوى الشأن في الاتفاقية .

(طعن ١٨٥ لسنة ٢٤ ق - في ١٩٨١/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالإسكندرية
تطبق احكامها فيما يتعلق باختيار المتعاقدين واجراءات التعاقد فيها خلافت
فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته
التنفيذية .

ملخص الفتوى :

ان اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي
بالإسكندرية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة
الأمريكية والتعديل الأول لها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة
١٩٨٠ ووافق عليها مجلس الشعب بطمسته المفعودة بتاريخ ٤ من فبراير
سنة ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية على
المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات ونقاس
المعيار ومجلس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم
تنفيذا لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين وعلى أى
تعديلات جوهرية فى هذه العقود سواء مموله من المنحة ام غير مموله منها
حاليا تتم فى اطار الاتفاقية المذكورة . مما يقطع بان المشروعات التى تتم
تنفيذا لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص
عليه صراحة فى الاتفاقية يوجب اتباع المتاعيس والمعايير القانونية الأمريكية

فنيا يتعلق بلگرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المناقصات وتحديد
أفضلية المناقصين بالنسبة لهذه المشروعات . خلاصة وإن موافقة هيئة المعونة
الأمريكية على العقود والمتعاقدين وعلى تعديلاتها واجبة بنص الاتفاقية .
ويتبين من الأوراق أن نظم التعاقد واختيار المتعاقدين الذين تتيمم هيئة
المعونة الأمريكية في التعاقد عن المشروعات إلى التي تولوها يختلف اختلافاً
واضحاً عن النظم المقررة في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

ولما كانت اتفاقية النخبة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي
بالاستكديرة الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة
الأمريكية قد مرت بمراحلها الدستورية بلگرام رئيس الجمهورية لها ثم موافقة
مجلس الشعب عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة طبقاً للمادة ١٥١ من
الدستور (دستور ١٩٧١) فتكون لها قوة القانون وتصبح فيها تضمينته من
أحكام واجبة التطبيق باعتبارها قانوناً خلاصاً بحيث يقين أعمال ما ورد بها .
من أحكام مطلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى فيما
تخرج منه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر
بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تطبيقاً للقاعدة الأصولية من أن الخاص يقيد
العالم .

(ملف ٢٥٣/١/٥٤ - في ١٩٨٥/٤/٣٠)

تعليق :

قد يمكن إجراء المقارنة بين أحكام لائحة مناقصات البنك الدولي
للإنشاء والتعمير وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات
والمزايدات ولائحته التنفيذية في عديد من الجوانب ، وسنجد
أن الفكرة الجوهرية التي تكمن وراء كل من النظامين الدولي والمحلي
بشأن المناقصات واحدة ، تتمثل في إرساء نظام القابضتين
يكفل تسبب الطرق لإبلاغ الجهات التي وضع من أجلها
إلى الحصول على ما تحتاجه من ملع وخدمات تزود بها مشروعاتها
ذات النفع العام ، وذلك أيضاً حرصاً على ضمان حسن إنفاق

~~مقتضى~~ ~~البنك~~ ~~المقتضة~~ ~~لقرض~~ ~~تلك~~ ~~المقروعة~~ ~~تتبعها~~ ~~خصخصة~~ ~~لله~~
فيها ~~البنك~~ ~~المقتضات~~ ~~البنك~~ .

وقد بلغ من حرص البنك الدولي للإنشاء والتعمير في هذا المقام إلى حد اشتراطه امكانية النض في اتفاقية القرض التي يبرمها مع الحكومت المقترضة ، سواء كانت تقتض لتحويل مشروع تتولاه مباشرة او تقتض لتحويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق اغراض الصالح المشترك ولو تبعت من الناحية القانونية المحلية بالخصخصة المبهوية المستتلة ، وبمثل تلك الجهات وحدات القطاع العام ، او وحدات الادارة المحلية — بلغ من حرص البنك للتولى اجزاه البنك في اتفاقية القرض على اتمام احكام قوانين ولوائح المنقصلات المحلية واستلزام العمل بالاحكام لائحة المنقصلات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتبارات القرض التي يقدمها البنك الى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك البحتوى ان تجرى المنقصلات اللازمة لتحويل المشروع المول باعتبارات للقرض سواء بالسلع او الانشاءات او الخدمات على اساس احكام لائحة منقصلاته ، ويستلزم هيئة البنك على اجراءات هذه المنقصلات في مختلف مراحلها ، فيطلب ضرورة مراجعته لوثائق المنقصة او لقرار لجنة البت بأرساء المنقصة ، ويستلزم بيان الاسباب التي اوصلت اللجنة الى رفض عطاء وترجيح آخر ، الى غير ذلك من الموافقات السابقة او الاجازات اللاحقة . وهذا كله يمل به حرص البنك المقرض على ان يأتى اتفاق المقرض لاعتماد القرض كليا او جزئيا اتفاقا يتفق مع ما منح القرض الى الدولة المقترضة من اجله .

ولهذا فعندما يبرم اتفاقية من اتفاقيات القروض او المنح للتممية الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الأجنبية وتحصل بمقتضاها مصر على منحة او قرض ، فإن يكون بمقترب ، ولا من غير المالوف في المعاملات الدولية ، ان تشترط الدولة المانحة او المقترضة ان يخضع ذلك القرض او تلك المنحة لوائحتها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية يوما يتصل بها من مسائل الموضع في القاهرة بتاريخ ١٦ أغسطس

١٩٧٨، بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ،
والمتفق عليها من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٨ (الجريدة
الوطنية - العدد ٨) فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ (فقد نصر البند (١) من هذا
الاتفاق على أن « تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لأحكام هذا الاتفاق
وفقا لما يطلبه المظنون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصر
العربية ويوافق عليها مظلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة
الأمريكية للتعليم بإدارة مسئولياتها وفقا لأحكام هذا الاتفاق أو احتساب طلب
وموافقة ممثلين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر
العربية ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات
المتحدة وتقدم هذه المعونة طبقا للترتيبات التى يقر عليها الممثلون
المذكورون أعلاه » .

وقد تولت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس
الدولة الى تفسير هذا البند على ضوء الخلاف الذى ثار حول خضوع
التعهدات التى تبرمها الهيئة العامة للأصرف الصحى بالإسكندرية
طبقا لاتفاقية النحة الأمريكية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة
١٩٨٠ لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

وكانت وقتئذ الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص
فى انه بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية
وما يتصل بها من مسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات
المتحدة الأمريكية والتى نصت - كما سبق أن رأينا - على أن تقوم الولايات
المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل
وفقا لأحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه المظنون عن الهيئة أو الهيئات المختصة
بجمهورية مصر العربية ويوافق عليها مظلون عن الوكالة التى تعينها حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية ، ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح
المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة
١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقا للبادة ١٥١ من الدستور ووافق
مجلس الشعب عليها . وفى إطار هذه الاتفاقية تم توقيع اتفاقية النحة

الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٩
والتي عدلت لأول مرة فى ١٩٧٦/١/٢٢ . وصدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليه
مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ . وتنفيذا لهذه الاتفاقية
قلبت الهيئة العامة للصرف الصحى بالاسكندرية بطرح مناقشتين محدودتين
بين القاولين الأمريكين ، الأولى خلسة بعملية إنشاء خمس محطات جديدة
والثانية خلسة بمشروع انفاق الصرف الصحى وهما مولتان بالدولار
الأمريكى ، كما طرحت الهيئة فى مناقصة عامة محلية عملية تصنيات مصرف
المطار البحرى ومشروع مسوحة والمنطقة الشرقية وهى ممولة بالجنه
المصرى من ميزانية الهيئة . وطبقا لشروط المنحة المشار اليها فان الذى يقوم
باعداد شروط ومواصفات المناقصات التى تتم تنفيذا لها هى المكاتب
الاستشارية الأمريكية حيث قبلت مجموعة من المكاتب الاستشارية الأمريكية
بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند فتح مظاريف العملية الأولى
تبين ان الشروط الموضوعه لا تتفق ولحكم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته
التنفيذية ، فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحى من المكاتب الاستشارية
الأمريكية ضرورة مراعاة ان تنطبق شروط العقود والمناقصات التى تمت
بمعرفة هذه المكاتب مع حكم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات
والمزايدات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢
الا ان هيئة التنمية الدولية الأمريكية المشرفة على المنحة رأت عدم تطبيق
حكم هذا القانون ولائحته التنفيذية على العقود والمناقصات التى تتم
تنفيذا للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحى بالاسكندرية من
ادارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية
ايداء الراى فى هذا الشأن ، فطلبت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على
اللجنة الأولى لقسم الفتوى التى اقرت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥
احالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاهميته وعموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فماصدرت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣ فتواها على هذا التطبيق .

وفى رأينا ان ما جاء بتفسير الجمعية العمومية لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سليم لما جرى عليه العمل فى المنقصلات الدولية لثروندا مشروعات الدولة المقترضة من سلع وخدمات والانشاءات . وان كان قد بدأ اول الأمر غريبا انصاء فتقون مجلى عن التطبيق ، الا ان هذا هو المتطلب لارتضاء الدولة المقرضة او الملتحة تحريك لموالها فى اتجاه خدمة التنمية فى الدولة الممنوحة او المقترضة .

واذا كان قد جرى فى العقود المبرمة مع الممولين الأمريكين الممولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على أن تنفيذ هذه العقود انما يكون بمرعاة احكام القانون المصرى ، الا انه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذى يرد فى العقود المذكورة والحكم الذى اوردته اتفاقية المعونة الاقتصادية وفنية الموقعة فى ١٦/٨/١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة ، قد اوضحت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سلفة الذكر ان ما خضع لتلك القوانين واللوائح انما هو تقديم هذه المعونات اى ابرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المنقصلات وتحديد افضلية المتقدمين بالنسبة للمشروعات الممولة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة لتلك المعونات الاقتصادية والفنية . لها مسارات العقد التالية فى حال تنفيذه فهذه هى التى يعنىها النص الوارد فى العقود المبرمة مع الدولة المضيفة .

ومما هو جدير بالتنويه فى هذا المقام ان اللجنة الثانية لضم الفتوى بمجلس الدولة علقت فليدت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥ ما سبق أن افنت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بشأن عدم مريان احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فى مجال المنقصلات المتعلقة بمشروعات مولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية .

وتتلخص وتلح الموضوع الذى عرض على اللجنة التالية فى أن الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بوزارة الإسكان قام باعداد دفتر للشروط

التقونية الخاصة بمطية حلوير وإنشاء مجطرى عزبة صعتى لطرحتها فى
مخالصة ، بيد ان مندوب الهيئة الأمريكية القبطية الدولية اعترض على بعض
الاحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع القواعد المنصوص عليها بقانون تنظيم
النفطسك والزيادات رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ ولائحته التنفيذية ، مستندا فى ذلك
على ان الاحكام الواردة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية لا تسرى على
المعتود والمخترعات التى يبرهما الجهاز تنفيذيا لاتفاقية المنحة المبرمة بين
جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكن (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية
وتمثلها وكالة التنمية الدولية ، والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استقبل اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها
الانعقدة بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٥ ان اتفاقية المنحة الأمريكية لمشروع الاسكن
ورفع مستوى المجتمعات لنوى النحول المنخفضة فى مصر المبرمة بين
حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الصادر بها
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ، التى وافق عليها مجلس الشعب
وصدق عليها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٩ وتم نشرها
بالجريدة الرسمية ، تنص فى المادة (٨ - موبيلت) على ان :

« بند ٨ - ٢ ملحق النصوص التمهلية : يعتبر ملحق مشروع النصوص
التمهلية للمنحة (ملحق ٣) المرفق جزءا من هذه الاتفاقية » .

وينص ملحق للشروط التمهلية لمنحة المشروع فى المادة (ج) لحكم
للشراء على ان (بند ج ٣) الخطط والوصفات والعقود : من أجل ايجاد
اتفاق تبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك كتليه ،

سيقوم المنوح بموافاة الوكالة بما يلى عند اعداده :

١- أى خطط أو مواصفات أو جداول للشراء أو الإنشاء أو عقود
أو أي مستندات أخرى أو مواصفات أو جداول للشراء أو الإنشاء أو عقود
أو أي مستندات أخرى متعلقة بالسلع والخدمات التي تحول من المنحة كاملة

المستندات المتعلقة بتأهيل واختيار المتقنين وتقديم المقترحات والائتمانات .
ويتم أيضا تزويد الوكالة بأى تفضيلات جوهرية من هذه المستندات عند
إعدادها .

٢ — ستزود الوكالة بملف هذه المستندات عند إعدادها وعن
المتعلقة بأى مبلغ أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع
ونلك على الرغم من أنها لا تحول من النحة ونسوف تعدد فى خطبات تنفيذ
المشروع الأوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة فى هذا البلد (١) (٢) .

سوف تقوم الوكالة بالوافقة كتابة على المستندات الخاصة بتأهيل
المتقنين وتقديم المقترحات والائتمانات للمطلع والخصمات التى تحول من
الوكالة ونلك قبل إصدارها ونسوف تشمل أحكامها مبالغ ومقاييس الولايات
الحددة .

ج — سوف تقوم الوكالة بالوافقة على العقود والمتقنين الممولة من
النحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات التشييد
أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما يحدد فى خطبات تنفيذ
المشروع قبل تنفيذ العقد ، ونلك من أى تفضيلات جوهرية فى هذه العقود
منوط توافق عليها الوكالة كتابة قبل تنفيذها .

د — سوف تقبل الوكالة المؤتمنيات الاستثمارية التى يستخدمها
الممنوح للمشروع والتى لا تحول النحة كما تقبل مجال خدماتها والأفراد
المتقنين بالمشروع كما تستخدمها الوكالة ، ونلك المتقنين للتشييد
ينسخدمهم المطرأ للمشروع والتى لا تحول من النحة ، كما تقبل مجال خدماتها
والأفراد المتقنين بالمشروع كما تستخدمها الوكالة ، ونلك المتقنين للتشييد
الذين يستخدمهم الممنوح للمشروع والذين لا يولون من النحة .

وقد استطلعت اللجنة النقية المذكورة من مراحة النص المتقدم اشتراط
جوانقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل
المتقنين وتقديم المقترحات والائتمانات وفقا لمعيار ومقاييس الولايات

الجنة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التي تم تنفيذ هذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العتود والمتعدين ، وعلى أية تعديلات جوهرية في هذه العتود سواء مولة من المنحة لم غير مولة منها طالما تم في إطار الاتفاقية المذكورة مما يقطع بأن المشروعات التي تم تنفيذ هذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانون معين مضمون عليه في الاتفاقية بموجب اتباع القليين والمعلمير القنولية الأمريكية فيما يتعلق بلرام العتود وشروط ومواصفات وأجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات .

وظمت اللجنة الثانية من كل ذلك الى ذات ما سبق ان ظمت اليه الجمعية العمومية لنفسى فتوى وتشريع ، وافقت اللجنة بعد وجوب تطبيق احكام اتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة باختيار المتعدين وأجراءات التعاقد ، فيما خالفت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية المشار اليها .

ولئن بحث هذه النتيجة التي توصلت اليها كل من الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع واللجنة الثانية بقسم الفتوى قرينة على الفهم القانونى المحطى لول الأمر ، الا انه لا يلبث الفكر القانونى ان يتبين بعد المآل مبلغ رحابة الباب الذى انفتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانونى امام القانون الدولى الخالص وقانون التجارة الدولى ، على أن الأمر بهذا الوضع يحمل رجل القانون المصرى بصعب السعى للامام بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية التي أصبحت في الخصوصية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءا من انتظام القانونى المصرى حكم مثل هذه الحالة الخاصة . وهو ما يدعونا الى ان نهيبه بالقائمين على تدريس القانون ان يهيئوا الأجيال الجديدة الى الانفتاح على الانظمة القانونية الأجنبية من اجل خدمة مصر وسائر الاوطان العربية وحطه حوما على مستوى الأحالة والعصرية .

مقدمة رقم (٤٠)

المقدمة :

اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت إعفاء المواطنين الأمريكيين من كافة الضرائب والرسوم المستحقة عليهم بنسبة نشاطهم في خدمة مشروعات التنمية المبوبة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يخل بذلك ما تتضمنه اتفاقيات النجح كل منها في مجاله من نص على الإعفاء قد تبدو عباراته مخالفة لفهوم الإعفاء .

ملخص القوى :

أن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨ وضعت لسمس علاقات المعونة الاقتصادية والفنية القائمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي طلت محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من اتفاقيات . وقد أعلنت هذه الاتفاقية عمليات استيراد وتصدير وشراء واستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المنقطة بهذه البرامج والمشاريع من كلفة الضرائب والرسوم الجبركية ولا يخل بهذا النص ما تضمنه في الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن منح مشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لقوى الدخل المحدود ، والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ في البند ب — ٤ الضرائب ، أنه لو أسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام ما يدفع ضرائب أو رسوم أو غير فالتعقد أي الحكومة المصرية تحملها إذ حقيقة الأمر أن الأسس المحددة في الاتفاقية الأولى واجبة الأعمال دائما وتصرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الإسكان المنسل إلى به في الحالة المعروضة حكما خلاصا في هذا الشأن ، طالما لم تتضمن الخروج على هذه الأسس وحقيقة الأمر أن ما تبررته الاتفاقية الثانية في هذا الشأن

لا يخرج في صياغته عن أنه يكون نمطا احتياطيا يؤكد الإعلان ولا يحضنه
وحى لو فرض رغم كل ذلك واستحدثت ضرائب ورسوم فإن مثل هذه الضرائب
والرسوم يتحملها المتعاقد المصري أو وزارة الإسكان ولم يقصد بهذا النص
الإخلال بنصوص الاتفاقية الأولى ولا الخروج على أحكامها .

(ملف ٢٩٢/٢ - من ١٩٨٤/١/٢٢)

ملحقة رقم (١)

المبحث :

الإعفاء الضريبي مقرر للمقاولين الأمريكيين من الوكالة الأمريكية
للتجارة الدولية وفقا لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والمسائل المتصلة
بها وأيضا طبقا للنص التطبيقي بالأعفاء الوارد في التفهيمات الملحقة أو القروض
المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .
ولا تعارض بين نصوص التفهيمات المذكورة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القرار
الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع بالقاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والذي
حل محل اتفاقية النقطة الرابعة المتوقعة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ والاتفاقيات
الأخرى التى وقعت فى ٢١ و ٢٥ و ١٩٥٢/٨ و ٢٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ : وقد تضمن نص البند الخامس من الاتفاقية المذكورة
إعفاء المواد والمعدات التى يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكى يعمل من قبلها
لأغراض تتعلق بإى برنامج أو مشروع يجرى للقيام به وفقا لهذه الاتفاقية
وذلك لقاء استخدام هذه المعدات والمعدات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات
والبرامج من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية على الملكية أو

استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها . كما تغطي عمليات
استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى شئ من المواد
والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب
والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو
التصرف أو أى ضرائب أو إعفاء مماثلة لذلك فى جمهورية مصر العربية .
ولا يخضع أى متول أمريكى وفقاً لهذه الاتفاقية لأية ضرائب مسواة كلفت
ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم
أيا كانت طبيعتها . كما استعرضت قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة
١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع الإسكان ورفع مستوى
المجتمعات لذوى الدخل المنخفضة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ
١٩٧٨/٨/١٥ بين جمهورية مصر العربية ووزارة الإسكان والولايات المتحدة
الأمريكية والتي تضمنت المادة ٤ منها بأن تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى
ضريبة أو رسم مفروض طبقاً للقوانين السارية فى إقليم المنحوح ويؤدى
الأصل والفائدة معينين من هذه الضرائب والرسوم سبعة لدرجة أن (١- أى
متعقد ولاية هيئة استثمارية وأى أفراد تابعين للمتعقد قد يمولون من المنحة
وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعقيدات ٢- أى عملية شراء للملحصول
من المنحة لا تعفى من الضرائب للنوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من
الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى إقليم المقترض كما هو وارد
فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبلغ التى دفعت من
أموال بخلاف تلك المنحة من هذه المنحة .

ومما تقدم أن اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية والصناعية بشأنها
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضمت لاسم ملاحق الاتفاقية
الاقتصادية والفنية المقدمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات
المتحدة الأمريكية ، على أن يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام
بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي خلت محل اتفاقية الملاحقة الرابعة
الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من
اتفاقيات . وقد امتدت هذه الاتفاقية لعمليات استيراد وتصدير وبراءة أو
استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج
والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية . ولا يخل بهذا الحكم

ما تضمنه نص الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحة مشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لنوى الدخل المحدود والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ فى البند ب - ٤ الضرائب من أنه لو اسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام ما يدفع ضرائب أو رسوم أو غير ، فالمتعقد أى الحكومة المصرية تتحملها اذ حقيقة الامر ان الأسس المحددة فى الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائماً ، وتسرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الإسكان المشار اليه فى الحالة المعروضة جكها خلافاً فى هذا الشأن ، طالما لم تتضمن من الخروج على هذه الأسس . هذا فضلاً عن أن ما قرره الاتفاقية الثانية فى هذا الشأن لا يخرج فى صياغته عن أن يكون نصاً احتياطياً يؤكد الاعفاء ولا يحضه ، ومحلولة بتأكيد الاعفاء المقرر فى الاتفاقية الأولى ثم فى الثانية ، حتى لو فرض رغم كل ذلك واستحققت ضرائب ورسوم فإن مثل هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعقد المصرى أو وزارة الإسكان ولم يقصد بهذا النص الاخلال بنصوص الاتفاقية الأولى ولا الخروج على احكامها .

(ملف ٢٨٩/٢/٢٧ — فى ١٩٨٥/٦/٢٦)

تعليق :

لئن كان الاعفاء الذى خلصت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/٢٣ ثم بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ قد انصرف بحسب الموضوع الذى كان مطروحا عليها فى الصالتين ، الى الضرائب والرسوم الجبركية الا أن منطق الفتوى فى اسبابها يمتد ايضا الى كافة الضرائب والرسوم والاعباء الأخرى المماثلة التى قد تتعرض لتفويض الممولين المولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية فى ظل كل من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل واتفاقيات التمع المختلفة . ويؤكد الراى القانونى للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انه لو وجد أى تعارض بين عبارات اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وبين عبارات النصوص النبطية اللاحقة بأى اتفاقية منحة متعلقة بالاعفاء الضريبى ، فإن الاعتداد يكون بنص اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية . وعلى أى حال فإن

هذا التعارض لا وجود له ، وليس من مستند قانونى لفرض إعفاء ضريبية على علق المقلولين الأمريكيين المولدين من هيئة التنمية الدولية .

ولم يكن هذا الفهم يتبع من مصلحة الضرائب ذاتها ، إذ صدر عن وكيل الوزارة رئيس قطاع البحوث والقضايا الضريبية كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بخصوص قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ إذ أنه بعد استعراض هذا الكتاب الدورى لأحكام الاتفاقية بالتفصيل خلص الى أن « المصلحة توجهه بالنظر الى مراعاة الاعفاءات الضريبية الواردة بهذه الاتفاقية » .

وقد أصدرت لجنة ضرائب القاهرة « الدائرة الأولى » بطاقتها المنعقدة فى ١٩٨٦/١/٨ قرارا فى شأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية كانت مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة قد وجهت الى أحد المقلولين الأمريكيين المولدين من هيئة التنمية النموذج ١٨ ثم ١٩ بفرض الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وتمسك المقلول المذكور — وهو شركة نشاطها خدمات واستشارات فنية بعدم خضوعه للضريبة عن الأعمال التى يشارها فى مصر حيث أن المبلغ الذى تقلضها بقولار الأمريكى مسددة من الحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المنح معفاة من الضرائب .

ومن حيث أنه قد انتزع للجنة الطعن المذكورة من نصوص المواد المتطرفة بالضرائب الواردة باتفاقيات المنح التى ملست الشركة المذكورة نشاطها فى مصر ممولة من الاعتمادات التى قررتها من الإعفاء من كتلة الضرائب والرسوم المفروضة طبقا للقوانين السارية فى الدولة الممنوحة وهى جمهورية مصر العربية ، فقد خلصت اللجنة الى عدم خضوع نشاط الشركة الطاعنة للضريبة . وذلك عن الأعمال التى يشارتها فى مصر والممولة بالدور الأمريكى عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المطة للحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والحكومة الأمريكية والتى تم من خلالها تمويل نشاط الطاعنة بمصر .

وقد تأكد هذا الاعلاء بفتح المعونة الاقتصادية والفنية وما يتضمنهما من مسائل الموضع في القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ طبقاً للحكم الماده ١٥١ من الدستور في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ .

نقد نص الهند (٩) من هذه الاتفاقية على أنه :

« ولضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة بموجب هذه الاتفاقية : ١ - تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقول أمريكي يمول من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقاً لهذه الاتفاقية وذلك أثناء استخدام هذه المعدات أو المهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف في أى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشاريع من كافة الضرائب والرسوم الجبركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو القراء أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء مماثلة في جمهورية مصر العربية . ولا يخضع أى مقول أمريكي وفقاً لهذه الاتفاقية لأية ضرائب سواء كلفت ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم لياكلفت طبيعتها .

ولفرض هذه الاتفاقية فإن تعريف مقول أمريكي يتضمن الأشخاص والمواطنين أو المقيمين أقلية قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئات أو الشركات المساهمة أو المتصلين المؤسسة طبقاً للقانون الأمريكي أو الهيئات الأجنبية التي يمتلك غالبية رأس مالها المواطنون الأمريكيون ، والمشاريع المشتركة أو الشركات النامية التي يتكون بالكامل من أفراد أو هيئات أو شركات مساهمة ينطبق عليها أى نوع من التوزيعات السابقة . »

وإذ تعتبر الهيئته المعونة الفنية والاقتصادية هي مستودع المعونات الترمي
تقدم الى الحكومة المصرية فقد تضمنت تلك الاتفاقية النص على هذا
الاعفاء الذي مضت كافة اتفاقيات المنح (مثل الاتفاقية المشار اليها) تردده
مدرجة ايده في نصوصها .

والحكمة من ذلك واضحة كل الوضوح ، فهذا الاعفاء مرعى فيه مصلحة.
الاقتصاد القومى المصرى من حيث ان مفهوم تحرر مقاولى المشروعات الممولة.
من هيئة التنمية الدولية من الضرائب نهج على غلوة من الاهمية تقبعه هيئة
التنمية الدولية ، اذ انها تسعى الى زيادة عطية الموارد المتاحة لها . ولذلك
كانت اعتبارات الهيئة صالحة فى مصر وفى غيرها من البلاد لتحويل
المصروفات الخاصة بعمليات نوعية فحسب ، وليس لتحقيق اوعية ضريبية ،
وفى هذا الضوء على وجه الخصوص بنص البند الخامس (ج) من الاتفاقية
المعتودة بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ
١٦ أغسطس ١٩٧٨ سالف الاشارة اليها على انه بما من ضريبة ايها كان نوعها
تفرض على متعلق امريكى تنوله هيئة التنمية الدولية. بـلتطبيق تلك الاتفاقية .
وقد حرصت الاتفاقيات المולה من الهيئة المذكورة على الدوام بالنص على
هذا الاعفاء . بل ونصت عليه فى عبارة ذات فقرتين ، الفقرة الاولى فقرر
هذا الاعفاء بصريح النص ، والفقرة الثانية تعود فتؤكد هذا الاعفاء الى حد
لته اذا حدث وبفعت ضريبة او رسم او ما شاكلها على نحو او آخر فى مجال
المشروعات المולה بمنح من الهيئة المذكورة ، التزمت الحكومة المصرية بالرد
من مالها الخاص وليس من الاموال المتلقاة من الهيئة كقرض او منحة ، حتى
يظل كامل المبلغ المرصود لهذا القرض او المنحة خلاصا للقرض الذى رصده
من اجله اصلا وهو دعم الاقتصاد القومى للمبنوح (الحكومة المصرية) .

وقد التزمت حكومة الدولة المنوحة (جمهورية مصر العربية) بمقتضى
البند (٢) من اتفاقية المعونة الاقتصادية والهيئية المعتودة فى ١٦ أغسطس
١٩٧٨ والتي صدق عليها السيد رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب
بـاقرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بأن تقوم « ١ — بتقديم كل مساهمة
لتدعيم الأغراض التى تقدمت من اجلها المعونات المبينة بهذه الاتفاقية
ب — وتقوم كذلك باتخاذ الخطوات المناسبة لفنمان حسن استخدام هذه

المعونات : — وتتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على المشتريات المطلوبة بأسعار وشروط معقولة

وتتضمن هذه العبارات اصداء لما تؤكد ، فليس من حسن استخدام المعونات المقدمة من الدولة الملتحة دعم حصيلة الضرائب التي تجبها الدولة الممنوحة ، فهذه المعونات انما قدمت دعما للاقتصاد القومى لهذه الدولة ، وفى اخضاع الملتحق الأمريكى المنفذ لانشغال مولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية للضرائب فى مصر ما يدفعه الى رفع أسعاره لمواجهة ما سيقطنع من ربحه من ضرائب او رسوم من جانب الدولة الممنوحة ، وعندئذ فان حصيلة الملتح او القرض المتحصل عليه من قبل الدولة الملتحة سوف يتناقص بمقدار ما يوازى تلك الضرائب المتقطعة من الربح العائد على الممول الأمريكى . وهكذا يبدو بجلاء ان اتجاه الدولة الممنوحة ، لو حدث ذلك منها خطأ ، الى جباية الضرائب من المتعاقدين الأمريكيين الممولين من هيئة التنمية الدولية سوف يكون من ناحية اولى استخداما غير حسن للمعونات المقدمة ، ومن ناحية ثانية ، معاة الى رفع الأسعار مما لا يعود بالنفع على الدولة الممنوحة هذا فضلا عن أنه من ناحية ثالثة سوف يكون خلافا صريحا بنص البند الخامس من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ ، وبالبند (ب - ٦ ضرائب) من المادة الرابعة من اتفاقية المنحة الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن شركة أسمنت السويس الموقعة فى ٣١ يوليه ١٩٧٦ والمصلحة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد قرض

اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

ملخص القوى :

تم توقيع اتفاقية بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١ بشأن تمويل انشاء مستشفى طريق الاهرام التابع للمؤسسة العلاجية

بالقاهرة وتضمنت الاتفاقية قرضا حكوميا من الحكومة الانجليزية بمقداره ١٠٠.٠٠٠ ر. ١٢٠ ج وتسهيلات ائتمانية بواقع ٨٠٪ من المكون الاجنبي للمشروع . وقد تم عرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب طبقا للمادة (١٥١) من الدستور فوافق عليها بجلسته المنعقدة في ٤/٤/١٩٨٢ . بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٢ طلبت المؤسسة العلاجية من ادارة الفتوى المختصة مراجعة مشروع عقد القرض المزمع ابرامه بين المؤسسة وميدلاند بنك ببريطانيا تنفيذا للاتفاقية المشار اليها وذلك اعمالا لحكم المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . عرضت الادارة المذكورة الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى فنتظرته بجلستها المنعقدة في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ . ورات الموافقة على مشروع عقد القرض المشار اليه بملاحظات عدة منها ضرورة موافقة مجلس الشعب على هذا القرض اعمالا لحكم المادة (١٢١) من الدستور .

وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٢ طلبت المؤسسة اللجنة الثانية اعادة النظر في ملاحظتها السابقة اعتبارا ان مشروع العقد المثلل تم اعداده تنفيذا لاتفاقية مبرمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ووافق عليها مجلس الشعب بجلسة ٤/٤/١٩٨٢ وباعادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية رأت بجلستها المنعقدة في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ تأييد رأيها السابق الزاما بنص المادة (١٢١) من الدستور .

ويعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع استعرضت المادة ١٢١ من الدستور التي تنص على أن « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق بمبالغ من خزانة الدولة في فترة مثيلة الا بموافقة مجلس الشعب » . كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١٥١) من الدستور والتي تنص على أن رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . . . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة والتي تنطلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها .

ومع هذا نؤكد ان موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما او مخالفة
تتبرم بين الحكومة المصرية واية حكومة اجنبية لا يستلزم ان يجب ضرورة
الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة اخرى على ما عساه ان يترجم من
عقود ترض تنفيذها لما يجاء بهذه الاتفاقية او المعاهدة ما دام ان هذه او تلك
لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك ان عقد القرض من شأنه ان يربط التزاما على
علاق الحكومة في سنوات متصلة ومن ثم فانه ينبغي الحصول على موافقة
مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علما بما سوف يترتب انعقد من
التزامات في ذمة الحكومة ويملرس سلطته في الرقابة على موارد الدولة
ومصروفاتها قبل اقرارها .

ومن حيث ان الثابت بالنسبة للخالة المعروضة — ان الاتفاقية المبرمة
بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار اليها قد دخلت — وبالمثل المذكرة الايضاحية
لها من تحديد اقيمة القرض المزمع ابرامه عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا
ومن ثم فلا بد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد
المشار اليه اعمالا لحكم المادة (١٢١) من الدستور المشار اليها .

هذا ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بمسبق موافقة مجلس الشعب
على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الإشارة
اليها وذلك ان هذه الموافقة انصرفت الى الارتباط بمقدار القرض الحكومى
المحدد سلفا بببلغ مليون ومائتى الف جنيه استرلينى اما التسهيلات الائتمانية
بواقع ٨٠ ٪ من المكون الاجنبى للمشروع المشار اليها في هذه الاتفاقية والتي
تشكل عقد القرض مع البنك فلم يسبق ان حدد مقداره او التكاليف الاجمالية
للمشروع في اتفاقية التعاون سالفه الذكر ، ومن ثم فلا يجوز ابرام هذا
العقد الا بعد موافقة مجلس الشعب عليه ليملرس بشأنها رقابته المنصوص
عليها في الدستور .

(ملف ١٤/٢/١ — في ١٥/١٢/١٩٨٢)

تعليل مسبق :

يتفق ما افهكت به الجمعية العمومية لجمعية القوى والشرع بمنا
استقرت عليه اعتبارا من فتواها بجلسة ١٠/٨/١٩٦٤ من لانه * متى وافق

مجلس الأمة على الاعتناء بالمشروع فلا يلزم عرض الجود والانتباهات على مجلس الأمة فذا كانت قيمة هذه المتود في حدود التكاليف الإجمالية للمشروع ولا يجوز إبرام هذه المتود إلا بعد أن يكون مجلس الأمة يقيد واقع على تلك المتروحات بعد عرضها عليه ويكون يتضمن تكاليفها الإجمالية وغيرها من البيانات . . وسرد مزيد من تفاصيل هذا الموضوع تحت عنوان « دستور » .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

اندراج الضرائب والرسوم الجبركية ضمن مدلول اصطلاح النفقات العامة الواردة بالخطابين المتبادلين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٧ تم الاتفاق بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفني بين البلدين . وبمناسبة امتداد العمل بمشروع تطوير وحدة الفهم الاعلامي يربوط حتى ١٩٨٢/١٢/٢١ والصافز بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٢ تم تبادل خطابين بين الحكومتين تضمنت أن الترتيبات الخاصة بهذا المشروع انما تتم الصفا للاتفاقية الوقعة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٧٣/٧/٢٧ ، كما ورد بهذين الخطابين ان حكومة جمهورية مصر العربية تلتم بالاضافة الى : اعادة الأجهزة والمعدات الواردة للمشروع والمبينة بالبلند ٢ من كتاب الحكومة المصرية الى حكومة ألمانيا الاتحادية من رسوم التفتاء ورسوم الاستيراد والتصدير والنفقات العامة الاخرى وقد ثار حول منع هذه الأجهزة بالاعفاءات من الضرائب والرسوم الجبركية لتراجها تحت مدلول اصطلاح النفقات العامة فارتكبت دائرة الفتوى لوزارة المالية انها تتخرج عنها . وركت مصلحة الجمارك انها لا تتخرج تحتها لمطلبم بذلك عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وتدبين ان البند ٣-فقرة ومن كتيب الحكومة المصرية الى حكومة المانيا الاتحادية المؤرخ ١٩٨٢/١/٢٢ يقضى باعفاء الاجهزة الواردة للمشروع ، طبقا للفقرة ٢ من ذات الكتيب من رسوم الميناء ، ورسوم الاستيراد والتصدير والتفطت العملة الأخرى ولما كان استعمال عبارة «التفطت العملة الأخرى» .

تعنى فى هذا المقام الرسوم والضرائب الجبركية على الصادرات والواردات ، فهذا يقطع باعفاء تلك الاجهزة من الرسوم والضرائب الجبركية طبقا لمريح العبارة المشار اليها ويؤكد ذلك ان بحلول عبارة الاعفاء العملة الأخرى وتشمل كافة أنواعها من ضرائب ورسوم ليا كان نوعها .

(ملف ٢٧/٢ - ٢٩٠ - فى ١٦/١/١٩٨٥)

ملاحظة رقم (٤٤)

المبدأ :

ان العلاقة الجبركية بين مصر والسودان تقوم على اساس وحدته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة ١٩٠٩ من يناير سنة ١٨٩٩ ونصها يقضى بعدم جواز فرض رسوم جبركية على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان وهذا النص عام يشمل جميع البضائع سواء كانت بحرية لم أجنبيّة .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المتعقدة فى ٢١ و ٢٤ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ موضوع تعديل اساس المحاسبة مع الجيسلوك السودان . وانتهى رايه الى ان العلاقة الجبركية بين مصر والسودان تقوم على اساس حثته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة فى ١٩٠٩ من يناير ١٨٩٩ ونص هذه المادة يقضى بعدم جواز فرض رسوم جبركية على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان . وليس فى هذا النص ما يدل على ان المقصود به هي البضائع المنتجة فى مصر ، والقول بهذا يكون

تخصيصاً بلا دليل ، فإذا ما اضيف اليه ذلك ان المصود بقصد هو تطبيق
المادة الجمركية بين البلدين ، فإنه لا يجوز بهذا الشكل احتساب رسوم واردي
على المضاف التي تدخل السودان عن طريق الأراضي المصرية بموجب تكتلات
هذه البضائع مصرية ام اجنبية .

على انه اذا انتهت السياسة العليا للحكومة المصرية دفع مقابل هذه
الرسوم الى ادارة السودان فإن ذلك لا يمكن الا تسليحها على مسيطر
الإعانة لمساعدة السودان لا على ليس انه حق قانوني .

(انتهى ٢٤٥/١/٢/٤٦ - في ١٢/١/١٨٨٨)

مقدمة رقم (٤٥)

المبدأ :

ان وضع انتهاء يستحق عليها رسوم جمركية داخل مملكته لا ينطوي
وفقاً لمعادمة البريد الدولية على أية مخالفة قانونية ومن ثم لا يعتبر تهرباً
بالمعنى القانوني .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى اللائحة الجمركية الصادرة في سنة ١٨٨٤ يتضح ان
المادة السابعة منها تنظم كيفية الكشف على البضائع الواردة لتجسس على
الرسوم الجمركية . فبالنسبة الى المراسلات والطرود التي ترد بطريق البريد
نص في الفقرتين السابعة والثامنة على ما يأتي :

لكيل بريد والمراسلات والمطبوعات المحضرة بواسطة مصلحة البريد
يجرا ويرأ وتفتى من الكشف بشرط ان تكون مندرجة في تذاكر السفر
الدولية .

وأما طرود البريد فتكشف جميعها وتراجع محتوياتها وإذا لم يحصل
اشتباه بوجود احتيال يقتضي بمراجعة اجمالية على عدد معلوم من تلك الطرود
يعينه مدير الجمرک .

ومتى هذين النقصين ان الطرود البريدية هي التي تخضع لاجراءات الكشف الجزئى دون المراسلات البريدية المعدة بمعرفة مصالح البريد في الجهات الواردة منها ولعل الحكمة في اعطاء هذه المراسلات من الكشف والمراجعة في جهة الوصول هي انه لم يكن جازما ان توضع فيها اشياء مما يستحق عليه رسوم جبركية واذا كانت تعد للتصدير بمعرفة مصالح البريد في الجهات المرسله منها تخضع بذلك لنوع من الرقبة والمراجعة مما يكفل عدم اشتغالها على شيء من ذلك فانه لا يكون هناك محل لعرضها على الرقبة الجبركية في جهة الوصول .

على انه في سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدات البريد العالمية وكانت مصر طرفا فيها وكذلك كانت طرفا في اتفاقية طرود البريد واتفاقية الخطابات والطلب ذات القيمة المقررة المقررة من تلك المعاهدة وقد تضمنت هذه الاتفاقيات كل من مجالها احكاما جديدة التزم بها مصر اذ تقرر العمل بموجبها بالرسوم الصادرة في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٩ .

ولما كان الثابت من الأوراق ان المجوهرات التي قررت اللجنة الجبركية مصادرتها في الحالة المعروضة كانت موضوعة في ملف بريد فان احكام معاهدة البريد العالمية تكون هي الواجبة التطبيق دون غيرها من احكام الاتفاقيات المشار اليها . وبالرجوع الى الباب الثالث من هذه المعاهدة الخاص بالمراسلات البريدية يتبين ان المادة ٣٥ تنص على انه يقصد بتقويع المراسلات الرسائل ويطاقت البريد المفردة او الخلاصة الرد وأوراق الأعمال والطبوعات والملفات الصغيرة . كما ان المادة ٤١ تخص بتقيل الملفات الصغيرة والطبوعات التي تستحق عليها عوائد جبركية . وتبيننا لمصلحة الجمارك في البلد المرسل اليها من تحصيل هذه العوائد خولت المادة ٤٢ هذه المصلحة الحق في ان تفرض الرقبة الجبركية على هذا النوع من المراسلات وان تفتحها اداريا اذا اقتضى الأمر .

ويستخلص مما تقدم انه يجوز ان توضع في الملفات الصغيرة المرسله بطريق البريد اشياء ذات قيمة مما تستحق عليه رسوم جبركية في جهة الوصول وانه يجوز لمصلحة الجمارك ان تفرض على مثل هذه الملفات رقبة

جبركية بل وان تقوم بفتحها عند الاقتضاء للتحقق من محتوياتها ولتفتيش
الضريبة اذا وجدها تستحق عليه .

واذا كان في وضع هذه السلطات بين يدي رجال الجمارك لمرافقة
هذا النوع من المراسلات البريدية ما يمكنهم من استيفاء حق الخزنة كاملاً
وقطع كل سبيل على أية محاولة للتهريب من دفع الضريبة . فانه لا يسوغ
القول بخضوع هذه المراسلات لأحكام التهريب اذا وجدت بداخلها اشياء ذات
قيمة لأنه بحسب الاحكام المتقدمة الواردة في معاهدة باريس الدولية يسوغ
دائماً ان توضع مثل هذه الاشياء في الملفات المرسلة بطريق البريد . وما دام
هنا جازاً فلا يفترض في حق المرسل اليه أية نية للتهريب من دفع الرسوم
الجمركية . وهذا بخلاف الحال بالنسبة الى انواع المراسلات الأخرى التي
يحرم وضع هذه الاشياء فيها اذ تقضى المادة ٤٩ من المعاهدة بأنها اذا ضبطت
تحليل وفق لحكام اللوائح الداخلية . ففي مصر تعتبر هذه المخالفة تهريباً
بالتطبيق لاحكام اللائحة الجمركية الصادرة سنة ١٨٨٤ لان وضع اشياء
تستحق عليها رسوم في مراسلات بريدية من الأنواع المحظورة وضع هذه
الاشياء فيها ينطوي في ذاته على محاولة للتهريب من دفع الرسوم الجمركية .

وبناء على ما تقدم لا يكون ارسال مجوهرات في ملف بريد منطوياً على
جريمة تهريب بخلاف ما انتهت اليه اللجنة الجمركية في قرارها الصادر
بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٢ مستندة الى حكم المادة ٢٨٢ من تعليمات
مصلحة الجمارك . فبالرغم من أن هذه التعليمات لا ترقى الى مرتبة التشريع
ولا تغير من احكامها فان تطبيقها الصحيح لا يتعارض مع المبادئ التي تقدم
بيانها اذ تقضى هذه المادة بأن « جميع البضائع ذات القيمة المستحق عليها
رسوم الوارد والتي ترد بغير طريقة قانونية تعتبر مبدأ كبضائع مهربة وتكون
عرضة للمصادرة » فاعتبار هذه البضائع مهربة مبنى على القرينة المستفادة
من ارسالها بغير الطريق القانوني اذ تجيز المعاهدة الدولية ارسال الاشياء
المستحق عليها رسوم جمركية في ملفات بريدية .

لما استندت اللجنة في قرار المصادرة الى المادة ١١١ من اللائحة
التنفيذية للمعاهدة الدولية التي تقضى بأنه يجب ان توضع على وجه الرسالات
المنصوص عرضها على الجمارك بطاقة خضراء وبأن لصق هذه البطاقة

أجبارى على الملفات الصغيرة فى جميع الحالات . فان التسم يرى انه ليس من شأن هذا الحكم اعتبار الملفات التى لا توضح عليها هذه البطاقات مهربة لأن الحكم الوارد فى صلب المعاهدة بـإجازة وضع الأشياء ذات القيمة فى ملفات صغيرة ورد مطلقاً غير مفيد بوجوب لصق البطاقة الخضراء . ولا يجوز أن تنفذ اللائحة التنفيذية حكماً علناً ورد فى المعاهدة أو تنشأ التزاماً لم يرد فيها بل يقتصر عليها على ترتيب الأحكام التفصيلية اللازم لتنفيذ ما ورد فى المعاهدة وفقاً للمادة الخامسة من هذه المعاهدة . ومن ثم فإنه لا يترتب على مخالفة حكم المادة ١١١ من تلك اللائحة بعدم وضع البطاقات الخضراء على الملف اعتبار ذلك تعريضاً إذ لا يدعو الأمر إلى إيجاب وضع هذه البطاقات إن يكون تطبيقاً يراد به تيسير مهمة رجال الرقابة الجبركية فى جهة الوصول بوضع علامة مميزة على الملفات البريدية التى تحتوى على أشياء تستحق عليها رسوم جبركية . فإذا لم توجد هذه العلامة فإنه يكون لهم الحق دائماً فى فتح هذه الملفات للتحقق من محتوياتها وفقاً لأحكام المعاهدة الدولية سابقة الذكر .

لهذا يروى قسم الرأى مجتمعاً أن إرسال أشياء ذات قيمة داخل ملفات صغيرة بطريق البريد لا يعتبر تعريضاً فى حكم التشريعات الجبركية على خلافه ما انتهت إليه اللجنة الجبركية فى الحالة المعروضة — إلا أنه لما كان قرار هذه اللجنة قد أصبح نهائياً بعدم المعارضة فيه فى المبدأ القانونى . وكنت الوزارة قد عرضت على السفارة الهندية أن يتم الصلح بين مصلحة الجمارك وبين المحكوم ضده بالتطبيق لحكم المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية فلم تقبل ذلك متمسكة بعدم وقوع أية مخالفة قانونية من الرسل أو الرسل إليه مما أثار مشكلة دبلوماسية بين الحكومة المصرية وبين الدولة التى تمثلها هذه السفارة فإنه لا يكون هناك تعريض على الحكومة إذا هى علجت الموقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة التى تراها موفقة بين مبادئ هذا القرار النهائى وبين عدم الضرر .

لذلك انتهى رأى القسم إلى ما يلى :

أولاً : بالنسبة إلى الرأى القانونى فى الأحوال المماثلة فإن وضع أشياء

تستحق عليها رسوم جمركية داخل ملفات بريد لا ينطوى وانفا لمعاهدة البريد الدولية على اية مخالفة قانونية ومن ثم لا يعتبر تهريبا بالمعنى القانونى .

نتيها : انه لما كتبت اللجنة الجبركية لم تلخذ بهذا الراى فى الحصلة للمروضة واصبح قرارها نهائيا ايا كان الراى الذى بنى عليه للقرار فلهذا لا جناح على الحكومة اذا هى عالجت الموقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة التى تراها موفقة بين قيلم القرار المذكور وعدم اصيل الزه .

(غتوى ١٠٠ : ١١ / ٢ / ١٩٥٣)

المحتويات

الفصل الأول - عبء الإثبات

الفصل الثاني - ضياع المستندات

الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الأصل

الفصل الرابع - الإحالة إلى خير

الفصل الخامس - الادعاء بالتزوير

الفصل السادس - طرق إثبات تاريخ المحرر العربي

الفرع الأول - التيد في السجل المعد لذلك

الفرع الثاني - ورود مضمون المحرر العربي في ورقة أخرى تلحق
بالتاريخ

الفرع الثالث - التأشير على المحرر العربي من موظف علم مختص

الفرع الرابع - وفاة أحد من لهم على المحرر اثر معترف به

الفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة

الفصل السابع - مسائل متنوعة

المستند الأول

عبء الإثبات

ملحقة رقم (٦٦)

المبدأ :

قاعدة أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى — لا يستقيم على إطلاقها في مجال المنازعات الإدارية — إلا أنارة تلزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المنتجة في الموضوع أثباتا أو نفيا — تقرر نظمت الإرادة عن ذلك .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر إلى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الخلفي من المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أثباته إيجابيا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعلقة بهذا المبدأ فلذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة .

١ طعن ١٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٧ .

ملحقة رقم (٦٧)

المبدأ :

الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى نقل عبء الإثبات على عاتق جهة الإدارة لما نكلت المستندات المتعلقة بالنزاع تحت يد الحكومة .

ملخص الحكم :

الأصل ان عبء الإثبات يقع على علق المدعى . وإذا كلف القضاء الإداري قد خرج على هذا الأصل في بعض الأحوال وقضى انه إذا لم تقدم الحكومة الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تُلغى عبء الإثبات عليها ، وإنما يقوم هذا القضاء إذا كتبت هذه الأوراق تحت يد الإدارة لما إذا كتبت الأوراق ان تكون دعت المدعى لتعطيها ، فلا شبهة في إيقاع الإميل العام في الإثبات مثبتا ومعمولا به في المنازعات .

(طعن ١٠٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عبء الإثبات في المنازعات الإدارية قد يقع على علق الإدارة مثال :
الأصل ان عبء الإثبات يقع على علق المدعى الا ان الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات اذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري ان الإدارة لتتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أثنائه إيجابيا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحكم وقد ردت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هذا المبدأ فلذا تكفلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فان ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تُلغى عبء الإثبات على علق الحكومة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من أوراق انه بالرغم من تكرار مطالبة الوزارة المختصة في جميع مراحل الدعوى سواء في مرحلة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة أو أمام محكمة القضاء الإداري أو أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بتقديم استمارات بدل السفر والمستندات الأخرى التي تؤيد

دفاعها فانها لم تقدم لية اوراق تنفي دعوى الماطعون ضده رغم ان جميع المستندات تحت يدها وكانت تستطيع ان تؤكد عدم صحة البلاغات التي تكرها الماطعون ضده لو انه كان يقرر غير الحقيقة .

ومن حيث انه اخيرا قضت الطاعة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٣ ملف لخدمة الماطعون ضده بناء على طلب هذه المحكمة ارفقت بهذا الملف كتابا في التاريخ المذكور من رئيس الشئون القانونية الى المستشار الجمهوري لادارة قضايا الحكومة جاء به انه بخصوص نذب الماطعون ضده لتفتيش دكرنس فانه بالبحث بقرارات النقل والنذب التي اصدرتها مديرية المصورة التعليمية سنة ١٩٦٠ لم يستدل على قرار بنسبه لاشرف على مدارس دكرنس الا انه بالاطلاع على ملف خدمة الماطعون ضده تبين من الاوراق المودعة به ما يحض ما ورد بالكتاب المذكور من ان الماطعون ضده لم يندب لتفتيش التعليم بدكرنس خلال سنة ١٩٦٠ من مفتش القسم الأول بدكرنس الى مدير عام منطقة المصورة التعليمية مختم بخاتم تاريخه ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٠ ويفيد ارسال اقرار قيلم الماطعون ضده بالعنزل بتفتيش قسم دكرنس اعتبارا من ١١ من ابريل بسنة ١٩٦٠ بناء على امر النذب الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومرفق بهذا الخطاب اقرار قيام موقع من الماطعون ضده يفيد استلامه العمل بالتفتيش بقسم دكرنس (١) اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومؤرخ في هذا التاريخ ومرفق بهذين المستندين المظروف الذي كان يحتويها مختما بخاتم بريد دكرنس بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومكتوب على المظروف انه مرسل الى منطقة المصورة التعليمية مما تظمن معه المحكمة الى متفق سلامة هذه الاوراق ويؤكد صحة واطاعة نذب الماطعون ضده لدكرنس في التاريخ المذكور كما جاء بالملف صورة من الامر التنفيذي رقم ٤٩٥ الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ويفيد نقل الماطعون ضده من ناظر اعدادي بمنطقة دمياط الى ناظر اعدادي بمنطقة المصورة اعتبارا من ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ كما تبين من الاوراق المودعة بالملف ان الماطعون ضده بقي في وظيفته بمنطقة المصورة التعليمية حتي تاريخ محاصر لصدور القرار بنسبه الى تفتيش التعليم بدكرنس وانه استمر بتسيير الدكرنس طوال المدة التي يطلبها بنسبه على النقيب ومصاريف الانتقال عنها مما يتطوع به

مقر عمل المطعون ضده الأصيل وقت النسخ مدينة المتصورة حيث كان يعمل بمنطقة التطمية ثم نسخ إعتباراً من ١١ من إبريل سنة ١٩٦٠ مقتشاً بذكرهس وإستمر هذا النسخ طوال الفترة التي يطلب بيلد السفر ومصاريف الانتقال عنها الأمر الذي يؤيد دعوى المطعون ضده ويهجم دفاعه الطاعنة الذي لم تؤيده بأى دليل وينفيه الثابت من الأوراق .

(طعن ١٤٩٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

الاتفاق على أن يكون الصواب على أساس الكشف تحت يد جهة الإدارة المتعاقدة — من شأنه أن يجعل التعاقد مع الإدارة علجراً عن إثبات براءة ذمته من المبالغ التي تقاضاها من جهة الإدارة بالاستناد الى تلك الكشف — لا ينتقل عبء اثبات براءة الذمة الى التعاقد — بقاء جهة الإدارة ملتزمة بالثبات مديونية التعاقد معها .

ملخص الحكم :

انه وإن كتبت الطاعنة قد اثبتت بموجب العقد المبرم بينهما وبين المطعون عليهما أن المطعون عليه الأول تسلم مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة العملية ، مما كان يقتضى بحسب الأصل أن ينتقل عبء الإثبات الى المدعى عليه الأول فيكون عليه اثبات براءة ذمته من الدين ، غير أن البند السابع من العقد انشأ اليه نص على أن يكون الصواب على أساس البيانات الواردة في الكشف وهي تعتبر نافذة في حق التعاقد مع جهة الإدارة سواء وقع عليها هو أو مندوبه أو لم يوقع عليها وعلى أن تبقى تلك الكشف تحت يد جهة الإدارة وإذا كان يؤدي ذلك أن يكون المطعون عليه الأول علجراً في جميع الأحوال عن اثبات كيفية تنفيذه للالتزامات الناشئة عن العقد ، وعن اثبات براءة ذمته الا بالاستناد الى تلك الكشف وهي تحت يد جهة الإدارة على النحو السالف بيانه فمن ثم فلا ينتقل عبء الإثبات الى المطعون عليه الأول .

يؤى تسمى الطاعنة ملتزمة بتبليكات مديونية الموعون عليه الأول ومقدارها ،
لتنفيذاً للبند المبيع المشر اليه وليس من شك فى سلامة فلك البند
فنية تضمنه من القاء عبء اثبات على علق الحافظة الطاعنة باعتبار
أن قواعد الاثبات ليست من النظم العلم وانه يجوز الانتساق على
عكسها .

طعن ١٢٢٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢٧/١٢/٩

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الادعاء بقبول مصلحة الاملاك التنازل عن البيع — وجوب اقامة الدليل
عليه — فقد اثار لا يعنى من اقامة الدليل على صحة ادعائه .

ملخص الحكم :

انه عن النعى على القرار الموعون فيه بأن الموعون ضدها الثانية
— قد حصلت على موافقة مصلحة الاملاك على تنازلها عن البيع الى
اولادها ، فان الحكمة ترى طرح هذا الوجه من اوجه الطعن اذ ان
الموعون ضدها الثانية وهى المكلفة قانوناً باقامة الدليل على قبول
مصلحة الاملاك بهذا التنازل لم تقدم الدليل على ذلك ، ولا يسمع لها
قولها ان ملف البيع فقد من المصلحة وانها غير مسئولة عن فقد
اذ انها مع ذلك هى المسئولة قانوناً عن اقامة الدليل على صحة ادعائها
وقد عجزت عن ذلك .

طعن ٦١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٨

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

اختفاء الجهة الكثرية مدعية التمويض عن اثبات الخطأ يستوجب
رفض طلبها .

ملخص القضى :

تنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون التثمين فى المواد المدنية والتجارية على انه « على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه » ومفاد ذلك ان المشرع الذى بسببه اثبت الالتزام على الدائن .

وفى نطاق المسؤولية التصديرية على الدائن اثبتت اركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينها طبقا للمادة ١٦٢ من القانون المدنى وما بعدها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الجهة المطالبة اخفقت فى اثبات وقوع الفعل الضار بها من هيئة مرفق مياه الاسكندرية فهى لم تبلغ السلطات المختصة بضبط الواقعة بها عند حدوثها حتى يمكن اجراء التحقيق اللازم والمقبت لحدوث الواقعة ونسبتها الى فاعل معين ولا يفر من ذلك ما جاء بالأوراق من استناد المطالبة على اقوال اثنين من المعاملين بها من اى دليل آخر يؤيدها بل ولم تفرغ فى محضر تحيط تعقبه معالجة تثبت وقوعه ، واذا لم تقدم الجهة المطالبة اى دليل يفيد وقوع الفعل الضار الى هيئة مرفق مياه الاسكندرية فيكون طلبها وقد خلا من اى سند يؤيده يضمن الرضى .

(ملف ١٢٣٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

الفصل الثاني

ضيايع المستندات

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

• ضيايع المستندات ليس بضيع للحقيقة ذاتها .

ملخص الحكم :

ان ضيايع المستندات ليس بضيع للحقيقة في ذاتها ما دام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى .

(طعن رقم ١٢٣٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

ضيايع اوراق التحقيق لا تؤدي الى اعتبار القرار منتزعا من غير اصول موجودة — يكفي في هذا ثبوت خلاصتها وما انتهى اليه مجلسا التأديب الابتدائي والاستئنافي من دلائل اقنعتا بها .

ملخص الحكم :

ان القول بأن عدم تقديم اوراق التحقيق الابتدائي او تقديمها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير اصول موجودة — قول ظاهر الخطأ فيها كمن ضيايع اوراق التحقيق بل سند الحق بضيع للحقيقة ذاتها في مبحثي مجالاتها مخنيا او جنائيا او اداريا ما دام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التأديب الابتدائي ثم مجلس التأديب

الاستئناف في قراريهما من خلاصة وما انتهى إليه من دلائل اقتناعها فيها
انتهيا إليه من نتيجة .

(طعن ١١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

عدم تقديم جهة الإدارة التقرير الخاص بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المقول
بحصوله فيه على درجة ضعيف على الرغم من تكليفها بذلك مرارا وإفساح
السييل أمامها لذلك - يستشف منه عجزها عن تقديم الخليل الذي ثبت أن
دفاعها منتهى من أصول موجودة قائمة وثابتة بالأوراق - إثر ذلك -
استحقاق المدعى الترقية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ - إذ لا يكفى لحرمانه منها حصوله على تقرير واحد بدرجة ضعيف .

ملخص الحكم :

أن التثبت من الأوراق أن المدعى قد علم بالتقرير المقدم عنه عن
سنة ١٩٥٦ بدرجة ضعيف على سبيل التعمين في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٧
تاريخ تظلمه منه حسيما سلف البيان ولم يختصه أو يطلب الفاء قضائيا
طبقا للأوضاع وفي المواعيد المقررة ومن ثم فقد اضحى التقرير
المذكورة نهائيا حصينا من الالتفاء أو السحب منتجا لجميع آثاره القانونية
إلا أنه جدير بالذكر أن هذه التقرير لا ينهض وحده ببرر لحرمان المدعى
من الترقية المنصوص عليها في المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ذلك أن مناهل الحرمان من هذه الترقية بصريح نص المادة المشار
إليها أن يكون الموظف قبل طول ميعاد استحقاق الترقية قد قدم عنه
تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ولم تقدم الهيئة المدعى عليها بالتقرير الخاص
بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المقول بحصوله فيه على درجة ضعيف على الرغم من
تكليفها بتقديمه مرارا في مختلف مراحل الدعوى والطعن وإفساح السبيل
أمامها لذلك دون جدوى الأمر الذي يستهدف منه عجز الهيئة عن تقديم

الدليل الذي يثبت أن دفاعها منترع من اصول موجودة قائمة ونظيفة بالأوراق.

١٨ طعن ٢٠١٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٨

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

تخلف الخصم عن إيفاء البيئات والمستندات المطلوبة أو تسببه في تعيقها يؤدي إلى قوam قرينة لصالح الطرف الآخر بحيث تلقى بعين الاعتبار على عاقل الطرف الذي تقاعس عن تقديم المطلوب وتجعل المحكمة في حقل من الأخط بما قدم من أوراق وبيانات واعتبر المستندات التي قدمها الخصم والوقائع التي استند إليها صحيحة — إجماع الجهة الإدارية عن تقديم محضر مجلس الرئاسة القول بأنه ولفق فيها على القرار المطعون فيه والقترح بعدم التطور عليه أو أية أوراق تتعلق بالموضوع — تأييد الطاعن فيها ذهب إليه التسليم بأن مجلس الرئاسة لم يقر القرار المطعون فيه بعد أن استتبأن أن مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة في إجماع قانوني وإنما عرض عليه بالتقرير ولم يوافق أعضاءه عليه بالإجماع .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه في مجال تحقيق ما قال به الطاعن من أن القرار المطعون فيه عرض على مجلس الرئاسة بالتقرير وأن بعض أعضاء هذا المجلس لم يوافقوا عليه فقد طلب السيد الدعي المالم الاشتراكى محضر اجتماع مجلس الرئاسة الذي وافق فيه على القرار المطعون فيه كما طلبت كل من هيئة مفوضي الدولة ومحكمة القضاء الإدارى ضم هذا المحضر غير أن الجهة الإدارية لم تسكت عن تقديمه وأفاد السيد مساعد منكرتير رئيس الجمهورية للاتصالات الخارجية بأنه ليس لديه أية معلومات عن هذا الموضوع كما أبدى السيد مدير مكتب رئيس الجمهورية أنه بالبحث لم يعثر على هذا المحضر

او اية اوراق اخرى بشأن هذا الموضوع هذا وقد وعد الحاضر عن الجهة الادارية ائلم محكمة القضاء الادارى اكثر من مرة بتقديم ما يرد له من مستندات تتعلق بهذا الموضوع من ادارة الشؤون القانونية بالرئاسة التي وعده بذلك وبالرغم من تأجيل نظر الدعوى لهذا السبب وليستوى الحاضر عن الجهة الادارية مما قدمه المدعى من مستندات فانه لم يقدم أى مستند يحض به ما قال به المدعى او ما قدمه من مستندات مما حدا بالمحكمة الى تحميله مسؤولية الفصل فى الدعوى بحلقها .

ومن حيث ان تخلف الخصم عن ايداع البيانات والمستندات المطلوبة او تسببه فى عتدها يؤدى الى قيلم قرينه لصالح الطرف الاخر بحيث تلتى بسببه الاجبات على عائق الطرف الذى تنافس عن تقديم المطلوب وتكمل المحكمة فى حل من الأخذ بما قدم من لوراق وبيانات واعتبر المستندات التى قدمها الخصم والوقائع التى استند اليها صحيحة .

ومن حيث انه لما كانت الجهة الادارية قد اُجبت عن تقديم محضر جلسة الرئاسة المقول بأنه وافق فيها على القرار المطعون فيه وتفرعت بعدم العثور على ذلك المحضر او اية اوراق تتعلق بالموضوع وكثت الظروف والملايسات سلفة البيان التى انحلت باصدار القرار المطعون فيه على نحو ما استظهرته تحقيقات السيد المدعى العلم الاثتراكى وما قرره السيد / احد اعضاء مجلس الرئاسة فى اقواله فى تلك التحقيقات وما انتهى اليه السيد المدعى العلم الاثتراكى تؤيد الطاعن فيما ذهب اليه من موافقة مجلس الرئاسة على القرار المطعون فيه قد تمت بالتمير ولن بعض اعضاءه قد اعترض عليه ، فلا محض من التسليم بأن مجلس الرئاسة لم يقر القرار المطعون فيه بعد أن استبلن ان مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة فى اجتماع قانونى وانما عرض عليه بالتمير ولم يوافق اعضاؤه عليه بالاجماع واذا اصدر رئيس الجمهورية القرار المطعون فيه وكان هذا القرار منعدم الوجود قانونا لعدم سبق موافقة واتقرار مجلس الرئاسة عليه قانونا فان اصداره والامر كذلك يكون بالضرورة منعما لأن ما بينى عليه عدم مظه وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه حقيقيا بالالفاء لاتعماده قانونا .

(طعن ٩٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

الفصل الثالث مدى حجية الصورة طبق الأصل

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقوم في حالة قيام مانع من تقديم الأصل دليلا على ما تضمنته نقلا من السجلات ما دام لم يقدم دليلا يحض ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجري عليه نظم الدراسة بالمعهد .

ملخص الحكم :

عند ثبوت قيام مانع من تقديم أصل تمهد بالقيام بالتدريس لفقده في حادث انفجار قنبلة بمبنى إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، فإن الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقوم في هذه الحالة دليلا على ما تضمنته نقلا من سجلات المعهد ، ما دام المدعى عليها لم يقدم دليلا يحض ما ورد بها فضلا عن أن هذه المعاهد حسبما يجري عليه نظم الدراسة بها تتكفل بجميع نفقات الطلاب الذين يلتحقون بها مقابل التزامهم برد هذه النفقات إذا فصلوا منها أو انتظموا عن الدراسة بها بغير عذر مقبول أو رفضوا القيام بمهنة التدريس المدة المتفق عليها .

(طعن ٥٧٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

إذا كانت الصورة التي قدمتها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة الموط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية فانه تكون لها والحالة هذه حجية القرار الأصلي — ليس من سبيل

معلم من ينكر القرار المذكور أو يدعى عدم صحة ما ورد به إلا أن يظن في الصورة الرسمية بالتزوير طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الاتيكاف .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما ذهبت اليه المدعية من انتكاف للقرار الجمهوري الخاص بتسقط الجنسية المصرية عنها ، وما رتبته على ذلك من اهدار المخالفات المتسوية اليها والمتعلقة بتظلم الرقابة على عمليات التقذ بالخطبة بغير التيقين ، فإن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجنسية المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ٢٣ منه على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب هامة يقدرها اسقاط الجنسية المصرية عن كل شخص متمتع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة اذا جلوزت غيبته في الخارج ستة اشهر ، وذلك بعد اخطاره بالعودة اذا لم يزد او رد بأسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره ، اما اذا امتنع عن تسليم الاخطار او لم يعرف له محل اقامة اعتبر النشر عن ذلك بالجريدة الرسمية بمثابة الاخطار » كما تقضى المادة ٢٤ بأنه يترتب على اسقاط الجنسية عن صاحبها طبقاً للمادة ٢٣ ان تسقط الجنسية ايضا عن زوجته واولاده القصر المغادرين معه . وتقضى المادة ٢٩ على ان « جميع القرارات الخاصة بكسب الجنسية المصرية او بسحبها او باستقلالها او باستردادها تحدث اثرها من تاريخ صدورها ، ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسن النية من الغير » .

ومن حيث ان الجهة الادارية قدمت اثناء نظر الظعن صورة جمهورية يختم رئاسة مجلس الوزراء (الامة العلية) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ بومن مذكرته الايضاحية والذي ينص على ان « تسقط الجنسية المصرية عن التمانية والخمسين شخصا المدرجة اسماؤهم بالكشف والرافق والتيقين بالخارج لانهم غادروا ولم يعودوا رغم اخطارهم بالعودة خلال

ثلاثة أشهر ، وذلك محافظة على صالح الجمهورية وإنتماء وإسلامتها .
وقد ورد بالكثيف المذكور اسم الجمعية زوجة
واسم زوجها واسم ابنتها بالأرقام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ،
كما جاء بالفكرة الإيضاحية للقرار أن جيسع من فكروا به يهوديو
الديانة وكانوا مقيمين بالجنسية المصرية ثم غادروا مصر بصفة نهائية
بشأن عدم العودة إليها وطلوزت غيبتهم مدة لشهر ، وأنه تم إخطارهم
بالعودة خلال ثلاثة أشهر عن طريق النشر في الجريدة الرسمية
بالأعداد ١٠٧ في ١١/٥/١٩٦٠ و ١٠٨ في ١٢/٥/١٩٦٠ و ١٢٧ في
١٩٦٠/٦/٨ ولم يعودوا ، ومن ثم جاز إسقاط الجنسية عنهم بقرار
من رئيس الجمهورية طبقا للملحقين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعن حيث إن المحرر الرسمي ، وكذلك صورته الرسمية المطبعية
لأصله ، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود
ما أمده ، ولا تهدر حججه إلا إذا ثبت تزويره ، وما كتبت الصورة
التي تدعمها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة
١٩٦٢ سلف الذكر صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة
الموطة بها حفظ أصول القرارات الجمهورية ، فتكون لها والحالة هذه
حجية القرار الأصلي ، وليس من سبيل إلم من ينكر وجود القرار
المذكور أو يدعى عدم صحة ما ورد به إلا أن يطعن في الصورة الرسمية
بالتزوير (المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨
بشأن الإثبات) وبما أن المدعية لم تطوق ذلك السبيل فلا يجديها
اتكراها للقرار المشمل اليه ويكون هذا السبب من أسباب طعننا غلظة
سندده .

(طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

طلب تسريح المحرر دليل على ثبوت تزويره لا سبيل لاستكره إلا بالطعن

عليه بتقرير — اتفق بأن تاريخ طلب الشهر مطابق على تاريخ التحرير ذاته
— مردود بأن هناك اتفاق مبني سبق على طلب الشهر ، واتفاق ثان لاحق
له ما هو الا ترتيب الاتساق الاول .

ملخص الحكم :

ان مبنى الطعن — كما يبين من تقرير الطعن — ان طلب الشهر
المعتمدى رقم ٢٢٩ المؤرخ ١٩٦٦/٤/١٠ وهو الدليل على ثبوت العقد
موضوع المنازعة — سابق على تاريخ تحرير هذا العقد فى ١٩٦٦/٦/١ .
على ان الدليل على ثبوت تاريخ التصرف سابق على نشوء التصرف
ذاته وهو وضع غير محتسب يشكك فى طلب الشهر خاصة وأن
صورة رسمية اخرى من هذا الطلب قدمها المشتري ومكون بها تاريخ
تقديم طلب الشهر وهو ١٩٦٦/٦/٤ دون تاريخ قيد الطلب وهو
١٩٦٦/٤/١٠ وأنه من غير المعقول ان يكون تاريخ قيد الطلب سابق
على تاريخ تقديمه .

ومن حيث ان التمس على القرار المطعون فيه بأن دليل ثبوت
العقد موضوع المنازعة وهو طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٦ سابق
على التاريخ العرفى للتصرف فإن المحكمة توافق على ما ذهب اليه
اللجنة القضائية فى قرارها من أن هناك اتفاق مبني بين المتعاقدين
مؤرخ ١٩٦٦/٤/١ ومودع بلف الطعن وسابق على طلب الشهر وان
طلب الشهر قدم بعد هذا الاتفاق وقبل تحرير العقد الابتدائى المؤرخ
١٩٦٦/٦/١ وان الاتساق الثانى ما هو الا ترتيب الاول بعد تحديد
المساحة المبيعة ويتعد العقدان فى نظرهما معنى محل وشروط العقد
وبذلك يكون ثبوت تاريخ العقد الاول هو فى ذات الوقت ثبوت تاريخ
العقد العرفى الثانى تاريخ سابق على تاريخ طلب الشهر دون امكان
اكتشاف ذلك ولكلها ارادا تصوير الواقع كما حدث فعلا .

ومن حيث انه عن قبول الهيئة الطاعنة بأن طلب الشهر رقم
٢٢٩ لسنة ١٩٦٦ موضع شك يمنع التمويل عليه كدليل على ثبوت
التاريخ فإن قولها مردود عليه بأن الصورة الرسمية لطلب الشهر

المقاري تعتبر محرراً رسمياً في حكم الملتين ١٠ / ١١ من قانون
الأممات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم فهي حجة على الناس كافة بما
دون فيها من أمور قلم بها محررها في حدود مهنته أو وقعت من قوى
الشأن أمليه ما لم يتبين تزويرها بالطرق المتبعة قانوناً ولذلك فمن
الصورة الرسمية لطلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ حجة علمية
الهيئة الطاعنة ولا سبيل لملها لا تكرر حجيتها إلا الطعن فيها بالتزوير
وهو الأمر الذي لم تفعله الهيئة الطاعنة ومن ناحية أخرى فقد قدمت
المطعون ضدها حافظة مستندات لهذه المحكمة تتضمن شهادة رسمية
من مأمورية الشهر المقاري بأبو المظفر شهد فيها بالمورية بأن
الطلب ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ ١٩٦٩/٦/٤ وليس ١٩٦٩/٤/١٠
كما ورد بطريق الخطأ في الطلب السابق وذلك يكون هذا الوجه من
لوجه الطعن على غير أسس سليم من القانون أو الواقع .

(طعن ٢١٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

حجة الصورة - لا حجة للصورة الشمسية ما لم يتم التمسك بها
الأصل وذلك في حالة منازعة الطرف الآخر في هذه الصورة .

ملخص الحكم :

أن الأصل العلم في إثبات الديون إلا يكون للصورة حجة ما لم يتم
التمسك بها الأصل المتخذة عنه وذلك في حالة منازعة الطرف الآخر
في ماهية هذه الصورة أو في صحتها ، ومن ثم يتعين استبعاد تلك الشهادة
من أدلة الثبوت .

(طعن ١٤٧٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣)

الفصل الرابع الإحالة إلى خبير

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تقرير الخبير - سلطة المحكمة في إحالة الدعوى إلى خبير - المحكمة هي صاحبة الحق الأصلي في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة إلا بما تراه حقا وعدلا من رأى لأهل الخبرة ولها بغير جدال أن تنبذ آراء أهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها أن رأت مسوغا لديها بغير حاجة أو التزام إلى الركون إلى آراء الآخرين من ذوى الخبرة - لا إلزام على المحكمة في إحالة الدعوى إلى خبير .

ملخص الحكم :

أن عدم الاستجابة من المحكمة إلى طلب إحالة الديون إلى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الأصول والخصوم في تاريخ معين وعلى أساس ميزانية معينة ، وتقرر المحكمة المهمة الموكولة في البند رابعا من حكمها إلى الخبير على بعض العناصر من الأصول أو الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية عند إصدار حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالعناصر الأخرى التي لم تكلف الخبير ببحثها ، كما أن ذلك الحكم لا ينف في سبيل مهمة المحكمة من إصدار حكم تهيئى آخر مستقبلا بلجراء هذه الإحالة استجابة لمتطلبات بحثها أو تحت تأثير ما أثير إليه مؤجرا من واقعات ومستندات جديدة لم يكن قد أثير إليها من قبل ، ذلك أن المحكمة هي صاحبة الحق الأصلي في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة إلا بما تراه حقا وعدلا من رأى لأهل الخبرة وإن لها بغير جدال أن تنبذ آراء لجنة التقييم أو أهل الخبرة الذي عينتهم في حكمها أن رأت مسوغا لديها ومقتضا بذلك بغير حاجة أو التزام إلى الركون إلى آراء الآخرين من ذوى الخبرة

فالمحكمة هي صاحبة الرأي الأول والآخر في التشهير الموضوعي لكافة ما يمرض عليها من نفسية ومنازعات تدخل في اختصاصها وهي التي تقدر بمطلق اختصاصها وكلها مشيئةها وهي الوقت الذي تراه مناسبا مدى حاجتها الى الركون الى اهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج في تقديرها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الأوضاع القانونية في هذا الخصوص . ومن المسلات انه لا الزام على المحكمة في احالة الدعوى الى خبير .

(طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مسألة المحكمة التعيينية في تشهير أدلة الإثبات — الاتجاه — الى « الخبرة » كطريق من طرق التحقيق — للمحكمة ذلك من تلقاء نفسها او بناء على طلب أصحاب الشأن اذا ما اقتضت جدواه .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انما تستند الدليل الذي تقيم عليه قضائها من الوثائق التي تطعن اليها دون معقب عليها في هذا الشأن ما دام هذا الاقتناع قائما على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتجها واذ الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ اليه بناء على طلب أصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب نخب خبير اذا اقتضت بعدم جدواه والعبرة في ذلك باقتناع المحكمة .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

الجدد :

تحقيق خطوط — عملية تحقيق الخطوط — هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لاثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب اليه صدورها منه — وسيلة ذلك البينة والمضاهاة بواسطة اهل الخبرة في الخطوط .

ملخص الحكم :

ان عمية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لاثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب اليه صدورها منه . ويحصل التحقيق بالبينة والمضاهاة بواسطة اهل الخبرة في الخطوط او باحدى الطريقتين . وتبين المحكمة في حكمها المسادر بلجراء التحقيق الطريقة التي يحصل بها ، وتعين الخبراء الذين يمكن برأيهم في عملية المضاهاة .

(طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٦٣)

الجدد :

خبرة — تحقيق خطوط — قواعد واصلو عملية تحقيق الخطوط — لا التزام على المحكمة برأي الخبير الذي انتبته — اساس ذلك انها لا يمكن ان تقضى بغير ما تقنع هي به ويرتاح اليه ضميرها — استخلاص قضاها ينبغي ان يكون استخلاصا سابقا مما اشرت به وبما يكون في ملك الدعوى من مستندات وقرائن .

ملخص الحكم :

ان عملية تحقيق الخطوط يجريها خبراء الخطوط الفنيون . فيقوم الخبير بفحص الخط الذي حصل انكره . ودراسة خطوط الكتابة باليد لها قواعد واصلو اساسها ان لكل شخص طريقة معينة في الكتابة لا يشترك

معه فيها احد غيره حتى لو تطبا الكتابة بما منذ الصغر . هذا بالإضافة الى عوالم اخرى كثيرة منها درجة الثقافة والتطعيم وطريقة امساك الشخص للقلم او الريشة ، وطريقة جلوسه او قيله أثناء كتابته وحلقه الشخصية .

وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط على خبرة القاتمين بها ، مع التقيد بالتواعد والأصول التي يتعين على الخبير ان يلتزم بها أثناء فحصه للخط ، ومنها شكل الخط بصفة عامة وهل هو كبير او صغير ، وطريقة كتابة السطور ، ومدى الضغط على الخطوط في اجزاء الكلمات المختلفة ، ثم وفقت اليد عليها ، واستقلية الخط او ميله الى احدى الجهتين او تقطعه في المواضع المختلفة . ولقد تقدم اليوم علم دراسة خطوط الكتابة باليد ، (علم الجرافولوجيا) حتى اصبح من المستطاع معرفة اخلاق الممر من خط يده ، فلا تقتصر اهمية فحص الخط على معرفة الشخص الذي كتبه وانما تمتد الى معرفة عاداته واخلاقه . ويقدم اهل الخبرة في الخطوط تقاريرهم للحكمة . ولئن كتبت المحكمة لا تلتزم برأى الخبير الذي انتدبته فلها ان تحكم بما يخالفه لانها لا يمكن ان تقضى بغير ما تقتنع هي بما يرتاح اليه ضميرها ، ولئن كان للتلقي الحرية التامة في تقدير عمله الخبير الذي تدبه فله ان يأخذ برأيه وله الا يلخذه ، وله ان يامر بإجراءات اخرى من اجراءات الاثبات الا ان استخلاص قضاة لا بد وأن يكون استخلاصا سلفا مما لمر به وما يكون في ملف الدعوى من مستندات وقرائن .

(طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الإشارة الى العقد في تقرير الخبير لا يفيد في اثبات تاريخه ما دام التقرير لاحقا على العمل بالقانون .

ملخص الحكم :

أنه عن الوجه الاول من الوجه الطعن وهو أن القرار المطعون فيه

اغفل ما اثبتته تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٦٨ كالم
مفهور من أن عقد القسمة موضوع المتفرعة تنفذ بالطبيعة من سنة
١٩٤٣ فإن المحكمة ترى طرّح هذا الدليل لئلا أن التقرير المشار اليه
مقدم في ١٩٧١/١٠/٢١ أي في تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالتقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يصلح دليلا على ثبوت تاريخ عقد
القسمة فضلا على أن هذه الواقعة التي خلص اليها الخبير تستند
الى شهادة شاهدين قدمهما للخبير وكيل المدعية في الدعوى المشار
اليها دون أن تؤيد هذه الشهادة بأية مستندات تؤكد صحة هذه
الواقعة ومن ثم لا يعيب القرار المطعون فيه اغفاله ما خلص اليه الخبير
في تقريره من استنتاج عار من أدلة تؤيده .

(طعن ٤٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

القانون لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير بإعلان الخصوم
بإيداع تقرير قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للإيداع .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٥١ من قانون الإثبات تنص على أن « يودع الخبير تقريره
ومحضر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الأوراق التي سلمت اليه »
فلذا كان مقر المحكمة المنظورة لملها الدعوى بعيدا عن موطن الخبير
وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الأيداع في الأربع والعشرين ساعة
التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » .

وبين من هذا النص أن القانون لم يرتب البطلان على عدم قيام
الخبير بإعلان الخصوم بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين
ساعة التالية للإيداع ، ويمكن لقوى الشك أن يطلع على تقرير الخبير
بقلم كتاب المحكمة وسيا وإن الفقرة (ج) من المادة (١٢٥) من قانون

الاثبات فوجب على المحكمة ان تفكر في منطوق حكمها بتسحب خبر الاجل
المضروب لايداع تقريره ، الأمر الذي يستفاد منه علم طرفي الخصومة بهذا
الأجل ، ومن ثم فان لكل منهما ان يتابع ايداع التقرير خلال هذا الأجل وان
يطلع عليه حال ايداعه ، ويناد عليه فقه لا وجه للقبول بوجود بطلان في
الاجراءات اثر في الحكم ، بل دعاء ان الخبر لم يقم باعلان الطباع
لايداع تقريره فلم تطلب المحكمة خلال الميعاد المشار اليه . . .

(تعلن ٢٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٢)

الفصل الخامس الادعاء بالتزوير

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات — لا الزام على المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كتبت وقائع الدعوى ومستنداتها كتابية .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه من ان المحكمة لم تستجب الى ما طلبه من احالة الدعوى الى التحقيق — ذلك ان المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات اذ نصت على انه « اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تك وقائع الدعوى ومستنداتها لاكتساع المحكمة بصحة الورقة او بتزويرها ورات ان اجراء التحقيق منتج وجائز امرت بالتحقيق » قد افادت بأنه لا الزام على المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كتبت وقائع الدعوى ومستنداتها كتابية لتكوين عقيدتها فلها ان تستقل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

مفاد نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ان اتي التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون الادعاء بتزويره اطم المحكمة التي قدم املها المحرر ونص بالاجراءات والشروط .

نأى حمدا القانون — لا ألزم على المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق
لأثبت الادعاء بالتزوير قد كُتبت وقّع الدعوى ومستنداتها كقصة تكوين
عقيقتها فلا أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى
وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادّعاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في
المواد المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٠ على أن المحررات الرسمية
هي التي يثبت فيها مؤلف علم أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه
أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته
واختصاصاته فإذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها
الاقية المحررات العرفية متى كان ذوى الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم
أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم . . . » .

وتنص المادة ٢٩ على أنه « انكر الخط أو الختم أو الإمضاء أو بصمة
الأصبع يرد على المحررات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع
المحررات الرسمية أو غير الرسمية وتنص المادة ٤٩ على أن « يكون الادعاء
بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في
هذا التقرير كل مراضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ، ويجب أن يعلن
مدعى التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها
شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها والا جاز الحكم
بمسقوط ادعائه » .

وتنص المادة ٥٢ على أنه « اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع
يوم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره
ورات اجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت
بالتحقيق » .

ومن حيث أن مفاد تلك النصوص أن انكر التوقيع الوارد على محررات
رسمية يكون بالادعاء بتزويره إلمام المحكمة التي تقدم إلمامها المحرر وذلك

بِالْإجراءات والشروط التي حددها القانون — ومن جهة أخرى فإنَّ المسلم به لا الزام على المحكمة بحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها ان تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها وما تستخلصه من غجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

ومن حيث أن المسلم به أن الدعوى التي صدر بشأنها الحكم مخلى الطعن — من دعوى الالغاء — وأنه يكون للمحكمة ان تتصدى ليبحث قبولها من تلقاء نفسها — وان إثبات من الرجوع الى ملف الترخيص محل النزاع المودع في الدعوى أن الطاعن قد حصل على الترخيص رقم ٢٨٤٦ في ١٩/٢/١٩٧٤ لإدارة محل لاصلاح وصيانة الاجزاء الميكانيكية للسيارات لمدة عامين تنتهى في ٨/٢/١٩٧١ — ولقد حصل السيد / على حكم من محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية في ١٩/١/١٩٧٧ في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ قضائية ضد الطاعن بالغاء الترخيص المذكور استنادا الى انه صدر في منطقة غير مصرح بالترخيص فيها محبل الترخيص المذكور — وكان الطاعن قد حصل على تحديد للترخيص بمقتضى بقرار رئيس حى شرق الاسكندرية برقم ٥٧١٣ في ١٢/١/١٩٧١ — ولقد تقدم السيد مدير عام مرافق شرق بمذكرة الى السيد / رئيس حى شرق الاسكندرية بشأن الموافقة على الغاء الترخيص الآخر تنفيذا للحكم المشار اليه فوافق على ذلك في ١٩/٤/١٩٧٨ وبناء عليه وجه السيد / مدير التراخيص بحى شرق كتابا الى الطاعن مؤرخ ٢٥/٥/١٩٧٨ باحاطته بقرار رئيس الحى بالغاء الترخيص رقم ٥٧١٣ في ١٢/١/١٩٧١ عن الموقع والنشاط الوارد به — ووقع الطاعن على صورة هذا الكتاب بما يفيد استلامه للاصل في ٢٥/٥/١٩٧٨ الامر الذى يعد اعلانا للطاعن بالقرار محل المنازعة — فضلا عن كونه ترار منفذا لحكم قضائى نهائى بما لا محل للطعن عليه اصلا — ولا يعد من ذلك ان الحكم قد انصب على قرار الترخيص رقم ٢٨٤٦ الصادر في ١٩/٢/١٩٧٤ — اذ ان الثابت ان قرار الترخيص رقم ٥٧١٣ في ١٢/١/١٩٧١ لا يعدو ان يسكون تحديدا واستمرارا لذات القرار الذى صدر الحكم بشأنه — بل ومن جهة أخرى فلما لا سند للطاعن فما تمسك به في طعنه — من انكار لتوقيعه على الكتاب الموجه اليه لاختطاره بقرار الغاء الترخيص — ما دام الثابت انه لم

يطعن عليه بالتزوير ويعدم شواهده بل انتهى بالقول المرسل الذي يحضبه ظاهر الحال ومماثل توقيعه — على الاخطار المتبادر اليه — مع توقيعاته الأخرى الواردة في جلف الترخيص — ويكون الطاعن وقد اقدم دعواه في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ قد فوت الميعاد ويكون للحكم محل الطعن وقد خلص الى ذلك تد اصاب الحق والتمم صحيح حكم القنون الأمر الذي يتعين معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات، عملا بالحكم المادة ١٨٤ من قنون المرافعات المدنية والتجارية .

الطعن ١١١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يجوز للمحكمة ولو لم يدعى أهلها بالتزوير أن تحكم برد أي محرر وتقرير بإطلائه إذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور — شرط ذلك يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك — تقرير ما إذا كان الدليل منتجا أو غير منتج في الدعوى مسألة موضوعية لا رقبة لمحكمة التقض على محكمة الموضوع فيها ما دام الحكم مؤسسا على اسباب من شأنها أن تؤدي اليه .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات صريح في أنه للمحكمة ولو لم يدعى أهلها بالتزوير بالإجراءات المقدمة ان تحكم برد أي محرر وإطلائه اذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ، كما استقرت احكام القضاء على ان تقرير ما اذا كان الدليل منتجا في الدعوى او غير منتج مسألة موضوعية لا رقبة لمحكمة التقض على محكمة الموضوع فيها ما دام الحكم مؤسسه على اسباب من شأنها ان تؤدي اليه .

ومن حيث أنه ثبت من الأوراق إن المطعون ضده قد استند في اثبات تاريخ عقد البيع الصادر من الملك الخاضع — قبل العمل بالقانون ١٢٧ سنة ١٩٦١ الى ورود مضمون هذا العقد في ورقة رسمية هي طلب الشهر العقاري رقم ٤١٤ سنة ١٩٦٠ المتقدم الى مأمورية الشهر العقاري بالفشن عن عقد البيع المذكور .

ومن حيث أنه قد ثبت بوضوح من الاطلاع على المحضر المحرر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٢ مأمورية الشهر العقاري بالفشن بمعرفة اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي للتأكد من صحة صدور الشهادة المقدمة عن الطلب المذكور من المطعون ضده — ان طلب لم يقدم بشأن هذا العقد الى الشهر العقاري وان الطلب المتقدم الى الشهر العقاري في ذلك التاريخ يتعلق بموضوع آخر مختلف تولما عن موضوع الطلب موضوع الشهادة المقدمة من المطعون ضده حيث ثبت للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات الشهر لعام ١٩٦٠ من ان الطلب رقم ٣١٤ المقيد بالدفتر في ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ موضوعه نزع ملكية خمسة أسهم بناحية نزلة اقنص لصالح المساحة ضد الشهر كما اتضح للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات صور الطلبات الخاصة بالشهر ومشروعاتها والشهادات — ان تاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨١ المستخرجة فيه الشهادة المقدمة من المطعون ضده — غير مقبده به في هذا التاريخ كما قرر رئيس مأمورية الشهر العقاري بالفشن انه هو نفسه الذي كان يشغل وظيفة رئيس المأمورية في تاريخ استخراج الشهادة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨١ — وبذلك أصبح من الواضح ان الشهادة المقدمة من المطعون ضده في الاعتراض عن عقد البيع محل النزاع ليس لها اصل ثبت في مأمورية الشهر العقاري بالفشن — كما ان طلب التقدم للشهر العقاري بالفشن لم يقدم الى المأمورية عن العقد المذكور وبالتالي يكون الطلب الذي اشارت اليه هذه الشهادة لا دليل على وجوده الأمر الذي يتعين معه طرح هذه الشهادة جلياً او عدم الالتفات اليها ككامل على ثبوت تاريخ العقدتين لسند ملكية المعارض المؤرخ اولهما في ٥ من سبتمبر ١٩٥٩ والثاني في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٠ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ الذي خضع له قبل الاستيلاء على المساحة محل النزاع .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

نص م ٥٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة
بالتقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٨ نطابق تطبيقه — مدى تعيد المحكمة به .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٢ من القانون المشار اليه ، بأنه اذا كان الادعاء بالتزوير
مفتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة
الحرر او تزويره ورات اجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج
وجائز اسمرت بالتحقيق .

فهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته لا يجد مظه في التطبيق
الا اذا تم الأمر على المحكمة بأن كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية
لاقتناع المحكمة بصحة الحرر او بتزويره — فعندئذ فقط يعتبر حكما بالتحقيق
أما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة في الحرر قد استجلتها المحكمة
من حالة الحرر ذاته او من وقائع ودلائل شاهدها المحكمة بنفسها نتيجة
امال سلطتها في اجراء المضاهاة في دعوى التزوير ، فلا يكون من شمة
مقتضى للأمر بالتحقيق ولا تهريب على المحكمة أن التفت عن اسداره بعد ان
زال مقتضاه وانتفت الغاية منه . وهذا هو ما تؤكد المادة ٥٨ من ذات القانون
حيث نصت على أنه « يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير . . . ان تحكم
برد اي حرر وبطلانه اذ ظهر لها بجلاء من حالته او من ظروف الدعوى انه
مزور ، ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن
التي تبينت بها ذلك » ومن ثم فلا قيد على المحكمة في القضاء بها تقدم الا ان
تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت فيها ما قضت به دون ما الزام
عليها في هذا الصدد ببيان الطريقة التي تم بها التزوير او تصدى لكل حرف
او كلمة تضمنها الحرر الذي قضت بتزويره ، فحسب بمحكمة ان ثبت لديها
ان الحرر لم يصدر ممن نسب اليه لكي تقضى بتزويره .

قاعدة رقم (٧٠)

ناتجا :

تعهد الكفيل بالتزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد التفاتل والرواتب التي صرفت للآخر أثناء اجازته الدراسية — الطمن عليه بالتزوير — حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة ان تناقش الخصوم وكل من ورد توقعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير — كما لها ان تجرى المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير اذا للقاضي ان يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى عليه الأول تد خالف احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمئتح وايضا التعهد الصادر منه ، فام يعد الى محله عقب انتهاء اجازته للتراسية في الخارج في اول اكتوبر سنة ١٩٧٦ ، رغم مطالبته بالعودة والاذاره ، ومن ثم كان من حق المعهد الذي اوغده في هذه الاجازة مطالبته بما التفق عليه اثناءها بالمادة ٣٣ من هذا القانون والزامه بها تعهد به وهو ما قضى به فعلا ضده بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى مثل الطمن .

ومن حيث انه عن تعهد الكفيل (المطعون ضده) بالتزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد التفاتل والرواتب التي صرفت للآخر أثناء اجازته الدراسية — وهو المجال الذي انصب عليه الطمن — فانه لما كان اساس هذا الالتزام هو ذلك التعهد المنسوب صدره الى المطعون ضده وقد طمن في توقعه عليه بالتزوير ، ومن ثم كان من حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة ان تناقش الخصوم وكل من ورد توقعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير ، كما ان لها ان تجرى المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير ، اذا للقاضي ان يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى ، ولان راي الخبير استشارى في جميع الأحوال ولا يسأل عن صدق هذا النظر

ما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر
بالمقتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وهي تقضى بأنه إذا كان الادعاء بالتزوير متبهما
في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة الحرر
أو التزوير ، وراحت لن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج
وجائز أمرت بالتحقيق فهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته
لا يجد محله في التطبيق إلا إذا غم الأمر على المحكمة بأن كلفت وقائع الدعوى
ومستنداتها غير كافية لاقتناع المحكمة بصحة الحرر أو بتزويره فعندئذ فقط
تصدر حكما بالتحقيق مشتملا على الوقائع والإجراءات والبيانات التي نصت
عليها المادة ٥٣ من هذا القانون أما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة
في الحرر قد استبينت المحكمة من حالة الحرر ذاته أو من وقائع ودلائل
شاهدتها المحكمة بنفسها نتيجة أعمال سلطتها في إجراء المضاهاة في دعوى
التزوير ، فلا يكون من ثمة مقضى للأمر بالتحقيق ، ولا تثريب على المحكمة
أن التفتت عن إصداره بعد أن زال مقتضاه وانتفت الغلبة منه . وهذا هو
ما تؤكد به المادة ٥٨ من ذلك القانون حين نصت على أنه « يجوز للمحكمة ولو لم
يعد إلمامها بالتزوير بالإجراءات المتبعة - أن تحكم برد أي محرر وطلانه إذا
ظهر لها بجلالة من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور ، ويجب عليها في
هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والتراثن التي تبينت فيها ذلك » ومن
ثم فلا قيد على المحكمة في القضاء بما تقدم إلا أن تبين في حكمها
ما قضت به ، دون ما الزام عليها في هذا الصدد
يبين الطريقة التي تم بها التزوير أو التصدي لكل حرف أو كلمة تضمنها الحرر
الذي قضت بتزويره فخصب المحكمة أن يثبت لديها أن الحرر لم يصدر ممن
نسب إليه لكي تقضى بتزويره .

ومن حيث أنه على مقتضى هذا المفطر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد
بنى قضاءه بعدم صحة توقيع المطعون ضده على التمسد وبالقلى عدم الزاثة
بالتضامن مع المدعى عليه الأول في تعداد المبالغ المطلوبة في الدعوى على
ما استظهرته المحكمة بالعين المجردة من حالة هذا التمسد لكونه قد كتبت في
خاتمته الفارغة بخط واحد سواء بالنسبة الى المدعى عليه الأول أو كتيابه
(المطعون ضده) أو الشاهدين المؤتمنين عليه وعلى ما تكيف من المضاهاة
التي قولتها المحكمة بنفسها بين توقيع المطعون ضده على التمسد وقد نسبه .

العلم الحكمة والمنهج عن ذلك كله من أساليب على النحو المنظم بيانه ، وهي
مؤدى واتما وقلونا الى ما انتهى اليه فى فصله ، فله لا يمتنع النص على
هذا الحكم بأنه مخالف للقانون لاغاله الأمر بالتحقيق وعدم الجوء الى أصل
الخبرة ، وإن أسببه قد دلت من بيان الظروف والقرائن التى تبين منها
عدم صحة توقيع المظنون ضده على العهد وعلى هذا يقدوا الظن من غير
محله حقيقة القضاء برغضه والزام رافعه المبررات .

(طعن ٨٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

دعوى التزوير الرسمية فى المخازن الادارية — للمحكمة تحقيق
الادعاء بالتزوير املها — اسس ذلك هو ان الادعاء بالتزوير لا يمدو ان يكون
وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى ، والسبب فى تحقيقه من قبيل المضى
فى اجراءات الخصومة الأصلية — تحقق التزوير امام القاضي الإدارى يكون
بالاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان قوام المنازعة الادارية ما يودعه اطرافها بها من مستندات وقد
يجترس احد الخصوم على قيمة ما يقفه خصمه من هذه المستندات وذلك
كوجه من أوجه دفاعه الموضوعية ويصنعها بأنها مزورة . ويؤكد
اعتراضه بالادعاء بالتزوير .

ومن حيث أن الأحكام المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة لم تنظم
الإجراءات التى تتبع فى هذه الحالة كذلك الإجراءات التى تضمنها قانون
المرافعات فى الباب الخاص بالادعاء بالتزوير فى المادة ٢٨ وما بعدها ولا
يكن القضاء الإدارى ، فيما لم يرد فيه نص فى قانونه يستوفى الحكم
بالاجراءات من قانون المرافعات ، عملاً لنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى تطبيقها لتطبيق ليشتمل
بمراجعة الاعتراضات المتعلقة بياتها .

ومن حيث ان الادعاء بالتزوير لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في تلك موضوع الدعوى فالمسير في تحقيقه لا يكون الا من قبيل الخفي في اجراءاته الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن منازعة عارضة كدفع مبلغ من قبول الدعوى او كنية منازعة في واثقة من وثقتها يحتاج اثباتها الى تحقيق ويتوقف عليها الحكم وكلما كان الادعاء بالتزوير منتجاً في أصله النزاع فلا يتصور امكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في امر التزوير .

ومن حيث ان الجبرر لمعد مطلب خاص بالادعاء بالتزوير في قانون المرافعات هو الاعتراف لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكفي لدفعها مجرد انكار الورقة الا ان رعية هذه الحجية لا تقتضي تعطيل الدعوى ولا غل يد قاضيها بترك سير اجراءات التحقيق والمودة الى الموضوع لمشيئة الخصوم فتضمن القلتون اوضاعا تكفل ان لا يقدم على الادعاء بالتزوير الا خصم جلد مثابر مستعد للاثبات وهذه كلها من خصائص القضاء الاداري الذي يهيمن على الدعوى ولا يتركها لمشيئة الخصوم اذ اوجبها الشارع ان يقدم الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتب ، تحدد فيه مواضع التزوير كلها ، فان خلا من هذا التحديد كان باطلا . كما اوجب على مدعى التزوير ان يعلن خصمه في الثمانية الايام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه ، ومتى حصلت المرافعة على اسلمس المذكرة المبينة بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيما اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع فان وجفته منتجاً ولم تجد في وثائق الدعوى وأوراقها ما يكتفيها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة او تزويرها ورلت انه لا بد لذلك من اجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير في مذكرته امرت بالتحقيق وكان عليها ان تبين في حكمها المصادر بالتحقيق الوقائع التي ثبوت تحقيقها والاجراءات التي رأت اثباتها بها . ويتربط على صدور الحكم بالتحقيق في الادعاء بالتزوير ايلاف صلاحية الورقة للتنفيذ اذ ان المحكمة لا تحكم بالتحقيق الا اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً ولم تكف وثائق الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة او تزويرها والا اذا رأت ان اجراء التحقيق نفسه منتجاً وجائزاً كما ان هناك الغرامة التي فرضها القلتون وتقدرها خمسة وعشرون جنيهاً وأوجب الحكم بها كعقوبة جنسية لا مناص منها على مدى التزوير اذا حكم بسقوط حقه في ادعائه او برفضه .

فضلا عن ان الدعوى لا توقف لسبب الادعاء بالتزوير وكل اولئك يجرّد الادعاء بالتزوير من لدد الخصومة الشخصية ويملك الدعوى للقاضي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيها الامر الذي يبيح للقضاء الادارى ان يستوحى اجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون المرافعات ولن يسير على مقتضاها لان هذا يقتضى يهدف الى التثبيت من صحة جميع الاوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ولا يتعرض مع المبادئ العلمية للاجراءات الادارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣ من قانون اصدار مجلس الدولة التي تجيز للقضاء الادارى ان يطبق احكام اجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص في قانونه .

(طعن ١٠٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٢)

الجمعية الوطنية
مقرر أئمة تاريخ الحرر المرفق
القرار الأول
التيه في السجل المدفك

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الورقة الرسمية - تعريفها - مدى اعتبار أخذ السجلات ورقة رسمية .

ملخص الحكم :

انه وان كانت للاوراق الرسمية ، وهي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوي الشأن ، حجية على الكلفة لا تسقط عنها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، « المادة ٣٩٠ منقن وما بعدها » غير انه لم توافر في السجل المشار اليه المظاهر التي تنبئ عن اعتباره من الاوراق والسجلات الرسمية فهو غير مرقم المصحف وغير مختوم بخاتم الدولة ولا يوجد به أى توقيع لموظف عام ، وملئ بالشطب والكشط والتصحيح ، كما انه لم يثبت في هذا السجل مصدر البيانات الواردة فيه او تاريخ اثباتها وهل حققها الموظف الذي حررها بنفسه او تلقاها من موظف آخر او نقلها عن اوراق اخرى رسمية او عرفية ولذلك فان السجل المشار اليه يفقد كل قيمة له باعتباره ورقة رسمية .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

القاون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية لم يصف على سجلات الصيابة ولوراقها الصفة الرسمية كما هو الشأن في قاون الزراعة

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٦ - الصوص التي تضمنها القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦
والقرار ونص الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الزراعة والإصلاح
الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١ تفصيح بأن هذه المسجلات والأوراق توضع
لرقابة والشراف الجهة الإدارية التي تنص في نفس العمل الجمعية وسجلاتها
لأوراقها والتحقق من مطابقتها القانون .

ملخص الحكم :

أن قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦
الذي كان معمولاً به وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ينص في ملغته
الأولى على أن تعتبر « جمعية تعاونية طبقاً لأحكام هذا القانون كل جمعية
ينشئها الأشخاص بصفتهم منتجين أو مستهلكين » ، وبينت المادة (١٥) من
الباب الثالث نظام الجمعية فنصت على أنه مع مراعاة القواعد التي يصدر بها
قرار من الوزير المختص يجب أن يشمل نظام الجمعية البنود الآتية
وتشمل هذه البنود شروط قبول الأعضاء واجباتهم وشروط فصلهم
وأشخاصهم وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومحتة وأختصاصاته والخفتر
الحسابية والإدارية التي تسكمها الجمعية . ونصت المادة (٣٥) على أن
تخضع الجمعيات التعاونية وهيئتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة .
وتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين
ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ، ويتولى هذه الرقابة مفتشون
يعينهم الوزير المختص ، وترفع تقارير هؤلاء المفتشين لوزير الشئون
الاجتماعية والعمل والجهة الحكومية المختصة . وتناول الباب الثاني من
الكتاب الثاني من هذا القانون تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية . كما
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات
الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية ، ونصت بملغته الأولى
على أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي بالنسبة الى الجمعيات التعاونية
الزراعية مباشرة جملة أختصاصاته من بينها رقابة على الجمعيات التعاونية
وتعيين المفتشين اللازمين لذلك قولي تقريرهم . وتنفيذا لأحكام القانون
رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠
سألفي الفكر أصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قراره رقم ٢ لسنة
١٩٦١ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦١ ونص على أن يعين مديراً مشرفاً للجمعية

بالتعاونية الزراعية الموظف الذي يكلف بذلك من وزارة الزراعة أو وزارة
الإصلاح الزراعي أو المؤسسة التعاونية الزراعية أو الموظف الذي يتولى
على تعيينه أي من هذه الجهات بحسب الأحوال ويختص المدير المشرف بتنفيذ
قرارات مجلس الإدارة واتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي وضمان
حسن سير العمل في الجمعية وتوزيع العمل على الموظفين والعمال
والاشتراك في أعداد الميزانية والحساب الختلي واعتداد كشوف الحيزة .
وفي غصون سنة ١٩٦٦ صدر قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونصت
المادة رقم ٩١ على أن ينشأ في كل قرية سجل تدون به بيانات الحيزة وجميع
البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ، ويكون كل من مجلس إدارة الجمعية
التعاونية المختصة والمشرف الزراعي مسئولاً عن إثبات تلك البيانات في
السجل ، وتعد وزارة الزراعة بطلقة الحيزة الزراعية ، وتدون بها البيانات
الخاصة بكل حائز من واقع السجل ، كما نصت المادة (٩٢) على أنه يجب
على كل حائز أو من بينه أن يقدم كتابه خلال المواعيد التي يحددها وزير
الزراعة إلى الجمعية التعاونية المختصة بيلاناً بمقدار ما في حيازته من أرض
زراعية . ونصت المادة (٩٣) على أن تعتبر السجلات ويطبقت الحيزة
لأوراق رسمية .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ لم يضمنه
الصفة الرسمية على سجلات الحيزة وأوراقها الصفة الرسمية كما هو
الشان في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، إلا أن واضح من النصوص التي
تضمنها القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١
لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١ أن هذه
السجلات والأوراق تخضع لرقابة وإشراف الجهة الإدارية وتناول هذه
الرقابة فحص أعمال الجمعية وسجلاتها وأوراقها والتحقق من مطابقتها
لأحكام القانون ، هذا فضلاً عن أن وزير الزراعة يختص بالنسبة للجمعيات
التعاونية الزراعية بتعيين المدير المشرف عليها الذي يكون مسئولاً على ضمان
حسن سير العمل في الجمعية والاشتراك في أعداد ميزانيتها والحساب
الختلي واعتداد كشوف الحيزة .

الفرع الثاني ورود مضمون المحرر العرفي في ورقة نظرية ثابتة التاريخ

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة يعتبر النموذج وأموال مقررورة ورقة رسمية ثابتة التاريخ — أسس ذلك : القوائم الواردة بالنموذج دونتها إحدى المصالح الحكومية ووقعها الموظفون المختصون بإجراء هذه البيانات — ورود مضمون العقد العرفي ورودا كليا في النموذج — الأثر المترتب على ذلك اعتبار العقد العرفي ورودا كليا أسس ذلك — المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — متى ثبت تاريخ العقد العرفي المؤرخ في أبريل سنة ١٩٦٧ لوروده بالاستمارة (د) قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والمعمول به في ١٩٦٩/٧/٢٣ فانه يعتد به في مجال استبعاد المساحة من الاستيلاء .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يجرى على انه لا يجوز لأي فرد ان يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا كما لا يجوز ان تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي لجملة ما تملكه الأسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة — وكل تماعد نقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شمله . وتنص المادة السادسة على ان تستولى الحكومة — خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون — على الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية المقرر وفقا لأحكام المواد السابقة وفي جميع الأحوال يعتبر الاستيلاء طبقا قانونا من تاريخ العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلي وتعتبر الدولة ملائكة لتلك الأراضي ابتداء من ذلك التاريخ .

جولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملك السابقة مالم تكن
ثلاثة التاريخ قبل تاريخ المثلويته .

وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الاتبات
في المواد الخفية والتجارية على انه لا يكون المخرى العرفى حجة على الغير
في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت ا — ب —
من يوم ان ثبت مضمونه في ورقة اخرى ثلثة التاريخ ج — من يوم ان يؤشر
عليه موظف علم مختص د — ه — من يوم وقوع اى حداث آخر يكون قاطعا في
ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد
حكم العقد المتيقن للتصرف الصادر اليه من البهده /
وموضوعه ٢٢ ط و ٧ ف من الاراضى الزراعية بناحية ابو مسعود
مركز الطنجات بحيرة — على مساحتين الاولى ٤ ط و ٢ ف يجدها من الجهة
البحرية الشهيرة والشرقى مشبه فاصل بين الاصلاح والقبلى
..... — والشرقى مصرف وترعة رشاب — والقبلى
مقدارها ١٤ ط و ٥ ف حدها البحرى ترعة القطعة ٤ والشرقى ملك
..... والقبلى مشبه بين الاصلاح والشرقى ملك
..... واصل ملكية هذه المساحة بالميراث عن والدها المرحوم وبعد
القسمه المبرم بينها وبين اخوتها في ١٩/١١/١٩٦١ — ونص في البند الرابع
منه على ان المشتري استلم الاطيان موضوعه وكذا يعقود الايجار الخاصة
بهذه الاطيان والتصرف فيها بان يشاء كما قدم نموذج لبر ، اموال مقرر
وهو صادر باسمه كمالك بموجب عقد مؤرخ في ١٩/٤/١٩٦٧ وفي خاتمة الملك
ثابت مساحة ١٦ ط و ٧ ف من تكليف وقف ٢١ استنزل منها
٤ ط و ٢ ف باعتبارها قد بيعت بعقد مؤرخ في ١٩/٤/١٩٦٧ الى
..... — وهذا الاخطار عن سنة ١٩٦٨ — وثابت كذلك من
الاطلاع على اقرار البلقة ص ٦ خاتمة بيان الاراضى الزائدة على حد الاحتفاظ
القانونى انها قد اثبتت المساحة موضوع هذ العقد ونكرت انها في تكليف
المرحومين وهم ولدها وعمها
وفي خاتمة البيانات الخاصة بالاراضى حتى التصرف فيها للغير بتصرفات غير

مسجلة قبل ١٩٦٦/٧/٢٢ والميلق اراجها ضمن الجدول رقم ٢ ذكرت في
هذه المساحة على انه تم التصرف فيها الى
(الطاعن) يعتقد عرفى مؤرخ ١٩٦٧/٤/١ وثبوت في خلة الملاحظات
الى ان المشتري المذكور تصرف ببيع جزء من هذه المساحة الى من يدعيه
..... وانه قد ابرج هذا العقد في حيازة المشتري
بوصفه مالكا من ضمن الاطيان المملوكة اصلا لها وواضح ان الخبر قد ادرجه
هذا العقد في حيازة المشتري بوصفه مالكا له من ضمن الاطيان المملوكة اصلا
لها وواضح ان الخبر قد استظهر في تقريره جميع ما تقدم واضاف ان
المساحة محل النزاع مشاعا في ٢ س و ١٨ ط و ٢١ ف بحوض القضليه ٤
قسم اول بزملم ناحية ابو مسعود مركز الدلتجات محفظة البحيرة — وان
بحث الملكية المعتمد من مفتش مساحة البحيرة في ١٩٧٨/٦/٢٠ جاء بها
ان هذه المساحة من تكليف وقف اهلى و
و وانها آلت الى البلعة بموجب عقد قسمة — وانه وان
اشار الى عدم وجود حيازة باسم الطاعن عن هذه المساحة الا انه وجد
بالاطلاع على سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية ابو مسعود مركز
الدلتجات عن سنتي ٦٧ ، ١٩٦٨ الزراعيتين انه وجد بالصفحة ٧٦ تحت رقم
١٣١٣ اسم العضو ان من ضمن حيازته بناحية
ابو مسعود مركز الدلتجات مسطح ٤ ط و ٢ ف مكلفة باسم وقف اهلى
..... بطريق الشراء من بموجب عقد عرفى سنة ١٩٦٧ . وانه وجد
عقد ايجار مؤرخ اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ سجل بالجمعية المذكورة تحت رقم
٤٢٩ صالتر من الى بمسطح ١٠ ط و ٢ ف
بحوض الدسوقه ٤ . كما وجد عقد ايجار مؤرخ
اول نوفمبر سنة ١٩٦٩ صالتر من بصفتة مؤجر الى
..... بصفتة كمشترى لمسطح ١٠ ط و ٣ ف بحوض
الرسوقية بناحية ابو مسعود مركز الدلتجات — وبذلك يكون ما استظهره
الخبر في تقريره متفقا وما ادعاه الطاعن في عريضة دعواه وما ذكره
عند مباشرته لمهمته من انه لا حيازة له وانما الحيازة باسم آخرين — وهي
حيازة بالنسبة الى من يدعى — وحيازة ليجار
بالنسبة للآخرين — ومتفقا كذلك وما اثبته مالكة البلعة في اقرارها المقدم
الى الهيئة العلية للإصلاح الزراعى تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ الذى خضعت له .

ومن حيث انه قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن النموذج (و)
الأموال مقرررة يعتبر ورقة ثبوتة التاريخ بصحبان أن البيئات الواردة بها قد
حوتها احدى المصالح الحكومية ووقعها الموظفون المختصون بإجراء هذه
البيئات - اذ وضعها مصلحة الأموال المقررة وغيرها من الاستمارات
يهدف تحديذ الأنصبة الفعلية لكل مالك والحيارات التي تحت يده من الأطنان
الزراعية حتى يشنى تقدير وتحصيل الأموال الأميرية طبقا للمساحات
الموجودة على الطبيعة كتنظم أريد به أن يكون بنديلا لتنظم ورد الحال الذي
كان يعمل عليه فى تحصيل تلك الأموال .

ومن حيث انه ما ورد بها من بيئات بشأن العقد وموضوع النزاع
باعتبارها مضمونا كافيا له - حيث اثير فيها الى تاريخه والمساحة موضوعة
والى الطاعن باعتباره الملك لهذه المساحة والى صاحب التكليف (وقف
اهلى خليل نصره (٣١) لا ينال من كلفة هذا المضمون فى اثبات تاريخ هذا
العقد ما اثاره الخبير فى تقريره من أن المساحة موضوعة قد وردت دون
بيان لحودها ومعالمها - وما اثيرت اليه هذه المحكمة فى حكمها التمهيدى
من عدم وجود تاريخ للاستثمار المقدمة من الطاعن يفيد صدورهما قبل العمل
بالحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ - الا أن
الخبير فى تقريره قد استظهر أن هذه المساحة التى تم الاستيلاء عليها وانها
تقع بالشاع ٢ س و ١٨ ط و ٣١ ف بذلك قد زال هذا الفموض الذى لحق
هذا البيان - ومن جهة أخرى فلان الاستثمار (و) قد تضمنت الإشارة الى
صدور تصرف من الطاعن فى ٤ ط و ٢ ف من المساحة موضوع العقد الى
..... بمقد مؤرخ فى ١٩٦٧/١٢/٤ وقد بان للخبير
ص ١٢ من التقرير من الاطلاع بتفتيش زراعة الدلنجات وكذا بالاطلاع على
السجلات بالجمعية التعاونية الزراعية بناحية ابو مسعود مركز الدلنجات عن
سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ الزراعيتين بالصفحة ٧٦ من سجل استثماره امتحان
بشأن حيازة اعضاء الجمعية . وتحت رقم ٣١٣ اسم
، وأن من ضمن حيازته بناحية ابو مسعود مركز الدلنجات ٤ ط و ٢ ف
مكلفة باسم وقف اهلى بطريق الشراء من بموجب
عقد عرفى فى سنة ١٩٦٧ - واذا كانت سجلات الجمعية التى تدون بها
الحيازة وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من الأوراق الرسمية بحكم

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بصدار قانون الزراعة — الأمر الذي يقطع ظهور هذا المقد قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويؤكد أنها ورد بالاستمارة (و) من اشارة الى هذا التصرف بحيث يتعين القول بتحصير هذه الاستمارة قبل العمل بهذا القانون — ومن ثم يتأكد ثبوت تاريخ المقد المؤرخ ١٩٦٧/٤/١ موضوع المنازعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩. في ١٩٦٩/٧/٢٢ ويلتالي يتعين الحكم بالاعتداد به في تطبيق احكام المادة السادسة من هذا القانون واستبعاد المساحة موضوعه من الاستيلاء . وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد بني على غير اساس سليم من القانون . متعينا الحكم بالقلته — والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٦)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مخالف الفقرة (ب) من المادة ٣٩٥ من القانون المدني وتقبلها الفقرة (ب) من المادة ١٥ من قانون القبلت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يقصد بمرور مضمون الورقة العرفية في ورقة أخرى ثبوت التاريخ ان تتضمن الورقة الأخيرة البيانات الجوهرية للورقة العرفية وتعين على التصرف عليها دون لبس او ابهام .

ملخص الحكم :

المادة ٣٩٥ من القانون المدني تنص على ان ١ — لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها الا منذ ان يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتا ١ — من يوم ان تقيد بالسجل المعد لذلك ب — من يوم ان يثبت مضمونها في ورقة أخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم ان يؤشر عليها موظف عام مختص د — من يوم وفاة احد جهن لهم على الورقة اثر يعترف به من خط او امضاء او ختم او بصمة او من يوم ان يصبح مستحيلا على احد من هؤلاء ان يكتب او يصمم

أجله في جسدك ويوجه علم من يوم وقوع أي خلل آخر يكون قاطعاً
في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه . . . وقد جاءت المسألة ١٥ من
قانون اللوائح الصادر بملحق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ لتلزم ترميم
الوثائق الأصلية — والمستفاد من سياق هذا النص أن الأصل في الورقة
المعرفية أن تكون حجة على الكفة في كل ما دونها مما عدا التاريخ
المعطى لها فلا تكون له حجة بالنسبة إلى الغير ما لم تتولى إثبات
المعطى التي تكفل بثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة
أو شبهة في صحته وذلك بصراحة أن الورقة العرفية هي من خلق
قوى الثمن فيها ومن اليسر إعطاء هذه الورقة تاريخاً كلياً غير
بالغير الذي يحتج عليه بها ومن ثم كان لزوماً حسنة الغير من هبة
الغش الذي يسهل وقوعه وذلك بالشروط « أن يكون تاريخ الورقة
المعرفية ثابتاً لكي يفتح عليه بـ » ، ونزولاً على هذه الحكمة واتساقاً
معه فقد جاءت طرق إثبات التاريخ التي ساقها النص المتقدم على
سبيل المثال وليس على سبيل الحصر والأصل الجليح في هذا
الخصوص أن يكون تاريخ الورقة ثابتاً على وجه قاطع لا يخاطه شك
ولا بدائيه ريب ، ومن ثم فلا اعتداد في هذا الصدد بأي وسيلة
لا تحقق هذه الغاية وذلك مما تستقل المحكمة بتقريره وفقاً لما
ستنتخلصه من ظروف المنازعة وملابساتها .

ومن حيث أنه لئن كان صحيحاً أنه قد أشير في البند الأول من
العقد العرفي المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ « محل المنازعة »
إلى أن مبلغ ٧٠٠ ج من مقدم الثمن قد دفع بشيك مسحوب من بنك
مصر فرع مغافة على بنك مصر فرع الاسكندرية في ذات التاريخ ،
وكن الثابت أن هذا الشيك قد سحب بناء على طلب السيد / . . .
. أول المشتريين لمصلحة الاستاذ
. البائع « الذي صرف قيمته فعلاً قبل ٢٥ من يوليو سنة
١٩٦١ — لئن كان الأمر ما تقدم فلا مراء في أن الشك المثار إليه
في صحة ما تقدم — دليلاً عليه — من أوراق ملكرة من بنك مصر فرع
الاسكندرية لم يجر إلى العقد المتوة عنه بأي وجه من الوجوه ، وإذا
كان هذا الشيك لم يتضمن بحسب ما حواه من بيانات ما يشهد على

يُعلم صلة ما بينه وبين العهد المتقدم منه إما كان الرأي في طبيعته ومدى قوته في الإثبات — لا ينهض بحال دليلاً على ثبوت تاريخ العهد المتقدم في مفهوم الفقرة ب من المادة ٣٩٥ من القانون المدني والمادة ١٥ من قانون الإثبات أنفي الفكر وذلك أنه — يقصد بـ ورود مضمون الورقة العرفية في ورقة أخرى ثبوت التاريخ في مفهوم هذه الفقرة أن تتضمن الورقة الأخيرة البيانات الجوهرية للورقة العرفية والتي تعين على التعرف عليها دون لبس أو إبهام .

(طعن ٩٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — تعين ثبوت تاريخ المحرر العرفي أن يرد مضمونه في ورقة أخرى ثبوت التاريخ — المقصود بمضمون المحرر العرفي — لا يشترط أن يرد نص المحرر العرفي كملاً في الورقة الثبوتية التاريخ بل يكفي أن تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية التي تلزم تعيين المحرر العرفي تعييناً ملائماً من اللبس أو الغموض — تقدير ذلك متروك لسلطة المحكمة وفقاً لما تستخلصه من ظروف الدعوى وملاستها .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المستفاد من المادة ١٥ من قانون الإثبات المشار إليه أن المحرر العرفي يكون له تاريخ ثابت من يوم أن ثبت مضمونه في ورقة أخرى ثبوت التاريخ ، وليس يقصد بثبوت مضمون المحرر العرفي في ورقة أخرى ثبوت التاريخ على هذا الوجه أن يرد نصه كملاً في هذه الورقة الأخيرة ، وإنما يكفي أن تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية التي تلزم لتعيين هذا المحرر

(م ١٥ خرج ٤٠)

المرافق كميّاً ملحقاً من القيس أو الموضع ، وتظهر ذلك في تسميته
في المحكمة ولذا لا يحتل من ظروف الدعوى ولا يستلزمه .

(طعن ٧٩٢ لسنة ١٩ ق . - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨)

الجلسة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يتعين اثبات تاريخ
الحرر العرفي ان يرد مضمونه في ورقة اخرى ثبوتية التاريخ - المقصود من
ذكر بيلت الورقة العرفية في الورقة الرسمية ثبوتية التاريخ ان يذكر في
الاخيرة البيلت الالزمة لتعين الورقة الاول تعييناً كلياً لا جس قيه -
التمويل في ذكر بيلت الورقة العرفية - اعطى الورقة العرفية غير ثبوتية
للمستطوع .

نقطة الحكم :

من حيث ان المادة ١٥ من قانون الإثبات في المسود العينية
والعينية يتجرى نفسها على ان « لا يكون الحرر العرفي حجة على
الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثبت ويكون للحرر التاريخ
ثابت (ا) . . (ب) من يوم ان ثبت مضمونه في ورقة اخرى ثبوتية
التاريخ (ج) . . (د) » وكان الاصلاح الزراعي يعتبر من المفسرين
تطبيق احكام قوانين الاصلاح الزراعي .

ومن حيث انه بالرجوع الى الالتمارين ٧٦ تسليم و ١ تجارب ،
القدم صورتهما من المرفوع والوارد بالاطلاع على اصل كل منهما
بمقرر الخبراء . يتضح انه ذكر بكل منهما انه من ضمن حيازة
السيد / ١٥ بين ١٨ ج ١٨ ف وكس
بين هذه المساحة ان رقم الكلفة ١٤ والضريبة ٢٨٠٠ ملهم ومالك
التكليف وان اسم الملك
و سبب الحيازة بشرى بمقود عرقية ، ولما كان

حكم المشتري الورقة المرفوعة في الورقة ثبتة التوقيع فمجرد أنه لم يفكر في الأوراق المبثقة باللائحة المضمنة بالورقة الأولى تعيينها كتابيا لا لبس فيه فان مجرد ذكر المساحة على هذا النحو وانها مأخوذة يعقود عرفية لا يؤدي الى التعريف بالورقة المراد اثبت تاريخها ذلك ان المبثقات المذكورة بالاستجارين قد ثبتت من بيان تاريخ العقود المرفوعة المبثقة لها ومن اسم التامين فيها والحرفي الذي تتبع فيه هذه المبثقات او وجودها وعلى ذلك فان مضمون المتعين موضوع النزاع لا يعتبر ثابتا في أي من هاتين الاستجارين ومن ثم يعتبر كل من هذين المتعين غير ثابت التاريخ ولا يعتد به وذلك بصرف النظر عما يلزم من النزاع من وقوع خطأ ملحق في ذكر رقم المكلف واسم صاحب التكليف اذ انه حتى مع التسليم بهذا الخطأ لم يصبحه غير متعين في النزاع لان كلا من المتعين قد خلا من ذكر هذا البيان فلا يستوي من ذكره في الورقة ثبتة التاريخ عند المقارنة بين الوثائق المولدة في كل من الوثقتين .

في طعن ٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/١٤

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يتعين لتوثيق تاريخ عقد البيع الاتباتي ان يرد مضمونه في ورقة أخرى ثبتة التاريخ مع تحديد موضوعها تحديدا معينا لها مقاما من الالبس — الاختلاف في اسم المشتري في عقد البيع وطلب الشهر — اعتبار العقد غير ثابت التاريخ — انكس ذلك ان عقد البيع يسجل بالضرورة بيان طريقه اذ يعتبر ان وتطابق ثرائها يعتد بها .

بمقتضى الحكم :

المادة ١٥ من قانون الاتبات في المواد المتينة والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يثبت لأطراف التي يكون فيها المقتضى التاريخي ثابتة تمتص على أنه لا يكون الحرر المبرم حجة على الغير في تاريخه الا منذ

ألا يكون له عرض عليك . وينص في البند (جـ) من هيئة المدة على أن
المحور يكون له توظيف ثابت من يوم أن يشهد لمكتبه في ورقة إضرابه
تلتزمه المصلحة.

• *تجارت و بازرگانی*

ومن حيث أنه من المقرر أن المشتري الذي عناءه نص البند (ب) في
التسليم إليه هو أن تذكر الورقة الزمنية عن الورقة الأخرى القائمة
التاريخ مع تحديد موضوعها تحديداً معيناً لها مقاما من إيصـة وتعليق
لكل ما عقد البيع محل النزاع يضمن للمشتري طريقة تحقيقه في
الشهر المشار إليه أن يرد مضمون هذا العقد في ذلك الطلب . ومضمون
عقد البيع لا جدال في أنه يقتضي بالضرورة بيان طريقة إذ يعبر
وتطابق إرادتهما انعقد العقد بينهما . ومن ثم يكون القول بأنه يكفي
للاعتداد بتصرف الخاضع أن يكون هذا التصرف صادراً منه وتعليق
التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ . ولذلك دون
الظر الى تحديد من هو المشتري ، قولا غير سديد وغير جازم بالنسبة
للتصرفات التي لا تتم ولا تعتبر قطعية باعتبار أن إرادتين يتعلقتين ومنها
عمود البيع التي يجوز حصول تعددها واختلافها باختلاف شخصية
المشتري في كل منها حتى ولو كانت صادرة من بائع واحد وعن ذاته
المعين المبيعة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم وكان الثابت ان الطرف
المشتري يخلف في عقد البيع محل النزاع عن الوارد بطلب الشهر
الذي يستند اليه الطاعن في ثبوت التاريخ ، إذ انه بالمعقد هو . . .
منفردا في حين انه يطلب الشهر هو . . .
واخصه ومن ثم يكون من المقطوع به
ان عقد البيع المشار اليه بطلب الشهر ليس ذات العقد محل النزاع
لاختلاف احد اطراف العقد وهو المشتري في كل منها . وبقتلي
فلا يمكن الاعتماد بشدة تاريخ العقد المطلوب الاعتماد به مقتضى
ذلك الطلب .

۵۷ مہینہ قریب پہنچا۔

تاریخ: ۱۳۸۵/۱۱/۲۵

قضية رقم (٧٩)

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يضمن ثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي إن يرد مضمون هذا العقد في ورقة رسمية - أخلاف يثبت طلب الشهر المضمون عقد البيع اعتبار العقد في ثبت التاريخ .

ملخص الحكم :

بين للمحكمة من الاطلاع على عقد البيع وطلب الشهود المتضمنين من ممتلكات الطاعن رقم ٥ حوسنته ، ان عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٢٢/٢٢ من شهر رمضان السني ١٤٠٦ / ١٠٠٠ هـ الموافق ١٩٦٥/٢٢/٢٢ من بيع الأول الى الثاني لطيفه زراعية مساحتها ٦ فدان ط ٢٦٠٠ حوض العريزي رقم ٢٦ حوسنته في ٦ س ١٧ ط ١٢٠٠ الحصة الشريفة بطن الطلحة ملك ١٨ مك والقرى الطلحة رقم ١٨ مك والقرى غاميل حوض المنط ٢٥ والقبلى حاصل حوض الإزوع رقم ٢٨ ملك ٢٨ مك و ٢٢ حوسنته ٢٢٢٢ م تقابل ١٢٥٠ مليم و ٦٥ جنيه (خمسة وستون جنيتها ومائة وخمسة وعشرون مليم) والعقد موقع عليه باضنتين لطرفيه ، كما يبين من الاطلاع على الشهادة الرسمية الصادرة من مأمورية الشهر العقارى بناحية قوص انها تضمنت ما يلي : « تشهد مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقوص بأنه بالكشف عن دفتر طلبات سنة ١٩٦٥ وجد مدونا به الطلب ٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ الساعة ٩ر٢٥ وموضوعه عقد بيع صلا من / الى بمقدار ١٢ ط اثنى عشر قراطا بزماء ناحية الاوسط موهلا مركز قوص محافظة قنا بحوض العريزي ٢٦ مرة ١٢ بشن قدره ٥٠٠ مليم و ١٤٩ جنيه (مائة تسعة واربعون جنيتها وخمسمائة مليم لا غير) .

ومن حيث انه يضمن ثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي المذكور بمقتضى طلب الشهر المشار اليه ، ان يثبت مضمون هذا العقد في طلب الشهر وذلك عملا بالبند (ب) من المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد

المدنية والتجارة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . ولما كتبت البيئتين الواردة
بشهادة مأمورة الشهر العقاري لتأدية قرض عن طلب الشهر رقم ٢٨٦٥
بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ لم تتضمن مضمون العقد وذلك لما تضمنته طلبه
الشهر من أن البيع صادر من السيدتين /
مع أن البيع في العقد صادر من السيدة /
ولما تضمنه طلب الشهر من أن المسطرة البيعة
١٢ ط مع أنها في عقد البيع ٩ من ٥ ط فقط وذلك دون ذكر في طلبه
الشهر من أنه يخص السيدة / مسطرة ٥ ط كما ذهب
الطاعن في دفاعه سالف البيان ، ولما تضمنه طلب الشهر من أن
الفن ٥٠ ملزم و ١٤٩ جنبه مع أنه في العقد مبالغ ١٢٥ ملزم و ٦٥
جنبه . ومن ثم يكون طلب الشهر المذكور غير مقضي لمضمون عقد
البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٢ المقدم من الطاعن ، ولذا خلت
الأوراق من أي دليل آخر يثبت تاريخ العقد المذكور قبل تاريخ
الحصل بالاقتران رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم يكون قرار اللجنة
الطعونية فيه صحيحاً فيما انتهى إليه من رفض الاعتراض ، وبالنظر
بتمسك الحكم برفض الطعن مع الزامه وأهمه المبررات .

(طعن ١٤٢٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥)

المسودع المصنف
التاريخ على المحرر العرفي من موقوف عام مختص

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الميراث رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقصود من التاريخ على المحرر من موقوف عام مختص - يشترط أن يكون هذا الموقوف قد أوكل إليه القانون سلطة واختصاصا في هذا الشأن - لا يكفي أن يكون الموقوف مختصا نوعيا بإجراء العمل وإنما يتعين أن يكون أيضا مختصا مكتفيا في حقرة الاختصاص المطلق التي رسمت له .

ملخص الحكم :

إبان قانون الميراث في المواد الخفية والتجارية المبداير به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - طرق اثبات التاريخ ، أذ نصت المادة ١٥ منه على أنه لا يكون المحرر العرفي حجة على النسخ في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثبت ويكون المحرر تاريخ ثابت .

١ -

ب - من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثبتة التاريخ .

ج - من يوم أن يؤثر عليه موقوف عام مختص .

د -

هـ - من يوم وقوع أي حدث آخر يكون حائلا في أن الورقة قد مسخرت قبل وقوعه . .

ومن حيث أن المقصود من التاريخ على المحرر من موقوف عام مختص هو أي كتابة مؤتمنة يخصها على المحرر موقوف عام أو مكتب بخدمة عليا يكون المحرر قد مؤثر عليه أثناء تخطيطه وتخطيطه أو قبله بالخدمة العامة المكلف بها ، ولأن يشترط أن يكون هذا الموقوف قد أوكل إليه

القانون سلطة واختصاصية في هذا الشأن سواء من الناحية النوعية او من الناحية المكانية ، فلا يمكن ان يكون الموظف مختصا نوعيا باجراء العمل وانما يتمين ان يكون مختصا ايضا مكثيا اى حين يؤثر الحرر يكون ذلك في دائرة الاختصاص المحلي التي رسمت له .

ومن حيث انه بالرجوع الى قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يبين انه نص في المادة الخمسة مة على ان كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى يختص دون غيره بشهر المحررات المتعلقة بالمعقارات التي تقع في دائرة اختصاصه .

ومن حيث ان المعترضة - الطاعنة - تسند اسنادا في الثابت تاريخ عقد البذل العرفي موضوع النزاع على انه يحمل تأثيرتين في ١٥ من يولية سنة ١٩٦١ من الموظف المختص بتقدير الرسم بماهوية الشهر العقارى بكرر الدوار احداها بتقدير الرسم المقرر للبدء في اتخاذ اجراءات الشهر وثانيها بلن العقار لا يتبع الماهورية ، وقد تلم بالتأشير الثاني حين اتضح له بعد تقدير الرسم ان الاختصاص بشهر عقارات هذه الناحية وهى المنشية البحرية قد نقل منذ سنة ١٩٥٥ الى ماهورية المنتزة ، وينتقله الموظف المذكور امام اللجنة القضائية بجلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ ايد هذه الوقائع .

ومن حيث ان الثابت من ذلك ومن الأوراق ان التأشيرين وان كانتا قد صدرتا من موظف مختص بنوع العمل الذى حصل التأشير في اطاره وهو تقدير الرسم تمهيدا لشهر الحرر ، ألا انه من المقطوع به ان ماهورية الشهر العقارى التي ينتمى اليها هذا الموظف ليست هى المختصة بشهر هذا العقار ، لأن الاطيان المتبادل عليها تقع في ناحية المنشية البحرية وقد نقل الاختصاص بشأن هذه الناحية الى ماهورية اخرى هى لمهورية المنتزة منذ سنة ١٩٥٥ ، وبناء على ذلك فان اى تأشير من اى موظف بماهورية ككر الدوار يكون غير منتج في الثبوت تاريخ هذا الحرر بما دلم ان الإطيان موضوع عقد البذل لا تتبع هذه الماهورية ولا تختص بالنظر باجراءات شهره ، ونتيجة ما تقدم جميعه انه

لا يحدو من التأثيرين الوارثين على العهد المذكور في الهيئات تاريخه
ولفقا للتقيرة (ب) من المادة المشار إليها .
رأيت أن لا أعلن هذا ليتم الاتفاق على جلسة ١٩٧٦/٧/٨

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المناط في التأثير على المحرر العرفي من موظف علم مختص والذي
يكسبه تاريخا فلما ان يعرض هذا المحرر على الموظف أثناء تلبية عمله
ويسميه وفي يكون لهذا التأثير مدى في سجلات رسمية يمكن عند الرجوع
إليها التحقق من وقوع التأثير في التاريخ المعطى له .

ملخص الحكم :

ان المناط في التأثير على المحرر العرفي الذي يكسبه تاريخا فلما
من موظف علم مختص هو ان يعرض هذا المحرر على الموظف أثناء تلبية
عمله ويسميه بوقع عليه فإذا جاء توقيع الموظف على المحرر دون ان يكون
لذلك بمقابلة تادية عمله ويسميه فلا يكسب المحرر أى تاريخ ثابت كما انه
يضمن ان يكون لهذا التأثير مدى في سجلات رسمية يمكن بالرجوع إليها
التأكد من وقوع التأثير في التاريخ المعطى له ومن ثم فان التوقيع على
عقد البيع والمطلب المتم من البائعة لا يفيد به في ثبوت التاريخ لعدم تقديم
ما يفيد ان هذا التوقيع كان بممارسة وإداء المشرف الزراعي للوظيفة فضلا
عن ان ليس في سجلات مكتب التملك منها من صحة التوقيع والتاريخ
المعطى له .

ومن حيث ان الخبر لورد في محاضر أعماله بالمصفحتين السادسة
والسابعة ان ليس بالجمعية سوى سجل (١) خذولته « سجل الاجارات »
مستحسبا قرر مشرف الجمعية وان مقتدى الاجار المسجلين بتاريخ ١٦/٥/٧٧
الصادر اليه من عن تعيينها وليس بصفتها إلى
رئيسها هذا فقط المقصدان

المودعان بالجمعية حسبما قرر السيد مدير الشؤون القانونية السابق عليه
كتفهم في الاعترافين فلذا وجد بالتسجيل بعد ذلك عقداً ليجاز مسجلاً من
المشتري بالمعد العرفي الى نفس المشتجرين وبرقم ١٧ السابق تسجيل
عقد اجاز القائمة به هو في حوزتهم من قبيل التمسك الذي يملك السجل
وما ورد به من بيلقات الثقة فيه كورقة رسمية .

ومن حيث ان اقرار مدير الجمعية في محضر اعمال الخير بانه لا يوجد
بالجمعية غير سجل الاجازات .

ومن حيث انه وفقاً للقبول رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة
يأزم وجود سجل للاجازات بالجمعية الزراعية ويكون مجلس
ادارة الجمعية والمشرع الزراعي مسؤولاً عن تلك البيلقات بالتسجيل ومن ثم
فان البيلقات الواردة بالمطروحة الخطوة الثالثة من الطائفة ليست مأخوذة من
سجل مودع بالجمعية ولا تعتبر مستقاة من ورقة رسمية ولا يكون للبيانات
الواردة بها اية حجة وان كان قد وقعت من المشرع الزراعي بغير الجمعية
وختمت بختمها .

ومن حيث ان المستند المقدم من الطائفة باعتباره النموذج (٥)
والذي ارسل اليها في سنة ١٩٦٩ لاختطارها بالأطوار الملوكه لها
والأموال الاجيرة المستحقة عليها من سنة ١٩٩٩ هو مجرد صورة
وليس الاخطار ذاته ان تاريخ تحريره هو ١٩٧٨/٩٠/٢٦ وقد جساء
بهذه الورقة من انها صورة طبق الاصل من سجل نموذج (٥) .

ومن حيث ان الخير قد ثبت في تقريره بشأن السجل (٥) انه
منجل وغير مؤرخ وليس موقعاً من محرره ومحرر بطريقة غير رسمية
ويخلو من اخطام المهورية ومن ثم فلا يعول عليه في استقاة اى بيلقات
منه لتفيد في ثبوت التاريخ .

ومن حيث انه ترقياً على ما تقدم فانه ليس ثمة دليل من الأوراق
المقدم ما يفيد ثبوت تاريخ عقد البيع مثل النزاع قبل العمل بالقانون ٥٠
لسنة ١٩٦٦ والذ جاء قرار اللجنة التنفيذية قاضياً برفض الاعتراض

نقله يكون قد جاء جنفا وحكم للتثبتون ويكون الظمن على غير المبلوس
بجمعها بنفسه .

(ظمن ٢١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

ملحوظة :

يراجع الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الظمن رقم ٤٥
لسنة ١٨ ق جلسة ٨ يونيو ١٩٧١ .

قصة رقم (٨٢)

المبدأ :

المقصود من التثمين على المحرر من موظف علم مختص — يشترط أن
يكون هذا الموظف قد اكتسب القانون اليه سلطة واختصاصا في هذا الشأن
سواء من القامية القوية او القوية — تثمين الموظف المختص بالجمعية
التعاونية على التثمين يجب ان يكون — انظر المرقب على ذلك الاعتقاد
بالعد في مجال تطبيق قانون اصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من قانون التثمين في المواد المدنية والتجارية
تنص على ان المحرر العربي لا يكون حجة على الغير في تاريخه الا منذ ان
يكون له تاريخ ثابت ، ويكون للمحرر تاريخ ثابت .

١ — من يوم ان يفيد بالتسجيل المصدق لذلك .

ب — من يوم ان يثبت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ .

ج — من يوم ان يؤثر عليه موظف من مختص به والمقصود بالتأثير على
المحرر من موظف علم مختص طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو
وجود اي كتابة موقعة يضعها على المحرر موظف علم مختص او مكلف
بخدمة علمية يكون المحرر قد عرض عليه اثناء تاديه وظيفته او قبله بالخدمة .

المكلف بها ، بشرط أن يكون هذا الموظف قد أوكل إليه القانون سلطة واختصاص في هذا الشأن سواء من الناحية النوعية أو من الناحية الكمية .

ومن حيث أنه فضلا على أن ملكية السيد / من الأراضي الزراعية والتي يبلغ مقدارها ٨ س ١ ط ١٠١ ف وتشمل ما آل إليه ميراثا عن والدته أو بموجب عقد التخليج محل النزاع المؤرخ ١٩٦١/١/٢٥ قد أثير إليها تفصيلا في السجل رقم (١) تجارب المتضمن بيان حيلة أعضاء الجمعية التعاونية بناحية منية سلامة الذي يبدأ من ابريل سنة ١٩٥٩ على التفصيل الوارد بكتاب بنك التصليق بمحافظة البحيرة السلف الاشارة اليه . فضلا عن ذلك فإن عقد التخليج سلف الفكر قد تاجر عليه من رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالناحية المذكورة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ خشيما . قطع بذلك في كتابه الموجه الى المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ تنفيذاً للاجراءات والمسؤولة في هذا الشأن خشيما لخطر حيلة الاطيان وتحديد حيازتها ، وعلا بما يوجب القانون في هذا الصدد ، ولا جدال بين ان التأشير الوارد على عقد التخليج إنما صدر منه بمناسبة قبليه بالجهة العامة المكلف بها مما يجعل هذا العقد ثابت التاريخ من يوم صدور هذا التأشير ، كل ذلك قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مما يوجب الاعتداد بالعقد في تطبيق احكام القانون المذكور عملا بنص المادة الثالثة منه ، واذا كانت اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي قد خشيما في قرارها المأمون فيه غير هذا المذهب ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ، ويعتبر الحكم بالجهة والجهة الطاعن الى طلباته في الطعن .

(طعن ١٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)

ملحوظة :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١ ق . ١٩٨١/١/٨

مادة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة ٦٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - الحالات التي يكون فيها المحرر العرفي تاريخ ثابت - تفسيره الموظف العمومي - الكشف الصلحي من الجمعية التعاونية الموقع من رئيس الجمعية وأعضائها يفيد إثبات تاريخ العقد العرفي .

ملخص الحكم :

من حيث انه تبين من ملفه الاعتراف رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٧١ والمضموم للطعن من انه قد احتوى المستندات المتضمنة من الطعون هذه الأول ومن بينها كشف صادر من الجمعية التعاونية بناحية كفر خزام موقع عليه من رئيس وأعضاء الجمعية ومختوم بخاتمها ثابت به اسم الطعون هذه الثاني من ضمن المستقرين من الطعون هذه الأول وتاريخ عقد البيع والمساحة المأجرة والزملم واسم الحوض وتاريخ وضع اليد وقد تأثر على هذا الكشف بالنظر من السيد / مرجع شعبة الدخل بملابورية ضرائب مصر الجديدة بتاريخ ١٩٦٩/٤/١ واسم السيد المراجع مختوم عليه بخاتم الدولة .

ومن حيث ان تأشيرة مراجع الضرائب وثبوت تاريخ صدورهما على الوجه المتقدم بيانه وهو مؤلفا عام مختص ومن ثم يصبح التاريخ ثابت بالمقد العرفي هو تاريخ الواقعة وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه لا تقدم يكون القرار المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه من الاعتماد بالمقد العرفي المؤرخ ١٩٦٥/١١/٢٥ ويكون الطعن . والحالة هذه محوفا متعين الرفض .

جلسة ٢١٩ - لسنة ١٩٨٠ - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٤ - ٤

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

توقيع موظف عام على العقد لا يفيد في إثبات تاريخه اذا كان توقيعاً غير مبرور ولا تؤيد المستندات صحة ومناسبة توقيعيه .

ملخص الحكم :

انه عن قول الطاعنة ان عقد القسمة موضوع المنازعة ثابت التاريخ لورود مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ وهي عقد البيع العرفي المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وان هذا العقد الاخر ثابت للتاريخ بالتأشير عليه في ١٥/١١/١٩٥٩ بالنظر من احد ضباط الشرطة الا انه يبين من مطالعة العقد ان التوقيع المقول به انما هو توقيع غير مبرور منسوب الى ضابط شرطة مركز بنهور ومن ثم فان عقد البيع المشار اليه لا يعتبر ثابت التاريخ للتوقيع عليه من شخص لا تؤيد المستندات صحته او مناسبة توقيعيه هذا فضلاً على انه لم يورد بهذا العقد على فرض ثبوت تاريخه مضموناً كلياً للعقد القسمة موضوع المنازعة مما ترى معه المحكمة طرح هذا الوجه من اوجه الطاعنة .

(طعن ٤٤١ لسنة ١٨ ق — جملة ١٩٧٤/٤/٧٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الحصر العام للحيزة — ملء الوثائق الورقية بالتمديد بمعرفة موظفين عموميين — اعتباره وسيلة لاثبات تاريخ العقود التي يرد مضمونها بصورة كتابية في النموذج المعد لهذا الحصر .

ملخص الحكم :

ان الحصر العام للحيزة على مستوى الجهة جوية الذي جرى سنة ١٩٦٨ قد صعد بناء على قرارات لجنة وزارية شكلت لهذا الغرض ووضعت النموذج اللازم لاجراء الحصر بمعرفة مصلحة الاحوال المقررة

وقامت اللجان المختصة علي مستوى الجمهورية والمراكز والمحافظات ومعظم
اعضائها من الموظفين المومنين بكل البعثات الواردة بهذه النماذج
والتوقيع عليها والاشراف على تنفيذها بغية تحديد الانصبة الفعلية
بكل ملك من الحيازات التي تمت بحوزة ملكه سبق القول مما جعل
هذه النماذج ومنها النموذج (و) اموال مقررة اوراقا ثابتة التاريخ
بالتأشير عليها من موظفين عموميين مختصين بذلك كما هو ظاهر من
مفردات الاحكام المذكورة بغير اداء عملية الحصر الختام الحيازة .

ولما كان المبدأ موضوع المذكرة قد ورد ضمنونها بصورة
كافية في النموذج (و) اسوال ضرورة القبول التاريخ في ١٩٦٩/٦/٢٢
لما سلف ايضا من اسباب - ومن ثم يكون المبدأ المشار اليهما
قد ثبت تاريخهما في هذا اليوم اي قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ الممل
بالتقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وبالتالي يعتد بهما في تطبيق احكامه .

(طعن ٢٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٤)

الفرع الرابع

وفاء أحد من أهم على الحرر اثر معترف به

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الفترة (د) من المادة ١٥ من قانون الأشغال رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ —
يشترط لثبوت تاريخ الحرر العرفي أن يكون للمتوفى اثر معترف به من خط
أو مضاء أو بصمة على الحرر المطلوب اثبات تاريخه قبيل الوفاة — عبء
الاثبات يقع على عاتق من يدعى بثبوت تاريخ الحرر ولا يجوز له أن ينقل عبء
الاثبات إلى خصمه المعلن بالتزوير أو الإنكار .

ملخص الحكم :

انه من ثبوت التاريخ فقد جاء في النتيجة النهائية لتقرير الخبير
ان الأرض موضوع النزاع قد تم الاستيلاء عليها قبل الاجنبى
. طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه كما وانها
ينطبق عليها التصرف المدعى صدوره من الاجنبى الى المطمعون ضده
والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ هذا التصرف الذى صدر قرار اللجنة القضائية
بالاعتداد به ، كذلك ثبت من صحيفة الاحوال المدنية وفاة الاجنبى فى
الثامن من يونيو سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث انه بثبوت تاريخ هذا التصرف كان يتمين على
المطمعون ضده ان يقدم اوراقا ثابتا بها توقيع معترف به لهذا الاجنبى
لمضاهاتها على التوقيع المنسوب صدوره من الاجنبى
على العقد موضوع النزاع والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ ذلك انه يشترط قانونا
لثبوت تاريخ هذا التصرف طبقا للفقرة (د) من المادة ١٥ من قانون
الاثبات فى المصادق المدنية والتجارية ان يكون للمتوفى اثر معترف به من
خط أو امضاء أو بصمة على الحرر .

ومن حيث انه لم يثبت ان التوقيع الثابت على التصرف المؤرخ
فى ١٩٤٨/٥/٩ والمنسوب صدوره الى المتوفى

معترف به انه لهذا الأجنبي بل لقد انكرته الهيئة الطاعنة وطلبت اوراقا
لمشاهاةها .

ومن حيث ان الطاعن قد دعى على التضمين السبق لتقديم اوراق
ثابت بها توقيع معترف به لهذا الأجنبي للمشاهاة ولكنه لم يفعل بذلك
ذهب في مذكرة طلبها الى انه يتمين على الهيئة الطاعنة ان تسلك الطريق
الذي نظمه قانون الاثبات للطعن على الورقة بالتزوير او التمسك .

ومن حيث ان هذا النظر غير سعيد ذلك ان عبء الاثبات انها يقدم
على من يدعى ثبتت تاريخ التمسك . اما وقد عجز المظنون عنه عن
هذا الاثبات بعدم تقديم اوراق للمشاهاة فانه يتمين عدم الاعتماد على ما
الذي قدمه والمؤرخ في ١٩٤٨/٥/٩ والمسمى مستوره من الاجنبي
مساختها ٦ ط ٨ ف
بيِّنَ الاطلسان موضوع هذا الطعن والبالغ

(طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — اثبتت تاريخ
المحررات العرفية — الحالات الواردة بالمادة ١٥ على سبيل المثال لا الحصر
— الحالات غير المخصوص عليها يجب ان تكون قاطعة الدلالة على ان الورقة
العرفية قد صدرت قبل وقوعها — وجود بصمة ختم القوي يفصل عن
صاحبه ويمكن لغيره ان يوقع به — ضرورة توافر شرطين للاخذ ببصمة (ختم
القوي كدليل اثبات تاريخ العقد : الاول — ان الختم هو لصاحبه الذي نسب
اليه التوقيع — الثاني — ان الختم قد اجراه صاحب الختم قبل وقوعه ولم
يجره غيره بعد الوفاة — اثر القرب على ذلك : لا يكفي بمجرد الختم على
الورقة العرفية مقرونة بواقعة الوفاة بل يجب ان يثبت بصورة قاطعة ان
الختم لم يوقع به بعد الوفاة — واقعة الوفاة وحدها لم تعد كافية لغير مجال
الاثبات

مجلس الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تنفي بأنه
جسدها المحكمة على ملكية ما يجوز الحد الامين الذي يستحقه الملك
بقيا للمواد السابقة - ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يعد من
خريف الحكم هذا القانون بتصرفات الملك ما لم تكن ثلثة التاريخ قبل
العمل به . وفيه المادة ١٥ : بين القاتلين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨
يصدر قانون الاثبات في المواد المعنية والتجارية على انه لا يكون الحرر
العمومي خضعة على الفور في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثبت -
فيكون للمعتمد تاريخ ثبت . ا - من يوم ان يحدد بالسجل المعد لذلك .
ب - من يوم ان يثبت مضمونه في ورقة اخرى ثلثة التاريخ . ج - من
يوم ان يؤثر عليه موثق علم مختص . د - من يوم وفاة احد من
العلم على المعتمد او معتمده به من قبل او امضاء او بصمة او من يوم ان
يصبح مستحلا على احد من هؤلاء ان يكتب او يسمم لعيلة في حصة .
ه - من يوم وقوع اي حادث آخر يكون قاطعا في ان الورقة قد
صدرت قبل وثوقه .

ومن حيث انه يستقرأ هذه المواد يبين بوضوح انه وان كان
الاستقرار عليه ان الحالات الواردة في المادة ١٥ المشار اليها لم ترد بها
على سجل الحصر الا انه في الحالات الاخرى غير المخصوص عليها
يؤزم ان تكون قائمة في الدلالة على ان الورقة قد صدرت قبلها ويحتمل
انقضى عن الشارع بطلب في ان حالة نفس عليها او لم ينش عليها ان يكون
الحالة قائمة في الدلالة على ان الورقة صدرت قبلها - فليد الورقة
في السجل المعد لذلك او انبجها في ورقة اخرى ثلثة التاريخ او وفاة
عن وقع على الورقة بالتصديق او بصمة بابلها او من يوم ان يصدر
بصمة على من وضع عليها ثلثة الدلالة القائمة بها . وجزم بصمة العلم
على العلم بتصل من مستلخه وجزم العلم ان يوقع به - فليد المستقر
العلم والكسوة على ضرورة توافر شرطين في هذه الحالة الاولى بصمة
ويضم المستقر على علم في تلك تاريخ المضمون الاول في العلم هو بصمته
الذي نسب اليه التوقيع الثاني ان يكون البسم قد اجراه صاحب العلم .
قبل وفاته ولم يجره غيره بعد الوفاة ولذلك فانه لوورد الملك على هذه

حققة نسبة التمسك الخدم من ماله لا يكفى بوجه وجود النسبة على السيد الموع ١٢٦٠/٥/١٢٦٠ الى السيد الموع ١٢٦٠/٥/١٢٦٠ .
بمشورة قلعة على ان الختم لم يوضع به بعد الوفاة لأن الوفاة وحدها
لهذا السيد النسبة هو هذا المبدأ .

ومن غيب انه يقول فيه الاستم على الصلة الماسة في كمال من
التمسك بينه وبين بوضوح انه بالنسبة للطن الاول انه وان انتهى قسم ارجل
العمل والتمسك به بصفة الحب المسمى الى نسبة الختم الواقع به
على المصلحة الموع ١٢٦٠/٥/١٢٦٠ الى مصلحة الموع ١٢٦٠/٥/١٢٦٠ .
الا ان الطاعة لم تقدم ما يفيد عدم اتمسك هذا الختم بعد وفاة ضابطه
على وجه قطع حيث يجب شهادة ادارية معلنة بعد العمل بالفتون تمديد
جبر الختم بعد وفاة الشاهد — وهي بهذه التوبة لا تخرج عن كونها
شهادة بوقوع سابقة عليها لا قطع في ان الختم قد جبر فور الوفاة او
انه لم يستعمل بعد الوفاة — ومن ثم للاستناد الى نتيجة المساهمة
وحدها لا تكفى في هذا المبدأ — وبالتالي لا يمكن القول بثبوت تاريخ هذا
التمسك بطلب العمل بالفتون رقم ١٢٧ لسنة ١٢٦١ وبذلك يكون
غير ان اللجنة القضائية في الاعتراف رقم ٨٢٤ لسنة ١٢٦٢ وقد
اقتضت بذلك قد املح الحق فيها انتهى اليه — ويكون ذلك الطعن قد بلى
على غير اساسي شديد من التفتون وتبين المستكم بوضوح .

(طعن ٦٩ لسنة ٨ ق ، ٥٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)

التمسك بالختم (٨٤)

التمسك بالختم :
التمسك بالختم على الختم لا يفي في الختم الموع ما لم يتم التوقيع بالختم
في الختم المسمى عند به بوضوح .
ملخص الحكم :

في من قول الطاعة ان عند النسبة بوضوح الموع ثابت التاريخ
بوضوح آخر التفتون بوضوح على الختم في الختم المسمى بوضوح رقم

١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقد لاحظت اللجنة ان الطاعة فكسرت في غريبتة
اعتراضها المقدم الى اللجنة القضائية في التوقيعة في
وليا كان وجه الحق في ذلك فان الطاعة لم تقدم ما يدل على
المتابعة الموقعة على العقد بختمها وبان هذا التوقيع قد تم حال حياته
اذ ان انفصال الختم عن يد صاحبه يحتل معه استخذه بعد وفاته واذا
كان صحيحا ما فكرته الطاعة من ان محضر جبر الختم لا يتم الا اذا كان
من بين الورثة فامر الا ان الدليل المستند من التوقيع بالختم يظل قائما
طالما لم يقدم ما يدل على ان التوقيع به كان حال حياة صاحبه وهو دليل
تحصل الطاعة عليه اثباته وقد عجزت عن ذلك كما قالت اللجنة
القضائية بحق بقرارها الملغى فيه .

(ملن ٤٢١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبينا :

المادة ١٥ من قانون الامتلاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وسائل اثبات التاريخ
العقد العربي - بصحة ختم الشخص المتوفي لا تصلح دليلا لاثبات التاريخ
الا اذا ثبت ان الختم لم يستعمل بعد وفاة صاحبه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المخطى به الطاعن قد نص في
مادته الثالثة على ان تستولى الحكومة على ما يجاوز الحد الأقصى الذي
يستطيعه الملك طبقا للواد السابقة ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون
بصرفه الملك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به وقد اراد المشرع
بذلك القضاء باعتبر الهيئة العلية للاصلاح الزراعي من « الفهر » وشرط
للاعتداد بهذه التصرفات في مواجهتها ان تكون ثبوت التاريخ قبل نفاذ
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان طرق اثبات تاريخ المصروفات العربية تناولتها المادة
١٥ من قانون الامتلاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري نفاذها على

لا يكون المحرر العربي حجية على الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت : (١) (ب)
 (ج) (د) من يوم وفاة احد من لهم على المحرر اثر مقرب به
 عن خط او اعتناء او تبعية او من يوم ان يستريح بمقتضى على احد من
 هؤلاء ان يكتب او يكتمل في نفسه جواز ومقتضى واطلاقا ولا خلاف
 ومن حيث انه بازال حكم القواعد المتقدمة على واقعية النزاع فانه
 يجب التأكيد من ان الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه

ومن حيث انه بازال حكم القواعد المتقدمة على واقعية النزاع فانه
 بالنسبة للمعتدين المؤرخ اولهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ والصادر
 الى السيد والمؤرخ ثانيهما في ٢٦ من نوفمبر سنة
 ١٩٥٨ والصادر الى السيدة فان الطاعن يستدل في
 ثبوت التاريخ بالنسبة لكل منهما الى ان شخصا يدعى
 قد بصم بختمه بصفته شاهدا على العقد وان هذا الشخص توفي في
 ١ من أغسطس سنة ١٩٦٠ وقدم مستخرجا رسميا يفيد وفاة الشاهد
 في هذا التاريخ .

ومن حيث انه لو كان كلا من العقدين موقع عليه بختيم الشاهد
 وثابت من المستخرج الرسمي وفاته في تاريخ سابق على العمل
 بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الا ان الفصل في هذا هو الوتوف على
 حقيقة التاريخ الذي تم فيه البصم بهذا الختم والتحقيق من ان البصم قد
 اجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجزه غيره بعد وفاة هو هذا الامر
 ومع مراعاة ان الختم منفصل عن صاحبه لا يمكن الاطمئنان اليه لاذ من
 السهل الحصول على الختم بعدد الوفاة ومن ثم فان استقلاده الى هذه
 الواقعة لا يصلح دليلا على ثبوت التاريخ وبقتالي يعتبر التصرفان
 اللذان شملهما هذان العقدان غير ثابتي التاريخ ومن ثم لا يعتد بهما في
 مواجهة هيئة الاسلح الزراعي .

المادة رقم ٢٤

المبدأ :

عراق القرض على الحقة لا يفيد في التمسك بالقرض به ولم يتوقع بالختم لأن الختم ينفصل عن يد صاحبه أو المستفيد إلى توقيعه بالقرض بمعرفة مصلحة الطب القرض لا يصلح دليلاً لقوت التاريخ — يتعين للتقرير بوجوب المساعدة فقيم بغير الختم بمصلحة الطب القرض به وجوبه التلك من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ملخص الحكم :

إن طرق التمسك المحررات العرفية تناولتها المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري نصها على النحو الآتي :
لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا بعد أن يكون له تاريخ ثبت ويكون للمحرر تاريخ ثابت (١) (٢)
(ج) (د) من يوم وفاة أحد بين لهم على المحرر أنكر معترف به من خط أو أضاء أو بصمة
ومن حيث أنه في حالة وجود بصمة ختم على الورقة العرفية فلا بد يجب التلك من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ومن حيث أنه بالنسبة للمعتدين بحمل التمسك والمحرر في ١٩٥٨/١٢/٢٢ من المأمون مستخدمين في شيوخ الإسلام بالنسبة لتلك عقد على أن شيخنا يمدى وقسم المصلحة بمصلحة خفيه شاعداً وإن هذا المصنف وقسم بنفسه أيضاً على عقد يصح عسري آخر في ١٩٥٧/٢/٢٠ بمحضر ضجه إلى بمقدار ٦٠ من ١٠ وقسم أيضاً بنفسه على محضر بمحضره بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٨ بمحضر من المأمون والمأمون على كل من المأمون والإقرار بما يفيد النظر في الدعوى المرفوعة رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ جلى بنى سوف ، وأنه بالجملة الموقوف على قسم لإحبات التمسك والتعهد بمصلحة الطب القرض بوزارة العدل انتهى إليه إلى أن حصلت ختم المصنف المصنوع بها على عقد البيع موضوع النزاع المطروح فتلق وبصمت

ختم الشاهد نفسه على القيد والإقرار المؤثر عليهما في الدعوى السابق
الاشارة اليها وان هذا الشاهد المؤثر في تاريخ سابق على أعمال نص
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه وان كان كلا المتدين موقوف عليه بختم الشاهد
..... ولجنة من المسمي المخرج الرسمي وقتها في تاريخ
سابق على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الا ان النص في هذا الصدد
المتعلق على حقيقة التاريخ الذي تم به الختم بهذا ختم والتحقق من
ان الختم قد اجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يحضر غيره بعد
الوفاة ذلك لان الختم منفصل عن مصلحة ومن السهل الحصول
عليه بعد الوفاة ولذلك كان من المتعين قبل اجراء المضيافة - ان يكون
من بين الاوراق المقدمة الى مصلحة الطب الشرعي محضر جبر الختم
المطلوب مضامنته ، او ما يدل على ان الختم لم يوضع به بعد الوفاة ومن
ثم فإن الاستناد الى نتيجة هذه المضاهاة لا يصلح دليلا لاثبات التاريخ
وبالتالي لا يمكن الاعتماد بالمدين المؤرخين في ١٩٥٨/٨/٢ في مواجهة
الجهة المطالبة ومن ثم يتعين انشاء القرار المطعون فيه ورفض الإقرار
والزام المطعون ضدهم المبروقات أملاً لنص المادة ١٨٤ من قانون
المرافعات .

(ملحق ٥٩٢ لملف ١٨٤ - جلسة ١٨/٢/١٩٧٥)

الفرع الثاني وقوع حادث قطع الدالة

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

مفاد الفقرة (د) من المادة ٢٩٥ من القانون المحنى وتقابلها الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحادث القاطع إنما يقصد به الواقعة التي تكون في طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعها .

تلخيص الحكم :

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن واقعة سحب الشيك المصرفي المتقدم من بنك مصر فرع مخافة على بنك مصر فرع الاسكندرية وصرفه على الوجه المشار اليه تعتبر بحسب ولايتها واقعة قاطعة في قيام العقد العرفي المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ في ذات التاريخ ما دام قد قام تطابق في البيان بين ما أثير اليه البند الأول من العقد خلاصا بإداء مقدم الثمن ومأقون في الشيك — لا حجة في ذلك — لأفضلا على أن مجرد التطابق في البيئات لا يقطع في ذاته بقيام صلة بين هذا الشيك وذاك العقد طالما خلت الأوراق من دليل مقبول على قيام هذه الصلة بأي وجه من الوجوه فإن هذه الواقعة مع سحتها — لا تعد بمثابة حادث قاطع في الدلالة على أن العقد العرفي المنسوخ عنه قد حرر فعلا قبل وقوعه بما يجعله ثابت التاريخ في مفهوم الفقرة (د) من المادة ٢٩٥ من القانون المحنى التي تقابلها الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ذلك أن الحادث القاطع في مفهوم الفقرة المشار إليها إنما يقصد به الواقعة التي تكون في طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة قد صدرت قبل وقوعها ومن ثم لا يكفي أن تكون الواقعة مما يرجع معها احتمال مطابقة تاريخ الورقة للواقع كما هو الشأن في الحالة المطروحة ولا اعتداد في هذا المقام بما قدم من شهادات صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وبثك التسليم الزراعي والتعاوني

مخافة والاتصال الاشتراكي العنصرى والمصروف المختص ذلك إنه إما كان
الراى فى طبيعة هذه الشهادات بين مقلها مفسدان على مسطورها فى تاريخ
لاحق لتاريخ المعسل بالحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٨٦١ المسمى اليه
قد جاءت فيها تفسيفته من بيقاته على مسيل الاخير بواقعة حينئذ
المستترين او تلهمهم للارض بخل المنازعة ويستند هذه الحيلولة لو للكلية
ولم تلت بين مسطورها كما يقع فى ثبوت تاريخ المقدر العرى المسوخ فى
٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ المنقوه عنه على وجه اليقين قبل المعسل بأحكام
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق.

(تلحق ٢٤ لسنة ١٨ ق - فى ١١/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقصود من وقوع
حادث آخر يكون قاطعا فى أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعه - يجب
أن يكون الحادث واقعة قاطعة الدلالة على وقوعه وأن يتم فى ظروف
وملابسات لا ياتيها شك من أى ناحية من النواحي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المفترضة مستند يجلب ما تقدم الى قولها بأنه حتى
إذا لم تصلح الوسيلة المتبعة فى أثبات التاريخ مقلها طحا الى التلبس
الوارد بالفقرة (هـ) من المادة ٢٥ المشر اليها ، إلا أن هذا الاستناد برود
بدوره بأنه يشترط الأخذ بهذا النظر إن يكون التفسير واقعة قاطعة
الدلالة فى أن المقدم تم تقديمه الى الشهر المتارى فى هذا التاريخ ، ومعنى
ذلك أن يتم فى ظروف وملابسات لا ياتيها شك من أى ناحية من النواحي
ويكون ثمة أدلة حاسمة على وقوعه ، إلا أن الحال فى الطعن الراهن هو
أنه غير ثابت أن المقدم قدم بالطريق المرسوم قانونا ، وهو أن يبدأ
بتقديمه الى مديرية الشهر أى لرئيس المديرية ويقوم هذا بعد الفحص
الإبتدائى بأحلاته الى الموظف المختص بتقدير الرسوم ، ولا يكفى فى هذا
أن تكون الاحالة شفهية كما جاء فى دفاع الطاعنة ، كما أن هذا الطلب

لم يتم ذكر شيء منه في أي من مسودات النورية أو النورية ، وهذا يدل على
 من أن المقصود على كل تكبير يظهر بشيكل واضح والمصحح الأخير على
 المرحوم من أن الرخايف لم يتم اللوحة النهائية بقدر يسلمه المرحوم ،
 وقد مال المصنف من الطائفة هذه المظفرة ليل بالنعكسة بأن المرحوم المصنف
 ليس بالموافق للتكبير وإنما هو المراسم النورية ، كل ذلك ينبغي تحسلا
 من المسائل التي حل هذه الواجبة ويظهر من أن توصيف بقية وثيقة تخطيطية ،
 كما لا يوجد الطائفة مستخدمين فضلا عن ذلك إلى التغيرات المستمرة من
 تلم الضريبة على المصاريف البتة بحدودية الاستكثارية المخصصة ربط
 عوائد أملاك على بعض ديوان من ديوان سنة ١٦٦١ يلهمهم بغير المتباينين
 مع المعترضة بقوله أن هذه المصلحة استجبت قبل صدور القانون رقم ١٧٧
 لسنة ١٦٦١ ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه الشهادات لم يرد بها أي بيان
 يمين الأرض محل العقد أو أي عبارة إلى بيقات العقد فإن تاريخ غالبيتها
 لاحق للقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٦٦١ .

(ملحق ٥٠) نسخة ٨٨٢١١ — جلسة ١٩٧٧/١٨

القاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الائتلاف رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — مفاد أحكام
 المادة ١٥ من قانون الائتلاف أن الشروع بشرط يكون تاريخ المجرى المسمى
 لهذا أن يكون التاريخ قبلها — وهذا يعني أن التاريخ الأول للتفويض
 لتلك تاريخ الترخيص المرفوعة عنه لا يمكن أن يكون في هذا المجال .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من كلية لأحكام المادة ١٥ على أن تاريخ المرفوع الأول
 فإن نفس المادة ١٥ من قانون الائتلاف في المواد المالية والتجارية رقم ٢٥
 لسنة ١٩٦٨ موضح في أن المجرى المرفوع لا يكون حجة على الغير في طريقه
 إلا بعد أن يكون له تاريخ ثابت ويكون المجرى تاريخ ثابت لا — من تاريخ

أن يثبت بالاعتقال في ذلك اليوم - من يوم أن يقع مضمونه في ورقة أخرى خارجة للتاريخ - من يوم أنه وقع عليه موطئ علم بمكانه - من يوم وفاة الجسد من أهم علي الحرر اثر بهتريف به من خط او امضاء او بصمة او من يوم ان يصبح مستحلاً على احد من هؤلاء ان يصمم له في جسده - من يوم وقوع أى حادث فخر يكون تلكم في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه - والمستفاد من استقراء الحكم هذه المادة أن الشارع اشترط ليكون تاريخ الحرر العرفى ظاهراً أن يكون الجليل قاطعاً - ومن ثم قلته حتى بالنسبة للحالات التي يحدثها في الفقرات من ١ الى ٩ راعى توفر هذا الشرط فتعيد الحرر في السجل الجسد لذلك فليح في الدلالة على صحة التاريخ - وبهوت مضمونه في ورقة أخرى ثبوت التاريخ يتطبع في صدور الورقة العرفية قبل تاريخ الورقة الظنية التاريخ وكذلك الحال بالنسبة لتأشير الموظف الممل المختص ووفاء احد من لهم علي الحرر اثر بهتريف به من خط او امضاء .. وحينما اراد الشارع ان يجمع الحكم اشترط ذات الشرط في البقرة (هـ) حيث اشترط ان يكون المصنف قاطعاً في ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه - وان لم يجزئاً يثور الشك حول التليل المتخذ اسلياً لاثبت تاريخ الورقة العرفية او لا يكون قاطعاً في الدلالة قلته لا يعتمد عليه ولا يعتد به في هذا الجدل .

ومن حيث ان اللجنة القضائية في قرارها الملبون فيها بالعلم المائل قد اصابت وجه الحق فيها لكانت اليه من عدم كفاية اخذت عليه مصلحة المراد التي تعللها الملبون موضوع الاعتراف لسلطان الاربعة وما اوتت عليه من اسباب ادت الى هذه النتيجة - فان هذه الحكمة فالفد بها اسلياً لها من رفض هذا الوجه من وجوهه الظن عند ثم ظلمت منه .

(ملين ٧٠١ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٩٧٦/٢/١)

قائمة رقم (٩٤)

المبدأ :

طريق التمسك بالسوارة بالمسابقة ١٩ بين القسطنطين
(وتقيم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ على مسويل لقسطنطينية على سويل العصر)

— للقاضي ان يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة العرفية على وجه قطعي لا يخالط شك — لا اعتناء في هذا الصدد بأي وسيلة لا تحقق هذه الغاية — تقدير ذلك مما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٩٥ من القانون المدني قد نصت على انه « لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها الا منذ ان يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتا ١ — من يوم ان تقيد بالسجل المد لذلك . ٢ — من يوم ان يثبت مضمونها في ورقة اخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم ان يؤثر عليها موظف عام مختص د — من يوم وفاة احد من لهم على الورقة اثر معترف به من خط او امضاء او ختم او بصمة ، او من يوم ان يصبح مستحيلا على احد من هؤلاء ان يكتب او ييصم لعله في جسمه . ويوجه عام من يوم وقوع اي حادث آخر يكون قاطعا في ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه . . . وقد جاءت المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ترديدا لذات الاحكام والمستفاد من سياق هذا النص ان الاصل في الورقة العرفية ان تكون حجة على الكلفة في كل ما دون بها فيها . هذا التاريخ المعطى لها فلا تكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته ، وحكمه استثناء التاريخ على هذا الوجه لتمثيل حسبما اقتضت عنه الفكرة الايضاحية للقانون المدني في جمالية الغير من خطر تقديم التاريخ في الاوراق العرفية وذلك بمزاغة ان الورقة « العرفية هي من خلق قوى الشأن فيها ومن اليسر اعطاء هذه الورقة تاريخا كتابيا اضارا بالغير الذي يحتج عليه بها ومن ثم كل لزاما حماية الغير من هذا الغش الذي يسهل وقوعه اضارا به وذلك بالاشتراط ان يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتا لكي يحتج عليه به ، ونزولا على هذه الحكمة وانما معها فقد جاءت طرق اثبات التاريخ التي ساقها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ومن ثم كان للقاضي ان يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة وذلك ما نصت عليه الفقرة (د)

من المادة ٣١٥ من القانون المدني وبنسبة القيمة (١٥) من المادة ١٥ من قانون القسطنطينية حتى الوجه المشار اليه ، وغنى من البيان ان الاصل الجاهل في هذا الموضوع ان يكون تاريخ الورقة الرئيسية ثابتا على وجه قاطع لا يخاطبه شك ومن ثم فلا اعتداد في هذا الصدد بأى وسيلة لا تحقق هذه الغاية وتقدير ذلك مما يستلزم به القضاة حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ومن حيث ان اقرار الضريبة الفعلية على الايراد هو في الاصل ورقة من انشاء الممول صاحب الشأن وصنعة اذ ، انه يتفرد بتكوين ما يشاء من بيانات فيه بعيدا عن أى رقابة من الجهة المختصة بمصلحة الضرائب ، ومن ثم فان هذه البيانات لا تكون حجة في القضايا الا بقدر ما يقوم القاطع على سلامتها وتوافرها لها مقومات ثبوتها ، ولا يغير من ذلك كيون هذا الاقرار قد اكتسب تاريخا ثابتا بمجرد تكميل الموظف المختص بما يفيد تسلمه اذ ان واقعة تسليم الاقرار الى مصلحة الضرائب على هذا النحو ليس من شأنها ان تنهض في ذاتها دليلا قاطعا على صحة ما تضمنه هذا الاقرار من بيانات او اشير اليه فيه من وقائع .

ومن ثم ان الممولون ضدهم يستندون في اثبات تاريخ العقد المعرفى موضوع النزاع وهو العقد المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦١. والمطعون من الممولون ضده الثالث - المستولى لديه - الى الممولون ضدها الاول والقاتل يستندون في ذلك الى ورود مضمونه في اقرار الضريبة الفعلية على الايراد المقدم من الممول لديه الى مديرية ضرائب دمشق عن ايراداته الكلي في ائدة من اول يناير الى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ والى ان هذه الاقرار تصدر لاثبات الايرادات للخاصة لسنة ١٩٦٠ فقط حتى يحصل الضريبة المستحقة عليها ، وعلى ذلك فانه من الطبيعي ان يدون المستولى لديه ما يجريه من تصرفات خلال تلك السنة ، ولكن ليس من طبيعته الامور ان يدرج المول تصرفاته الحاصلة في السنة التالية وهي سنة ١٩٦١ في اقراره المقدم من سنة سابقة من سنة ١٩٦٠ في حين ان الحال لا يستلزم ذلك اذ لا تأثير لهذا التصرف على ايراداته التي حققها في سنة ١٩٦٠ والتي يحاسب عليها شرائيا بهذا الاقرار ، وعلى ذلك فان الاقرار اليه

تأخروا المتأخرين بالحدود المرسى المخطط اليه من هذا الاقوال تكون قد جاءت
حقوق الخلفين ويثبت الصلة بها اعد له هذا الاقوال اصلا ، هذا فبمضيلا عن
ان القيد ان المليون قدم الثالث : « المصلحة » بل يباشر استغلال الارض
المهمة بمسقطه ملكها الى ما بعد ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ الى ابرم بهذه
الصيغة عقود ايجار لتلك الارض في نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه لا تقدم فان واقعة قيام العقد المرسى المثار اليه في
١٥ من يناير سنة ١٩٦١ على هذا الوجه يحولها الشك وتنفذ في الوقت
ذاته الدليل القاطع على صحتها ، الامر الذي لا تطعن معه المحكمة الى ان
هذا العقد ثابت التاريخ قبل الميثاق الحكم القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦١ ،
ويكفي لا يجوز الاعتداد به في تطبيق احكام هذا القانون ويكون الاسراع
الزاعى على حق في استيلائه على المصلحة الواقعة عن ثلثة امدان لدى
المتولى ليه السيد / . . . المليون قدم الثالث .

(طعن ١٠٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦)

اللائحة رقم (٩٥)

المبطلات :

المادة ١٥ من قانون التجارة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ و ٢٧ من قانون
المرافعة المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ — يلزم لجهة المصلحة
في حالة عدم التنازل الضموري ان يكون العقد او الاقوال او الميثاق او بصفة
الضامح الذي يجوز المصلحة عليه على مورد زمني والا فلا يجوز قبوله —
طابق قانون المرافعات المدنية — لا يجوز اعتبار تاريخ وفاة كاتب العقد
طريقا ثابتا بما دام كاتب العقد لم يوتقه بصفته بصفته او شفعاء او
مستألفا .

ملخص الحكم :

تمس المادة النافذة من القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦١ بحق بان تستولى
المحكمة على المصلحة بما يتجاوز الحد الأقصى الذي يحدده الملك طبقا للمواد
النافذة ومع تراعاة احكام المدين المتعلقين لا ينفذ في تطبيق احكام

هذه القانون بغير ذلك المقتضى بل ان ثابت المصروفين بل المصروف به وتبين
الطريق ١٥ من قانون الاعمال رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦. على انه لا يكون المصروف
الفرق كخمس على الفرق من طريقه الا انه ان يكون له طريقه فلهذا ويكون
المحرر تاريخه في وقت من يوم وفاة احد من لهم على المحرر ان يصفى به من
خط او امضاء او بصمة ، او من يوم ان يصبح مستحلا على احد من
مولاة ان يقتضه او يثبت لجهة من جهة . وتضمن المادة ٢٧ من ذات القانون
على انه لا يثبت للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم الا في القسط
في الامضاء او الختم او بصمة الامسح الموضح على محركات رسمية م ١٠
المسودات الرسمية .

ومن حيث انه يبين من جماع ما تكتم ان النزاع بين الطرفين يطور حول
ما اذا كان يلزم الاكتفاء بالنقد التوقيى مثل الاعراض رقم ٨٠٨ لسنة
١٩٦٦ باعتباره اصبح ورقة رسمية بالتكتم بالاعتقاد به من اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعى خصوصا على القانون لاجراء المضاهاة المطلوبة عدم يبين
على طائفتين ورقة رسمية عليها توقيع التوقيى او
مكتوبة بخط يده .

ومن حيث ان نص المادة ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
صريح واضح في انه يلزم لاجراء المضاهاة في حالة عدم اتفاق خصوم ان
يكون خط او الامضاء او الختم او بصمة الامسح الذى يجرى المضاهاة عليه —
على محرر رسمى والا فلا يجوز قبوله .

واذا كانت الورقة او المحرر الرسمى لا تنطبق به المادة ١٠ من ذات
القانون هي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بصفة عامة ما تم
من بينه وبين غيره من ذوي الشأن وذلك طبقا للاوضاع القانونية ومن
حدود سلطة واختصاصه فلذا لم تكسب هذه المحركات صفة رسمية فلا
يكون لها الا تية المعروضة العمومية في كل نوع التمسك عد والمساوما
بتمسكاتهم او اختلاهم او بيمصات اصلهم فان المقد الذى اعتمدت به اللجنة
القضائية في الاعراض رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٦ لا يعتبر ورقة رسمية بهذا
المعنى ما يسوغ معه اجراء المضاهاة عليها فلك انه فضلا على ما تقدم

فإن العقد المذكور لم يتم الاعتماد به إلا لأن تاريخه قد ثبتت بالدليل والبرهان من موظف علم هو وكيل للهيئة للأحوال الشخصية ولا علاقة في ذلك بخلاف كتيبه أو توثيقه عليه كشاهد — ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الدليل كوسيلة للمضاهاة — وبالتالي عن هذا السبب من أسباب الطعن .

ومن حيث أنه من جهة أخرى فإن الاستناد إلى أن كاتب العقد قد تولى وإن العقد بذلك قد ثبت تاريخه بوفاء كتيبه فإن الاستناد إلى ذلك لا يقوم هو الآخر على سند من القانون ذلك أن القابلة وحدها إذا كتبت لشخص لم يوقع العقد لا تثبت التاريخ إذ من الجائز أن يكتب انسان مشروع عقداً يوقعه بصفته متمثلاً أو شاعداً أو ضامناً فلا عبرة بوفاته أو حياته فيما يخص إثبات التاريخ . وإن كان المصل كذلك بالنسبة للعقد موضوع النزاع إذ توفي محرره دون أن يوقعه بأية صفة كتبت وبالتالي فلا تثبت وقته في إثبات تاريخه — وبذلك ينهار السبب الثاني من أسباب الطعن — وبالتالي يكون الطعن ولا أساس له من القانون متعيناً الحكم برفضه والزام الطاعن المصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٥٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قائمة رقم (٩٦)

المبدأ :

تاريخ التصرف .

ملخص الحكم :

بإدخال الأموال الأميرية لا يصلح تليلاً على ثبوت تاريخ الورقة الغريبة — ذلك إن القيم بإدخال هذه الأموال لا يكون بالضرورة ملكاً للأرض .

(طعن ٩٢١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)

الهيئة العليا

مسائل متنوعة

تكملة رقم (٢٧)

المبدأ :

الأصل في الورقة العرفية ان تكون حجة على الكفة في كل ما دون بها فيما عدا التاريخ الممضى لها - تاريخ الورقة العرفية لا يكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة او شبهة في صحته - طرق اثبات المحرر العرفي الواردة في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على سبيل المثال لا الحصر - الأصل الجاهل ان يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتا على وجه قطع الدلالة لا يخلطه شك - لا وجه للاعتداد بأي وسيلة لا تحقق الفنية منها - تعتبر تلك متروكة لسلطة القاضي التقديرية وما يستقل به حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وبالمسئلة .

ملخص الحكم :

انه باستعراض احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد من الاراضي الزراعية وما في حكمها يتبين ان المادة الاولى منه تنص على انه : « لا يجوز لأي فرد ان يمتلك من الاراضي الزراعية وما في حكمها ومن الاراضي البور والمخراوية اكثر من خمسين فداناً .

كما لا يجوز ان تزيد على مئة فدان من تلك الاراضي جبلة ما تملكه الاسرة مع مراعاة حكم الفقرة السابقة » كما تنص المادة السابعة من ذات القانون على ان « تسولي الحكومة خلال سنين من تاريخ العمل بهذا القانون على الاراضي الزائدة عن حد الاقصى للملكية المقررة وفقا لاحكام المادة السابقة .

ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات المالك السابقة

ما لم تكن ثلثة التاريخ قبل العمل به « وأخيراً نصت المادة ٢٢ من القانون المذكور على أن يعمل به اعتباطاً من يوم ١٩٦٩/٧/٢٢ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه « لا يكون المحضر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثبت ويكون المحضر تاريخ ثبت :

أ — من يوم أن يثبت في السجل المعد لذلك .

ب — من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثلثة التاريخ .

ج —

ومن حيث أن المستند من سبق نص المادة ١٥ من قانون الإثبات كافة الذكر أن الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكافة في كل ما دون بها فيها عدا التاريخ المعطى لها ، فلا تكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل بثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته وحكمة استثناء التاريخ على هذا الوجه تتمثل حينما نصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني في حماية الغير من خطر تقديم التاريخ في أوراق العرفية وذلك بمرعاة أن الورقة العرفية هي من خلق ذوي الشأن فيها ، ومن اليسر إعطاء هذه الورقة تاريخاً كاذباً اضراً بالغير الذي يحتاج عليه بها ، ومن ثم كان لزاماً حماية الغير من هذا القبح الذي يسهل وقوعه اضراً به ، وذلك بالشروط أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً لكي يحتاج عليه به ، ونزولاً على هذه الحكمة وانساقاً معها فقد جاءت طرق إثبات التاريخ التي سلفها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وغنى عن البيان أن الأصل الجليح في هذا النصوص أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً على وجه قاطع لا يخلفه شك ومن ثم فلا اعتداد في هذا الصدد بأي وسيلة لا تحقق هذه الغاية وتقدير ذلك مما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المقل أن سند المطعون ضده في ثبوت تاريخ العقد محل النزاع قبل ١٩٦٩/٧/٢٢ تاريخ العمل

بإحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فيتل في الشهادة المقدمة منه (المظنون ضده) والصائرة عن الجمعية التعاونية الزراعية بفاعية . . . التي تفيد أن المذكور له حيلة بالجمعية ١٩٦٢/١٢/٧ ومسلحتها — س ٢٠ ط ٣٠ ف بطريق الملك تحت رقم ١٩ سجل ٢ خلعت كما جاء بتقرير الخبير المتعصب عن المساحة موضوع النزاع والواردة بالمعقد العربي المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٥ أن مقدارها ٢ س ١ ط ٣٠ ف تدخل ضمن مساحة للس ٣٠ ط ٢٠ ف التي وجدت في حيلة المظنون ضده ابتداء من العام الزراعي ١٩٦٢/٦٢ وذلك طبقاً لسجلات الحيازة الموجودة بالجمعية الزراعية .

ومن حيث أن ما يستند اليه المظنون ضده في هذا الشأن مبرود عليه بما افته الخبير صراحة في تقريره من أن نص المعقد محل النزاع يرد تفصيلاً بسجلات الجمعية (صفحة ٨ من التقرير) . كما انه بالإطلاع على الاقرار المقدم من الخاضع الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٢ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يبين أن الخاضع قد ادّرج المساحة محل النزاع ضمن الأطيان المحتفظ بها لنفسه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاقرار المذكور لم ترد به ثمة اشارة من قريب او بعيد للمعقد محل النزاع في حين أنه قد اثار صراحة الى عقدين عربيين آخرين صادرين من الخاضع للغير وليس لنجله (المظنون ضده) أحد هذين العقدين بمساحة ١ س ٢٠ ط ٣٠ ف أما المعقد الثاني فله بمساحة فدان واحد . ومفضلاً عما تقدم جيبه فإن الثابت أيضاً من الإطلاع على الاقرار المذكور أن الذي قلم بتحريره ليس هو الخاضع شخصياً وإنما نجله (المظنون ضده) وذلك بموجب توكيل رسمي عام رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ توثيق بنى مسووف ولو كان المعقد محل النزاع قد تم ابرامه فعلاً بين الطرفين قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وخضوع الاب لأحكامه لكان أولى بالمظنون ضده أن يقوم بإدراج هذا التصرف في الاقرار المقدم منه نيابة عن والده .

ومن حيث أنه على هدي ما تقدم جيبه فإن ادعاء المظنون ضده بوثوق بتاريخ المعقد محل النزاع يكون قائماً على غير أساس الواقع والقانون . ولما كان قرار اللجنة القضائية المظنون فيه قد انتهى الى غير هذه النتيجة فإنه

من ثم يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون الأمر الذي ينعين بطلان عقد البيع
المحكّم القضاء بالنقض ويرتقض الاعتراض .

(جلسة ١٨٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

عقد بيع ابتدائي ثابت التاريخ - مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالمقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلاً مقبولاً على أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى قصر البيع على المساحة الواردة في العقد المسجل والمعدل في الوقت عينه عن بيع ما زاد على هذه المساحة - انتهى
فذلك - نسخ عقد البيع أمر لا يفترض وإنما ينبغي أن يتم مراعاة قضاء أو اتفاقاً - تقدم أطراف عقد البيع الابتدائي بطلب إلى مديرية الشهر العقاري المختصة لاتخاذ إجراءات شهرة شأناً للمبيع يشهد دليلاً على أن نية الطرفين قد انصرفت إلى تقريب آثار العقد في كل جزائه .

ملخص الحكم :

إن القاعدة الأصولية أن الأحكام ينبغي أن تبني على الجرم واليقين ، وليس على الاستنتاج والتخمين وبسبب أن مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالمقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلاً مقبولاً على أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى قصر البيع على المساحة الواردة في العقد المسجل والمعدل في الوقت عينه عن بيع ما زاد على هذه المساحة من القدر المشار إليه ذلك أن نسخ عقد البيع أمر لا يفترض وإنما ينبغي أن يتم مراعاة سواء قضاء أو اتفاقاً والثابت أن الأوراق في الخصومة المعلقة قد أجريت من دليل قاطع على أن العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من إبريل سنة ١٩٦٧ المشار إليه قد نسخ في شأن مقتلحة إلى ١٥ من ٢٢ من أجل المتابعة من القضاء أو بإطلاق طرفين مراعاة على هذا الإجماع .
بل أن الثابت في الأوراق أن الطرفين قد بلغا في اليوم التالي لإبرام ذلك

المعتمد إلى تقديم طلب إلى مديرية الشهر المتعارى المختصة بمروها في
تجديد إجراءات شهر ، وجاء هذا الطلب الأخير بتاريخ ١٥ من شهر
سنة ١٢٦٧ في المعتمد ، وتدخل فيه مصلحة الس ١٥ من ٢٢ ط مثل
المنظمة الأمر الذي يشهد على أن نية المتعدين قد انصرفت إلى ترتيب
أكل المعتمد المرم في ١١ من أبريل سنة ١٢٦٧ في كبل لجرائه ولم
تتحول عن هذه الفلية سواء كليا أو جزئيا .

الطعن ٥٨ لسنة ١٨ ق - طية ١١٧٨/٢/٣

قاعدة رقم (٩٩)

المستند :

المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ - قطع المعاش متى ثبت يرقن
أن مستحقته تزوجت - لا يلزم لاثباته وثيقة رسمية .

ملخص الفتوى :

ينتهي معاش من يثبت زواجها على وجه قطع بأي طريق من طرق الإثبات
ولو لم يكن عقد زواجها مثبتا في وثيقة رسمية . وثمة رأى عكسي يذهب إلى
القول بأنه لا محل لقطع المعاش ما دامت مستحقة لم يعقد زواجها بوثيقة
رسمية . ويستند هذا الرأى إلى الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب
المحكم الشرعية (المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) والتي تنص على أنه
« لا شفع عند التكرار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة
زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » . ولكن
هذا الرأى مردود عليه بما يأتي :

أولا - أن عقد الزواج في الشريعة الإسلامية ما زال من المقسود
للرضائية التي تتم ويتفق عليها العتوانية متى استوفيت كافة أركانها الشرعية ،
ولم تصبح الرسمية ركنا من أركان الزواج كما قد يتبادر إلى الأذهان من مطالعة
الفتوة الإصاحية للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، إذ جاء فيها : « وما كان لشيء
من ذلك أن يقع له ، هذا المعيد دللها بوثيقة رسمية ، كما في مقسود

الرهن وحجج الأوفد ، وهي أقل منه شأنًا ، إذ من المعلوم ان الرسمية
ركن في عقد الرهن ، يترتب على إغفالها بطلان العقد بطلانًا أصليًا ، وليس
هذا هو الحال في عقد الزواج ، فالرسمية مطلوبة فيه للأثبات محض ،
يترتب على إغفالها عدم سماع الدعوى عند تكراره ، ولا يبنى على إغفالها
بطلان العقد أو فساده .

ثانياً — ان المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخالص بالمعاشات
الملكية ، قد صدر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ ، في حين ان المادة ١٩
من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، تشترط ثبوت الزواج بوثيقة رسمية في
الحالات الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ومن ثم فلم تكن الرسمية
واجبة عند العمل بأحكام قانون المعاشات ، وبالتالي فلا سبيل الى القول بأن
المشرع قصد ان يكون الزواج في صدد تطبيق احكام ذلك القانون ثابتا بوثيقة
رسمية ، وانما يجب ان تفسر نصوصه على ضوء القواعد والأحكام التي
كانت قائمة عند العمل بأحكامه ، والتي لم تكن تتطلب ثبوت الزواج في وثيقة
رسمية . يضاف الى ذلك انه يبين من استقراء ثبوت عقد الزواج بمقتضى
وثيقة رسمية ، كلما ارتأى المشرع ضرورة لذلك : فمثلا تنص المادة ٢٦ من
القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخالص بالجنسية المصرية على ان * لا يترتب
اثر للزوجية في كسب الجنسية او فقدانها الا اذا ثبت في وثيقة رسمية تصدر
من الجهة المختصة * . ولم يكن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخالص
بالجنسية المصرية يشترط الوثيقة الرسمية في اثبات الزوجية ، ومن ثم كان
يمكن في ظل احكامه تحقق واقعة الزواج لترتيب تلك الأحكام . وما دام
المشرع لم يشترط الوثيقة الرسمية بمقتضى قانون المعاشات لاثبات الزواج ،
فلا محل لاستلزامها دون نص .

ثالثاً — ان منع سماع الدعوى — طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — مقصور على الدعوى التي ترفع الى
المحكمة الشرعية ، ومن المعلوم انه توجد جهات احوال شخصية أخرى
لطوائف غير المسلمين من المصريين ، والمتع من سماع دعوى لا تمتد بداعة
الى هذه الجهات ، فهي تسمع دعوى الزوجية ولو كفت غير ثابتة في
وثيقة رسمية ، وتكون المعاشات يسرى على الموظفين كافة ايا كان دينهم

أو مذهبه . ولا يقتصر على المسلمين وحدهم ، ومن ثم فلا يستقيم منطلقيها أن
تشرط الوثيقة الرسمية بالنسبة للمسلمين دون سواهم من أفراد الطوائف
الأخرى .

(ملوى ٦١ — في ١٩٥٥/٢/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

مدة خدمة في التعليم الحر — الشهادات المقدمة من المعاصرين لاتباعها
لا تعتبر قرينة قاطعة في اثبات صحة ما تضمنته — تقدير قيمة هذه الشهادات
تكليف في الأبحاث متروك للإدارة — ليس للقضاء الإداري أن يستلغ النظر
بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل في خصوص صحة أو عدم صحة
قيام الواقعة المراد التلليل عليها بالشهادات المذكورة .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن الوزارة اتبعت — في تحديد المدة التي قضيت بالتعليم
الحر — إجراءات تقوم على تحقيق المدة التي قضيت بكل مدرسة ، وذلك
بوساطة أحد المفتشين الإداريين الذي يعتمد على بحث السجلات والملفات
ومستندات الصرف ، ولم تعتد بشهادات المعاصرين عن مدة الخدمة
التي استبعدتها باعتبار هذه الشهادات دليلا تقديريا يحتمل الصدق
وعدمه ، وانتهت أخيرا بعد التردد في أمرها إلى أطراح الأخذ بها لعدم
الثقة بميها وعدم وجود قاعدة تلزمها بحجيتها ، وعدم نهوض الشهادات
المذكورة قرينة قاطعة في اثبات صحة ما تضمنته . . . ما دامت الوزارة
صاحبة الرأي في تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدعية لاثبات مدة
خدمتها السابقة في التعليم الحر لم تقتنع بصحة هذه الشهادات ككلية
صالح لهذا الإثبات فيما يتعاق بالدة التي قررت الوزارة استبعادها ، بعد
أن تطرق إلى وجدانها الإرتياب في أمرها — متى كان الثابت هو ما تقدم ،
فإن قرارها في هذا الشأن (الذي هو متروك لوزنها وتقديرها وعقيدتها)
يكون سليما ، وليس للقضاء الإداري أن يستلغ النظر بالموازنة والترجيح

فيها فلم لديها من دلائل وثبواحد وقرأتين احوال اثباتا وثبوا في خصوص
صحة او عدم صحة قيام الوثيقة المراد الدليل عليها بالتمحيصات القديمة
فكرها .

(طعن ٢١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

شهادة ميلاد — قوميون طين — سابقة بتقديم شهادة الميلاد قبل
أن تهم جهة الادارة بالتحالة الموظف الى القوميين الطين — من الأمور التي
يتوقف عليها استقرار علاقة الموظف بالحكومة على أساس ثابت غير قلق —
ويجب أن تثبت بطريق يقيني لا مجال فيه للشك — ليس الكفيل لتواتر هذا
الدليل القاطن من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستند من الأوراق الملف
ذاتها .

ملخص الحكم :

لا جدال في أن سبق تقديم شهادة الميلاد قبل أن تهم جهة الادارة
بالتحالة الموظف الى القوميين الطين وهو من الأمور التي يتوقف عليها
استقرار علاقة الموظف بالحكومة على أساس ثابت غير قلق — ينبغي أن
يثبت بطريق يقيني قاطع لا مجال فيه للشك وليس الكفيل لتواتر هذا
الدليل القاطن من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستند من الأوراق
لأن ذلكها منعا من التلاعب في تعديد السن أو إبراز هذه الشهادة بعد
علم الادارة بالانتماء للقوميين طينها توفى اليه المحكمة بخاصة .

(طعن ٦٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

بيان البصيلة وتعرفها — التعويل عليها ضمن أهم وسائل تحقيق

شخصية الإنسان — ليس لك ما ثبت علميا وعالميا من عدم وجود شخصين
لها بصمتان متماثلتان في الخطوط والميزات على ولو قلنا توأمين من بويضة
واحدة .

ملخص الحكم :

من المسلم به علميا ان البصمات تولد مع الانسان وتظل على شكلها
دون تغيير حتى مماته . والبصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة
التي تحاطبها خطوط أخرى منخفضة التي تتخذ اشكالا مختلفة
على جلد اصابع اليدين والاكفين من الداخل وهذه الخطوط تترك طبعا
على كل جسم تلمسه وتعتبر بصمات اصابع وراحة اليدين من اهم
وسائل تحقيق شخصية الانسان ويرجع ذلك الى ما ثبت علميا وعالميا
من عدم وجود شخصين لها بصمتان متماثلتان في الخطوط والميزات
حتى ولو قلنا توأمين من بويضة واحدة . وقد اخذت مصر بنظام البصمات
كطريقة لتحقيق شخصية الفرد منذ عام ١٨٩٦ الى جانب طرق المقتنيات
البنيوية التي ابتكرها (برتليون) ثم اعتمدت عليه اعتمادا رسميا كليا
لتحقيق الشخصية من عام ١٩٠٦ .

(ملعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

تقرير المباحث العلمية — هيئته هو مقرر تحريات او جميع
استدلالات — خضوع ما جاء فيه لتقرير المحكمة .

ملخص الحكم :

ان تقرير المباحث لا يزيد في قيمته على مقرر تحريات او جميع
المباحث ويخضع لتقرير ما جاء فيه الرقابة المحكمة قلها ان نتائج
وطايف به اذا ما الطائفت اليه واهتمت به كما ان لها ان تخرجه من أدلة

الموت إذا ما استعان لها بمصلحة ما جاء فيه أو عدم ارتكازه على
وقائع محددة أو غير محددة .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

الجهة المختصة بالاعتماد على تقارير إدارة المباحث
العامة وتكوين عقيدتها بما تطئن اليه منها ما دلت تقضى وجه الصالح
المعام .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قررت ان تقارير ادارة المباحث وهى من الاجهزة
الرسمية التى انشئت لمعونة الجهات المختصة فى استجاء المعلومات
والبيانات والدلائل وان لذك الجهات ان تعتمد عليها وتكون عقيدتها بما
تطئن اليه منها ما دلت تقضى وجه الصالح المعام .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلى فى نزاع جدى - مسطرة
القضاء الإدارى فى ان يتخذ ما يلزم للتحقق من ذلك .

ملخص الحكم :

نظرا الى ان وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلى من شأنه ان
يؤثر على أهليته وقد يؤدى الى تنبيذ حريته الشخصية بأنه يجوز للقضاء
الإدارى إذا ما دار إليه نزاع جدى حول الإصابة أو عدم الإصابة بمسرح

مقلى ان يتخذ ما يلزم للتحقيق من ذلك لا سيما ان قلم من الشهود قد تم
اوراق الدعوى بما يسوغ اتخاذ مثل هذا الاجراء .

(طعن ٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

اثبت - (توجيه اليمين الحاسمة الى الخصم - عدم جواز العمل بها ،
امام محكم مجلس الدولة) « الدعوى الادارية - طبيعتها » .

اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها من قانون الاثبات .
هى التى يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها النزاع وتكون عند عجز
الخصم عن اثبات فيحكم الى ضمير الخصم الاخر طالما اعوزه الدليل وهى
وسيلة للاعفاء من الاثبات - هذه الوسيلة مستبعدة تماما امام القضاء الادارى .
لا اعتبارات تتفق بالنظام العلم وبطبيعة الدعوى الادارية التى تقوم بين طرفين
احدهما الادارة التى تتصرف بغرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفها
وهو ما يمنع توجيه اليمين الحاسمة الى موظفيه امام القضاء الادارى -
سر ان هذه القاعدة من باب اولى اذا كان الخصم هو احد قضاة المحكمة او
كئن مفوضا امام المحكمة مما يعتبر معه عضوا مكلا للمحكمة فيلخذ حكم
اعضاؤها وهم لا يكون لهم استقلال ذاتى حتى يمكن توجيه اليمين الحاسمة
الى احدهم خاصة اذا ما تعلق الامر بولاية المحكمة عند اصدارها لحكمها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها
من قانون الاثبات هى التى يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها
النزاع وتكون عند عجز الخصم عن اثبات ، فيحكم الى ضمير خصم الآخر
طالما اعوزه الدليل وهى وسيلة للاعفاء من الاثبات .

وقد استقر الفقه على ان اليمين الحاسمة مستبعدة تماما امام القضاء
الادارى لاعتبارات تتصل بالنظام العلم وبطبيعة الدعوى الادارية التى
تقوم بين طرفين احدهما الادارة التى تتصرف لتحقيق المصلحة العامة بمعرفة

موظفاتها ، وهو ما يتعارض مع توجيه الميكن الطبيعية ولا يتفق وأحكامها
فلذلك لم تنظمها النصوص التشريعية لمم مجلس الدولة لا من عرضها ولا من
بصر على خلاف الحال أمام القضاء الأدنى ومن ثم فإن الجهة ذات الاختصاص
العام وطبيعة الشخص الإداري تمنع توجيه الميكن الحاسبة للأطراف أمام
جهات القضاء الإداري .

ومن حيث أنه ومن باب أولى فإنه إذا كان الخصم هو أحد قضاة
المحكمة وكان يترأس أمام المحكمة وهو بهذه الصفة أحد الأعضاء المكيكين
للمحكمة فيأخذ حكمهم فإنه لا يجوز إطلاقاً توجيه الميكن الحاسبة إليه ذلك
أن الميكن عبارة عن تصرف شخصي متعلق بنية الخالق والمفوض هذا
لا يمثل شخصية إنما وقد دخل في تشكيل المحكمة فلن يكون له استقلال
غالحكم يصدر من محكمة بتشكيل حدده القانون ولا يكون لأعضائها كيكن ذاتي
حتى يمكن توجيه الميكن إليه ، ومن ثم فلا يستطيع قاض الموضوع والمفوض
منه ، أن يخط على شيء مما لا يتعلق بتصرفه الشخصي أو بنبخته ويأتمنى إلى
فلا يملك في الواقع أو القانون أن يخط بما تتمتع بولاية محكمة عند
إصدارها لأحكامها وعليه فإنه ليس للمدعى أن يوجه الميكن الحاسبة أمام
محكم مجلس الدولة وعلى الأخص إذا كان الميكن إلى أحد أعضاء المحكمة
أو أحد المفوضين بها .

ومن حيث أن المدعى قد صبر عريضة دعواه على طلب توجيه الميكن
الحاسبة وهو طالب لا يستأخذ بوائع أو تقون ، محققاً بالتأريض مع الزامه
بالمصروفات .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

أن مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الألياف أن من صدر في مواهبته
حكم نهائي يلتزم بتنفيذه قبل المحكوم أصلاحه — لا يجوز الاحتجاج بكل دفع

من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية أطراف التنفيذ أو موضوعه .
 - اقزام الهيئة المصرية العامة للمساحة بتنفيذ ما يصدر ضدها من احكام
 بزيادة تعويضات نزع الملكية - لسبب ذلك - ان الهيئة المذكورة لم تدخل
 الجهات المتزوعة الملكية لصالحها خصبا في دعوى الطعن في التمويض .

ملخص الفتوى :

ان قانون الاكبات في المواد الفنية والبيمارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ :
 ينص في المادة ٤٠ على ان ٤ الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون
 حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .
 ولكن لا تكون لبلد الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم
 انفسهم دون ان تغير صلتهم وتنطبق بذات الحق محلا وسببا .

ومفاد هذا النص ان من صدر في موجهته حكم نهائى يلتزم بتنفيذه .
 قبل المحكوم لصالحه ، ولا يجوز له ان يحتج في مواجهته بأى دفع يكون .
 من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية اطراف التنفيذ أو
 موضوعه ، ومن ثم فان الهيئة المصرية العامة للمساحة تلتزم بتنفيذ
 ما يصدر ضدها من احكام بزيادة تعويضات نزع الملكية باعتبارها الجهة
 القائمة باجراءات نزع الملكية في مواجهة اصحاب الحقوق على العقارات
 المتزوعة ملكيتها وفقا للمادة ٦ من قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة
 الصناعية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ طالما انها لم تدخل الجهات المتزوعة الملكية
 لصالحها خصبا في دعوى الطعن في التمويض ، بالتطبيق لحكم المادة ١١٧
 من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ، ولا يكون املها الا ان ترجع
 على تلك الجهات بالمبالغ التي تؤيدها زيادة عما تناقصته منها لمواجهة نفقات
 نزع الملكية ، ويتعين على تلك الجهات ان تتخذ اجراءات زيادة المبالغ
 الموصدة لهذه الغرض .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

الحكم في الدعوى — حجية الأحكام — (اثبات) الأجنبي
القضائية للأصلاح الزراعى — المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٨ — حجية الأمر المقضى به — الشروط التى يجب توافرها لقبول الدفع
بحجية الأمر المقضى به قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما
قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى
أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق
بدون هذه الأسباب — القسم الثانى يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون
هناك اتحاد فى الخصوم والمحل والسبب فيما يتعلق بالقسم الأول — إذا
اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للأصلاح
الزراعى فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص
بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل
فى موضوع النزاع سواء فى جبلته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه
فحصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب الأجنة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠١ منه على أن
الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق
ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه
الحجة إلا فى نزاع تلم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير مفادهم وتتعلق
بذلك الحق محلا وسببا وتنشئ المحكية بهذه الحجة من تلقاء نفسها .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية
الأمر المقضى وهذه الشروط تنقسم قسمين : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون
حكما قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم
لا فى أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم

المتعلق بتقنين هذه الأسباب - وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط ان يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المصلح واتحاد في السبب .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم عنه وان كان الاصل ان يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي اصدرته بموجب سلطتها او وظيفتها القضائية الا انه وقد اخصر المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للاصلاح الزراعي فان ما يستره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الامر المقضي وذلك بشرط توافر باقي شروط التمسك بهذا الدفع واماها في هذا الطعن ان يكون قرارا قطعيًا أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جلسته او في جزء منه او في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي اصدرته وشروط الحق المدعى به

(طعن ١٥٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تقدير شرعية قرار الاستيلاء المطعون عليه من عدمه — لا يقتضي بحث ملكية الشركة المطعون ضدها للسيارات موضوع النزاع — ليس لجهة الإدارة من قبلها ان تهدر القرينة التي قررها المشرع الحائز باعتبار انه صاحب الحق الذي يحوزة .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٦٦٤ من القانون المدني على ان من كان حائزا للحق اعتبر مملوكة حتى يقوم الدليل على العكس ، ومفاد ذلك ان تقدير شرعية التبرار المطعون فيه من عدمه يقتضي بحث ملكية المَطعون ضدها للسيارات موضوع النزاع — ما دلم ان الاصل وفقا لاحكام القانون المدني

انه لا يجوز للدولة بالجراء من جانبها ان تصدر الهيئة التي ترونها الصادرة للحاكم باعتباره صاحب الحق الذي يمسره .

(طمنى ٤٤ لسنة ٥٧ ، ٧٢ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦)

تفصيل :

الاثبات في القانون الإداري :

يعرف الاثبات قانونا بأنه : « عملية الدليل بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتب كلفها » وللإثبات بالنسبة للحقوق والمراكز القانونية أهمية بالغة ، إذ ان الحق دون اثبات يعتبر غير موجود من الناحية العلمية .

وفي كل فرع من فروع القانون ، تصاغ نظرية الاثبات ، بما يتفق وظروف ذلك الفرع من القانون وطبيعة الدعوى القضائية التي يحكمها ، بحيث تختلف النظرية في القانون خاص ، عنها في القانون العام ومن ثم فان صياغة نظرية الاثبات في القانون المدني ، تختلف إجرائيا وموضوعيا ، عن صياغتها في القانون التجاري الى حد ما ، ويزداد الاختلاف عنها في القانون الجنائي والقانون الإداري . وفي ضوء ذلك قلبت نظرية الاثبات في القانون المدني على أساس من التحفظ والتقييد بنصوص ذلك القانون والتنظيم الكامل لها ، في ضوء الدور المحيد للقاضي المدني الذي يقتصر اصلا على تقدير ما يقدم من أدلة ، في حين اتسمت النظرية بشيء من الحرية والمرونة في القانون التجاري بما يتلاءم وطبيعة الأعمال التجارية التي تقوم على الثقة والسرعة في التعامل . والنظرية في الحالتين تتعلق بروابط القانون الخاص التي تقوم بين طرفين متعاملين ، يدافع كل منهما عن مصالحه الشخصية التي لا ترتبط بالمصالح العام .

وفي القانون الخاص ، نظم المشرع احكام الاثبات الإجرائية منها والموضوعية بدقة وتفصيل متجهجا مذهب الاثبات المخطط الذي يلف وسطا بين مذهب الاثبات الحر او المطلق ومذهب الاثبات التقوئي او التقييد . ويتضح ذلك بوضوح في قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الذي فصل قواعد الاثبات

الموضوعية من القانون الضمير والحكام الاجرائية من قانون المرافعات ، وهذه هي تقنين مستقل تيسرا للأمر . وذلك يعتبر بنام تجميعها وتكديسها لنظرية الإثبات في القانون الضمير .

وفي القانون الجنائي ، تشكلت نظرية الإثبات على مدى ظروف الدعوى المرمية التي تقف فيها النهاية العملية من ناحية طرفها الدفاع عن مصلحة المجتمع ، في حين يقف المتهم من ناحية أخرى متبعا بفرينة البراءة حتى يظهر الجليل على أدانته ، باعتبارها من سمات الحرية الشخصية ، وانصبحت نظرية الإثبات أملة بحرية الاقتناع .

وفي القانون الإداري ، تتم صياغة نظرية الإثبات على أساس ظروف هذا القانون وطبيعة الدعوى الإدارية التي يختص بنظرها القضاء الإداري وتطبق بشأنها نظرية الإثبات الخاصة به ، وهي تتعلق بروابط إدارية تشابها بين الإدارة كسلطة عامة تقوم بوظيفتها الإدارية وبين الأفراد ، وتقوم على الصالح العام ويسودها مبدأ الموضوعية الذي يعني خضوع الإدارة في تصرفاتها لحكم القانون .

وقد بدأ القضاء الإداري في مصر بصورة فعلية بانشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ واخذت اختصاصاته تتسع تدريجيا الى ان بلغت اقصاها درجاتها بشمولها لجميع المنازعات الادارية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . اعمالا لنص المادة ١٧٢ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ حيث اصبح مجلس الدولة العالي العام للمنازعات الادارية .

على ان المشرع لم يصدر تقنيها متكيفا لأحكام الإثبات أمام القضاء الإداري ، سواء من الناحية الإجرائية او الموضوعية .

وقد درجت قوانين مجلس الدولة المصري المتتالية على الإحالة بالنسبة للأجرامات ، بما فيها أجراءات الإثبات بطبيعة الحال ، الى أحكام قانون

الرافعات فيها لم يرد فيه نص ، وذلك الى ان يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالتقسيم القضائي .

وفي القانون الإداري ، لم تحدد النصوص بصورة كاملة طرق الإثبات المقبولة ، ولم تنظم عبء الإثبات سواء في فرنسا أو في مصر فيها عدا بعض النصوص المتفرقة التي اشارت الى وسائل معينة للإثبات . وذلك يتحصر القاضي الإداري من اية قيود بصفة عامة ويترك لتقديره الاقتناع من الدليل القانوني الذي يطمئن اليه مع تنظيم عبء الإثبات بما يتفق وطبيعة الدعوى الإدارية ، وتلمع القرائن دورا كبيرا في هذا المجال . وذلك لمن مذهب الإثبات الذي يتفق وطروف القانون الإداري هو مذهب الإثبات الحر كما هو الشأن في القانون الجنائي ، ويمكن القول بأنه اثبات قضائي تعبيراً عن دور القاضي الإداري النعال في سبيل تحقيق التوازن العادل بين الطرفين . وهذا يقلل نظام الإثبات القانوني الذي ينظم عبء الإثبات والأدلة وقيمة كل منها ، كما يختلف عن نظم الإثبات المخطط الذي يأخذ ببدا حصر الأدلة مع الاكتفاء بتحديد قيمة بعضها . على ان حرية القاضي الإداري في تقدير الأدلة المقبولة ومدى الاعتماد عليها وتنظيم عبء الإثبات محدودة بمبدأين : الأول ايجابي يقتضي الاعتداد بصحة وقائع معينة ، والثاني سلبى يمنع الاعتداد ببعض الوقائع . ويظهر مثل هذا التقيد امام القضاء الجنائي الذي يأخذ بنظم الإثبات الحر بلا جدال .

ومن تقمى ظروف القانون الإداري يفسح وجود عوامل تؤثر على وجه الخصوص في نظرية الإثبات مستمدة اساسا من طبيعة الدعوى الإدارية وظروفها وتتجصل في وقوف الإدارة كطرف دائم في الدعوى متمتعة بامتيازات السلطة العامة التي تمكنها من القضاء لنفسها مع هيئتها للوراق الإدارية فضلا عن تعلق الدعوى بروابط القانون العام القائمة على المصلحة العامة والتي يسودها مبدأ المشروعية . وبذلك تبرز عوامل لصيقة بالدعوى الإدارية تؤدي الى خلق ظاهرة عامة مؤداها وقوف الفرد صاحب المصلحة الخاصة غير المزود بأدلة الإثبات لمدة موقف المدعى الصعب من حيث الإثبات في الدعوى في حين تقع الإدارة المزودة سلفا بأدلة الإثبات في مركز المدعى عليه وهو المركز الأمثل والريح . وعلى هذا يقوم الحوار في الدعوى

الإدارية بين طرفين غير متجانسين ومصالح غير متسوية ، الأمر الذى اقتضى حيازة نظرية الإثبات على نحو يحقق التوازن المعدل بين الطرفين من طريق المشرع والتفانى بتماثلين فى هذا المجال سواء من الناحية الإجرائية أو التكنية الموضوعية ، وبما يميزها عن نظريات الإثبات فى القوانين الأخرى .

وأما كتبت ظروف القانون الإدارى ونظريته متطورة بما يلزم مسير العمل الإدارى ، فإن دور المشرع اجرائيا وموضوعيا فى تحقيق التوازن بين طرفى الدعوى يكون محدودا ومتحفزا حيث يترك الدور الرئيسى فى هذا الشأن للقضى صاحب الممارسة العملية الذى يسيطر على الدعوى الإدارية وتوجيهها وبذلك يدور محور الوسائل الفعلية لكفالة هذا التوازن أساسا حول نشاطات للقضى الإدارى بخصوص اداة الإثبات واجرائاته ، وتنظيم عبء الإثبات .

— ومن متبعة دور المشرع فى كفالة التوازن المعدل بين الطرفين ، يتضح أنه متعدد الأساليب ، إلا أنه محدود فى جملته ويقتصر على ما ورد بالنصوص ويمثل هذا الدور فى وضع القرائن القانونية ونقل عبء الإثبات أو تنظيم محله فى بعض الحالات على نحو يخفف من العبء الواقع على عاتق المدعى ، وذلك بالإضافة الى بعض الأحكام الاجرائية التى ينص عليها وتتضح من خلال دراسة ومنابعة عملية التحضير .

لما للقضى الإدارى فله يمارس دورا ايجابيا يهيمن بمقتضاه على تحضير الدعوى تحقيقا لمعالية الرقابة القضائية لهذا الموضوع .

وفى مصر لم تنظم قوانين مجلس الدولة وسائل الإثبات بصورة منفصلة ، وإن كتبت قد اشارت الى بعضها بصفة عامة ومجملية ، وتركت كيفية ممارستها الى الأحكام العامة وما درج عليه القضاء الإدارى . وبهذا يمكن للقضى الإدارى الاستعانة بجميع وسائل الإثبات على اختلاف أنواعها سواء كتبت وسائل عامة أو وسائل تحقيقية . وكما يتولى القضى تحديد نطق التحضير من حيث الزمان بهيمته على مدته ومواعيد اجراءاته ، فله يتولى تحديد نطاقه من حيث الموضوع بممارسة وسائل الإثبات الكفيلة بتحقيقه ذلك وتنظيم عناصر الإثبات مستلها الأحكام العامة للقضى .

وتحوز وسائل الإثبات العلمية عن دور القاضي في التفسير ، في حين
تتموز وسائل الشك في ثبوت الدعوى وتتميز في الجزئية والمنهجية
والأهمية والاختصاص ، ويمكن التمييز بين وسائل الإثبات التي يمكن للقاضي
الأمري من تولفها بنفسه كما يمكن لأي شخص طلب الأمر بها مثل التكاليف
بتقديم المستندات والشهادة والاستجواب وهي وسائل لها ما يتطلبها الأمر
الاعتناء القاضي ، وبين الوسائل التي يتركها القاضي دون طلب من جانب
الطرفين وليس لها دليل أمام القضاء المدني كتكتيقات الإدارية . والامتناعية
بوسائل الإثبات يختلف مذاها من جهة إلى أخرى ، إذ يكثر الإلقاء اليها
أمام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري . في حين يقل نسبيا أمام
المحكمة الإدارية العليا . كما يختلف الحال أمام ذات الجهة من وسيلة
أخرى بترافق أن الوسيلة المألوفة العادية هي وسيلة التكليف بالمستندات
ويختلف الحال كذلك وفقا لطبيعة الدعوى المعروضة وما إذا كتبت من دعوى
الالفاء أو دعوى القضاء الكل مع اختلاف مماثل داخل النوع الواحد على
حسب موضوع النزاع .

وسائل الإثبات إذ تختلف عن الدور الإيجابي للقاضي تنطوي في الواقع
على طرق الإثبات المقبولة أمام القضاء الإداري بحيث تشمل دراستها دراسة
هذه الطرق كتابية كتبت أم شفوية ، موضوعية أم شخصية . ويحضر دور
القاضي الإيجابي حجر الزاوية في صياغة نظرية الإثبات في القانون الإداري .

وسيلة الصفة الكلية لإجراءات التقاضي الإدارية تجعل الأولوية مرة
الأهمية لوسائل الإثبات الموضوعية التي تعتمد على المستندات والأوراق
الإدارية وهي الدليل الرئيسي في الإثبات . لذلك كتبت وسيلة التكليف
بالمستندات هي الوسيلة الفعلية لرونتها وسرها وملاصقتها لدور القاضي
الإداري . في حين أن وسائل الإثبات التي تعتمد على الرواية أو المواجهة
الشخصية لا تكون إلا استثناء إذ الأصل هو دراسة الملف واستخلاص
الحقيقة من برهانه الأبر الذي أدى إلى القول بأن القاضي الإداري هو قاضي
الرواية قبل كل شيء .

ومنطلق الإثبات التي يرضى القاضي في تقدير ملاحظتها ونتائجها

من ناحية هذا المواجه في الإجراءات ذات اثر بعيد بالنسبة لآلية الدليل وتنظيم عبء الاثبات حيث تطوى على (الدلة المتبولة ، وتخفيف مع العبء الواقع على صاحب الشأن ، كما تؤدي الى تولف عن معايير الاثبات .

ويجانب الدور الحيوي للقاضي الإداري من الناحية الإجرائية ، فانه يقوم بدور موضوعي يتحصل في استخلاص الإرائين القضائية وتنظيم مجمل الاثبات في بعض الحالات مما يخفف كثيرا من عبء الاثبات الواقع على عاتق صاحب الشأن ، الأمر الذي يساهم في النهلية في تحقيق التوازن المعادل بين الطرفين .

وعلى قدر مدى ملامة الحلول التي يضمها القاضي الإداري وفعالية ومقتله ، ونجاحه في سياسته بشأن الاثبات اجرائيا وموضوعيا ، ويكون نجاحه في ارساء العدالة الإدارية . وهو ما يتطلب منه نظرا بعيدا ثقبيا وخبرة موهورة ، وتقديرا كئلا لظروف الدعوى الإدارية ومتطلباتها ومتنضيات كئيلة التوازن المعادل بين الطرفين .

وفي مجال تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن عبء الاثبات ، فقد ظلت النصوص من اية قاعدة في هذا الشأن ، وبالتالي يتعين تقصي سياسة القضاء الإداري ومنهجه في تنظيم هذا العبء على الوجه الذي يتضح من كيفية معالجته للحالات المعروضة ومساغة الأحكام .

وفي ضوء التطبيقات القضائية ، سواء في مجال شروط قبول الدعوى أو في مجال الفصل في الموضوع بالنسبة لقضاء الإلغاء والقضاء الكليل ، تختلف القضاء في تقسيم مسئلك القضاء للإداري بشأن تنظيم عبء الاثبات ، كما اختلفوا فيما بينهم في التطبيقات والمواجهات والمعايير التي قدموها ايضا لهذه المسألة .

وقد برز اتجاهان رئيسيان : الأول وهو الغالب ، يرى خضوع تنظيم عبء الاثبات للإملي الجمل للقاضي بوقوع العبء على عاتق المدعي مع أعمال القرائن القانونية وسيلادة الدور الإداري والقاضي الإداري إجرائيا وموضوعيا مما يترتب عليه من آثار ، والثاني يرى تعذر القول بتحميل عبء الطرفين

يعتد الأثبات كميلا في الدعوى حيث يقوم القاضي بتوزيعه بينهما من قبله من ظروف الدعوى بمقتضى مؤشرات ومعايير معينة لضبط اليها التمسك. هذا الاتجاه ، كالفترة بين المبدء القانوني والمبدء الفعلي للأثبات ، وبين المبدء الارشاد او عبء الادعاء وعبء الاثبات ، وبين التصرفات القائمة على سلطة الادارة التقديرية والتصرفات المستندة الى سلطتها المتباعدة ، وبين الوقائع الادارية والوقائع غير الادارية.

واذا كان الاتجاه التالي الخاص بتوزيع العبء ، تكتسبه سمويات في العمل ، حيث يبق اعمال المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها وقد ينور اللبس في شأنها ، فضلا عن انه قد يضر بالدعى لعدم ادراكه سلفا لدى العبء الواقع عليه على نحو يمكنه من تحديد موقفه من الدعوى في حالة الاتجاه الى القضاء . اذا كلن الامر كذلك ، فانه باستقراء احكام مجلس القولة يمكن في الواقع استخلاص اصل عام في تنظيم عبء الاثبات يكون معروفا سلفا . ومفاد هذا الاصل العام وقوع العبء على الدعى كما هو الحال امام القضاء العادى وهو ما يتفق والمنطق السليم . ويتكيف هذا الاصل في التطبيق ويتفاعل مع ظروف الدعوى الادارية وموقف الادارة منها الامر الذي تقتضى قيام القاضي الادارى بدور ايجابى فعال يسير جنبا الى جنب مع اعمال الاصل المذكور .

ويعتمد الاثبات في القانون الادارى اسسلا من ناحية على الاوراق كدليل رئيسي للاثبات ، ومن ناحية اخرى على الدور ايجابى الفعل للقاضي الذي يهيمن على وسائل الاثبات ، وعلى تنظيم العبء على نحو يكفل تحقيق التوازن العادل بين الطرفين . كل ذلك مع تطبيق الاصول السائدة امام القضاء العادى المتصلة باحكام التقاضى بصفة عامة .

والتقاضى الادارى اذ يوزع العمل بين الفرد الضعيف والسلطة القادرة ويحقق الانسجام بين ضمان حقوق وحريات الافراد ومباشرة الادارة لوظيفتها ، فانه على قدر تعاون الطرفين مع التقاضى واستجابتهما لتوجيهاته وطلباته وعمق ايمان كل منهما بحدوده واجباته ، ويكون مدى استقرار العمل وتحقيق سيادة الشريعة . ومناطق قيام هذا التعاون هو ادراك كل طرف ، ولا سيما

الإدارة ، لدى واجبه في الدعوى الإدارية وحرصه على الوفاء به بالقضى الجيد
واقصر وقت ممكن .

ولا يتقضى هذا التعاون الا اذا استقر في ضمير الإدارة على وجه
الخصوص، انها الامينة على المصلحة العامة وان حيلزتها للمستندات والأوراق
الإدارية امانة تلتزم بالوفاء بها وتقديمها للقاضي الإداري المتوسطة به رقبة
المشروعية ككلية دون نقص او مبالغة عند اول تكليف بذلك بالاضافة الى
استقرار عقيدتها بأن التجاء الفرد لوسيلة الرقبة القضائية للمشروعية ضمانه
رئيسية لسيادة القانون يلزم تدعيمها ولها تدميتها ، الأمر الذى يحرص عليها
كل مواطن ، ومن ثم يتعين احترامها دون ان تكون سببا للنيل منه ، او
التعننت معه . اذ ان الخصومة الإدارية ، تؤدى في الواقع الى مراجعة
موضوعية لتصرفات الإدارة ، ومنقشة بناء لبيان المسلك الإداري السوي
الواجب التزاما سواء في الحالة المعروضة او في الحالات المماثلة في الحاضر
والمستقبل وهي مراجعة ومنقشة تتم من جانب القاضي الإداري الغريب من
الإدارة الملم بمسئوليات حسن سير العمل الإداري ، والذي تربطه بها صلات
واوامر قوية مردها الى ظروف تاريخية وعملية تتصل بنشأة القضاء الإداري
اصلا في احضان الإدارة العميلة .

وعلى هذا النحو يلزم ان يرسخ المفهوم السابق بقدر اكبر في
اعمال المسؤولين عن الدعوى الإدارية من رجال الإدارة العميلة والذين
يمثلونها أمام القضاء الإداري . ويقوم هذا المفهوم على أسس واجب
وظائف مردة الى التيام بأعباء العمل بلمحة وثقة على الوجه الكليل ، كما
يقوم على أسس واجب اخلاقي يستند الى التجرد من لسد الخصومات
الشخصية وضرورة الكشف عن الحقيقة بما يحقق العدل الذى تحض عليه
الاديان السماوية والتربية الأخلاقية .

واذا كان هذا هو واجب رجال الإدارة بالنسبة للدعوى الإدارية ، فان
القاضي الإداري اذ يعتمد اسلما في تكوين عقيدته وتحقيق اقتناعه على
الأوراق ، خصوصا ما هو موجود منها في حوزة الإدارة فانه يعمق في وجدانه
كواجب في أهمية دوره الحر المرن في تحقيق العدالة الإدارية وضرورته

كلمة "تسكن سيادة الشريعة" ، وبالتالي يسيطر هذا المفهوم على خاطره
على كل وقت خلال مراحل الدعوى . الأمر الذى يلقى بظلاله وانعكاساته على
عمله ومسائل الإثبات ، بما يميز نظرية الإثبات فى القانون الإدارى خصوصاً
فى التطبيق وينسلكها فى العمل على نحو يختلف عن غيرها من نظريات الإثبات
فى القوانين الأخرى وإن التفتت منها فى بعض الأصول العامة النظرية .

ويتلاحم دور الإدارة على هدى الواجبين الوظيفي والأخلاقي السالف
تكرهما مع دور القاضي الإداري الحر الفاعل فى الدعوى الإدارية ، وسيرهما
جنباً إلى جنب فى التطبيق متعاونين ، فضلاً عن عمق ادراك كل منهما لواجبه
والتصرف على هذاه ، بكل ذلك تتحقق العدالة الإدارية وترسخ فى ضمير
الأفراد الجذوى من الرقابة القضائية للشريعة وتلكد الثقة بفعاليتها .

«راجع الدكتور أحمد جمال الدين موسى وكيل مجلس الدولة — نظرية الإثبات
فى القانون الإدارى — طبعة ١٩٧٧ — ص ٦١١ وما بعدها .»

اجازة

الفصل الأول - اجازة اعتيادية او دورية

الفصل الثاني - اجازة مرضية

الفصل الثالث - اجازة مرضية

الفرع الأول - اجازة مرضية عادية

الفرع الثاني - اجازة مرضية استثنائية (لمرض مزمنة)

الفصل الرابع - اجازة خاصة لمرافقة الزوج او الزوجة

الفصل الخامس - اجازة للوضع ولرعاية الطفل

الفرع الأول - اجازة وضع

الفرع الثاني - اجازة لرعاية الطفل

الفصل السادس - اجازة دراسية

الفصل السابع - مبادئ متنوعة

الفصل الأول اجازة اعتيادية او دورية

قائمة رقم (١١٠)

المبدأ :

ترخص الإدارة بصحب الأصل فى منح الاجازة الاعتيادية للموظف او منعها عنه بصحب مقتضيات العمل — تحول هذه الرخصة الى حق فى حالة مرض الموظف ومطالبته بالعتسلب مدة المرض الزائدة عن اجازته المرضية من رصيد اجازته الاعتيادية — ليس لرئيس المصلحة فى هذه الحالة منع هذا الحق عن الموظف .

ملخص الحكم :

ان الاجازات الاعتيادية هى فى الأصل منحة ترخص جهة الادارة فى منحها او منعها حسبما تقتضيه مصلحة العمل ، وقد نصت على ذلك المادة ١٨٨ فصل ٢ منم ٢ من القانون المالى ، حيث تقول « الاجازة منحة ، فلرؤساء المصالح الحق فى منح الاجازات او رفضها وتنصير منعها او ابطالها على حسب مقتضيات المصلحة » ، الا ان هذه الرخصة تنقلب الى حق يكفلها القانون لصالح الموظف فى حالة المرض التى يشترق عليها وفقا لاحكام القانون ، فالموظف المريض لا يستطيع ان يؤدى واجبات وظيفته على خير وجه ، ومن اجل ذلك قسمت المادة ٥٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الاجازات الى : اجازة عارضة واجازة اعتيادية واجازة مرضية ، كما حددت المادة ٦٧ مدى لستحقاق الموظف للاجازات المرضية فنصت على انه « يستحق الموظف كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية على الوجه الاتى : ١ — ثلاثة شهور بمرتب كامل . ٢ — ثلاثة شهور بنصف مرتب . ٣ — ثلاثة شهور بربع مرتب . وتمنح الاجازة المرضية بناء على قرار من القومسيون

الطبيب المختص « . وقد بينت المادة ١٠ من هذا القانون حدود الاجازات الاعتيادية ، وفكرت في الفقرة الأخيرة منها ما يفيد مراعاة ان حالة مرض الموظف هي الحالة الوحيدة التي تجيز للموظف ان يطلب بعطلة مدة المرض التي زادت عن المسموح به عند المرض من رصيد اجازاته الاعتيادية ، فمنعت هذه الفقرة على انه « وفي حالة المرض للموظف ان يستفيد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية بشرط ألا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور » وتحويل الاجازة المرضية الى اجازة اعتيادية ليس امرا جوازا لرئيس المصلحة ، ولقد قطعت المادة ٦٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في ذلك ، حيث نصت على انه : « للموظف الحق في ان يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بمرتب كامل او غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له ومن الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك » .

(طعن ١٢٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥١/١/٦)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

حرمان الموظفين الذين يتمتعون بالمعطلات المدرسية من الاجازة

الاعتيادية .

ملخص الحكم :

انه وان كان للموظف اجازة اعتيادية مقرررة بقانون الموظفين الامنيين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ وطبقا للوضاع المرسومة فيه الا ان المادة ٥٤ من هذا القانون قد حرمت منها الموظفين الذين يتمتعون بالمعطلات المدرسية مثل المدعي — وهو مدرس تابع لوزارة التربية والتعليم — ومن ثم فلا محل للقول بله كان يمكن خصم باقية عن الاربعة الايام التي غلبها على انها ليست مرضية من اجازته الاعتيادية .

(طعن ٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدا :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تجوز لوكيل الوزارة او من يمارس سلطاته ان يقرر حسب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات المستحقة للعامل ومنحه مرتبه عنها اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك — الاصل انه لا يجوز حسب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات الدورية التي يستحق مقبولا — اساس ذلك — مدة خدمة العامل قد تنتهي قبل ان تستحق له اجازة فيكون قد حصل على مرتبه مدة الانقطاع دون وجه حق — يمكن ان يكون للعامل رصيد من الاجازات المستحقة له فعلا وقت اكمال للرخصة المخصوص عليها في المادة ٤٩ المشار اليها سواء كان الانقطاع عن العمل خلال السنة تسهوا الاولى بن الخدمة او بعدها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٤٨ منه على انه « لا يجوز لاي عامل ان ينقطع عن عمله الا لمدة معينة في حدود الاجازات المقررة وهي : ١ — اجازة عارضة .. ٢ — اجازة دورية وتكون لمدة شهر في السنة فاذا بلغ العامل سن الخمسين جاز له الحصول على اجازة سنوية مقدارها شهران ، وتقتصر الاجازة الدورية في السنة الاولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوما ولا يمنحها الا بعد ستة اشهر من تاريخ تعيينه » وينص في المادة ٤٩ منه على ان « كل عامل لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته ملائمة يحرم من مرتبه عن مدة غيبه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الاجلال بالمسؤولية التأديبية ، ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة ان يقرر حسب مدة الانقطاع من اجازاته المستحقة ومنحه مرتبه اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك وكان غيبه ولم يتجاوز عشرة ايام وقدم العامل عذرا مقبولا لهذا الغيب » .

ومن حيث انه لا يجوز حسب مدة الانقطاع عن العمل من

الاجازات الدورية التي تستحق مستقبلا لان ذلك يعنى منح الممثل اجازة تحت الحساب وقد تنسب ختمته قبل ان تستحق له اجازة فيكون قد حصل على مرتبة مدة الانقطاع دون وجه حق على خلافة حكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سلفة الذكر الذى يقضى بحضرته الممثل من مرتبه عن مدة غيبه دون اجازة ، كما ان ذلك قد يودى الى تشجيع الممثلين على التقهيب دون تصريح سابق باجازة وفى ذلك مخالفة لحكم المادة ٤٨ من القانون المشار اليه اتفق تقضى بعدم جواز الانقطاع عن العمل الا فى حدود الاجازات المقررة ومن شأنها اضطراب سير المرافق العامة والاخلال ببدا استثمارها بتنظيم واضطراد نتيجة انقطاع عدد كبير من العاملين بها دفعة واحدة اعتيادا على امكانية استبدال عدد الانقطاع مما يستحق لهم مستقبلا من اجازات .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ غير مطبقة الفكر تجيز لوكل الوزارة او من يمارس سلطاته ان يقرر حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات المستحقة للممثل ومنحه مرتبه منها اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك اذا كلفت مدة الانقطاع لم تتجاوز عشرة ايام وتقدم الممثل عنوا مقبولا لغيبه ، وفى تطبيق هذه المادة يكفى ان يكون الممثل ورصيد اى فائض من الاجازات المستحقة له فعلا وقت اعمال الرخصة المخولة لوكل الوزارة او من يمارس سلطاته سواء كان الانقطاع عن العمل خلال السنة شهور الاولى من الخدمة او بعدها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى منح جواز حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات الدورية التي تستحق للممثل مستقبلا .

(ملهى ٢٢٤ - فى ١٦ / ٣ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

الإجازات التي يجوز منحها للمستخدمين الخارجيين عن الهيئة — جواز ضم مدد الإجازات الاعتيادية بعضها الى بعض الانتفاع بهذا الضم في حالة المرض ، بشرط أن تكون الإجازة مستحقة فعلاً — لا يشترط لهذا الضم أن يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة — للمستخدم الأضادة من وفر الإجازات الاعتيادية بما لا يجاوز تسعين يوماً كل ثلاث سنوات وأن يفيد بالنسبة لما هو دون ذلك بقرره ونسبته .

ملخص الحكم :

ان قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة نظم الأحكام الخاصة بالمستخدمين الخارجيين عن الهيئة في الباب الثاني منه ، وتقسّم هذا الباب الى ستة فصول . اورد في الفصل الرابع منها بيان احكام الاجازات ، فنص في المادة ١٢٦ على ان « تنقسم الاجازات التي يجوز منحها الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة الى ثلاثة انواع :

١ — اجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع في السنة الواحدة ، ولا يجوز ضم مدة هذه الاجازة من سنة الى اخرى . ٢ — اجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع في السنة ، ويجوز مدّها لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع بنصف مرتب ثم مدة اخرى لا تجاوز ثلاثة اسابيع بربع مرتب . ويجوز بقرار من وكيل الوزارة منح المستخدم اجازة بدون مرتب لمدة ستة اشهر اخرى اذا كان المستخدم مصاباً بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل . ويرجع في تحديد انواع الامراض التي ين هذا النوع الى التومسيون الطبي العام . ٣ — اجازة مرضية بمرتب كامل للاصابة بسبب العمل للمدة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة بحيث لا تزيد على ستة اشهر . ولو كمل الوزارة المختص ان يرخص في مدّها لمدة لا تجاوز ستة اشهر اخرى » . كما نص المادة ١٢٧ على انه « استثناء من حكم حالة ١ — من المادة السابقة — يجوز للمستخدم الخارج عن الهيئة الانتفاع في حالة المرض بما يكون

له من وفر من الاجازات الاعتيادية بحيد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات . . . وبما ذلك ان المستخدم الخارج عن الهيئة في حالة المرض ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض ، ويستنفذ متجدد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية ، بشرط الا تزيد الاجازة الاعتيادية على تسعين يوما كل ثلاثة سنوات . والضم لا يكون ولا يتأتى قبل ان تكون هذه الاجازة مستحقة فعلا ، يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٢٧ المشار اليها من عبارة « . . . بما يكون له من وفر » والاجازة لا تكون متوفرة الا اذا كان المستخدم قد استحقها فنهبا ، ولا يمنحها الا بعد ما يكون قد قضى في الخدمة المدة التي تجيز له الحصول على الاجازة ، فالضم غير جائز قبل توافر واستحقاق الاجازة الاعتيادية ، ولا يكون الا عن طريق الانتفاع بالرصيد المتوفر الكائن فعلا من الاجازات الاعتيادية . ويخلص من ذلك انه لا يمكن ضم جديد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض يجب ان تكون الاجازة مستحقة فعلا ، ولا يشترط للانتفاع من هذا الضم ان يكون المستخدم قد قضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة ، اذ ان هذا تخصص بغير مخصص ، وقيد لم يتضمنه نص المادة ١٢٧ المشار اليها ، فللمستخدم ان يفيد بما يكون له من وفر من الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي اوردته نص المادة ١٢٧ المشار اليه وقدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات ، ايا ما هو دون ذلك فله حق الامتلاء منه بقدره ونسبته .

إطعن ١٩٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢١

التصديق الثاني اجازة عارضة

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

حق الموظف في الاجازة العارضة — ليس حقا مطلقا بل مقيد بحدوده
وضوابطه التصوص عليها قانونيا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ قد نظم الاجازات ضمن في المادة
٥٧ منه على انه « لا يجوز لالى موظف ان ينقطع عن عمله الا لادة معينة
في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » ثم قسم في المادة ٥٨ الاجازات
الى ثلاثة انواع اجازات عارضة واعتيادية ومرضية ثم عرفت الاجازة
العارضة في المادة ٥٩ على انها « .. هي التي تكون لسبب طارىء
لا يستطيع الموظف معه ابلاغ رؤسائه مقدما للترخيص في الغياب » ثم
قضت هذه المادة على انه « لا يصح ان يجاوز مجموع الاجازات العارضة
سبعة ايام طوال السنة » ولا تكون الاجازة العارضة لاكثر من يومين
في المرة الواحدة .. » ويستفاد من هذه التصوص بذاي بدء ان
حق الموظف في الاجازة العارضة ليس حقا مطلقا يستعمله الموظف كلما
رغب وكيفما شاء بل هو حق مقيد بحدوده وضوابطه التصوص عليها
في المادة ٥٩ سابقة الذكر فللموظف — طبقا لصريح نص هذه المادة —
ان ينقطع عن عمله دون اذن سابق لادة لا تجاوز يومين متى كان مرد
هذا الانقطاع الى سبب طارىء .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

حق الموظف في الاجازة المعارضة — ليس حقا مطلقا — بل يخضع في وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لقيام السبب المسوغ لها أو عدم قيامه .

لـ

ملخص الحكم :

ان حق الموظف في الاجازة المعارضة ليس حقا مطلقا بل هو حق يخضع في وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لقيام السبب المسوغ لها المنصوص عليه في المدة المشار إليها أو عدم قيامه ، فإذا ما قدر الرئيس المسئول ، في ضوء اعتياد الموظف عدم احترام مواعيد العمل والانتقطاع عنه بغير مبرر ، كما هو الشأن بالنسبة الى المدعى ، ان طلب الاجازة المعارضة لم يكن لسبب طارئ وهو المسوغ لمنحها ، وانما كان ذلك لسبب انتقطاع عن العمل بغير مبرر فله لا لوم على الإدارة ان هي رفضت الموافقة على مثل هذا الطلب واعتبرت التثيب انتقطاعا عن العمل يستوجب الحرمان من المرتب .

(الطعن ٦٦٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

السبب الطارئ المبرر للاجازة المعارضة — هو السبب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا على وجه يتطرع معه الحصول على اذن سابق بالقيام — قيام مسحة من الوقت تمكن من الحصول على اذن سابق بالتثيب — اعتبار الغياب في هذه الحالة انتقطاعا عن العمل دون اذن يسوغ المساطة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان السبب الطارئ هو السبب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا يضطر معه الى الانتقطاع عن عمله ويكون من شأن طروء هذا

(م ١٦ — ج ١)

المسبب ان يتعذر على الموظف الحصول على التقى سابق بالغياب ، فاذا كان الموظف قد قام به سبب رأى انه سوف يلجئه الى التقيب وكان لديه مساحة من الوقت يستطيع معها الحصول على اذن سابق بالغياب فانه لا يمكن اعتباره غيبا دون اذن في هذه الحالة اجازة عارضة بل ان لجهة الادارة ان تقبل هذا الغياب المتطاعا عن العمل بدون اذن مما يفسد عملهم ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اخلا منه بواجبات وظيفته مبيرا لمساكنه تالينيا (يراجع حكم هذه المحكمة الصادر بجملة ٢٢ من لومبر حيلة ٢٩٦٣ في القضية رقم ٨٨٧ لسنة ٧ ق) .

(ملن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

القاعدة وقسم (٢٧)

المبدأ :

منح الموظف اجازة عارضة عن تقبيله بعد انتهائها بدون اذن برزهم انه كان مريضا — عدم قبول الادارة لهذا العذر وخضم مرتبه عن مدة غيبه الكثير — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى قد منح اجازة عارضة يوم الخميس ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بناء على طلبه مسبقا ، ثم تقبيل عن عمله يوم السبت ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ دون اخطار او اعتذار عن عدم امكانه أداء عمله في ذلك اليوم ، طبقا لما تقتضيه المتطلبات ، وثا عند يوم اليوم التالي تعطى بلانه كان مريضا يوم ٢ من يناير ، ولم يفسر له الاتصال بالخدمة ليخطر بها بمرضه ، فلم تقبل المعلقة للتقضية هذا العذر ، واعتبرته غيبا بدون اذن وقررت خضم مرتب هذا اليوم من ماهيته ، فلا تحريب على الادارة فيما فعلت .

(ملن ٢٧١٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٠)

المسائل الخمسة

الاجازة المرضية

الفصل الأول

الاجازة مرضية عينية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

الاجازة — (قوسيون طبي) — قرارات القومسيون الطبي نهائية
وغير قابلة للطعن فيها بعد مضي خمسة عشرة يوما من تاريخ العلم بها .
ملخص القانون :

القومسيون الطبي العام هو الجهة الفنية المختصة بإجراء الكشف
للطبي على العاملين لمنحهم اجازات مرضية او تأكيد استحقاقهم لهذه
الاجازات — قرارات القومسيون الطبي نهائية وغير قابلة للطعن بعد مضي
خمس عشرة يوما من تاريخ العلم بها — لا يجوز طعن في ما يورد بهذه
القرارات من امور تقنية اجتازها تلك الهيئات الفنية بها لهذا من التماس
كامل في هذا الشأن — لا يتغير من تلك هيوت فيم السبل ببعض الاعمال
خلال الاجازة المرضية — الاعيان التي يقوم بها العمال خلالها فترة
الاجازة المرضية لا تنقضي وانع المرض — تطبيق .
(نك ٢٣٧/٢/٨٦ — م ١٩٨٢/١٢/٢١)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

الحكمة من اخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة
من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٦٠ هو اخبرها بحالة المرض الذي
يصيب الموظف ويمكن وجوده — هذه الحكمة تتحقق سواء تم اخطار اللجنة
التي من الموظف نفسه او من جهة الاثارة .

ملخص الحكم :

الحكمة من اخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة

الثالثة من ترار وزير الصحة المشار اليه ، هو اخطار لجنة الطبيب
بحالة المرض الذى يصيب الموظف ، ويمكن وجوده ، حتى تتمكن اللجنة
الطبية من الكشف عليه فى محل وجوده واثبت حالته الصحية وليس من
شك ان هذه الحكمة تتحقق اذا تم اخطار اللجنة الطبية سواء من الموظف
نفسه او من جهة الادارة .

(طعن ١٥٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

وجوب وصول الاخطار بالمرض فى ذات اليوم — الحكمة منه — عدم
التزام الموظف بذلك بغير قرينة قانونية قبلية لاثبت العكس على ان غيبه
يمكن بسبب المرض .

ملخص الحكم :

ان المشرع قصد الى منع التلاعب بالاجازات المرضية حين اوجبه
وصول الاخطار بالمرض فى ذات اليوم للاسراع فى توثيق الكشف الطبي
على الموظف ، وحتى لا تكون هناك فترة زمنية بين الغياب والابلاغ عن
المرض يمكن ان يستغلها الموظف فى ادعاء المرض ، وعلى ذلك فان عدم
التزام الموظف بما ورد فى النص المذكور بغير قرينة قانونية على ان غيبه
لم يكن بسبب المرض وهذه القرينة قبلية لاثبت العكس فيحضرها ثبوت
ان الموظف كان مريضا برغم وصول الاخطار متأخرا .

(طعن ١١٣٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الموظف الذى لا تمكن حالته الصحية من التوجه للقومسيون الطبي
عليه ان يبين عنوانه بدقة ، وان يخطر رياسته بمحل اقلته الجديد اذا مرض
فى جهة غير التى بها مقر عمله — عند اضطراره لتغيير العنوان عليه ابلاغ

رياسته او القومسيون الطبي المختص بذلك — على القومسيون الطبي المبارة
الى زيارة المرضى حتى لا يفوت على نفسه وعلى المريض فرصة اثبات الحالة
الصحية .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المواد ١ ، ٢ ، ٣ من ديكريته ١٨٩٥/٤/٢٩ بشأن اجازات المستخدمين المالكين والمالكين ١٠ و ٤٨ من لائحة القومسيون الطبي العلم ، ان الاصل ان يخصن الموظف وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته ، والا ينتفع عن مباشرة اعمال وظيفته الا اذا حصل مقدما على اجازة بذلك . سواء اكانت هذه الاجازة اعتيادية ام مرضية ، وان الاجازة المرضية لا تمنح للموظف او المستخدم الا اذا ثبت للقومسيون الطبي انه قلتم به حالة مرضية تستلزم منحه الاجازة ، من اجل ذلك نصت لائحة القومسيون الطبي على وجوب حضور الموظف بشخصه للكشف عليه طبيا اذا كانت حالته الصحية تسمح بذلك . والا انتقل اليه القومسيون الطبي في منزله . واحكاما لرقابة القومسيون الطبي على المصالحات المرضية ، وحتى لا يكون هناك مجال لادعاء المرضى ، اوجبت اللائحة على الموظف الذي لا تمكنه حالته الصحية من الحضور الى القومسيون الطبي ، ان يعين عنوانه بدقة حتى يسهل على القومسيون الطبي زيارته ، وان يخطر رياسته بمحل اقامته الجديد اذا مرض في جهة غير الجهة التي بهما مقر عمله ، والا يغير محله الذي اخطر بوجوده فيه قبل ان يكشف عليه ، فاذا الجاته الضرورة الى تغييره تعين عليه ابلاغ رياسته او القومسيون الطبي المختص بذلك منعا من ضياع الوقت . كما يستفاد مما ورد بهذه النصوص من ضرورة ابلاغ القومسيون الطبي بطغرافيا او تلفونيا بكل تغيير يطرا على محل اقامة الموظف المريض ، وانه يتعين على القومسيون الطبي المبارة الى زيارة المرضى ، حتى لا يفوت على نفسه وعلى الموظف المريض فرصة التثبت من حقيقة حالته الصحية .

لذا كان الثابت من الاطلاع على الاوراق ، ان المطمعون عليه لم يكن

مخطوئتها ، بل كان مرفوضا ، لأنه لا يخلو ويهيبه الواسع بأنه دخل المستشفى
لإجراء عملية جراحية وفكر عنوان المستشفى ، فلما غادرها أرسل إليه
يخطره بذلك وبمضواته الجديد ، ولم ينتبه القومسيون الطبي الى أن
عنوانه مبين بالأوراق ، فأعادها مرة أخرى طالبا بيان عنوانه للكشف
عليه ، فلان هذا واضح في ان عدم الكشف على الموظف قبل مغادرته
المستشفى كان مرده الى التراخي في توقيع الكشف عليه وكان هناك في الوقت
المناسيب ، وان السبب في عدم توقيع الكشف الطبي عليه في مقره الجديد
بعد خروجه من المستشفى راجع الى اجهال القومسيون الطبي المختص
في ملاحظة عنوان المظنون عليه المبين بهامش خطابه رئيسه المباشر ،
وهو امر لا شأن للمظنون عليه به ولا ينبغي ان يضار منه ، كما يرجع
ايضا الى تعدد الجهات الادارية التي يرجع اليها للفصل في الموضوع ،
وطول الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد ، وما تارن ذلك من ضياع
الوقت ، مما ترتب عليه عدم الكشف الطبي على المظنون عليه في الوقت
المناسيب ، وبالتالي يبين ان الاستقطاع من راتب المظنون عليه المدة التي
تفنيها ، يدموى انها تعتبر غيلا بدون أدن ، على غير أساس سليم من
القانون ، بل كان الغيب لعذر يبرره هو المرض ، وقد قام المظنون
عليه بما تفرضه عليه القوانين واللوائح من الاخطار في حينه . ولا ينبغي
له اذا تراخت الجهات المختصة او اجهلت الكشف عليه في الوقت
المناسيب .

(طعن ٨٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبسطة :

لائحة القومسيون الطبي العام والقومسيونات الطبية بالمديريات
والمحافظات — المادة ٥ : فقرة ١ ، ب منها — تحديدها الاطباء المختصين بتحرير
شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة
ايام — تقرير طبيب الوحدة العلاجية عدم وجود اعراض اكاديمية مرضية .

الموظف — يمنح رئيس المصلحة من منحه اجازة مرضية — ترخصه بعد ذلك
في احواله الى القومسيون الطبي اذا رأى داعيا لذلك .

ملخص الحكم :

ان لائحة القومسيون الطبي العلم والقومسيونات الطبية بالمديريات
والمحافظات تنص في الفقرة (١) من المضافة ٥٤ منها على انه « يجوز منح
اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام للموظفين الدائمين والمؤقتين
القيمين في احدى مدن المحافظات ، بناء على طلب رسمي من رئيسهم
المبتلى ، وذلك بمقتضى شهادة طبية من طبيب صحة المركز او القسم
او من مفتش صحة المديرية او المحافظة او من طبيب اول المستشفى ويكون
لرئيس المصلحة الحق في التبع لها الموظف المعق في ان يرسله الى
— اذا رأى داعيا لذلك — القومسيون الطبي بالمدينة او المحافظة
او القومسيون الطبي العلم » . وتضمن المضافة (٥٥) من المادة المذكورة على
انه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام بالشروط
نفسها بمقتضى شهادة من طبيب حكومي تابع لنفس المصلحة ومقيم
في نفس الجهة التي يقيم فيها المستخدم » ومؤدى نص هاتين الفقرتين ان
الاطباء المختار المهم فيهما مختصون بتصوير شهادات مرضية يمنح
بمقتضاها للموظفون المبتلى عليهم اجازات مرضية لمدة لا تزيد على
عشرة ايام ، وبذلك يكون طبيب الوحدة العلاجية من منطقة الجزيرة
الطبية الذي احيل اليه المدعى لتوقيع الكشف الطبي عليه بتجديوز
لاختصاصه الذي تنص له اياه لائحة القومسيونات الطبية ، فاذا ما قرر
ان الموظف الذي طلب منه الكشف عليه ليس به اعراض كلينيكية مرضية
فليس لرئيس المصلحة ان يمنح الموظف اي اجازة مرضية ، وان كان حقه
ان يحيل الموظف الى القومسيون الطبي اذا رأى داعيا لذلك . ولما كان
الناظر من الأوراق ان المدعى تقدم بالمستندات الدالة على مرضه المزمن
لأول مرة في الدعوى فليس للمدعى ان ينص على رئيس المصلحة عدم
اجالته على القومسيون الطبي ما دام انه لم يقدم له ما يبرر اطراح رأى
الطبيب المختص بأنه ليس به اعراض مرضية كلينيكية ، وليس

في المستشفيات التي قدمها المسمى ما يقطع بين حالته في اليوم الذي تقدم فيه الى الوحدة العلاجية للكشف عليه كانت تستلزم انقطاعه عن العمل ومنحه اجازة مرضية .

(طعن ٤١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٦٠ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ —
انطلقتها التحقق من صحة الشهادات المرضية بالجهة الادارية — حتى هذه الجهة في وضع قواعد علمية لضبط هذه العملية — بلاغ مجلس الوزراء في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٥٥ وبلاغ وزارة التربية في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتنظيم سلطة الجهة الادارية في فحص الشهادات المرضية — عدم تجاوزها حدوده المادة ٦٠ من القانون .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٦٠ من قانون نظام الموظفين الاساسي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ « على الموظف المريض ان يعلم رئيسه المباشر بالامر ان لم تتجاوز مدة المرض ثلاثة ايام ، وعليه اذا تجاوز المرض هذه المدة ان يقدم تقريراً من طبيبه المداوى وللادارة ان تعتمد احد طباء الحكومة للتحقق من صحة التقرير الطبية الخاصة واذا استمر المرض اكثر من ثلاثين يوماً يحال الموظف على لجنة طبية تؤلف في مراكز المحافظات من ثلاثة اطباء موظفين يعينون بقرار من المحافظ في بدء كل سنة » .

وقد اصدر مجلس الوزراء بلاغاً في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٥٥ برقم ٤٥/ب/٢٥٤٧/١٥ اوجب فيه « على الموظف المريض الموجود خارج مركز عمله ان يرابع وزارته او المحافظ او القنصل تبعاً لمركز وجوده حتى يشئى لتلك السلطة حالته الى اللجنة الطبية في المحافظة او طبيب القضاء ، وكل تقرير يستحصل خلالاً لاحكامه يعتبر غير مقبول ويمتثل

مستلحه بالمعقولات المسلكية كما يعتبر متفصيا على وجه غير قانوني لا يستحق بموجبه راتبا ولا تدخل مدة تفصيله هذه في خدمته الفعلية . . . وبالاستناد الى هذا البلاغ استبدرت وزارة التربية والتعليم بلاغا خلاصا بموظفيها بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ برقم ٧/١٤٢٩ ص ح اوجبت فيه « على موظف التعليم المريض مراجعة طبيب معارف المحافظة مباشرة ليستحصل منه على التقرير الاصولي اللازم ، لما في حالة التفصيل من مركز محافظة بسبب احدى العطل المدرسية او بسبب اجازة قانونية فعليه اذا مرض وهو خارج المحافظة مراجعة مدير معارف تلك المحافظة ليستسنى حالته الى طبيب المعارف وكل تقرير يقدم خلافا للاحكام المشار اليها يعتبر غير مقبول ويعاقب صاحبه بالمعقولات المسلكية فضلا عن اعتباره متفصيا على وجه غير قانوني وتطبق في حقه المادة ٦٥ من قانون الموظفين » .

ولما كان لمجلس الوزراء - وهو المهيمن على شئون الموظفين - حق إصدار لوائح تنظيمية عامة في كل ما يتعلق بهم لضمان حسن سير العمل وانتظامه في المرافق العامة ، كما وان للوزير هذا الحق ايضا فيما يتعلق بالموظفين التابعين له وهذا بشرط الا تتعارض هذه اللوائح او البلاغات مع القانون .

وقد جعلت المادة ٦٠ المشار اليها امر التحقق من صحة الشهادات المرضية بيد سلطة الجهة الادارية ، فلذا ما رأت هذه الجهة ان تضع قواعد عامة لضبط عملية فحص الشهادات المرضية للتحقق من صحتها ومنعا للتلاعب فيها وقطعا لدابر الشك والجدل فيما تقرره بشأنها فلا تشريخ عليها في ذلك لانها تنظم امرا يدخل في حدود سلطتها - وهذا الامر هو تنظيم ممارسة السلطة المخولة لها في فحص الشهادات المرضية ومن ثم فان بلاغ مجلس الوزراء او بلاغ وزارة التربية والتعليم سالف الذكر وهما لم يمسوا حق الموظف في الاجازة المرضية وانما اقتصر على تنظيم عام لكيفية التقدم بالشهادات المرضية من شأنه تسهيل التثبت من صحة تلك الشهادات ومنعا للجدل فيما يقرره بشأنها وذلك لاستقرار

لوضع الموظفين تحتها المصلحة العامة ، هي فإن الوظائف لا يكون غير متعللين مع نص المادة ٦٠ من قانون الموظفين المشابه لها .

(طابق المرفق ٥ - قيد جولة ٥/١٠/١٤٣١ هـ)

قائمة رقم (٧٤٤)

المسألة :

المعلول الذي حصل على اجازة مرضية لمدة شهر او اكثر بموجب كليله لا يجوز له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بلجر كليل طالما ان تلك داخل نطاق دورة اجازته المرضية الاخيرة بالمعنى المقرر للسلطة المختصة صرف اجرة بالكليل - اذا كان المعلول قد بدأ دورة اجازة مرضية جديدة في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ففي هذه الحالة تكون الاجازة على النحو المنصوص عليه في هذا القانون - الثلاث سنوات التي تعصب على اساسها الاجازة المرضية المستحقة للمعلول تعصب اعتبارا من تاريخ التامين وليس من اول يناير - الاجازات الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون يبدأ حسابها اعتبارا من اول يناير الى آخر ديسمبر من كل عام .

ملخص الفتوى :

المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤: يصدر نظام للمعالين المقيمين بالخدمة كانت تسمى على أن تكون للمعال كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة لجائزة مرضية على الوجه الآتي : أ - ثلاثة شهور بمرتبة كامل . ب - ثلاثة شهور بمرتبة ج - ثلاثة شهور بمرتبة د . وفي حالة المرض للمعال أن يستغنى عن الجائزته الدورية بجائزته ما يستحقه من اجازات مرضية بشرط الا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور وتمنح الاجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة والمعالم الحق في أن يطلب تحويل الاجازة سواء بمرتبة كامل او غير كامل الى اجازة اعتيادية لذا كان له وفر من الاجازات الاعتيادية بمنح بذلك .

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٧١ عول بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم المهنيين الخنيين بالدولة الذي القون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦: ونص في المادة ٤٧ منه على أنه مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ في شأن الأمراض الزمنية تكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضي في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية : ٢ - ثلاثة شهور منها شهر بأجر كامل والشهرين الآخرين بأجر ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يصغر قرار في كل حالة على حدة . ٢ - ستة شهور بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي .

وللعامل الحق في أن يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بأجر كامل أو بأجر مخفض إلى اجازة سنوية إذا كان له وفر منها وعلى العامل المريض أن يخطر الجهة التبليغ لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن القانون السابق للعاملين الخنيين في الدولة كان يعطى العامل المريض كل ثلاث سنوات تقضي في الخدمة اجازة مرضية على النحو الآتي : ١ - ثلاثة اشهر بمرتب كامل . ب - ثلاثة اشهر بنصف مرتب . ج - ثلاثة اشهر بربع مرتب .

واعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه) اقتصر حق العامل المريض على اجازة مرضية مقدارها شهر واحد بمرتب كامل ، وشهرين آخرين بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر كلياً ، كما يجوز له الحصول على اجازة لمدة ستة اشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر الأساسي .

ومن حيث أنه بالنسبة الى العامل المريض الذي حصل خلال فترة تنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على اجازات مرضية في حدود هذا القانون ، يعتبر أنه حصل على حق مقرر له ، ولو أصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٨

كلمة ١٩٧١ مجاوزا للمدد التي قررها هذا القانون الأخير ، لان هذا القانون لا يسرى الا اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتأسيسا على ما تقدم فإن العليل الذي حصل على اجازة مرضية لمدة شهر أو أكثر بمرتب كامل ، غلته لا يجوز له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بلجر كامل طالما ان ذلك داخل نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر السلطة المختصة صرف أجره بالكامل . اما اذا كان العليل قد بدأ دورة اجازة مرضية جديدة في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ففي هذه الحالة تكون الاجازة على النحو المنصوص عليه في هذا القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى التساؤل الثاني ، فيبعد ان اوضحت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حق العليل في الاجازة المرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ، جاءت المادة ٥١ ونصت على ان « تتخذ السنة الميلادية من اول يناير الى آخر ديسمبر اساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين وتدخل ايام العطلات الرسمية ضمن الاجازة اذا تخللتها » .

ومن حيث ان نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليها قد جاء صريحا في بيان حساب الاجازة المرضية ، اذ نصت على احقية العامل في الحصول على هذه الاجازة كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ، وهو ذات الحكم الذي كان منصوصا عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملقى ، وقد استقر الرأي في ظل هذا القانون على اتخاذ تاريخ تعيين اساسا لحساب دورة الاجازة المرضية ، لذلك فانه يتعين التزام ذات الحكم في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، اذ لا محل للمغايرة بينهما بعد ان ثبت اتحاد عبارتهما وتطابقهما . وعلى ذلك فانه يتعين تفسير عبارة « تقضى في الخدمة » على اساس المعنى الحقيقي لها اي ان كل ثلاث سنوات يقضيها العليل في الخدمة محسوبة من بدء تعيينه تعطيه الحق في الحصول على اجازة مرضية على النحو المفصل في المادة ٤٧

المشاور إليها . ومن ثم يصير في الحكم الصادر في نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على الاجازات الأخرى المتصوص عليها في هذا القانون فيبدأ حسابها اعتباراً من أول يناير الى آخر ديسمبر من كل عام .

ومن حيث انه لا يزال ما تقدم على الحالة المعروضة ، فان الثابت ان السيد المذكور التحق بخدمة المرفق اعتباراً من ١٩٦٠/٢/٢ ، وحصل خلال دورة اجازته المرضية الأخيرة ، على اجازات مرضية بلغت مجموعها ١١٧ يوماً تحسب على أسس ثلاثة اشهر بمرتبة كليل وما زاد على ذلك كان يتممين حسابها بنصف اجر الا انه طلب تحويلها الى اجازة سنوية بمرتبة كليل .

ومن حيث انه ولئن كان الاصل ان يظل حساب الاجازة المرضية على اساس تاريخ التعمين ، وبالتالي يظل هذا التاريخ - في الحالة المعروضة - ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ - اسماً لحساب الاجازة المرضية ، واذا كانت دورة اجازته المرضية الأخيرة تبدأ في ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ وتنتهي في ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ، وبالتالي فان مدة الاجازة الواقعة خلال الفترة من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى اول فبراير سنة ١٩٧٢ تظل محكومة بالقانون المذكور وينسج العايل خلالها على اجازته المرضية وفقاً لحكم هذا القانون بنسبة هذه المدة الى الثلاث سنوات . الا انه وقد ثبت ان السيد المذكور حصل على اجازة مرضية مقدارها ١١٧ يوماً ، أي انه يستنفذ اجازته المرضية بالاجر الكامل ومدها ثلاثة اشهر في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فقد حصل على حق مقرر له بمقتضى القانون « اما بالنسبة الى الفترة التي زادت على الثلاثة اشهر (٢٧ يوماً) ويلحق بها مدة الاجازة التي حصل عليها حتى ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ومقدارها ١٢ يوماً فالتأليف ان العايل المذكور طلب تحويلها الى اجازة سنوية بالجر كليل ، وعلى الهيئة ان تجيبه الى طلبه هذا اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك ، اذ لم يرد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ما حول دون ذلك .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى الآتي :

اولاً - ان العايل المريض الذي حصل خلال فترة نفاذ القانون رقم ٤٦ :

السنة ١٩٦٤ على اجازات مرضية لمدة شهر او اكثر ، فانه لا يجوز له بمعد
العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية باجر
كامل اذا كان ذلك داخلا في نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر
السلطة المختصة صرف الاجر بالكامل . اما اذا كان دورة جديدة للاجازات
المرضية قد بدأت بعد تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، ففي هذه الحالة
يمنح العليل الاجازة على اساس احكام هذا القانون .

ثانيا - ان الثلاث سنوات التي تحسب على اساسها الاجازة المرضية
المستحقة للعامل تحسب اعتقاراً من تاريخ التعمين وليس من اول يناير
ويعتبر هذا التاريخ اسساً لحساب دورة الاجازة المرضية الخاصة
بالمسيد /

(ملك ٢٠١/٦/٨٦ - في ١٣/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٥)

المادة :

المادة ٦٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تقضي بمنح العليل اجازة مرضية لمدة ثلاثة اشهر باجر كامل كل ثلاث سنوات
تقضى في الخدمة خلافا لما كانت تقضى به المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ وجوب اعمال حكم المادة ٦٦ المشار اليها بقر بيلسانه اعتباراً من
١٩٧٨/٧/١ على مدد الاجازات المرضية القائمة في هذا التاريخ او التي تلحق
بعده حتى ولو كانت الاجازة القائمة قد انقضت مدة منها في ظل العمل بالقانون
المستحدث .

ملخص القوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة
١٩٧٨ كانت تنص على انه : مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢

سنة ١٩٧٣ متى تعذر الأمراض المزمنة يكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية :

١- ثلاث شهور منها بأجر كامل والآخرين الآخرين بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقدر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المرض ذلك

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الجديدة الذي نص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٦٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من المجلس الطبي المختص في الحدود الآتية :

١ - ثلاثة شهور بأجر كامل

ولما كتبت المادة ١٨٨ من الدستور المبطور في ١٩٧١/٩/١١ تنص شهور عن كل ثلاث سنوات يقضيها في الخدمة فإن النص القديم كان يمنح العامل اجرا كليلا عن الشهر الأول من الاجازة وينقص أجره في الشهرين الآخرين مع تحويل السلطة المختصة حق صرف الأجر بالكامل عنهما ان رأت داعيا لذلك . بينما يمنح النص الجديد المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ الأجر كليلا عن الثلاثة شهور جميعها .

ولما كتبت المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في ١٩٧١/٩/١١ تنص على أنه « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر » . ولما كان الموظف العام في مركز تنظيمي يخضع للتحويل والتغير في أي وقت حسبما يقرره القانون ولأنه كالتنظيمات المختصة العامة فإن الحكم الجديد الذي تضمنه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقرى بأجر مبكر عن ١٩٧٨/٧/١ - التاريخ الذي أخذ للمعامل به

على هذه الاجازات المرضية الثالثة في هذا التاريخ او التي تمنح بمقتضى
ولا يغير من ذلك ان المشرع قرر في القانون القديم رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ والقانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ منح الاجازة المرضية عن
كل ثلاث سنوات يقضيها الملبل بالخيمة ، لأن المشرع وضع تلك الفترة
كتمديد زمني لتحديد مدة الاجازة المرضية التي تستحق خلالها ولم يقسم
الاجازة على الثلاث سنوات وانما جعلها مستحقة عن مجموع تلك
الفترة ، ومن ثم لا يجوز الاعتماد بالمدة التي انقضت منها في ظل القانون
القديم واعمال حكمه بالتالي على الاجازة المرضية بعد العمل بالقانون
الجديد لان ذلك سيؤدي الى ابطال القانون القديم في غير مجاله الزمني
والاعتماد بالمجال الزمني للقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم قلناه لما كانت الطبيعة المعروضة حالتها قد منحت
اجازة مرضية بدلت في ١٨/٢/١٩٧٦ حتى ٣٠/٤/١٩٧٦ وذلك بمقتضى
العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ١/٧/١٩٧٦ فانها تستحق
اجراما كاملا خلال تلك الاجازة اعمالا للحكم الذي تضمنته المادة ٦٦
من هذا القانون .

(انتهى ٢١٧ — في ٢١/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

مدى استحقاق الملبل المريض الذي يستحق اجازة مرضية بالجر
مخفض طبقا للفقرة الاولى من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
للبدلات المقررة له .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الملبلين
المدنيين بالدولة على انه « مع عدم الاخلال بلحكام القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٣ يستحق الملبل كل ثلاث سنوات تقضى في الخيمة اجازة مرضية

تمنع بقرار من المجلس العالى المختص فى الحدود الآتية : ١ - ثلاثة اشهر باجر كامل . ٢ - ستة اشهر باجر ينقص ١٧٪ من اجرة الاساسى . ٣ - ستة اشهر باجر ينقص ٣٥٪ من اجرة الاساسى و ٥٠٪ من الاجر الاساسى ان يجاوز سن الخمسين

ذلك ان العامل يستحق اجرا مقابل ما يؤديه من عمل مرتبط لا انفصال له ومن لم تكن البدلات والمزايا الاخرى تعد بصفة علمية مقابل العمل للمعذور يؤديه العامل خلالها في ذلك وقت الاجر المقرر له ومن ثم فان كل ما يؤدى الى حرمان العامل من المقابل المحدد للعامل يؤدى جتما الى حرمانه من توازيج المردية ، كما ان كل انتقاص للاجر يؤدى حتما الى نقص رغبة هذه التساويج بذات النسبة التى نقص بها الاجر فتوليغ المردية تدخل فى مفهوم الاجور فى مجال المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويسرى عليها الخفض المقرر فى هذه المادة بذات النسب التى يخفض بها الاجر .

ولما كان المشرع قد قرر استحقاق المردية خلال الاجازة الاعتيادية كما قرر استحقاقه خلال الاجازة المرضية بنسب تختلف باختلاف مدة الاجازة ، فان الاجر المستحق يشمل البدلات المشار اليها بذات نسب استحقاق الاجور .

(فتوى ٩٨٥/٤/٨٦ - فى ١٩٨٤/١١/٢٨)

القصر القسري اجازة مرضية استثنائية (لمرضى زمرة)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

١ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفي ومعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالذئب أو الجذام أو بمرض عقلي أو يلصق بالأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل - تقريره منح العامل المريض بلحد هذه الأمراض اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى و تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى عمله - القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية للعامل في تطبيق هذا القانون - قرار القومسيون الطبي في هذا الخصوص هو ركن السبب في القرار الذي تصدره الجهة الادارية في شأن العامل المريض .

ملخص الحكم :

ان القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية في خصوص الأمراض المزمنة التي ينطبق عليها القانون ، وفي اعتبارها قبلة للشفاء من عذبه وما اذا كانت الحالة قد استقرت على نحو يمكن العامل من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ام انها تعتبر ميؤوسا منها وانها استقرت على نحو لا يمكنه من ذلك ، كما يكون هو الجهة المختصة بتقرير ما اذا كانت الحالة لم تستقر بعد ، ويتقضى الامر منح العامل اجازة مرضية الى ان يشفى او تستقر حالته على نحو معين والقرار الذي يصدر من القومسيون الطبي على هذا النحو يكون هو ركن السبب في القرار الذي تصدره الجهة الادارية التي يتبعها العامل المريض ، اما باعادة العامل الى وظيفته اذا كان قد شفى او استقرت حالته على نحو يمكنه من القيام باعمالها ، واما بمنحه اجازة مرضية اذا كانت حالته لم تستقر بعد واما بفصله من الخدمة اذا استقرت حالته على نحو يدل على انه لن يتمكن من العودة لمباشرة اعمال وظيفته .

(طعن ١١٤٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

قاعدة رقم ١٢٨

المبدأ :

حق العامل في الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية يظل مقبلا دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهي الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل - لا يجوز للمجلس الطبي ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة. ولن تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء خدمة العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذا لمحكمة جرى على ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية ، وعلى هدى حكمته التشريعية انما يقضى بان حق العامل في الاجازة الاستثنائية يظل مقبلا دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل ، وفي هذا التوافق المرسوم تتحدد المهمة الفنية للمجلس الطبي طبقا لنص القانون فلا يجوز له وهو بصدد تنفيذ حكم ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ولا يصح تبعا لذلك ان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء الخدمة بقوله ان قرارها يستند الى التواعد الصادرة في انتهاء الخدمة ، هذا الى ان تقرير انتهاء الاجازة المرضية الاستثنائية لغير احد هذين السببين اللذين حددهما القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ امر يتأى بطبيعته عن مجال السلطة التقديرية للمجلس الطبي ، او للجهة الادارية اذ ان العامل يكتسب حقه في الاجازة الاستثنائية متى ثبت مرضه بأحد الأمراض التي نص عليها هذا القانون وظل مريضاً ولم يشف أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة عمله .

ومن حيث أن الثالثة من وأعلنت الموافقة أن السيد /
اصيب باضطراب عقلي مزمع لخل من اجله مستشفى الأمراض العقلية ..
ثم عرض امره على المجلس الطبي حيث تقرر منحه اجازة مرضية استثنائية
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . . . ومقتضى ذلك ولازمه حتما وإبراء
حكم القانون المشر إليه ، يثبت له الحق في التمتع باجازة مرضية
استثنائية الى أن يشفى من مرضه أو تستقر حالته استقرارا يملكه من
العودة الى ممارسة العمل . وفي ذلك يتأكد حقه في المرتب ولا يتسوغ
حرمانه منه ولا يحد بالتقارير الصادرة بالشفاء ظننا اعتبارا من الأول من
نوفمبر ١٩٧٧ فلا خصصة تطبق بهذا القرار تعصمه من الطعن عليه في
كل وقت أو تخضب الحق في استحقاق المرتب الذي يستحقه على صحيح
سنده والذي ترتبط به ضرورات المعيشة واقلية الود عند المرض بالحد
ما تكون منها حال الصحة والعافية ، وعليه فقد اصلت المحكمة الادارية
— لوزارة النقل والمواصلات فيما قضت به في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢
القضائية من احقية المدعية بصفتها في استمرار صرف مرتب نجلها
..... بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه في الأول من نوفمبر
سنة ١٩٧٣ مع الزام المؤسسة المدي عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ يذهب غير هذا المذهب — نقض
بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات بجلسته
٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية ويرفض
طالب المدعية الاستمرار في صرف مرتب ابنها والزايها بالمصروفات —
فانه يكون قد جلت حكم القانون بما يتعين معه الفلأوه والقضاء برفض
الطعن بالاستئناف في هذا الحكم والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٧٢٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

قاعدة رقم (١٢٩)

البيان :

عللون — اجازة مرضية — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي
وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضي بالقانون أو الجزام أو

بمرض عقلي أو بإحدى الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل
— هذه الاجازة الاستثنائية لا تقيد بأي قيد زمني حتى تبلغ نهايتها بدون
أحد شرطين : إما بشفاء المريض أو استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة
الى عمله — سلطة القومسيون الطبي في توقيع الكشف الطبي على هؤلاء
المرضى كل ثلاثة اشهر على الأقل أو كلما رأى داعياً لذلك — الفرض من هنا
الكشف — ليس من سلطة القومسيون الطبي تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل
الذي منح اجازة مرضية استثنائية .

ملخص الفتوى :-

منح السيد / اجازة مرضية استثنائية وفقاً لأحكام القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٦٣ اعتباراً من ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ وذلك لاصابته
باضطراب عقلي ، وفي ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ قرر القومسيون الطبي
أنه مريض باضطراب عقلي واعتبره غير لائق للخدمة بعد استنفاد جميع
الاجازات المستحقة له قانوناً . وقد تقدم السيد المذكور بطلب أوضح فيه
أنه يشفى تماماً وطلب فيه الموافقة على تسليطه للعمل وبالحالته الى
القومسيون الطبي قرر عدم امكان توقيع الكشف الطبي عليه بعد ان تقرر
عدم لياقته للخدمة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ وأبدي أنه لا تجوز اعادته
الى الخدمة قبل ثبوت خلوه من علامات المرض العقلي لمدة سنة بصفة مستمرة
وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٣ بأحكام اللقطة الصحية
للنوعين في الوظائف العميلة .

ومن حيث ان المادة (١٠) من قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي
وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالمرض أو الجرام أو
بمرض عقلي أو بإحدى الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل
فمن علي أنه استثناء من أحكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف أو العامل المريض بالمرض أو الجرام
أو بمرض عقلي أو بإحدى الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدتها قرار من
وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للتومسيونك الطبية
اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية

استقراراً يمكنه من العودة الى ممارسة العمل وظيفته ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعياً لذلك .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع اولى عناية خاصة للمصابين بأمراض معينة قدر طول امدها كما قدر مدى حاجة المصابين بها الى الرعاية الاجتماعية ، فافرد لهم نظماً خلاصاً للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام للاجازات المرضية الذي تضمنه قانون العاملين المدنيين بالقولة ، فلم يقيد الاجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للاجازات المرضية العادية ، ولم يقرر الانفصال من مرتب العامل معها طالبت اجازته المرضية الاستثنائية ، وانما جعل الاجازة بمرتب كامل واطلقها من كل قيد زمني حتى تبلغ نهايتها يحاول احد شرطيين : اما شفاء المريض او استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة الى عمله ، فلذا لم يتحقق احد الشرطين ظلت الاجازة قائمة ، وهذا يتفق مع الغاية التي سعى اليها المشرع من رعاية هذه الفئة والتي كتبت عنها المذكرة الاصلاحية للقانون المشار اليه بقولها « ان الامر لا يعود ان يكون معاون من الدولة لهم ابلان مرضهم ومن ثم فانه يجب ان تقصح الدولة عن ذلك خصوصاً وان رعاية المواطنين احد الاهداف الرئيسية في الدولة الاشتراكية ... » .

ومن حيث المشرع قد انطأ بالقومسيون الطبي سلطة توقيع الكشف الطبي على هؤلاء المرضى مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعياً لذلك ، والمفهوم بطبيعة الحال ان الفرض من هذا الكشف الطبي هو الوقوف على حالة المريض فلذا كان قد شفى او استقرت حالته عاد الى عمله ، اما اذا لم يكن قد شفى او استقرت حالته فانه يستمر في اجازته المرضية الاستثنائية ، ومن ثم فان انفصال القومسيون الطبي يكون مقصوراً على هذه الحدود ولا يجوز ان ينعدها الى تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل المنوح الاجازة المرضية الاستثنائية والاكل في ذلك تعطيلاً لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وانهاء الاجازة المرضية الاستثنائية في غير الحالتين اللتين عينهما .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان التومسيون الطبي قد تم في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ عدم اللياقة الطبية للسيد / للاستمرار في الخدمة رغم انه في اجازة مرضية استثنائية ، فانه يكون قد خرج عن حدود اختصاصه الذي رسمه القانون ، فلا يرتب قراره اثرًا ولا يجوز الاستناد اليه لفصل العامل المذكور من الخدمة وانما تعتبر خدمته قائمة كما يظل مستمرا في اجازته المرضية الاستثنائية حتى يتحقق احد الشرطين الذين عينهما المشرع لانتهائها ، ومن ثم فلا محل لبحث استيفائه شروط التعمين ومنها شروط اللياقة الصحية للتعين

(غنوى ٣٦ - في ١١ من يناير سنة ١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ينظم مفاهيم في اسمه وقواعده الاجازات المرضية المقررة في قوانين العاملين - الحكمة من وراء ذلك - تحقيق الرعاية الاجتماعية للمرضى بلحد الامراض المذكورة في القانون المشار اليه - امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الانارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ لا يؤدي الى اعتباره منقطعا عن العمل انقطاعا يستوجب انتهاء خدمته - اساس ذلك - تخلف منط الانقطاع في حقه اذ هو لا يقوم بعمل ينطبق عليه ذلك الوصف ولان المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه - عدم جواز النظر الى الامتناع على انه مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب - اثر الامتناع عن عرض نفسه لتوقيع الكشف الطبي عليه لتجليل صرف راتب العامل حتى يجري عليه الكشف الطبي بشرط الا يكون مريضا بمرض يجمعه في مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يمنح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العليا المرضى بالدرن او الجذام ان يمرض عقلي

أو بإحدى الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص
على ملته الأولى على أنه (استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي
الطبخية والهيئات والهيئات العامة وعملها يمنع الموظف أو العامل
المرضى بظنون أو الجرائم أو بمرض عقلي أو بإحدى الأمراض المزمنة التي
يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة
العامة للقومسيونات الطبية اجازة استثنائية بمرتب كامل الى أن يشفى
أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال
وظائفه ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة
اشهر او كلما رأى داعيا لذلك) .

وملغ هذا النص أن المشرع خص المسطفيين بأمراض معينة بعناية
لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق امداء
طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يغير في اسمه وقواعده
نظام الاجازات العام المقرر في قوانين الهلالين ، ويعتقد هذا النظام
الخاص ينحصر العامل المسبب بإحدى الأمراض المذكورة في القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٣٣ م ، ويجوز في الفترة استثنائية التي لا تقتضي الإبقاء المريض
وإخوته الى حالة أو بغير استقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ،
لذلك لم يحيط أي منها ظلت الاجازة خاصة بغير قيد زمني فلا ينهاها بعد
ذلك الا انتهاء الخدمة بغيره الأسباب الموجبة لانتهائها عدا الاستقالة بالصحبة ،
ولقد أصبحت المذكورة الاضطحية المتصلون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ عن
الجمعية الرفعة من ورثته بأنها تحقق الرعية الاجتماعية لهؤلاء المرضى
باعتبارها من واجبات الدولة ، وبناء على ذلك فله اذا كان المشرع قد
أوجب عرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل
ثلاثة شهور فان العرض من هذا الكشف ينحصر في السوقوف على حالة
المريض وتبين ما اذا كان قد شفى أو استقرت حالته فيعود الى العمل
وتنتهي بذلك اجازته الاستثنائية . ومن ثم فان امتناع العامل عن
الاستجابة الى طلب الإدارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس
من شأنه ان يؤدي الى اعتباره منتظما عن العمل انقطاعا يستوجب انتهاء
عقده باعتباره مستقلا لتكليفه بالانقطاع في حقه اذا هو لا يقوم

يجوز حتى يلبس عليه هذا اللباس من غير ان يحكم الانتطاع عن العمل
 مع ما تجوز به بالوزارة استثنائية ولأن المشرع حظر التخليع خدمته طوال مدة
 مرضه حتى يلبس به من الاطباء الى المعلن كما لا يجوز التخليع المرفوضه
 مرض نفسه على القوميين على انه يجل مخالفة قلبية تستوجب انزال
 العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ائتمده
 المرض عنها او انه اتى عملاً مجرماً عليه بوصفه موظفاً عاماً . بيد أن
 ذلك لا يعنى غل يد الإدارة عن اتخاذ أى إجراء مقليل رفض العامل المريض
 توقيع الكشف الطبى عليه لانه قد اوجب المشرع عرض العامل المعتبر
 بإجازة استثنائية بلجر كليل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣
 على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين
 استمرار صرف الأجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للإدارة أن تؤجل
 صرف مرتب العامل المريض المتنع عن اجراء الكشف الطبى ما لم يكن
 المصاب مصلحاً بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول
 عن تصرفاته .

١. ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن
 منع موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدون أو
 الجزام أو بمرض عقلى أو بالعدوى الأمراض المزمنة لاجزات مرضية استثنائية
 بمرتب كليل — ان المشرع اولى رعاية خاصة للمصابين بالمرض معينة فاعقد
 لهم نظاماً للاجزات المرضية خرج به عن التنظيم العلم الذى تضمنه قانون
 العاملين بالدولة — جعله الاجزاة بمرتب كليل مع اطلاقها من كل قيد زنى
 حتى تبلغ نهايتها بطول احد شرطين اما شفاء المرض او استقرار حالته
 استقراراً يمكنه من العودة الى عمله — القرار الصادر من وزير الصحة
 بتطبيق لاحكام الباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ على العاملين بالحدى الهيئات العامة — هذا القرار لا يعنى انحصار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على هؤلاء العاملين — ليس ذلك ان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ قد اكد استمرار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لاحكامه — غير ذلك — استمرار انتفاع هؤلاء العاملين باحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز انتهاء خدمتهم لعدم قيامتهم بالصحة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجذام او بمرض عقلى او بأحد الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص فيه ملغته الاولى على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجذام او بمرض عقلى او بأحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ويجرى الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاث اشهر على الاقل ، وكلما رآى داعيا لذلك » ويبين من هذا النص ان التشريع اولى رعاية خاصة للمصابين بامراض معينة فائرد لهم نظاما للإجازات المرضية خرج به عن التنظيم العلم الذى تضمنه قانون العاملين بالدولة فلم يقيد الإجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للإجازات المرضية الاستثنائية وإنما جعل الإجازة بمرتب كامل ولطقتها من كل قيد زمنى حتى تبلغ نهايتها بحلول أحد شرطين ، أما شفاء المريض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله ، فإذا لم يتحقق أحد الشرطين ظلت الإجازة قائمة حتى بلوغ العامل المريض سن الإحالة الى المعاش ، فلا يجوز انتهاء خدمته لعدم قيامته الطبية .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٤ لسنة

١٩٧٥ المحل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ اورد الباب الخامس منه لاحكام التأمين ضد المرض وقرر في المادة ٧٢ تطبيق احكامه تدريجيا على العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة ، وفي المادة ٧٨ منح الممرض بالدور او الجزام او ممرض عيلى او بأحد الأمراض المزمنا التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة تعويضا يعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا ، وبالرغم من صدور قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق احكام هذا الباب على العاملين بهيئة البريد اعتبارا من ١/١/١٩٧٩ فان ذلك لا يعنى انحسار تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ من هؤلاء العاملين وبالتالي انتهاء خدمتهم اعمالا نص المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارهما مصابين بعجز كلى ، ذلك لان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتنظيم العاملين المدنيين بالدولة المطبق على العاملين بهيئة البريد والمعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ — وبالتالي في صدره لقانون التأمين الاجتماعى — عندما تناول الاجازات المرضية بالتنظيم قرر في المادة ٦٦ مراعاة احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم الاخلال بأحكامه عند النظر فى منح العليل اجازاته المرضية العادية ، ومن ثم فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد اكد استمرار احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لأحكامه وان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص فى المادة ٨١ على انه لا تخل احكام هذا التلبن بما قد يكون للمصاب او المريض من حقوق مقررمة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المشتركة او اتفاقيات او غيرها فيما يتعلق بتعويض الاجر او مستويات الخدمة وذلك بالنسبة للتدر الزائد عن الحقوق فى هذا التلبن .

ومن حيث انه يتضح من كل ما تقدم انه ولئن كان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — وهو يسرى على العاملين المدنيين بالدولة وتفسيرهم من العاملين بقطاعين العلم والخاص — يقرر انتهاء خدمة العليل المريض

ببأحد الأمراض المزمنة إذا ما ثبت عدم لياقته للصحية للخدمة ، غير أن هذا الحكم لا ينطبق على العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. المشار إليه بعد أن نصت المادة ٦٦ منه على عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ، ولذلك يتعين استتمرار هؤلاء العاملين في الخدمة إلى أن يشعروا أو تستقر حالتهم المرضية باستقرارا يحكمهم من العودة إلى مباشرة أعمال وظائفهم .

ولما كان العاملان من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، عن ثم فانهما يظلان منقطعين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ولا يجوز إنهاء خدمتهما لعدم لياقتهما الصحية .

(ملف ٢٢٥/٧/٨٦ — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالخدمة عدم سريان أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عليهم أسس تلك — اثره — عدم جواز إنهاء خدمتهم بسبب ثبوت المعجز الكلى واستمرار حقهم في الاجازات المرضية الاستثنائية بمسرب كامل — العاملون بالقطاع العام تسرى عليهم احكام قانون التأمين الاجتماعي بكاملها — أسس ذلك — اثره — انتهاء الحق في الاجر الكلي بالقطاع العام او بسبب المعجز الكلى .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٥/١/١ قرر المشرع اعمال احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد اصداره بطوله بجل عدد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما ، ويصدد ان نص

عن المادة المتعلقة من مواد الإصدار على الفاعل حكم بخلاف أحكامه على
في المادة ٨١ من الباب الخامس ضمن بتأمين الرضى التي تنص على أنه
« لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق
مقرر بموجب القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة
أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك
بالنسبة للقدرة الزائدة عن الحقوق المقررة في هذا التأمين » ومن ثم يكون
المشرع قد أبقى على قواعد تعويض الأجر السابقة على القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ التي تقرر للمعلمين حقوقاً تزيد على ما هو مقرر به ، لذلك
فإن ولئن كانت المادة ٧٣ من القانون تقرر تطبيق أحكام التأمين ضد
المرض على المعلمين الخاضعين لأحكام القانون الذين يصدر بتحديد الجهات
التي يعمنون بها قرارات من وزير الصحة فإن ذلك لا يعني أعمال أحكام
هذا التأمين بكاملها على هؤلاء المعلمين فور صدور القرارات سابقة البيان
وإنما يقتضي أعمالها بما يكون لهم من حقوق تزيد على التدرج المقرر في تأمين
المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإنه لما كانت
الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون تنص على أنه « استثناء من الأحكام
المتقدمة يمنح المريض بالدرن والجزام أو مريض عقلي أو يحد الأمراض المزمنة
تعويضاً يعادل أجره كاملاً طول مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته
استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً ... »
فإنها تكون قد حصلت من العجز الكامل سبباً من أسباب انتهاء حق المريض
في الأجر الكامل وبالتالي يعد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ أفضل فيما
يقرره من حقوق للمعلمين بالحكومة من الحقوق التي قررها هذا النص وعليه
يتعين أعمال أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على المعلمين بالحكومة
دون أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، لما
المعلمين بالقطاع العلم فإن الأحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتي أوجبت المادة ٦١ من قانون المعلمين
بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استمر تطبيقه عليهم تنفق مع أحكام
قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق في انتهاء الحق

عن الأجر الكامل بسبب ثبوت العجز الكلى لذلك تطبق عليهم أحكام قانون التأمين الاجتماعى بكاملها لأن القاعدة المطبقة عليهم قبله لم تكن تتضمن ميزة أفضل .

ولا ينال من استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة أن قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرف فى البند ح من المادة الخامسة العجز الكلى بقوله « كل عجز من شأنه أن يحول ويصفه مستقيمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة اية مهنة أو عمل يتكسب منه ، ويعتبر فى حكم ذلك حالات فقد البصر فقدًا كليًا أو فقد الذراعين ، أو فقد الساقين أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة ، وحالات الأمراض العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة والمستعصية التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » . كما لا ينال منه اصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الأمراض المزمنة التى تعد فى حكم العجز الكامل أو أن المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ خولت الهيئة العامة للتأمين الصحى مهمة إثبات حالات العجز وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة جعل فى المادة ٩٤ من عدم اللياقة الصحية سببا من اسباب انتهاء الخدمة على اعتبار أن تلك الأحكام إنما تضمنى انتهاء خدمة العامل اذا ثبت عجزه الكلى لأن انتهاء الخدمة فى هذه الحالة إنما يعنى الانتقال من حقوق العاملين المقررة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والتى من أهمها عدم جواز إنهاء خدمتهم بسبب العجز الكلى واستمرار حقهم فى الاجازة المرضية الاستثنائية بموجب كمال الى أن يتم شفائهم أو تستقر حالتهم المرضية استقرارا يمكنهم من العودة الى مباشرة عملهم . وإذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ والتالى فى صدره لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سببا من اسباب انتهاء الخدمة فانه أوجب فى ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجز الإخلال بها وذلك عندما تناول الاجازات

المرضية بالتنظيم الأمر الذى ينم عن استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كما هى بغير تعديل ومن ثم لا يجوز انتهاء خدمة العامل بالحكومة ، المطبق عليه أحكام هذا القانون بسبب عدم الياقة الصحية . وذلك لا معنى يحصل من الأحوال تمطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر انتهاء الاجازة المرضية بمرتب كامل بسبب العجز لأن المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على بقى العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى . ومن بينهم العاملین بالتطباع المسام وغيرهم من العاملين المتخصص عليهم بالمدة الثانية منه .

(ملف ١/٨٦/٢٣٥ — جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

انه بمقارنة نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بنص المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ يبين انها وان اتفقا على رعاية المرضى بالامراض المشار اليها فيها الا انها يختلفان من حيث المجال — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ينظم الاجازات المرضية للخاضعين له ويقرر منحهم اجازة استثنائية بلجر كامل ايا كانت نتيجة هذا المرض اى حتى ولو لم يشف صاحبه — قانون التأمين الاجتماعى يقرر تعويضاً لهؤلاء العاملين يتحدد على اساس الاجر بحيث يتوقف صرف هذا التعويض اذا ما تبين ثبوت العجز الكلى حيث يحفل العامل تحت نوع آخر من التأمين — تطبيق المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه معقود على صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الجهة التى يسرى عليها — تطبيق — عدم جواز تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى على العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية لعدم صدور قرار من وزير الصحة بسيرته على العاملين بالهيئة .

مقتضى القوي :

ان المادة ٦ من القانون ٦١٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تنص على انه « .. استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف او المائل المريض بظنون او الجزام او يمرض عظمى او يُلحق الامراض التي يمتد بتخفيفها قرار من وزير الصحة العمومية بعد موافقة الادارة العامة للقوميون في الطبية على لجوء مرضية استثنائية بمسرح كمثل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرازا يمكنه من العودة الى ممارسة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما راي داغيا ذلك » ..

وتنص المادة ٧٣ من الباب الخامس بالتأمين ضد المرض من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ على انه « تسري احكام هذا الباب تدريجيا على الملبين لدى اصحاب الاعمال الذين يسدر بتحديد قرار من وزير الصحة وذلك دون الاخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين اتمتعوا بالتأمين الصحي وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ او للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها .

وتنص المادة ٧٨ من هذا القانون على انه اذا حل المرض بين المؤمن عليه وبين اداء عمله نظرم الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر ان تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥٪ من اجرة اليومى المسدد منه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتراود بعدها الى ما يعادل ٨٥٪ من الاجر المكثور ويشترط الا يقل التعويض في جميع الاحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة مرضه او حتى قبوت العجز الكليل او حدوث الوفاة بحيث لا تجاوز ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الاحكام المتقدمة ينفخ المريض بالمدن او الجزام او يمرض عظمى او يُلحق الامراض المزمنة تعويضا يعادل اجرة كليل طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرازا يمكنه من العودة

الى بصفة شفهية لم يكن ميسره عمرا كافيا ، وتنفذ الامم المتحدة الزمنية
العمل فيها من القسرة المسألة بقرار من وزير الصحة بالاشتراك مع وزير
القوى المسلحة ويجوز للجهة المختصة بتخصيص الاجر وقت صرفه عن الخدمة
التي يخالف فيها المؤمن عليه تطهيرات العلاج .

كما تنص المادة ٨١ من القانون المذكور ايضا على انه : لا تظل
احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب او للمريض من حقوق مقررة
بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المتعركة او
الامتيازات او غيرها فيما يتعلق بتعويض الاجر لمرضى هذه الطبيعة وذلك
بالتسوية للحد الزائد عن الحقوق المقررة في هذا القانون .

ومن حيث انه ايا كان القول في إلغاء حكم القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٢
المسلح اليه بالمادة ٧٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور فان تطبيق
هذه المادة الأخيرة معقود بسقوط قرار من وزير الصحة بتريفة على
الهيئة العلمية للمسك الصحية طبقا للمادة ٧٢ من القانون ٧٩ لسنة
١٩٧٥ المسلح اليه ، واذ لم يصدر هذا القرار بعد فان خطيبه المخرج من
المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي لم يتوجه بعد اليه المنظمات بهيئة
المسك الصحية وعلى ذلك فان احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢
المسلح اليه هي المطبقة عليهم ومنها الحالة المعروضة وذلك دون منازع .

(ملف ٧٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عاملون — احقية العاملين بالجهاز الاداري للدولة والقطاع العام في
تقاضى بدل طبيعة العمل المقرر لهم وذلك اثناء وجودهم في اجرة مرضية
استثنائية لاصابتهم بحد الامراض الزمنية وفقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٢ . يمنح موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى
يلدرون او الجزام او بمرض عقلي او بمرض الجذري الزمنية اجازات مرضية
(م ٢٩ — ج ١)

استثنائية بموجب كابل - أساس ذلك ان بدل طبيعة العمل يدخل في مفهوم المرتب الكابل اذ ان المرتب لا يكون كابلًا الا لما شمل المرتب الاساسي وما يلحق به قانونًا ويلتزم حكمه كطاعة غلاء المعيشة والعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها العامل .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العلمية المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او بلحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بموجب كابل - ينص في المادة ١ منه على انه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العلمية وعملها ، يمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او بلحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة المحلية للتومسيونك الطبية اجازة مرضية استثنائية بموجب كابل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة التومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما رأى داعيا لذلك .»

كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن إضافة حكم جديد الى قانون العمل رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ لمرعية المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة على ان « تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكررا الى قانون العمل المثل الى نصها الاتي :

مادة ٦٣ مكررا « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او بلحد الأمراض المزمنة اجازة مرضية باجر كابل الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كابلًا من مزاوله اية مهنة او عمل .»

ويصدر بتحديد الأرباح الزمنية المشترط عليها في الفترة السابقة قرار من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومن حيث إن الاستفادة مما تقدم أن الدولة أولت رعايتها بجميع العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركاتها والقطاع الخاص في حالة أصابهم بمرض الدرن أو الجذام أو بأحد الأمراض العقلية أو المزمنة وفي الحالات الأخرى التي يولق عليها وزير الصحة بعد أخذ رأى القومسيون الطبي ، وذلك بمنحهم اجازات مرضية استثنائية يمرتب أو يلجأ كامل حتى يمكنهم الاتفاق على علاجهم الذي غالبا ما يطول لمدته وإن يعولوا كذلك أسرهم ، ويستمر صرف المرتب الى أن يشفى المريض أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا عن مواصلة أية مهنة أو عمل .

ومن حيث أنه إذا كان كلا القانونين المشار اليهما قد قررا حقيقة العامل المريض في الحصول على المرتب أو الأجر الكامل ، فمن ثم يدخل تحت طبيعة العمل في هذا المفهوم ذلك ان المرتب لا يكون كاملا إلا إذا شمل المرتب الأسس وما يلحق به قانونا ويأخذ حكمه كاعتاة غلاء المعيشة والعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها العامل ، وبذلك التفسير يوحده تتحقق الحكمة من الرعاية الاجتماعية التي قصدتها المشرع بما يحول دون التفرقة بين العامل المريض بمرض مزمن وبين زميله الذي ألم به المرض بصفة عارضة ، بل الأول بالرعاية واجدر بها .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فقد ورد بلائيد ٥ من القواعد التي يوافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١ بشأن البدلات المقررة بالحكومة والقطاع العام ما يلي « يسرى على البدل ما يسرى على استحقاق الأجر عند القيام بإجازات أو تخفيضه أو وقفه كله أو جزء منه » . ومؤدى هذا النص أن البدل اعتبر جزءا متما للمرتب أو الأجر ويأخذ حكمه ، وينصرف ذلك الى حالات الاستحقاق عند القيام بالإجازات سواء كانت اعتيادية أو مرضية عارضة أو مرضية استثنائية ، إذ لم ترد تفرقة بينهما . ومن ثم يتعين أخذ المطلق على إطلاقه والعام على عمومه .

قائمة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عدم لائحة العاملين المرضى بالمرض المزمنة في الحصول على مكافآت الجهود غير العادية وحوافز الإنتاج والمكافآت الخاصة خلال فترة الإجازة الاستثنائية الممنوحة لهم .

ملخص الفقرة :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح موظفي وغالب الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المسمى بالمسجون أو الجواز أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة الإجازات استثنائية بمرتبه كليل على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنع الموظف أو العامل المريض بالمرض أو الجواز أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقوسونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بمرتبه كليل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، كما استعاضت الجمعية العمومية المادة ١٦ مكرر من قانون عظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والذي في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حيث نصت على أنه استثناء من أحكام الإجازات المرضية يمنع العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بمرتبه كليل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه عجزاً كلياً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بمرتبه كليل حتى بلوغه من الإحالة إلى المعاش . وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ .

وبين مما تقدم أن أحكام كلا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣

سألنى الفكر قد سكت عن معالجة صرف المكلفات والحوافز للخاضعين لأحكامها واكتفت بصرف مرتب المريض كاملا ، ومن المستقر عليه أن المرتب الكامل لا يندرج تحته مكلفات الجهود غير المبدئية والحوافز والمكلفات الطبيعية ذلك أن هذه المكلفات هي نوع من التعويض عن جهود غير مادية يبذلها العاملون فهي رهينة بنتيجة هذه الأعمال فعلا وليست حقا مكتسبا بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه المكلفات .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان المريض بمرض مزمن ملازما بيته ، ولا يؤدي عمله الأصلي أو أى أعمال اضافية فانه لا يستحق والحالة هذه مكلفات الجهود غير المبدئية او حوافز الانتاج او المكلفات الطبيعية .

(الحوى ٤٢١ - جلسة ١٩٨٤/٥/٥)

تعليلتى :

صدر قرار وزير الصحة رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد الأمراض المزمنة التى يمنح عنها المريض تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه .

يتفق المنحى الذى تحته الجمعية العمومية لتبسيط الفتوى والتشريع بهذه الفتوى وما اتجهت اليه من قبل بفتاواها الصادرة بجلسته ١٢/١/١٩٧٦ حيث انتهت الى أن حوافز الانتاج هي مقبل لزيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون عنها اجورهم الاساسية ، وان المشرع مرتبط باستحقاق هذه الحوافز بالمشاركة فى الانتاج والاسهم الفعلى فى ادايته ومن ثم فانها لا تعتبر جزءا من الاجر الاساسى للعامل . وتنتهج جهة الادارة بسطلة تقديرية فى منحها طبقا لما تراه من اداء فعلى يقتضى صرف هذه المكلفات .

قائمة رقم (١٣٦) :

المبدأ :

تأجيل صرف مرتب العامل المريض المتع عن إجراء الكشف الطبي
ما لم يكن مصابا بمرض عقلي أو تنص بجملة غير مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يمنح موظفي وعمل الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي
أو بأحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص في
ملفاته الأولى على أنه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف أو العامل المريض
بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر
بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة
للقومسيونات الطبية اجازة استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر
حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى
الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر أو كلما رأى
داعيا لذلك .

ومناد هذا النص ان المشرع خص المصابين بامراض معينة بعناية خاصة
باحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق امدا طويلا
فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يفلر في اسمه وقواعده تنظيم
الاجازات العلم المقرر في قوانين العاملين ، ويمتضى هذا التنظيم الضلي
يمنح العامل المصاب بأحد الأمراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٢ حقا وجوبا في اجازة استثنائية بمرتب كامل غير مقصور مهنا
استطلت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التي لا تقضى الا بشفاء المريض
وعودته الى عمله أو باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، فإذا
لم يتحقق اى منهما ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمني فلا ينهيها بعد ذلك الا
انتهاء الخمية بأحد الأسبلب الموجبة لانها عدا الليقة الصحية ، ولقد
لمصحت الفكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ عن الحكمة البتاه

من ورائه بانها تحلّق الرعية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فله اذا كان المشرع قد اوجب معرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الفرض من هذا الكشف ينحصر في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى او استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم فان امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الإدارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه الا يؤدي الى اعتباره منقطعاً عن العمل انقطاعاً يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً لتختلف مناسط الانقطاع في حقه اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ولتعارض احكام الانقطاع عن العمل مع اعتباره بلجزة استثنائية ولان المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ابعده المرض عنها او انه اتى عملاً محرماً عليه بوصفه موظفاً عاماً . بيد ان ذلك لا يعنى غل يد الإدارة عن اخذ أى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبي عليه لانه قد اوجب المشرع عرض العامل المعتبر بلجزة استثنائية باجر كليل بالنظر الى احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فله يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبي وعليه يكون للإدارة ان تؤجل صرف مرتب العامل المريض الممتنع عن اجراء الكشف الطبي ما لم يكن العامل مصاباً بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

(ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

منح اجازة استثنائية بمرتب كليل طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣
— شروط العودة للعمل — الشفاء او استقرار الحالة المرضية استقراراً يمكنه

من العودة لوظيفة — تقرير عدم الرقعة للمحيط بالمرضى المستعطف على ذلك
— قرار مجلس القضاة.

ملخص الحكم :

تمس المدة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ الضام بمفتح
موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات الطبية بالمرضى أو البؤام
أو بمرض عظمى أو بأحد الأمراض المزمنة أو بإجازات استثنائية بموجب كسمل
على أنه : استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة وعملها يمنع الموظف أو العامل المريض بالمرض أو البؤام
أو بمرض عظمى أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتخصيصها قرار من مفوض
الصحة الحكومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إجازة
مرضية استثنائية بموجب كسمل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية
استقرارا يمكنه من العودة إلى مبلشرة أعمال وظيفته ، ويجرى الكشف عليه
بمعية القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر أو كما رأى داعي الحاجة .

وهذا هو هذا النص إن حق العامل في الإجازة الاستثنائية مطلق قائما
دون قيد زمني الذي لا يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهاها وهذا
التي لا يجوز من الإجازة المرضية أن يستقر أو هذه الحالة استقرارا يمكنه من العودة
إلى مبلشرة عمله ، وعلى ذلك لا يجوز للعصبيون الطبي أن يتعدى اختصاصه
إلى تقرير عدم الرقعة للمحيط بالمرضى المستعطف على ذلك
جهة الإدارة انتهاء خدمة العامل واستغناء العمل وفقا للتقارير .

وترتب على ذلك يستحق العامل صرف كامل مرتبه عن المدة التي
قضاها خارج الخدمة بعد أن تمت إبعاده التي وظيفته وسويت حالته المترتبة
على سحب قرار إنهاء خدمته ، فهو بذلك يكون قد استوى عابدا في الهيئة
وكانه لم يفصل أصلا من الخدمة سواء بمنع بالحق الوظيفة والتخرج فيها أو من
نقلية المرتب الذي انتفى حرمله منه خلال مدة فصله الأمر الذي لا تحقق معه
وكن الضرر والمسئولية .

مقاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

قرار انتهاء خدمة العامل المريض بلحد الأمراض المعدية في هذا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ لعدم اللياقة الصحية — انعطافه — المصابيل المبروض بالذرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بلحد الأمراض المزمنة يستتبعه بوضو القانونى فى البقاء فى الخدمة والحصول على اجرة مرضية استثنائية من احكام القانون ذاته بمعنى ان الجهة الادارية لا تملك اى مسطرة تقديرية فى مجال ابقائه بالخدمة أو ائتهاها لعدم اللياقة الصحية طالما كان مريضاً بالحد هذه الأمراض — القرار الذى تصدره الإدارة بقاء خدمة العامل المريض بالحد الأمراض الدوه عنها لعدم اللياقة الصحية يكون منعماً .

ملخص الحكم :

من حيث لمادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وبما لا يخفى الموظف أو العامل المريض بالذرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بلحد الأمراض المزمنة الذى يصعب تخصيصها قرار من وزير الصحة الحكومية بناء على موافقة الإدارة التابعة للتومسيونك الطبية اجرة مرضية استثنائية بموجب ككل الذى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرار يمكنه من العودة الى الوظة التى بمقره أو غير ذلك وظيفته .

وتنص المادة ٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٢ على انه يعتبر مريضاً مزمناً من حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ المصلا اليه كل مريض يمنع الموظف أو العامل من تادية اعمال وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يشفى منه أو تستقر حالته الصحية استقرار يمكنه من العودة الى سزاوله اعمال وظيفته .

وتنص المادة ٢ على أن يعد من الأمراض المزمنة ما يلقى :

د - الارتفاع الشديد في ضغط الدم أو المصحوب بمضاعفات شديدة .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين أن العامل المريض بالمرض أو الجراح أو مريض عظمى أو يحدد الأمراض المزمنة - ومنها الارتفاع الشديد في ضغط الدم، أو المصحوب بمضاعفات خطيرة - يستند مركزة القانون في إنهاء في الخدمة وذلك بمنحه اجازة مرضية استثنائية يترتب كليل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى ممارسة عمل وظيفته من احكام القانون ذلك بمعنى انه الجهة الإدارية لا تملك اى سلطة تقديرية في مجال ابتائه بالخدمة أو انتهائها لعدم اللياقة الصحية طالما كان مريضاً بأحد هذه الأمراض . ونتيجة لذلك فإن القرار الذى تصدره الإدارة بانتهاء خدمة العامل بأحد الأمراض المتوه عنها لعدم اللياقة الطبية يكون منعسدا وتبعا لذلك يحق اصحاب الشأن طلب الفائه في اى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة لرفع دعوى الالفاء .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى ادبت خدمته لعدم اللياقة الطبية رغم ثبوت اصلته بلحد الأمراض المزمنة وهو ارتفاع الضغط الدموى وشلل نصفي ايسر فمن ثم فإن قرار انتهاء خدمته على هذا النحو يكون منعسدا ويتعين تبعا لذلك الفاؤه في اى وقت مع ما يترتب على ذلك من اعتباره في اجازة مرضية استثنائية يترتب كليل من تاريخ انتهاء خدمته حتى تاريخ بلوغه من الاحالة الى المعاش واعادة تسوية حالته الوظيفية والمعاش الذى يستحق له على هذا الاسس واجابة المدعى الى طلبه الاصلى هذه تؤدى الى عدم التصدى في الطلب الاحتياطى وهو طلب التعويض عن هذا القرار .

(طعن ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اصابة العامل بأحد الأمراض المزمنة المتضمن عليها في القانون رقم

١١٢ لسنة ١٩٦٢ وتقدمه بطلب الى جهة الادارة طالبا لحاقه الى الاستبعاد بسبب مرضه — قيلم الجهة الادارية باجابة العامل الى طنبه دون ان تطبق في شلته احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والذي يمنحه الحق في اجازة مرضية استثنائية الى ان يشفى او تستقر حالته باستقرارا يمكنه من العودة الى عمله رغم عاهها بحقيقة مرضه — مسلك الادارة في هذا الخصوص بشكل خطأ في جانبها اتى الى حرمان العامل من الامانة من احكام القانون المشار اليه مما يستوجب الحكم بالتعويض للعامل — اسلمس فك ان الادارة مزمنة بلحزام القانون والفضوع لاحكامه احتراماً لمبدأ سيادة القانون سواء لتحقيق مصلحة الحكومة او مصلحة العامل الشخصية ان كل على غير دراية كلمة بلحكام القانون وما يخوله له من حقوق كلاجازات المرضية الاستثنائية التى تمنع له فى حالة المرض الزمن — تطبيق فك فى الاصالة بالمرض النفسى او المصبنى كلكابة والسوداوية .

ملخص الحكم :

يقضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ استثناء من احكام الاجازات المهنية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن أو الجزام أو يمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للتومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتبة كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعماله وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعياً لذلك وقد اصدر وزير الصحة بناء على هذا القانون القرار الوزارى رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد الأمراض المزمنة وجاء فى المادة الاولى منه انه « يعتبر مرضاً مزمناً فى حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ كل مرض يمنع الموظف او العامل من تأدية اعماله وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يشفى منه او تستقر حالته الصحية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعماله وظيفته وتضمن المادة الثامنة منه على ان يعد من الأمراض المزمنة ما يقبى بـ .. ج .. د .. هـ ..

هو... ر. ب. ح. - فلما الأزمات والأمراض النفسية الزمنية التي تمنع من
تعبئة الدنيا والتفت من الشكرة المرفوعة من وزير الخزانة إلى رئيس
الجمهورية والمؤرخة ١٩٦٢/١٢/٢٨ أن الإدارة تقرر أن المسمى يعانى من
حالة مرض نفسى وعصبى ويحتاج من هذه الأمراض الزمنية التي تحول الموظف
المرض الكلى من اجازة مرضية استثنائية بموجب كمال الى ان يقضى او
يستقر حالته المرضية استغارة يعطى من المؤدة الى مباشرة اعمل وظيفته
خطبة الاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الصحة الصادر
بتطبيق ذلك القانون رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٦٣ وكانت الإدارة مزعة باحترام القانون
والشروع لاحكامه احتراماً لهذا لائحة القانون سواء لتحقيق مصلحة الحكومة
او لتحقيق مصلحة الموظف الشخصية ان كل على غير دراية كلية باحكام
القانون وما يحوله له من حقوق والاجازات المرضية الاستثنائية التي تمنح
للموظف في حالة اصابته بالمرض المزمن ومن حضور المرض المزمن حالة الامنية
بالمريض العصبى والمرض النفسى مثل الكابة والسوداوية - لذلك فقد كن
يعين على الادارة ما دامت على علم كمال بحالة المدعى المرضية لاصابته
بمرض نفسى وعصبى يحتاج علاجه الى الراحة النفسية والعصبية -
وهو ما تكشف عنه مذكرة وزير الخزانة المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٨ - كن يعين
عليها بمناسبة تكملة بطلب احالته الى الاستبعاد احتراماً لاحكام القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ - احالة المدعى الى القومسيون الطبى واتاحة الفرصة
له للامانة من نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة بموجب كمال
للمطالعين باحد الأمراض المزمنة التي حددها قرار وزير الصحة الصادر بتنفيذ
للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ - اذ لا يجوز استخدام احوال فواحد الاخالة
الى الاستبعاد المقررة في المودع ٧٢٢ لسنة ١٩٦٣ من القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٦٣ اذا كن يعرب على هذه الاعمال حرمان الموظف من حقه المشروع
فى الافادة من المزايا المقررة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ للتكاملين
المصلين باحد الامراض الزمنية - واذا استجابت الادارة لطلب المدعى احالته
الى الاستبعاد حال كونه مريضاً باحد الأمراض المزمنة مع علمه بمرضه
موبان عليه يستلزم الراحة النفسية والعصبية على نحو ما جاء فى مذكرتها

للمرفوعة إلى رئيس الجمهورية لاستصدار قراره بإحالة المدعى إلى الاستبعاد
 كذلك تكون الإدارة قد سلكت مع المدعى مثلها معيا أدى إلى حرمانه سبب
 خلطها من الامدة من نظم الاجازات المرضية الاستثنائية المقرر بالتقنين رقم
 ١١٢ لسنة ١٩٦٢ للمعالمين المصلين بأحد الأراض المزمنة ومنها الأراض
 العصبية والتنفسية المزمنة وقد تقرب على هذا الخطا سان المدعى وجد نفسه
 وهو على الاستبعاد في حال أسوأ من حالة من انتهت خدمته بالاحالة إلى
 المعاش ، ولذلك لم يثبت إلا بعد بضعة اشهر قليلة وهو محال على الاستبعاد
 حتى قدم طلب بقبول إحالته إلى المعاش مع منحه بعض التيسرات المعيشية
 وصدر في ١٩٧٠/٨/٥ القرار رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٠ من وزير الخزانة بإحالة
 المدعى إلى المعاش وهو بعد في الدرجة الثالثة الادارية بناء على طلبه مع
 ضم سنتين إلى مدة خدمته الحسوبة في المعاش طبقا لحكم المادة ٧٥ من
 القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تسو حالة المدعى في الدرجة الثانية
 اعتبارا من ١٩٦٦/١/٨ الا بموجب قرار وزارة الخزانة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧٢
 الصادر في ١٩٧٢/٥/٢١ بعد إحالته إلى المعاش بما يقدمه من مستفين
 كملتين بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالغاء قرار رقم ٤٠١
 لسنة ١٩٦٦ الغاء مجردا والذي تأيد يقضاء المحكمة الادارية العليا واذ كان
 المدعى من مواليد ١٩٢٩/٣/١٦ فقد كان سنه يوم ١٩٧٠/٨/٥ تاريخ إحالته
 إلى المعاش واحدا وخمسين سنة وأربعة اشهر وعشرين يوما ، والتبث ان
 زملاء المدعى ممن كانوا ظنين له في الاقدمية قد رقوا بعد احالة المدعى إلى
 المعاش إلى وظائف من الفئة الاولى - مدير علم ١٨٠٠/١٢٠٠ من هؤلاء . . .
 ولم يكن ثمة ما يمنع من ترقية
 المدعى إلى تلك الفئة وهو الذي يفتقر لخدمته بالاشادة الكبيرة بكاينته
 وخلقه وحسن معاملته مع زملائه . وعلى ذلك فان مجمل ما تقدم ان الادارة
 سلكت مع المدعى مثلها معيا اذ قبلت الاحالة إلى الاستبعاد وحرمانه من
 الامدة من مزايان نظم الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة للمعالمين المصلين
 بأراض مزمنة بل ان المرفوض المزمع الذي أصاب المدعى كان من جزاء خفض
 مرتبة كفايته في التقرير الجون عنه سنة ١٩٦٥ من مرتبة ممتاز (١٠٠ درجة)

إلى مرتبة جيد (٨٢ قرصة) ، مما أدى إلى تخطيه من الترقية إلى الدرجة الثانية بالقرار رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٧ ، والذي قضى بلفظه إلغاء مجرّدًا ولم يتخذ الحكم إلا بقرار وزير الخزانة رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٧٢ في ٢٦/٥/١٩٧٢ — وقد ترتب على مملك الإدارة المعيب بمجم إتاحة الفرصة لمل المدعى للانفاد من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ قبول الاحالة إلى استبعاد ثم قبول طلب احالته الى المعاش في ١٩٨٠/٨/٥ وحرمانه من الترقى الى الفئة الاولى مع زملائه واسوة بهم وحرمانه من زيادة مرتبه بالمعلاوات الدورية بوعلاوة الترقية الى الفئة الاولى الأمر الذي ترتب عليه حرمانه من زيادة معاشه نتيجة زيادة مرتبه فيها لو استمر في الخدمة حتى تاريخ بلوغه سن الستين في ١٩٧٩/٢/١٥ وتقدير المخسمة أنتعويض الذي يجبر هذه الاضرار كلها والناتجة عن ذلك الادارة المعيب مع المدعى — بمقتدار التي جنبيه (٢٠٠٠ جنبيه) واذا قضى الحكم فيه بغير ذلك انه يكون قد صر معيما ومخالفا لاحكام القانون بل يوجب الفئه — والحكم بقبول الطعون شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلزام وزارة المالية بأن تؤدي للمدعى تعويضا مقداره الفان من الجنيهات (٢٠٠٠ جنبيه) — مع إلزامها بالمصروفات .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٤/١٢)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة المرضى بالذرن والجزام او بمرض عتلى او بحد الأراض الزمنة اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل — للمريض الحق في اجازة مرضية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته — قرار فصل العامل المرضى — قرار منعهم — من حق العامل وقد ثبت خطأ الإدارة بفصله ان يعوض بصرف مرتبه كليلا عن مدة فصله فضلا عن التمتع

المناسب لجبر الضرر الأدبي والمادي — يراعى عند تقدير التعويضات ما ضرف
له من مرتب كليل خلال مدة الفصل .

ملخص الحكم :

انه وقد تحدد مطلوب المدعى فى دعواه الصادر فيها الحكم المطعون
فيه على الوجه السالف ايضا وهو التعويض المناسب فى قرار فصله ،
فانه يكون من حقه وقد ثبت خطأ الإدارة فى اتخاذ الحكم التهاى الصادر
فى الدعوى رقم ٤ لسنة ٢١ القضائية أن يعرض عما سبق له من اضرار
وصرف مرتبه كابلطوال مدة فصله طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو
مصدر حقه فيه (وسببه) حالته المرضية لا يمنعه من مطالبة الجهة الادارية
بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة عن خطئها فى فصله وهو ثابت بذلك
الحكم ، متى كان لا يكفى فى (جبر) اضراره صرف ما حرم منه من اجر عن
مدة فصله على أن يراعى ذلك عند تقدير قيمة التعويض ، وعناصر الضرر فى
واقع حال المدعى لا تقف عند حد حرمانه من أجره بل تتجاوز الى الاضرار
به ، ابتداء بالأساس بحقه الثابت قانونا فى (الاستقرار) فى الخدمة بإجازة
مرضية استثنائية بمرتب كليل مراعاة لمرضه وحتى يشفى او تستقر حالته ،
وهو من قبيل الضرر الأدبي ، الى جانب أن من شأن فصله أن يرهقه من امره
عشرا ، ويزيد حالته المرضية اكتئاب (مزمن) سواء فهو يضاعف من حدتها
ويضطره كذلك وهو عاجز عن العمل ولم يقدّم دليل على أن له موردا آخر
للرزق غير المرتب ، الى التكفف أو الافتراض ليقوم اوده واود أسرته البالغ
عدد أفرادها تسعة ، ثم (يلجئه) فوق ذلك الى بسبل التقضى لالغته ، الذى
استغرق امداء هو بالنسبة الى المقتول من عمله غير قصر وما تكبده فى ذلك
من جهد وكلفة وملحنة بسبب ذلك ألم (نفسى) هو كذلك من عناصر وكلهما
نتيجة للقرار وهو يعيب الى عيب يتحدر به الى درجة العدم .

ومن حيث انه لذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يصيب الحق فى اعتباره
اداء ما استحقه المدعى من أجر عن مدة فصله من قبل التعويض ، اذ أساس
افتقاره له هو القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣، وهو غير أساس استحقاقه

التي هي من قبل الإدارة الخلية في فصله كما أنه لم يستدعي تقريره
 ذلك الأمر لجبر الضرر إلى لندن معقول على ذلك في جسيمة عناصر الضرر
 الذي خلق به من جراء فصله وتمثل فيما سبق ببلته آتفا ، كما أنه لم يلتفت
 إلى أنه يجب في تقرير التعويض مراعاة الظروف الملائمة ومنها جسيمة
 الضرر الشخصية السالف ذكرها ، ووقع الفصل وأثره على من في مثل -
 حجة غيره بالنسبة إلى السليم ومنها الاستثناء عنه بذلك للقرار الذي لتخففه
 الإدارة بعد وثائق على حق في البقاء في الوظيفة طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة
 ١٩٦٢ رغم تنبيه المستشار القانوني لها قبل صدوره إلى عدم صحته في
 ١٩٧٢/٢/٤ ورغم اتساع الوقت إليها للعدول عنه قبل صدوره بمقتضاه نافذا
 بعد استثناء اجازات المدعي للعادية حيث تظلم المدعي منه ويطلب رفع دعواه
 رقم ٤ لسنة ٢١ القضائية في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ يطلب إلغاء ذلك
 الفصل لأحقته في الاستمرار في الوظيفة بلجر كليل طبقا لذلك القانون ،
 ويزيد الخطأ جسيمة أن القرار في واقع الأمر معهم المخالفة الصريحة
 لقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ، كما أنها بعد صدور الحكم وعدم طعن لدولة
 قضائية الحكومية فيه لم تنفذ على الوجه الصحيح والكليل خلافا لموجبها في
 إنفاذ كافة إثارة له أصل ما قضى به حيث لم تؤد إليه على ما سلف الذكر وحتى
 بذكرتها في مئة ١٩٨٢ كليل مستحقته على ما تقدم الإشارة إليه ثم أنها
 فيها لغته إليه مع حاجته وأحقته ، من أجر حرم منه طيلة مدة الفصل
 دفعة واحدة بل على دفعات حصلت عدتها بقدر شهور فصله ، في حين
 أن الواجب إداؤه دفعة واحدة فهو ما لا يتقل كاهل غطتها ماليا ، وكذلك
 اعتل الحكم ما أصابه بسبب ضطراره بسبب إلى سلوك التقاضي ليعود
 إلى عمله وما استغرقت من وقت وهي من عناصر الضرر الراجع إلى القرار
 لذا هو نتيجة ملومة له .

ومن حيث أنه من أجل ذلك يكون من حق المدعي أن يجلب إلى طلبه
 التعويض عن القرار الخاطئ لجبر ما أصابه من ضرر بسببه ، وتقدر
 المحكمة قيمة التعويض الذي يستحقه بمبلغ ثلاثمائة جنيه وهو كما تقدم
 يضاف إلى ما قضى له باستحقاق من أجر بالحكم النهائي في الدعوى رقم

٤ لسنة ٢١ القضائية لاختلاف أسس الحق في كل منهما ومصدره ، ومن ثم يتمين إلغاء الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد حكم المحكمة الادارية في الدعوى رقم ١٦٢ لسنة ٧٢ القضائية برفض طلب التمويض ، المخالفة حكمهما للقاتون نتيجة خطئها في توليه وتطبيقه على واقعة الدعوى ، والتضاء بالزام الادارة باداء التمويض المتقدم الى المدعى مع الزايمها المصروفات .

(طعن ١٠١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

القانون الموحد للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

نص المادة ١/٦٩ من قانون نظم العاملين المجندين بالقوة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - نص المادة ١/٧١ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على أن يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج مدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب بحيث لا تتجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز أن تتصل هذه الإجازة بإعادة إلى الخارج ويتمتع على الجهة الإدارية أو الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال - يشترط للأفاد من أحكام النظامين سلكي الذكر أن يكون الزوج المسافر من العاملين بالحكومة أو القطاع العام - تأسيس ذلك : أن الترخيص بالسفر لا يصحق إلا على ذلك الذي يمنح من الجهات الإدارية أو وحدات القطاع العام متضمن السماح للزوج بالسفر بسبب من الأسباب التي إجاز أي من هذين النظامين السفر بناء عليها - نتيجة ذلك سيخرج من نطاق الترخيص في هذا المجال الترخيص بالعمل الذي تمنحه وزارة الداخلية - كما يخرج من نطاق المخالفين بهذا الحكم الوجوبي زوجة الذي يعمل في القطاع الخاص ولا يخضع تبعاً لأي من النظامين سلكي الذكر .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين

المالكين بالمؤولة شمس على أن تكون حالات الترخيص بأجرة بدون مرتب
على الوجه الآتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالتسليم إلى الخارج
لمدة سنة أشهر على الأقل أجرة بدون مرتب ولا يجوز أن تجوز هذه
الأجرة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تشمل هذه الأجرة
معاملة إلى الخارج .

ويضمن على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة
في جميع الأحوال .

٢ - يجوز للمنطقة المختصة بمنح الملبل أجرة بدون مرتب للأسباب
التي يحددها الملبل وتقررها السلطة المختصة

ويمنح القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام المالكين بالمطاع
المعام في المادة ٧١ على أن تكون حالات الترخيص بأجرة بدون مرتب
على الوجه الآتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالتسليم إلى الخارج
لمدة سنة أشهر على الأقل أجرة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تجوز هذه
الأجرة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تشمل مدة الأجرة
معاملة إلى الخارج ، ويضمن على الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو
الزوجة في جميع الأحوال :

٢ - يجوز للسلطة المختصة بمنح الملبل أجرة بدون مرتب للأسباب
التي يحددها الملبل وتقررها السلطة المختصة

وبناءً على ذلك أن الترخيص في تلك حالة المالكين بالمطاع والاطاع المعام
الزوج مع الملبل المجازة بدون مرتب إذا ما وافق الوضعية بالمطاع إلى
الخارج لمدة لا تقل عن سنة أشهر ، على ألا تزيد مدة بقاء الملبل بالخارج
على مدة بقاء الزوج المرخص له بالشق . وفي غير هذه الحالة خوله
للإدارة سلطة تقديرية يحق لها بموجبها النظر في مدى صلاحية منح
الأجرة بدون مرتب في ضوء الأسباب التي يكتفيها الملبل .

وترتيا على ذلك يكون المشرع قد خص العليل الذى يسافر زوجه بمقتضى ترخيص ممنوح بالتطبيق لأحكام نظامى العليلين بالحكومة والقطاع العلم بحكم وجوبى تلزم الادارة بمقتضاه بمنحه اجازة بدون مرتب لمرافقة هذا الزوج ، ومن ثم يتحدد معنى الترخيص بالسفر المقصود فى هذه الحالة فلا يسدق الا على ذلك الذى يمنح من الجهات الادارية لو وحدات القطاع العلم ويتضمن السماح للزوج بالسفر لمصيب من الاسباب التى اجاز اى من هذين التظلمين السفر بناء عليها كالاغارة والبعضلة والاجازات الدراسية وغير ذلك من الاسباب المنصوص عليها فى التظلمين المشار اليها — ويلتقى يخرج من نطاق الترخيص فى هذا المجال الترخيص بالعمل الذى تمنحه وزارة الداخلية — كما يخرج من نطاق المخطئين بهذا الحكم الوجوبى العليل الذى يسافر زوجه الذى يعمل فى القطاع الخاص ولا يخضع تبعاً لذلك لآى من تظلمين ملى الفكر ويؤكد ذلك ان تحديد مدة السفر الذى تبضه التظلمين غير معروف فى النظام الذى يخضع لها العليلين بالقطاع الخاص بيد ان ذلك لا يعنى حرمان العليل الذى يعمل زوجه بالقطاع الخاص من الحصول على اجازة لمرافقته عند سفره الى الخارج ، اذ يكون له ان يتقدم للادارة بطلب للحصول على تلك الاجازة ويكون للجهة المختصة ان تبت فى طلبه هذا بما لها من سلطة تقديرية وفقاً للبند الثانى من كل المادتين ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم قلناه اذا كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمات المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قد اشترطت فى المادة ٦٠ لمنح الاجازة الوجوبية لمرافقة الزوج ان يكون كلا الزوجين من العليلين بالحكومة او القطاع العلم او من العليلين الذين تنظم شئونهم قوانين او قرارات خاصة — ومنعت صراحة تطبيق هذا الحكم اذا كان احد الزوجين من العليلين بالقطاع الخاص فبقا تكون قد فسرت نص البند الاول من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تفسيراً سليماً وصالحاً صحيح حكمه .

قاعدة رقم (١٤٢)

المادة ١ :

المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تقضى بمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر فلكثر اجازة خالصة بدون مرتب بالشروط المبينة بتلك المادة — يشترط الافادة من هذا الحكم ان يكون كلا الزوجين من العاملين بالدولة او القطاع العام — لا تعارض في هذا التفسير مع المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مشار المتزوجة يدور حول تفسير المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة وما اذا كان حكم هذه المادة يشترط للزوج او الزوجة الذى يرخص لاحدهما بمرافقة الاخر ان يكون كل منهما يخضع لتنظيم وطنى واحد .

ومن حيث ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه تكون حالات الترخيص بلجاجة بدون مرتب على الوجه الاتى :

١ — يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج كما لا يجوز ان تشمل هذه الاجازة جاملة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة فى جميع الأحوال .

ومما نص المادة المذكورة ان المشرع اوجب على الجهة الادارية الاستجابة لطلب الزوج او الزوجة فى الترخيص له باجازة بدون مرتب اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة اشهر على الاقل وبشرط الا

تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج بشرط الا تتصل هذه الاجازة باعادة للخارج والترخيص بالسفر الى الخارج لا يكون الا للمعاملين الخاصين لاحكام قوانين التوظيف اذ لا يحتاج العامل في القطاع الخاص الى الحصول على ترخيص للسفر الى الخارج باعتباره ان حرية التنقل والسفر من الخصائص العامة للمواطن ولا يجوز حظر ذلك الا بقوانين قانون او حكم من المحكمة المختصة او السلطة المختصة في هذا الشأن وعلى ذلك فلا يصح المدة المذكورة لا يطالب الا العاملون الخاصين لاحكام التوظيف ويؤيد ذلك ويؤكد ان المشرع لم يستعمل عبارة « اذا ما رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج » فان لفظ الترخيص هو تعبير لا يستعمل الا في مجال العلاقة بين الموظف والجهة الادارية وهو يعنى الاذن او الموافقة ولا يستعمل هذا اللفظ في مجال القطاع الخاص لانه بالنسبة للجهن الجرة او العاملين لحسابهم الخاص لا يرد هذا المعنى فالترخيص بالسفر على ذلك لا يكون بحسب نظم المتبعة الا للمعاملين بالدولة او القطاع العام هذا بالاضافة الى ان الترخيص يكون لمدة ستة اشهر على الاقل وهو ملا يتحقق الا بالنسبة لشخص يخضع لنظام وظيفي وليس بالنسبة للمسافر بصفة عامة اذ الاذن بمغادرة البلاد لا يكون لحد محددة وعلى ذلك فاذا كان الزوج ليس من المخططين باحكام قانون التوظيف اذ انه يعمل لحسابه الخاص فان الزوجة لا يحق لها الابهادة من حكم المادة ١/٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانما يجوز لها الابهادة من نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة والتي تنص على انه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة ، بدون مرقب للاسباب التي بينها العامل ويديرها للسلطة المختصة وفيها للقواعد التي تتبعها » ، والترخيص بالاجازة وفيها لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ المشار اليها انما يخضع للسلطة التقديرية للجهة الادارية ومقتضيات العمل بها .

وفي ضوء ما تقدم جميعه فان حكم المادة ١/٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١/٧٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينطبق فقط في حالة كون كلا الزوجين من العاملين المستثنين بالدولة والقطاع العام ولا تعارض في هذه الخصوصية بين نص المادة ١/٦٦ وما يقضي به المادة

٦: من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي أضيفت إلى
قائمة الحكم باعتباره مقتضى الحكم الصادر بالقانون :

(مضى ٢٨٨ ، ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبني :

مقتضى نص المادة ٦٩ من قانون الملقين الوظيف بالدولة الصادر
بالتقنين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن تكون حالات الترخيص بإجزة بدون مرتب إذا
طلب الزواج أو الزوجة ذلك باعتبار أن أحدهما قد صدر في شأنه قرار
بإعارة أو اجازة خاصة وعلى الإدارة أن تستجيب لهذا الطلب في جميع
الأحوال - هذه القاعدة ترد عليها قيدان الأول ألا تزيد الإجازة عن مدة بقاء
الزوج في الخارج والتي لا تتصل هذه الإجازة بإعارة إلى الخارج - وضع
لجدي الوزارات قاعدة تنظيمية على تصد الفاصل الزمني بين مدة الإجازة
والفاصل ومدة الإعارة بعدم دراس - هذه القاعدة منقحة وحكم القانون بأنها
أن القانون قد حظر اتصالها ولوجب الفصل بينها وتحديد هذا الفاصل بعام
دراسي فهو مما يقتضيه حسن سير العمل بالوزارة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع إلى الحكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر
تقنين نظام الملقين المدنيين بالدولة والمسؤول به اعتباراً من أول يوليو سنة
١٩٧٨ فإن المادة ٦٩ تجري على أن تكون حالات الترخيص بإجزة بدون مرتب
على الوجه الآتي به ١٠ - بمنح الزوج أو الزوجية إذا رخص لأحدهما
بالمسير إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب ولا يجوز
أن تجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز أن تتصل هذه
الإجازة بإعارة إلى الخارج ويتعين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب
الزوج أو الزوجية في جميع الأحوال ومقتضى أعمال هذا النص هو وجوب منح
الإجازة الخاصة بدون مرتب إذا طلب الزوج أو الزوجية باعتباره أن أحدهما

قد صدر في شأنه قرار بإعارة أو إجازة خاصة ويرد على هذه القاعدة قيدان الأول ألا تريد الإجازة من مدة بقاء الزوج في الخارج والثاني ألا تتمسك هذه الإجازة بإعارة إلى الخارج .

ومن حيث أنه مما لا يقبل الجدل ويوجب المنطق الصحيح هو أن مدة الإعارة مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الإعارة وكذلك الإجازة الخاصة بدون مرتب مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الإجازة خاصة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق فإن المطعون ضدها سبق أن أعيرت إلى الخارج لمدة ست سنوات متصلة ثم عادت واستلمت عليها في الوزارة بتاريخ ١٩٧٧/٦/١. وتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ منحت إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجها المعار للخارج وانتهت هذه الإجازة في ١٩٧٨/٨/٢١ ثم عادت وطلبت إجازة خاصة بدون مرتب لعام ثان يبدأ من ١٩٧٨/٦/١ أي في ظل سريان احكام قانون المسالمين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيكون طلبها اتصال لإجازتها الخاصة هو اتصال بإعارة سابقة دامت واتصلت ست سنوات كاملة الأمر الذي يجعل طلبها مخالفا لحكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها وغنى عن البيان أن الالتجاء إلى حكمة التشريع لا تكون إلا عند غموض النص ، وهو على الوجه الذي أُلحنا إليه واضح ومن حيث أن مجلس الوكلاء بوزارة التربية والتعليم وقد أصدر قاعدة تنظيمية علمية تعدد الفاصل الزمني بين مدة الإجازة الخاصة ومدة الإعارة يعلم دراسي فهي قاعدة متفقة وحكم القانون طالما أن القانون قد حظر اتصالهما وأوجب الفصل بينهما وتحديد هذا الفاصل لعام دراسي فهو لما يقتضيه حسن سير العمل بالوزارة ، وهذا تقديرها تجريه حسبما تراه محققا للمصالح العام . وبذلك الوزارة قد أحسنت استعمال سلطتها ورأعت تطبيق القانون تطبيقا سليما فلا جناح عليها أن هي رفضت منح المطعون ضدها إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا لحكم القانون خليا لإلغاء ويرفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصروفات عن الدرجتين .

(طعن ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧)

(ملحوظة : في نفس المعنى أيضا الطعنى رقم ٢٨٨ و ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق

جلسة ١٩٨٠/٦/٨)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

المادة ٦٩ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من لائحته التنفيذية — يشترط منح الزوجة اجازة خاصة لرافقة الزوج ان يكون كلاهما من العاملين الخاضعين لاحكام المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — متى ثبت ان الزوج المطلوب مرافقته من العاملين بالقطاع الخاص فلا يجوز منح زوجته العاملة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اجازة خاصة لرافقته .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطا في تطبيقه ذلك انه طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب بشرط ان يكون كلاهما من العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون او من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة ولا يسرى هذا الحكم على العاملين بالقطاع الخاص وبما كان الثابت بالأوراق ان زوج المدعية لا يخضع للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ او القوانين او قرارات خاصة تنظم شئون توظيفه كما لم يثبت انه رخص له بالسفر الى الخارج وانما تعاقد بصفة شخصية للعمل بالخارج فمن ثم لا تتمتع زوجته بالتخصيص لها باجازة بدون مرتب مدة بقاء زوجها في الخارج .

(طعن ١٠١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

تعيين العامل في الوظيفة العامة لا يتم الا بقوله الذي لا يتأني الا بتسليمه العمل — من واقعة التسليم هذه تجرى حقوقه الوظيفية المختلفة — لا يجوز له ان يحصل على اجازاته الا بعد ان يستلم عمله .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ بامدار نظام العاملين
الحكبيين بالدولة تنص على انه « يجوز للسلطة المختصة وبشأنه على طلبه
العامل منح اجازة خيرية بدون اجر للخدمة التي تجديها في الاحوال الالية :

١ - للزوج او الزوجة اذا يخص لاحدهما بالاستمرار بالفرع لمدة مئة
على الاقل ، ويجوز ان تطول الاجازة مدة يقام الزوج في الفرع .

٢ - ٠٠٠ : ٠٠٠

ومن حيث ان تعيين العامل في الوظيفة العامة لا يتم الا بقوله ايادها ،
وهذا لا يتفق الا بتسليمه العمل فعلا ، وانه من واقعة التسليم هذه تجري
جوانبه للوظيفية المختلفة ، فلا يتقاضي مرتبه الا اعتبارا من هذا التاريخ ،
ولا يجوز له ان يحوّل على اجازته الا بعد ان يتسلم عمله : وبما يؤكد هذا
النظر ، ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ سيكلف الفكر بعد
استهلك حكيم بالنص على انه « لا يجوز لأي عامل ان يتطّلع عن عمله الا
لاجازة مبنوكة له في جود الاجازات المقررة بالمواد التالية » ومن ثم كان
لزوما على العامل ان يتسلم عمله حتى يكون هذا العمل محلا لا انتطاع باجازة
بين اي نوع .

ومن حيث ان السيدة المذكورة لم تسلم عملها بعد بديوان علم
الوزارة ، فمن ثم فله يكون من غير الجواز منحها الاجازة المطلوبة .

(ملف ٢٣٦/١/٨٦ - جلية ١٩٧٢/٢/٧)

الهيئة الفلسطينية

القرار الأول

اجازة للوضع ولرعاية الطفل

اجازة الوضع

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

عم يستحق العامل اجازة وضع متى حيث الوضع خلال اجازة
خاصة بدون مرتب

ملخص القوى :

بالمستراض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بنظام العاملين
المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، يبين ان المادة ٦٩
منه تنص على ان « تكون حالات الترخيص بالاجازة بدون مرتب على الوجه
الآتي :

١ - يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج
لدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب . ولا يجوز ان يتجاوز هذه
الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة بالفترة
الى الخارج .

ويتعين على الجهة الإدارية ان تستجيب لطالب الزوج او الزوجة في
جميع الاحوال .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للأسباب
التي يحددها العامل وتبهرها السلطة المختصة وفقا للقواعد التي تتبعها

وتنص المادة ٧٠ من القانون على ان « يستحق العامل اجازة بدون
اجر لرعاية طفلها وذلك بعد اقصي عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات
طوال حياتها الوظيفية » .

كما نصت المادة ٧١ ان « يستحق العائل اجازة خاصة بأجر كامل ولا تحسب ضمن الاجازات المقررة في المواد السابقة وذلك في الحالات التالية :

١ -

٢ - للعائلة الحق في اجازة للوضع لمدة ثلاثة اشهر بعد الوضع .
وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية ؟ .

ومفاد ذلك ان المشرع وضع تنظيمها خاصا لاجازات المرأة العاملة .
سواء كان ذلك لرافقة الزوج اذا ما رخص له بالسفر الى الخارج او للاسباب
الآخرى التي تبديها العاملة وتقدرها جهة الادارة ، كما انه تنفيذا لاحكام
الدستور في شأن رعاية الاسرة وحماية الامومة قرر المشرع للعائلة حقا في
اجازة خاصة بدون مرتب لرعاية طفلها كما منحها الحق في اجازة وضع
بأجر كامل لمدة ثلاثة اشهر مع عدم حساب هذه الاجازة ضمن الاجازات المقررة
لهما .

ولما كان منطوق منح اجازة الوضع هو تحقق واقعة الوضع اثناء قيام
العلاقة الوظيفية الا ان تحقق هذه الواقعة المنشئة لها اذا ما حدث اثناء
اجازة بدون مرتب منحت للعائلة بناء على طلبها لا يترتب عليها بذاته انتهاء
الاجازة بدون مرتب التامة ، ولو قيل بذلك من باب الجهل فانه يحتم القول
بموجب عودة العاملة الى عملها بقتضاء اجازة الوضع اذ لا يمكن القول بانته
يترتب على انتهاء اجازة الوضع لو استحققت عودة الاجازة الخاصة بدون مرتب
التي انتهت الى الوجود مرة اخرى بدون عمل ارادى من جانب العاملة ، كما
لا يمكن تصور ان يكون منح الاجازة بدون سبب مطلقا على شرط انقطاعها
يتحقق واقعة الوضع ولا عودتها بانتهاء هذه الواقعة .

ومنى كان ذلك فان العاملة التي منحت اجازة خاصة بدون مرتب بنساء
على طلبها لا تستحق اجازة وضع اذا ما تحققت الواقعة المنشئة لهذه
الاجازة اثناء قيام الاجازة الخاصة .

التصريح التأسيسي لإجازة لرعية الطفل

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

حكم استحقاق إجازة لرعية الطفل ورد عليها مطلقا لا تخصيص فيه .
بتحديد الإجازة بعدد الأطفال أو بعدد مرات تقديم طلبات الإجازة - ليس لمة .
ما يمنع قانونا أن تحصل العاملة على مدة الإجازة المسموح بها كلها لطفل واحد .
أو أن تستحقها بناء على عدة طلبات ولو زاد عددها عن ثلاثة . أو أن يظلمها .
فصل زمني أو أن تكون متصلة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المنضبطين بالدولة الصادر به .
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تستحق العاملة إجازة بدون أجر لرعية .
طفلها وذلك بعد أقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها .
الوظيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي .
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة .
الإدارية اشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا .
القانون أو تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي .
كانت تستحقه في تاريخ بدء الإجازة وذلك وفقا لاختيارها .

ومن حيث أن هذا الحكم ورد عليها مطلقا ، لا تخصيص فيه بتحديد .
الإجازة بعدد الأطفال ، أو بعدد الطلبات ، وكل ما شرطه أن يكون الصدد .
الأقصى لكل مرة من الإجازة عامين ولثلاث مرات أي ست سنوات طوال .
الحياة الوظيفية ، وذلك تحققا للحكمة من استحداث هذا النص الجديد وهو .
رعية الأم طفلها ، والمفوط بها وحدها كتقدير ملائمة هذه الرعية ، ومن ثم .
فليس ما يمنع قانونا أن تحصل العاملة على هذه الإجازة كلها لطفل واحد .

فلو ان تستحق تلك الاجازة بقاء على تلك الحالة ولو زاد مدها على ثلاثة
ساو ان يظل هذه الاجازة تقضى وتضى او تكون بمثابة .

(ملف ٥٨٨/٢/٨٦ - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢)

مادة رقم (١٨)

نصها :

عبارة المبدأ الواردة بالمادة ٧٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم
العاملين المدنيين بالدولة بقصد بها الاجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ممكن القول :

نصت المادة ٧٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بقصد ان ينظم
العاملين المدنيين بالدولة على انه « تستحق العاملة اجازة بدون اجر لرعاية
طفلها وذلك بعد اتمى عشرين فى المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها
الوطنية . واستثناء من حكم المقتضى ١٢٨ و ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المنفذة لتفعيل الجبة الادارية
يكتسب العاملون الملتحقون عليها وعلى الطلبة وفق احكام هذا القانون
او تمنح العاملة تعويضا عن اجراها يساوى ٢٥ ٪ من المرتبة التى كانت
تستحقه فى تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها . »

ويقتضى البند (ط) من المادة اقلية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بقصد ان تكون التأمين الاجتماعى المنظم بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ على ان :

١ - فى تعيين الشكوك من: الشكوك بقصد :

أ - ب - ج - بالاجر
ما يظن ببقية الامن من قبل تدعى لعملة الاسلى متبوءا كان هذا
المبلغ مفعلا بالدة ام بالاحتاج ام اجبا بما

وينظر فى حساب الاجر التعويضات والوجبة متى كانت تستحق طبقا
لقواعد منسوبة وفقا لما يحدده وزير التأمينات والتأمينات التى تصدر
بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يقرره وزير التأمينات ولا يخل

في حساب الأجر ، الأجر الإضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الأرباح :

والاستناد بما تقدم أنه وأن كان من المقرر أن المؤمن عليه يلتزم بإداء أقساط التأمين والمكافآت عن مدة الأجر الخمسة بدون أجر طبقاً لحكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. سلف الذكر إلا أن المشرع استثنى العاملة التي تعمل على إدارة أو إدارة طفلة من ذلك طبقاً لحكم المادة ٧. سلف الذكر والزم جهة عملها بسداد اشتراكات التأمين أو أن تمنح ما يعادل ٢٥ ٪ من مرتبتها أيها المصلح لها وذلك بسبب اختيارها بالعمل لم ينعقد المعتبر بين العاملين في القطاعين الخاص والعام فحرت به عبارة هي المادة ٧ المذكورة وأنها تروى ميزتين للعماله فحلتز أيها المصلح لها ولا يتأخر ذلك إلا إذا احتلت حافض الميزتين في أوضاع مشترك بينهما وهو الموظف حكماً تتحمل جهة الإدارة بالاشتراكات التأمين المستحقة على أساس الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي تتحمل أيضاً بمنح العاملة تعويضاً عن الأجر يعادل ٢٥ ٪ من مرتبتها الكامل أي الموظف الخاضع لاشتراك التأمين والمكافآت .

(فتوى ٥٤١ هـ - في ١٩٨٤/٦/٧)

الفصل السادس الاجازة دراسية

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

الجهة الادارية ان تترخص في منح الاجازة الدراسية للموظف طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية وذلك في ضوء مقتضات العمل والصالح العام وهذه السلطة التقديرية لا تقع عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب وبغيره وهي تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا قرارها من الانحراف ولم يقترن باى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة — لا وجه لقول بان سلطة الادارة التقديرية في هذا الشأن تقع عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه فلذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التى اوردها القانون في طلب الاجازة بمرتب استحق رتبته خلال فترة الاجازة تلقائيا — اساس ذلك : ان الشروط التى اوردها القانون لطلاب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة لتقررها في منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا المراتب لان ذلك يتفق مع طبيعة العلاقة الاتحائية التى تربط الموظف بالحكومة .

ملخص الحكم :

من حيث ان المدعى حينما منح الاجازة الدراسية كان من عداد موظفى وزارة التربية والتعليم وكان يسرى في شأنه احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بامسار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة وتنص المادة ٤٨ من هذا القانون بأنه « يجوز بقرار من الوزير المختص او من

في سلطته منع الممثل اجازة دراسية بمرتب او بغير مرتب لمدة لا تتجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات السبل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للممثل ويجوز مد مدة الاجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبطلة بشرط ان تكون التقرير الواردة من عضو الاجازة الدراسية قلبية بضرورة ذلك ... الخ « وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البطلة والاجازات الدراسية على انه « يراعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

١ - ان يكون قد اضى في الخدمة سنتين على الاقل . ب

ج - ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كلفته في الماهن الاضحيين عن مئزر . . . الخ ويستفيد من النصوص السابقة ان الجهة الادارية ترخص في منح الموظف اجازة دراسية الى الخارج وذلك في ضوء مقتضيات العمل والصالح العلم وهذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة دراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب او بغيره وهي تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا قرارها من الاعتراض ولم يقترب بأي وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ولا وجه للقول بان سلطة الادارة التقديرية في هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه فلذا بما هيئت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التي اوردها القانون في طلب الاجازة بمرتب استحق مرتبه خلال فترة الاجازة تلقيا لا وجه لذلك لان الشروط التي اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون تيسودا على جهة الادارة تلزمها في منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا الراتب لان ذلك يتلقى مع طبيعة العلاقة اللائحية التي تربط الموظف بالحكومة . وعلى ذلك فان منع هذه الاجازة او مدها بمرتب او بغير مرتب هو امر جوازي للادارة وتترخص فيه بما تراه محققا للصالح العام واذا كانت الجهة الادارية قد وافقت

على مد لاجزة المدعى بناء على الطلب المتقدم من ضامنه على ان يكون المدعون مرتب فاتها بذلك تكون قد اقصت عن سلطتها التقديرية في هذا المد ولا يجوز اجبارها على هذا المد بلجر كليل واذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد اخطأ. صحيح حكم القانون ويتمين بالتالى الحكم بالفقده ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات مبالا يحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٣٠ لسنة ٢٣ — جلسة ١٩٧٦/١١/٤)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

خضوع الاجازة الدراسية لسلطة الادارة التقديرية من حيث مبدأ المنح او المنع بسبب مقتضيات العمل والفرص من الاجازة الدراسية ونوع الدراسة التى يقوم بها العامل وصلتها بعمله — للدائرة ان تترخص وفقا لسلطتها التقديرية فى منح الاجازة بمرتب او بغير مرتب وفقا لمقتضيات العمل ولو كان العامل مستوفيا لشروط المتخصص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ — هذه السلطة التقديرية الادارة منوطة بان تكون طلب العامل بغير مرتب انا قدم العامل طلبا لاجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا لشرائط هذا الطلب غلبت الادارة اى تقرير فى منحه مرتبه انا قررت الاستجابة الى هذا الطلب لان مجال سلطتها التقديرية هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها — انا تجاوزت الادارة حدود سلطتها التقديرية وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المتنى — والذى منحت الاجازة المذكورة فى ظله — كانت تنص على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتب او بغير

مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ... ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كتبت بغير مرتب على ان تظلى الوظيفة عند عودة الموظف ... » وقد راجعت هذا الحكم المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمتح بالجمهورية العربية المتحدة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التعديل الذى صدر قرار منح الاجازة الدراسية فى ظله ، على انه « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بنسب على طلبه الشروط الاتية :

— ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان تكون كفايته فى عمله عن العاملين الآخرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العاملين الآخرين عن ممتاز .

كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :

١ — للحاصلين على الدكتوراه وكذا الماجستير او دبلوم الدراسات العليا .

٢ — لاحد الزوجين اذا كان الزوج الاخر موقفا فى بعثة او اجازة دراسية واراد مرافقته مدة وجوده فى الخارج ، على ان تكون الاجازة الدراسية فى هذه الحالة بدون مرتب .

وقد سبق ان انتهت رآى الجمعية العمومية للتعليم الاستثنائى ببطسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩ فى تفسير هذه النصوص الى انه يجوز منح اجازة دراسية بمرتب يصرف فى الداخل الى العامل الذى يؤخذ على منحة اجنية متى توافرت فيه الشروط التى حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك فى الحدود التى قررتها المادة ٤٨ من القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون العهد بنده المحقة . وتشهرا على أنه « يستثنى من هذه القنوس أن المشرع حدد شروط منح الملل اجارة دراسية بمرتب » وقد أطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجارة الدراسية الشروط المقررة لذلك ايا كانت مدة الاجارة طالما قد روى في تخطيطها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم يجرى المشرع اختبار الملل للانهاد على منحة اجنية خلال مدة الاجارة الدراسية ملما من استحقاقه لمرتبته اذا توفرت فيه شروط منح الاجارة الدراسية ملما من استحقاقه لمرتبته اذا توفرت فيه شروط منح الاجارة او الهيئة الاجنبية التي قصتها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحة الاجارة الدراسية بمرتب وكلا الامرين مستقل عن الآخر بشروطه ولحكامه .

وان مدة الاجارة الدراسية تمنح في حدود ما تنص به المادة ١٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ ملنة التكرار لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبيانات ، ويجوز مدعا بقرار من اللجنة التنفيذية للبيانات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه متى قررت جهة الانارة منح الملل اجارة دراسية ملما فلتزم من حيث مرتب الملل عنها بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط منح الاجارة الدراسية سواء كانت بمرتب او بغير مرتب ايا كانت مدة الاجارة بصرف النظر عن مدة المنحة .

والجمعية العمومية لتسمى الفتوى وللتصريح وهي تؤكد هذا الرأي تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصلح السلطة التقديرية لجهة الادارة في هذا المنح او المنع بحسب مقتضيات الملل والفرض من الاجارة الدراسية وما اذا كانت الجهة التي يتبعها الملل في حاجة ملية الى نوع الدراسة التي يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية في منح الاجارة بمرتب او بغير مرتب بحسب مقتضيات الملل ولو كان الملل مستوفيا

شروط تقدير جيد عند التخرج وكانت درجة كفايته في المعلمين الآخرين لا تقل عن تقدير ممتاز على أن يكون استعمال الإدارة لسلطانها التقديرية هذه منوطا في حالة منح الاجازة الدراسية بغير مرتب بأن يكون طلب الاجازة بغير مرتب اذا قد تكون جهة الادارة في حاجة ملصة الى خدمات الوظيفة التي يشغلها المعلم طلب الاجازة ومن ثم فهي ستشغلها بالضرورة بصفة مؤقتة مدة الاجازة ولا تستطيع من ثم ان تصرف له راتبه بعد ان تقوم بشغلها وقد يستلزم المعلم هذه الاعتبارات ويرى ان من مصلحته بالرغم من توفر التقديرين السابقين وحتى لا تمارس جهة الادارة سلطانها التقديرية فترفض طلب الاجازة بمرتب قد يرى ان من مصلحته ان يتقدم طالبا ان تكون الاجازة بغير مرتب فستجيب جهة الادارة لهذا الطلب .

فيكون قرارها بمنحة الاجازة بغير مرتب صحيحا لان العبرة في جميع الاحوال بطلب المعلم الاجازة سواء كتبت بمرتب او بغير مرتب اذا كان مستوفيا لشرائط هذا الطلب القانوني لان هذا الطلب هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بمنح الاجازة الدراسية وهو اول الشروط التي تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه التي ربطت ربطا كسلا بين شروط الاجازة الدراسية وبين طلب المعلم .

اذ استلهمت حكمها بالنص على ان « يراعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

وفي التفوق بين الاجازة بغير مرتب والاجازة بمرتب من حيث تقدير الكفاية اشترط البند ج من هذه المادة الا يقل تقدير الموظف عند تخرجه عن جيد والا يقل تقدير كفايته في المعلمين الآخرين عن جيد اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، ثم قرر المشرع انه « اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب » فيجب الا يقل تقدير كفايته في المعلمين الآخرين عن ممتاز » .

وعلى هذا فانه اذا قدم المعلم طالبا لاجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا لشرائط هذا الطلب القانوني لان هذا الطلب ركن السبب اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب لان مجال سلطانها التقديرية هنا هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها ، فلذا جاوزت الادارة حدود سلطانها التقديرية هذه وقررت حرمان المعلم من مرتبه عن مدة الاجازة القانونية كان قرارها غير قائم على سببه .

ومن حيث انه يبين من مضمّن اجتماع لجنة الاجازات الدراسية بمجلس الدولة بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٣ انه جاء فيه ان اللجنة اتفقت « وذلك للنظر في الطلب المؤرخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ المقدم من الأستاذ النقيب بالمجلس لمنحة اجازة دراسية لمدة علمين للحصول على الدكتوراه من جامعة باريس .

وبعد الاطلاع على الفتاوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩

وعلى المذكرة المؤرخة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ المقدمة من الأستاذ الى اللجنة والمضمنة طلبه بان تكون الاجازة الدراسية لمدة سنتين على الأقل بمرتب .

وعلى تقديرات درجة كفايته .

قررت اللجنة .

الموافقة على منح الأستاذ اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين .

وقد تأثر من السيد رئيس مجلس الدولة في ٢٨/٢/١٩٦٣ على هذا الطلب بالموافقة كما وافق السيد نقيب رئيس اللجنة التنفيذية للبعثات في ١٥ مايو سنة ١٩٦٣ على ذلك .

الا ان السيد رئيس المجلس التنفيذي اصدر القرار رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٣ بمنحه اجازة دراسية بدون مرتب لمدة علمين .

وليس في الأوراق ما يفيد ان قرار المجلس التنفيذي قد صغر بناء على طلب جديد للسيد الدكتور ضمنه العدول عن طلبه السابق الاجازة بمرتب الى طلبها بغير مرتب بل الثابت ان الطلب المقدم منه الى رئيس المجلس التنفيذي في ٢٩/١٠/١٩٦٣ كان مقصورا على طلب الاجازة الدراسية بدون تحويل نقد وليس بدون مرتب .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فانه كان يتمين على القرار الصادر بمنح السيد الدكتور الاجازة الدراسية وهو — في خصوص المرتب —

صادر عن سلطة مقيدة كلن يتعين عليه وقد استجلب لطلب الاجازة الدراسية المقدمة من الطالب ان يتقيد بما جاء فى هذا الطلب من أن تكون الاجازة بمرتبة طالما قد استوفى سيالته الشرائط التقنوية لهذا الطلب .

ويكون سيالته محقا فى مطلبته بمرتبه عن مدة الاجازة الدراسية التى لم يمنح منها مرتبه وهى المطالبة التى لم يالوا جهدا فى تضمينها الشكاوى التى قدمها منذ سفره حتى الان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد الدكتور ... فى راتبه من مدة الاجازة الدراسية التى لم يمنح عنها راتبه اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الجهة الادارية تترخص فى منح الاجازة الدراسية للعامل بمرتبة او بدون مرتبة طبقا لنظام العاملين الخنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البطالت والاجازات الدراسية والترح كما تترخص فى مد مدة هذه الاجازة عند الاقتضاء — اعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية وذلك بموافقتها على منح العامل اجازة دراسية بمرتبة يخول العامل الذى رخص له فى هذه الاجازة الحق فى اقتضاء مرتبه طوال محتها — لا فرق فى ذلك بين مدة الاجازة الاصلية المحددة ابتداء وبين المدة التى تكون قد امتدت اليها بعد انتهاء محتها الاصلية ما دامت السلطة المختصة وافقت على الامتداد واحتسبته مثل المدة الاصلية لاجازة دراسية بمرتبة .

منح احد العاملين اجازة دراسية بمرتبة لمدة اربع سنوات للحصول على درجة الدكتوراة — ثم الاجازة لعلم خامس — عودته لوطن متجاوزا مدة

اجازته — قرار لجنة الاجازات الدراسية احتساب هذه المدة اجازة دراسية بدون مرتب واجراء الخصم من مرتبه — قبول اللجنة بعد ذلك من قرارها التقدم باحتساب المدة محل التجاوز اجازة دراسية بمرتب على الا تصرف اليه اية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى — بطلان ما تضمنه قرار اللجنة في هذا الشأن اذ لا تلك وقد وافقت على اعطائهم المدة اجازة دراسية بمرتب ان تحول دون الادعى وحققه في مرتبه عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الجهة الادارية تترخص في منح الاجازة الدراسية للعامل بمرتب او بدون مرتب طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح كما تترخص في مدة هذه الاجازة عند الانضاء واعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية وذلك بموافقتها على منح العامل اجازة دراسية بمرتب يخول العامل الذى رخص له في هذه الاجازة الحق في اقتضاء مرتبه طوال مدتها لا فرق في ذلك بين مدة الاجازة الاصلية المحددة ابتداء وبين المدة التي تكون قد امتدت اليها بعد انتهاء مدتها الاصلية ما دامت السلطة المختصة وافقت على الامتداد واحتسبته مثل المدة الاصلية اجازة دراسية بمرتب .

ومن حيث انه بناء على ذلك متى كان الثابت ان المسمى منح اجازة دراسية بمرتب لمدة اربع سنوات من ١٩٥٩/١/٢٢ الى ١٩٦٣/١/٢١ للحصول على درجة الدكتوراة من الخارج وتقرر مد الاجازة لعام خامس انتهى في ١٩٦٤/١/٢١ وعاد الى الوطن في ١٩٦٥/٤/١١ متجاوزا مدة اجازته في الفترة من ١٩٦٤/١/٢١ حتى ١٩٦٥/٤/١١ وقررت لجنة الاجازات الدراسية بالوزارة بجلسة ١٩٦٥/٦/١ احتساب هذه المدة اجازة دراسية بدون مرتب واجرى الخصم من مرتبه استيفاء لما سبق صرفه له من مرتب خلال هذه المدة ، ثم عدلت اللجنة عن قرارها المتقدم بأن وافقت بجلسة ١٩٦٨/٣/٥ على احتساب المدة محل التجاوز اجازة دراسية بمرتب على الا تصرف اليه اية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى ومن ثم

عقله واعماله لقرار اللجنة القاضي بذلك يكون من حق المدعى استرداد ما سبق استقطاعه من مرتبه مقابل المرتب الذى استحق له عن المدة المذكورة كقتر حتى لامتبارها اجازة دراسية بمرتب ويتبع باطلا ما تضمنه قرار اللجنة من حظر صرف اية مبالغ تقرب على قرارها سالف الذكر اذ لا تملك اللجنة وقد وافقت على اعتبار المدة اجازة دراسية بمرتب ان تحول دون المدعى وحقه فى مرتبه عنهما .

(طعن ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

شروط منح اجازة دراسية بمرتب للقاضى او لمعضو النيابة — ان يكون قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفاء وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكلار العام — اساس ذلك — درجة ممتاز فى الكلار العام بقاؤها فى النظم والكلارات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية فى هذه الكلارات — لا وجه للقول بان رجال القضاء لا يخضعون اصلا لنظام التقارير السرية المدروفة فى الكلار العام او ان الدرجات المعطاة لدرجاتهم بالكلار العام لا يخضع شياغلوها لنظام التقارير السرية — الامر ليس مجال مقارنة وقياس او تطبيق قانون نظام العاملين المدنيين بل محاولة للتوفيق بين التصرف فى ضوء اغراض واهداف التشريع — شروط المادة ١٨ سالفة الذكر من حيث تقدير درجات الكفائية تنطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكفاية حسب النظام الوظيفى المصالحين به .

ملخص الفتوى :

ان السادة القضاة واعضاء النيابة المعروضة حالتهم قد حصلوا فى العاملين الاخرين على تقدير كفاية بدرجة فوق الوسط فمن ثم لا يجوز بمنهم الاجازة الدراسية بمرتب لان شرط منح هذا النوع من الاجازات

أن يكون القاضي أو عضو النيابة قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفاء ، وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكادر العلم .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بأنه اذا ما تحتم تطبيق النص الخاص بضرورة الحصول على تقدير ممتاز وفقا للمفهوم هذا التقدير فى القانون العلم للتوظيف فينبغى ان يقتصر ذلك بأعمال سنائر الاحكام الواردة فى هذا القانون بشأن تحديد الخاضع لنظام التقارير السرية . ويتطبيق ذلك على اصحاب الشأن فى الحالة محل البحث بين انهم لا يخضعون اصلا لنظام التقارير السرية فى مفهوم قانون نظم العاملين المدنين بالدولة باعتبارهم جميعا يشغلون درجات تطو ، فى معادلتها ، الدرجة الثالثة ، وقرانهم فى الكادر العلم لا ينطبق عليهم نظام التقارير السرية .

كما لا يسوغ الاحتجاج بان مناط تطبيق الشرط الخاص بالحصول على تقدير ممتاز فى العاملين الآخرين ان يكون الموظف خاضعا اصلا لنظام التقارير السرية وفقا لمعيارها وضوابطها الواردة فى قانون العاملين المدنين بالدولة . وان من المقرر ان رجال القضاء لا يخضعون لهذا النظام فى اية صورة من صوره وانما يخضعون لقواعد مغيرة تماما تضمنها قانون السلطة القضائية ، فمة هيئة تتولى التفتيش على اعمالهم وثمة ضوابط ومعيار يعملون على اساسها فى تقدير كفايتهم مغيرة تماما لتلك التى يتم على اساسها معاملة العاملين المدنين بالدولة . ولا ادل على هذا الاختلاف من انه بينما يحصل كثير من هؤلاء العاملين على تقارير كفاية بدرجة ممتاز لا يحصل رجال القضاء على تقدير كفاء الا فى القليل النادر مع ما هو واضح من ثقل مسئوليتهم ودقة وصعوبة العمل القضائى . وبالتالي فان المقصودات التى تؤدى بالقضاى الى الحصول على تقدير فوق الوسط تكفى ، ولو اعمالت فى شأنها معايير تقارير الكفاية للعاملين المدنين ، لحصوله على اعلى مراتب الكفاية .

لا يسوغ الاحتجاج بشئ مما تقدم لانه طالما كان من المقرر انطبق قانون تنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمخ رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على بعض العاملين بنظم وظيفية خاصة فان الامر يقتضى توفيق

اوضاع هؤلاء بالنسبة الى انطباق القانون المذكور برعاية التوافق العلمى بين كل من النظم الخاضعين لها ونظام العاملين المدنين بالدولة باعتبارهم القانونى الغالب الذى وضعت على اساسه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ دون استنزاف التطبيق او التعادل الذى من مقتضى اتباعه التوصل الى حلول لا تتفق مع الاهداف والاغراض التى تصد الشارح تحقيقها .

وتأسيسا على ذلك فانه لا وجه لالتزام التعادل بين درجات وظيفته . قانون السلطة القضائية ودرجات قانون نظم العاملين المدنين للوقوف بالنسبة الاولى ، فيما يتعلق بتلك الخاضعة لنظام تقارير الكلية ، عند الحد الذى تقف عنده الثانية . ذلك ان الامر ليس مجال مقارنة وقياس ، او تطبيق لقانون نظام العاملين المدنين . بل الامر محولة للتوفيق بين النصوص فى ضوء اغراض واهداف التشريع مما يستتبع القول بان شروط المادة ١٨ آتفة الذكر من حيث درجات تقدير الكلية تنطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكلية حسب النظام الوظيفى للعاملين به .

كما ان اعتبار درجة فوق الوسط شرطاً كلفياً لاهلية القضاة لتوليه وظيفته القضاء لا يعنى بالضرورة ولهذا السبب ان تلك الدرجة تعادل درجة ممتاز فى الكادر العلمى . بل ان المنطق المجرد يقتضى القول بان درجة ممتاز فى الكادر العلمى بحسبها تمثل اعلى درجات تقدير الكلية فى هذا الكادر تقابلها وتعادلها فى النظم والكادرات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية فى كل من هذه الكادرات . وعلى ذلك تقابلها فى نظام قانون السلطة القضائية درجة كفاء .

واخيراً فانه لا حاجة فى القول بان مجلس الدولة تد جرى على اتباع تقايد مبكر استهدف منه محاولة الموازنة بين الاحكام الواردة فى قانون البعثات والتى تستلزم الحصول على تقدير كفاية بدرجة ممتاز فى العاملين الاخيرين لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة ، وبين تلك التى تنظم تقارير الكلية لاجزاء المجلس وذلك بان فرق بين تقارير الكلية التى تتم على اساسها الترقية الى الدرجات الاعلى وبين التقارير اللازمة لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة — لا حاجة فى هذا للقول لان كلا من قانون السلطة القضائية وقانون تنظيم مجلس الدولة لا يتطلبان من حيث طريقة تقدير

مراتب الكلية . ذلك انه بينما توضع تقارير الكلية وأعضاء النيابة بمعرفة ادارتى التفتيش القضائى وتنفيذ النيابة طبقا لأحكام المادتين ٥٨ ، ١٢٩ من قانون السلطة القضائية ، توضع هذه التقارير بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة بمعرفة ادارة التفتيش الفنى ومعرفة السادة رؤساء الادارات ورئيس هيئة المفوضين ووكيل المجلس المساعد للمحكم الادارية « نقيب رئيس مجلس الدولة » طبقا لحكم المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح السادة القضاة واعضاء النيابة المروضة حللتهم اجازة دراسية بمرتب .

(حتى ١٣٧٠ - فى ٢٨/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجرات الدراسية والتمتع على أن يشترط فتح اجازة دراسية بمرتب الا يقل تقدير كفلية طالب الاجازة فى العامين الآخرين عن ممتاز - هذا النص يسرى فى جميع الأحوال التى تمنح فيها الاجازة الدراسية بمرتب - قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨ سابقة الذكر بالنسبة الى التمتع التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية - مخالف لأحكام القانون .

ملخص الفتوى :

ان الادارة العامة للبعثات اوضحت بكتبتها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٢ ان اللجنة التنفيذية للبعثات اصدرت بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ، طبقا للسلطة المخولة لها بالمادة ١٤ من القانون المشار اليه ، قرارا بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨. آتفة الفكر بالنسبة الى التمتع التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية . كما انشأت

هذه الإجازة بكتبتها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٥ بأن « السادة المكورين موعودون للتدريب لمدة عام وأنهم يستحقون الإجازة الدراسية بموجب حيث أن المنح التدريبية مستثناة من شرط المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن المادة ١٨ أُلغيت الذكر فنص على أن « يراعى في الإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :
١ - . . . ب - . . . ج - أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن تكون كفايته في عمله عن العاملين الآخرين بدرجة جيد على الأقل إذا كان طلبه الإجازة بغير مرتب أما إذا كان طلبه الإجازة بمرتب فيجب ألا يقل تقدير كفايته في العاملين الآخرين عن ممتاز . . . » .

واضح من هذا النص أنه يشترط لمنح الإجازة الدراسية بمرتب ألا يقل تقدير كفاية طالب الإجازة في العاملين الآخرين عن ممتاز . وقد ورد النص على هذا الشرط بصيغة عامة بحيث يمس في جميع الأحوال التي تمنح فيها الإجازة الدراسية ومن ثم فإن القرار الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ يكون مخالفاً لأحكام القانون .

ذلك أن مؤدى القرار أنه الذكر أن المنح التدريبية التي لا يترتب عليها الضمور على مؤهل علمي لا يلزم بالنسبة إلى الإجازات الدراسية التي تمنح بنفسها توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ المشار إليها . وقد صدر هذا القرار حسبما يبين من كسلي الإدارة العامة للبعثات المؤرخين ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، ١٩٧٠/٩/٢٣ استناداً إلى السلطة المخولة للجنة بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وبالرجوع إلى المادة المذكورة يبين أنها تنص على أنه « لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من تولة أو جلعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو

«هولية الأبعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ إجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العلمية ان تشفع أخطارها بقتراحاتها في هذا الشأن . ويتم الاختيار للمنح التي تلتاقها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات ما لم تقرر اللجنة تنفيذية غير ذلك » .

والمستفاد من نص هذه المادة ان سلطة اللجنة التنفيذية للبعثات طبقا لما تقتصر على امكن تقرير اتباع طريقة المفاضلة بين المتقدمين للمنح فغير تلك المتبعة في الاختيار للبعثات دون ان تتعدى ذلك الى وضع نظام أو تنظيم للاجازات الدراسية حتى وان اوقطعت بالمنح المقسمة باعتبارها الوسيلة التي يمكن للموظف من طريقها العودة من المنحة — يغير او يجاوز ما رسمه القانون وحدد شروطه وأوضاعه بما نص عليه على وجه الخصوص في المادة ١٨ منه من استلزام حصول الموظف على تقدير كتمية في العاملين الآخرين بدرجة ممتاز حتى يمكن اجلته الى طلب الاجازة بمسرتب .

(فتوى ١٣٧٠ — في ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اجازت منح العامل اجازة دراسية بمسرتب او بدون مسرتب — المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نصت على الشروط التي يتعين مراعاتها في الاجازات الدراسية التي تمنح للعامل بناء على طلبه — متى قررت جهة الإدارة منح العامل اجازة دراسية فاتها تقدم من حيث مسرتب العامل بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — ليس في هذه مسألة سلطة جهة الإدارة التقديرية في المنح أو المنع — اذا توافرت في

طلب الاجازة الدراسية شروط الحصول عليها بمرتب الا انه يستشعر ان جهة الادارة ان تستجيب الى طلبه الاجازة بمرتب فطلبها بغير مرتب وخصت له بغير مرتب فان قرار منحها له بغير راتب صحيح قلونا — المبرة في جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتب او بدون مرتب — الطلب هو ركن السبب في القرار الادارى الصادر بمنح الاجازة الدراسية — اذا قدم العامل طلب الاجازة الدراسية بمرتب وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب فانه ليس للادارة اى تدبير في منحه مرته اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة الملغى — والذي منحت اجازة المخورة في ظله — كتتخص على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتب او بغير مرتب لمدة لا تجاوز اربع سنوات ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كتبت بغير مرتب على ان تخلى الوظيفة عند عودة الموظف » .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون الهيئات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التمديل الذى صدر بقرار منح الاجازة الدراسية في ظله ، على انه « يراعى في الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

— ان يكون تدبير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان تكون كفايته في عمله عن العاملين الاخرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان سلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته عن العاملين الاخرين عن ممتاز .

كما يجوز التجاوز من شروط الحصول على الترخيص جيد عند التخرج
بالتفسيحة :

١ - الحاصلين على الدكتوراه وكذا الماجستير أو دبلوم الدراسات
العلوية .

٢ - لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موفداً في بعثة أو اجازة
دراسية وإراده مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الاجازة الدراسية
في هذه الحالة بدون مرتب .

ومن حيث ان التسمية العمومية سبق لها بتفسيحة ٢٤ من دليو
سنة ١٩٦٩ وجلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ ان انتهت في شأن تفسير هذه النصوص
الى انه يجوز منح اجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل الى الملل الذي
يوجد على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددها المادة ٤٦
من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في الحدود التي يقرتها المادة ٤٨
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة ، وتأسيسها على انه
يبين من هذه النصوص ان المشرع حدد شروط منح اجازة دراسية بمرتب .
وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجازة الدراسية الشروط
المقررة لذلك ايا كانت مدة الاجازة طالما قد روعي في تحديدها موافقة
السلطات المختصة على ذلك طبقاً لاحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار
العامل للاقتداء على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة الدراسية متعاً من استحقاقه
لمرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة الدراسية بمرتب خاصة وان
العامل يصرف مرتب المنحة من الدولة او الهيئة الاجنبية التي قدمت لها ويصرف
راتبه في الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منح الاجازة
الدراسية بمرتب ، وكلا الأمرين مستقل عن الآخر بشروطه واحكامه وان مدة
الاجازة الدراسية تمنح في حدود ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . بما لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب
مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات . ويجوز مدتها بقرار
من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ . الا انتمى قررت جهة الادارة منح الملل اجازة
دراسية فلتلتزم من حيث مرتب الملل عنها بما نصت عليه المادة ١٨

من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط في الأجازة الدراسية سواء كانت بمرتبة أو بغير. أيا كانت مدة الأجازة بصرف النظر عن مدة المنحة .

وأضافت الجمعية العمومية أنها وهي تؤكد هذا الرأي تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصادر السلطة التقديرية لجهة الادارة في منح المنح او المنع بحسب مقتضيات العمل والفرص من الأجازة الدراسية وما اذا كانت جهة التي يتبعها العامل في حاجة ملحة الى نوع الدراسة التي يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية في منح الأجازة بمرتبة او بغير مرتبة بحسب مقتضيات العمل ولو كان العامل مستوفيا شروط تقدير جيد عند التخرج وكانت كفاياته في العاملين لا تقل عن تقدير ممتاز ، على ان يكون استعمال الادارة لسلطانها التقديرية هذه منوط في حالة منح الأجازة الدراسية بغير مرتبة بان يكون طالب الأجازة بغير مرتبة اذ قد تكون جهة الادارة في حاجة ملحة الى خدمات الوظيفة التي يشغلها العامل طالب الأجازة ومن ثم فهي مستغفلة بالضرورة بصفة مؤقتة مدة الأجازة ولا تستطيع من ثم ان تصرف له راتبه بعد ان تقوم بشغلها ، وقد يستثمر العامل هذه الاعتبارات ويرى ان من مصلحته بالرغم من توفر التقديرين السابقين وحتى لا تمارس جهة الادارة سلطانها التقديرية فترفض طلب الأجازة بمرتبة قد يرى ان من مصلحته ان يتقدم طالبا ان تكون الأجازة بغير مرتبة فمستجيب جهة الادارة لهذا الطلب . فيكون قرارها بمنحة الأجازة بغير مرتبة صحيحا لان العبرة في جميع الاحوال بطلب العامل الأجازة سواء كانت بمرتبة او بغير مرتبة اذا كان مستوفيا شرائط هذا الطلب القانونية لان هذا الطلب هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بمنح الأجازة الدراسية وهو اولى الشروط التي تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه التي ربطته ربطا كليا بين شروط الأجازة الدراسية وبين طلب العامل اذا استهلكت حكما بالنص على ان « يراعى في الأجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية .. » .

وقد انتهت الجمعية العمومية في فتاها الممثل إليها الى أنه إذا قدم الممثل للطلب الاجازة الدراسية بوجوب وكان مستوعفا شرائط هذا الطلب فله ليس للادارة أى تقدير فى منحه مرتبه إذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب ن مجال سلطتها التقديرية هنا هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها فلذا جلوزت جهة الادارة حدود سلطتها التقديرية هذه وقررت حرمان الممثل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على مسيبه .

ومن حيث أنه بأعجل افتاء الجمعية العمومية المسبوق الإشارة اليه على الحالة المعروضة فذا كان الثابت أن المسيد / قد أوضح فى طلبه الممثل أن الطلب الذى سبق أن تقدم به للترخيص له بالاجازة الدراسية كان على أساس كون الاجازة بمرتبه وأنه اعاد تكرار هذا الطلب لدى مطالبته بمدها وان كلفته فى المعلن قد حثرت بدرجة كفاءه ، وغضلا عن ذلك فإن الواضح أن مجلس الدولة لا ينزع فى توافر وصحة الشروط التى ذكرها سلطته فى الطلب المتقدم منه الأمر الذى يفترض معه توافر وصحة هذه الشروط فى حقه .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان السيد المعروضة حالته قد توافرت فى شأنه الشروط التى استلزمها المدة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لاستحقاق المرتب خلال مدة الاجازة الدراسية ، سيما وأن الطلب المقدم منه كان على أساس منحه الاجازة بمرتبه وان جهة الادارة قد استجابت لهذا الطلب فقررت منح الاجازة الدراسية ولكن بمرتبه الأدنى الذى يجعل قرارها غير قائم على مسيبه . وتبعاً لذلك فإن سلطته يستحق مرتبه من مدة الاجازة الدراسية المشار اليها وفى المدة من ٢٢/٥/١٩٦٢ حتى ١٢/٣/١٩٦٤ . وذلك بمسراعاة احكام التقادم الخمسى فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه عن بيان الجهة التى تتحمل بهذا الزايت وهل هى مجلس الدولة أم الجامعة ، فانه لما كان الثابت أنه خلال الفترة المشار اليها

كان السيد المذكور تابعا لمجلس الدولة وعضوا من اعضائه ، وان مجلس الدولة هو الجهة التي اوقفته في الاجازة الدراسية سبيلها الذكر . ومن ثم لم يكن لمجلس الدولة هو الجهة التي تتحمل بمرتبه عن المدة المتعار بها .
من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى احقية السيد المذكور لمرتبه من مدة الاجازة الدراسية من ٢٣/٥/١٩٦٣ حتى ١٢/٣/١٩٦٤ براماة احكام التقاعد الخمسي ، وان الجهة التي تتحمل بهذا المرقب هي مجلس الدولة .

(متى ٨٢٩ — في ١٧/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبحث :

المادة ٤٨ من نظام المعلمين المدنيين بالدولة الصاغر به القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — لاجزائها منح المعلم اجازة دراسية بمرتبة او بدون مرتبة —
المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والترح بالجمهورية العربية المتحدة معلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — نصها على الشروط التي يتعين مراعاتها في الاجازات الدراسية التي تمنح للمعلم بناء على طلبه — جواز منسح اجازة دراسية بمرتبة يصرف في الداخل الى المعلم الذي يوند على منحة لجنسية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .
فتح الاجازة الدراسية بمرتبة وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من قانون نظم المعلمين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقتضي بانه يجوز بقرار من الوزير الختم او من في سلطته منسح المعلم اجازة دراسية بمرتبة او بدون مرتبة لا تجاوز اربع مستويات وذلك على

حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مددة الاجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط ان تكون التقرير الواردة عن عضو الاجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك ويجوز شغل الوظيفة بالتمعين بصفة مؤقتة مددة الاجازة اذا كلفت بغير مرتب على ان تظلى عند عودة العليل .

وبان تتخذ مددة الاجازة الدراسية في حسب الملائس او المكافاة وفي استحقاق العلاوة والترقية .

ومن حيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نظم في الباب الثالث احكام الاجازات الدراسية ، ومن بينها ما اشترطته المادة ١٨ محلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ من شروط في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه ، فقد نصت هذه المادة على ان « يراعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

أ - ان يكون قد امضى في الخدمة سنتين على الأقل .

ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة الى أحد الزوجين اذا اوفد الزوج الاخر في بعثة او اجازة دراسية او ندب او نقل للعمل في الخارج ، فلذا كلفت الاجازة الدراسية بمرتب اوقف صرف هذا المرتب بعد انتهاء الاجازة ، ويجوز في هذه الحالة بقاء الزوج في اجازة دراسية بدون مرتب حتى يتم الزوج الاخر بعثته او اجازته .

ب - الا تزيد سن الموظف عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الايفاد .
ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتمثل بالمصلحة العامة .

ج - ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وان تكون كفايته عن عمله في العامين الآخرين بدرجة جيد على الأقل اذا

كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب
الا يقل تقدير كفايته في العالين الآخرين عن ممتاز .

ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن شرط
الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة لابناء الاقليم الشمالى .
ويعمل بهذا الاستثناء لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .
كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج
بالنسبة :

١ - للحاصلين على الدكتوراه وكذلك الماجستير او دبلوم
الدراسات العليا .

٢ - لأحد الزوجين اذا كان الزوج الآخر موفدا في بعثة او اجازة
دراسية واراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على ان تكون الاجازة
الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

د - ان تكون الجهة التى يتبعها الموظف في حالة ملصة الى نوع
الدراسة التى سيقوم بها وان تكون الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى
يشوم به .

هـ - ان يودع الموظف سواء تكتلت الاجازة بمرتب ام بغير مرتب لدى
ادارة البعثات رسيدا تراه كافيها لمواجهة الطوارئ او ان يقدم ضامنا
تقبله الادارة تحقيقا لتلك الغاية .

ويتجاوز عن الشروط السابقة كلها او بعضها لأولاد الشهداء واخوتهم
الذين يوفدون في اجازات دراسية .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان المشرع حدد شروط منح العاليل اجازة
دراسية بمرتب ، وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجازة
الدراسية الشروط المقررة لذلك ايا تكتلت مدة الاجازة طالما قد روعى في
تحديدتها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم
يجعل المشرع اختيار العاليل للايفاد على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة

الدراسية مانعا من استحقاقه المرتبة إذا توفرت عليه شروط منح الأجازة الدراسية بمرتبة خاصة وإن العامل يصرف مرتبه المتحبة من الدولة أو الهيئة الأجنبية التي تمنحها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها إذا أستوفى شروط منح الأجازة الدراسية بمرتبة وكلا الأمرين مستقل عن الآخر بشروطه وأحكامه

ومن حيث أن مدة الأجازة الدراسية تمنح في حدود ما يقضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بما لا يجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بصفة مؤقتة للجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه متى قررت جهة الإدارة منح العامل أجازة دراسية فليتها يلتزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه في المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط في الأجازة الدراسية سواء كتبت بمرتبة أو بغير مرتبة أيا كتبت مدة الأجازة بصرف النظر عن مدة المنحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز منح أجازة دراسية بمرتبة يصرف في الداخل الى العامل الذي يوفد على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والأجازات الدراسية لمنح الأجازة الدراسية بمرتبة وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

(غنى ٥٢٠ — في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

اختلاف نظم البعثات عن الأجازات الدراسية — قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمتح والطلاب تحت الإشراف الصادر تنفيذا للمادة ٢٠ من

القانون — نصه على جواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير اعلان اجنائية او شهرية لعضو الاجرة الدراسية بشروط معينة — قيام وزارة العمل بمنح موظفيها الموظفين اجازات دراسية الفرق بين مرتبهم في العمل ومرتب عضو البعثة في الخارج — في سقيم — اتفقاد الاختصاص في هذا الشأن لرئيس اللجنة العليا للبعثات — وجود بند في ميزانية الوزارة خلاصا للاجازات الدراسية لا ينهض لنفسها لجواز الصرف او منحا لاختصاص الوزارة بذلك .

ملخص التقرى :

بالاستعراض الاحكام التى اوردتها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فى الجمهورية العربية المتحدة ، يبين بجلاء انه قصد تنظيم فئريتين متميزين لتحقيق اغراضه يستقل كل منهما بشروط واوضاع ومعاملة خاصة ، هما طريق البعثات وطريق الاجازات الدراسية ، وان اتحدا فى الاغراض ، وهى القيام بدراسات علمية او فنية او عملية او الحصول على مؤهل علمى او كتيب موافق على اسد نقصا او حاجة تقتضيها المصلحة العامة طبقا لما نصت عليه المادتان ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المذكور ، وهذه الوحدة فى الغرض لا تفيد معنى خلاصا ولا تحمل معنى معين سوى ان المادة الاولى حين وجدت الغرض من البعثة جئمت لكل ما يمكن ان يسمى اليه ايناد الدولة اوظيفها او للرفشحين للوظائف بها ، تحقيقا للاستفادة من التنظيم او النش او الخبرة العملية ايا كتبت ضرورة هذا الايفاد وطريقته وان المصلحة العامة التى تتحقق بالايفاء تجمع صورة الشئ دون ان تستلزم حتما توحيد الوسيلة او الطريق وذلك المغيرة فى الطريقة اقتضت ان يعالج القانون كلا منها فى باب مستقل ، فافرد للبعثات بابه الاول ببقا لاتواعها وشروطها واجراءاتها ، وللاجازات الدراسية بابه الثالث مؤكدا فيه ومفصلا ما كانت تتضمنه قوانين شئون الموظفين من نص يجيز للوزير منح اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب ، وذلك من حيث اتواعها وشروطها واجراءاتها كذلك .

أما من حيث المعاملة المالية للحاصلين على إجازات دراسية ، فاتها تتحدد بنوع الإجازة فلو كانت بدون مرتب لا يستحق الموظف خلالها مرتبا ، ولو كانت بمرتب لا يستحق الموظف خلالها الا مرتبه ، الا ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد نصت على انه :

« تقرر اللجنة العليا للبعثات ، بناء على اقتراح اللجنتين التقنيتين القواعد المالية التي يعمل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية الموفدون في إجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة والتخصص » . واستنادا الى هذا النص اصدرت اللجنة العليا للهيئات القرار رقم ١٢٤ في ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمنح وطلاب تحت الاشراف ، حيث قضت المادة ٣١ بجواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير اعانة اجمالية او شهرية لعضو الإجازة الدراسية وذلك متى ثبت ابعثازه في دراسته لمدة سنتين دراسيتين على الأقل . وتمنح الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار ابعثازه في دراسته ، وتصرف هذه المبالغ على اجمالي ميزانية البعثات .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم جواز منح الحاصلين على إجازات دراسية - اعانة اجمالية او شهرية بشروط معينة وحدود أهمها ان تصدر الموافقة على ذلك من رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وان يكون قد ثبت ابعثاز الحاصل على إجازة دراسية لمدة سنتين دراسيتين على الأقل ، وهذا الشرط يقتضى ان يكون قد مضت سنتان دراسيتين على الأقل ، وهذا الشرط يقتضى ان يكون قد مضت سنتان دراسيتان على بدء الإجازة الدراسية ، وان تكون الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار ابعثازه في الدراسة ، ولن تتحمل ميزانيات البعثات مبالغ الاعانة .

وبالبناء على ما تقدم . فانه ما كان يجوز لوزارة العدل ان تمنح موظفيها الحاصلين على إجازات دراسية الفرق بين مرتبتهم ومرتب عضو البعثة في الخارج ، ولا يتقدم في هذا النظر ولا يغير منه انه لا يوجد نص مانع للوزارة من المنح ، وذلك انه في مجال الصرف من الأموال المسبلة ،

مولى الاخص بالنسبة الى مسئلة المرتبكت وما يرتبط بها من الشئون الوظيفية ، لا يكتفى عدم وجود النص المتفق من الصرف بل يجب وجود النص المتفق ، فلذا لم يوجد مثل هذا النص امتنع الصرف ، اما اذا وجد فيجوز الصرف في حدوده وقيوده وطبقا للشروط الواردة فيه وبالإجراءات الرسومية . ولا حجاج ايضا بما ورد في ميزانية الوزارة من مبلغ خاصة بالأجرات الدراسية والمنح التدريبية ، فان هذا الورود لا ينهض أساسا لجواز تقرير الصرف وسندا لاختصاص الوزارة بذلك خصما على ميزانيتها ، وذلك ان الميزانية ليست بطبيعتها سنوى عملا يتضمن الموافقة مقدما على الإيرادات والمصروفات العامة ، دون ان يكون من شأنها انشاء الحق او الفناء او تعديلا او المعدل او المساس بالمراكز والأوضاع القانونية انشاء او الفناء او تعديلا . فوجود الاعتماد المالى لا يؤدي بذاته الى اجازة صرفه بل يكون صرفه مستقدا الى اسباب خارجة عن الميزانية قد تكون سابقة عليها او لاحقة تسمح الميزانية فقط بتحقيقها .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قيام الوزارة بصرف الفروق المتوه عنها غير صحيح في القانون ، وتكون القرارات الصادرة بمنح المومدين بإجازات دراسية هذه الفروق مخالفة للقانون . وينمقد الاختصاص بمنح مثل هذه الفروق في صورة اعطت — لرئيس اللجنة العليا للبعثات بالشروط وطبقا للاوضاع التى تضمنتها اللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث اراء ما تم من صرف ، فلان الجمعية العمومية توصى — والحال كذلك — ان تتخذ الوزارة الاجراءات الملائمة لاسترداد ما تم من صرف .

(فتوى ٢٨١ — فى ١٩٦٥/٤/٦)

قاعدة رقم (١٥٧)

إبدا :

جواز شغل درجات المعلمين الى الخارج بالتفرقة عليها لمسة بشغل

ترجعت الممارين - استفسر ذلك من نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتفسير التشريعي للمادة ٤٦ من هذا القانون .

ملخص القوى :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظام الممارين الخنئين بالدولة تحمل على انه « تحفظ على سبيل التفكير لامضاء البعثات من الممارين والمجندين وظيفتهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على ان تظل عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لمؤيزر الخزانة من سلطة اقلية امر المجتطين في الاحوال وطبقا للوضائع التي يقررها رئيس الجمهورية » .

ومناد هذه المادة بجواز شغل درجة المائل الميموث بصفة مؤقتة على ان تظل عند عودته .

وتنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر على انه « عند اعارة احد الممارين تبقى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تظل عند عودة الممار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين وعند عودة المائل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى على وظيفته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى خالته على الاول وظيفته تخطوا من نفس الدرجة » .

وقد اصعوت اللجنة العليا لتفسير قانون الممارين المجندين القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥/ وجاء في مادته الثالثة « ان مقتضى حكم الفترة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعارة احد الممارين يجوز شغل وظيفته بدرجةه وذلك سواء عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

وعلى هدى هذا التفسير التشرىي للمادة ٤٦ من قانون نظام الممارين المجنئين للدولة يمكن تفسير المادة ٤٧ منه اذ ان التفسير ايا كان بمصدره تفسرياً كان او قضائياً او فقهاً لا يقرر احكاماً جديدة وانما

يوضح احكام النحر موضوع التفسير وقيلسا على ما ذهبت اليه اللجنة العليا للتفسير قانون العاملين المدنيين في تفسيرها للباب ٤٦ من انه يجوز ان يكون التمييز في وظائف المعارين بطريق الترقية يمكن تفسير المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظيف المعارين بطريق الترقية ايضا ولا يقيد في هذا التفسير ان المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مشابها لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم امكان اخلاء الوظيفة اذ يجوز قيلسا على ما قرره المادة ٤٦ سابقة الذكر في شأن المعار ان يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الاصلية اذا كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته في اول وظيفة تخلو من نفس درجته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز شغل درجات المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها اسوة بشغل درجات المعارين ويتبع في اخلائها بعد عودة المبعوث نفس الطريقة التى تتبع في اخلاء درجة المعار عند انتهاء اعارته .

(نوى ١٠٢٢ — فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

جواز شغل درجة العامل المبعوث عن طريق التمييز فيها او الترقية عليها — اساس ذلك نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقياس على ما ورد بقرار التفسير التبريى رقم (١) لسنة ١٩٦٥ من جواز شغل وظيفة المعار بدرجةها سواء عن طريق التمييز فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التمييز — القول بان الاعارة تختف عن البعثة فى انها قد تودى الى نقل العامل المعار الى الجهة المستعمرة — مردود بان ذلك ليس يلزم حتما فى جميع الاعارات ففى الغالب الاعام يعود الصالحات المعار الى وظيفته الاصلية.

كالمبعوث تماما - القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وان ذلك يستتبع المطالبة بإنشاء درجات جديدة عند عودة المبعوثين مردود بأن المبعوث شغله شأن الممار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت شاغرة او يشغل أى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « تحفظ على سبيل التذكير لاعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على ان تظل عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير الخزانة من سلطة اعانة أسر المجندين فى الاحوال وطبقا للاوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه استنادا الى هذه المادة يجوز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على ان تظل عند عودته .

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه تنص على ان : يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة .. او بالتعيين .. او النقل ، فالترقية هى احدى وسائل شغل الوظيفة شأنها فى ذلك شأن التعيين او النقل .

ولا يجوز تخصيص نص المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظيفة بطريق التعيين وحده طالما ورد النص مطلقا اذ يكون ذلك تخصيصا بغير مخصص واية ذلك ان المشرع بالنسبة لشغل وظيفة العامل فى اجازة دراسية بدون مرتب نص فى المادة ٨ على ان يكون شغلها بالتعيين بصفة مؤقتة اذ ورد نص المادة المذكورة . كما يلى « يجوز بقرار من الوزير المختص او من فى سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب لمدة لا تجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضات العمل .. ويجوز

شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة مدة الاجازة اذا كتبت بغير مرقب.
على ان تخلى عند عودة العامل . »

فالمشرع قد غلب في الحكم بين شغل وظيفة من هو في اجازة دراسية
بغير مرتب وبين شغل وظيفة المبعوث اذ نص على ان يكون شغل وظيفة
الاول بطريق التعيين واطلاق كيفية شغل وظيفة الفتى وهو ذات التعبير
الوارد بالنسبة للمعار اذ تنص المادة ٤٦ من قانون تنظيم العاملين
المختنيين على انه « عند اعارة احد العاملين بقى وظيفته خالية — ويجوز
شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودة العامل المعار
ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين .

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كتبت خالية او يشغل
اي وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الاصلية بصفة شخصية
على ان تسوى حالته في اول وظيفة تظلو من نفس الدرجة . »

وقد اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المختنيين القرار
التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء فيه « ان مقتضى حكم الفقرة
الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعارة احد
العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجتها وذلك سواء عن طريق التعيين
فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين . »

ومن حيث ان الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري انتهت بجلستها
المنعقدة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ الى جواز شغل درجتل المبعوثين
بالخارج بالترقية وذلك على هدى التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من
قانون نظام العاملين المختنيين للدولة اذ ان التفسير ليا كان مصدره
تشريعيا كان او قضائيا او فقها لا يقرر احكاما جديدة وانما يوضح
احكام النص موضوع التفسير وقلبا على ما ذهبت اليه اللجنة العليا
لتفسير قانون العاملين المختنيين في تفسيرها سالف الذكر من انه يجوز
ان يكون شغل وظيفة المعار بطريق الترقية ايضا ولا يتحد في هذا التفسير
ان المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مثلبا لنص المادة ٤٦ بين
ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم امكان اخلاء الوظيفة عنه.

يمكن ان يفسر ذلك برغبة المشرع في عدم تكرار حكم نص عليه في المادة السابقة مباشرة وعلى ذلك تطبيق ذات الأحكام الواردة في المادة ٤٦ على حالة عودة المبعوث بأن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية اذا كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته في اول وظيفة يتناول من نفس درجته .

ومن حيث ان القول بأن الاعارة تختلف عن البعثة في انها قد تؤدي إلى نقل العامل المعار إلى الجهة المستعمرة فإن ذلك ليس بمتلازم حتما في جميع الاعارات وفي الغالب الأعم يعود العامل المعار إلى وظيفته الأصلية كالمبعوث تمهلا .

أما القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي إلى شغلها بصفة دائمة وإن ذلك يستتبع - عند عودة المبعوث - المطالبة بإنشاء درجات جديدة ، مردود بأن المبعوث شأنه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية كما ان هذا القول ينظر إلى الترقية باعتبارها تحسينا لحال العامل فقط ولكنها ترقية حقيقية وجوبا بقوة القانون ويفضل العنصر الأهم في الترقية وهي الخدمات التي تؤديها الوظائف وما أوجبه القانون على العامل من ان يقوم بعمل الوظيفة التي يرقى إليها بحيث ينبغي ان تستهدف الترقية اسسا اداء الخدمة واحتياجات المرافق العامة وما يكفل حسن سيرها تحقيقا للصالح العام ، وإن الإدارة هي التوابع على تقدير هذه الاعتبارات ، وتترخص في الترقية إلى الوظائف وفي اختيار وقت الترقية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد فتاها السابقة
المصادرة بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٦٦٦ - في ١٩٦٨/١/٢٦)

ملحوظة :

أيدت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتراجعا إلى سابقة المصارفة بطلستها
المعتمدة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ - فتوى رقم ١٠٢٢ بتاريخ
١٩٦٧/٩/٢٤ .

قاعدة رقم (١٥٩)

المادة :

حسب مدد الاعارة ضمن مدة الخدمة المقررة على المبعوث عقب
عودته من البعثة - أسس ذلك - أن الاعارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية
التي يتبعها الباحث ولا تقطع صلة الوظيفة بها وتتخل مدتها في مدة خدمته
التعلمية بتلك المؤسسة تطبيق - الباحث في المركز القومي للبحوث الذي قضى
في مدة بعثته مدة سبع سنوات فانه يلتزم بخدمة المركز مدة سبع سنوات
حسب نص المادة ٢١ سابقة الذكر وإذا أبض الباحث في الخدمة بعد عودته
من البعثة مدة عشر سنوات بما في ذلك فترة اعارته فانه يكون أوفى بالالتزام
المخصوص عليه في قانون البعثات .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون
البعثات والأجازات الدراسية والمنح تنص على أن « يلتزم عضو البعثة
أو الأجازات الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة
مكبوبة أخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة
تجسب على أسس سنتين عن كل سنة قضياها في البعثة والأجازة
الدراسية ويحد أقصى ٧ سنوات لعضو البعثة . . . » ويتقضى المبدأ
٣٢ من ذات القانون بجواز مطالبة العضو الذي يخل بهذا الالتزام بتفقات
البعثة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات .

ومفاد ذلك أن المشرع ألزم الموعد بخدمة الجهة التي أوفدته ضمن
مدة الأيفاد بعد أقصى قدره سبع سنوات بالنسبة لعضو البعثة ، والأجازات
مطلوبته بتفقات البعثة ، ومن ثم فإن هذا الأمر لا يترتب الا إذا امتنع
المبعوث بإرادته المنفردة عن خدمة الجهة التي أوفدته ، وتبعاً لذلك فانه

لا يجوز اعمل هذا الاثر اذا خدم المبعوث جهة اخرى خلال مدة الضحية المفروضة وفقا لقواعد التنظيم القانونى الخاضع له ، وفى اطار احكامه .

ولما كانت المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجمعيات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، الواجب التطبيق على الباحثين بالمركز القومى للبحوث وفقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظم الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية تجيز الاعارة ، على ان تصب محتواها فى المكلفات او المعاش مع معاملة المعار فيها يختص بأقدميته والعلاوات المستحقة له كما لو كان فى الخدمة فعلا وتحفظ له بوجه علم بكلفة مميزات وظيفته ، فان الاعارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية التى تبعها الباحث ، ولا تقطع علاقته الوظيفية بها ، وتتدخل محتواها فى مدة خدمته الفعلية بتلك المؤسسة ، وبالتالي يتمين صاحبها ضمن مدة الخدمة المفروضة على المبعوث من الباحثين عقب عودته من البعثة .

ولما كان الباحث فى الحالة المثلة قضى فى بعثته مدة سبع سنوات ، فانه يلتزم بخدمة المركز القومى للبحوث مدة سبع سنوات ، باعتبار ان هذا قدره الحد الاقصى الذى فرضه المشرع ، واذا امضى فى الخدمة بعد عودته من البعثة مدة عشر سنوات بما فى ذلك فترة اعارته ، فانه يكون قد اوفى بالالتزام المتصوص عليه بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المالك الذكر .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حاسب مدة اعارة الدكتور ضمن مدة الخدمة الملزم بقضائها بالمركز القومى للبحوث وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

الفصل السابع مبادئ متشعبة

قائمة رقم (١٦٠)

المبدأ :

حرم من الموظف الذي لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء اجازته من مرتبه مدة غيبه — المادة ٦٢ من قانون الموظفين — إصدار تعليمات تقضي بوجوب ان يتقدم الموظف بعطره في نفس يوم تغيبه وقبل بدء العمل والا اعتبر غيبه بدون عذر ويفض من مرتبه — اعتبار هذه التعليمات تطبيقا سلبيا للবাদة سالفة الذكر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على ان كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة اجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيبه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالحكمة التأديبية . ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة ان يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة التأخير متى كانت هذه المدة تقل عن خمسة عشر يوما اذا ابدى الموظف اسبابا مقنونة تبرر هذا الغياب ، وتحسب المدة المتجاوز عنها من نوع الاجازة السابقة ، وتأخذ حكمها فيما يتعلق بالمرتبة حسب الأحوال . وهذه المادة تقوم على حكمة تكميلية يستوجبها حسن سير العمل في الدوائر الحكومية ، مردها اصل طبيعي هو ان يحرم الموظف الذي لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء اجازته من مرتبه مدة غيبه ، لان الاصل ان الاجر مقابل العمل ، فاذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق

له في الأجر وهذا مع عدم الإخلال بالحكمة التأديبية بسبب أهله
في أداء واجبه لتفخيه عن عمله بدون مبرر . ومن ثم إذا أصدرت وزارة
التربية والتعليم نشرة جاء بها أنه « لوحظ أن بعضاً من المدرسين
والموظفين بالمدارس يتغيّبون عن مدارسهم دون اعتذار ، وإذا ما استدعى
عن ذلك بعد عودتهم اعتذروا بالمرض أو بأسباب أخرى » .

ولما كانت التعليمات تقتضى أن يتقدموا باعتذارهم في نفس اليوم
الذى يتغيّبون فيه وقبل بدء العمل بالدراسة ليتمكن لها تدبير الموقف
المترتب على تغيبهم ، فلماذا قررت الوزارة اعتبار كل تغيب من هذا
النوع تغيباً بدون عذر ويخصم اليوم أو الأيام التي يتغيبها السلطة
المدرسون والموظفون من مآهياتهم » . فكان من شأن هذه النشرة المذكورة
لا يخرج عن كونه تطبيقاً لهذا الأصل الطبيعي الذي رددته المادة ٦٢
المستلزم إليه .

(طعن ١٦٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

موظف وكيل - عدم إقصائه في الغياب بسبب الإجازة أو بغيرها -
أساس نكاح وحكمه .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٨٨ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٢٥
لسنة ١٩٤٥ تنص على أن « تضول الوكالة الوكيل ممارسة جميع
صلاحيات الأصل . ليس للموظف الوكيل أية ميزة في التعيين للتوظيف
الوكالة إليه أو لإحدى الوظائف العامة » وتنص المادة ٨٩ على أن :
« يعين الوكيل بمرسوم أو قرار من السلطة التي تمارس حق التعيين
حتى يتعين الأصل أو عودته » وتنص المادة ٩١ على أنه « لا يتكفى
الموظف الذي يدعى لوكالة وظيفة خرج محل إقامته سوى تمسويض
الانتقال المتوصل عليه في المادة ١٢١ من هذا القانون ، ويمكن منحه

قرار من الوزير المختص تعويضاً كلياً عن مدة ١٠ يوماً المنصوص عنها في المادة المذكورة . وتنص المادة ١٢ على أنه « يحق للموظف الذي يدعى للتعليم بوكالة وظيفية في محل تقلبه أن يتقاضى تعويض وكالة لا يتجاوز مقداره ثلث الراتب غير الصافي للدرجة الأخيرة من مرتبه الأصلي ضمن الشروط الآتية . . . » ، وتنص المادة ١٢ على أنه « يحق للمتقاعد أو الفرد الذي يدعى للتعليم بوكالة وظيفية أن يتقاضى تعويضاً لا يتجاوز مقداره الراتب غير الصافي للدرجة الأخيرة من مرتبه الأصلي » ، ولئن كان مفاد تلك المواد أن الوكالة لا تعدو أن تكون أداة من نوع خاص ولغرض خاص لشغل الوظائف العلمية حتى تسير المرافق بانتظام والمآزاد بغير انتطاع بسبب شغور الوظيفة أو غياب المؤصل عنها ولهذا حول الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الأصل للوظيفة ، مما يضمن على هذا الوكيل صفة الموظف ، بل أن تلك النصوص تعبر عنه بهذا اللفظ صراحة ، ولئن كان ذلك كذلك ، إلا أنه يجب أن يراعى أن هذا النظام الخاص من نظم الوظيفة العلمية ، قد اصطبغ بصفته الخاصة به ، تلك الصبغة التي تستمد لونها من طبيعة هذا نظام ومن الغاية المقصودة منه فتلون أحكامه بما تقتضيه طبيعتها ، فهو نظام يتصف أساساً بصفة التوقيت بالنسبة إلى الشاغل للوظيفة بهذه الأداة ، فيقلوه فيها مرهون بشغور الوظيفة أو بغياب الأصل للأسباب الأخرى المشار إليها في المادة ٨٧ من قانون الموظفين الأساسي ، كما أن الحكمة في شغل الوظيفة بالوكيل هو معالجة الشغور أو الغياب ، على نحو ما سلف بيانه حتى لا ينقطع سير المرفق في الوظيفة ، فمن الطبيعي إذن ألا يسمح للوكيل بالغياب بسبب الإجازة أو غيره ، وإلا لما حقق هذا النظام الخاص الغاية المقصودة منه ولذا الأمر في الحلقة المفرغة ، وقد لمس هذا المعنى بلاغ وزارة الخزينة رقم ١/١٠/ب/١٠٠٠ في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٧ ، الذي جاء به « . . . أن تعيين الوكلاء أمناً اجيز لأداء وظيفة شغرت عن أصلها وكان الأصل في أحد الأوضاع المبينة في المادة ٧٨ من قانون الموظفين الأساسي ، وقد قضت الضرورة الملحة

جميع أبقائها شاذرة ، فاعطاء اذن لادارى لوكيل ينفى الى سفور الوظيفة ،
ويقال الى زوال المبرز لتعيين الوكيل ، فالأجدر انتهاء خطة الوكيل
بدلا من اعطائه اذن او الاجازة لاسكان تعيين وكيل جسيذ بدلا منه .
وعلى هذا ، فانه لا يمكن ان يعطى وكلاء الموظفين راتبا ما عن اجازاتهم
مهما يكن نوع هذه الاجازات . ولا وجه لتفليس حالة الوكالة فى الوظيفة
على حالة التعيين تحت التبرين لان بقاء الموظف تحت الاختبار رهين
بتحقق شرط الصلاحية فيه ، فلذا انضج عدم لبقته وجب فصله ،
بينما بقاء الوكيل فى الوظيفة رهين بشغورها او بغياب الاميل كمال تقسيم ،
فكل نظمه وحكمته وغايته ولحكمة الخاصة .

(طعن رقمى ٢٥ ، ٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ١٩٦٠)

ملحظة رقم (١٦٢)

المبدأ :

تعرض القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ لاجازات الممارين
الممارين الذين — هو فى حقيقته بيان للجانب المالى المتعلق بتنقالت سفر
الممار فردا كان او مع أسرته — عدم تعرض هذا القرار لاحكام الاجازة
السنية لكل عامل — خضوع هذه الاجازة لما تنظمه قوانين الممارين فى
الجمهورية اليمنية .

ملخص الفتوى :

ان ما عرض له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه فى شأن اجازات اولئك الممارين لا يندرج فى حقيقته الجانب
المالى الذى يخص بتنقالت سفر الممار فردا كان او مع أسرته من
الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية ذهابا وايابا ، وجعل ذلك
مرة واحدة فى سنة للعامل الذى تصحبه أسرته فى مقر اعمله ، ولم يتعرض
القرار لاحكام الاجازة السنوية التى تقتضى تلك السفارة ، باعتبار تلك
الاحكام مما تنظمه قوانين الممارين فى الجمهورية اليمنية التى تحكم اولئك
الممارين فى قيامهم على وظائف تلك الجمهورية . وقدتر القرار ما تقتضيه

رجال العاهل الذى لاتصحبه امرته الى اليمن بخصمه بفتحات مسفرتين سنويا يفقد فيها على أسرته بما يتيح له الاطمان على أمورهما فى زيادة مدتها عشرون يوما كل مسقة اشهر ، فتلك الزيادة بما تقصده من رعية اجتماعية انما تتطابق بحال العاهل الفرد حين يفترق عن مقر أسرته ، وتختلف هذه الزيادة — وان سماها القرار الجمهورى اجازة — عما نظمه قانون العاملين فى الجمهورية العربية المتحدة من اجازات اعتيادية يمنحها العاهل لراحة من عناء عمله سنويا ، وتظل اجازات المعار الفرد كاجازات زميله الذى تصحبه أسرته ، لينظم كليهما قانون العاملين فى الجمهورية اليمنية .

١٢٨٧ — فى ١٨/٤/١٩٦٥ .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

عدم إنتطاع علاقة العاهل بوظيفته خلال فترة الاجازة ايا كان نوعها سواء اكتبت برتب او بدون رتب — هذه العلاقة تظل قائمة ومنتجة لجبيوع آثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا — حسب مدة الاجازة فى الحد المشترطة للترقية بعد اصلا عليها مصدره طبيعة الاجازة ذاتها — عدم جواز استبعادها من الحد المشترطة للترقية بالاقدمية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ تنص على انه : « مع مراعاة استثناء العاهل لشروط ومواصفات الوظيفة المرتقى اليها والمحدد المحددة بالجدول رقم ١ الملحق بهذه اللائحة يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التى تسبقها مباشرة . . . » .

وتنص المادة ٥٥ من ذات اللائحة على ان « يجوز لرئيس الجهاز منح اجازة خاضعة برتب او بدون رتب للمدد التى يحددها فى الاجنوال الاتية :

١ — للزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر خارج الجمهورية

لدة سنة على الأقل ولا يجوز أن تجاوز الأجرة مدة بقاء الزوج الموند إلى الخارج .

٢ — للسبب الذي يبعدها المبلل ويقرها رئيس الجهاز حسب مقتضيات العمل ، ويجوز في حالة الضرورة شغل وظيفة المبلل مؤقتة للشروط والأوضاع المبينة في المادة ٣٦ .

ومفاد ذلك إنه يشترط قضاء المبلل مدة خدمة معينة لترقيته من الوظيفة التي يشغلها الى وظيفة أعلى ، وإن حصول المبلل على اجرة خلسة بمرتب او بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهي حق للمبلل يخضع في ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة المبلل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجرة ايا كان نوعها وسواء اكتفت بمرتب او بغير مرتب بل تظل تلك الصلاقة قائمة ومنتجة لجميع اثراتها كما لو كان قائما بالعمل عملا فان حصوله مدة الاجرة في الحد المشترط للترقية يعد اصلا عابا مصدره طبيعة الاجرة ذاتها ، اذ لا يجوز استبعاد مدة الاجرة من الحد المشترط للترقية بالانتمية والا ادى ذلك الى استبعاد مدة من خدمة المبلل واضللة متع جديد الى موانع الترقية ثم يرد به نص واعداد لترتيب الانتمية فيها بين المبللين ، علاوة على الاضرار بالمبلل بحجب الترقية عنه لجرد أنه استخدم رخصة منحه القنون حقا فيها بموافقة الادارة .

(فتوى ١١٦٦ — في ١١/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

سريان احكام قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الاجازات على موظفي هيئة الانذاعة — لسبب ذلك انه لا يتوفر في شأنهم تنظيم خاص مخالف .

ملخص الحكم :

لا نزاع على أن نظام الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق لأنه لا يوجد بقانون تنظيم هيئة الإذاعة ولا بلوائجها ما يبيّن تنظيم الاجازات على وجه يخالف ما جاء بقانون تنظيم الموظفين المتعار إليه .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

نص المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ على منح العامل الذي انتهت خدمته بسبب غير تلبية مقابل نقدي عن ارضعة الاجازات التي لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالهيئة شمول هذا التعويض لكل مبلغ كان يستحقه العامل عند حصوله على الاجازة أثناء خدمته — شموله لبذل التمثيل دون بدل الانتقال .

ملخص الفتوى :

ان لائحة العاملين بهيئة النقل العام الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ قصدت تعويض العامل عند انتهاء خدمته عن الاجازات التي لم يحصل عليها أثناء الخدمة وذلك بمنحه تعويضا حده الاقصى المرتب الشامل لثلاثة اشهر ايا كان رصيد اجازاته .

ومن حيث انه اذا كان الامر كذلك فانه يعد عنصرا من عناصر هذا التعويض الذي عبرت عنه اللائحة بالمرتب الشامل كل مبلغ يستحقه العامل عند حصوله على الاجازة أثناء الخدمة ، ولا يعد عنصرا من عناصره اى مبلغ يستحق له عند قيامه بعمله ويحرم منه بحكم طبيعته او بحكم الغرض المخصص لاجله عند قيامه باجازته وعدم ممارسته لعمله .

ومن حيث انه فيما يتعلق ببطل التمثيل فانه لما كان هذا البطل مخصصا لمواجهة النفقات التي يتكبدها العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بوظيفته ، ولما كانت صلة العامل لا تنقطع بالوظيفة عند تبليه بالاجازة فان مظاهرها تلاحقه خلالها وبالتالي يتوفر مناط استحقاق هذا البطل اثناء الاجازة الامر الذي يحلله ضمن عناصر التعويض المنصوص عليه بالمادة ٨٩ من اللائحة المشار اليها .

ومن حيث انه بالنسبة لبطل الانتقال فان مناط استحقاقه رهين بتوفر الحكمة التي دعت الى تقريره وهي تعويض العامل بصفة اجمالية جزائية عما يتكبده من نفقات تقتضيها انتقالاته في وقت عمله الرسمي لاداء اعمال وظيفته لذلك لا يسوغ صرف هذا البطل عند قبلم العامل بأجازة لانتفاء علته اللهم الا اذا وجد نص صريح يقضي بغير ذلك وهي الانتقال بسبب والحاجة العمل ومن ثم فانه لا يدخل عنصرا من عناصر التعويض موضع البحث فلا يعد جزءا من المرتب الشامل الذي عنته المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل العام .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فلن المرتب الشامل المستحق للسيد /...
..... بمناسبة انتهاء خدمته كمقابل نقدي عن ارصدة اجازاته التي لم يحصل عليها اثناء خدمته يتضمن بدل التمثيل ولا يتضمن بدل الانتقال الثابت .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المرتب الشامل المنصوص عليه في المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل العام الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ يتضمن بدل التمثيل دون بدل الانتقال الثابت .

قاعدة رقم (١٦٦)

المادة :

ساعات العمل الإضافية لموظفي التفريغ — سرد المراحل التشريعية الخاصة بالمكافأة عن الأعمال الإضافية .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى المراحل التي مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت عن ساعات العمل الإضافية أن مجلس الوزراء وافق في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ على منح « التفريغية ووكلاء وملاحظي المكتب الذين يؤدون أعمال الحركة ، وكذلك كتبة المراجعة وعمل التفريغ اللاسلكي وغيرهم » أجورا إضافية عن الساعات الزائدة عن المقرر لهم بواقع الساعة ساعة وربع . كما وافق في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ على تحويل وزارة المالية سلطة الموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية لموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين . ولما كانت طبيعة عمل غالبية طائفة نظار ومعاوني المحطات — ومن يقوم بعمل هؤلاء من الطوائف الفنية الأخرى لا تختلف كثيرا عن مستخدمي حركة التفريغ ، فقد طلبوا معاملتهم بالمثل ، ذلك أن مصلحة السكك الحديدية كانت تضطر — بالنظر الى نقص عددهم عما ينبغي — أن يكون تشغيلهم من عشر ساعات الى اثنتي عشرة ساعة في اليوم بدلا من ثماني ساعات ، لذا رأى مدير علم المصلحة في مذكرته المرفوعة الى مجلس الإدارة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ أنه : « الى أن تعتمد زيادة عدد الوظائف ويدرج المبلغ اللازم لها بالميزانية ، يجب تعويض من يؤدون أعمالا مرهقة بمنحهم أجورا إضافية عما يزيد عن ساعات العمل المقررة » واقترح أن يحدد لنظار والمعاونين وبعض موظفي الطوائف الفنية الذين يعملون في محطات كثيرة الحركة ثمانى ساعات تراد كلها كتبت الحركة بالمحطة خفيفة حسب تقدير المدير العام للمصلحة ، وأن يحسب الأجر الإضافي على هذا الأسس باعتبار الساعة تعادل ساعة وربع ، بحد أعلى قدره ٥٠ ٪ من الراتب . وقد وافق مجلس إدارة المصلحة على هذه المقترحات في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧

ورفعت بها مذكرة الى مجلس الوزراء اقترعا بظلمسته المتعددة في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٤٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ونص في المادة ٧٣ منه على انه : « علم الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وان يؤديه بدقة وإمانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ، ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » كما قضى في المادة ٤٥ المحلة بالقانون رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٥٢ بقه « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تاديتها في غير اوقات العمل الرسمية » ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت كما يحدد الرواتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ... » وتطبيقا لما جاء في هذه المادة وافق مجلس الوزراء في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ على اقتراحات ديوان الموظفين فيما يتعلق بالمكافآت الاضافية بان يخصص الديوان « بالوافقة على منح مكافآت عن اعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على اساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الاضافى بساعة من العمل العادى باعتبار ان ساعت العمل في اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بحذ اتمى ٢٥ ٪ من المرقب الشهرى او ٨ جنيهات ايها اقل . وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بصفة اعلى من الفئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ، وفي جميع الاحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة » وقد نص هذا القرار على اعتبار الساعة من العمل الاضافى لعمل اليومية بساعة وربع من العمل العادى . وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء مؤيدا لاستمرار العمل بالقواعد الواردة بقرار ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ في شأن منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وشروط ذلك ، الا انه نظرا لما تبين بعد صدور القرارين سالفى الذكر من ان المبالغ التي تنفقها الدولة في نظير المكافآت الاضافية بلغت من التفسخم حدا كبيرا اتفق كاهل الميزانية بحيث اصبح

يخشى ان يؤثر فى سياسة الدولة الاثثة مما يقضى توحى الاقتصاد
تمكينا للدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاصلاحية - فقد رأى
استبعاد الحالات الاستثنائية التى توجب صرف مكلفات فئة أعلى من
ربع المرتب او ثمانية جنيهات ايها اقل بالنسبة للموظفين والمستخدمين ،
واعتبار ساعات العمل الإضافي بالنسبة لعمال اليومية بساعة واحدة من
العمل العادى . وعلى هذا الأسس صدر قرار مجلس الوزراء فى اول ابريل
سنة ١٩٥٣ بأن « يختص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكلفات عن
أعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين من
الهيئة على أسس محاسبتهم عن الساعة من العمل الإضافي بساعة من
العادى ، وباعتبار ان ساعات العمل فى اليوم الواحد ست ساعات وذلك
يحد أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري او ثمانية جنيهات ايها اقل . . . »
كما قضى بأن « يعمل بهذه القواعد اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٣ على
ان تسرى على جميع المكلفات السابق صدور قرارات بشأنها وذلك
بتخفيضها الى حدود هذه الفئات » وبهذا المعنى صدر كتابا ديوان الموظفين
الدورين رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣ والاخر فى
٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ ، وفى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس
الوزراء على ما اقترحه ديوان الموظفين من استثناء بعض حالات من احكام
قرار اول ابريل سنة ١٩٥٣ وتخويل الديوان سلطة النظر فى كل حالة
منها على حدة مراعاة لمصالح العمل ، ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥
فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بحيث اصبح نصها : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف
مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل
الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء . » ويجلس ٢٦ من
اكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكلفات عن
الاعمال الاضافية والخدمات المتأخرة ، ونص فى ملحقه الرابعة على ان
« يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار من احكام القرارات السابقة »
كما قضى فى ملحقه الخمسة بأن « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية » .

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

ترخص الإدارة في منح الموظف مكافأة عن أعمال اضافية في حدود الاعتمادات المالية المقررة — نواحي سلطتها التقديرية في ذلك .

ملخص الحكم :

نص قانون نظام موظفي الدولة على مبدأ جواز منح الموظف المكافأة عن الأعمال الإضافية في المادة ٥ منه ، وعين فيها السلطة المختصة بوضع القواعد المنظمة له ، تلك القواعد التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن والتي قررت شروط منح المكافأة وفئاتها . ولما كان هذا المنح ليس وجوبيا بل هو جوازي ، وكان القانون قد فوض الإدارة في تحديد قواعد منح المكافآت وشروط هذا المنح ، فلن الإدارة تترخص في ذلك بمنسلطتها التقديرية في حدود الاعتمادات المالية المقررة ، سواء من حيث تحديد عدد ساعات العمل في اليوم الواحد وتقدير ما زاد عنها ، أم من حيث أساس حساب المكافأة عن الساعات الزائدة ، أم من حيث مقدار هذه المكافأة وحدها الأعلى وشروط استحقاقها ، أم من حيث ملائمة تطبيق هذه القواعد فيما يتعلق بطوائف الموظفين المختلفة تبعا لظروف العمل في كل مصلحة من المصالح ووفقا لما يقتضيه صالح العمل فيها .

(ملعن ٢٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لأعباء مالية على الخزينة — تعليق أثره على فتح الاعتماد اللازم — صدور اعتماد مالي معين — اقترام الإدارة لحدوده فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به — مثال بالنسبة لمكافآت الأعمال الإضافية .

ملخص الحكم :

إن القاعدة الأساسية التي تحكم صرف المكلفات عن الأعمال الإضافية في نطاق الأوضاع التي رتبها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن هي وجوب التزام حدود اعتبارات الميزانية المقررة في جميع الأحوال. ومن ثم فإن تقدير غلة المكافأة في كل وزارة أو مصلحة بمراعاة حدودها الأقصى يتقيد حتما بهذا الضبط ، ذلك أنه لما كان الأصل في هذه المكافأة أنها منحة تخريرية للإدارة فإن هذه الأخيرة تلك تقييد منحها بما تراه من الشروط مخفقا للمصلحة العامة ، كما أن الإدارة نفسها مقيدة في هذه المنح بالاعتبارات المالية التي لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع الأمر فيها إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك . ومتى كان القرار الإداري من شأنه ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة فإن أثره لا يكون حالا ومباشرا إلا بقيام الاعتماد المالي اللازم لمواجهة هذه الأعباء ، فلذا لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانونا . كما أنه يفترض من هذا الأصل أنه إذا صدر اعتماد مالي معين كان من واجب الإدارة أن تلتزم حدود هذا الاعتماد فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به ، فإن جاوزته فقد قرارها — عند التجاوز — سنده المالي ووقع القرار على محل لم تتوافر له شرائط القانونية .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبسدا :

التحديد الوارد بكتاب ديوان الموظفين النوري رقم ٥ في ٢٧/٩/١٩٥٢ :

— بشأن مواعيد العمل لا يسرى على الجهات التي تتلقى طبيعة عملها معه .

ملخص الحكم :

إن المشرع قد فوض ديوان الموظفين في الفقرة الثانية من المادة ٧٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في تحديد مواعيد العمل ، وبالتالي في تحديد ساعاته ، بقرار منه . وبذلك أوجد ضابطا مرنا لمبدأ هذا

التحديد الى تقدير ديوان الموظفين ، يترخص فيه بما يتلاءم مع طبيعة العمل في كل وزارة او مصلحة . وكان الديوان قد ضمن كتابه الدوري رقم ٥ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ان مواعيد العمل الرسمية صيفا وشتاء هي التي سبق ان وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فله لم يكن في ذلك الامر مرددا للظلم القديم الذي كان يجري عليه العمل قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة ، ولا ينصرف تحديده هذا بطبيعة الحال الا الى موظفي الدواوين العامة وما شابهها من المصالح التي يتفق العمل فيها وهذه المواعيد ، وهذا هو الحكم العام . بيد ان ثمة مصالح أخرى . كمصلحة السكك الحديدية والطرافات والثلثيونك لا تسمح طبيعة العمل فيها بان يجري عليها هذا الحكم العام ، اذ لا يمكن حقيدها بالمواعيد المشار اليها ، بل يقتضي الامر انفرادها بحكم خاص يتماشى مع ظروف العمل فيها بما يكفل سير المرفق الذي تقوم على ادارته على وجه يحقق الصالح العام ، بتلبية حاجة المتقنين بقضاءه في اية ساعة من الليل او النهار ، ومن ثم لزم ان يوضح تحديد ساعات العمل فيها وواعيده لاعتبارات الملاصقة المشتقة من هذه الظروف .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ٨/١١ و ١٩٥٢/١١/٥ و ١٩٥٢/٤/١ التي نصت على حد أقصى للمكافآت عن الأعمال الإضافية - لا توجب على الإدارة منح هذا الحد بتمامه بموجب مراعاة الإعتدال المالي .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادرة في ١١ من اغسطس و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ واول ابريل سنة ١٩٥٢ وان كلفت قد جددت المكافأة الجائز منحها للموظف عن الأعمال الإضافية بحد أقصى قدره ٢٥٪ من المرتب الشهري او شهلية جنيتهات لهما أقل ، الا انها لم توجب منح هذا الحد

الاتصاف بتبعية أو ثقلية الضيفات بإكمالها بل أطلقت الأمر لما هو دون ذلك حتى يجري تقدير فئة المكافأة زيادة أو نقصا في كل جهة في حدود اعتبارات الوزارة المقررة لها .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

العمل في غير المواعيد الرسمية — متى يعتبر عملا اضافيا ومتى لا يعتبر كذلك — منح مكافأة عن العمل الإضافي — جوازى للادارة .

ملخص الحكم :

الامتل ان يخصم الموظف وقته وجهده في الضدود المعقولة لاداء واجبات وظيفته ، وان يقوم بنفسه بالعمل المتوسط في اوقات العمل الرسمية او الذي يكلف بادائه ولو في غير هذه الاوقات عللا على الوقت المعين لها ، متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهذا هو ما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٢٦ وما رتبته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص بواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم . كما ان المفروض في الموظف ان يؤدي عملا ايجابيا في خدمة المصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بتبليها ، فليس يمكن ان يوجد بمقرر وظيفته في اوقات العمل الرسمية دون ان يؤدي عملا ما ، كما لا يمكن ان يقوم في هذه الاوقات بما قدر من العمل ولو يسير ، بل انه مكلف بقبض القدر من العمل المطلوب منه اداؤه في الوقت المخصص لذلك . فاذا لم يؤدي عملا ما او لم ينجز القدر من العمل المتوسط به انجزه كمن مقصرا في واجبات وظيفته وحق للرئيس الزامه بان يقوم في غير اوقات العمل الرسمية بما لم يؤده او ما لم يتم انجزه من عمله الاصيل في اوقات العمل الرسمية ، دون ان يعتبر هذا تكليفا له بعمل اضافي ، ودون ان يستحق عن ذلك مكافأة ما .

اما العمل الإضافي فهو ما جاوز ذلك ، سواء كان من ذات طبيعة العمل

الأسلى أم من طبيعة مقابلة ، وهو ما يجوز أن يمنح عنه الموظف مكافآت .
وتقريرا على ذلك حظر على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أى نشاط
مهنى يتادية عمل للغير بالذات أو بالوساطة يستتبع أو بمكافأة ولو فى غير
اوقات العمل الرسمية الا على سبيل الاستثناء ويقود معينة . كما ان
منحه مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات
العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له ، وانما هو امر جعل جوازا للإدارة ،
لاعتبارات مردها الى صلاح العمل والى العدالة معا .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

كتب وزارة المالية النورى رقم ع — ٤ — ٢٢/٢٨ م ٢ فى ٢ من يونيه
١٩٤٨ — الترق بين المرتب الذى يتقاضاه الموظف عن ساعات عمله الإضافية
والمكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل
الرسمية — المرتب حق أصيل أما المكافأة منحة جوازية — القول بغير ذلك
يؤدى الى الإخلال بالاعتمادات المالية .

ملخص الحكم :

ان ثمة farkا أساسيا بين المرتب الذى يتقاضاه الموظف عن ساعات
عمله الأصلية وبين المكافأة التى تمنح له عن الأعمال الإضافية التى يطلب
اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية ، فالمرتب حق أصيل للموظف
بينما المكافأة المذكورة منحة جعل الأمر فيها جوازا للإدارة ترخص فيها
ليأمرها من سلطة تقديرية لاعتبارات مردها الى صلاح العمل والى العدالة
معا ، وينبنى على ذلك كإصل علم انه ليس ثمة ارتباط بين المرتب والمكافأة
عن الأعمال الإضافية يوجب أن يجرى على هذه المكافأة ما يجرى على المرتب
من تغييرات بالزيادة أو النقصان فالمكافأة عن الأعمال الإضافية مهمتها
استغلال اند صرفها لا تدخل فى حساب المرتب ولا تعتبر من أساسياته
وإذا صح أن التواعد والقرارات التى تناولت تقدير الأجر الإضافى

انخفضت من الرتب معيظوا لهذا التفسير وانسأله إلا أنه توجد جماعة
استدسية تهين على مرتب المكلفات الإضافية مغالفا وجوب التزام حدود
اعتمادات الميزانية المقررة في جميع الأحوال ، تلك الاعتمادات التي تربط
في الميزانية على أساس ١٪ من متوسط مربوط الدرجات وفقا لما سبق
إن قضت به هذه المحكمة ، الأمر الذي يستتبع بالضرورة أن يكون المرتب
الفعلى الذى يتقاضاه الموظف وقت قبليه بالعمل الإضافى هو الوعاء الذى
ينسب اليه دون غيره ، الأجر الذى يستحقه من هذا العمل الإضافى والقول
بغير ذلك يؤدى الى الأخلال بالاعتمادات المالية التى لا سلطان للإدارة فى
تقريرها بل مرجع الأمر فيها الى جهة أخرى هى السلطة التشريعية صاحبة
الاختصاص وحدها فى ذلك . ومن ثم فلا تترتب على الإدارة فى استنت
لنفسها قاعدة تكون فى ظلها بمنجاة من المفاجآت التى قد تتعرض لها
الميزانية . وقد أوضحت وزارة المالية بكتابها الدورى رقم ع - ٤ - ٢٢/٢
١٢٨٠ فى ٢ من يونية سنة ١٩٤٨ بشأن المكلفات والمربعات الإضافية
بعد حصول الموظف أو المستخدم على ترقية أو علاوة أو زيادة فى الماهية
ما يأتى :

يقضى كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٤٥ - ٢٥/١ المنوذج فى ٢٠
من ابريل سنة ١٩٤٥ بل من يتقاضى مرتبا اضافيا أو مكافأة وجار صرفها
على أساس ماهيته ثم نال ترقية أو علاوة استثنائية أو عادية أو زيادة
فى الماهية بطريق الانصاف لا يزداد المرتب الإضافى أو المكافأة الإضافية
الا من تاريخ القرار الوزارى بمنحه الترقية أو العلاوة أو الزيادة الا اذا
كان تاريخ هذا القرار سابقا لتاريخ الترقية أو زيادة الماهية فى هذه الحالة
تصرف المكافأة أو المرتب الإضافى على أساس الماهية الجديدة من تاريخ
استحقاقها ، وتوجه وزارة المالية النظر الى مراعاة العمل بهذه القاعدة
بالنسبة للموظفين المقرر لهم مكلفات أو مرتبات اضافية ونالوا ترقية
فى تواريخ رجعية فى التسميق طبقا للكتاب الدورى رقم ف ٢٢٤ - ١٧/٢
بتاريخ ٢٠ من يوليه سنة ١٩٤٧ « كما ان ديوان الموظفين قد كشف
عن هذه القاعدة فى النشرة الشهرية رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ التى قضت
« بأن تمنح المكافأة الإضافية للموظف على أساس المرتب الفعلى الذى

يتلقاها. عند تقرير هذه المكافأة وزيادة مراتب الوظيفة لا يترتب عليها زيادة المكافأة تلقائياً « كذلك تضمن الكتيب الدوري لديوان الموظفين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ « ان المكافآت من الأعمال الإضافية يراعى في تقديرها عدة اعتبارات أهمها طبيعة العمل الإضافي . أما زيادة مرتبة الوظيفة أو خفضه فلا اثر له في تقدير المكافآت لأن العمل الإضافي الذي يستحق من أجله المكافأة ثبت ومنفصل عن عمله الأصلي الذي يزيد أعباء وقلعته كلما تدرج الموظف في سلم الوظائف ... » .

(طعن ٨٧٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تجوز منح الموظف مكافأة عن الأعمال التي يطلب اليه تنفيذها علاوة على عمله ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة — المكافأة عن العمل في غير وقت العمل الرسمي ليست حقاً أصيلاً للموظف وإنما هو امر جوازي للإدارة باعتباره منحة منها .

ملخص الحكم :

من حيث ان نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة الذي كان محمولا به في الوقت الذي قام فيه المدعي بالعمل المسند اليه موضوع المنازعة المخللة كان يقضي بأن « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التي يطلب تنفيذها علاوة على عمله . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة كما يحدد الرواتب الإضافية وشروط منحها وذلك بناء على ما يقترحه ديوان الموظفين ... » وقد عدل النص المذكور بالقرآن رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأن « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تنفيذها في غير أوقات العمل الرسمية ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت ... وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأي ديوان الموظفين ... » وتطبيقاً لما جاء في هذه المادة وافق مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس ١٩٥٦ على اقتراحات ديوان الموظفين « بالوافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية

الموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على
المتساوي محاسبته من الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي
باعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بحسب
المقتضى ٢٥٠٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل ، وفي الحالات
الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بفئة أعلى من الفئة المتقدمة يكون
من سلطة ديوان الموظفين تقدير هذه المكافآت وفي جميع الأحوال يكون
صرف المكافآت في حدود اعتيادات الميزانية المقررة . . .

وفي أول أبريل ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء بأن يختص
ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية للموظفين
الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس
محاسبته من الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي ،
وباعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات وذلك بحسب
المقتضى ٢٥٠٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل . . . كما
خصي بأن يعمل بهذه القواعد اعتباراً من أول أبريل ١٩٥٣ على أن تسرى
على جميع المكافآت السابقة صدور قرارات بشأنها وذلك بتخفيضها إلى
حدود هذه الفئات ، وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ صدر قرار مجلس
الوزراء قضياً بأن القرارات السابقة لم تشمل الأعمال التي لا يراعى
في تقديرها عدد الساعات التي يشغلها الموظف عملاً من أن طبيعتها
تختلف عن باقي الأعمال التي يمكن تقديرها بالساعات وقرر استثناء
هذه الحالات من أحكام القرارات السابقة وتحويل ديوان الموظفين سلطة
النظر في كل حالة على حدة — ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥
بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح
نصها « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية
التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد
التي يحددها مجلس الوزراء . وبمطبعة ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ صدر
قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية نصاً على
أن يكون منحها بقرار من الوزير المختص وعلى أن تحسب المكافأة بوائج

الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات ، وإن يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل . — ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطببة بالمعاهد والمدارس والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تخلف بحسب أهمية العمل وكثلية الموظف الذي اختير لأدائه . — ففي هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخس في المكافأة في حدود ٥٠٪ من المرتب الشهري .

ومن حيث أن الواضح من الأحكام المتقدمة أن قانون نظم موظفي الدولة نص على مبدأ جواز منح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تنفيذها في غير أوقات العمل الرسمية وترك وضع قواعد منح المكافأة وتكيفية حسابها والحد الأقصى لها لقرارات تصدر من مجلس الوزراء . — وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة فئة أعلى من الفئات الواردة في هذه القرارات يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ثم أصبح الديوان هو المختص بالموافقة على منح المكافآت العالية وعهد بهذا الاختصاص بعد ذلك للوزير المختص وفي جميع الأحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة .

ومن حيث أنه من المسلم أن الأصل أن يخصم الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته وإن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقات العمل الرسمية أو الذي يكلف بدائه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت المعين لها متى انتفعت مصلحة العمل ذلك وهو ما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخالص بواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، وتقريرا على ذلك فإن منح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تنفيذها في غير أوقات العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له وإنما أمر جعل جوازيا للإدارة باعتباره منحة تخيرية للإدارة ، وهي مفيدة في هذا المنح بالاعتمادات المالية التي لا سلطات لها في تقديرها بل مرجع الأمر إلى جهة أخرى من السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها هي ذلك ، ومن ثم فينبغي

كفأ الموظف من رايته بإداء أعمال اضافية حتى في غير اوقات العمل الرسمية فان الادارة غير ملزمة قانوناً بمنحه مكافأة عن هذه الأعمال لأن الأمر جوازى لها على النحو السابق بيته .

ومن حيث ان التثبت من المنزعة الراهنة ان المدعى كفأ من بلدية الاسكندرية وهى الجهة التى يتبعها بإداء عمل اضافى هو ان يقوم بالاستعانة بمعامل البلدية بتحويل عينات المياه ونقص الجرثومان يستتبع عدم توافر الامكانيات بمصلحة الحجر الصحى التابعة لوزارة الصحة ، بهذا العمل وان لم يكن مختصاً به أصلاً الا انه وقد كفأ به من رئيس قسم أصبح من أعمال التى يجب ان يؤديها كاملاً الاصلية وذلك اطاعة للتكليف الصادر من الرئيس الى المرحوم وإذا كان التثبت ان ديوان الموظفين لم يوافق على منح المدعى مكافأة عن هذا العمل في الوقت الذى كان مختصاً به بذلك ، كما ان بلدية الاسكندرية لم تتم باستعمال سلطتها التقديرية في منح مكافأة له عن الأعمال التى استنفتها وإذا كانت قد اقرحت على وزارة الصحة منح المدعى من ميزانيتها بكافأة عن هذا العمل قدرتها هي فان الوزارة المذكورة هي الأخرى لم تر منه لية بكافأة بما قدرتها هي فان الوزارة المذكورة هي الأخرى لم تر منه لية بكافأة بما لا محل معه لالزام الجهة الادارية قانوناً بمنح هذه المكافأة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى يسقط حق المدعى في المطالبة بأجر اضافى من الجهة المطلب بها لمضى اكثر من خمس سنوات على انتهاء العمل مع ان هذا الحق لم يسقط كما سبق البيان فانه يكون عند خطأ في تأويل القانون وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ١٤٣٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تكيف أحد العاملين بالعمل بساعات عمل اضافية — وجوب منحه

اجورا اضافية عن هذه الساعات اذا كان من العاملين الذين اجازت القرارات المنظمة لتعويض الاجور الإضافية منحهم تلك الاجور - أساس ذلك من المادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٢٦/١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الأجر الإضافي الذي يطلب به الدعي هو عن المدة من ١٤/١٢/١٩٦٠ حتى ٢٦/٦/١٩٦٢ ، ومن ثم يصرى عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة التي تنص المادة ١/٢٥ منه على أنه : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء » وأعمالاً لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ١٠/٢٦/١٩٥٥ ونص على ما يلي :

مادة ١ - تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقاً للقواعد الآتية :

١ - يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب - تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ج - تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي ببساعة من العمل العادي على أساس ان ساعات العمل في اليوم الواحد سبعة ساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري او ثمانية جنيهات ايهما اقل - ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كعود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكانة ثلثة لبعض الموظفين بفئات شهرية تخطله

بحسب أهمية العمل وكفالية الموظف الذى اختير لأدائه - وفى هذه الحالة يجوز للوزير المخصص أن يخصص فى المكافأة فى حدود ٥٠ ٪ من المرتبة الشهرى » . وقد عدل قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ ثم بالقرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن يقطع النزاع الحقيقى فى حالة ما اذا كلفت جهة الإدارة أحد العاملين بها من اجزأت القرارات المنظمة لمنح الأجور الإضافية بمنحهم تلك الأجور - هو بيان ما اذا كلفت سلطة الإدارة فى منح تلك الأجور، عن ساعات العمل الإضافية هى سلطة جوازية تترخص فيها بسلطة تقديرية بحيث يجوز لها المنح أو المنع حسبها تقدر أم أن اختصاص الإدارة فى منح هذه الأجور اختصاص مقيد بالقواعد القانونية فتلزم الإدارة بمنحها متى استوفت أساليبها .

ومن حيث أن المرتب الاصلى مقرر لقاء العمل فى ساعات العمل الرسمية ومن ثم فإذا كلفت جهة الإدارة أحد العاملين بها بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية فله يستحق لقاء ذلك اجرا اضافيا والتولى بغير ذلك يترتب عليه نتيجتان لا يستفيهما القساقون . النتيجة الأولى هى اثرء الدولة على حساب العامل بغير حق اذ ما دام مرتبه الاصلى هو لقاء العمل فى ساعات العمل الرسمية فله اذا عمل عملا اضافيا فى غير ساعات العمل الرسمية فان حرمانه من أجره عنها يمثل اضرء للحولة غير مشروع والنتيجة الثانية هى تسوية فى الأجر بين غير المتساويين فى الظروف ذلك أن حرمان من يعمل فى غير ساعات العمل الرسمية من أجره عنها ينطوى على تسوية بينه وبين من لا يعمل فى تلك الساعات . مع أن الأول منها ينهض بسبب لا ينهض به الآخر ومن ثم تقتضى مصادق المساواة بينهما أن يحصل من يقوم بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية على أجره عنها حتى لا يتساوى فى الأجر مع من يقوم بالعمل ساعات أقل من ساعات العمل الرسمية .

ومن حيث أن التفسير السليم للفظ « يجوز » الذى ورد بمصدر

المادة ١/٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ضوء الاعتبارات القانونية السابقة. انما يعنى عقد الاختصاص للوزير في منح المكافآت عن الأعمال الإضافية وفقا للقواعد القانونية النافذة متى استوفت استحقاقها وهو على ذلك اختصاص مقيد لا يرخّص فيه للوزير في تقدير حلائمة المنح او المنح لهذه المكافآت متى استوفت اسبابها المحددة بالقواعد القانونية ومن ثم فلا يعنى لفظ (يجوز) الذى تصدرت به المادة المذكورة الترخيص في موضوع منح المكافأة عن ساعات العمل الإضافية او منعها حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه لخالفة هذا التفسير للاعتبارات القانونية الأصلية سالفة البيان .

(طعن ١٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الأصلية يسرى في جميع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الأصلي - يستوى في ذلك ان يكون قد نذب لهذا العمل او لم ينذب .

ملخص الحكم :

انه يتضح من نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم أصلية انه يسرى في جميع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الأصلي يستوى في ذلك ان يكون قد نذب الى ذلك العمل او انه قلم به من غير طريق النذب اذ ان عبارة النص جاءت شاملة لجميع الأعمال التى يقوم بها الموظف في الجهات المحددة به دون ان يتيد ذلك بأن يكون قبليه بهذه الأعمال عن طريق النذب من جهة العمل الأصلي فاذا قلم بها بدون علم من هذه الجهة تعين كذلك

الالتزام حكم هذا النص فلا يزيد ما يقتضاه من عمله هذا عن ثلاثين في المائة من مرتبه والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي ان مسند يخرج عن جادة التقاليد ويقوم بأعمال خارجية دون ما تصريح او اقرار من جهة عمله يكون في وضع افضل واكثر ميزة ممن التزم حكم القانون ولم يتم بهذه الأعمال الا بعد ان حصل على ترخيص بذلك من جهة عمله او ينبهه هذه الجهة للقيام بتلك الأعمال .

(طعن ٢٧٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

مركز العامل بالنسبة الى مرتبه المستقبل مركز قانوني علم يجوز تغييره في أي وقت — اما مركزه بالنسبة الى مرتبه الذي حل فله مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به الا بنفس في قانون — مثال : استحقاقه الأجر الإضافي بعد ائتمار لعمل اضافي وادائه فعلا — عدم جواز الحرمان منه .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين طرفي الدعوى على انه صدر قرار بانتداب المدعى وهو من العاملين بوزارة الأوقاف للقيام مع آخرين بالإشراف على أعمال الإنشاءات والترميمات والصيانة الخاصة بالمعاهد الدينية بالأزهر والجامعة الأزهرية بالإضافة الى عمله الأصلي ، ويمنحه لقاء هذه الأعمال اجرا اضافيا يعادل ٢٥ ٪ من مرتبه الأصلي ، وانه قام فعلا بالعمل خلال الفترة من اول يولييه سنة ١٩٦٦ حتى نهاية يونيه سنة ١٩٦٧ كما انه لا خلاف كذلك ان هناك اعتماد مالي ادرج في ميزانية ٦٧/٦٦ للصرف منه على مكلفات الأعمال الإضافية للمنتدبين من الجهات الأخرى ، وأن النزاع على هذا النحو ينحصر في اثر القرار الصادر من مجلس جامعة الأزهر في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ سالف الذكر على حق المدعى في صرف الأجر الإضافي المستحق عن هذه المدة .

ولما كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه او أجره في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ، لما مركزه بالنسبة لمرتبه او أجره الذى حل فتم مركز قانوني ذاتي وان له حقا مكتسبا واجبه الاداء لا يجوز المساس به الا بنص خاص في قانون وليس بإداة ادنى منه ، ولما كان الثابت من الأوراق ان المدعى وهو من العاملين بوزارة الأوقاف قام بعمله الاضطرى لدى جامعة الأزهر خلال الفترة من أول يولية سنة ١٩٦٦ حتى آخر يونيه سنة ١٩٦٧ ، وانه استحق الأجر الاضطرى المقرر له عن هذه المدة ، ومن ثم يضحى المدعى في مركز قانوني ذاتي بالنسبة لتقبل ما اداه فعلا من عمل ولا يجوز بعد ذلك لجامعة الأزهر ان تصال امتناعها عن صرف هذا الأجر الذى استحق فعلا بصور قرار مجلس الجامعة بعد ذلك في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ بالتفريع بالاعتداد المسمى للجهود الحربية ذلك انه فضلا عن ان قيل المدعى بأداء العمل الاضطرى بلجهة التى انتدب اليها وهى غير جهته الأصلية يكسبه الحق في مرتبه حسبما نوهت المحكمة - فان الثابت كذلك ان هناك اعتماد مالى خاص للصرف منه على هذه الأجور .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

نص المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ بقرام الموظف بتدعيم اقرار سنوى بالأعمال الإنشائية التى يؤدونها ويتقاضون اجرا اضافيا - لا تعارض بينه وبين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان ما تنص عليه المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ من التبرار لا يعدو ان يكون من الأحكام التفصيلية اللازمة لتيسر تنفيذ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الوجه الصحيح

إرادته المشرع ودون خروج على إحكامه — ذلك ان الزام الموظف بتسليم
الاقرار السنوى المشار اليه امر يقتضيه ما يتطلبه تنفيذ القانون من
الوقوف على ما يحصل عليه الموظف كل علم من مبالغ اضافية حتى يمكن
انزال حكمه عليها على وجه مضبوط سليم. ومثل هذا الحكم التنظيمي
المتشى مع اهداف القانون واللازم لحسن تنفيذه يجوز ان تتضمنه لائحته
التنفيذية — ولا وجه للاعتراض على ذلك بأن القانون قد لوجب على الجهة
التي يعمل بها الموظف ابلاغ الجهة التابع لها بالعمل الذى يقوم به وما
يتقاضاه من اجور ومكافآت خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل —
اذ لا تعرض بين هذا الحكم وبين الزام الموظف بنص فى اللائحة التنفيذية
بأن يقدم بصفة دورية الاقرار المذكور الذى يمكن عن طريق مقارنة ما به
من بيانات بالبيانات المقدمة المقدمة من الجهة التى يعمل بها ان تحدد على وجه
الدقة المبالغ الخاضعة لاحكام القانون وما يؤول منها الى الخزنة العامة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — نصها على عدم سريان
التقيد الواردة بها على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون
عن الاعمال العلمية والادبية اذ تنطبق عليها وصف المصنفات المخصوص عليها
فى الباب الاول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ — يبين الشروط اللازمة
لهذه المصنفات .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معجلة بالقانونين
رقمى ٣٦ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « فيما عدا حالات الاعارة خارج
الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات
ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته لقاء الاعمال التى يقوم بها فهو
الشركات او الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة

والخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الايزيد على خمسية
نقذه في السنة ولا تسرى هذه القيود على الأجور والمرتبات أو المكافآت
التي يتلقاها الموظفون عن الأعمال العلمية والأدبية إذا انطبق عليها وصف
المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة
١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

ومن حيث أن احكام الباب الأول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤
المشار اليه جاءت مقصورة على المصنفات التي يحى مؤلفوها أو « المصنفات
المحيية » على حد تعبير مذكرته الإيضاحية ويستفاد من تلك الأحكام
ومن احكام الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بحقوق المؤلف أنه يصحق
وصف « المصنف المحيى » على مصنف ما ويلفالى يتتبع مؤلفه بحماية
القانون يجب أن يكون المصنف مبتكر ايا كانت الصورة المالية التي يبدو
فيها وأن يكون قد نشر منسوبا الى مؤلفه باسمه الحقيقي أو المستعار
أو أن يكون قد اتخذ صورته النهائية التي يصبح معها صالحا للنشر كما
يكون لمؤلفه جميع الحقوق التي كفلها له القانون ومنها أن يكون له الحق
دون سواه في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وأن يكون
له وحده حق نسبة المصنف اليه وما يتبع ذلك من حقه في منع أى حنف
أو تعديل أو تغيير في المصنف أو ترجمته الى لغة أخرى الا باذن كتابي
منه أو من يظفنه .

ومن حيث أنه ثابت من الأوراق أن المدعى انتسب هو وبعض من
زملائه بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٠ للعمل بشركة
السكر والتقطير المصرية في غير اوقات العمل الرسمية لمدة سنة وقد
تحدد العمل المطلوب قيلمهم به على الوجه التالى :

- ١ — التعاون مع الشركة في القيام ببعض بحوث العلمية التي تهدف
الى التغلب على الصعوبات التي تعترض زراعة أو صناعة القصب .
- ٢ — العمل على تربية جيل من مهندسي الشركة الزراعيين للمعاونة
في ابحاث القصب والمعاونة في اقامة محطات البحوث التي ترضع الشركة
نقايتها . وفي سبيل تحقيق الأغراض المشار اليها قام المدعى وزملاؤه

بعض الأبحاث العلمية بالاشتراك مع مهندس الشركة الذين قابلوا بالمعدي .
من التجارب تحت إشرافهم .

ومن حيث أن الأبحاث التي قام بها المدعى حسبما افادت شركة السكر والتقطير المصرية ما زالت في دور البداية وأن نتائجها لم تنشر بعد ومن ثم فلا يمكن تحديد أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عمليا فإن هذه الأبحاث وبغير حجة إلى التصدي لبحت مدى اعتبارها من المصنفات الجماعية التي لا تشملها أحكام الباب الأول من القانون المشار إليه يكون قد تخلف في شأنها الشروط التي يتطلبها القانون في المصنف ، ايصق عليه وصف المصنف المحمي ذلك أن شرط الابتكار وهو شرط يرجع في تحقيقه لتقدير قضاة حسبما أوضحت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون لم يتم دليل على توافره في الأبحاث التي قام بها المدعى خاصة وأنه لا خلاف بين المدعى وشركة السكر والتقطير المصرية في أن تلك الأبحاث لا يمكن تصديق أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عمليا ، كما وأنه بالتالي لم يتوفر في تلك الأبحاث نشرها أو اكتمال صورتها النهائية التي يمكن معها نشرها الأمر الذي يخرج تلك الأبحاث من غداد المصنفات المحمية التي عناها بإحكامه الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يهدف إليه المدعى من أن أبحاثه على فرض أنها من المصنفات الجماعية فإن ذلك لا يجردها من وصف المصنف الأدبي . في حكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ الذي لم يفرق بين المصنف المادي والمصنف الجماعي ، لا حجة في ذلك فقد عني القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ وهو بصدد وضع استثناء من القيود المالية الواردة به بتحديد المصنفات التي تخرج من نطاق تلك القيود فمنص مراعاة على أنها المصنفات المخصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، فلو أن المشرع أراد التعميم لنص على المصنفات جميعها المخصوص عليها في القانون المشار إليه دون قصرها مراعاة على تلك التي تناولها الباب الأول منه .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

نص الفقرة « رابعا » من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية - يجعل الموظف غير مستحق للأجر الإضافي إلا في اليوم الذي يجاوز فيه وقت عمله الرسمي وعمله الإضافي ثلثي ساعات بصبيان استقلال الأيام بعضها عن بعض - محاسبة الموظف عن الأجر الإضافي - تكون على أساس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمي وهي ست ساعات يوميا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٣ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١: على أنه « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وإن يؤديه بدقة وإمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وتظيفته وتحديد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

كما تنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أنه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء »

وبناء على هذا التفويض أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات تنظم موضوع منح الأجور الإضافية كان آخرها القرار الصادر في ٢٦/١٠/١٩٥٥ الذي عدلت المادة الأولى منه بقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩. وكلفت هذه المادة قبل تعديلها بجرى نصها كالآتي : « تكون المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليها طبقا للقواعد الآتية :

١ - يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب - تمنح هذه المكافأة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ج - تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري لوظيفية جنيهات أيهما أقل ، ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس ، والتدريس والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تخلف بحسب أهمية العمل وكفالية الموظف الذي اختير لادائه ، وفي هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يخصص في المكافأة في حدود ٥٠٪ من المرتب الشهري .

وقد عدلت هذه المادة بقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على النحو الآتي : « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً - يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكور للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ثانياً - تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ٦ ساعات .

ثالثاً - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تخلف بحسب أهمية العمل وكفالية الموظف الذي اختير لادائه ، وفي هذه الحالة

يجوز للوزير المختص ان يرخس في المكافأة في حدود ٣٠ ٪ من المرتبة الشهرى .

رابعا - لا تمنح المكافأة الا للموظف الذى يقوم بعمله اكثر من ثمانى ساعات يوميا ، ويبين من نص هذه المادة - بعد تعديله على النحو المشار اليه - ان المشرع قد استحدث الحكم الوارد فى الفترة رابعا منها مستهدفا وضع ضابط جديد للتحقق من جدية العمل الاضافى ومن تحقيقه للمصالح العام ، ذلك انه بالاضافة الى الضوابط الاخرى التى وضعها المشرع للتحقق من جدية الاعمال الاضافية التى يقوم بها الموظفون فان استغرق العمل الاضافى اكثر من ساعتين فى اليوم يحمل فى ذاته دليلا على جديته .

وتفسر الفقرة رابعا من المادة الاولى من القرار الجمهورى السابق الذكر فى ضوء العدالة والمصالح العام يقتضى عدم منح الموظف اجرا اضافيا الا عن اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الاضافى ثمانى ساعات ، فلذا لم يجاوز هذه الفترة فى احد الايام فانه لا يستحق اجرا اضافيا عنه وذلك دون مبالس بحقه فى الاجر الاضافى عن الايام التى جاوز فيها هذه الفترة . ونص الفقرة رابعا من المادة الاولى من القرار المشار اليه على عدم جواز منح المكافأة الا للموظف الذى يقوم بعمله اكثر من ثمانى ساعات يوميا لا يقتضى قيام الموظف بالعمل هذا المحدد من الساعات كل يوم من ايام الشهر بحيث اذا تخطى يوما ما عن العمل ضاع عليه الاجر الاضافى عن سائر ايام الشهر ، ذلك ان التحقق من جدية العمل الاضافى وان كان يقتضى مباشرة هذا العمل اكثر من ساعتين اضافيتين الا انه يستلزم مباشرته كل يوم من ايام الشهر . والمنطوق فى تكليف الموظف بالعمل فى غير اوقاته الرسمية - حسيباً بتبين من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السابقة الذكر - هو مصلحة العمل ، فلذا كلفت هذه المصلحة لا تقتضى مباشرته فى غير الاوقات الرسمية الا بعض ايام الشهر ، فانه لا يسوغ حرمان الموظفين من حقوقهم فى الامور الاضافية بمقولة انهم لم يباشروا اعمالهم الاضافية كل يوم من ايام الشهر ، لان القول بذلك يقتضى مع العدالة التى تقتضى اثابة الموظفين عن اعمالهم فى

غير الاوقات الرسمية كما يقتضي مع المصالح العام الذى يقتضى اداء العمل الاضافى فى بعض ايام الشهر دون الاخرى .

اما عن طريق حمله عدد الساعات الاضافية التى يستحق منها الاجر الاضافى فان المشرع لم يتصد من الحكم الوارد فى الفقرة رابعا السابقة الذكر الا التحقق من جدية العمل الاضافى ولم يرد من ورائه الى اعداد ساعتين من ساعات العمل الاضافى الذى يقوم به الموظف ، ومن ثم تمضى تحت ان الموظف قام بعمله الاضافى وعمله الرسمى اكثر من ثمانى ساعات فانه يستحق اجرا عن الساعات الزائدة عن ست ساعات الرسمى وتكرهت ست ساعات ذلك انه يتعين تفسير الفقرة رابعا من المدة الاولى بمرعاة حكم الفقرة ثانيا منها التى يتعين تفسير الفقرة رابعا من المدة الاولى بمرعاة حكم الفقرة ثانيا منها التى تضمن على انه : « تحسب المكافاة بواقع الساعة من العمل الاضافى بساعة من العمل العادى وعلى اسس ان ساعات العمل على اليوم الواحد ٦ ساعات » اذ ان هذه الفقرة تبين الاجر المقرر لساعة من العمل الاضافى كما تبين الحد الذى يبدأ منه حساب ساعات العمل الاضافى وهو ٦ ساعات . كما ان القول بان الاجر الاضافى لا يستحق الا عما يزيد عن ثمانى ساعات يؤدى الى التفرقة بين الموظفين بحيث يجعل بعضهم يتقاضى اجرا نظير عمله ٦ ساعات يوما ، فى حين ان البعض الاخر يتقاضى نفسه الاجر نظير عمله ٨ ساعات يوميا وهى تفرقة ليس لها ما يبررها من المنطق او العدالة او المصالح العام ، وعلى هذا فان الموظف لا يستحق اجرا عن العمل الاضافى الا فى اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الاضافى ثمانى ساعات ، فلذا لم يجاوز هذا القدر من ايام عمله فانه لا يستحق اجرا اضافيا عن هذا اليوم دون ان يؤثر ذلك فى احتقيقه فى الاجر الاضافى عن الايام التى جاوز فيها الثمانى ساعات ودون ان يكون ملزما بالمعنى طوال ايام الشهر اكثر من ثمانى ساعات يوميا . وتكون محاسبة الموظف عن الاجر الاضافى — اذا توافرت شروطه — على اسس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وهى ست ساعات يوميا .

(فتوى ٢٢٩ — فى ١٩٥٩/٤/٧)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — عدم سريته على الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية في غير أوقات العمل الرسمية لدى مصالح أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إداراتهم الأصلية — فليس هذا — إن أحكم هذا القرار تنظم الأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية دون ما عداها .

بمفخص الفتوى :

يبين من مجموع نصوص القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية أنه إنما ينظم موضوع الأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية وذلك دون الأعمال الإضافية في غير المصلحة أو الإدارة التي يتبعها الموظفون ، ومن ثم فإنه لا يسرى على هذه الطائفة من الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية في غير أوقات العمل الرسمية في مصالح أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إداراتهم الأصلية ، ولهذا فإن عدد الموظفين — في حال الإعارة والتدب كإل الوقت — يحسب بإدخال الموظفين المعارين والمتدربين في ضمن موظفي المصالح المعارين أو المتدربين للعمل فيها . ولا تسرى أحكام المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على الموظفين الذين يتدربون للعمل في غير أوقاته الرسمية في غير مصالحهم أو إداراتهم الأصلية .

(فتوى ٢٦٤ — في ١٩٥٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية — المقصود بالمصطلح « الإدارة » الواردة في المادة الثالثة من هذا القرار —

هو الوحدة الإدارية الرئيسية التي تلي المصلحة في التنظيم الإداري ، فإن لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الإدارية الرئيسية في الوزارة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ :
« بشأن الأجور الإضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لمعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الأعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة على ١٠٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون - ويستثنى من ذلك المصالح التي تستدعي طبيعا أعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من الموظفين في غير لوقات العمل الرسمية بسبب اتصال أعمالها بالجمهور ويصدر بتحديد هذه المصالح قرار من رئيس للجمهورية » . ويبين من مقارنة نصوص هذا القرار بنصوص قرارات مجلس الوزراء السابقة المنظمة لموضوع الأجور الإضافية ان هذا النص مستحدث لم يرد له مثيل بالقرارات المذكورة ، ويتعين لتحديد مدلول كلمة « إدارة » الواردة في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها استحضار معناها في التشريعات المنظمة للجهات الإدارية في الحكومة المركزية .

ولما كلفت المادة الرابعة من مرسوم توزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح الصادر في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ تنص على ان « يختص وكيل الوزارة بإدارة شئونها والبت فيها وإذا تعدد وكلاء الوزارة يوزع العمل بينهم بقرار من الوزير » وينص في المادة الخامسة على ان « يختص رئيس المصلحة بإدارة شئونها والبت فيها ويبين اختصاصه بقرار من الوزير » وتنص المادة التاسعة على ان « يعين بقرار من مجلس الوزراء المصالح التي تتكون منها كل وزارة وتعين بقرار من الوزير الفروع التي تتكون منها كل مصلحة » . وفي اليوم التالي لليوم الذي صدر فيه هذا المرسوم صدر المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بتظلم وكلاء الوزارات الدائمين ، وينص في مادته العشرة على ان « يعرض وكلاء الوزارات ويديرو المصالح والإدارات المسائل المتعلقة بمصالحهم أو إداراتهم على

وكيل الوزارة الدائم ولا يجوز لهم ان يتصلوا بالوزير في شأنها قبل عرضها على هذا الوجه . وينص في المادة الرابعة عشرة على ان « يقوم بمسلم وكيل الوزارة الدائم عند غيبه لقدم وكلاء الوزارة او ائتم بمهمة المصلح او الادارات على حسب الاحوال » . وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن التفويض بالاختصاصات وتدخل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ وينص في ملحقه الثالثة على ان « للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصلح وفيما عدا الاختصاصات المشار اليها بالمادة ٢ من هذا القانون ، ويجوز للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القوانين لوكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصلح الى رؤساء الفروع والاقسام الذين يصدر بتعيينهم قرار منه ، كما يجوز ذلك ايضا لوكيل الوزارة على الا يكون قراره نافذا في هذا الشأن قبل تصديق الوزير » . ويؤخذ من مجموع هذه النصوص ان الوزارات تتكون من مصلح وان المصلح تتكون من وحدات ادارية يسببها المشرع تارة « فروعاً » وتارة « ادارات » وتارة « اقسام » ، وان الموظفين الرئيسيين في الوزارة عدا الوزير والوكلاء المساعدين هم رؤساء المصلح ويقيم رؤساء الادارات وما يمثلها من فروع او اقسام - وان الادارة هي الوحدة الادارية الرئيسية التي تلي المصلحة في التنظيم الاداري ، فان لم توجد بمصلح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة ، وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات اي سواء سميت ادارة او قسماً او فرعاً . فان لم تكن الوزارة او المصلحة مقسمة الى وحدات ادارية رئيسية على هذا النحو فمما تعتبر وحدة واحدة « اي ادارة واحدة » في مفهوم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ سلف الفكر عند تطبيق النسخة التي حددها المشرع لعدد الموظفين الذين يتحون مكلفات عن اعمالهم الاضافية بكل مصلحة او ادارة .

ومن حيث التول يتميز اصطلاح « الادارة » المشار اليه في ضوء

الاعتماد المالى المخصص للمكفآت عن الاعمال الاضافية بحيث اذا كان هذا الاعتماد مخصصا لجميع موظفى مصلحة ككل فلا تعتبر اداراتها وفروعها « ادارات » فى خصوص تطبيق المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ لانها تكون عنقذ مجرد فروع داخلية من فروع المصلحة لا تختص بفرع مستقل فى الميزانية وهو مناط اعتبارها « ادارة » فى مفهوم النص - هذا القول مردوده ينطوى على تخصيص لاصطلاح « الادارة » بغير مخصص ، فقد ورد نص المادة سالف الذكر عليها مطلقا دون تخصيص او تقييد . هذا الى ان العمل بهذا التفسير يفضى الى حلول واوضاع قد تتعارض وتختلف فى بعض الوزارات والمصالح منها على البعض الآخر ، واخيرا فانه لا يستقيم والاهداف التى استهدتها الشرع بالقرار الجمهورى سلف الذكر . ذلك لان هذا القرار انما يستهدف اصلا خفض المكفآت عن الاعمال الاضافية وحصرها فى اضيق نطاق ولا يحقق تفسيرا للنص على الوجه المشار اليه هذه الاهداف . فالقصد بكلمة « الادارة » الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المكفآت عن الاعمال الاضافية « هو الوحدات الادارية الرئيسية التى تتكون منها الوزارات والمصالح » وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من اسماء ويفض النظر عما اذا كانت تختص بفرع مستقل فى الميزانية ام لا .

(فتوى ٢٣٠ - فى ١٩٥٩/٤/٧)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الحد الأقصى (١٠ ٪) لعند الموظفين الذين يمنحون مكفآت عن الاعمال الاضافية فى كل مصلحة او ادارة طبقا لاحكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ - كيفية حسابه - يشمل الموظفين المعارين والمتنتيين فيحسبون من موظفى الجهة المعارين او المتنتيين اليها ولا يحسبون فى ضمن موظفى الجهة الاصلية المعارين او المتنتيين منها .

ملخص التقوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضائية على انه « لا يجوز ان يزيد الحد الاقصى لمعدد الموظفين الذين يمنحون مكلفات عن الأعمال الاضائية فى كل مصلحة او ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة او الادارة التى يعمل فيها هؤلاء الموظفون » .

ويؤخذ من هذا النص ان نسبة الـ ١٠ ٪ المشار اليها يجب ان تحسب على اساس عدد موظفى المصلحة او الادارة التى يعمل فيها هؤلاء الموظفون ، ذلك ان المشرع قدر ان كل موظف يستطيع النهوض بأعباء وظيفته فى الوقت الرسمى المخصص للعمل ، ولكنه رأى فى الوقت ذاته ان الضرورة تدعو احيانا الى ان يعهد الى بعض الموظفين القيام بأعمال اضافية فى غير اوقات العمل الرسمية فلجاز ذلك فى حدود ١٠ ٪ من القوة العملية فى كل مصلحة او ادارة .

وليس من شك فى ان اعارة الموظف او انتدابه كامل الوقت للعمل فى مصلحة او ادارة اخرى يزيد القوة العملية فى هذه المصلحة او الادارة ويقلل هذه الزيادة نقص فى القوة العملية فى المصلحة او الادارة التى اعير او انتدب منها هؤلاء الموظفون . وعلى مقتضى ما تقدم يكون حسب الـ ١٠ ٪ المخصوص عليها فى المادة الثالثة من القرار الجمهورى سالف الذكر فى المصلحة او الادارة المنتدبين او الماعرين اليها على اساس عدد موظفيها الاصليين مضافا اليهم الموظفون الماعرون والمنتخبون للعمل بها كامل الوقت ، ويكون حسب هذه النسبة فى المصلحة او الادارة الاصلية على اساس عدد موظفيها الاصليين بعد استئزال عدد الموظفين الماعرين والمنتخبين منها .

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — مدى سريان احكامه على موظفى المؤسسات والهيئات المالية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاساسية ، لا يلزم الحكومة والهيئات التى يسرى عليها بتحديد الاجور والمكافآت الاضافية بنسبة معينة من المرتبات والمكافآت الاساسية ، وانما يكون تحديد هذه الاجور والمكافآت محادلا لما يكفلون به من اعمال وفى حدود القوانين واللوائح المعمول بها . ولا يجوز للمؤسسات العامة تعيين الموظفين المشار اليهم فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — بأجر او مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل او مشابه فى ذات المؤسسة .

اما احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية ، فاتها تسرى على موظفى المؤسسات المالية ما لم ينص فى القرارات الصادرة بإنشاء هذه المؤسسات او فى اللوائح التى تصدرها مجلس ادارتها على تنظيمات مخالفة لاحكام هذين القرارين ، ومن ثم فاتها يسريان فى حق موظفى الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية ما دام القانون الصادر بإنشائها واللوائح التى تصدرها مجلس ادارتها لم يتضمن كلاهما تنظيمات مخالفة فى هذا الخصوص .

ويتقاضى الموظفون المعنونون للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية مرتباتهم المقررة لهم اصلية او اضافية على النحو المقرر بالهيئة ، على ان يتول الى الخزانة العامة كل ما زاد عن المرتبات الاضافية على ٣٠٪ من المرتبات الاساسية وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٥٣٠ — فى ١٧/٨/١٩٥٩)

تقاضى وقسم (١٨٤٠)

المبدأ :

نص المبدأ الأول من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مصادرة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ بعدم جواز زيادة مجموع ما يتقاضاه الموظف منها على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية — الأساس الذى تصيب عليه هذه النسبة — لا وجه لاستبعاد الأجر أو الراتب المستحق عن أيام الجمع والعطلات من هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مصادرة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ تقتضى بـ « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومزونات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية » . ومفهوم النص أن هذه النسبة إنما تصيب على أساس الأجر أو الراتب الأساسى للموظف ، دون تفريق بين أيام الجمع وأيام العطلات ، فلا وجه لاستبعاد أجره أو راتبه عن هذه الأيام ، لأن هذا الأجر أو الراتب هو جزء من الأجر أو الراتب الأساسى .

فإذا كان الثابت أن عملاً يقتضى أجره الأساسى عن عمله باليومية ، ويحسب على أساس الأيام التى يعملها فعلاً . والأصل أن من تقاضى أجره باليومية « تقوم علاقته بالحكومة على أساس أجر محدد عن كل يوم بذاته يؤدى فيه عملاً استند إليه باعتبار اليوم هو الوحدة الرسمية لاستحقاق الأجر » ويقوم من ذلك أن الأجر يستحق عن يوم العمل الذى يشتغله العامل ، وإن أجره من كل يوم عمله يعتبر من ثم أجراً أصلياً ، فإن كان الأصل ألا يعمل فى أيام الجمع والعطلات الرسمية ولا يصرف عنها أجرته ، فإن استدعاءه للعمل فى هذه الأيام يقتضى منحه أجره عنها باعتباره أجراً أصلياً ، فإن كان الأجر محددًا باليومية فإن استدعاء العامل للعمل أيام العطلات يجعله يستحق أجراً عنها إذا سمحت الاعتمادات المالية ، وهو أجر أصلى ولا يعتبر

إيجار اضافيا بالمعنى الوارد بالمادة ٤٥ من قانون نظم موظفى الدولة والقرارات
الميلانية بشأنها ، وهو اجر يخرج بالطبيعة عن القواعد التى تحسب الاجور
الاضافية على اسسها ، ولا يخضع بطبيعته لشروط استحقاقها كالشروط
الخاص بقيامه بالعمل اكثر من ثمانى ساعات فى اليوم مثلا .

(غتوى ٥٢٧ — فى ١٨/٨/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية — عدم
اجتزائه منحها الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها من الاعمال الاضافية فى غير
اوقات العمل الرسمية — المقصود بالاعمال الاضافية فى مفهوم هذا القرار —
هى التى تعتبر امتدادا لاعمال الوظيفة الاصلية — عدم سريان الحظر على
الاعمال الاضافية التى تؤدى عن طريق التسحب فى وظيفة اخرى او فى وزارة
او مصلحة اخرى .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية
يقضى فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات
الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية اجور
عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليهم تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية
ويسرى ذلك ايضا على موظفى المؤسسات العلمية والهيئات المستقلة الذين
يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها . وتسرى بالنسبة
لموظفى الهيئات المذكورة فى الفقرة السابقة الاحكام المتصوص عليها فى
القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر » .

وبين من تسمى المراحل التشريعية التى مرت بها القواعد الخاصة
بمنح المكافآت الاضافية ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
فى شأن نظم موظفى الدولة تنص على ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال
الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد

التي يجدها مجلس الوزراء . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقواعد منح المكافأة عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة وعُدل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية . ثم بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ومن ثم يكون الأسس القانونية للقرار الجمهوري الأخير هو المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة .

وقد عرف النص العمل الإضافي بأنه العمل الذي يطلب إلى الموظف تأديته في غير أوقات العمل الرسمية ، كما عرفت المادة ٧٣ من القانون ذاته بصورة أوضح فنصت على أنه « على الموظف أن يقوم بالعمل المنوط به وإن يؤديه بدقة وإمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات الوظيفة وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين له إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

ولما كان العمل الإضافي الذي تعنيه المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار إليهما يتحدد بمفهوم خاص يختلف عن نوع آخر من العمل الإضافي تناولته المادة ٤٨ من القانون ذاته التي نصت على أنه « يجوز نحب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفه أخرى في نفس الوزارة أو مصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة لأصلية تسمح بذلك » ويظهر الخلاف بين نوعي العمل الإضافي في أن النوع الأول الذي تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار إليهما يقتضي لتكليف الموظف القيام به إن تستلزمه مصلحة العمل بمعنى أن يتطلب العمل الأصلي مزيدا من الوقت والجهد لتجاوزه بينما تناولت المادة ٤٨ حالة مختلفة إذ لا يتيح تكليف الموظف بعمل إضافي في وظيفة أخرى غير التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة غير التي يتبعها إلا إذا سمحت حالة العمل الإضافي الجديد . يؤيد هذا النظر أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة نصت على أنه « لا يجوز نحب الموظفين لأعمال إضافية تحول دون أداء أعمال وظائفهم الأصلية والإضافية » فكشفت

بذلك من قصد المشرع في التفرقة بين نوعين من العمل الإضافي — الأول هو العمل الإضافي الذي يعد امتدادا للعمل الأصلي بمعنى أن يؤديه الموظف في ذات الوظيفة التي يشغلها وفي نفس المصلحة أو الوزارة التي يتبعها وهو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون المذكور ، والنوع الثاني هو العمل الإضافي الذي يؤديه الموظف عن طريق التنبط طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون في وظيفة أخرى غير الوظيفة التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة أخرى غير المصلحة أو الوزارة التي يتبعها .

ومن حيث أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الأساس التشريعي للقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية كما تقدم . وقد صدر هذا القرار تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى ذلك النص ، ومن ثم يتحدد العمل الإضافي في مفهوم هذين القرارين بذات مفهومه الذي تعنيه المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليها ، يؤيد هذا النظر : أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ قد أشار في ديباچته الى القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الجمعية العمومية سبق أن قررت بطبعتها المتعقبة في ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، أن القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ينظم موضوع الأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية دون الأعمال الإضافية في غير المصلحة أو الإدارة التي يتبعها الموظفون ، ومن ثم فلا يجرى على هذه البطاقة من الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية في غير أوقات العمل الرسمية في مصالح أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إدارتهم لأصلية .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن مجال تطبيق القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فلا يجرى الا على الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية تعتبر امتدادا لأعمالهم الأصلية .

وعلى الرغم من أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار

إليه قد جدد نوع العمل الإضافى الذى لا يجوز ان يتقاضى عنه الموظف
لجرا اضافيا على النحو السالف ذكره ، إلا انه لم يحدد نوع المكافأة
التي يتقاضاها لقاء تأديته ، وبخلفة القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذى
اطلق عبارته فمن على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثلاثة
غيا فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية اجور عن الاعمال
الاضافية الخ ومن ثم فلم يحدد نوع المكافأة التي يتقاضاها
الموظف فى هذه الحالة ، فمضى توافق شروط تطبيق القرار الأخير عليه
بأن كان يقوم بعمل اضافى يعد امتدادا لعمله الاصلى ، وكان من موظفى
الدرجة الثلاثة فما فوقها فله لا يجوز له ان يتقاضى اجرا نظير هذا العمل
الاضافى ايا كانت صورة ذلك الاجر سواء كان فى صورة راتب شهري او
نسبة مئوية من راتبه الشهري او مكافأة .

فإذا كان التثبت ان بعض الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة
ومكتب شئون أمن الدولة والفروع التابعة لها منتدبون من وزارات
ومصالح أخرى ، فلهم لا يخضعون اصلا للقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨
لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فلا اهمية لنوع المكافأة التي يتقاضونها نظير
ذلك العمل .

لذلك فإن القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن الاجور الاضافية يسرى على الاعمال الاضافية التي
تعتبر امتدادا للاعمال الاصلية بمعنى ان تكون تأديتها فى ذات الوظيفة التي
يشغلها الموظف ، ومن ثم فلا يسرى على الموظفين الذين يقومون بأعمال
اضافية فى غير وظائفهم وفى غير المصلحة او الوزارة التابعين لها .

وان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى على الموظفين
الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون أمن الدولة والفروع التابعة
لها بطريق النذب من وزارات ومصالح أخرى بغض النظر عن نوع المكافأة
التي يتقاضونها .

مُعددة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المرتب الذى يمنح لموظفى ادارة الكهرباء والمغاز وفقا للفقرة ١٧ من المادة ٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ — الحكمة من تقريره — طبيعته — هو مرتب اضافى بدل طبيعة عمل — اثر ذلك — خضوعه للتبؤد المقررة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمكافآت والاجور الإضافية .

ملخص القوى :

تنص الفقرة ١٧ من المادة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بتششاء ادارة الكهرباء والمغاز لجنة القاهرة على انه « يختص مجلس الادارة بما يأتى :

... تحديد المكافآت لن يندبون للعمل بالادارة من غير موظفيها التى جانب علمهم الاصلى وتحديد مرتبتك اضافية تمنح شهريا مع الراتب لاموظفين الخاضعين لقواعد كادر موظفى الحكومة وكذلك تصفيد مكافآت موظفى الادارة ومستحقيها سواء ما كان منها عن العمل فى غير ساعاته المقررة فى الادارة او ملكان عن مجهؤد خلص يعود على الادارة بالنفع » .

وقد جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون المذكور انه : — « ولما كان اختيار الموظفين اللازمين للادارة الجديدة او تدعيم للعمل بها منيرامى فيه ان يكونوا على مستوى عال من الكمية والخبرة والاستعداد وكلفت طبيعة العمل وساعاته تختلف عن مثلها فى المصالح الحكومية فقد نصت المادة الخامسة فقرة ١٧ على تحويل مجلس الادارة سلطتك واسمعة فى تحديد المكافآت والمرتبتك الإضافية التى تمنح لهم » .

وبين من مذكرات الادارة المرفوعة الى مجلس الادارة فى تنسبلك عديدة ان حكمة تقرير المرتب الاضافى المشار اليه ترجع الى الرغبة فى التقريب بين مرتبتك موظفى الادارة الجديدة ومرتبتك موظفى شركة ليول المسبكين الذين استبقتهم الادارة بعد حلولها محل تلك الشركة فى ادارة المرق وذلك بتعظيم مرتبتك اضافية فضلا عن مرتبتهم الاصلية .

وبين من ذلك ان هذا المرتب لا يعتبر بدل طبيعة عمل مما تقتضيه طبيعة اعمال الوظيفة وانما هو مرتب اضافى قصد به رفع مستوى موظفى الإدارة حتى يبلغوا مستوى زملائهم من قدامى الموظفين .

(فتوى ٨٩٨ — فى ١٩٥٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

موظف — أجور اضافية — موظفو لجنة القطن المصرية — خضوعهم لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، الا اذا كانوا يخضعون فى هذا الشأن لتنظيم خاص وارد فى قرار تشاء اللجنة او اللوائح التى تضعها .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى انطباق ما جاء بالمقتين ٤٥ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهما والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة الى موظفى لجنة القطن المصرية ومستحقيها .

فلن المادة ٤٥ من قانون موظفى الدولة تنص على انه يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير لوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء — والمادة ١١٧ من ذلك القانون تنص على سريان المادة ٤٥ المشار اليها على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية تنفيذا للمادة ٤٥ المشار اليها وعمل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص ان قرارات مجلس الوزراء والقرار الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكافآت للموظفين عن

الإمميال الإضافية صبحت كلها استنادا إلى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ومن ثم فإن تطبيق إجكليها يتحدد بنطاق تطبيق قانون نظام موظفي الدولة ، فيسرى على الموظفين الخاضعين لهذا القانون وتقتصر عن غيرهم من الموظفين السخين نظم قواعد توظيفهم قوانين أخرى ويترتب على ذلك ان القيادة التي تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهوري سالف الذكر ، تسرى على جميع المصالح والادارات التي تسرى على موظفيها احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث ان المؤسسات العامة هي طبقا للتكليف القانوني الصحيح مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فانها تخضع في مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ويسرى عليها الحظر المنصوص عليه فيها بشرط ان تكون خاضعة في تنظيم شئون موظفيها لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ومن حيث ان المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة تنص على ان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص » في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة فان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ينظم قواعد منح الاجور الإضافية لموظفي الدولة كلفة يسرى على موظفي الهيئات والمؤسسات العامة اذا لم يرد في القرار الصادر بإنشائها او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة تنظيم يخالف لهذا القرار اما اذا تضمن ذلك القرار او هذه اللوائح نظما خلاصا بالاجور لاضافية فان هذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة ١ منه على ان « يسرى ذلك ايضا على

موظفي المؤسسات المالية والهيئات المشغلة الذين يتكفلون بمهمة معالجة أرصفت الدراجات المحترقة فيها . . . ذلك ان هذا القرار قد صدر مبدئيا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المتخذ اليه واما على المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ومن ثم يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق المادة ٤٥ والقرار ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما ، اي ينشئ على موظفي المؤسسات المالية فيها لم يودعية ضمن لوائحها الداخلية او القرار الصادر بإنشائها على ما قد بيناه .

ومن حيث انه يظن من ذلك ان موظفي لجنة التظن وعمالها يخضعون للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الا اذا كانوا يخضعون في هذا الخصوص لتنظيم خاص وارد في القرار الصادر بإنشاء اللجنة او اللوائح التي تضعها .

(فتوى ١٢٤ — في ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

بدل التمثيل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ للندويين الموضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقديم — خضوعه رغم التسمية للقواعد الخاصة بالأجور الإضافية الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — انفس ذلك اعتباره من قبيل المكافأة او التمويض عن العمل وليس من قبيل التعويضات الفعلية — لئلا ذلك عدم جواز الجمع بين هذا البدل والمكافأة التي تنظر له بقرار جمهوري نظري عنه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه لا تحضبا في تحجير الماهية الأصلية ، بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى لتعويض نفقات عملية ،

واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تنصيب
كذلك على مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المثلر اليها في المدة
الاولى » .

ويؤخذ من هذا النص انه لم يخرج من مجموع الأجور والمرتبات
والمكافآت الإضافية الا بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي
تعطى مقابل نفقات قطعية .

ومن حيث انه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن
المعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال ، قد وصف
المبالغ التي تصرف للمندوبين ومن المفوضين ومن اليهم ، بأنها بدلات
تمثيل الا ان هذه التسمية لا تخرج هذا البذل عن مصلوله الحقيقي واذا
هو لا يعدو الى هذا الخصوص ان يكون مكافأة تمنح نظير الاعمال التي يقوم
بها هؤلاء المندوبين في الشركات التي يعملون بها . وآية تلك القواعد التي
تضمنها القرار الجمهورى المثلر اليه ، قد اتخذت عنوانا لها « القواعد
الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء
لجان الجرد والتقويم عن أعمالهم » ثم حددت هذه القواعد ما يمنح
للمندوبين المفوضين من ١ — بدل تمثيل . ب — بدل سفر . ج — مصروفات
السفر . د — مصروفات الانتقال . كما تضمنت ما يمنح لكل من أعضاء
لجان الجرد والتقويم من مكافآت وبدلات ومصروفات .

ومن حيث ان هذه القواعد تضمنت بالنسبة الى جميع الفئات كيفية
تقدير البدلات والمصروفات التي تواجه نفقات قطعية ، وهى بدلات السفر
ومصروفاته ومصروفات الانتقال ، ثم اضافت اليها كيفية تعويض النثات
الثلاث عن عملها في الشركات والمنشآت ، وذلك بتقرير بدل تمثيل للفئة
الاولى ومكافآت تشجيعية للفئتين الثانية والثالثة ، مما يستفاد منه
ان البذل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال ، وان

وصف بأنه بدل تمثيل إلا أنه لا يعدو في هذا الخصوص أن يكون مكافآت تمنح لهم مقابل أعمال قاموا بها في الشركات والمنشآت التي عينوا بها .

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من البند (١) من القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين ومن اليهم ، نصت على عدم جواز جمع عضو مجلس الإدارة الذي عين مندوباً مفوضاً أو مشرفاً أو ضابطاً اتصال بين بدل التمثيل وبين مكافآت العضوية ، مما يدل على أن المشرع ينظر إلى هذا البديل باعتباره تعويضاً أو مكافأة عن عمل يؤديه المندوب والمفوض وليس مقابل نفقة فعلية يتحملها في سبيل أدائه ، وإلا ما كان بحاجة إلى هذا النص الصريح على عدم جواز الجمع بين مكافأة العضوية وبين هذا البديل لأن الأصل هو جواز الجمع بين المرتب والمكافأة وبين التمثيل .

أما عن مدى جواز الجمع بين هذا البديل وبين المكافأة التي تنقرر للمندوب المفوض بمقتضى قرار جمهوري ، فإن تكليف البديل المذكور بأنه مكافأة مقابل عمل يؤديه المندوب المفوض القول بعدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة التي تنقرر له نظير قبيله بالعمل ذاته . ذلك أن الفقرة الأخيرة من البند (١) من قواعد معاملة المندوبين المفوضين ، قد حظرت على عضو مجلس الإدارة الذي يعين مندوباً مفوضاً أن يجمع بين مكافأة العضوية وبديل التمثيل المقرر بالقرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ . سواء أكان تعيينه مندوباً مفوضاً في ذات الشركة أم في شركة أخرى ، فمن باب أولى يسرى هذا الحظر على الشخص الذي يعمل مندوباً مفوضاً في شركة واحدة ، إذ لا يسوغ له الجمع بين المكافأة المقررة له كمندوب مفوض وبين بدل التمثيل الذي لا يعدو أن يكون هو أيضاً مكافأة عن العمل ذاته .

لذلك — أولاً : أن بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ هو في حقيقته وفي هذا الخصوص مكافأة مقابل عمل كل منهم في الشركة أو المنشأة التي يعمل بها ، ومن ثم يخضع بهذه الصفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

ثانيا : لا يجوز الجمع بين هذا البدل وبين المكافأة التى تقرر للندوب
المفوض ومن ثم لا يجوز للسيد / المندوب عن البنك الأهلى
التجارى السعودى ان يجمع بين بدل التسهيل المحدد بالقرار الجمهورى
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ وبين المكافأة التى حددها له القرار الجمهورى
رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٨٧٣ — فى ١٠/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة
وقرار مجلس الوزراء فى ١١/٨/١٩٥٢ ، ٢٦/٥/١٩٥٥ والقرار الجمهورى
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — نصها على حساب المكافأة عن الأعمال الإضافية
بواقع الساعة من العمل الإضافى بساعة من العمل الاصلى على أساس
اليوم ست ساعات — دخول أيام الجمع والعطلات الرسمية ضمن أيام الشهر
عند حساب الراتب اليومى .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩٥٥ فى شأن الأجور الإضافية على أن « تكون المكافأة المنصوص
عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليها ، طبقا للقواعد الآتية :

١ — يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب — تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين
الخارجين عن الهيئة .

ج — تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافى بساعة من العمل

المعادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ستساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثلثية جنيهاً أيها أقل - ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بمعد الساعات بالنظر إلى طبيعتها .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، مستبدلاً بنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، النص الآتي :

تكون المكافآت المخصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٤٥ من نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً : يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكورة للموظفين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

ثانياً : تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بمساعة من العمل المعادي ، وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ستساعات .

ثالثاً : يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيها أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بمعد الساعات بالنظر إلى طبيعتها .

رابعاً : لا تمنح المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثماني ساعات يومياً .

وبين من ذلك أن المكافأة المخصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة ، تمنح للموظف جوازاً ، لقاء ما يؤديه من أعمال في غير أوقات العمل الرسمية ، وأن هذه المكافأة ،

تحسب وفقا للقواعد التى تضمنتها المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ السالف فكرها ، وان مؤدى هذه القواعد ، ان تحسب المكافأة المذكورة على أساس ان الساعة من العمل الذى يؤدى فى غير اوقات العمل الرسمية — وهو العمل الذى اصطلح على تسميته بالعمل الإضافى — تساوى ساعة من ساعات العمل الرسمية ، فيمنح الموظف عنها اجرا يساوى اجر الساعة من ساعات العمل العادى .

ويؤخذ من ذلك ، ان الشارع يجعل الأساس فى حساب المكافأة عن الأعمال الإضافية هو الأجر الذى يمنح للموظف عن عمله العادى ، بحيث يمنح عن كل يوم من أيام العمل الإضافى ما يقابل أجره عن يوم العمل العادى ، وذلك بمرأاة ان ساعات العمل فى هذا اليوم الأخير ست ساعات وانه اذا عمل الموظف فى غير اوقات العمل الرسمية ، مدة تساوى هذه المدة فإنه يستحق له أجر يوم ، وان عمل ثلاث ساعات حسب له نصف يوم ، وهكذا ، ومرأاة البند رابعا من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر .

وفى ضوء ما تقدم ، فإنه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المكافآت الإضافية المشار اليها انما تطبق فى شأن الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ممن يتقاضون مرتبا شهريا ، وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات عن الشهر كله ، لا عن أيام معينة فيه ، فإنه من ثم يجب التقرير بان المرتب الشهري الذى يمنح للموظف ، يستحق له عن مجموع عمله فى كل شهر ، وانه عند حساب اجر اليوم من الشهر يجب تقسيم مقدار المرتب على مجموع أيام الشهر ، بما فيها أيام الجمع والعطلات الرسمية ، لان — الموظف الذى يتقاضى مرتبا شهريا يستحق اجرا عن الأيام المشار اليها أيضا ، ولا يمنع القول بغير ذلك ، والا اقتضى الأمر إعادة حساب المرتب الذى يستحق للموظف فى كل شهر ، تبعا لزيادة أيام الجمع والعطلات الرسمية المشار اليها خلاله او نقصا ، والواقع من الأمر غير ذلك ، اذ الموظف الذى يتقاضى اجرا شهريا انما يستحق أجره ، على ما سلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر وانه عند حساب الأجر اليومى له ، يوزع المرتب الشهري على أيام الشهر جميعا ، لان أيام العمل ، تتحمل بآيام الجمع والعطلات

• الرسمية . ويعمل الموظف ، على انه يستحق في كل منها اجرا مساوياً
حاصل قسمة مرتب الشهر على ايام الشهر ، وهي ثلاثون يوماً .

وعلى ذلك فانه عند تحديد اجر الساعة من العمل يتعين توزيع المرتب
على عدد ايام الشهر كلها ، المحددة بثلاثين يوماً ، ثم قسمة اجر اليوم
الواحد على ساعات العمل فيه ، وهي ست ساعات .

(فتوى ١١٧٩ — ١١/٣١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

وجود نوعين من الأعمال الإضافية — اولها ما يعتبر امتداداً للعمل
الاصلي في ذات الوظيفة وفي نفس المصلحة او الوزارة — وثانيها ما يؤديه
الموظف عن طريق القرب في وظيفة اخرى سواء في ذات الوزارة او المصلحة
او في وزارة او مصلحة اخرى — خضوع النوع الاول وحده لاحكام المادة ٤٥
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والصالح تنفيذها لها قرار مجلس
الوزراء في ٢٦/١٠/١٩٥٥ والقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم
القرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ — خضوع النوع الثاني لاحكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدياً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — قيام بعض مرسى كلية الفنون الجميلة بتدريس
حصى زائدة على النصاب المقرر لكل منهم في ذات الكلية — هو من الأعمال
الإضافية التي يسرى عليها القرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ — اثر
ذلك عدم استحقاق من يكون منهم في الدرجة الثالثة بما فوقها اية اجور عن
هذا العمل الإضافي طبقاً لهذا القرار — التزامهم برد ما قبضوه مخالفاً لهذه
الاحكام — عدم جواز الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ لتجاوز عن
استرداد ما صرف اليهم — لاسيما ذلك ان الصرف لم يتم تنفيذاً لحكم او فتوى
من الفترة من اول يوليو ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه .

ملخص القوى :

ان قرأوا الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية نص فى مادته الأولى على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدورات الثلاثة مما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور من الأعمال الإضافية التى يطلب تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ... » .

على أنه يتمين التفرقة بين نوعين من الأعمال الإضافية ، النوع الأول هو العمل الإضافى الذى يعتبر امتدادا للعمل الأصلى ، بمعنى ان يؤممه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى نفس المصلحة او الوزارة التى يتبعها ، وفى غير أوقات العمل الرسمية ، لما قد تتطلبه مصلحة العمل الأصلى من مزيد من وقت والجهد لإنجازه . وهذا النوع هو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٢ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ قضت المادة ٧٢ بجواز تكليف الموظفين بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها ، اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، واجازت المادة ٤٥ للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء ، وهو ما صدر بشأنه — وتنفيذا لنص المادة ٤٥ من قانون موظفى دولة — قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن قواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية والخمسة المتنازعة ، والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، ثم القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ايضا .

والنوع الثانى من الأعمال الإضافية هو العمل الإضافى الذى يؤديه الموظف عن طريق التمتع — طبقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة — فى وظيفة اخرى غير الوظيفة التى يشغلها ، فى نفس الوزارة او المصلحة ، او فى وزارة او مصلحة اخرى غير الوزارة او المصلحة التى يتبعها . وهذا النوع من العمل الإضافى لا تشرى فى شأنه احكام

القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ او القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الأجور الإضافية المثار اليها وانما تنظمه احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الأصلية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فان مجال تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، انما يتحدد بالأعمال الإضافية التى تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية ، والتى تؤدى فى ذات الوظيفة وفى ذات الوزارة او المصلحة ، وذلك دون لأعمال الإضافية التى تؤدى بطريق التذب فى غير الوظيفة التى يشغلها الموظف فى الوزارة او المصلحة او فى وزارة او مصلحة أخرى ، والتى تنظمها احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه (معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩) .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فان ما قام به بعض السادة مدرسى كلية الفنون الجميلة ، من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم — نتيجة توزيع بعض جداول اضافية عليهم — فى ذات الكلية المذكورة ، انما يعتبر من نوع العمل الإضافى ، الذى يعتبر امتدادا للعمل الأصلى . ومن ثم تسرى فى شأن السادة المذكورين احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، وبالتالي فانه لا يجوز طبقا لأحكام هذا القرار الآخر منح مدرسى الكلية سالفة الذكر من الدرجة الثالثة مما فوقها ، اية اجور اضافية (مكلفات) مقابل تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، ولذلك يكون ما صرف اليهم من اجور اضافية (مكلفات) عن الحصص الزائدة ، فى علمى ١٩٦٠/٦، ١٩٦١/٦، لا يقوم على أسس سليم من القانون ، ويتعين لذلك استرداده منهم . وذلك بغض النظر عما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ من التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية او تسويت صلحاً من جهات الادارة تنفيذاً لحكم

أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والإدارات العامة بدويان الموظفين — اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ إلى تاريخ العمل بهذا القانون في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ — إذا ثبت أو سحبت تلك القرارات أو التسهيلات ، إذ أنه ولو أن صرف الأجور الإضافية المشار إليها للسادة المذكورين قد تم في المجال الزمني لأعمال أحكام القانون المذكور ، إلا أن الصرف لم يتم تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والإدارات العامة بدويان الموظفين .

ولا يسوغ القول بأن تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر لكل من السادة المذكورين ، يعد عملاً إضافياً غير منطبق من العمل الأصلي ، وإنما هو عمل جديد ، من نصاب مدرسين آخرين ، كان يجب أن يقوموا هم به ، وتعد ذلك للعجز في هيئة التدريس ، مما اقتضى توزيع العمل على المدرسين القائمين عملاً بالتدريس ، بالإضافة إلى عملهم الأصلي — لا يسوغ هذا القول ، ذلك أن تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر في هذه الحالة ، هو عين ما عنته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من النص على جواز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهو ما أجازت المادة ٤٥ من هذا القانون الآخر منح مكافأة عنه ، وهو كذلك ما صدر بشأن قواعد منح الأجور الإضافية عنه القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما — والصادران تنفيذاً لنص المادة ٤٥ سالف الذكر — على الوجه السابق أيضاً . وعلى ذلك فليس لظهور في مجال أعمال أحكام المادتين ٢١ و ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارين الجمهوريين رقمي ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، من تكليف بعض السادة المدرسين بالكلية المذكورة بتدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، لاقتضاء مصلحة العمل ذلك ، نظراً للعجز في هيئة التدريس بتلك الكلية . ومن ثم فإن ما يقوم به السادة المذكورون من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لهم في ذات الكلية التي يعملون بها . أنها يعتبر عملاً إضافياً منطبقاً من العمل الأصلي لهم ، أي يعتبر امتداداً لعملهم الأصلي ، وليس عملاً جديداً بحيث الصلة بالعمل الأصلي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، لا يجوز منح مخرومى كلية الفنون الجميلة من الدرجة الثالثة فما فوقها ، أجورا إضافية (مكافآت) ، مقابل تأديتهم حصصا زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، ويعتبر ما صرف اليهم عن تلك الأجور فى علبى ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ ، قد صرف دون وجه حق ، ويتمين لذلك استرداده منهم .

(ملف ٣١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

نص القرار الجمهورى رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٥١ على استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من أحكام المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — هو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القيلس عليه — انماج الإدارة المصلحة للتصدير والهيئة العامة لتتية الصادرات فى وكالة الوزارة لشئون التصدير بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — يتضمن إلغاء الترتيب القانون الذاتى للمراقبة العامة للتصدير فى مختلف تسميتها وبإتالى إلغاء الاستثناء المرتبط بهذا الترتيب وجوبا وعدما — عدم جواز أعمال تلك الاستثناء على العاملين بوكالة الوزارة لشئون التصدير .

ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم قواعد الأجور الإضافية فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية الذى جميع القواعد السابقة الخلفة بالمكافآت الإضافية .

وان الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القرار قد جعلت الحد الأدنى لمعد المواطنين الذين يمنحون المكافآت عن الأعمال الإضافية فى كل مصلحة أو إدارة هو ١٠٪ من موظفى المصلحة أو الإدارة التى يعملون فيها ،

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي حظر
فى ملحقته الأولى منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور عن
الاعمال الإضافية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ غيا قضي
به من استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من احكام الملة
للكلثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن احكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ انما يتضمن استثناء لا يجوز
التوسع فيه او التماس عليه بتطبيق حكمه على غير العاملين السنين صر
فى شطبهم على وجه الحصر والتخصيص .

وقريبا على ما تقدم فان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٠
لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مدمجا
الادارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات فى وكالة الوزارة
لشئون التصدير يكون قد نص على إلغاء الكيان القانونى الذاتى للمراقبة
العامة للتصدير فى مختلف تسمياتها وبالتالى على الاستثناء المرتبط بهذا
الكيان وجودا وعدما ، الامر الذى لا يسوغ معه احياء هذا الاستثناء فضلا
عن بسط حكمه على نطاق اوسع ما كان ليمتد اليه لو أن هذا الاستثناء
ذاته قائم ولاسيما ان موظفى المراقبة المذكورة قد وزعوا على الوحدات
الخمس التى تكون منها البناء التنظيمى لوكالة الوزارة لشئون التصدير
بمقتضى القرار الوزارى رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٤ ، وان الاختصاصات التى
كانت منوطة بالمراقبة المشار اليها قد تقلصت الى الوحدات الجيدة وتداخلت
مع اختصاصات اخرى مغايرة بما افقدها مشخصاتها السابقة .

ولا حجة فى القول بتوفر الاعتبارات التى دعت الى تقرير الاستثناء
الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ الى وكالة الوزارة
الجيدة بمقولة ان هذه الوكالة بدورها تستدعى اعمالها ضرورة وجود
نسبة كبيرة من العاملين بها فى غير اوقات العمل الرسمية ، اذ ان هذا
لا ينهض سنداً لاعمال الاستثناء الذى لم يعد قائماً وان صلح مبرراً لتقرير
استثناء جديد بالادارة التشريعية اللازمة .

قاعدة رقم (١٩٢)

الأحكام :

قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحوافز للمالين بالهيئة العامة للتصنيع — تضمنه نظما الاجور المستحقة للمالين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من أعمال اضافية — لا شرط لأعمال القرار المشار اليه وجود معدلات للإنتاج والأداء لأنه لا يتضمن فى حقيقته نظما لم يشتمل على بدل طبيعة عمل — أساس ذلك — ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والأجر الإضافى سببه الذى لا يخلط بغيره وأن التكيف القانونى للبالغ الذى يتقاضاها العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية والأداة اللازمة لتحديدان وفقا للأسباب الداعية لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم المالين المقيمين بالدولة الذى صدر القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ موضع البحث فى ظله ينص فى المادة ٢١ على انه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : ١ — ٢٠٠٠ — ٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البذل عن ٣٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها المائل » .

وينص هذا القانون فى المادة ٢٢ منه على أنه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج او الخدمات او حسب مستويات الأداء » .

وينص فى المادة ٢٣ منه على ان « يستحق المسائل أجرا عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها وفقا للقواعد والأحكام التى

تضمها السلطة المختصة ، وتبين تلك الأحكام الحدود التصويبه
لما يجوز ان يتقاضا العامل من مبلغ في هذه الأحوال .

ولقد نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين الخنيين
الجديد على تلك الأحكام في المواد ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ .

وبين من هذه النصوص ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة
العمل والحوافز والأجر الإضافي سببه الذي لا يختلط بغيره ، فلتف
ربط بين بدل طبيعة العمل والمخاطر التي يتعرض لها العاملون بأعباء
الوظائف التي يقرر لها هذا البديل أو الجهد الخاص الذي يتعين
عليهم بذله بمناسبة اداء العمل الأصلي والأساسي للوظائف المسندة
اليهم ، وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات
يفوق معدلات الانتاج أو مستويات الاداء ، ولما استحقاق الأجر
الإضافي بأداء اعمال اضافية علاوة على الاعمال الأصلية للوظيفة التي
يشغلها . ومن ثم فان التكيف القانوني للمبلغ التي يتقاضاها العاملون
علاوة على مرتباتهم الأصلية والأداة اللازمة لتجديدها يتحددان وفقه
الاسباب الداعية لها . فان كانت تلك الاسباب ترجع الى مخاطر
أو جهد غير عادي يبذله العاملون بالنظر الى طبيعة الاعمال الأصلية
الموكولة اليهم اعتبرت المبلغ بدل طبيعة عمل وتعين منحها بقرار من
رئيس الجمهورية أما ان كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات
يزيد عن معدلات الانتاج والاداء فان المبلغ تمدد من قبيل الحوافز
التي يملك الوزير المختص سلطة وضع قواعد وشروط استحقاقها ،
أما اذا قبلت تلك المبالغ عملا اضافيا اداء العامل فلتدخل في نطاق
الأجور الإضافية التي خول القانون أيضا الوزير المختص سلطة وضع
قواعدها واحكامها .

ولما كان قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصنعة
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد علل في دبلجته منح العاملين بالهيئة المبالغ
الإلاردة به وفقا للنسبة التصويص عليها في بنوده بقيامهم بالعمل في غير

وقالت العمل الرسمية حتى يتم أنجاز العمل بالسرعة اللازمة ، وكان البند الأول منه يقرر منح جميع العاملين عدا المتخصص عليهم في بقى بنوده عشرون في المئة من مرتباتهم الشهرية الأصلية ، فإن هذه النسبة تعد اجرا اضافيا لكونها مقررة في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك فإنه لما كتبت النسب المتخصص عليها في البنود من ثانيا حتى ناسما للسماء ، والمعاونون والملاحظون ، ومراتبو الوقت ، والستقون ، ومندوبو القسم الطبي ، والعاملون على الآلات الكتبية بمكتب نائب رئيس الهيئة ، وبالعلاقات العامة ، مقررة في مقابل السهر بالمكتب أو للبقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية ، أو العمل في ايام جمع والعطلات الرسمية ، أو الحضور قبل مواعيد العمل رسمية ، فإنها تعد اجرا اضافيا ومن ثم فإنه لا يشترط لأعمال قرار المشر اليه وجود معدلات للانتاج والأداء لأنه لم تضمن في حقيقته نظاما للحوافز كما لا يشترط لأعماله أيضا صدور القواعد التي تضمنها بقرار من رئيس الجمهورية لأنه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٧ - جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

السلطة المختصة تتولى تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق الاجر الإضافي ومن بينها الحد الأقصى الذي يجوز صرفه للعامل - صدور حكم انتهائي بملكية اتحاد العاملين لأجر عن ساعات عمل اضافية - تنفيذه يتقيد بالقواعد والأحكام المنظمة لصرف الاجر الإضافي .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سواء في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المطبقين خلال الفترة الزمنية التي قضى الحكم في الحالة المثلة باستحقاق العامل للاجر الإضافي خلالها أصلا عابا من مقتضاه استحقاق العامل اجرا اضافيا عن ساعات العمل الإضافية التي يقوم خلالها بالعمل علاوة على الوقت المحدد لعمله الأصلي بناء

على أوامر الجهة الإدارية وفي ذات الوقت ترك المشرع للسلطة المختصة بالجهة الإدارية تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق هذا الأجر الإضافي ومن بينها الحد الأقصى الذي يجوز صرفه للعامل مقابل ما يؤديه من عمل إضافي ومن ثم يتمين أعمال تلك القواعد والأحكام بما تقتضيه من حد أقصى في كل حالة تتوافر فيها شروط استحقاق الأجر الإضافي .

ولما كان الحكم في الحالة المطلة قد قضى بأحقية العامل بأجر عن ساعلت العمل الإضافية بواقع أربع ساعلت يوميا استنادا الى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بغير أن يستبعد تطبيق القواعد والأحكام التي تتضمنها القرارات المنظمة لصرف الأجر الإضافي للعاملين بهيئة السكك الحديدية فان تنفيذ هذا الحكم يتقيد بتلك القواعد والأحكام وبالتالي يتمين تنفيذه في حدود الحد الأقصى المنصوص عليه بالقرارات الصادرة من رئيس الهيئة بتنظيم صرف الأجر الإضافي .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٥ — جلسة ١٧/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

لكل من الحافز والأجر الإضافي ملو له الخاص الذي لا يختلط بغيره وان الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد الى الآخر — أثر ذلك ان قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ الذي وضع حدا أقصى للأجر الإضافي المستحق عن أعمال إضافية لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز — اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على توزيع ١٢٪ من الأرباح الصافية لمشروع تنمية الثروة الحيوانية بمحافظلة أسبوط على العاملين بالمشروع كحوافز بحجة ان ذلك يجاوز الحد الأقصى للأجر الإضافي اعتراض في غير محله — فبالسبب ذلك ان زيادة الأرباح الصافية يقتضي زيادة الإنتاج والاقتصاد في نفقاته ويصدق عليه وصف الحوافز .

ملخص التوى :

ان المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المنتمين بالدولة الممول بها حتى ١٩٧٨/٧/١ — تاريخ الفقه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — تنص على ان « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المنتمين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على :

١ — العاملين بالجهات الادارى للدولة ، ويتكون من وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية » .

وان المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على ان « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بها يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء » .

وان المادة ٢٣ تنص على ان « يستحق العامل اجرا عن الاعمال الإضافية التى يطلب اليه تنفيذها » .

ويتاريخ ٣٠ من اغسطس سنة ١٩٧٥ اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ونص فى المادة الاولى على انه « على جميع الجهات التى يخضع العاملون فيها لاحكام اى من القوانين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مراعاة القواعد الآتية :

٥ — على الجهات المختصة مراعاة الا يجاوز المقابل المادى بجميع انواعه وايا كتبت تسميته مقابل القيام بالعمل وظائف اضافية ١٠٠٪ من المرتب الاصلى ويحد اقصى خمسين جنيه شهريا » .

وخلص تلك النصوص ان العاملين بمختلف الجهات التابعة لوحدات الادارة المحلية يخضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السالف الذكر ، وان هذا القانون اجاز منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق المصالح اهدافه العمل المكلف به ، على اساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او على اساس مستوى محدد للاداء ، كما اوجب منح العامل اجرا اضافية

لقاء ما يؤديه من الأعمال الإضافية التي تسند اليه ، ومن ثم فإن لسلك من الحافز والاجر الإضافي مطلوبه الخاص ، الذي لا يخلط بغيره ، وبالتالي فإن الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد الى الآخر وإذا اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على وضع حد أقصى للاجر الإضافي المستحق عن أعمال اضافية ، فإن هذا الحد لا يمس على ما يستحقه العامل من حوافز بأى حال من الأحوال .

ولما كثرت المبالغ التي صرفت للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بحافزة أسبوط بموجب قرار المحفظ المؤرخ ١٨/٨/١٩٧٧ قد حدثت على أساس نسبة من الأرباح الإضافية التي حققها المشروع عام ١٩٧٦ ، منها في ذلك تقليل من الواقع المعقد الكلي المتحقق من الإنتاج بعد استبعاد تكاليفه ذلك ان زيادة الأرباح الصافية يقتضى زيادة الإنتاج والاقتصاد في نفقاته ومن ثم يصدق على هذا الأسلوب وصف الحافز ولا يخضع لتقدير الحد الأقصى للاجر الإضافي المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك انها لم ترتبط بمعدلات قياسية للإنتاج حسبها نصت عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق في الحالة المثلثة ، ذلك لأن المشرع لم يحدد نمطا معينا للمعدل الذي به يربط الحافز بالإنتاج ، وعليه فكما يمكن تحديد هذا المعدل على أساس حجم الإنتاج بغض النظر عن المعقد الفعلي منه ، فانه يمكن تحديده على أساس الربح الذي هو الفرق بين قيمة الإنتاج وتكلفه ، وبالتالي فإن ربط المبالغ في الحالة المعروضة بالأرباح الصافية للمشروع لا يجردها من وصف الحوافز .

(ملف ٨٦١/٤/٨٦ — جلسة ٢١/١٠/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

عضوية المجالس القومية المتخصصة — مكافأة العضوية — عدم خضوع المكافأة التي تمنح لأعضاء المجالس القومية المتخصصة من العاملين بالحكومة

واقطاع العام لحكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — أسس ذلك — ان اختيار العاملين بالحكومة واقطاع العام لعضوية هذه المجالس يعد تكليفا لهم بأعمال اضافية خارج نطاق اعمالهم الأصلية — يعد ما يستحقونه لقاء مساهمتهم فى اعمال تلك المجالس اجرا اضافيا يخرج من دائرة الخفض المقرر بالقانون سالف الفكر .

ملخص القوى :

ان المادة ١٦٤ من الدستور تنص على ان « تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعملون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى — وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية — ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية » .

كما تبين لها ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على ان « يمنع اعضاء المجالس القومية المتخصصة مكافآت سنوية بحد اقصى ستمائة جنيه سنويا نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب المتفرعة منها ويخفض هذا المبلغ الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على ان « يتولى مساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون المجالس القومية المتخصصة الاشراف على امانات هذه المجالس وممارسة الاختصاصات المالية والادارية وغيرها بالنسبة لها ، ويقوض فى اصدار النظام المالى للمجالس وتحديد المكافآت التى تصرف للمقررين والامناء والاعضاء والمستشارين والخبراء وغيرهم ، عن اعمال هذه المجالس » .

وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٨ أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ بتحديد المكافآت التى تصرف للاعضاء والامناء والمستشارين والخبراء وغيرهم وقضى بمنحهم مكافآت مقابل العضوية وحضور الاجتماعات بواقع عشرة جنيهات عن كل اجتماع بحد اقصى ستين جنيها شهريا مع تخفيضها الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة

والقطاع العلم، وعلى أن تجرى محاسبتهم سنوياً في نهاية شهر ديسمبر
في كل علم على أساس عدد الاجتماعات الفعلية التي حضرها العضو ،
وذلك برأى من الحد الأقصى المتوسطة عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم
١٦٣٠ لسنة ١٩٧٤ ، كما قضى هذا القرار بمنح مكافآت تصدد بقرار من
مساعد رئيس الجمهورية للخبراء وغيرهم وللأعضاء الذين يؤدون مهام
معيّنة أو يبذلون جهوداً غير عادية .

كما أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ تضمن
منح مكافآت اضافية قدرها خمسون جنيهاً لقرار كل مجلس ومنح مكافأة
اضافية بحد أقصى أربعين جنيهاً شهرياً لقرار كل شعبة مع تخفيضها بمقدار
النصف للعاملين بالحكومة والقطاع العلم .

وحاصل ما تقدم ان الدستور انشأ المجالس التومية المتخصصة كجهاز
دائم لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة ، وخول
رئيس الجمهورية تشكيلها من أعضاء قادرين على المساهمة في أعمالها ،
ولتحديد المقابل الذي يستحقه هؤلاء الأعضاء لقاء ما يؤدونه من عمل أصدر
رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٧٤ الذي وضع حداً أقصى
لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب
ويخفض الى النصف بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العلم ، وأسند
لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شؤون هذه المجالس تقدير المكافآت
المستحقة عن مساهمة الأعضاء في أعمال تلك المجالس واللجان والشعب
المتفرعة عنها . لذلك أصدر قراره رقمي ٢ ، ٣ لسنة ١٩٧٤ اللذين نظما
استحقاق مكافآت الأعضاء والخبراء ومقرري المجالس والشعب مع تخفيض
مكافأة العضوية والمكافأة الإضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة
للعاملين بالحكومة والقطاع العلم .

واذ تعد هذه المجالس بلجتها وشعبها مؤسسة دستورية قائمة بذاتها
فإن اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العلم لعضويتها يعدّ تكليفاً لهم
بأعمال اضافية خارج نطاق أعمالهم الأصلية ، وتبعاً لذلك فإن ما يستحقونه
 لقاء مساعدتهم في أعمال تلك المجالس إنما يعدّ اجراً اضافياً .

ولما كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والمعدل به حتى ١٩٨١/٧/١ — تاريخ النسخه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ — ينص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعدة غلاء المعيشة تخفص بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما هي في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين » .

وإذا أصبحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن أخراج الأجور الإضافية وما هي حكمها من دائرة الخفض المنصوص عليها بهذا القانون ، فإن المكلفات التي تمنح لأعضاء المجلس القومية المتخصصة العاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها أجراً إضافياً لحكم الخفض .

(ملف ٨٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

عدم جواز خصم ما يقابل العطلات الرسمية والإجازات الاعتيادية والمرضية من المكافأة المستحقة عن الجهود غير العادية نظير العمل في غير أوقات العمل الرسمية — أداء هذا العمل غير محدد بزمن معين يؤدي فيه وغير مشروط بالتواجد بصفة مستمرة طوال أيام الشهر — المكافأة المذكورة لا تمنح مقابل التواجد يومياً بالجهة المنتدب لها وإنما لقاء ما يقوم به من جهد غير عادي خلال الشهر .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة إلى مدى جواز خصم أيام العطلات الرسمية من المكافأة المقررة للسيد المذكور ، فإن الرأي مستقر على عدم استبعاد أيام الجمع والعطلات الرسمية من حصلب منح المكافأة المستحقة للعامل بالإضافة إلى مرتبه الأصلي طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن المكلفات والأجور الإضافية ، وبناء على هذا ، فله لا يجوز خصم ما يقابل العطلات الرسمية من المكافأة عن الجهود غير العادية المستحقة للسيد

..... نظير عمله في غير أوقات العمل الرسمية بوزارة القوى العاملة .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى جواز خصم ما يقابل ايام الاجازة الاعتيادية او الاجازة المرضية من المكافأة المشار اليها ، فان اداء السيد المذكور لعمله غير محدد يزمن معين يؤديه فيه ، وانها يقوم به بالاضافة الى عمله الأصلي دون ان يشترط لذلك وجوده بصفة مستمرة طوال ايام الشهر ، فهو ينجز ما يعهد اليه من عمل اضافي يبذل جهد غير عادي لا يستلزم بطبيعته وجوده بصفة مستمرة ومن ثم فانه لا يمنح المكافأة المذكورة مقابل وجوده يوميا بالوزارة انما لقاء ما يقوم به من جهد غير عادي خلال الشهر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم ما يقابل ايام المغطلات الرسمية والاجازات الاعتيادية والمرضية من المكافأة المستحقة للسيد عن الجهود غير العادية التي يبذلها في عمله المنتدب اليه بوزارة القوى العاملة .

(ملف ٨٦/٤/٥٦٧ — جلسة ١١/١١/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بصدر نظام العاملين بالقطاع العام — المادة ٣٦ من هذا النظام — نصها على ان تسرى على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ — الفقرة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه معذلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ — سريان حكمها على ما يتقاضاه العاملون بالحكومة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ما هيأتهم الأصلية لقاء الأعمال التي يقومون بها في الحكومة وفي الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في

المؤسسات العامة أو الخاصة أيا كانت طبيعة العمل في هذه الجهات —
لا يشترط في هذا العمل أن يكون عملا دائما كما لا يشترط أن يخضع هذا العمل
على القائم به وصف العامل في الجهة التي يؤدي لها هذا العمل — القرار
الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يشترط بنوده مثل هذه الشروط .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « فيما عدا
المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى
على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار
الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما » .

وان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
معلقة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا حالات
الاعارة في خروج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف
من اجور ومزقيات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكلفاته الأصلية ، لقاء
الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في
المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠٪
(ثلاثين في الملة) من الماهية او المكافأة الأصلية ، على الا يزيد ذلك على
٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في سنة » .

وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥
في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أنه « تسرى احكام
هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الاعية :

١ —

ب —

ج —

د — الاجور والمكافآت الاصلية .

هـ — المكافآت التشجيعية والخصمة .

و —

ز — المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتخبون او المعارون في الداخل
علاوة على مرتبتهم الاصلية .

وتنص المادة السادسة من القرار على انه « اذا كانت الوظيفة التي
يشغلها العامل مقررًا لها بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل ضيافة
قدره ٥٠٠ جنيه او اكثر فلا يجوز له ان يحصل على اى نوع من البدلات
او الاجور او المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ١٠٠ » .

ومؤدى هذه النصوص ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تسمى
على ما يتقاضاه العاملون بالحكومة او المؤسسات العامة او الوحدات
الاقتصادية التابعة لها من اجور ومرتبتات ومكافآت علاوة على ما يهتمهم
الاصلية لقاء الاعمال التي يقومون بها في الحكومة او في الشركات او في
الهيئات او في المجلس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة وان
المشرع لم يشترط سوى ان تكون لقاء اعمال تؤدي في هذه الجهات
ايا كانت طبيعة العمل فلا يشترط فيه ان يكون عملا دائما كما لا يشترط
ان يطلع هذا العمل على التقم به وصف العامل في الجهة التي يؤدي لها
هذا العمل وان القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بدوره لم
يشترط مثل هذه الشروط .

(غتوى ١١٧٤ — في ٢٢/١٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

منح البدلات والاجور والمكافآت هو بصيب الاصل امر جوازى — ليس
لما يمنع من صدور قرار تنظيمى علم من رئيس الجمهورية بعدم التصح
اصلا او بوضع قيود وحدود لا يجوز منه — القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١
لسنة ١٩٦٥ لم يفرج على احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حين انخل

فى الحد الاقصى البدلات والمكافآت التى نص القانون على اخراجها منه — ذلك
يعد تنظيما لاستعمال السلطة التقديرية فى المتع او المتع — لا محل للاحتجاج
بعدم مشروعية هذا القرار الجمهورى بدعوى عدم توافر اركان التفويض
التشريعى وشرائطه فى شقته — القرار مشروع طبقا لتفويض المقدم دون
حاجة للاتجاه لفكرة التفويض التشريعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه
(نخب عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع
ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته
الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى
الهيئات او فى المجالس او فى اللجان او فى المؤسسات العلنية او الخاصة
على ٣٠ ٪ (ثلاثين فى الملة) من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد
على ٥٠٠ (خمسمئة جنيه) فى السنة) .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون بالا تحسب فى تقدير الماهية
الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل
نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمتع والمكافآت التشجيعية طبقا
لقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم الاجور والمكافآت
والبدلات، ونصت المادة الاولى منه على ان تسرى احكام هذا القرار على البدلات
والاجور والمكافآت الاتية :

١ — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل الحاصل على
مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

ب — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح لمن يقوم باعباء عمل
معين ذى خطورة او صعوبة معينة .

ج — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل بسبب ادائه
الوظيفة فى مكان جغرافى معين .

د - الأجور والمكفآت الإضافية .

هـ - المكفآت التشجيعية والخصمة .

و - مكفآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

ز - المبالغ التى يتقاضاها العاملون المنتخبون والمشاركون فى الداخل علاوة على مرتبتهم .

وقضت المادة الثانية من هذا القرار بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكفآت المتصوص عليها فى البندين ١ ، ب من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيه فى السنة .

ونصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكفآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة .

وقضت المادة الرابعة بأن تكون اعادة العاملين او نديهم فى الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الأصلية فى الدرجات المالية ، وفى هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه فى الوظيفة الأصلية . ومع ذلك يجوز أن تكون الاعارة او التندب الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة درجة وظيفته الأصلية ، وفى هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الاعارة او التندب زيادة فى المرتب الاساسى للعامل تجلوز ١٠ ٪ منه ، وفى كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار او المنتخب اليها .

ونصت المادة الخامسة على أنه اذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقررأ لها بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه او أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكفآت التى يسرى عليها هذا القرار .

وقضت المادة السادسة بسريان هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالى سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين

أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكلفات في الداخل .

ومن حيث ان منح البدلات والأجور والمكلفات المشار اليها هو بحسب الأصل أمر جوازي ، وقد رددت هذا الأصل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة ، اذ نصت المادة ٣٦ منه على جواز منح العليل اجرا عن الاعمال الاضافية التي يطالب اليه ناليتها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية ، التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٩٠ من هذا القانون ، كما قضت المادة ٣٧ بأنه يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطته منح العليل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة اداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية . ونصت المادة ٣٩ على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمخلفات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فليس ثمة ما يمنع من صدور قرار تنظيمي عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا أو بوضع قيود وحدود لما يجوز منحه ما دام لم يتجاوز في هذا الشأن الحدود القصوى للمكلفات والأجور الاضافية المقررة قانونا ، وهذا ما تحقق بصور القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

والقرار المشار اليه لم يخرج على احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حين اخذ في الحد الأقصى البدلات والمكلفات التي نص هذا القانون على اخراجها منه لأن مثل هذا الخروج أنها يتحقق بإضافة بدلات الى البدلات التي لا يشملها الحد الأقصى طبقا للقانون المذكور أو بتجاوز الحد المقرر في القانون . لما تخفيض هذا الحد أو اضافة بدلات مما تخضع له فهو مما يعد تنظيما لاستعمال السلطة التقديرية في المنح أو المنح ، ومن ثم لا ينطوي على خروج على احكام القانون .

وتلخيصا على ما تقدم لا محل للاحتجاج بعدم مشروعية هذا القرار الجمهوري والقول بصحته مجردا عن قوة القانون بحيث لا يسوغ له

تعديل أو إلغاء الأحكام الواردة في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لمدمر
توافر أركان التفويض وشرائطه كما نصت عليها المادة ١٢٠ من الدستور .
ذلك أنه لا تعارض بين أحكام القرار آنف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ حسبما سبق البيان .

كما أن رئيس الجمهورية لا يصدر قرارات لها قوة القانون إلا في
حالتين حددتهما المادتان ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور حيث أجازت الأولى
لرئيس الجمهورية إصدار مثل هذه القرارات إذا حدث فيما بين انوار
انعقاد مجلس الأمة أو فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ إجراءات
لا تحتل التأخير ، وأجازت الثانية إصدار هذه القرارات في الأحوال
الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة . والواضح من نصوص
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي سبق إيرادها أن المشرع لم يقصد
تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرار له قوة القانون ينظم به قواعد
منح المكلفات والبدلات والأجور الإضافية وإنما قصد أن يحيل في تنظيم
هذه القواعد إلى اللائحة التنفيذية أو إلى قرار يصدر من رئيس الجمهورية ،
وهو ما يعرف باللوائح التنفيذية التي نص عليها الدستور في المادة ١٢٢ .
بقوله « يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ
القوانين ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من
يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ » وبالتالي فإن الأمر في الحالة محل
البحث ليس في حاجة للالتجاء إلى فكرة التفويض هذه طالما أن رئيس
الجمهورية يملك أصلاً إصدار قرار تنظيمي علم ببيان القيود والحدود لما
يجوز منحه من البدلات والأجور والمكلفات .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه لا تعارض بين القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، وأن كلا
من هذين التشريعين يكمل الآخر وإحكامه واجبة التطبيق . وهذا هو
ما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلسة ١٩٦٨/٥/١ .

(غتوى ١٤٤٢ — في ١٩/١١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

التشريعات المالية الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ ، والتي تسرى بالنسبة الى المؤسسات العامة ، تخول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية — مقتضى ذلك ان يكون للوزير المختص سلطة وضع ما يراه من قواعد تنظيم الصرف من الاعتماد سالف الذكر ، دون تقييد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل — يجب ، مع ذلك ، التقيد بأحكام كل من إقتانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مسبق ان انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ الى ان النص الوارد بالتشريعات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة منذ السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ والذي يخول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية ، تضمن الغاء الاحكام المنظمة لصرف الأجور الإضافية ، وبمقتضى ذلك اصبح تنظيم الصرف من الاعتماد المذكور متروكا للوزير المختص الذي يكون له وضع ما يراه من قواعد في هذا الخصوص دون تقييد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل ، وان كان من الجائز له ان يسترشد بها . فاختصاص الوزير في هذا الشأن اضحى اختصاصا انشائيا يخوله سلطة تقرير قواعد عامة بالنسبة الى العاملين التابعين له ، الامر الذي يتعارض مع القرارات التي كلفت تنظيم موضوع الأجور الإضافية مما يترتب عليه نسخها وزوال ملها من قوة الزامية ، اذ لا يتصور ان يكون النص الجديد قد خول الوزير سلطة وضع احكام لمنح المكافآت عن الاعمال الإضافية وابقى في الوقت ذاته على القرارات السابق صدورها في هذا المقام لان احكام هذه القرارات من التصيل ، والتحديد بما لا يترك اى مجال للوزير في وضع قواعد جديدة الى جانبها .

ان النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بكل من قرارى ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٦ / ١٩٧٠ والسنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ اشار الى وجوب تقيد الوزير ، عند اعمال سلطته المذكورة — باحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، غير انه من المتعين ايضا التقيد بهذه الاحكام خلال السنتين الماليتين ١٩٦٧ / ١٩٦٨ و ١٩٦٨ / ١٩٦٩ وذلك لأن القرار الجمهورى يربط الميزانية فيها تضمنه من تأثيرات عالية ادنى مرتبه من القوانين فلا يجوز له تعديله او إلغائه ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يضع حدودا قصوى لما يمنع من الاجور والبدلات والمكلفات ومن بينها المكلفات عن الاعمال الاضافية اما قواعد منح المكلفات فقد كانت متروكة للقرارات الاخرى التى تنظيها والتى كانت قائمة — جنبا الى جنب — مع القرار المذكور دون ان يكون ثمة تعارض بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان التأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ والتى تسرى بالنسبة الى المؤسسات العملة — من مقتضاها تخويل الوزير المختص سلطة وضع القواعد المنظمة للاجور الاضافية . وتكون القواعد التى يضعها الوزير فى هذا الشأن هى الواجبة التطبيق دون غيرها من الاحكام التى كانت مقررة من قبل ، مع مراعاة التزام احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ٤٧٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٣/٣١)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات المالية ١٩٦٨/٧ ، ١٩٦٩/٨ ، ١٩٧٠/٩ ، والذى يخول الوزير سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن جهود غير عالية ، لاثابة العاملين عن تكليفهم بالعمل — مؤداه — الا يتقيد

الوزير عند وضع هذه القواعد بالحكم قرار مجلس الوزراء الصادر في أول إبريل سنة ١٩٥٣ واحكام قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ . وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بالحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ طـوال السنوات المالية آتفة الذكر .

ملخص الفتوى :

ان الثابت ان الاعتماد الوارد ببند المكلفات بعنوان « تعويض العاملين من جهود غير عادية » قد حل محل اعتماد المكلفات الاضافية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ ومن ثم اصبحت المكلفات عن الاعمال الاضافية تنفجر في عموم الجهود غير العادية، أى الجهود التى تزيد على الجهد العادى المطلوب للنهوض بالعمل الاصلى المسند الى العامل .
حتى كان ذلك هو الثابت فما من شك فى انه يتعين — بحسب الأصل — التزام القواعد المنظمة لمنح المكلفات عن الاعمال الاضافية عند صرفها من الاعتماد المشار اليه لان العبرة فى وجوب اتباع هذه القواعد ليست بالاسم الذى يطلق على المصرف المالى للمكافأة وانما العبرة بالاعمال التى تصرف عنها المكافأة ، فطالما دخلت فى نطاق الاعمال الاضافية فلن تمنح المكافأة عنها يخضع للقواعد المقررة فى هذا الشأن سواء صرفت من اعتماد المكافأة الاضافية كما كان متبعاً من قبل ام صرفت من الاعتماد الجديد الذى حل محله والذي اطلق عليه اسم « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » .

ولا خلاف فى هذا النظر فيما لو اقتصر الأمر على مجرد تغيير اسم الاعتماد المالى بيد ان الأمر لم يقف عند هذا الحد وانما خصص لهذا الاعتماد المالى نص ورد بالتأثيرات الملحقه بالقرارات الجمهورية الصادرة بربط الصرف من الاعتماد المشار اليه بقرار من الوزير المختص لاثابة العاملين عن تكليفهم العمل .

ومن حيث ان قرار ربط الميزانية قد تلحق به عدة قواعد ، يطلق

عليها عادة لفظ « تفويضات » تتعلق بتنظيم اوجه الصرف من بعض اعتمادات الميزانية وتنفيذ الأعمال المتعلقة بها . وقد تتصل هذه القواعد ببعض النواحي الوظيفية فتتولوها بالتنظيم او التعديل بوضع قواعد عامة في هذا الخصوص ، وينص القرار جمهوري الصلار بربط الميزانية على وجوب اتباعها . ومثل هذه القواعد لا تعتبر بطبيعة الحال من قبيل مجرد تقدير الإيرادات والمصروفات وتوزيعها وانما تعتبر قواعد تنظيمية عامة مجردة تنطوى على خصائص القاعدة القانونية الملزمة . ومن ثم فان الطبيعة الخاصة لقرار ربط الميزانية لا تسحب على تلك القواعد وانما تستقل بطبيعتها باعتبارها منبثقة عما عقده القانون لرئيس الجمهورية من ولاية تنظيم يعمل النواحي الوظيفية فيقرر تلك القواعد بموجب سلطته هذه ويكون له عندئذ ان يضمن هذه القواعد النشاء او تعديلا للاحكام المقررة بموجب قرارات جمهورية سابقة ، وغنى عن البيان انه يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر مثل هذه القواعد بصورة مستقلة عن قرار ربط الميزانية طالما ان تقريرها داخل في ولايته اصلا دون ان يسوغ الاعتراض بمخالفتها لقرارات جمهورية سابقة وبالتالي فان اصدارها ملحقه بقرار ربط الميزانية لا يؤثر على شرعيةها او ينال من صحتها .

وبناء على ذلك فان النص الذي ورد بالتفويضات الملحقه بقرارات ربط الميزانية منذ السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ والذي يقضى بان ينظم الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن جهود غير عينية » بقرار من الوزير المختص لاثابة العاملين عن تكلفتهم بالعمل ، هذا النص يعتبر صالحا بقرار جمهوري طالما ان قرارات ربط الميزانية قد ألحقت بالتفويضات المشترط اليها بها وقضت بسريتها .

واما عن مدى مشروعية هذا النص فقد سلف القول بان الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة كانت تخول مجلس الوزراء ، ثم رئيس الجمهورية بحكم اليلولة لختصاصات مجلس الوزراء اليه ، سلطة وضع القواعد التي تنظم منح المكافآت عن الاعمال الانشائية . وقد ألغى هذا القانون وحل محله قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة

الذى نص فى المادة ٣٦ منه على أن يكون منح هذه المكلفات طبقا لاحكام
اللائحة التنفيذية . وهذه اللائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية
طبقا لنص المادة ١٠ من القانون المذكور فمن ثم يكون لرئيس الجمهورية
أن يعدل من القرارات الجمهورية الصادرة بتنظيم منح هذه المكلفات
او يضع تنظيمها جديدا لها . ويلاحظ أن النص موضوع البحث الوارد
بالتشريعات الملحقه بالميزانية لا يتضمن بذاته تنظيميا لمنح المكلفات عن
الاعمال الاضافية وانما ناط بالوزير المختص سلطة تنظيم هذا المنح بقرار
منه مؤداة أن يكون رئيس الجمهورية قد فوض ولايته فى هذا الخصوص
الى الوزراء كل فيما يخصه ، وهو امر جائز استنادا الى احكام قانون
التفويض بالاختصاصات الذى اجاز لرئيس الجمهورية تفويض بعض
الاختصاصات المخولة اليه بموجب القوانين الى الوزراء .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان التشريعات الواردة بقرارات ربط
الميزانية اعتبرها من السنة المالية ١٩٦٧/٦٨ تضمنت الغاء لاحكام المنظمة
لصرف الاجور الاضافية ويمتضى ذلك لصبح تنظيم الصرف من
اعتمادات تمويض العاملين عن جهود غير عادية متروكا للوزير المختص
الذى يكون له وضع ما يراه من قواعد فى هذا الخصوص دون تقييد
بالاحكام المشار اليها وان كان من الجائز الاسترشاد بها وتختلف سلطة
الوزير هنا اختلافا بينا عن السلطة التى كانت مخولة له بموجب الاحكام
السابقة اذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ابريل سنة ١٩٥٣
وقرارات رئيس جمهورية الصادر من بعده فى شأن الاجور الاضافية
قد وضعت تنظيمها مفصلا ومحددا لقواعد منح المكلفات عن الاعمال
الاضافية ولم يكن للوزير أن يترخص فى وضع اية قواعد فى هذا الصدد
بل كان دوره تنفيذيا محضا يقتصر على مجرد الترخيص فى منح المكلفات
على مقتضى القواعد المقررة بالقرارات المشار اليها . اما النص الوارد
بالتشريعات المرافقة لقرار ربط الميزانية فقد خول الوزير المختص سلطة
وضع قواعد الصرف من اعتماد : « تمويض العاملين عن جهود غير عادية »
لائبثهم عن تكليفهم بالعمل ، وهو الاعتماد الذى رصدت قيمته المكلفات
عن الاعمال الاضافية وبذلك فلا يقتصر دور الوزير ، طبقا للنص الجديد ،

على مجرد تنفيذ قواعد عقابية عند إصدار قرار المنع وإتباعها بموضع في وضع أحكام منح المكافآت الإضافية من الاعتماد المشار إليه .

ومؤدى ذلك ان يكون لكل وزير سلطة تقرير قواعد عامة في هذا الخصوص فيما يتعلق بالمعاملين التابعين له ، أى ان اختصاص الوزير في هذا المقام أضفى اختصاصا تشريعا بعد ان كان تطبيقيا محضاً وفى هذا يتعارض النص الجديد مع أحكام القرارات السابقة ، الأمر الذى يترتب عليه نسخها وزوال ما لها من قوة الزامية بحيث يترخص الوزير فى وضع ما يراه ملائماً من أحكام منح المكافآت عن الأعمال الإضافية دون التقيد بأحكام تلك القرارات . والواقع انه لا يعتبر ان يكون النص الجديد قدخول الوزير سلطة وضع أحكام لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية وأبقى فى الوقت ذاته على القرارات السابقة صدورها فى هذا المقام لأن أحكام تلك القرارات من التفصيل والتحديد بما لا يترك أى مجال للوزير فى وضع قواعد جديدة الى جانبها فضلاً عن ان هذه الأحكام ذاتها لا تجيز له وضع مثل هذه القواعد الأمر الذى يؤدى الى القول بان المشرع قد قصد الى عدم تقيد الوزير بها طوال فترة العمل بالنص الجديد .

ويؤيد هذا النظر أيضاً ان النص الوارد بالفئات المرافقة لقرار ربط ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٧٠/٦٩ قد أفصح عن قصد المشرع فى هذا الخصوص حيث أشار الى وجوب تقيد الوزير ، عند أعمال سلطته المنه عنها ، بأحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وأغلغ الإشارة كلية الى أحكام القرارات السابقة التى تنظم منح المكافآت عن الأعمال الإضافية . وما من شك فى ان هذا الإغفال مقصود وينبئ عن ان المشرع إنما استهدف فى واقع الحال منذ استحداث النص فى السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ عدم تقيد الوزير بالقرارات السابقة . والنص الجديد الوارد ضمن قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ يعتبر تقريراً للتفسير الذى سبق ان ذهبت اليه اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة

بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ من عدم تنقيد الوزير إلا بالقانون والقرار الجمهوري المشار إليها دون القرارات السبعة الخاصة بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية .

والبلدى ان المشرع قد قصد فى منهجه الجديد ان يترك لكل وزير فى حدود اختصاصه سلطة تقرير الأحكام الخاصة بمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية حتى يتمكن تحقيق قدر من المرونة فى تقرير هذه الأحكام بما يحقق ملائمتها لطبيعة العمل فى كل جهة إدارية على حدة . اذ لا جدال فى ان اختلاف طبيعة العمل من حيث نوعه وكيفيه والظروف المحيطة به له اثره الكبير فى تحديد قواعد منح المكافأة عن العمل الإضافى ومن ثم سناغ ان يترك تحديد هذه القواعد للوزير المختص حتى يراعى فى تقريرها الظروف الخاصة بالعمل فى الجهات التى تنسحب عليها ولايته وحتى يتسنى له تعديلها كلما رأى مقتضى لذلك ويكفى - ضمنا لتحقيق المصلحة العامة - مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالاضافة الى وجوب التزام الاعتماد المقرر لصرف هذه المكافأة .

ومن حيث انه ولئن كان المشرع لم يفسح عن وجوب التقيد بأحكام القانون والقرار الجمهورى أنفى الذكر الا فى النص الوارد مع قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ الا انه يمين ايضا التقيد بهذه الأحكام خلال السنتين المائتين ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ ذلك ان القرار الجمهورى الذى مرتبة من القانون فلا يجوز له تعديله او إلغاؤه ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يضم فى الواقع احكاما لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية بالذات ، وانما وضح حدودا قصوى لما يضم من الأجور والبدلات والمكافآت ومن بينها المكافآت عن الأعمال الإضافية . لما قواعد منح هذه المكافآت فقد كانت متروكة القرارات الأخرى التى تنظم هذا المنح والتى كانت قائمة - جنباً الى جنب - مع القرار المذكور دون ان يكون ثمة تعارض بينهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان النص الوارد بالتأشيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات المالية ١٩٦٨/٦٧ ،

١٩٦٦/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ والذي يخول الوزير سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » لأئمة العاملين من تكليفهم العمل مؤداه الا يتقيد الوزير عند وضع هذه القواعد بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٣ وأحكام قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ وأنا يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ طوال السنوات المالية آتية الذكر .

(ملف ٤٧١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ نص هذه المادة برسم وعاء محكما للحد الأقصى لمجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ما يتيهه الأصلية لقاء مطلق الأعمال التي يؤديها في أية جهة مقتضى ذلك ان هذا الوعاء يجب ان يصب فيه كل اجر اضافي يحصل عليه العامل سواء مقابل ما يؤديه من عمل اضافي في وظيفته الأصلية او في أي وظيفة اخرى .

ملخص القوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ما يتيهه او مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او في اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المئة) من الماهية او المكافأة الأصلية على الا يزيد على ٥٠٠

(خبسملة جنبه) فى السنة « وقد جاء نص هذه المادة فى عبارات عابئة يرسم وعاءا محكما للحد الأقصى لمجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومربكات ومكفآت علاوة على ماهيته الأصلية لقاء مطلق الأعمال التى يؤدىها فى لية جهة وبذلك يتسع هذا الوعاء ويجب ان يصب فيه كل أجر اضافى يحصل عليه العامل سواء مقابل ما يؤديه من عمل اضافى فيه وظيفته الأصلية او فى أى وظيفة أخرى يؤكد ذلك ان المادة (٤) من القانون المذكور حددت مالا يدخل من المزايا المالية التى يتقاضاها العامل فى وعاء الحد الأقصى المتخصص عليه فى المادة (١) بما يأتى بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية وأعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكفآت التشجيعية وبألتالى فإن ما عدل ذلك يدخل فى هذا الوعاء ومنه الأجور الإضافية من العمل الإضافى سواء فى ذات الوظيفة الأصلية للعامل او فى وظيفة أخرى . وبهذه المثابة فإن مجموع الأجور الإضافية التى تقاضاها العاملون المعروضين عليهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتمين الا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الأجور الإضافية التى صرفت للعاملين بوزارة الصحة المنتدبين للعمل بالمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة .

(ملف ٦٥٠ / ٤ / ٨٦ — جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل القفرغ المقرر للمهندسين والأجر المستحق عن التنب للعمل فى غير الجهة الأصلية — تحريم الجمع ورد مطلقا — المشرع لم يحدد أعمالا معينة يجوز فيها الجمع وأعمال أخرى يحظر فيها الجمع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧، بمنع بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه (في شأن نقابة المهنة الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مهتمين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثية أو قائمين بالتنظيم الهندسي » . ونصت المادة الثانية على أنه « ... ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » . وقضت المادة الثالثة بأنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التقاضي أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية .. » .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة الثانية أن أي مهندس يؤدي عملا خارج نطاق عمله الأصلي ، سواء كان هذا العمل لدى جهة حكومية أو لدى إحدى مؤسسات أو شركات القطاع العام ، أو كان عملا خاصا في إحدى المنشآت أو المكاتب الخاصة ، وسواء كان هذا العمل يؤدي أثناء ساعات العمل المقررة أو في غير أوقات العمل الرسمية ، فإنه يحرم من بدل التفرغ المقرر بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، وأساس ذلك أن تحريم الجمع قد ورد مطلقا ، فلم يحدد المشرع أملا معينة يجوز فيها الجمع وأعمال أخرى يحظر فيها هذا الجمع ، وإنما ورد النص على المنع عاما ليشمل كل عمل يؤدي في الخارج ، يؤكد ذلك أن المادة الثالثة من القرار الجمهوري سالف الذكر تقضي بعدم جواز جمع بين بدل التفرغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الإضافية التي تؤدي في ذات الجهة التي يعمل بها المهندس .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وبين الأجور الإضافية المستحقة عن الندب للعمل في غير الجهة الأصلية . ومن ثم لا يحق للمهندس الجمع بين هذا البديل والمكافأة المستحقة عن ندبه إلى المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية .

قاعدة رقم (٢٠٣)

إبـدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اعضاء العاملين في بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ — وقف صرفه هذا الراتب الاضائي بمجرد نقل العامل الى خارج الجهات التي كان مقررا فيها اعانة غلاء معيشة مزيـدة ، وبالنسبة للعاملين الذين يستمرون في العمل بالجهات المقرر لها هذا الراتب الاضائي فيتم استهلاكه بالخـصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل وفقا للمادة ٢٢ من نظام العاملين المنـتمين بالدولة الصـغير . بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترقيتهم بعد ذلك ترقية عليـة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالصـدار قانون نظام العاملين المنتمين . استحدث لأول مرة نظما متكـملا لترتيب الوظائف يقوم على اساس واجبـات الوظائف ومسئولياتها واختصاصاتها وتحدد مستوى صـعوبتها وما يتطلبه اداء عملها من مواصفات في شـاغلها ، وقد ربطـت المـشـرع بين الدرجة والوظيفة بما لا يتفق مع سـيـلة الترقية الى درجـة شـخـصية التي كانت منـظـمة في التشريع السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولهذا فقد استـمـاعـض المـشـرع بالنسبة ان رتبـوا في درجـة مـددا طويـلة بنـظـام جـيـد يـحقـق لـهم التـدرج المـالى الذى تحقـقه لـهم التـرقية دون اعتـبارهم مـرقين سـواء الى درجـة اصـلية او الى درجـة شـخـصية فنص في المـادة ٢٢ على انه « اذا قضى العـامل (١٥) خمـس عـشرة سـنة في درجـة واحـدة في الكـافـر او (٢٣) ثـلاثـا وعـشرين سـنة في درجتين متتاليتين او (٢٧) سـبعـا وعـشرين سـنة في ثلاث درجـة متتالية او (٣٠) ثلاثين سـنة في اربع درجـة متتالية يمنـح اول مـربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها لـيـها اكـبر — ويستمر في الحـصول على العلاوات الدورية بـصفة شـخـصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهـاية مـربوطها ، ما لم يـسـكن التـقـرير ان السـنويـان الاخير ان عـنه بـتـقـدير ضـعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيها بعد الى درجة اعلى »

والمستفاد من هذا النص هو منح العاملين الفنين ومسجوا في درجاتهم المبدد المبينة فيه اول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها ايها اكبر ، واذا كانت المادة ٢٠ من القانون آتفه الفكر تقتضى عكس الترقية بفتح للعامل ادنى مربوط الدرجة المرقى اليها او علاوة من علاوات الدرجة الاعلى ايها اكبر فان العلاوة التى تنسح طبقا للمادة ٢٢ من القانون بمثابة علاوة ترقية اذ هى مساوية لها من كل وجه فمن هذه المادة قد حقق للعاملين الراسيين في درجاتهم المبدد المبينة فيه الحصول على علاوة ترقية دون ان يحقق لهم التقدم في التدرج الوظيفي لثقافة التقدم الاخير لسلسلة ترتيب الوظائف العسيلة التى يقوم عليها هذا القانون ، ومن ثم يبقى العامل الذى استفاد من هذا النص شاعلا لدرجته الحالية وقتها يعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تحسب له اى اعمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها اى حق في الترقية اليها فلا يعتبر ترقية وفقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية لقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بطبستها المنعقدة في ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٧ ، حتى اذا رقى العامل بعد ذلك الى الدرجة الاعلى التى يحصل على راتبها فعلا ، انحصر اثر الترقية في تقدمه في التدرج الوظيفي وحده دون التدرج المالى لسبق افاضته منه بحصوله على علاوة الترقية طبقا للمادة ٢٢ سابقة الفكر .

ومن حيث ان المشرع اذ قرر راتبا اضافيا للعاملين في بعض المناطق يعوضهم عن اعقة المعيشة المزيدة التى كانت مقررة بها والفيت دون ان تضم الى رواتبهم الاصلية عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ نص على ان « يقف صرفه هذا المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا الرتب بالخصم منه ، بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل » وبذلك جعل المشرع منطوق صرف هذا الراتب الاضافى هو التنقل الى خارج الجهات التى كان مقررا فيها اعقة غلاء المعيشة الزيدة باعتبار

إن هذا التقل سيخفف أعباء المعيشة التي كتبت مسبقا في تقرير هذه الزيادة .

أما بالنسبة للعاملين الذين يستهرون في العمل بالجهات المقر لها هذا الراتب الإضافي فيتم استهلاك هذا الراتب الإضافي بالخضم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية ، أي أن منط الاستهلاك هو التضامن الذي يطرا على راتب العامل بحصوله على علاوة ترقية ، أما الترقية التي تحدث غير مصحوبة بهذه العلاوة فمثلا تؤثر على هذا الراتب الإضافي .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى وجوب استهلاك الراتب الإضافي المقرر للعاملين وفقا لمقرر الجمهوري رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ . المعدل بمقرر رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من العلاوات التي تمنح لهم وفقا للمادة ٢٢ من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترفيتهم بعد ذلك ترقية عادية .

(ملك ٤٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ — عدم جواز الانتقاص من هذا الراتب الا بتحقيق احد امرين : الأول نقل العامل الى خارج منطقة القتال وفي هذه الحالة يوقف صرف هذا الراتب كاملا ، والثاني استحقاق العامل الذي يستمر في العمل بمنطقة القتال علاوة ترقية ويكون الانتقاص من الراتب في هذه الحالة جزئيا باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية — نوب العامل خارج منطقة القتال لا يؤدي الى حرمانه من هذا الراتب — أساس ذلك انه لا يجوز قياس حالة التسحب على حالة التقل لأن لكل من التسحب والتقل لحكمه ومجلاه — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ ونصه على استمرار صرف الراتب الإضافي للعاملين

المهجرين من منطقة القتال طوال مدة تفهم بالمحفظات الأخرى - استحقاق هؤلاء العاملين صرف هذا الراتب الإضافي سواء عن المدة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ أو بعد صدوره .

بالخص القوي :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق معجلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ تقضى بان يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم بهذا القرار في إحدى الجهات المقر لها امانة غلاء اضافية بمقتضى قرارات مجلس الوزراء في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ و ١٦ من مايو سنة سنة سنة ١٩٤٨ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الإضافية المستحقة لكل منهم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ويوقف صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا الراتب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل .

ومفاد ذلك انه لا يمكن الانتقاص من الراتب الإضافي المقرر للعاملين بمنطقة القتال الا بتحقيق احد أمرين :

الأول : نقل العامل الى خارج منطقة القتال ، ويكون يوقف صرف هذا الراتب كاملا .

الثاني : استحقاق العامل الذي يستمر في العمل بمنطقة القتال علاوة ترقية ، ويكون الانتقاص من الراتب في هذه الحالة جزئيا باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية .

ومن حيث ان القرار للجمهورى المشاير اليه لم ينص على حرمان العامل المنتدب خارج منطقة القتال من الراتب الإضافي المذكور او اي انتقاص من هذا الراتب بسبب التندب .

ولا يجوز قياس التندب على حالة النقل لان لكل من التندب والنقل

أحكامه ومجاليه ولو قصد المشرع الى وقف صرف الراتب الإضافي عند نديب العمل خارج منطقة القتال لنص على ذلك صراحة ، ولكنه اختص القتال وحده بهذا الحكم بمراعاة ان الأصل في النديب ان يكون بصفة مؤقتة وان النديب مهما استتال لا يتحول تقلا وان المناط في صرفه الراتب الإضافي للعاملين بمنطقة القتال هو الإقامة المستقرة في منطقة القتال ، وهذا الاستقرار لا يؤثر فيه نديب مؤقت خارج المنطقة .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ قد انتهى كل خلاف في هذا الشأن بما نص عليه في المادة الأولى منه من انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونيه سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، يستمر صرف مرتب الإقامة والراتب الإضافي المقرر صرفهما للعاملين بمحافظة سيناء والاسماعيلية والسويس الى العاملين المقيمين من سجناء والمهجرين من منطقة القتال طوال مدة نديبهم بالمحافظات الأخرى وذلك مع عدم الاخلال بالشروط والأوضاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

وبذلك فان هؤلاء المنتخبين يستحقون الاستقرار في صرف هذا الراتب الإضافي سواء عن المدة السابقة على صدور هذا القرار الجمهوري أو بعد صدوره .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتقوى والتشريع الى اعتبار الموضوع منتهيا بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ .

(ملف ٤٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

لجور اضافية ومكافآت تشجيعية طبقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة رفع المشرع القيود المتعلقة بمنح

الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية وبين بدل التمثيل الذى يبلغ ٥٠٠ جنيهه سنوياً مقتضى التنظيم الذى أوردته المشرع للمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية أنها من الحوافز التى تصد بها حث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء — أثر ذلك أنه من غير الملائم أن تمنح هذه الحوافز لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه وهما على قمة الجهاز الإدارى لهذا المرفق وهما المقوط بهما تقدير جهود العاملين به .

ملخص الفتوى :

يبين من تسمى القواعد المنظمة للأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية أن المشرع اتجه فى بادئ الأمر الى تقييد الحق فى منح هذه الأجور والمكافآت أو فى الحصول عليها فصدر جملة قوانين وقرارات تنظم هذه الأجور والمكافآت كان آخرها التنظيم الذى أوردته القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمكافآت التى يقتضاها الموظفون علاوة على أجورهم الأساسية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت الذى نص فى المادة (٦) على أنه « إذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر ، فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التى يسرى عليها هذا التراز » — ثم عدل المشرع عن هذا الاتجاه فنص فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام العاملين المنتمين بالدولة على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، وأعدا تنظيم منح البدلات والأجور الإضافية فعددت المادة (٢١) البدلات التى يجوز منحها بقرار من رئيس الجمهورية وهى بدل التمثيل ، وبدل طبيعة العمل ، وبدل الأقامة والبدلات المهنية ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يصرف للعامل طبقاً لما تقدم عن ١٠٠ ٪ من الأجر الأساسى » كما نصت المادة (٢٢) على أنه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات أو حسب مستويات الأداء » كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو

بحوثنا أو اقتراحات جدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء .
ويكون تقرير المكلفات التشجيعية بقرار من السلطة المختصة . كما نصت
المادة (٢٣) على ان « يستحق العامل اجرا من الاعمال الاضافية التي
يطلب اليه تلديتها وفقا للقواعد والاحكام التي تضعها السلطة المختصة
وتبين تلك الاحكام الحدود القصوى لما يجوز ان يتقاضاه العامل من
مبالغ في هذه الأحوال » .

ومن حيث انه ولئن كان يبين من هذه النصوص ان المشرع رفع
القيود المتعلق بمنح الاجور الاضافية والمكلفات التشجيعية ، ومن بينها التبدل
المتعلق بخظر الجمع بين الاجور الاضافية والمكلفات التشجيعية وبين
يقول التمثيل الذي يبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا ، الا انه في خصوص الحالة
المفروضة لما كان الواضح من التنظيم الذي اوردته المشرع للمكلفات
للتشجيعية والاجور الاضافية انها من الحوافز التي قصد بها حث العاملين
على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، واطلقت يد
السلطة المختصة في تقرير هذه الحوافز حتى لا تحول القيود بينها وبين
جزء العاملين المجدين المخلصين فلته يكون من غير اللائم ان تمنح هذه
الحوافز لمن هم على قمة الجهاز الإداري للمرفق كرئيس الرقابة الادارية
ونائبه وهما المناط بهما تقرير جهود العاملين بهذا المرفق وحفز من
يستحق منهم على الاستمرار في بذل الجهود .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه من غير اللائم منح رئيس
الرقابة الادارية او نائبه اجورا اضافية او مكلفات تشجيعية .

(ملف ٨٦/٤/٥٨١ — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

لائحة المكلفات عن اعمال الامتثلات التي يجريها ديوان الموظفين
المعتمدة من مجلس الوزراء بجلسته ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٣ تطبيقا لامادة ٥٤
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — سريان هذه
اللائحة ما دامت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون

نظام العاملين الخنيين لم تصدر بعد — أساس ذلك من نصوص هذا القانون. — نقل اختصاص اجراء امتحانات التعيين الى وزارات الدولة ومصالحها بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والى مجالس المحافظات بالنسبة لموظفي مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة ٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — ليس ثمة ما يحول دون سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال امتحانات التعيين فى الوظائف العامة بوزارات الدولة ومصالحها والمجالس المحلية — هذا القرار صدر لتحديد الاجور الاضافية عن اعمال الامتحانات بطريقة موضوعية — سريان القرار المشار اليه على اعمال الامتحانات لتعيين فى الوظائف العامة يحجب عن التطبيق الاحكام العامة بشأن الاجور الاضافية .

ملخص الفتوى :

ان لائحة المكلفات عن اعمال الامتحانات التى يجريها ديوان الموظفين المعتمدة من مجلس الوزراء بطبسة ١٧ من يونية سنة ١٩٥٢ تطبيقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، تنص فى المادة الاولى منها على ان « تمنح مكلفات عن اعمال الامتحانات التى يجريها الديوان لاختيار الموظفين اللازمين لوزارات الدولة ومصالحها » وقد تضمنت المادة الثانية من هذه اللائحة تحديدا للمكافأة التى تمنح لمن يشترك فى وضع اسئلة الامتحان التحريرى وتضمنت الملتان الثالثة والرابعة تحديدا للمكافأة التى تمنح لمن يشترك فى تقدير درجات اوراق اجلة الامتحانات التحريرية. ولن يشترك فى الاختبارات الشخصية والعملية ومراقبة الامتحان والملاحظة. كما تضمنت الملتان الخامسة والسادسة تحديدا للمكافأة التى تمنح للموظفين الاداريين والكليبيين وغيرهم وكذلك الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال الذين يتنبون للعمل فى الامتحانات ولجتها .

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يصدر قانون نظام الادارة المحلية ينص فى المادة ٨٠ منه على ان « تطبق فى شأن موظفي مجالس

«محافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش ، وذلك فيها لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » وينص في المادة ٨٢ منه على أن « يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة بقدر الإمكان . . . الخ » . وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإدارة المحلية في المادة ١١٦ منه على أن « لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفئات والأوضاع المقررة في القوانين واللوائح » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة التاسعة منه على أن « تعلن الوزارات والمصالح والمحافظات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار وزاري تحدد طريقة الإعلان البيئات الخاصة بالوظيفة بقرار يصدر من الوزير المختص كما يحدد ذلك القرار احكام الامتحان بالنسبة الى الوظائف التي يقرر شغلها بالامتحان » وينص في المادة ٣٦ منه على أنه « يجوز منح العامل اجرا عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل اجرا عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية » . وتنص المادة ٢ من مواد اصدار القانون المذكور على أنه « . . . والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون حصرية فيما لا يتعارض مع احكامه » ، وبناء على هذين النصين لا يزال ساريا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونية سنة ١٩٦٣ باعتماد لائحة المكافآت عن اعمال الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين ما دامت «اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تصدر بعد .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونية

سنة ١٩٦٢ سلف الذكر اشرافى عنوانه وفى ملحقه الاولى الى الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين باعتباره الجهة المختصة قانونا بإجراء امتحانات التعيين فى الوظائف العلمية بوزارات الدولة ومصلحتها ونقلا للاتحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذة وقتئذ ، وقد نقل هذا الاختصاص الى وزارات الدولة ومصلحتها بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وكان قد نقل قبل ذلك الى مجالس المحافظات بالنسبة لموظفى مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة ٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدار قانون نظام الادارة المحلية ، ولذا غلبت ثمة ما يحول دون سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال امتحانات التعيين فى الوظائف العلمية بوزارات الدولة ومصلحتها والمجالس المحلية التي تجرى وفق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك على اساس ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يصدر لتحديد من يختص بإجراء الامتحانات فهذا ما حدده القانون . ولكنه صدر لتحديد الاجور الاضافية عن اعمال الامتحانات بطريقة موضوعية سواء كان القائم بهذه الاعمال موظفى ديوان الموظفين ذاته او غيرهم من موظفى الدولة خاصة وان هذا الحيوان كان يستعين بموظفى الوزارات فى اعمال الامتحانات ، كما ان سريان قرار مجلس الوزراء سلف الذكر على اعمال الامتحانات التي تجريها الوزارات والمصالح والمجالس المحلية من شأنه توحيد المعاملة المالية للقائمين على هذه الامتحانات لباكتت الجهة الادارية التي يتبعونها وفى ذلك تحقيق للمسواة الواجبة فى هذا الشأن .

ومن حيث ان سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال الامتحانات للتعين فى الوظائف العلمية يحجب عن التطبيق الاحكام العلمية بشأن الاجور الاضافية وذلك عملا بالقاعدة العلمية فى تفسير القوانين والتي تقتضى بان الخاص يقيد العام ، ولا يغير من ذلك ما انتهى اليه راي الجمعية العمومية بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ من ان — النص الوارد بالتأشيرات الملحة بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات

المالية من ١٩٦٨/٦٧ حتى الآن والذي يخول الوزير المختص سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد الميزانية المسمى « تمويض العائدين عن جهود غير عادية » لاتباع العاملين عن تكليفهم بالعمل مؤداه الا يتقيد الوزير عند وضع هذه القواعد بالحكم القرارات المنظمة للاجور الاسبقية وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بالحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥. طوال السنوات المشار اليها ، لا يغير ذلك من سريان قرار مجلس الوزراء السالف الذكر ما دامت ميزانية المحافظة تضمنت اعتمادا خاصا بأعمال الامتحانات اعتبارا من سنة ١٩٦٥ وما دام الوزير المختص وهو وزير الادارة المحلية لم يضع اية قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد تمويض العاملين عن جهود غير عادية تنفيذا للتأثيرات الملحقه بالميزانية.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة ما قامت به محافظة الشرقية من منح مكافآت للعائدين على اعمال الامتحانات التى اجرتها المحافظة لشغل الوظائف الشاغرة فيها وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(ملك ٤٤٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/١٧)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

الغلب بالاضافة الى العمل الاصلى لوظيفة مدير مكتب التعاون الاقتصادى فى الصناعة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية يوغسلافيا — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بالتصديق على بروتوكول انشاء المكتب وعلى لائحة النظام الاساسى — قرار اللجنة الوزارية لتنظيم والإدارة بجلسة ١٩٦٤/٤/٢٤ بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استعانتهم او نخبهم على اساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى لتوفر جزء من حصة جمهورية مصر العربية القليلة لارتبات هؤلاء الموظفين — اعتبارهم يعملون فى جهة حكومة محلية يسرى عليها ما يسرى

على العاملين بالدولة — خضوع المكافأة التي يتقاضونها لأحكام القانون رقم ٦٧

لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص القوى :

بتاريخ ١٩٦١/١/١٠ أبرمت اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية يوغوسلافيا واقرها مجلس الأمة وتصدق عليها بالقرار الجمهوري رقم ١٣٤٩ في ١٩٦١/٩/١٢ ، ونصت المادة التاسعة منها على انشاء مكتب مشترك مقاره في كل من بلجراد والقاهرة ويعمل به خبراء فنيون واقتصاديون وتجاريون من كلتا الدولتين ، ويختص هذا المكتب بتقديم توصياته الى كلا الطرفين وتتفق الحكومتان على كيفية تشكيل هذا المكتب وادارته وميزانيته التي تمويل من الطرفين على سس متساوية .

وفي ١٩٦١/٢/٢١ أبرم اتفاق بين الحكومتين يقضي بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين تقدم خبراء البلدين في شؤون الاقتصاد والصناعة وتجتمع مرة كل عام على الأقل وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات واصدرت بروتوكولات بما تم الاتفاق عليه ، وهذه البروتوكولات تعتبر جزءا لا يتجزء من الاتفاقية وصدرت قرارات جمهورية بالتصديق على جميع بروتوكولات هذه الدورات .

وفي بروتوكول الدورة الرابعة المبرم في ١٩٦٤/٦/١٨ اتفق الطرفان على انشاء مكتب للتعاون الاقتصادي في الصناعة بين البلدين ، والحق بهذا البروتوكول لائحة النظام الاساسي لتكوين وتنظيم هذا المكتب ، وقد تصدق على هذا البروتوكول وعلى لائحة النظام الاساسي بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٦١ لسنة ١٩٦٤ ، وتخصص بنود النظام الاساسي للمكتب في ائته تابع للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ويخضع لرقابتها ومقره الرئيسي في القاهرة ويجوز بقرار من اللجنة المشتركة انشاء فرع له في بلجراد ، ويعين مدير المكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة ، وتعد اللجنة المشتركة لائحة العاملين بالمكتب بالنسبة للخبراء العرب واليوغسلاف ، وتقسم ميزانية المكتب بالتساوي بين البلدين .

الموضوع على السيد نائب الوزير اشرار سياسته بان ادراج الاعتماد بميزانية
الكتاب موضوع منفصل كلية عن قواعد صرفه واستحقاق القلم بالعمل له
او لجزء منه حسب قوانين الدولة .

واقترح سياسته ما يأتى :

١ — ادراج الاعتماد اللازم لانتداب المدير بمراعاة تناسبه مع مرتب
نائب المدير ويعد الاتفاق مع الجلب اليوغسلافى .

٢ — صرف هذه الأتعاب يتوقف على اعتبارات تحكمها قوانين الدولة
فقد يكون المدير متفرغا او معلما او نصف الوقت وكلها اعتبارات تحكم صرف
المبلغ ومدى استحقاقه كليا او جزئيا حسبما تنص عليه القوانين .

وقد وافق السيد الوزير على ذلك .

وقد تم تغطية المبلغ المستحق عن المدة من اول يولييه ١٩٦٩ حتى آخر
يونيه ١٩٧٠ قدره ١٥٠٠ جنيه مصرى فى حساب مخصص مكافأة مدير
المكتب بالمركز المالى للمكتب فى ١٩٧٠/٦/٢٠ وذلك حفاظا على حق الحولة
فى مقابل ما دفع كمرتب لنائب المدير اليوغسلافى عن الفترة من اول يولييو
سنة ١٩٦٨ حتى ١٩٦٨/١٢/٢١ .

ونظرا لان السيد المهندس لم يتقاضى اى شئ
نظير عمله بالمكتب ابتداء من اول ابريل ١٩٦٨ فانه يطلب بصرف المبلغ
المعلى بالامانات السابق الاشارة اليه . وهو يعمل حاليا رئيسا للإدارة
المركزية للتخطيط الصناعى والبحوث الفنية بالهيئة العامة للتصنيع بالفئة
الامتازة ويتقاضى مرتبا قدره ٢٠٠٠ جنيه مصرى بالاضافة الى بدل تمثيل
قدره ٤٠٠ جنيه سنويا وكان قبل ذلك رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر
لصناعة المطروقت بمرتب سنوى قدره ١٨٠٠ جنيه وبدل تمثيل قدره
٤٠٠ جنيه سنويا .

وتستطلع الهيئة العامة للتصنيع الراى فيما اذا كان سنياسته يستحق
المبلغ المعلى كاملا دون التقيد بالقيود الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٢١

السنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والأجور والمكلفات باعتبار أن هذا المكتب له طبيعة خاصة ، وهل عدم جواز الصرف يسرى على المكفأة المطلوبة بالكامل وقدرها ١٥٠٠ جنيه أم على النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية وحده .

ومن حيث أن السيد المذكور وقد نذب مديرا للمكتب المشار اليه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٦٨ بالإضافة الى عمله الاصلى بموافقة وزير الصناعة تنفيذا لما ينص عليه النظم الاساسى للمكتب من ان يعين مديرا للمكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة المشتركة ، وأنه لما كانت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة قد وافقت بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٦ على أنه بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استمارتهم أو نذبهم من وزارة الصناعة على أساس انه عمل مؤقت او عمل اضلى ، مثلهم مثل مدير المكتب ، وفى هذه الحالة يمكن توفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المقبلة لمرتبات هؤلاء الموظفين ، فان هؤلاء العاملين الذين يعملون فى المكتب المذكور من المصريين يعتبرون انهم يعملون فى جهة حكومية محلية ويسرى عليهم ما يسرى على العاملين بالدولة ، ذلك ان الحكومة المصرية هى التى كلفتهم بالعمل فى هذا المكتب ، أما الالتزام بتقسيم ميزانية المكتب بين البلدين بالتساوى فانه التزام بين الحكومتين أما العاملين فى المكتب فيظلون خاضعين للقوانين المحلية ، هذا بالإضافة الى أن المقر الرئيسى للمكتب فى القاهرة وأن الفترة التى قلم بها السيد المذكور بالعمل مديرا للمكتب كانت قد قضيت بالداخل .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمرتبات والمكلفات التى يقتضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكلفات علاوة على ماهيته او مكلفاته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ ثلاثون فى الملة من الماهية او المكفأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمئة جنيه فى السنة) .

ومن حيث أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧، المشار اليه ، تتناول
كافة المرتبات التى يتقاضاها العاملون نظير الاعمال التى يؤدونها فى اية
جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية مهما اختلفت صورها ، وقد أشار المشرع
فى المادة الأولى من هذا القانون الى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل
وليس على سبيل الحصر وهى الحكومة والشركات والهيئات والمجالس
واللجان والمؤسسات العامة والخاصة اى أن كل موظف عام يؤدى عملا
اضافيا يتقاضى عنه راتبا او اجرا او مكافأة يخضع لاحكام قانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ بالشروط والأوضاع الواردة فيه ، وهو ما استقر عليه افتاء
الجمعية العمومية السابق فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان السيد المهندس انتخب مديرا للمكتب المذكور
بالاضافة الى عمله الاصلى ، وهو جهة حكومية خارج نطاق وظيفته الأصلية ،
كما أن سبيلته لم يكن معارفا خارج الجمهورية ، فانه من ثم يسرى على
المكافآت التى يتقاضاها نظير هذا العمل احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧.
المشار اليه .

ومن حيث ان المادة اولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١
لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن « تسرى
احكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

١ - ب - ج - د -

ز - البالغ التى يتقاضاها العاملون المنتدبون او العاملون فى الداخل
علاوة على مرتباتهم الأصلية من ثم فانه طبقا لاحكام الفقرة (ز) من
المادة الأولى سألقة الذكر يسرى على المكافأة المستحقة للسيد المذكور علاوة
على مرتبه الاصلى احكام القرار الجمهورى المشار اليه على أن يؤدى الى
الخزانة العامة بما يزيد على الحدود القصوى المشار اليها فى هذا القرار
وفى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ آتفى الذكر على أن يخصم من ذلك
النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية لتوفير جزء من حصتها
طبقا لما اقرته اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بجلسته ١٩٦٦/٤/٢٤
مسألقة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المكافاة التى يتلقاهاها السيد المهندس / عن نفيه مدير لمكتب التماون الاقتصادى فى الصناعة بين مصر ويوغوسلافيا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما على ان يخصم من ذلك النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية على النحو سالف الذكر .

(ملك ٢٨٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية — صدور قرار جمهورى بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالترخيص لأحد العاملين فى نقاضى مكافاة من وكالة ابناء الشرق الأوسط نظير العمل الإضافى الذى يؤديه بها قمرها خمسة وعشرون جنيتها شهريا — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية ونصه فى ملته الأولى على إلغاء جميع القرارات التى صدرت لمقتضى الموظفين تطبيقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بزيادة نسبة المكافاة التى يتقاضونها علاوة على مرتباتهم — اقيام وكالة ابناء الشرق الأوسط اثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المكافاة التى يتقاضاها السيد المذكور الى ١٣ جنيتها مكافاة ، ٦ جنيتها بدل انتقال ثابت ، ٦ جنيتها مكافاة تشجيعية — عدم جواز تعديل المكافاة على هذا النحو — جميع المبالغ التى قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور فى حقيقتها مكافاة اضافية نظير عمله بها فى فتر اوقات العمل الرسمية — خضوع هذه المبالغ لنسبة الخصم عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص القوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكلفات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية كتقتصر على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خراج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكلفات علاوة على ماهيته أو مكلفته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافاة الأصلية على الا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا .

كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المثلث إليها في المدة الأولى الى ما يجاوز ١٠٠ ٪ من الماهية أو المكافاة الأصلية .. » .

ومن حيث أنه بالتطبيق لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ بالتخصيص للسيد / في تقاضي مكافاة من وكالة انباء الشرق الاوسط ، نظير العمل الاضافي الذي يؤديه بها ، قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا حيث كان راتبه الأصلي آنذاك سبعة وعشرون جنيها .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ — الذي عمل به اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٩ — فتقضى بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بحيث أصبح نصها على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خراج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكلفات علاوة على ماهيته أو مكلفته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المئة) من الماهية أو المكافاة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة » .

كما صدر في ذات التاريخ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية — الذي عمل به أيضا اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٩ — والذي قضى في مادته الأولى بأن « تلغى جميع القرارات التي صدرت لبعض الموظفين تطبيقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بزيادة نسبة المكافأة التي يتقاضونها علاوة على مرتبتهم » .

ومن حيث انه على اثر صدور هذا القرار قبلت الوكالة بتعديل المكافأة التي رخص القرار الجمهوري رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ للسيد المذكور في تقاضيها بحيث أصبحت ١٣ جنيتها مكافأة ، ٦ جنيها بدل انتقال ثابت ، ٦ جنيها مكافأة تشجيعية وليس من شك في ان تعديل المكافأة على هذا النحو امر غير جائز اذ ينطوي على غش نحو القانون وتحايل على احكامه حتى يمكن الاستمرار في صرف ذات المكافأة التي رخص له استثناء في تقاضيها بالقرار الجمهوري المقتضى ، مع اخراج كل من يتقاضاه من الخضوع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بمراعاة ان المادة الرابعة منه تنص على ان « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية وامانة غلاء المعيشة والجوائز والتمتع والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة الاولى » وليس ادل على ذلك من تقرير مكافأة تشجيعية تصرف اليه شهريا بالاضافة الى المبلغ الذي يتقاضاه نظير العمل الاضافى مع ان المكافأة التشجيعية — كما هو معلوم — لا تصرف الا بصفة عارضة وتقديرا لعمل ممتاز اداه الموظف بالفعل .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان المبلغ التي قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور تحت مسميات عديدة هي في حقيقتها — وكما ارتأت ادارة الفتوى للجهز المركزى للتنظيم والادارة — مكافأة اضافية

لإلغاء عمل أضلفى مما يتعين معه اخضاعها للنسبة المتضمن عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث انه لا محلجة فى القول بأن القانون آتف الذكر اشارة فى حيابته الى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخالص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ومن ثم فان أحكابه لا تسرى على المكلفات التى يتقاضاها الموظف من الوكالة المشار إليها نظير نذبه للعمل بها باعتبار انها انشئت فى بادئ الأمر كشركة توصية بسيطة وانها بقيت بعد تنازل أصحابها عنها الى المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر محتفظة بذاتها كمشروع خاص للمؤسسة او منشأة تابعة لها — لا محلجة فى هذا القول لأنه ايا كان النظر فى مدى سريان أحكام القانون المذكور على المبالغ التى يتقاضاها الموظف من الشركات عموما وايا كان شكلها القانونى ، فان المادة الأولى منه اوردت « المؤسسات الخاصة » ضمن الجهات التى تخضع المبالغ التى يتقاضاها الموظف منها لأحكامه . ولا جدال فى ان وصف « المؤسسة الخاصة » يلحق بالوكالة خلال الفترة السابقة على تنازل أصحابها عنها الى المؤسسة المذكورة ، كما يلحقها ايضا خلال الفترة التالية لهذا التنازل حتى مع التسليم ببقائها كمشروع خاص .

كما لا يسوغ القول فى هذا الصدد بأنه كان يتعين استصدار قرار جديد من رئيس الجمهورية بالتخصيص للعامل المعروضة حالته فى تجاوز الحد الأقصى للمكافأة وأنه يجب الا يضار من تراخى الجهة المختصة فى استصدار هذا القرار ، ذلك ان الأمر فى النهاية متروك لتقدير هذه الجهة دون الزام عليها فى هذا الشأن .

واخيرا لا محل للاحتجاج بأن بدل الانتقال الثابت الذى تقرر للعامل المذكور انما كان نظير نفقت فعلية قلم بصرفها ، ذلك ان هذا البديل

لم يقرر الا بعد الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٨ المتسنى
اليه ويقتصد التحليل على احكام القنون حسبما سبق البيان .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان جميع المبالغ التى قبلت
وكالة انباء الشرق الاوسط بصرفها للسيد / هى فى حقيقتها
مكافأة اضافية نظير عمله بها فى غير اوقات العمل الرسمية .

وبناء على ذلك فان هذه المبالغ تخضع للنسبة المتصوص عليها فى
المادة الاولى من القنون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٥١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

المكافأة التى يحصل عليها العامل لقاء قيامه بأعمال تصفية الشركة
التجارية العقارية — خضوع هذه المكافأة لاحكام القنون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان السيد / فى قيامه بأعمال تصفية
الشركة التجارية العقارية انما يقوم بأعمال لدى احدى الجهات التى حددها
القنون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وان المكافأة التى يحصل عليها لقاء هذا العمل
لا تعدو ان تكون فى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ،
نوعا من المكافآت الاضافية او الخاصة او مبلغا من المبلغ التى يتقاضاها
بوصفه منتدبا بقرار من المؤسسة التى كان يتبعها ابلان كونه رئيسا لمجلس
ادارة احدى شركاتها بالاضافة الى مرتبه الاصلى للقيام بأعمال تصفية الشركة
التجارية العقارية الامر الذى يجعل هذه المكافأة تخضع لاحكام القنون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .
ايا كان تكييف المركز القانونى للمصنف ومدى اعتباره عاملا او وكيلًا عن
الشركاء فى قيامه بأعمال التصفية .

ومن حيث ان الثابت ان السيد / يتقاضى بدل تمثيلًا

قدره ١٠٠٠ جنيه بوصفه رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العلمية للسلع الغذائية ، ومن ثم لا يمنح علاوة على ذلك أى نوع من البدلات والأجور والمكافآت التى تسرى فى شأنها أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه عملا بأحكام المادة السادسة منه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العلمية للسلع الغذائية فى تلقى مكافأة نظير قيامه بتصفية الشركة التجارية العقارية لتقليصه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ ج سنويا عملا بأحكام المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

(ملف ٢٢/٢/٧٩ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢)

أجناسي

الفصل الأول — اقلية الأجانب وامتيازهم .

الفرع الأول — اقلية الأجانب في البلاد .

الفرع الثاني — امتياز الأجنبي عن البلاد .

الفصل الثاني — استخدام الأجانب .

الفصل الثالث — حظر تملك الأجانب العقارات .

الفصل الرابع — حظر تملك الأجانب للأرض الزراعية وما في حكمها .

الفصل الأول
أقلية الأجانب وإيمانهم
الفرع الأول
أقامة الأجانب في البلاد

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

تمتع الدولة بسلطة عامة مطلقة في تغيير مناسبات أقلية أو عدم أقلية الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقا مع المصالح العام — عدم التزامها بالسماح له بالدخول في أراضيها أو بعد أقلية إلا إذا كانت تشريعاتها توجب له حقا في ذلك .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة ، أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها ، والحق في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للحفاظ على كيانها وأمنها في الداخل والخارج ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تغيير مناسبات أقلية أو عدم أقلية الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقا مع المصالح العام ، فلا تلزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بعد أقلية بها إلا إذا كانت تشريعاتها توجب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها ، فإن لم يوجد ، وجب عليه مخالفة البلاد مهما تكن الأعداء التي يتعلل بها أو يتمل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخص له فيها بإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة .

(طعن ١٦٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

اقالة الأجنبي في مصر هي مركز قانوني لا بد أنشئته من صدور قرار إداري — يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خلسة أم عادية أم مؤقتة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وأقامة الأجانب ، أن اقامة الأجنبي في مصر خلسة أم عادية أم مؤقتة هي مركز قانوني لا ينشأ من طقاء نفسه ، بل لا بد أنشئته من صدور قرار إداري به .

(طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

(ملحوظة : في نفس المعنى طعن ٣٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة

(١٩٦٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

أنواع الإقامة الثلاثة الخاصة والعادية والمؤقتة وسلطات الدولة في كل منها — حق الدولة في الإبعاد والقيود التي ترد على هذا الحق طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب .

ملخص الحكم :

أن الأصل في اقامة الأجنبي بتقليم الدولة وفي حق الدولة في إبعاده هو أن الدولة إذا ما سمحت للأجنبي بالدخول إلى إقليمها فإنه لا يترتب على ذلك إنشاء حق دائم لهذا الأجنبي في الاستقرار بإقليمها فهذا الحق مقصور على المواطنين وحدهم . وتحدد الدولة عادة للأجنبي الذي يفد إلى إقليمها مدة اقامة معينة يفرض الإقليم لزوماً عند انقضائها ما لم تسمح له بتجديد هذه المدة لأجل آخر معلوم — ويتمتع الأجنبي خلال هذه المدة

بالأوضاع التى تحددها الدولة فى هذا الشأن غير ان حق الأجنبى فى ذلك المصرح له بها ، بالاقلمة والتنقل داخل اقليم الدولة وفقاً للشروط يرد عليه قيد أساسى مستمد من حق الدولة فى البقاء والمحافظة على كيانتها . وهذا الحق الأصيل كاف وحده لتحويل الدولة سلطة إبعاد كل أجنبى يهدد سلامتها وذلك على الرغم من عدم انتضاء مدة الاقلمة المصرح بها والواقع انه لم تكن هناك قواعد قانونية تنظم اقامة الأجنبى فى مصر اقامة مؤقتة واقلمة دائمة الى أن أبرمت اتفاقية مونترو بالفناء الامتيازات الأجنبية منتبهة الشارع المصرى الى ضرورة معالجة امر دخول الأجنبى هذه الديار واتلتهم بها بتشريع محدد فصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقلمة الأجنبى فى مصر على أن هذا القانون وأن نظم دخول الأجنبى فى هذه البلاد وخروجهم منها الا انه اكتفى فى شأن اقامة الأجنبى بنص المادة العاشرة منه ، وهذه المادة تلزم الأجنبى بمغادرة الاراضى المصرية بمجرد انتهاء مدة الاقلمة التى رخص له بها اذ حصل على ترخيص بعدها قبل انتهائها فلم يبين هذا القانون احكام الترخيص بالاقلمة ومحتها . وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر واقلمة الأجنبى فى مصر ونص فى ملحقته الخمسة والعشرين على الفناء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه كما فى المرسوم الصادر فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٢٨ الخاص بإبعاد الأجنبى وقد بين المشرع فى هذا المرسوم بقانون احكام دخول الاراضى المصرية والخروج منها والاقلمة بها والإبعاد منها فبسط فى المادة التاسعة منه القاعدة العامة وهى ان الترخيص بالاقلمة شرط لاقلمة الأجنبى فى مصر فخرجت هذه المادة بانه يجب على كل أجنبى أن يكون حاصلاً على ترخيص فى الاقلمة وأن يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقليمته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية فى مد اقليمته وتمسكت المادة العاشرة الأجنبى من حيث الاقلمة الى ثلاث فئات :

الاولى تضم الأجانب ذوى الاقامة الخاصة وهم اجانب رخص لهم بحكم القانون فى الاقامة مدة معينة تتجدد وجوباً عند الطلب الا فى حالات استثنائية . وجاء فى الفقرة الخامسة بند الأجانب ذوى الاقامة الخاصة أو يخصص لأفراد هذه الفئة فى الاقامة لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ ونصت المادة الخامسة عشرة من هذا القانون على أن (لوزير الداخلية بقرار منه ابعاد الأجانب ولا يجوز ابعاد الاجنبى ذى الاقامة الخاصة أو العادية الا اذا كان فى وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها فى الداخل أو فى الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان عالة على الدولة ويشترط اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية — المادة ١٦) والفئة الثانية التى نصت عليها المادة العاشرة هى فئة الأجانب ذوى الاقامة العادية . والفئة الثالثة هى فئة الأجانب ذوى الاقامة المؤقتة : اما الفئة الثانية (الأجانب ذوى الاقامة العادية) فتضم اجانب رخص لهم بحكم القانون فى الاقامة مدة معينة — خمس سنوات — الا فى حالات استثنائية يجوز للسلطة التنفيذية تجديد اقامتهم . اما الفئة الثالثة (الأجانب ذوى الاقامة المؤقتة) فتضم اجانب جعل الترخيص لهم فى الاقامة وكذلك تجديدها جوازا للسلطة التنفيذية . وقد قدر الشارع فى التفريق ما بين مختلف هذه الفئات ظروف مصر الخاصة ومصالحها والفرض الذى يهدف اليه الاجنبى من الاقامة ومدى تجاوبه أو تنافره مع حاجة الدولة فليس الأمر على سواء بالنسبة لهؤلاء جميعاً من حيث مصالح الدولة وسياساتها العامة . وفناد ما تقدم ان المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنظم الاجنبى الذى يقيم فى مصر ان يحصل على ترخيص بها من وزارة الداخلية وتلزمه بمغادرة الاراضى المصرية بمجرد انتهاء مدة الاقامة المرخص له بها ما لم يحصل قبل انتهائها على ترخيص بدها فإذا ما انقلم بغير ترخيص سواء كان ذلك ابتداء ام بعد انتهاء مدة

أقلية سبق أن رخصي له بها جاز انتهاء اقامته وتكليفه بمغادرة البلاد فحق الاجتنب في الأقلية بإقليم الدولة من الحقوق التي تستقبل هي بالتمتع فيها وتنظيمها وتعيين ما يترتب عليها من آثار دون أن يرد على سلطاتها في ذلك قيد الا ان ترتبط بمعاهدة او تصدر تشريعا خاصا في هذا الشأن وقد رخص الشارع المصري للاجنبي ذي الأقلية الخاصة وبحكم القانون في الاقلية عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٦ من مايو لسنة ١٩٥٢ المنشور بالعدد رقم ٨٧ من الوقائع المصرية — وجعل هذه المدة تجدد وجوبا اي دون مجال لتفسير السلطة التنفيذية بمجرد الطلب ويستثنى من كل ذلك ان يكون الاجنبي في احدى حالات الإبعاد المنصوص عليها في المادة ١٥ مقرة ثانية التي لم تترك إبعاد الاجنبي من قوى الأقلية الخاصة خاضعا لتفسير السلطة التنفيذية بل حددت الحالات التي يجوز فيها الإبعاد واشترطت لاجرائه اخذ رأي لجنة خاصة يبين تشكيكها المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر فاذا ما وجد الاجنبي في احدى هذه الحالات سقط حقه في الترخيص وفي تجديد الترخيص .

(ملعن ٥٥٥ لسنة ٧٩ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

الأيضا :

أقلية اجنبي المعارضة لا تعدو ان تكون صلة وقتية عبثية لا تقوم الا على مجرد التسليم من جانب الدولة — الترخيص او عدم الترخيص له بالأقلية ومد او عدم مد اقليته — ترخص الإدارة في تغيير ذلك بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام — عدم اقرارها بالسماح له بالدخول أو بمد اقليته الا اذا كانت تشريعها ترتب له حقا في ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وأقلية الاجتنب المريحة في انه * يجب على كل اجنبي ان يكون

حاصلا على ترخيص في الإقامة وإن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية على مد إقامته . « فالترخيص أو عدم الترخيص للأجنبي بالإقامة ، وعدم أو عدم مد إقامته بعد ذلك ، هو على مقتضى المسألة المذكورة من المسائل التي يترخص الإدارة في تقديرها بسلطة مطلقة في جوار ما تراه مقتضا من الصالح العام ، وليست سلطتها هذه مقيدة بقيود أو آثار قانونية معينة يفرضها القانون مقيدا ، ومرد ذلك إلى أن الدولة بحكم مالها من سيادة اقلية تتمتع بسلطة علية مطلقة في تقدير مناسبات اقلية أو عدم اقلية الأجنبي في أراضيها ، ولا تلزم قانونا لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد إقامته بها ، إلا إذا كانت تشريعها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقرها ، فإن لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار أو الفرائع التي يتعلل بها أو يتحجج بها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته على الأمن أو الآداب . إذ إقامته العارضة لا تعدو أن تكون صلة مؤقتة عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودي من جانب الدولة ، وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطانها المطلقة استنادا إلى سيادتها على أراضيها وحقوقها في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها ومصالح رعاياها حسبما يترأى لها أنه محقق للمصلحة العامة بأوسع معانيها . وعلى هدى ما تنقسم ، فإن الإدارة إذ أصرت على مغادرة المظنون عليها للبلاد بعد انتهاء مدة إقامتها التي كانت قد رخصت لها بها ، وإذا رفضت مدها بها لها من سلطة تقديرية مطلقة في هذا الشأن بمرأاة أن سلوكها مقترنا بمناصحتها في فترة إقامتها الأخيرة التي انتهت لا يبرر هذا المد بصرف النظر عن تعللها لهذا المد بحجة الاستئثار بحملات طوان لدة قد ظهر للحكمة أنها مع ذلك قد انتفضت — أن الإدارة إذ تصرقت على هذا النحو لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطتها في شيء ، ومن ثم يسكون الحكم المظنون فيه قد جاء مخالفا للقانون ، فيتعين الضأوه ونقض طلب وقف التنفيذ ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الإلقاء .

مقدمة رقم (٢١٤)

المبدأ :

ترخص الجهة الإدارية في تجديد الاقامة المؤقتة او عدم تجديدها وفقا لما تراه ملائما للمصالح العام — التزام الأجنبي بمغادرة البلاد اذا لم تجدد الاقامة — السماح بالاقامة المؤقتة لا يعنى حقا منتها في الاقامة الخاصة — مجرد السماح للأجنبي الذى انتهت اقامته الخاصة بالعودة الى البلاد ازيارة والدته لا يعنى تجديد اقامة خاصة سبق ان انتهت قبل العودة — انتهاء شبهة اساءة استعمال السلطة في ابعاد الأجنبي في مثل هذه الصورة .

ملخص الحكم :

اذا كتبت وزارة الداخلية قد وافقت على عودة المدعى الى البلاد ومنحته تأشيرة بالاذن بدخول مصر عاد بمقتضاها في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ لفرض خلس معين هو زيارة والدته الطاعنة في السن بعد وفاة والده ولدة محدودة بموقوفة عندها شهران اثنان على سبيل التسلح الجرد لاغرض المذكور ، فموافقة وزارة الداخلية والحالة هذه لا تدعو ان تكون سمحا لهذا الأجنبي بدخول البلاد لاقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه جهة الادارة بسلطانها التقديرية في حدود ما تراه متفقا والمصلحة العامة فلها ان ترخص ابتداء في الاقامة او لا ترخص كما ان لها تحديد مدة هذه الاقامة ، وكذا تجديدها اذا انتهت او عدم تجديدها ومتى انتهت الاقامة المرخص فيها ورفضت الادارة تجديدها لما قام لديها من اسباب جبررة واعتبارات تتصل بالامن وبالمصالح العام ويرجع اليها في تقدير خطورتها وجب على الأجنبي مغادرة البلاد فورا . ولا يحول دون ايثار الصالح العام وتغليب جانب الامن وضروراته وسلامه السولة في هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للأجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن والثابت من الأوراق ان جهة الادارة كتبت تستطيع بعد ابعاد الماطعون عليه في اعتاق العدوان الطائش على مصر عدم التصريح له بالعودة الى البلاد ، ولكنها سمحت له في ابريل سنة ١٩٥٨ بالدخول بتأشيرة

مؤقتة تلبية للعوامل السالف شرحها ثم مدت الإدارة بعد ذلك اقامته هذه حتى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٦، والترخيص في الاستيلاء وتجديدها على ما سلف بيانه جازي لها وقد طلبت ادلة المباحث العلية يكتبها رقم ٥٨/٧٦٥٠ في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ عدم مد فترة اقامته المؤقتة. العارضة لأسباب تتعلق بأمن البلاد وسلامتها ومن ثم فان هذا التسامح السخي من جانب الإدارة من جهة وتقييم السبب المتصل بالصالح العلم من جهة أخرى والوضع القانوني للبطعون عنده من حيث طبيعة حقه في الإقامة والإجراء الذي اتخذ حياله من جهة ثالثة كل أولئك يبعد بل ينبغي أصالة شبهة إساءة استعمال السلطة ويهدر القول بأن مخالفة تمت لأحكام القانون . هذا إلى أن المطعون عليه قد غادر البلاد بالفعل مع زوجته وأولاده في ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠ .

(ملعن ٥٥٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

إذا كانت اقامة الأجنبي مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسبتها سلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها — إذا كانت اقامته خالصة أو عارية فلا إدارة رفض الترخيص بها أو تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو المسكينة أو كان على الدولة — لا ضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — الحالات التي يتعين فيها أخذ رأي هذه اللجنة .

ملخص الحكم :

أنه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخالصة أو العارية أو المؤقتة) ، إلا أنه يلزم فيها جميعاً ، طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية . فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت

فى تقدير منسلطتها بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه منقفا مع المصلحة العامة
يتوسع مفعولها ، اذ الاقلية المعارضة لا تعتد ان تكون صلة وثيقة عابرة
لا تقوم الا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه
الصلة مهما تكرر تجديدها ، ما دام لم يصدر قرار ادارى ينشئ للاجانب
مركزا قانونيا فى اقلية من نوع آخر . واذا كانت الاقلية خالصة او عادية
كان لها ان ترفض الترخيص بها او تجديدها ، حتى لو توافرت شروطها
الآخري ، اذا كان فى وجود الاجنبى ما يبيد امن الدولة او سيلاستها
فى الداخل او فى الخارج او اقتصادها القومى او الصحة العامة او الادامه
العيلة او السكينة العامة او كان علة على البهولة ، وذلك بدون حاجة
الى اخذ رأى اللجنة المخصوص عليها فى المادة ١٦ اذ اشترطت
اخذ رأى هذه اللجنة انها يلزم ، طبقا للمادة ١٥ ، فى حالة ابعاد الاجنبى
من نوى الاقلية الخاصة او العادية خلال مدة الاقلية المرخص له فيها ،
فلا يلزم اخذ رايها عند تقرير ملاحة الترخيص للاجنبى فى الاقلية او
تجديدها ايا كانت صفتها بعد انتهائها ولا عند ابعاد الاجنبى من نوى
الاقلية المؤقتة حتى خلال مدة الاقلية المرخص له فيها .

(طعن ١٦٧٩ لبيئة ٤ قه — جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

(طعن ٤٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

تميز القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ غة الاجانب نوى الاقلية الخاصة —
اعتبارا اقلتهم فى البلاد فى حكم الاقلية الممتدة — اسس ذلك : هو ان
الترخيص بالاقلية لهم ويتجديدها بقوة القانون ، دون ان يكون الادارة سلطة
تجزئية فى هذا الشأن — رفض الترخيص بالاقلية او تجديدها اذا ما توافرت
جالة من الحالات المتصوص عليها فى المادة ٢٦ من هذا القانون — مشروط
بعرض امر ابعادهم على اللجنة المشار اليها فى المادة ٢٩ ، ووجوب موافقتها
على ذلك .

ملخص الحكم :

أن قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٠،
في شأن دخول واقلة الأجانب ، بأراضي الجمهورية العربية المتحدة
والخروج منها ، المنشورة بالجريدة الرسمية في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠
بالمعد رقم ٧١ قد انورد اليك الثالث منه لأعظم تراخيص الاقليات .
وقد نصت المادة السادسة عشرة منه على أنه يجب على كل اجنبي ان
يكون حاصلًا على ترخيص في الاقليات وعليه ان يصادر اراضي الجمهورية
العربية المتحدة عند انتهاء مدة اقامته ، ما لم يكن قد حصل قبل ذلك
على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته . وقسمت المادة ١٧
منه الاجانب من حيث الاقليات الى ثلاث فئات :

- ١ — اجانب ذوي اقامة خاصة .
- ٢ — اجانب ذوي اقامة عادية .
- ٣ — اجانب ذوي اقامة مؤقتة .

وحددت المادة ١٨ منه فئات الاجانب ذوي الاقليات الخاصة ، وهم
خمس فئات . وجاء في الفقرة السابعة من هذه المادة ما يلي : (ويرخص
لأفراد هذه الفئة في الاقامة مدة عشر سنوات تتجدد عند الطلب ، وذلك
ما لم يكونوا في احدى الحالات المتصوص عليها في المادة ٢٦) ووضح
ان المشرع قد ميز فئة معينة من الاجانب (ذوي الاقليات الخاصة) نظرا
لتوطد الصلة بينهم وبين الجماعة الوطنية ، وارتباطهم بها ماديا او معنويا
وهؤلاء هم : الفلسطينيون ، والاجانب الذين ولدوا في الاقليم المصري قبل
تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، والاجانب الذين
مضى على اقامتهم في الاقليم المصري عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر
المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ والاجانب الذين مضى على اقامتهم اكثر من
خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام ، والطباء ورجال الادب والفن والصناعة
والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد . فوخص لهم
في الاقليات مد عشر سنوات بحكم القانون . كذلك قرر ان يكون تجديد
هذه المدة وجوبيا لمدة عشر سنوات اخرى بمجرد الطلب ، وذلك فيما

عدا الحالات التي يحقق فيها بالنسبة لهؤلاء الأجانب مسيّب من أسباب الإبعاد . ومن ثم يتضح أن اقلية الأجانب المنتمين الى هذه الفئة — وهي الاقلية الخاصة — هي في الواقع تضم عناصر قانونية وقضائية لكفيل بجعل الأبعاد بعيدا عن الأهواء والتشريع . وقد كان التشريع السابق المرسوم بقتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يقتصر في هذا الصدد على اشتراط لخذ رأي اللجنة السالف ذكرها دون أن يستلزم موافقتها .

(طعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٥٢ ، لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨)

القرار الثاني إبعاد الأجنبي عن البلاد

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

إبعاد الأجانب — هو حق مقرر للدولة ، ولها سلطة تقديرية لإبرارته
تقيدها بحسن استعمال هذا الحق ، بقيام الإبعاد على أسباب جدية ،
يتقضيها الصالح العام في حدود القانون .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة ان للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب
غير المرغوب في بقائهم وفقاً لخطرهم ، وتأميناً لسلامتها ، وصيانة لكيانها
شعباً ومجتمعاً من كل ما يضره . كما ان للدولة الحق في تقدير ما يعتبر
ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية وما لا يعتبر كذلك ، ولها حق
اتخاذ الاجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الانسانية ، وما
تعترف عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لإبرار ابعاد ولا يرد على هذا
الحق الا قيد حسن استعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب
جدية يتقضيها الصالح العام في حدود القانون .

(طعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٤٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

إبعاد الأجانب — مدى رقابة القضاء الإداري على قرار الإبعاد —
وقوف هذه الرقابة عند حد المشروعية او عدمها في نطاق الرقابة الإدارية —

أساس ذلك واثره — ليس للقضاء وزن مناسبات قرار الإبعاد أو التدخل في تقدير خطورة سببه — دخول ذلك في نطاق الملاحة التقديرية للإدارة بنفسه خطورة سببه — دخول ذلك في نطاق الملاحة التقديرية للإدارة بنفسه معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

ليس للقضاء الإداري ، في حدود رقابته القانونية أن يتطرق إلى بحث ملاءمة الإبعاد الذي كشفت جهة الإدارة عن سببه ، أو أن يتدخل في تغيير خطورة هذه السبب ، وسواء ما يمكن ترقية عينه من أكثر بللالي نفسه محل وزارة الداخلية فيها هو متروك لتقديرها ووزنها . بل أن وزارة الداخلية حرة في تقدير أهمية المصلحة العامة المتغيرة المتغيرة عنها والاثر الذي ينسبها ، ولا هيئة للقضاء الإداري على ما تكون منه عقيدتها واقتناعها في شيء من هذا ، ذلك أن نشاط هذا القضاء في وزنه لتقاربات الإبعاد ينبغي أن يقف عند حد الشروعية أو عصمها في نطاق الرتبة الإدارية فلا يجوزها إلى وزن مناسبات قرار الإبعاد أو مدى خطورتها مما يدخل في نطاق الملاحة التقديرية التي تتركها الإدارة وتقرر بها بنفسه معقب عليها فيها ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

بمعنى ٢٤ لسنة ٨ ق ٤ ٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

سقوط حق الأجنبي في الإقامة بالقرار الصادر بإبعاده — موافقة الإدارة على عودته لفرض خاص معين يعتبر من قبيل الترخيص في إقامة عارضة مبتدأة — وجوب مغادرة البلاد إذا رفضت الإدارة تجديدها للإيجاب تتعلق باتن التولية والمصالح العام — لا يحول دون ذلك تحقق مصلحة شخصية للأجنبي في التمسيد .

مغض الحكم :

ان المسمى وان كان في الماضي من الاجتهد ذوي الاقامة الخاصة بالبلاد الا انه حقه في هذه الاقامة قد سقط والى البت انزلها التقونية بعد ان صدر القرار رقم ١٧ من السيد وزير الداخلية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ . بناء على تحريكات ادارة المالح العلمية وموافقة اللجنة المختصة بمعالجة لخطورته على امن الدولة وسلامتها ونشاطه المعادي لابان للمصالح الخارجية على مصر في سنة ١٩٥٦ ، وبعد ان نفي هذا القرار بمقتضى هو وزوجته من البلاد الى فرنسا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بعد سحب بطاقتي اقامتهما الخاصة رقمي ٢٦٣٥٨ و ٢٦٣٥٩ والراجح اسميها في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٧ في قائمة المنوعين من دخول البلاد ، وعدم طعنه قضائيا في هذا القرار في المجلد القانوني ، ومن ثم لمن موافقة وزارة الداخلية بعمد ذلك على موافقة الى البلاد ومنحه تأشيرة بالان في وصول مصر على بمقتضاها في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ لغرض خلع معين من وزارة والدته المسنة بعد وفاة والده ، ولادة محددة موقوتة عندها شهران على سبيل التسليح المخصص لتوابع التنشئة ، التي يكونان بمثابة التماسح له بوصفه اجنبيا بدخول البلاد لاقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه الادارة بسلطتها التقديرية في حدود ما تراه متقيا والمصلحة العلمية فلهذا ان ترخص ابتداء في الاقامة اولا ترخص كما لها تحديد مدة هذه الاقامة ، وكذا تجديدها اذا انتهت او عدم تجديدها ، ومتى انتهت الاقامة العرضية المرخص فيها وبفضت الاجلوة تجديدها لما قلر لديها من استيفاء بمررة تنص على الامن والمصالح العلم ويرجع اليها تقدير خطورتها ، وجب على الاجنبي مغادرة البلاد فوراً ولا يجوز دون ايثار المصالح العلم وتخليه جانب الامن وضروراته وسلامة الدولة في هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للاجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها لفترة من الزمن .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

تعليق :

اقامة الاجنبي وابياعهم لنام محلي الدولة .

على الصفحات التالية سيجد الباحث دراسة للدكتور نعيم عطية :

عشرها بجملة ادارة تضليا الحكومة (العدد الأول — السنة الثالثة) ولئن
كلت هذه الدراسة قد اعتمدت من اقلية الاجانب وابعادهم في ظل المرسوم
بقتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في قبل جوازات السفر واقامة الاجانب الذي
التي بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الاجانب بأراضي
الجمهورية والخروج منها ، إلا ان الدراسة المذكورة لا زالت تحتفظ بقيمتها
للبلادين ذلك ان احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الخاصة بأنواع الاقامة
التي تمنح للاجانب في مصر ، وابعادهم اذا لزم الامر لم تختلف اختلافا جفريا
عن احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ،

احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ معديا بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠

تمت المدة ١٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الاجانب من حيث
الاقامة الى ثلاث فئات : ١ — اجانب ذوي اقامة خاصة ٢ — اجانب ذوي
اقامة عادية ٣ — واجانب ذوي اقامة مؤقتة .

ولوضحت المادة ١٨ الاجانب ذوي اقامة الخاصة بأنهم :

١ — الاجانب الذين ولدوا في الاقليم المصري قبل تاريخ نشر
المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم فيه حتى تاريخ العمل
بهذا القانون .

٢ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في الاقليم المصري عشرون سنة
سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع
اقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون . وكانوا قد دخلوا الاراضي
ببطريق مشروع .

٣ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة
اكثر من خمس سنوات كانت تجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون
وكانوا قد خاضوا اراضيها بطريق مشروع . وكذلك الاجانب الذين مضى على
اقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها اذا كانوا في الحالاتين يقومون
بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي او يؤدون خدمات هامة او ثقافية او فنية
للبلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

٤ — العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة عشرة سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

وأوضحت المادة ١٩ أن الأجانب ذوي الإقامة العادية هم :

الأجانب الذين مضى على إقامتهم في التعليم المصري خمس عشرة سنة .
سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكثروا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة خمس سنوات يجوز تجديدها .

ونصت المادة ٢٠ على أن الأجانب ذوي الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة . ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .

وقد كشف التطبيق العملي للمادة ٢٠ عن عدم انساق أحكامها مع تطورات المجتمع ، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى ضرورة تعديل هذه المادة ، وخاصة أن أحكامها قد استمرت جامدة على صورتها التي كتبت عليها منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن رغم التطورات التي طرأت على أنظمة الإقامة خلال تلك الحقبة .

وانطلاقاً من سياسة الحكومة في بذل أقصى جهد لتوفير الجو الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي أمام رؤوس الأموال الأجنبية والعربية بهدف تنشيط الاستثمار المنتج للحصول على أكبر معدلات النمو والموارد المتاحة ، وتحقيقاً للاستقرار العقلي للأجانب ذوي الارتباط الأسري بمصر ، وتيسيراً على الأجانب ذوي الارتباط الطويل والتوى بمصر والعمل على خلق جو من الثقة والاستقرار ليطمئن المستثمرون على أموالهم ومشروعاتهم .

لذلك فلا عنصر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ مستهدفا تطبيق الاعتبارات المشار إليها حيث قضى بإضافة فترة جديدة الى المادة ٢٠ من القانون بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها تمييز منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات للأجانب ذوي الإقامة المؤقتة ، ويجوز تجديدها وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

وجدير بالذكر ان هذا التعديل المقترح لا يخل بسلطة وزارة القوى العاملة والتدريب المهني في تجديد فترة الترخيص بالعمل للأجانب بما يكتل عملية الأيدي العاملة الوطنية من الملقبة الأجنبية ، ولا بالتعاون القائم بين وزارة الداخلية ووزارة القوى العاملة والتدريب المهني في مواجهة مخالفة الأجانب لأحكام قانون العمل حيث ان الأصل طبقا للمادة ٢٠ هو منح الترخيص لمدة سنة واحدة وان منح الترخيص لمدة ثلاث سنوات هو امر استثنائي يكون صدوره منوطا بقيام الحاجة اليه وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية . (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠) .

ومضت المادة ٢١ فلوضحت انه « يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره الاجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها ويمعد طلبها .

وأضافت المادة ٢٢ انه لا يجوز لأحد افراد الفئتين المشار إليهما في المادتين ١٨ و ١٩ الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة اشهر ما لم يحصل قبل سفره او قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من مدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأعذار يقبلها . ولا يجوز ان تزيد مدة الغياب على الخارج على سنتين .

ويترتب على مخالفة الاحكام المتقدمة منقوط حق الأجانب في الإقامة بالترخيص له فيها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتخيمون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية او للخدمة الإجبارية اذا تدموا ما يكبت ذلك .

ولا يجوز طبقا للمادة ٢٢ من القانون للأجانب السكنى رخص لمدة في

الدخول أو في الإقامة لفرض معين إن يخالف هذا الفرض الإبعاد المحسول على إبن بذلك من مدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

ولا يقتنع بالإقامة الخاصة إلا للشخص المرحض له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه حين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية في الجمهورية العربية المتحدة سنتان من تاريخ إعلان مدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

ويجب على كل أجنبي طبقاً للمادة ١٦ من القانون أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يفاد أراضى الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته .

ويعد أن أوضح البلب الثالث من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ معدلاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ الأحكام الخاصة بتراخيص الإقامة مضمناً الباب الرابع إلى عرض أحكام الأبعاد ، فلوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٥ بقرار منه أبعاد الأجانب . ونصت المادة ٢٦ على أنه لا يجوز أبعاد الأجنبي من قوى الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القوم أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكنية العامة أو كان عالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ وموافقتها .

ولوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٧ أن يأمر بحجز من يرى أبعاده مؤقثاً حتى تتم إجراءات الأبعاد . ونصت المادة ٢١٨ على أن يبين وزير الداخلية الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الأبعاد وإعلانه وتنفيذه .

وتشكل لجنة الأبعاد على الوجه الآتي :

١ — وكيل وزارة الداخلية رئيساً

٢ — رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية

بمجلس الدولة عضواً

- ٢ — رئيس إدارة الفتوى والتشريع كوزارة الخارجية
بمجلس الدولة عضو
- ٤ — مدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عضو
- ٥ — مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية عضو
- ٦ — مندوب عن مصلحة الأمن العام عضو

وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها . ويشترط لصحة انعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل — وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

ويقولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رأيها فى امر الإبعاد على وجه السرعة . (المادة ٢٩) .

ونصت المادة ٣٠ على أن لمدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقرار منه ان يفرض على الاجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتعذر تنفيذه ، الإقامة فى جهة معينة والتقدم الى مقر الشرطة المختص فى المواعيد التى يعينها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده .

ولا يسمح للاجنبى الذى سبق ابعاده بالعودة الى اراضى الجمهورية العربية المتحدة الا باذن من وزير الداخلية .

الفصل الثاني استخدام الأجانب

مقدمة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف بين الحكومة والأجانب أحكام القانون الخاص رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ولم يستند أحكام القانون العام رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في شأن عقد العمل الفردى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ خرجت عن نطاق هذا البحث اذ نصها خالص ببيان كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون والبحث هنا يستدعى المناضلة بين نصين تشريعيين احدهما نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتوظيف المواطنين الأجانب والاخر نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .

فالمادة الثانية عشرة من قانون توظيف الأجانب تنص على انه .

لا يصرف للوظف الاجنبى من مدة خدمته اى معاش او اية مكافأة ومع ذلك فللمجلس الوزراء ان يقرر منح مكافآت خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية .

والمادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى تنص على انه .

اذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه ان يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته .

وقد انتهى رأى القسم إلى أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمعد العمل الفردى ينظم حالة عامة هي علاقة العمل بين العمال وأرباب الأعمال على العموم أما القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فإنه ينظم خصوصية من خصوصيات القانون الأول وهي علاقة طائفة معينة من العمال هم الموظفون الأجانب برب عمل معين هو الحكومة المصرية .

ولما كانت القوانين التى تنظم حالة عامة لا تلغى ضمنها القوانين التى تنظم خصوصية من خصوصيات هذه الحالة وكان النص الذى ينظم حالة خاصة أولى بالتطبيق — فى نطاق ما ينظمه — من النص الذى ينظم حالة عامة فإن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ هو الذى يسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف بين الحكومة المصرية والموظفين الأجانب استثناء من احكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمعد العمل الفردى .

(فتوى ١٦ — فى ١٩/١/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ٢/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات — أجازتها تعيين مدرسي لغات وموظفين اثنين لجانب — وجوب التقيد فى أعمال هذا النص بالحكم الخاص الوارد بالمادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف اجانب — مؤداه عدم جواز اسناد أية وظيفة عامة الى اجنبى الا فى احوال استثنائية واذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية وعملية خاصة لا تتوافر فى مصر .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ٢/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية ، تنص — قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٥ — على أنه « يجوز أن يعين فى الكليات مرسومو لغات حية اجانب ، ويكون تعيينهم ... » ثم صارت تنص بعد التعديل على أنه « يجوز أن يعين

مدرسو لغات حية وموظفون فنيون اجانب ، ويكون تعيينهم ... » واوله ما يلاحظ هنا اضافة عبارة « موظفون فنيون اجانب » على النص الاصلى . وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٥ ان المقصود بهؤلاء الموظفون هم « الفنيون من الاجانب كالماء المتخلف والفن يستعمل بهم فى التدريس والبحث من غير ان يكونوا من اعضاء هيئة التدريس ... » فالمذكرة الايضاحية المشار اليها صريحة فى ان قصد الشارع انسابا ينصرف الى الموظفين الفنيين الاجانب الذين يستعمل بهم فى التدريس والبحث دون ان يكونوا من اعضاء هيئة التدريس ، يؤيد هذا النظر ان هناك تشريعا خلاصا بشروط توظيف الاجانب وهو المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ، وتفيد احكامه الخصة اى حكم عام يتعلق بالموضوع الذى ينظمه حتى ولو تصدر هذا الحكم العام بتشريع لاحق له ، وهذا المعنى كان قائما فى ذهن الشارع عند اصداره القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يدل على ذلك ما صدر من تشريعات معدلة لهذا المرسوم بقانون فى تواريخ لاحقة ، ومن بينها القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ .

وتنص المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه بأنه « لا يجوز اسناد اية وظيفة عامة مدنية كانت او عسكرية الى اجنبى الا فى احوال استثنائية ، واذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية او عملية خاصة لا تتوفر فى مصر » . ومن الواضح ان هذه المادة — وهى اضيفت نطقا من نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ — لا تسمح بتعيين اجانب فى وظائف اطباء المقيمين بمستشفيات الجامعة ، لأن المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف متوافرة فى المصريين . ونظرا لأن التشريع الجديد فى شأن تنظيم الجامعات المصرية — الذى صدر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ — لم يعدل من الوضع القائم قبل صدوره فى صدد الحالة المعروضة ، لذلك فان تعيين اطباء مقيمين من الاجانب — من الدرجة السادسة — بمستشفيات جامعة القاهرة هو امر غير جائز طبقا للتشريع القائم .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المادة :

المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن توظيف الأجانب - جواز تجديد عقد استخدام الأجنبي لمدة تزيد على خمس سنوات بشرط ألا تتجاوز كل مدة على حدة خمس سنوات ،
ملخص القوى :

يستفاد من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ أن المادة الرابعة منه تقرر قاعدة عملة في شأن تعيين المواطنين الأجانب مقتضاها أن يكون تقرير تعيينهم أو استناد الوظيفة اليهم لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأن تبدأ هذه المدة من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة - ويجوز للحكومة خلال السنتين الأوليين من مدة الخدمة فسخ العقد بشرط اعلان الموظف قبله ذلك بثلاثة أشهر كما يجوز لها فصله دون اعلان سابق اذا ساء سلوكه. أو قصد تقصيرا فاحشا في تأدية واجباته (م ٩ من المرسوم بقانون) .

واستثناء من هذه القاعدة رأى المشرع في المادة السادسة عشرة أن يكون تعيين الموظفين الأجانب ، في وظائف معينة ، على سبيل الاختبار ، أي أن تعيينهم في هذه الوظائف لا يكون نهائيا من تاريخ تسلم أعمالها تطبيقا للقاعدة العامة المشار إليها ، ومن ثم يكون الحكم المشترك بين المادتين الرابعة والسادسة عشرة ، وهو ما يتعين أعمال الاستثناء في مجاله دون سواء ، هو الحكم الخاص بطريقة تعيين الأجنبي - فقد ورد الاستثناء في المادة السادسة عشرة في خصوص هذه الطريقة إذ قضت بأن « يكون تعيين الموظفين الأجانب في وظائف معينة على سبيل الاختبار » وذلك استثناء من القاعدة العامة التي نصت عليها المادة الرابعة وهي تقضى بأن يكون التعيين نهائيا من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة دون قضاء فترة اختبار . يؤيد هذا النظر سيق عبارة نص الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة ذلك أنها بدأت بهذه العبارة « في حالة اختبار الأجانب للوظائف الآتية » ثم بينت الوظائف على سبيل الحصر وتلتها مباشرة

العملية الآتية « ويكون تعيينهم فيها تحت الاختيار على سبيل الاستثناء من أحكام المادتين الرابعة والخامسة » مما يدل على أن الاستثناء المقصود في هذه العبارة مقصور على الحكم الخاص بطريقة التعيين دون سواه من الأحكام التي تناولها نص المادة في فقراتها الأخرى ، ومنها الحكم الخاص بعدم جواز بقاء هؤلاء الموظفين في الخدمة بعد سن الستين .

أما القول بعدم جواز تجديد مدة الخدمة بحيث تزيد على خمس سنوات استنادا إلى أن القانون قد فصل بين تقرير استناد الوظيفة لأجنبي وبين اختيار الأجنبي الذي يشغل هذه الوظيفة ، هذا القول مردود بأن نص المادة الحالية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشر إليه صريح في الدلالة على أن المشرع يجيز تجديد مدة خدمة الأجنبي في الحكومة بعد مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى إلى الرابعة ، وهي الأحكام الخاصة بشروط تعيين الأجانب ومدة استناد الوظيفة إليهم ، وقد أوجب على الوزارة ذات الشأن أن تظن الموظف الأجنبي برغبتها في التجديد وذلك خلال ميعاد يختلف باختلاف مدة العقد . فإن كانت هذه المدة دون ثلاث سنوات وجب الإعلان قبل انتهاء العقد بثلاثة شهور ، وإن زادت على ذلك وجب الإعلان قبل انتهاء العقد بستة شهور .

ولما كان الشارع يجيز تجديد هذا النوع الأخير من العقود الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات وقد تبلغ هذه المدة خمس سنوات وهي الحد الأقصى لمدة استناد الوظيفة لأجنبي طبقا للمادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، فإن تجديدها عندما تبلغ هذا الحد أو ما دونه بقليل يقتضي لزما أن تزيد في مجموعها على خمس سنوات ، وذلك بشرط ألا يتجاوز كل مدة على حدها خمس سنوات على نحو ما انتهت إليه الجمعية في فتاها السابقة الصادرة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

أما التنبيه في المادة الحالية عشرة إلى مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى إلى الرابعة فإنه لا يعنى مستوى مراعاة شروط تعيين الأجانب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ، ومدة التعيين

المقصود من عليهما في المادة الرابعة وحدها الاقصى خمس سنوات وذلك في كل مرة يتم فيها تعيين اجنبى او تجديد تعيينه — وتتمتع بعض المادتين الرابعة والخامسة عشرة على هذا النحو يتفق وطول عبارات النصوص ويحل التفسير والعقود بين احكامها ، وذلك باعتبارها جميعا كل نص في مجله دون المدار حكم من احكام القانون هو اعتقده :

(نقوى ٢٥٦ — في ١٩/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

موظفون اجانب — تعيينهم — خضوعه لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب — سرعان هذه الاحكام على من يشغل منهم. كية وظيفة علمية بمعناها العام لا الخالص — مقتضى ذلك سريتها على وظائف .
الممثل .

ملخص النقوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب على انه « لا يجوز اسناد اى وظيفة علمية مدنية او عسكرية الى اجنبى الا فى احوال استثنائية اذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية او عملية خاصة لا تتوافر فى مصرى » وتنص المادة الثانية — على ان « يقدم الوزير المختص اقتراح اسناد الوظيفة الى اجنبى الى لجنة الموظفين الاجانب المنصوص عليها فى المادة الخامسة لبحثه وايداء رايها فيه ، ويرفع الى الوزير للمصادقة عليه وتحديد مدة الاسناد » وتنص المادة ١٨ على ان « يمين الوزير الخفية الخارجين عن هيئة للمال والعمال بالميلومة بعد موافقة وزارة المالية على اسناد الممثل اليهم وعلى تحديد رواتبهم او اجورهم » .

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكر ، ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، هو قانون خالص ، يطبق على طائفة خاصة من الموظفين ، هي طائفة الاجانب الذين يشغلون الوظائف العلمية فى الدولة :

وقد ضلّول هذا القانون بين شروط وكيفية تعيين هذه الطائفة بين الموظفين والجهة المختصة بإجراء التعيين ، كما يتضح من تلك النصوص ان المشرع إنما قصد بالوظائف العلية معناها العلم لا الخاص ، فإلغائها حتى بالنسبة الى وظائف المال .

ولكى يعتبر الشخص موظفا علما خاضعا لأحكام الوظيفة العلية ان يعمد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق علم تنصير السحولة او احد لشخص القانون العلم الأخرى عن طريق الاستغلال المبكر ، وذلك بشكله منسبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

١٩٠ هـ (١٩٦٤/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية — الموظفون والعمال الأجانب به — اثر اسقاط التزام استغلاله ، الممنوح لشركة ليون ، بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ على مركزهم القانوني — اعتبارهم من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم احكام قانون الوظائف العلية فيها لم يرد بشكله نص خاص في قرار انشاء مؤسسة الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية او اللوائح التي تضعها — خضوع العاملين بهذه المؤسسة من السودانيين في معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم اجانب من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ — عدم جواز معاملتهم بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة مواطني الجمهورية السودانية الذين يعملون في خدمة الحكومة بمعاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ قضى في مآلته الاولى باستطال التزام استغلال مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية الممنوح لشركة ليون ، وقضى في مآلته الثانية بأن يتولى ادارة المرفق مؤسسة عامة

أنشأ لهذا الغرض وتسمى مؤسسة الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية
يكون لها الشخصية المعنوية .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١
المشار اليه وإدارة مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية بواسطة
أحد اشخاص القانون العلم هو مؤسسة الكهرباء والفاز بمكتبة الاسكندرية
في فان موظفي وعمل المرفق المذكور يعتبرون من الموظفين العموميين
وتسرى في شأنهم أحكام قانون الوظائف العامة ، فيما لم يرد بشأنه
نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها
مجلس الإدارة ، وذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
الخاص بالمؤسسة العامة .

ومن حيث انه اعتبارا من استقلال السودان في أول يناير سنة ١٩٥٦
أصبح السودانيون يتمتعون بجنسية سودانية ، ومن ثم أصبح المواطنون
السودانيون في حكم الموظفين الأجانب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الأجانب ، ومقتضى ذلك ان موظفي وعمل
مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية من السودانيين ، الذين أصبحوا
موظفين عموميين اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١
يخضعون في معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم أجانب .

ولا يسوغ الاستناد الى أحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة
مواطني الجمهورية السودانية الذين يعملون في خدمة الحكومة معاملة
من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة — في خصوص هذا
الموضوع — اذ تنص المادة الاولى من هذا القانون على ان « يعامل مواطنوا
الجمهورية السودانية الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة في أول يناير
سنة ١٩٥٦ وكذلك الذين يوجدون في الخدمة عند العمل بأحكام هذا
القانون ، معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك
فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بشؤون التوظيف والمعاشات والمكافآت
وجاء في الفكرة الايضاحية لهذا القانون انه « قبل استقلال السودان
في أول يناير ١٩٥٦ كان فريق من الموظفين السودانيين يعمل بوزارات

الحكومة ومصلحتها جنبتا إلى جنب مع أخوانهم المصريين غير أن الوضع قد تغير منذ استقلال السودان ، حيث أصبح الموظفون للسودانيون يتمتعون بالجنسية السودانية وهي جنسية اجنبية ، وبذلك أصبح يتأولهم في هذه الوظائف يتعرض مع القواعد المتصوص عليها في قوانين الدولة ، التي تشترط ألا يشغل الوظائف العامة الا من كان يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ..

ولما كان هذا الوضع يترتب عليه الاضرار بحالة هؤلاء الموظفين ... لذلك رعى اعداد مشروع القانون المرافق ... فلو اوضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ومن المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، أن معاملة المواطنين السودانيين معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى احكام القانون المذكور ، قلصة الاثر على موظفى الحكومة ومصلحتها من السودانيين الذين كانوا في خدمة الحكومة في أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك الموجودين في خدمة الحكومة وقت العمل بأحكام هذا القانون في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، فذا وفضلا عن المجال الزمنى المحدد لتطبيق القانون المشار اليه ، فان هذه الاحكام انما تنصرف - محسب - الى من كان يعمل في خدمة وزارات الحكومة ومصلحتها العامة في التاريخين المذكورين .

وترتبطا على ذلك فان السودانى الجنسية الذى كان يعمل مستخدما بشركة ليون وشركاه بالاسكندرية التي كتلت تقوم على استقلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ، وذلك وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولم يصبح موظفا عاما الا اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون وانشاء المؤسسة العامة للكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ومنحها الشخصية المعنوية ، ومن ثم فانه لم يكن يعمل في خدمة إحدى وزارات الحكومة او مصلحتها العامة ، لاني اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ولا في تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة

١٩٦٠ إلى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وبالتالي فإن أحكام هذا القانون لا تنطبق في شأنه .

(مثنوى ١٦٠ — مثنوى ١٩٦٤/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبحث :

موظف أجنبي — عدم خضوعه لأحكام قوانين التوظيف العامة —
خضوعه لقوانين خاصة منها القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٦ — عدم استحقاقه أى معاش عن مدة خدمته بالدولة — التطوير التشريعى لوضع الموظفين الأجانب فى ضوء قوانين الجنسية .

ملخص الفتوى :

لا حجاج أيضا بما قضى به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فى شأن المعاشات الخيرية الذى رتب معاشات للموظفين الأجانب ، ذلك لأن هذا القانون صدر فى أعقاب أول قانون للجنسية المصرية هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، والملاحظ من استقراء أحكام هذا المرسوم بقانون أنه لم يفرق بين المصرى الأصيل والمصرى المتجنس من حيث التمتع بخلافه الحقوق ، فكان الاثنان على قدم المساواة من جميع الوجوه ، إلا أن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ (وما تلاه بعد ذلك من قوانين) قد أتى بهذه المغيرة بين المصرى الأصيل والمصرى المتجنس فحظر على الأخير حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمواطنين إلا بعد مضى خمس سنوات على ترخيص كسبه الجنسية ... لذلك يكون من المقبول والحالة هذه أن رتب قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٢٩ للأجانبى حقا فى معاش ، ورغم ذلك فإن هذا الأمر لم يدم كثيرا ، إذ صدر المرسوم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بتوظيف الأجانب ونص صراحة فى المادة ١٣ منه على عدم منح الموظف الأجنبى عن مدة خدمته أى معاش أو مكافأة ، على النحو السابق أيضا .

وحاصل ما تقدم أنه لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ، وهى المسألة المعروضة .

لذلك فلا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنيد بجنسية
الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش.

(فتوى ٦٦٢ - في ١٢/٧/١٩٦٥)

مقدمة رقم (٢٢٦)

المادة :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بالصدار قانون التسامح
والمعاشات لوظفي الدولة المدنيين - نصها على عدم سريان أحكام هذا
القانون على الموظفين والمستفيدين والمبال الاجانب الا من يستثنون بقوانين
خاصة - شغل الاجنبي لأحدى الوظائف التي ينتفع شغالها بأحكام هذا
القانون لا يترتب عليه حتما انتفاعه بأحكام قانون القلمين والمعاشات ما لم
يقرر إخضاعه لأحكام هذا القانون بنص في قانون خاص - عدم سريان هذا
القانون على العمال الفلسطينيين الذين يعينون بأحدى الوظائف التي ينتفع
شغالها من أحكامه .

بالخص الفتوى :

ان المبدأ السائد في تشريعات مختلف الدول هو وجوب أن يكون من
يتولى وظائفها العامة منتبها الى جنسيتها لأن الوظيفة العامة ، هي من
الحقوق الخاصة بالوطنيين ، وقد كتبت الجنسية المصرية دائما شرطا
لترتيب التزامات وتقرير حقوق مختلفة من بينها حق شغل الوظائف
العامة ، ولما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة أكد ذلك بأن نص في المادة السابقة على أن « يشترط في من يعين
في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متعنا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

واستثناء من هذا الأصل صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢، فمرد
شأن جواز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات

«العلماء ويضمن في ملحقته الأولى على أنه » استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المشار إليه ، يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العلمية ويعملون في شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » .

ولما صدر قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت المادة السابعة على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متبعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعمل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالجنسية إلى تولي الوظائف المعاملة .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب يعملون معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .. » .

وبذلك أصبح التمتع بجنسية إحدى الدول العربية يتساوى مع التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة في حق شغل الوظائف العامة وأن قيد المشرع حق التمتع بجنسية إحدى الدول العربية بأن تعامل الدولة التي ينتمي إليها العربي رعايا الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالجنسية إلى تولي الوظائف العامة بها ، ويستثنى من هذا الشرط الأخير الفلسطينيون العرب للظروف الخاصة التي يجتازها الوطن الفلسطيني تحت نير الاحتلال الصهيوني فيعينون في وظائف الجهاز الإداري للدولة شأنهم شأن رعايا الجمهورية العربية المتحدة دون أي قيد أو شرط .

وإن كان الأصل ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميه وعمالها المدنيين من أن « يقصد بالمتعدين في تطبيق أحكام هذا القانون

الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم في المادة (٤١) من القانون المرافق » .

وان المادة الأولى من القانون المرافق تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للهيئات التالية :

١ — موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم او اجورهم او مكلفاتهم في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيما عدا المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما .

ب — موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفى الدولة .

ج — موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بقتاعهم بالحكم هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومفاد هذا الاصل انه متى اسندت الى شخص من الأشخاص احدى الوظائف المربوطة مرتبها او اجرها او مكلفتها في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الجهات المشار اليها فيما عدا المعاملين بقوانين معاشات اخرى أصبح مقتعاً في تطبيق احكام قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر .

الا ان المادة ٥٥ من هذا القانون تنص على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الاجانب ، وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة » .

ومؤدى هذا النص ان شغل الاجانب احدى الوظائف التي انتفع شاعلوها بالحكم قانون التأمين والمعاشات لا يترتب عليه حتما انتفاعهم .

بحكم هذا القانون إذ استثناءهم القانون من أحكامه ما لم يتقرر إخضاعهم
لاحكام قوانين خاصة .

ولما كان استثناء الفلسطينيين من شرط جنسية الجمهورية
العربية المتحدة الذي يتطلبه شغل وظائف الجهاز الإداري للدولة
أو وظائف المؤسسات العلمية وإن كان من شأنه جواز تعيينهم في وظائف
هما ينتفع شاغلوها بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ إلا أن احتفاظهم
بجنسيتهم الفلسطينية وهو الأمر الذي أكدته النص القاضي بجواز تعيينهم
في الوظائف العلمية ، حفاظاً على الكيان الفلسطيني وإبرازاً لوجوده من
شأنه أن يخضعهم للنص الوارد في المادة ٥٥ من قانون التامين والمعاملات
علا تسمى في شأنهم أحكام هذا القانون ما لم يصدر قانون خاص بإخضاعهم
لأحكامه ذلك أن القانون قد اقتصر على اجازة تعيين الفلسطينيين شأنهم
شأن رعايا الجمهورية العربية المتحدة في وظائف الدولة دون أن يقرر
استثناءهم من أحكام المادة ٥٥ من قانون التامين والمعاملات التي تقرر
عدم سريان أحكام هذا القانون على الأجانب وذلك عدا من يستثنون
بقوانين خاصة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم
احقية العمال الفلسطينيين بإدارة المركبات بالقوات المسلحة في الانتفاع
بأحكام قانون التامين والمعاملات .

(ملف ٥٨/١/٥٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

تعيين عامل سوري في إحدى الشركات قبل تأميمها وسريان قانون
التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ عليه — تأميم الشركة في
١٩٦١/٧/٢٠ — صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلاحقة نظام
العمالين بالشركات واشترته في التهيئة الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦
في شأن توظيف الأجانب — لا يستحق هذا العامل أي مكافأة أو معاش عن

بخدمته اعتبارا من هذا التاريخ تطبيقا لقص المادة ١٢ من هذا القانون —
الشركة والمعامل ان تسترد ما دفع الى هيئة التأمينات الاجتماعية من اقساط —
لا يجوز الإبقاء على هذا المعامل بعد سن السنتين — نصوص قانون التأمينات
الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

المعامل المذكور عين بالشركة سنة ١٩٥٤ ولذلك فلان استحقاقه
للمعاملي او المكافاة يخضع للقواعد النافذة وقتئذ ، وهي احكام المرسوم
بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ومن بعده قانون
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى استحدث في شأن الاجانب احكام المادة
٢٥ منه التى تنص على انه « لا يجوز للاجانب ان يزاولوا عملا الا بعد
الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وان
يكون مصرا لهم بالالتزام بشرط المعاملة بالمثل مع الدولة التى ينتمى اليها
الاجنبى وفى حدود تلك المعاملة ... الخ » وبغض النظر عما اذا كانت
الشركة قد اتبعت احكام هذه المادة فيما يتعلق بطلب الترخيص بالعمل ،
فلان المعامل المذكور قد عين عملا وطبقت عليه احكام القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية التى لم تفرق بين المصرى
والاجنبى ، واستمر الوضع على هذا الحال الى ان اتمت الشركة فى
١٩٦١/٧/٢٠ وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨
لسنة ١٩٦١ بثلاثة نظام بوظيفى وعمال الشركات التى عمل به من
١٩٦١/١٠/٣١ خاليا من اية احكام خاصة بالاجانب سوى شرط التعيين
الذى يقضى بان يكون العامل مصريا او من احدى الدول العربية التى
تعامل الجمهورية العربية بالمثل ، وهذا الشرط لا ينطبق على المعامل
المروضة حالته لانه معين قبل العمل بثلاثة المذكورة ، ثم صدر بعد ذلك
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بثلاثة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذى عمل بها من ١٩٦٢/١٢/٢٩
وقد اشترت في ديوانتها الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن توظيف

الاجتنب والذي تنص المادة ١٢ منه على ان « لا يمنح الموظف الاخير عن مدة خدمته اى معاش او مكافأة » . ولذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المذكورة لا يستحق العامل المعروضة حالته اى مكافأة ، ويكون له والشركة استرداد ما دفع لهيئة التأمينات الاجتماعية من المدة اللاحقة على هذا التاريخ اما المدة السابقة عليه ، فانه يستحق عنها مكافأة وفق الاحكام القانونية النافذة وقتئذ والتي تضمنها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث انه عن حق العامل المعروضة حالته فى البقاء فى الخدمة فانه وقد خرج عن مجال تطبيق الاحكام الخاصة بالتعيين فى كل من اللوائح الصادرة بقرارات رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، و ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بسبب سبق تعيينه بالشركة وفق احكام قانون العمل قبل التأميم ، ولان عقد العمل الخاص به ليس محدد المدة ، فانه يخضع لاحكام انتهاء الخدمة التى يخضع لها العاملون الدائمون بالشركة ومن بينها انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين طبقا للمادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يجوز ابقاءه بعد ذلك لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية لانه لا يستحق معاشا او مكافأة عن مدة خدمته اللاحقة على ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما سلف البيان .

(ملف ٩/١/٣ — جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجتنب فى الجمهورية العربية المتحدة — سريته على الوظائف الحكومية ووظائف مؤسسات وشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بفسلح التواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجانب فى الجمهورية العربية المتحدة ، قد صدر استنادا الى المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المصريين بالدولة التى نصت على ان « تسرى على توظيف الأجانب القواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » الأمر الذى قد يوحى بان احكام هذا القرار لا تسرى الا على العاملين الأجانب المعنيين فى الجهات الحكومية الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الا ان القرار المذكور وقد اشار فى ديباجته الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين فى القطاع العام ، ونص فى المادة الاولى منه « على عدم جواز اسناد وظيفة مدنية الى اجنبى الا اذا اقتضت الضرورة ذلك ... الخ » بطريق التعميم لان الوظيفة المدنية تشمل الوظائف الحكومية كما تشمل الوظائف فى مؤسسات وشركات القطاع العام وفلك على خلاف نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب التى تقضى بلته « لا يجوز اسناد اية وظيفة علمية الى اجنبى الا فى احوال استثنائية » مما يفيد قصر الاحكام الواردة به على الاجانب المعنيين فى نطاق الوظائف العلمية ، بالاضافة الى ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حينما نصت على عدم جواز اسناد اعمال مؤقتة او عرضية الى الاجانب الا وفقا للتواعد التى يضعها مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية اشارت الى وجوب مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب وهى الاحكام التى تسرى على توظيف الاجانب عموما فى الجمهورية العربية المتحدة وهى التى وردت فى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ومن بعده فى القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ويجب مراعاتها من باب أولى عند اسناد اعمال دائمة الى الاجانب ، وهذا كله يفيد انطباق احكام القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ على الاجانب الذين يعينون بعد صدوره فى المؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(فتوى ١٢٦٢ — فى ١١/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط
توظيف الأجانب - نصها على أن يحق للحكومة فصل الموظف (الأجنبي) في
أي وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سلوكه أو تقصيره
تقصيرا ثانيا في تلبية أعمال وظيفته - سريتها على الموظف الأجنبي لأن
علاقته بالوظيفة العامة هي علاقة مؤقتة بطبيعتها مردها إلى حالة الضرورة
التي تقتضي تعيين موظفين أجانب في أحوال استثنائية .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف الأجنبي - شأن المدعي - بالوظيفة العامة هي
علاقة مؤقتة بطبيعتها لأن مردها إلى حالة الضرورة التي تقتضي تعيين
موظفين أجانب في أحوال استثنائية ، لذلك افرد المشرع لها قواعد
خاصة بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف
الأجانب تضمنت بيان طريقة تعيينهم وانتهاء خدمتهم وفصلهم تأديبيا ،
ومن ثم لا تسري على الموظف الأجنبي القوانين المنظمة للموظف العام ،
ولا ينتفع بها فيها من مزايا أو ضمانات ، ومنها الضمانات المتناقة
بالتأديب والمحكمة التأديبية ، بل يسري عليه - عند ثبوت سوء سلوكه
أو تقصيره - تقصيرا شديدا في عمله - نص المادة التاسعة من المرسوم
بقانون المشار اليه والتي تنص بأنه « يحق للحكومة فصل الموظف
(الأجنبي) في أي وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سوء
سلوكه أو تقصيره تقصيرا ملخصا في تلبية أعمال وظيفته .

(طعن ٢٨٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٣)

تعليق :

أولا : بشأن توظيف الخبراء الأجانب صدر قرار وزير التنمية الإدارية

برقم ٢ لسنة ١٩٧٩ في أول فبراير ١٩٧٩ ونص في مادته الأولى على أن يعمل في شأن هؤلاء بالأحكام الواردة في هذا القرار .

وأوضح القرار وظائف الخبرة وشغلها فنص على أن « يكون توظيف الخبر بطريق التعاقد في حدود الاعتبارات المالية المدرجة بموازنة الوحدة من بين قوى الخبراء والتخصصات النادرة أو التي يتعذر الحصول عليها من بين مواطني جمهورية مصر العربية » . (المادة ٢) .

« ويكون شغل الخبر لوظيفة لها بطاقة وصف وتحدد واجباتها ومسئولياتها واشترطت اللازم توافرها من يشغلها » (المادة ٢) .

و « تبرم السلطة المختصة عقد توظيف الخبر لمدة لا تتجاوز سنة تبدأ من تاريخ استلام العامل ويجوز تجديدها وعليها أن تخطر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بذلك » (المادة ٤) .

و « يتضمن العقد المبرم مع الخبر البيانات الآتية :

- أسماء طرفي العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
- البيانات الشخصية المتعلقة بالخبر .
- مدة التمسك .
- وصف الوظيفة المسندة إلى الخبر وتحديد واجباتها ومسئولياتها .
- المكافأة الشهرية المقررة للوظيفة .
- أيام العمل وساعاته والأجازات المقررة للخبر .
- الجزاءات التي يخوِّض توقيعها على الخبر .
- المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .
- البيانات الأخرى التي ترى الوحدة اضلقتها إلى ما تقدم وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار » (المادة ٥) .

و « على الوحدة التحقق من الشهادات والأوراق المقدمة من
الخبر وفي جميع الأحوال يشترط اعتداد ما يقدمه الخبر من أوراق من وزارة
الخارجية المصرية » (المادة ٦) .

وعن الأجر والتعويضات والحوافز تكلمت المواد من ٧ الى ١٢ من قرار
وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الأجانب فنصت
المادة ٧ على أن « يحدد في العقد المكافأة الشهرية للوظيفة التي يشغلها
الخبر ويتضمن هذا الأجر الحقوق والميزات المالية التي تنقرر للخبر مقابل
تعليمه بأعمال تلك الوظيفة » . ونصت المادة ٨ على أنه « يجوز زيادة المكافأة
الشهرية المقررة للخبر عند تجديد عقده وذلك بما لا يجاوز ١٠ ٪ من المكافأة
الشهرية عن مدة تعاقدته السابقة » .

ونصت المادة ٩ على أنه « يجوز للوحدة منح الخبر مقابلاً عن الجهود
غير العادية والأعمال الإضافية التي تكلف بها وكذلك ما تراه ملائماً لطبيعة
الوظيفة من ميزات عينية » . ونصت المادة ١٠ على أن « تتحمل الوحدة
ببساطة سفر الخبر من محل إقامته الى جمهورية مصر العربية كما تتحمل
نفقات عودته في غير حالة فسخ العقد بناء على طلبه . وفي حالة زيادة مدد
التعاقد مع الخبر عن سنة تتحمل الوحدة نفقات قدوم وعودة زوجة الخبر
وأولاده الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة وفي جميع الأحوال تتحمل الوحدة
ببساطة نقل الأدوات اللازمة لأداء واجبات الوظيفة ولتمتع الخبر وذلك في
حدود ٢٠٠ ٪ من الوزن المسموح به » . ونصت المادة ١١ على أن « تسرى
على الخبر القواعد المطبقة على العاملين المصريين بالدولة في شأن استرداد
النفقات التي تكبدها في سبيل أداء أعمال الوظيفة » . كما « يجوز منح
الخبر مكافأة تشجيعية كما تسرى عليه نظم الرعاية الصحية والاجتماعية
المقررة للعاملين بالوحدة » . (المادة ١٢) ويستحق الخبر في نهاية التعاقد
مكافأة بمواقع أجر شهر عن كل سنة قضاها وذلك على أساس آخر مكافأة
شهرية تقضاها (المادة ١٣) .

ونصت المادتان ١٤ و ١٥ من قرار توظيف الخبراء الأجانب على إحضارهم

«الاجازات التي يستحقها و» للخبير الحق في اجازة بأجر كامل في ايام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء . ويجوز تشييل الخبر في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة ذلك او ان يمنح اياها عوضا عنها .

و « يستحق الخبر الاجازات المينة فيما يلي بأجر كامل :

١ — اجازة عارضة لمدة سبعة ايام في السنة . ب — اجازة اعتيادية لمدة شهر في السنة . . ولا يدخل في حساب الاجازة الامتناعية ايام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية ما عدا العطلات الاسبوعية . ج — اجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة . فلذا كلفت مدة العقد تقل عن سنة استحق الخبر نسبة من الاجازات المشار اليها تنفق ومدة العقد » .

وعن الجزاءات التي يمكن توقيعها على الخبراء الاجانب نصت المادة ١١ : على انه « يجوز للسلطة مجازاة الخبر في حالتي اخلاله بواجبات وتليفته او سلوكه سلوكا معيبا باحد الجزائين الآتيين : ١ — الاذار بفسخ العقد . ب — فسخ العقد مع حرمة من المكافاة الشاملة عن باقي مدة العقد ومكافاة نهائية الضخمة » .

وعن انتهاء العقد نصت المادة ١٧ على انه « يجوز للخبر ان يطلب كتابة انتهاء العقد وذلك قبل انتهاء المدة المحددة له . وفي هذه الحالة لا يستحق مكافاة شاملة عن المدة الباقية من العقد وكذلك المكافاة عن فترة التعاقد التي تم خلالها طلب انتهاء العقد » . ونصت المادة ١٨ على انه « يجوز للسلطة المختصة لأسباب تقدرها فسخ العقد قبل انتهاء مدته وفي هذه الحالة يستحق الخبر تعويضا يعادل المكافاة الشاملة المقررة عن المدة الباقية وكذلك مكافاة نهائية الضخمة عن مدة التعاقد » .

واخيرا نصت المادة ١٩ من القرار المشار اليه على ان « تظل العقود المبرمة مع الخبراء الاجانب سارية وفقا للتواعد التي كان معمول بها الى ان تنتهي مدتها ويراعى في حالة تجديدها اتباع الايكل الواردة في هذا القرار » .

ثانياً — تنظيم عمل الأجانب في قانون العمل :

نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تكوين العمل على أنه مع مراعاة شرط المعاملة بالمثل يخضع استخدام الأجانب للأحكام الواردة في هذا الفصل (الفصل الثالث) .

ونصت المادة ٢٧ على أنه « لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملاً إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون مبرحاً لهم بالأقاليم . يقصد بالعمل في تطبيق أحكام هذا الفصل كل عمل صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو فني أو لية مهنة أو حرفة بناء على ذلك العمل في المهنة المنزلية » .

والأجنبي هو من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ويناف عليه . فإن جميع المواطنين العرب والأقربة يعتبرون أجانب في حكم النمس .

ويشترط لزاوله الأجنبي عملاً في مصر شرطان :

الشرط الأول : الحصول على ترخيص في العمل من إدارة ترخيص العمل للأجانب المختصة وهي إدارة موجودة بكل مديرية بمديرية القوى العاملة بالمحافظات .

الشرط الثاني : أن يكون الأجنبي مبرحاً له بالأقاليم في مصر فإذا كان موجوداً يقصد المصلحة أو في مهنة فلا يجوز له ممارسة العمل في مصر . والحكمة من حظر تشغيل الأجنبي إلا إذا توافر الشرطان السابقان هو حماية القوى العاملة المصرية من المزاوجة والاعتبارات القومية بحيث يكون عمل الأجنبي ضرورياً للاقتصاد القومي . ورخصة العمل تعد بمثابة إذن للأجنبي بممارسة العمل في مصر وهي محدودة زمن حيث الزمان والمكان والأشخاص . . . فلا يجوز من حيث المبدأ أن يكون عمل الأجنبي في مصر مؤدياً إذا الأصل أنه مؤقت مهما استطاعت المادة أو تجددت .

وبما من حيث المكان فإن الرخصة تكون مباحة في نطاق جغرافي معين كمحافظة معينة أو بلد معين .

ولها من حيث الاستثمارات من الرخصة تكون محدودة بالاستثمار لدى صاحب عمل بذاته او منشأة معينة لهذا فترك الاجنبي العمل لدى الوزارة المصرح له بها تعين عليه ان يخطر بذلك وزارة القوى العاملة والجهات المختصة .

ولفظ (العمل) الذي يزاوله الاجنبي لفظ مطلق يشمل كل أنواع الاعمال - تجارة او صناعة او زراعة او مالية او اية حرفة او مهنة خاصة بما في ذلك الخدمة المنزلية (كمرية مثلا) ومع ان عمال الخدمة المنزلية مستثنين من تطبيق احكام قانون العمل الا ان هذا الاستثناء لا يرى بشأن تشيخيل الاجانب في مصر .

ويلاحظ انه بعد ان صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن مكاتب للتخصيص في العمل للاجانب يكون مقره هيئة استثمار المال العربي والاجنبي .

ونصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ على ان « يحدد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقراري منه شروط الحصول على الترخيص بالعمل المشار اليه في المادة السابقة ولجرائته والبيانات التي يتضمنها واجراءات تجديده والرسم الذي يحصل منه بما لا يزيد على مئة جنيه ، ويحدد حالات سحب الترخيص قبل انتهاء مدته وحالات اعفاء الاجانب من شرط الحصول على الترخيص وكذلك اعفاء الاجانب من شرط المجاملة بالمثل اذا طلبت إحدى الجهات المعنية لذلك .

ويلتزم كل من يستخدم اجنبيا اعلى من شرط حصوله على الترخيص ان يخطر الجهة الادارية المختصة من ذلك خلال ٤٨ ساعة من مزاوله الاجنبي العمل .

وقد اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ لتنفيذ المادة ٢٨ الراجحة في شأن شروط الترخيص في العمل للاجانب . ونص

هذا القرار على أن « على كل أجنبي يرغب في أن يزاول عملاً بجمهورية مصر العربية أن يحصل على ترخيص بذلك » .

ويحدد وكيل الوزارة المختص بقرار منه الأوضاع والإجراءات التي تتبع للحصول على الترخيص ومدته وتجديده والتظلم من رفض الطلب » .
(المادة ١٤) .

« وتتولى مديرية القوى العاملة الواقعة في دائرتها المركز الرئيسي للمنشأة إصدار الترخيص » .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يخضع مكتب التراخيص الذي أنشئ بالهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي يتلقى ويبحث الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب الذين يوافق مجلس إدارة الهيئة على مشروعاتهم وكذلك طلبات المالكين من الأجانب لديهم وإصدار تراخيص العمل الخاصة بهم » (المادة ٢) .

ونصت المادة الثالثة على أن يراعى في منح تراخيص العمل الشروط الآتية :

أ - عدم مزاحمة الأجنبي للأيدى العاملة الوطنية .

ب - حاجة البلاد الاقتصادية .

ج - الاحتياج القومي للمنشأة لهذه الخبرة .

د - أن تتناسب مؤهلات وخبرات الأجنبي مع المهنة المطلوب الاذن له بالعمل فيها .

هـ - حصول الأجنبي على الترخيص في مزاولة المهنة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد .

و - التزام المنشآت التي يصرح لها في استخدام خبراء أو فنيين أجانب بتعيين مساعدين مصريين تتناسب مؤهلاتهم مع مؤهلات هؤلاء الخبراء

والفنيين وتدريبهم على أعمالهم واعداد تقارير دورية عن مدى تقدمهم .

ز — تفصيل الأجنيى المولود والمقيم بصفة دائمة فى البلاد .

« ولا يجوز ان يزيد عدد الاجتنب العاملين فى أى منشأة ولو تعددت فروعها عن ١٠ ٪ من مجموع عدد العاملين بها ومع مراعاة ما جاء بالبند (١) من هذه المادة » (المادة ٤) .

« يكون رسم الترخيص فى العمل للاجانب كالاتى :

١ — مئة جنيه لجميع الاجانب عند الترخيص فى العمل لأول مرة ويخفف الرسم بمقدار النصف بالنسبة للرهبان والراهبات الذين يمارسون نشاطهم الدينى داخل الاديرة ولا يؤدون اعمالا خارجها .

ب — خمسون جنيها عند تجديد الترخيص بالنسبة لجميع الاجانب ويخفف الرسم بمقدار النصف للرهبان والراهبات بذات التمدد الوارد بالمادة السابقة .

ج — عشرة جنيهات لبذل القاعد او التالف .

ولا تشمل هذه الرسوم الدفعة » (المادة ٥) .

« وتلتزم المنشآت التى تستخدم الاجانب ان تعد سجلا تكون فيه البيانات الآتية :

١ — اسم الاجنبى ولقبه وجنسيته وجنسه .

ب — تاريخ ميلاده .

ج — المهنة ونوع العمل الذى يقوم به .

د — مؤهلاته .

هـ — رقم وتاريخ الترخيص له فى العمل .

و — الاجر الذى يتقاضاه .

ز — اسماء المساعدين الذين عينوا للتدريب على اعمال الخير الاجنبى .

وعلى المنشآت كذلك اخطار مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة

تتور انتهاء العقد مع الأجنبي أو تركه للعمل مع تسليمها ترخيص
العمل للأجنبي « (المادة ٦) .

« وعلى السلطات التي تستخدم أجنبيا أن تخطر مديرية القوى
العامة والتدريب المختصة خلال الأسبوع الأول من كل من شهر
يناير ويوليو من كل عام بالبيانات الآتية :

١ — كشف بالسماء الأجانب الذين يعملون بالمنشأة مبينا به جنسياتهم
ومهنهم وأرقام وتواريخ تراخيص العمل المنفوخة لهم واسماء المساعدين
إن وجدوا .

ب — كشف بعدد ومهن العاملين لديهم المتبعين بجنسية جمهورية
مصر العربية « (المادة ٧) .

« وينصب الترخيص في العمل من الأجنبي في الحالات الآتية :

١ — إذا حكم عليه في جنسية أو في جنسية وخطة بالهجرة أو الأمانة
أو الآداب العامة .

٢ — إذا أثبت الأجنبي بيانات في طلب الترخيص اتضح بعد حصوله
عليه أنها غير صحيحة .

٣ — إذا استغل ترخيص العمل المصرح له به في مهنة أو جهة عمل
على خلاف ما استخرج الترخيص على أساسه « (المادة ٨) .

« ولا تسري أحكام هذا القرار على :

١ — أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي الأجنبي المعتمدين
بجمهورية مصر العربية طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها وفي حدود
وظائفهم الرسمية .

ب — المعين طبقا لنص صريح في اتفاقيات دولية تكون جمهورية مصر
العربية طرفا فيها وفي حدود تلك الاتفاقيات .

ج — الموظفين الإداريين الذين يعملون مع أعضاء السلك الدبلوماسي
أو القنصلي ومكاتب التمثيل التجاري الأجنبي والمنظمات والوكالات
التابعة لهيئة الأمم المتحدة « (المادة ٩) .

ويعاقب كل من يخالف حكما من احكام تنظيم عمل الاجانب الممارس
اليها بغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تزيد عن مائتى جنيه والحبس مدة
ثلاثة اشهر او بلحدى هاتين العقوبتين (مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١) ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية او النزول
عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا لأسباب تقديرية (م ١٧٥ من القانون
١٣٧ لسنة ١٩٨١) .

على أن المشرع شدد من عقوبة الغرامة فجعلها مائة جنيتها بعد أن
كانت خمسين وخفف من عقوبة الحبس فجعلها ثلاثة اشهر بعد أن كانت
سبعة اشهر وهو أمر غير مفهوم .

على أن المشرع لم ينص على تعدد العقوبة بتعدد عدد الاجانب المخن
وقعت في مخالفتهم المخالفة ويذهب الرأي الغالب الى أن بطلان عقد العمل
هو جزاء مخالفة القيود الواردة على حرية عمل الاجانب بالاعتماد الى
المقبولية المتغيرة لكل مخالفة وأن هذا المبدأ مطلق ولو لم ينص عليه
ويستند هذا الرأي الى البقرة التي يقضيها المشرع من تقرير هذه القيود
التي تقوم على اعتبارات سياسية تحقيقا للمصلحة الوطنية (راجع
د. على عوض حسن — الوجيز في شرح قانون العمل الجديد — يونيو ١٩٨٢
— ص ١٧١ وما بعدها) .

الفصل الثالث حظر تلك الأجانب العقارات

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الإجراءات الواجب اتباعها حيال العقارات التي اشتراها اجانب قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك غير المصريين للعقارات من شركات القطاع العام العاملة في مجال الاسكان يعقود ابتدائية لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون ولم تقدم عنها طلبات شهرها ولم تقم عنها دعاوى صحة تعاقد ولم تستخرج بشأنها تراخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ولم يتناول عنها المصريون قبل او بعد العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم عملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء المعمول به اعتبارا من ١٩٧٦/٨/٢٧ تنص على انه (مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاص طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية او الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه (استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء في الأحوال الآتية :

بـ في الحالات التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ — أن يكون التملك لأرة واحدة بقصد السكن الخاص للفرد أو لأسرته أو لزاوله نشاطه الخاص .

٢ — ألا تجاوز مساحة العقار بلحاظته ، لأى من الغرضين المحددين في البند السابق ألف متر مربع .

٣ — أن يحول عن طريق أحد المضارب المرخص لها نقد اجنبى قابلا للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على أسسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ — ألا تكون ملكية العين حصصة شائعة مع مصرى

وينص القانون فى المادة الرابعة على أن « يقع باطل كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره »

وتضمن المادة الخامسة من ذلك على أنه « مع عدم الإخلال بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من البند (ب) والمادة (٢) وحكم المادة (٢) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها إلا إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأمورية الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها ترخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع منع كامل علم تملك غير المصريين دون تفرقة بين مختلف الجنسيات للعقارات فى مصر أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، وأجاز على سبيل الاستثناء بموافقة مجلس الوزراء أن يكتسب غير المصرى ملكية العقارات بشروط خاصة تتعلق بغرض التملك ومساحة العقار وادخال قيمته بالعملة الأجنبية الى مصر وألا تكون الملكية شائعة مع مصرى وأبطل المشرع كل تصرف لأجنبى يتم بالمخالفة

لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦. ومنع شهره ، وبين المشرع الحكم بالنسبة للتصرفات التي تمت قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ تاريخ المبدأ بالقانون واعتبرها صحيحة إذا كان قد تم شهرها قبل هذا التاريخ أو قدمت بشأنها طلبات للشهر أو أقيمت عنها دعاوى منسوبة تعاند لو استخرجت بشأنها ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ فإن لم تكن كذلك لا يعقد بها ولا يجوز شهرها ومن ثم تأخذ حكم التصرفات التي تجرى بعد العمل بالقانون فيكون لأصحاب الشأن اللجوء إلى مجلس الوزراء للموافقة على تملكهم العقارات التي أبرموا عنها عقودا قبل العمل بالقانون بالتطبيق لحكم البند ب من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . بيد أن حقهم في سلوك هذا السبيل لا يمكن أن يبقى مؤبدا لا يحده أي قيد زمني والا ترتب على ذلك غل يد البائع عن التصرف في عقاره تصرفا صحيحا بغير أن يتعرض للمسئلة العقدية على أساس ما له من حقوق شخصية بمقتضى العقد ومن ثم يتعين على مجلس الوزراء وقد خوله القانون مكنة الاستثناء من حظر التملك أن يصدر قرارا بتنظيم الميعاد الذي يجب أن يتقدم خلاله الأجانب الذين اشترى عقارات قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ ولم تتوافر في شأنهم شروط الاعتداد بالتصرفات التي نص عليها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦. في طلبت الحصول على موافقة مجلس الوزراء على التملك والا كان للبائع أن يتصرف في العين المبيعة إذا انتهى هذا الميعاد دون التقدم لطلب الحصول على تلك الموافقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسوى الفتوى والتشريع إلى وجوب الرجوع إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار بنظم الميعاد الذي يجب على من اشترى عقارات من الأجانب قبل الميعاد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أن يتقدم خلاله بطلب للاشتغال بالرخص المنصوص عليها في البند ب من المادة الثانية من هذا القانون بحيث يحق للبائع أن يتصرف في العين المبيعة بعد انتهاء هذا الميعاد بدون أن يتقدم المشتري الأجنبي طلب الاذن بالتملك .

(ملف ١٩٨٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

ملحوظة :

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء بعض الحالات من شروط اكتساب

غير المصريين ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء المجاورة في المنطقة
التي هي من المدة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ينظرون ملكاً غير
للمصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . وقد عمل بهذا القانون من
١٩٨٥/٧/٥ اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

لا يجوز للأساطينيين تملك الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها
وتنص المادة ١ منه على أنه « يحظر على الأجانب سواء اكتسبوا استقلالاً
طبيعياً أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي
التبعية للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ، ويشمل
هذا الحظر الملكية الناجمة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع » .

كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن
الأراضي الصحراوية وتنص المادة ١ منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا
القانون يقصد بالأراضي الصحراوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة
والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر ويقصد بالزمام حد الأراضي
التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي
سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأطنان » وتنص
المادة ٣ منه على أن « يكون استصلاح الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها
والاعتراف بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقاً لأحكام هذا القانون
والقرارات المنفذة له وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية
الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال هذه الأراضي في
أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ويعبر عنها في

هذا القانون « بالهيئة » . كما تنص المادة ١٠ من ذات القانون على أنه « يحظر على أى شخص طبيعي أو معنوي أن يجوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة يحظر إجراء أية أعمال أو إقامة أية منشآت أو غراس أو اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن الهيئة . ويقع باطلا كل تصرف أو تقرير لأى حق عيني أصلى أو تبعى أو تاجير أو تمكين بأى صورة من الصور على تلك الأراضى يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون لا يجوز شهره لكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » .

وتنص المادة ١١ على أن « يكون الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقاً لما تحققه أساليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد فى استخدام مصادر المياه ، وبما يتفق مع التطورات العلمية فى هذا المجال وذلك على النحو الآتى » كما تنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه « تسرى أحكام المادة السابقة على الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ويعتبر فى حكم التملك وتطبيق أحكام هذا القانون الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاماً .

وفى جميع الأحوال لا يفيد من التملك وفقاً لأحكام هذا القانون سوى المصريين دون سواهم » .

ومفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والأراضى الصحراوية واستثنى الفلسطينيين مؤقتاً من هذا الحظر لاعتبارات خاصة قدرها ، وبموجب هذا الاستثناء أصبح شأن الفلسطينيين فى تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى الصحراوية شأن المصريين .

ثم جاء القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية ، واختص هذا النوع من الأراضى بتنظيم خاص متكامل ، فلورد تعريفاً محدداً لها ونص على أن يكون استصلاحها واستزراعها وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقاً لأحكامه ، كما أنط بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولية التصرف واستغلال

وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستقرار ، وحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من هذه الأراضي وقرر بطلان كل تصرف أو تقرير لأي حق مبنى أصلي أو تبني على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكامه ووضع حدا أقصى خلاصا لما يجوز تملكه من هذه الأراضي لمن يحق لهم التملك وفقا لأحكامه .

ثم حظر صراحة الإفادة من التملك وفقا لهذه الأحكام على غير المصريين وجعل هذا الحظر مطلقا دون قيد فلم يستثن منه أحدا على الإطلاق مما يفيد سرية على غير المصريين بإطلاقه أيا كانوا ولو كانوا فلسطينيين .

وحيث أن مؤدى ذلك وجود تعارض بين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، الذي أباح للفلسطينيين مؤقتا تملك الأراضي الزراعية والأراضي الصحراوية خروجاً على الحظر الذي أورده واستثناء منه ، والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ ، الذي حظر على غير المصريين تملك الأراضي الصحراوية . ولما كان هذا القانون الأخير هو قاتن خالص بنوع محين من الأراضي هي الأراضي الصحراوية جاء تنظيم متكامل لها أخرجه عن نطاق القوانين السابقة التي كانت تنظم شأن ذلك النوع من الأراضي ، كما أنه صدر لاحقا على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإن الحكم الوارد فيه بحظر تملك غير المصريين بالأراضي الصحراوية يكون قد نسخ الحكم الوارد في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ باستثناء الفلسطينيين في تملك الأراضي الزراعية والصحراوية عموما ، فيكون قد ألغى هذا الاستثناء وأعاد أصل الحظر وجعله عاما مطلقا لا استثناء فيه .

ونتيجة لذلك فيكون من الواضح أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ لا يجوز بمقتضاه للفلسطينيين تملك الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكامه . ولا يفر من ذلك انتقال ملكية هذه الأراضي إلى شركات القطاع العام أو غيرها إذ تظل هذه الأراضي مع ذلك خاضعة لأحكام القانون المذكور .

(ملف ١٦/٢/٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

التحويل إلى الرأبعية حظر تلك الأجناس الزراعية وما في حكمها

المرسوم رقم ١٢٢ (١٩٦٢)

المادة :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تلك الأجناس الزراعية وما في حكمها — الدولة ملكة الأجناس الزراعية وما في حكمها الى الدولة باستثناء ما تصرف فيه الأجناس لمصرين يعقود ثلثة الفريغ قبل العمل به في ١٩٦١/١١/١٢ — المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلة بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ — الاعتداء بتصرفات تلك الأجناس لإحكام قوانين الإصلاح الزراعي لرقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو لم تكن ثلثة الفريغ بشروط معينة — مرفقة — بحرف القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٠ على كل تصرف يصدر قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي المتعلق به ما دام لم يصدر قرار الاستيلاء النهائي على الأرض موضوع التصرف — يشترط الاعتداء بالتصرف الصادر من الأجنبي في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلا بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ان يكون هذا التصرف تم قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦١/١٢/١٢

ملخص الحكم :

ان المدة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تلك الأجناس الزراعية وما في حكمها تنص على ان تؤول الى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والمحرلوبة

المملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها . ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامها ما لم تكن صالحة إلى أحد المتقدمين بحضرة الجمهورية العربية المتحدة ، وثلاثة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . ويستفاد من هذا النص أن الأراضي الزراعية المملوكة للاجانب قد آلت ملكيتها إلى الدولة باستثناء ما تم التصرف فيه منها إلى مصريين يعقود ثلاثة التاريخ قبل يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ . واستثناء من هذا النص صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعلن بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض أحكام الفقرة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام القوانين ارقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠ لسنة ١٩٦٦ . ولم تكن ثابتة للتاريخ بالشروط المنصوص عليها في تلك المدة . كما قررت المادة الثالثة التي لم يصبها التعديل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٦ على أن ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقوانين الإصلاح الزراعي المشار إليها كل في نطقه ، وذلك لرفع شبهة قد تنور حول نطاق تطبيق هذا القانون — حسبما أشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية . فهو يسري على كل تصرف صادر قبل العمل بالقانون المتعلق به من قوانين الإصلاح الزراعي المشار إليه ومتى توافرت الشروط المنصوص عليها وما دام قرار الاستيلاء النهائي على الأرض موضوع التصرف لم يصدر بعد . ومقتضى ما تقدم أنه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الأجنبي وفقا للقانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٦ أن يكون هذا التصرف قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حوزتها . وإذا كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع الاستثنائي محل النزاع صدر في ١٩٧٦/١٢/٨ أي بعد العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم فلا يعتد به في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، وبالتالي فولي ملكة الاطيان محل هذا العقد إلى الدولة التزمها بحكم القانون ، وإذا كان للقرار الملغى فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالتملك ورفض الاعتراض .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى احد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ان يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ — الصل بالقانون المذكور اعتبارا من ١٩٦٣/١/١٩ — من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه تدخل الاراضى الخاضعة لاحكامه فى ملكية الدولة وتعتبر مستواى عليها من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلى عليها — الاثر المترتب على ذلك : تتحول الصلوة المكتسبة للملكية الى مجرد صلوة نيابة عن الدولة — اساس ذلك — لا يجوز ان يستفيد من التلخى فى تنفيذ احكام القانون من يضع يده على ارض مملوكة للدولة .

ملخص الحكم :

المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر هناك الاجتنب للأراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القليلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للاجتنب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى احد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وواضح من ذلك انه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى احد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ان يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ . عن اكتساب ملكية الاطيان الزراعية وما حكمها الذى تنطبق عليها احكام هذا القانون بوضع اليد المكتسب للملكية فقد ذهب قضاء هذه المحكمة الى ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى تم الاستيلاء تنفيذا لاحكامه عمل به اعتبارا من ١٩٦٣/١/١٩ ، ومن هذا التاريخ تدخل الاراضى

مخالفة لهذا القانون ومن بينها الأرض موضوع الطعن في ملكية الدولة ومستولى عليها قانونا من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلي الى ما بعد التاريخ المذكور ، نتيجة لذلك تتحول الحيزة القانونية المكسبة لمجرد حيازة ملكية عن الدولة ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يصبغ الشرعية على التراخي في تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه من تأخر تنفيذ القانون في حقه ويضع يده على ارض مملوكة للدولة .

ومن حيث انه باعمال القواعد المتقدمة على وقائع النزاع وفي ضوء المستندات المقدمة في الطعن يتضح ان طلب الشهر العقاري رقم ١٦٦٠ ، ابو المطامير مقدم الى تلك المأمورية في ١٢/٢٥/١٩٦١ ومن ثم لا يفيد في مجال اثبات تاريخ عقد البيع محل النزاع قبل ١٢/١٣/١٩٦١ ، كما لا يقيد قبل ذلك . ايضا ايصالات السداد المرفقة اذ لا تشتمل على اركان التصرف المطلوب الاعداد به ، ولا يتوافر في اى منها حالة من الحالات التي تجعلها مبنية لتاريخ التصرف وفقا للمادة ١٥ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ ومن القول بورود مضمول العقد بدفاتر المستولى لديه ، فهو قول لا دليل عليه ما دامت لم تقدم هذه الدفاتر ولم يرشد عنها الطاعنون للوقوف على حقيقتها في مجال اثبات تاريخ التصرف المطلوب الاعداد به . وبالنسبة للشهادة الصادرة عن الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية التي تقع بها اطيان النزاع والمقدمة اخيرا في طعن ثالثين ان عقد البيع لاحق في تاريخه للتاريخ المبين في الشهادة عن حيازة مورث الطاعنين لأرض النزاع ، الامر الذي لا يفيد معه هذه الحيازة السابقة ان صحت في اثبات تاريخ التصرف الصادر في تاريخ لاحق عليها . واما عن التمتع باكتساب ملكية الاطيان موضوع النزاع بوضع اليد ، فان الواضح من مطالعة تقرير مكتب الخبراء ان وضع يد مورث الطاعنين عليها بدء منذ شرائه لها سنة ١٩٦١ ، في حين تم العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي انتقلت به ملكية هذه الاطيان الى الدولة في ١٩/١/١٩٦٣ . ومن ثم لم يكتمل للطاعنين او مورثهم المدة اللازمة لكسب ملكيته تلك الاطيان بالتمام .

(طعن ٨٠٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

ملحة رقم (٢٢١)

المادة :

الضرف يفتح الى مصرى بقصد تلغى التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٢
يخرج الأرض من نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

ان الضرف من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر ملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها ولا يقصد فى تطبيق الحلكة بضميرت الملك المملوكين له الا بما كان عنها متفرا الى كحد التفتين بجسدية جمهورية مصر العربية وتلت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٢ فان الضرف يفتح المخرج الى ١٩٢٥/١٢/٨ (المسفر من اجلى) يكون صحيحا فى تطبيق الحكم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، لا كونه ثابت التاريخ قبل التلك والتسرين من ديسمبر سنة ١٩٦١ فحسب بل كونه حلك مستجلا قبل هذا التاريخ وانتقلت به ملكية الأرض موضوعه من الملك الحاضق للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ الى المشرى (الملتع بجسدية جمهورية مصر العربية) منذ ذلك التاريخ ومن لم للمجال لتطبيق الحكم هذا القانون عليها اذا بيئت الى الملمون بعده بعد ذلك بالمتد العرمى المخرج ١٩٦٨/١/٢٠ المخرج على ظهر العقد المستجل . ويكون الاستيلاء على المساحة موضوعه فى غير مظه ولا سند له من القانون لخرج هذه المساحة من ملكية الملك الأصلى الحاضق لاحلكة ونلك قبل العمل به .

(ملن ١١٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠)

ملحة رقم (٢٢٥)

المادة :

حظر ملك الأجانب للأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٢ .

مجلس الحكم :

التقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ يحظر تلك الإختصاصات للأشخاص الأتراك الوافدين
بشروط الإقامة بالمصرى والمهاجرين من الجبلين إلى عدد المقيمين بجمهورية مصر
الجمهورية المصرية أن يكون المصرى هذا صدر حول ١٢/١٢/١٩٦٩ إلى أسلم
ذلك : أميل الأثر الرجعى للتقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢. فإذا صدر للمصريين
بعد ١٢/١٢/١٩٦٩ لا يمتد بأثره أو لغيره بعد ذلك للشروط التى يفرضها
التقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ سواء قبل تعديله بالتقانون رقم ٥ لسنة
١٩٧٩ أو بعد تعديله .

(ظمن ١٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

مقابلة وتقييم (٢٢٩-)

المادة ١٠ :

الجنسية المصرية لا تقبل أن تكون له بالتجنس جنسية أجنبية إلا
بعد حصوله على الجنسية الأجنبية الجديدة. وليس من تاريخ صدور القرار
الجمهورى بالإن له بالتجنس بهذه الجنسية - حكما ذلك : أنه انعدام
جنسية المكون له فى حالة تغير اكتساب الجنسية الأجنبية أو تراجع -
الأثر المترتب على ذلك : متى ثبت أن المصرى قد تم خلال الفترة بين صدور
القرار الجمهورى بالإن بالتجنس وتاريخ اكتساب الجنسية الأجنبية الجديدة
فإن المصرى يكون بمنأى عن الاستيلاء على أرضه بالتطبيق للتقانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٢ .

مجلس الحكم :

أن المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية
العربية المتحدة التى صدرت فى ظله للقرار الجمهورى رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٤ بالإن للمطعون ضده بالتجنس بالجنسية اللبنانية - تنص هذه المادة
على أنه « لا يجوز أن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتجنس

جنسية اجنبية دون ان سبق بقرار من رئيس الجمهورية « فالآن بمقتضى هذا النص يسبق التجنس بالجنسية الجديدة ، ولم يرتب المشرع بهذا النص زوال الجنسية المصرية عن المأذون له بقر مباشر منذ صدور القرار الجمهوري بالانن له بالتجنس بالجنسية الأجنبية ، كما هو الشأن بالنسبة للقرارات التي تصدر بكسب الجنسية المصرية او بسحبها او باستقاطها او باستردادها حيث نصت المادة ٢٩ من هذا القانون على ان جميع هذه القرارات تحدث أثرها من تاريخ صدورها واذ قدر المشرع في ذلك ان اكتساب المأذون له للجنسية الجديدة لا يتم بمجرد طلبه الدخول منها وانما يتوقف ذلك على موافقة الدولة المراد كسب جنسيتها الامر الذي قد يتراخى لفترة قد تطول بعد الحصول على الانن بالتجنس بهذه الجنسية . ومقتضى ذلك ان الجنسية المصرية وفقا لحكم المادة سالفه الذكر لا تزول عن المأذون له بالتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على الجنسية الجديدة وليس من تاريخ الانن له بالتجنس بهذه الجنسية . وهو ما ورد عليه النص صراحة في المادة العاشرة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالجنسية المصرية الذي حل محل القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذي نصت تلك المادة على انه يرتب على تجنس المصري بجنسية اجنبية متى انن له بذلك زوال الجنسية المصرية عنه . فواضح من هذا النص ان المشرع علق على زوال الجنسية المصرية عن المأذون له على التجنس بالجنسية الأجنبية وربط ذلك بالدخول في الجنسية الجديدة . وغنى عن البيان ان ذلك امر طبيعي قصد به درء انعدام جنسية المأذون له في حالة تعذر اكتساب الجنسية الأجنبية او تراخيه . وبإعمال هذه القاعدة على واقعة النزاع يبين انه ولئن كان المطعون ضده قد حصل على انن بالتجنس بالجنسية اللبنانية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/٦ ، الا انه لم يكتسب الجنسية اللبنانية الا في ١٢ كانون الأول (يناير) سنة ١٩٦٤ وذلك وفقا لما تضمنه الشهادة رقم ٤٢٢٣٩٨ الصادرة من الخيرية العامة للاحوال الشخصية بوزارة الداخلية اللبنانية المؤرخة ١٩٨٠/١٢/٢٠ المصدق عليها من السفارة المصرية ببيروت القسم القنصلي برقم ٢٣٣٤ في ٢١ ديسمبر سنة

١٩٨٠ وهى عبارة عن صورة اخراج قيد انفرادية عن سجلات المقيمين لاحصاء ١٩٣٢ ، وهذه الشهادة مودعة بملف الاعتراض ضمن حافظة المطعون ضده وقد اكدت القنصلية اللبنانية بالقاهرة بكتبتها رقم ٢٨/٢٥ المؤرخ فى ١٩٧٩/٤/٢٦ الذى اشارت اليه ادارة الفتوى للصالح الزراعى فى فتاها رقم ٩٩٤ من ١٩٧٩/٧/٥ (ملف رقم ١٠٨/١٠/٤/٢٠) المتعلقة بهذا الموضوع والمودعة بملف اقرار المطعون ضده — اكدت القنصلية المذكورة ان الشهادة التى تصدر عن وزارة الداخلية اللبنانية الخاصة باخراج قيد انفرادية والتى تحدد تاريخ الدخول فى الجنسية اللبنانية هى المستند الرسمى الذى يعتمد عليه فى اثبات الجنسية اللبنانية . وبهذه المثابة فان المطعون ضده يكون قد اكتسب الجنسية اللبنانية فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ طبقا لشهادة وزارة الداخلية اللبنانية سلفة الفكر ، وهو ذات التاريخ الذى تقول فيه عنه الجنسية المصرية لا قبلها وفقا للقاعدة السالف بيلتها ويعنى آخره فان المطعون ضده ظل محتفظا بجنسيته المصرية ولم تنحصر عنه الا اعتبارا من هذا التاريخ الاخر وهو ١٩٦٤/١/١٢ .

ومن حيث انه ايا كان الخلاف حول تحديد تاريخ تصرف الحراسة العامة فى الاطيان محل النزاع بالبيع الى الهيئة العامة للصالح الزراعى ، وما اذا كان هذا التصرف يعتبر قائما ومنتجا آثاره منذ تسليم هذه الاطيان من الحراسة العامة الى الهيئة المذكورة بموجب محضر التسليم المؤرخ فى ١٩٦٣/١٠/١٨ لم ان التصرف لم ينشأ الا من تاريخ التعلد الفعلى فى ١٩٦٤/١/٩ — فان التعلد المشار اليه فى جميع الاحوال مسبق على ١٩٦٤/١/١٢ — تاريخ زوال الجنسية المصرية عن المطعون ضده — الامر الذى يقطع بان هذا التعلد قد تم وقت تمتعه بالجنسية المصرية مما يجعل الارض محل التصرف (بنى) عن الاستيلاء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك انتهى القرار المطعون فيه الى عدم جواز الاستيلاء على الاطيان سلفة الفكر طبقا لاحكام القانون المشار اليه . فانه يكون محبولا على اسباب هذا الحكم متفقا مع القانون ويكون الطعن والحالة هذه فى شقيه العاجل والموضوعى غير قائم على اساس سليم من القانون يتمتعين بالرفض .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبحث :

إذا كان بيع الأرض الزراعية وما في حكمها المملوكة لأجنبي قد تم في مصر قبل ١٩١١/١٢/٢٢ وجب عدم التصرف بالأرض بالمستوفاد في المصلحة فوراً إلى واضع اليد الوطني على ما كانت عليه قبل البيع.

بخصوص الفئتين :

يشق الفئتين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بأملوكة ملكية الأراضي الزراعية عن حكمها المملوكة للأجانب في تاريخ النقل به إلى الدولة على أن تكون الفئة الأولى للاحتلال الزراعي اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستيلاء على هذه الأراضي وتمثلتها وإدارتها . ولخروج المخرج من نطاق الحكم المذكور الأراضي التي بقيت قسماً الأجنبي بالتصرف فيها إلى أحد المصريين بمقتضى ثبوت التاريخ قبل ١٩١١/١٢/٢٢ .

ومن ثم ، فإذا ما بقيت الفئة الثانية للاستيلاء الزراعي "إن الأرض المستولى عليها طبقاً للحكم" هذا القانون كان الأجانب قد تصرف فيها لأحد المصريين بغير مصادرة ثبوت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٢ فإنه يتعين علينا في هذه الحالة الخاصة قرار الاستيلاء والأمر الج من هذه الأرض لصالح المصروف إليهم وإعادة النقل إلى ما كان عليه وقت إجراء الاستيلاء بتمكين وتعيين اليد الوطنية في تاريخ الاستيلاء من وتحت يدهم على الأرض المخرج عنها .

(فتوى ١٥/١/٧ — جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبحث :

جواز تلك الفلسطينيين الأراضي الزراعية في ظل أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وذلك على سبيل التفتيح .

ملخص الفتوى :

احتفظ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ للأجانب بما فيهم الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الأراضي الزراعية وقت العمل به ، ثم حظر عليهم اكتساب ملكية الأراضي الزراعية منذ تاريخ العمل بأحكامه ، غير أنه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قد حظر على الأجانب أن يملكوا أراضي زراعية وتنفى بالقولة ما يملكونه من حصة الأراضي الى القولة واستبقى الفلسطينيون من تطبيق أحكام هذا القانون مؤقثا .

ويؤدى هذا الاستثناء هو ان يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية عند العمل بأحكامه ، كما يطبق عليهم الحق فى ان يملكوا اراضى زراعية جديدة ، بعد ان النى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المائل اليه .

ولو ان المشرع قد وصف هذا الاستثناء بالتقييد ، غير ان المادة المقررة له لم تحدد اجلا معينا ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخول اى جهة الحق فى اثناء اثره او تحيد مداه ، ولهذا يظل الاستثناء قائما ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى ان يتدخل المشرع بتحديد قانون لتحديد مدة سريته او تحيد مداه .

(ملف ٨٠/٢/٧ — جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٧)

تطبيق :

كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على ان « يحظر على الاجانب سواء اكلوا انتخاض طبيعيين ام اعتباريين تلك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الارضى القابلة للزراعة والنبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويشكل هذا الحظر الملكية التالية كما يشمل ملكية الرقبة او حقل الانتفاع .

ولا تعتبر ارضا زراعية فى تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة

«فى نطاق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣،
المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان .

ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤقّتا . . . وقد صدر
القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ فنص على ان
« تغطى الفترة الثالثة من المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر
تملك الاجانب الاراضى الزراعية وما فى حكمها وتؤول الى الدولة وفقا
للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ملكية الاراضى التى اكتسبها المشار اليهم فى
الفقرة الثالثة قبل العمل باحكام هذا القانون اذا لم يتصرف فيها الملك أثناء
حياته او خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون ايهمها اقرب » .

مادة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

«فى قدم الاجنبى اقرارا طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فانه لا يجوز
ان يعود الى القول ببطالان الاستيلاء على ارضه الزراعية لاكتشافه خطأ
فى الجنسية ، وبخاصة بعد ان تم توزيع الارض على صغار الفلاحين طبقا
للقانون .

ملخص الفتوى :

منع المشرع تملك الاجانب للاراضى الزراعية فى مصر وقضى
بإبادة الارض التى يملكوها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣
الدولة فى مقابل تعويض يقدر وفقا لأسس المنصوص عليها بقانون اصلاح
الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما قضى بتسليم تلك الارض للهيئة العامة
لالصلاح الزراعى لتجرى توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والزم المشرع الملك الاجنبى بتقديم
اقرارات الى الهيئة بالاراضى التى يملكونها واسند مهمة الفصل فى
المنازعات التى تنشأ بخصوص تلك الاراضى والقرارات الصادرة بشأنها

الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. سلف الذكر .

وتبعا لذلك فإذا ما حرر الأقرار من صاحب شئ بأعتبره اجنبية ، وقدم بهوجبه المساحة المملوكة له للاستيلاء بكامل ارادته الحرة واتخذته الهيئة العامة للإصلاح الزراعى نتيجة لذلك اجراءات صحيحة بالاستيلاء فلصدرت قرار بالاستيلاء الابتدائى ثم قرار بالاستيلاء النهائى وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم نشره نشرًا صحيحًا ثم يعقبه اعتراض من أحد حتى مضت المدة المقررة للطعن فيه فانه لا يكون هناك مجال بمد ذلك للمنازعة فى صحة قرار الاستيلاء الذى أعقبه توزيع للأرض على صغار الفلاحين لمحدوره مطابقا لأحكام القانون مستكملا لشرائط صحته .

ولا وجه للقول فى الحالة المماثلة بأن القرار قد صدر بناء على خطأ فى جنسية الملكية اذ اعتبرت لبنانية فى حين انها مصرية منذ مولدها اذ فضلا عن صحة كونها لبنانية لاكتسابها تلك الجنسية منذ عام ١٩٤٩. فانهما تقدمت بالأقرار بوصفها اجنبية رغم كونها من ذوى الجنسية المزدوجة .

ولما كانت مشروعية القرار انما توقفت على مدى مطبقته للأحكام والقواعد التى صدرت فى ظلها وكانت صحته ترتبط بالظروف والملازمات التى صدرت فيها ، فان قرار الاستيلاء فى ظل الحالة المماثلة وقد صدر مطبقا لأحكام القانون يغير خطأ من الإدارة يكون قرارا صحيحا .

(ملف ١٠٠/١/٦١ — جلسة ١٩٨١/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها — الشروط الواجب توافرها لا يعتبر أرض بناء — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت إحقاها ببيان الشروط الواجب توافرها لا يعتبر أرض

يندرج وهي وجوبها التي يرجع إليها في دائرة تطبيق أحكامه دون الإصطحاب
التي ينص عليها القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له والقانون
رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بتفسير المادة الأولى منه — يجب لخروج الأرض من
الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ توافر شرطين : أحدهما : أن
تقع في نطاق المدن والملاذ التي تسمى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٤٠ . والثاني : أن تكون غير خاضعة لضريبة الأملاك — إذا تخلف أحد
الشرطين دخلت الأرض في دائرة الحظر ويتم الاستيلاء عليها قانوناً .

ملخص الحكم :

أنه من الثابت أن المستولى لديها لبنائية الجنسية نهى بذلك تخضع
لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية
حيثما هي حكماً .

ومن حيث أن المادة الأولى من هذا القانون بعد أن حظرت على الأجانب
تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها نصت في الفقرة الثانية منها على أنه
ولا تعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضي الداخلة في
نطاق المدن والملاذ التي تسمى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠
المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأملاك . ولقد نصت هذه
المحكمة بأن مفاد ذلك أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت بحكمته ببيان
الشروط التي يجب توافرها لم يعتبر أرض بناء وهي وجوبها التي يرجع
فيها في دائرة تطبيق أحكام هذا القانون وذلك دون الأحكام التي أتت بها
المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالتصالح الزراعي والقوانين المعدلة له
والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتفسير المادة الأولى منه . وعلى ذلك
فإنه حتى تخريج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يتمين
أن يتوافر لها شرطان أحدهما أن تقع في نطاق المدن والملاذ التي تسمى عليها
لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ بتصميم الأراضي المعدة للبناء والأخر أن
تكون غير خاضعة لضريبة الأملاك . فإذا تخلف أحد الشرطين دخلت الأرض

في الفترة الحظر الواردة في القانون المذكور وتضمن الاستيلاء عليها وفقا لأحكامه .

ومن حيث أنه بتطبيق حكم هذين الشرطين على واقعة النزاع ، فلا بد من تقرير التغيير أن المسطح موضوع هذا الطعن لا يدخل في نطاق القانونين ٢٠ لسنة ١٩٤٠ . كما أن المسطح المذكور مستعمل في الزراعة من قبل تاريخ العمل بالحكم القانونين ٢٠ لسنة ١٩٤٠ ، وإلى تاريخ كتابة التقرير في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٦ فيها عدا المسطح المقيم عليه فيلا المعترضة ولمحتقها . وأن المسطح المذكور حقيقته بما هي تلك المسطح المقيم عليه الفيلا خاضع لضريبة الأطنان الزراعية من قبل تاريخ العمل بالحكم القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وحتى كتابة التقرير .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الأرض موضوع النزاع تخرج عن تطبيق أحكام الفقرة البتية من المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبذلك تكون خاضعة لأحكام الفقرة الأولى منها ويكون القرار الصادر بالإستيلاء عليها صحيحا ويكون قرار اللجنة القضائية إذ صدر بذلك سائلا مما يترتب عليه أن الطعن المائل غير قائم على معتمد جديدا رفضه والسبب من الطاعنة المبرورات .

(طعن ٤٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١)

ملحوظة : هذا المبدأ تم تأكيد لما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٩ ق — بجلسته ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ والطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٦ .

قائمة رقم (٢٤٩)

المرجع :

القانون الإداري الزراعي والإدارة العامة — القسم الإداري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ — المحاكم الإدارية في علم أصول المنازعة — وجوب بوث في حقه وفقا لشرائها ولا يرد إليها مع الاستثناء بوجوب التفسير

التشريعي — للمحكمة أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة
لها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة النزاع حسبما يؤدي إليه
اقتناعها بما دام استخلاصها سلفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقيل
والمنطق ولها أصل ثابت في الأوراق — للمحكمة في سبيل التحقيق من ذلك
الأخذ بدليل دون آخر طالما اطاعت إليه — تطبيق لما يعتبر أرض بناء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع النزاع وهو مدى اعتبار الأراضي المذكورة
من أراضي البناء التي لا تخضع لأي من قوانين الإصلاح الزراعي فإن نص
المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ تبين حد أقصى للكية الأسرة
والفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها تقضى بأنه لا يجوز لأي فرد أن
يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والمصراوية
أكثر من خمسين فدانا — وبذلك لا تدخل أراضي البناء في حيز الحد الأقصى
المقرر في تلك المادة — وأذ جاء القانون المذكور ظلوا من تعريف لما يعتبر من
الأراضي غير الزراعية في حكمه أي أراضي البناء — إلا أن المادة ١٤ منه
قد أحالت إلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين
المعلقة له فيها لم يرد بشأنه نص خاص وبما لا يتعارض مع أحكامه وقد
أصدرت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
تفسير تشريعي في هذا الشأن قضى بأنه لا يعتبر أرضاً زراعية في تطبيق
أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي ١ — الأراضي الداخلة
في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها
طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ٢ — الأراضي الداخلة
في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سلف
الذكر — ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بشرط
مراعاة ما يأتي ٤ : — أن تكون هذه الأراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت
إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمزاد أو للتأجير أو للتكبير أو لخدمة

ويان عليها ب — ان تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى فليت
 التاريخ قبل العمل بقرائن الإصلاح الزراعى — ج — أن تكون إحدى القطع
 الداخلية فى تلك التجزئة واقعة على طريق قادم داخل فى تنظيم ومثل
 هذه القطعة وجدها هى التى تعتبر من أراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها
 زيادة عن حد الأتمى الجائز تملكه قانونا — ٢ — أراضى البناء فى القرى
 والبلاد التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى
 المعدة للبناء وذلك اذا كانت أرضا فضاء تلمة لبناء غير تليق لأرض زراعية
 لو لازم لخدمتها تبعية تجعلها مرتفقا وملحقا به — الا ان قضاء هذه المحكمة
 استقر على ان حالات التى عددها هذا التفسير التشرى للاراضى التى
 لا تعتبر زراعية فى احكام قوانين الإصلاح الزراعى لا تجمع كل الحالات
 التى لا تخضع لأحكام منها وانها لم ترد به على سبيل الحصر . وانما وردت
 على سبيل المثال . وانه من الصعب وضع معيار جليح يجمع لما يعتبر من
 اراضى البناء وانه يتعين بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملاسل
 المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشرى المشار اليه ومن ثم يكون
 للمحكمة ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة امامها على
 بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها
 ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها
 أصل فى الأوراق — وبالتالي فان للمحكمة فى سبيل التحقق من ذلك الاضفا
 بديل دون آخر طالما اطاعت اليه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان اللجنة
 القضائية للإصلاح الزراعى قد أحالت النزاع الى مكتب خبراء وزارة المصايد
 الذى قدم تقريرا انتهى فيه الى ان أرض النزاع عبارة عن تسعة تاريط
 بالمشاع فى القطعة رقم ٢٧٨ بحوض بركة المظيب ٢ اول يدها من الجهة
 البحرية القطعة ٢٧٧ بحوض وبعض مبائى كفر اسماعيل — والشرقى مبته
 والتبلى ترعة المتيسا عمومية ونهلية كردون مدينة فالقوس — وان القطعة

٢٧٨ كلها تقع ضمن كردون مدينة فلقوس — ووصف المساحة المذكورة بأنها أرض مزرعة بالشجار اليوسفى المثر والشجار البرتقال والمango القصر والتخيل — وأنها محاطة بسور ارتفاعه ثلاثة أمتار — ويدخل السور صنف من اشجار الكازورينا يزيد عمرها على الخمسة عشر عاما ويتوسط القطعة رقم ٢٧٨ منزل سكن من الطوب الأحمر المسلح كليل الابواب والشبابيك — من دورين ومكون من أربعة عشرة حجرة وبلى قديمة وجميعها فى وضع يد المعترض . كما انه ثابت من الاطلاع على قرار صدر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١ من لجنة بحث التصرفات بالهيئة — باعتبار مساحة أخرى مماثلة للمساحة محل النزاع وتبلغ تسعة قراريط أيضا وتقع مشاعا فى القطعة ٢٧٨ المشمل اليها من اراضى البناء التى لا تخضع لاحكام القانون واستبعادها من الاستيلاء لدى طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وقد اودع المطعون ضده صورة هذا القرار وما يفيد رسميا موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى عليه بالجلسة رقم ١١٢ فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨١ بالقرار رقم ١٩ وقد استندت اللجنة فيه على اسباب فصلت فيها واتع الحل بالنسبة لهذه القطعة — وما استندت اليه من اسباب تشترك فيها مع القطعة محل النزاع من وقوعها بالمشاع فى قطعة واحدة هى القطعة ٢٧٨ بناحية منية الكوم مركز فلقوس — ودخولها كردون مدينة فلقوس المعتمد فى سنة ١٩٤٠ ، ووقوعها ضمن كتلة السكن لقريتين كسر محمد اسماعيل ومنية الكرم ، وانطبق البند الثالث من التفسير التشرىمى عليها لأنه مقام عليها بناء غير تابع لخزبة أرض زراعية وان باقى المساحة تعتبر كحرم للمنزل ويحيط بها وبالمنازل سور من الطوب والطوب الأحمر وغير تابعة او لازمة لخزبة أرض زراعية ، وان المنزل والحوطة المحيطة كل منهما يتبع الآخر بتمينه تجعل كل منهما مكمل للآخر ومرتقا له .

اذلك كله فاته بفت واضحا ان المساحة محل النزاع ومقدارها تسعة قراريط لا تخرج عن كونها مكمل للقطعة الأخرى التى قضى باستبعادها من الاستيلاء وان الاثنين ينطبق عليهما وصف اراضى البناء التى لا تخضع لاحكام قانون الإصلاح الزراعى ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد بنى على اساس

جديد من القانون محمولا على ما فصلناه من اسباب في هذا الحكم ويكون
الطعن بذلك قد بنى على غير اساس من القانون متعينا الحكم برفضه والزام
الهيئة الطاعنة مصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات
المالكية والتجارية .

(طعن ١٦٨٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

ملحوظة : بهذا المعنى حكمت ايضا المحكمة الادارية العليا في الطعون
٧٥٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ، ١٢٧ لسنة ١٩ ق — جلسة
١٩٧٦/٤/٢٧ ، ١١٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٤ .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المقصود بالأراضي الزراعية وأراضي البناء — القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ لم يحدد تعريفا لأراضي البناء — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ،
— الحالات الواردة به على سبيل المثال لا الحصر — وجوب بحث كل حالة
على حدة وفقا لظروفها وملابساتها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاصلاح الزراعي اذ حظرن
على الفرد ان يمتلك من الأراضي الزراعية اكثر من خمسين فدانا ، فقد جاء
بخلو من تعريف لما يعتبر من اراضي البناء شأنه في ذلك شأن المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي احال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه الى احكامه بالنسبة لما لم يرد بشأنه نص فيه . الا ان الهيئة العامة
للاصلاح الزراعي اصدرت التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ لتصرف
بأراضي البناء ، ونصت المادة الثالثة منه على انه لا يعتبر ارضا زراعية في
تطبيق احكام المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي (١) الاراضي الداخلة
في كردون البندر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لهذا القانون قبل صدور قانون اصلاح الزراعى ٢ — الأراضي الداخلة
فى كردون البلدة والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف
الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون اصلاح الزراعى بشرط
مراعاة ما يأتى ١ — ان يكون هذه الأراضي عبارة عن قطعة ارض جرت الى
عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمباذلة او للتجير او للتكوير لاطامة مبان
عليها ب — ان تكون هذه القطعة قد تمت بوجه رسمى اى ثابت التاريخ
قبل العمل بقانون اصلاح الزراعى ج — ان تكون احدى القطع الداخلة
فى تلك القطعة واقعة على طريق قديم داخل التنظيم ، ومثل هذه القطعة
وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها من الحد
الامنى الجائز تملكه ققونا ٣ — اراضى البناء فى القرى والبلدات التى
لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم اراضى المعدة للبناء
وذلك اذا كان مملوكا عليها بناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها تبعية
مطلقة مرفقة له ولحقا به . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الحالات
التي مدها هذا التفسير التشريعى لأراضى البناء لا تجمع كل الحالات التى
يطلق عليها تعريف هذه اراضى ذلك ان الحالات المتقدمة لم ترد فى التفسير
على سبيل الحصر وانما وقعت على سبيل المثال ، ومن الصعب وضع معيار
جلب متع لما يعتبر ارض بناء ، وانما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا
للظروف والملابسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعى المشار
اليه .

ومن حيث انه بتطبيق المفهوم الذى اوردته التفسير التشريعى المتقدم
على ارض موضوع النزاع فى ضوء المعينة التى اجراها الضيف المنتدب فى
الاعتراض ومستندات الطعن يبين انه ولئن كانت ارض المذكورة داخلة
فى كردون مدينة بنى مزار الذى يسرى فى شأنها المرسوم بقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٤٠ الا انه لم يصدر مرسوم بتقسيمها قبل العمل بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ ، ولم تتم جزئتها الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمباذلة
او للتجير او للتكوير لاطامة مبان عليها بل التبت انها لا زالت ارض

فراعية - مبروثة جميعها بالحدائق ومربوطة بضريبة الأطنان . ولا يجدى التفرع بالقول بأنه لا مجال للتقسيم إذا كان أحد حدود الأرض محل النزاع يقع جميعه على طريق تقيم داخل فى التنظيم — ذلك أن هذا الوضع ومقابلها استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يغنى عن تجزئتها بالمعنى المقصود فى التفسير التشريعى وفى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإذا أضيف الى ما تقدم أن الأرض المذكورة وفقا للمستندات المقدمة لا تقع فى الكتلة السكنية للمدينة بلو متخلطة فى مبانيها ، الأمر الذى لا يكسبها صفة أرض البناء ولا يغير من جفتها كإرض زراعية وقوعها على طريق تقيم داخل فى التنظيم ما دامت مزرعة فعلا وتقع بعيدة عن الكتلة السكنية .

(طعن ٦٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت أحكامه ببيان الشروط التى يجب توافرها لما يعتبر أرض بناء وهى وحدها التى يرجع اليها فى دائرة تطبيق أحكامه دون أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والقرار التفسيرى رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بتفسير المادة الأولى منه — حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بتعيين أن يتوافر لها شرطان — أحدهما : أن تقع فى نطاق المدن والبلدات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء . وثانيها : أن تكون غير خاضعة لضريبة الأطنان — إذا تخلف أحد الشرطين دخلت الأرض فى دائرة الحظر الوارد بالقانون ويتعين الاستيلاء عليها وفقا لأحكامه .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من هذا القانون بعد أن حظرت على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها نصت فى الفقرة الثانية منها على أنه « ولا

تعتبر ارضا زراعية فى تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة فى نطاق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المقتضى اليه اذا كتبت غير خاضعة لضريبة الاطيان » ومفاد ذلك ان هذا القانون تكملت احكامه ببيان الشروط التى يجب توافرها لما يعتبر ارض بناء وهي وحدها التى يرجع اليها فى دائرة تطبيق احكامه دون الاحكام التى اقر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الاولى منه وعلى ذلك فانه حتى تخرج الارض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ — يتعين ان يتوافر لها شرطان أحدهما ان تقع فى نطاق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء والاخرى ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان فاذا تخلف احد الشرطين ظلت الارض دائرة الحظر الوارد بالقانون ويتمين الاستيلاء عليها وفقا لاحكامه .

ومن حيث انه يلززال حكم هذين الشرطين على واقعة النزاع فلن الثابت من تقرير مكتب الخبراء المشار اليه والمودع فى الاعتراض رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦٣ ان الارض تقع داخل كردون مدينة الاسكندرية التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر وبذلك تحقق لها احد الشرطين الا انه وقت صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ كان منها مساحة ١٠ س ١٣ ط ٣ ف مربوطا عليها ضريبة الاطيان ويلتالى فان هذه المساحة تخضع للحظر الوارد فى القانون وتكون محلا للاستيلاء عليها لدى ملكها ، اما باقى المساحة وقدرها ١ س و ١٧ ط و ١ ف فلثابت من تقرير الخبراء انه فى ذاك الوقت لم يكن خاضعا لضريبة الاطيان وانما مغرورس عليه ضريبة عوائد الاملاك المبنية وبذلك فان هذا القدر وحده يعتبر ارضا غير زراعية فى نظر هذا القانون ويخرج عن نطاق تطبيقه ، ولما كان سبق رفع الاستيلاء عنه بالقرار الصادر من اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦٣ السابق رفعه من الملك الاجنبى وتدخل فيه ، وأصبح هذا القرار نهائيا فانه لا يكون ثمة محل للمطالبة باستبعاد هذا القدر من الاستيلاء بعد ان استبعدت فعلا ، واذا كان هذا القدر محل تنازع بين

عقدى شرائه من الأجنبي غلوى الشأن اللجوء الى القضاء المدني للمناظرة
بين المعدين والفصل في اى المشتريين احق بالملكية .

ومن حيث ان اللجة القضائية ذهبت في قرارها المطعون فيه بالطعن
المراهن غير هذا المذهب فان قرارها يكون مخالفا للقانون متعينا الحكم بالفقاه
ويرفض الاعتراض والزام الطاعنين المصروفات .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

تعليقي :

حسبت الامر الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ . اذ قضت هذه
الدائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا بـطسـة ١٩٨٥/١٢/١٥ في الطلبات
الرقم ٢ لسنة ١ ق في الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ ق و ٣ لسنة ١ ق
في الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٧ ق ورقم ٤ لسنة ١ في الطعن رقم ٦٢٤ لسنة
٢٤ ق بأنه لا يعتبر الأرض غير زراعية ومن ثم اخراجها من نطاق حظر
تملكها لاجنبى ، يتعين ان يتوافر لها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ شرطان اولهما ان تقع في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وثانيهما ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة
الاطيان .

ومن حيث ان الخلاف قائم حول ما تضمنه الشرط الثاني من وجوب ان
تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان . والذي يبين من استقراء احكام
القانون ان ثمة تنظيمها متكلاً اصدره المشرع لضريبة الاطيان راعى فيه المرونة
تحسباً لما قد يستجد على الأرض من طارئ قد يخلها في مجال الخضوع
للضريبة او يخرجها من هذا المجال . ومن امثلة الحالة الاولى ان تكون الأرض
غير خاضعة للضريبة لاحتولها في املك الدولة الخاصة او العامة ثم يحدث بعد
ذلك ان تتحول ملكيتها لآمراد . ومن امثلة الحالة الثانية ان تكون الأرض خاضعة
للضريبة ثم يتحقق لها سبب من اسباب الرقع كأن يقوم عليها مبان على نحو

تأخضت عليه الفرعان ٦ و ٧ من المادة ١٠ من القانون المشار اليه . ففى هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها . غير ان المشرع قد اشترط لذلك ضرورة تقديم طلب من نوى الشان ونظم قواعد واجراءات الفصل فى هذا الطلب والظن فيها يصدر فى شأنه من قرارات . ومن ثم ازاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام غلقه يتعين اعمال احكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وذلك فى خصوص تحرى شرط ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان حتى تخرج من نطاق حظر تملكها للاجئى . وليس من شك فى عدم وجود اذى تعارض بين احكام كلا قانونين ، بل ان ما تضمنه كلاهما يعتبر مكملا للآخر فى هذا الخصوص . وعلى ذلك فلا يستساغ القول بعدم الخضوع للضريبة لمجرد ان الأرض قد أصبحت لا تستغل فى الزراعة ولو كانت مربوطة عليها الضريبة ، اذ يلزم علاوة على ذلك ضرورة سلوك سبيل طلب رفعها طبقا للقواعد والاجراءات المتصوص عليها قانونا ، لعدم الاستغلال فى الزراعة ، وان كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة الا انه لا يفيد بذاته وتلقائيا صدور مثل هذا القرار الذى ناط المشرع الاختصاص به للجان المشكلة لذلك ابتدائيا واستئنافيا . والقول بغير ذلك يؤدى الى هدار الاحكام التى تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، وازاء صراحة ما نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ من وجوب الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان لتستثنى من حظر تملكها للاجئى ، واعمالا لاحكام المنظمة لفرض الضريبة فانه لا سند للقول بتوافر هذا الشرط الا اذا كانت الأرض غير خاضعة بالفعل للضريبة أصلا او كانت خاضعة لها ولكن رفعت عنها باثر رجعى يرتد الى تاريخ تطبيق القانون ولهذه الأسباب : حكمت المحكمة بان مفاد عبارة « الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان » الواردة فى المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لاحكام القانون فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا فى الزراعة الحظر المقرر فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى ذلك فإن مفاد عبارة « ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأتليان » للواردة في المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع عملاً للضريبة طبقاً لأحكام القانون ، فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة في الزراعة الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ يمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية احتفظ الأجانب بما فيهم الفلسطينيين بما كانوا يمتلكون من الأراضي الزراعية وقت العمل به إلا أنه حظر عليهم اكتساب ملكية الأراضي الزراعية من تاريخ العمل بإحكامه — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي وما في حكمها حظر على الأجانب أن يملكوا أراضي زراعية كما قضى بأولوية ما يكون من هذه الأراضي إلى الدولة — استثناء الفلسطينيين مؤقتاً من هذا الحكم لاعتبارات خاصة — بقاء هذا الاستثناء رغم تأقيته قائماً إلى أن يتدخل المشرع بالأداة القانونية اللازمة لتحديد مدة سريته أو تعيين مداه — أثر ذلك — استمرار تمتع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إلى أن يصدر تشريع آخر يقضي بغير ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنح غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية كان ينص في مادته الأولى على أن « يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القليلة للزراعة والأراضي الصحراوية » ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية فيما في حكمها ونص في مادته الأولى أن « يحظر على الأجانب سواء

اكتوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تلك الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة » ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة او حق الانتفاع .. ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤقتا » ونصت المادة الثانية منه على ان « تؤول الى السحولة ملكية الاراضى المملوكة للاجانب ... » كما نصت المادة ١٢ على ان « يلغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ... » .

ومناد هذه النصوص انه وان كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ قد احتفظ للاجانب ، بما فيهم الفلسطينيين ، بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية وقت العمل به ، ثم حظر عليهم اكتساب ملكية الاراضى الزراعية منذ تاريخ العمل باحكامه ، غير ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظر على الاجانب ان يمتلكوا اراضى زراعية وقضى بايلولة ما يملكونه من هذه الاراضى الى الدولة ولم يستثنى من هذا الحكم الفلسطينيون لاعتبارات خاصة قدرها ، فمنص على ان يستثنى هؤلاء من تطبيق احكام القانون مؤقتا .

وليس من شك في ان مؤدى هذا الاستثناء هو ان يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية عند العمل باحكامه ، كما يعطيهم الحق في ان يمتلكوا اراضى زراعية جديدة ، بعد ان ألغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الذى كان يحظر على الاجانب اكتساب ملكية الاراضى الزراعية .

واذا كان المشرع قد وصف ذلك الاستثناء بالتاميت ، غير ان المادة المقررة له لم تحدد اجلا معينا ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخول اى جهة الحق في انهاء اثره او تحديد مداه ، ولهذا يظل الاستثناء قائما ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى ان يتدخل المشرع بالاداة القانونية اللازمة وهى القانون لتحديد مدة سريته او تعيين مداه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار
تتبع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر فى الملة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ الى ان يصدر تشريع آخر يقضى بغير ذلك .
{ ملف ٨٠/٢/٧ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٦ }

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأرض
الزراعية — دخول الأرض الخاضعة لأحكامه فى ملكية الدولة من تاريخ نفاذ
القانون — اعتبار الأرض قد تم الاستيلاء عليها قانونا منذ تاريخ نفاذ القانون .
ولو تراخى الاستيلاء الفعلى الى ما بعد هذا التاريخ — نتيجة ذلك : تتحول
الحيزة القانونية المكسبة للملكية بالمعالم منذ نفاذ القانون الى مجرد حيزة
بالتبعية عن الدولة .

ملخص الحكم :

انه عن وضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية على الاطلاق .
موضوع النزاع ماثبت من احوال الشهود فى تقرير الخبر ومن قول
المطعون فيه انه يضع يده على الأرض موضوع النزاع منذ ٩/٥/١٩٤٨
ولم يقل المطعون فيه فى أية مرحلة من مراحل النزاع أن وضع يده
يرجع الى تاريخ سابق لهذا التاريخ .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب
للأراضى الزراعية وما فى حكمها وهو القانون الذى تم الاستيلاء على
ارض النزاع تنفيذا لأحكامه قد عمل به فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ومن
هذا التاريخ تدخل الأراضى الخاضعة لهذا القانون ومن بينها الأرض
موضوع الطعن فى ملكية الدولة تعتبر انه قد تم الاستيلاء عليها قانونا

حول تراخي الاستيلاء الفعلي الى ما بعد التاريخ المذكور ونتيجة لذلك تتحول الحيلولة التقنوية المكسبة لجرد حيلولة بالنيابة عن السدوفة والقول بغير ذلك من شأنه ان يسيغ الشرعية على التراخي في تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه في تلخر تنفيذ القانون في حقه ويضع يده على ارض مملوكة لاجنبي .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم لا تكون المدة اللازمة لكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة قد اكتملت ، ولا محل للاحتجاج بوضع يد الاجنبي المدعى صدور عقد البيع منه ما دام هذا العقد قد سقط من نطاق الاحتجاج به في هذا الطعن .

(طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤٦)

أولاً :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية حتى بيلولة هذه الأراضي الى الهيئة الصلبة للاصلاح الزراعي التي تتولى ادارتها وتوزيعها طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — قرار الاستيلاء الابتدائي الذي يصدر من مجلس ادارة الهيئة يعتبر قراراً مؤقثاً — هذا القرار يترتب عليه الحق في تسليم الأراضي المستولى عليها وانارتها دون التصرف فيها بالتوزيع او بكي نوع آخر من التصرفات المجازة للهيئة قانوناً — أصدرت الهيئة قرار استيلاء ابتدائي ثم تبينها قبل صدور القرار النهائي ان هذه الأراضي لا تخضع لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يتعين معه على الهيئة تسليم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها الى مالكيها بالحالة التي كانت عليها عدا ما اجرته بشقها من اعمال تتخل في حدود اعمال الانارة .

مجلس الفتوى :

حيث انه يحظر على الاجانب طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ —

وسواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة ، ولقد نص هذا القانون على إيسولة الأراضي التي يتكونها إلى الهولة ، وتسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي تتولى إدارتها وتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي .

وتنفيذا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أصدر السيد وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي قراره رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في ملته الأولى على أن تتبع في تنفيذ أحكام هذا القانون — وفيما لا يتعارض مع نصوصه — اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى اللائحة المشار إليها يبين أنها تنص في المادة ٦ منها على أن « تصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بناء على الأقرار المقدم من صاحب الشأن قرارا بالاستيلاء على الأراضي الزائدة على الحد المقرر في القانون ، وذلك على مسؤولية المقرر ولا يعتبر هذا القرار نهائيا إلا بعد استيفاء الإجراء المنصوص عليه في المادة ٢٨ » كما تنص المادة ٢٨ من هذه اللائحة على أن « تصدر اللجنة العليا قرارها النهائي بشأن الاستيلاء إما باعتماد قرارها السابق بالاستيلاء أو بتعديل حبه الأحوال بعد اطلاعها على ما انتهى إليه التحقيق والفحص في المسائل المشار إليها في المواد السابقة (خاصة بفرز وتجنيب نصيب الحكومة في حالة الشيوع وفصل اللجنة القضائية فيما يقام من اعتراضات على الاستيلاء) . ويتضمن القرار بيانا شاملا لتحديد به ملكية المستولي لديه وذلك على النموذج الممد لهذا الغرض ... » .

ومن حيث أن المستفاد من هذين النصين أن قرار الاستيلاء الابتدائي الذي يصدر في مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يعتبر قرارا مؤقتا بحكم قابليته للإلغاء أو التعديل ، وأنه ولئن كان يترتب عليه حق

الهيئة في تسليم الأراضي المستولى عليها ابتداء بما يستتبعه ذلك من حقها في ادارتها طوال مدة الاستيلاء الابتدائي الا انه يمتنع على الهيئة في ظلها بحكم كونه موقوتا - التصرف في الأراضي التي يشملها القرار سواء بالتوزيع على صغار المزارعين او بآى نوع آخر من انواع التصرفات الجائزة للهيئة فتقونا ، وينبنى على ذلك انه اذا اصدرت الهيئة العملة للاصلاح الزراعى قرارا بالاستيلاء الابتدائي على بعض الأراضي الزراعية اعمالا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ثم تبين لها قبل صدور قرار الاستيلاء النهائى عليها ان تلك الأراضي لا تخضع لاحكام هذا القانون ، فينعين على الهيئة في هذه الحالة تسليم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها الى مالكيها بالحالة التى كانت عليها ، ولا يحتج قبل المالك بآى تصرفات او اعمال تكون الهيئة قد اجرتها بشأن تلك الأراضي الا اذا كان ما قامت به الهيئة من اعمال دخل في حدود اعمال الادارة .

ومن حيث ان التلبيث في خصوص الموضوع المعروض انه اعمالا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تم الاستيلاء الابتدائي قبل السيدين / على ارض مساحتها ١٣٦ فدانا و ٤ قراريط و ١٧ سنتيمترا ، وقبل صدور قرار الاستيلاء النهائى صدر قرار مجلس ادارة هيئة الاصلاح الزراعى بتوزيع هذه الأراضي ابتدائيا على بعض اهالى فلحية بربيل ، غير انه ازاء ما ارتكبه ادارة الفتوى بالاصلاح الزراعى في عدم خضوع السيدين المذكورين لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمتنهما بالجنسية المصرية فقد قامت هيئة الاصلاح الزراعى بالغاء قرار التوزيع الابتدائي ، وسلمت الأراضي للملكية بموجب محضر افراج مؤرخ ١٩٧٢/١/٢٢ .

ومن حيث ان مقتضى الغاء قرار التوزيع الابتدائي في الحالة المعروضة - وهو ما يتفق وحكم القانون - ان تسترد هيئة الاصلاح الزراعى الارض المشار اليها من صغار المزارع للملكية بالحالة التى كانت عليها وقت الاستيلاء ، ويجوز لهذين المالكين في كل وقت وبمعلونة هيئة الاصلاح

الزراعى اخلاء الأرض من صغار الزراع الذين لم تكن لهم على الأرض الموزعة عليهم ابتدائيا سوى حيازة عارضة . انهيئت بصور قرار الهيئة باسترداد الأرض منهم ، ولا يغير من ذلك ما تبديه هيئة الاصلاح الزراعى من استمرار هؤلاء المزارعين بالأرض كمستأجرين من ملكيها ، اذ يتمين للاخذ بهذا النظر فى ضوء فتوى الجمعية العمومية الصادرة بطلسة ١٢/٢١/١٩٧١ . — أن تكون الهيئة قد اتفقت مع المزارعين المشار اليهم على تلجير الأرض لهم بنظم النقد وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الحالة المعروضة ، كذلك فإن شراء الأرض موضوع البحث من ملكيها وتمليكها لواضعى اليد عليها خالية من صغار المزارعين يعتبر من الأمور الموضوعية المتروكة لتقدير الحكومة بعد موافقة المالكين المذكورين على البيع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العلة للاصلاح الزراعى تلزم بتسليم السيدين الأرض الملوكة لهما بالحالة التى كانت عليها وقت صدور قرار الاستيلاء الابتدائى ، مع ما يقتضيه ذلك من معاونتهما فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخلاؤها من صغار الزراع الذين سبق ووزعت عليهم الأرض ابتدائيا .

(ملك ٢١/١/١٠٠ — طلسة ٢١/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

لراضى زراعية — اجلب — اصلاح زراعى — اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعى — قراراتها — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك
الاجلب للراضى الزراعية — قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى
بصدد الفصل فى المزعمت المقتضىة عن تطبيق احكام القانون — نهائية —
كاساس ذلك : يعتبر عدم قابلية هذه القرارات للطعن فيها بالالفاء او وقف
التنفيذ او التعويض عنها طبقا لنص المادة اقسعة من القانون للطعن فيها
بالالفاء او وقف التنفيذ او التعويض عنها طبقا لنص المادة اقسعة من
القانون المشار اليه — مقارنة هذه المادة بالمادة ١٢ مكررة من الرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى — قرارات اللجنة التنفيذية للإصلاح الزراعى فى شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الإصلاح الزراعى — ليست نهائية — القرار القهلى فى هذا الشأن هو الذى يصدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — مقارنة نصوص كل من القانونين المذكورين يستفاد منها أن المشرع غلب فى الحكم بالنسبة الى اختصاص اللجنة فى كل من العالفتين .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « يحظر على الأجانب سواء اكثروا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تلك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والمصراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ويشمل هذا الحظر الملكية التلة كما يشمل ملكية الرقبة او حق الانتفاع ... » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تؤول الى العول ملكية الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والمصراوية والمملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليهما من المنشآت والآلات التلثة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يمتد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتبعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « تتسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاراضى المثلر اليها فى المادة السابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تختص اللجنة

التفضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المخرجات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالإنهاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة أو التصويص عنها .

وتضمن المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على أن « تشكل لجان لفحص الحالات المستتاة طبقا للمادة الثانية ولتقدير بعض ملحقات الأرض المستولى عليها وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من ... وتكون مهمتها في حالة المخالفة تحقيق الاتراوات والديون العقارية وحصر ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون

ويكون القرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها نهائيا ملطعا لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء وتوزيع .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالإنهاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء والتوزيع الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي »

ولما كان يبين من مطالعة المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سائلة البيان أن نصها واضح الدلالة على أن قرارات اللجنة القضائية وهي بصدد الفصل في المخرجات الناشئة من تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، المشار إليه قرارات نهائية أصبح عليها المشرع حصقة تعصمها من الطعن بالإنهاء أو وقف التنفيذ ويكون فصلها نهائيا لا معقب عليه وقد عللت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بأن المشرع قصد

مادة الفصل في المزاولة المذكورة وبمقارنة المادة التالية سيلافة البيان بالمادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي يبين أن قرار اللجنة القضائية في شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الإصلاح الزراعي ليس وحده قرارا نهائيا وانما القرار النهائي في هذا الشأن هو الذي يصدر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويستفاد من مقارنة النصوص في القانونين المذكورين ان المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المائل اليه استعمار تشكيل اللجنة القضائية المتخصص عليها في المادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المائل اليه وغير في الحكم بالنسبة الى اختصاص اللجنة في كل من القانونين ولو ان المشرع قصد ضرورة التصديق على قرار اللجنة الذي يصدر طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المائل اليه انص على وجوب التصديق عليه وعلى ان القرار الصادر بالتصديق هو الذي لا يكون محلا للطعن - وبقي هذا النظر ايضا ان الشارع جعل قرارات اللجنة القضائية في مفهوم المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ساقفة البيان قرارات نهائية حتى بالنسبة للمزاولة المتطوعة بالتعويض في حين انه في تطبيق احكام قانون الإصلاح الزراعي ترك الفصل في مزاولة التعويض لجهات التنفيذ العمالية (المادة ١٢ مكررة) .

ولما كان النص على عدم قابلية قرار اللجنة القضائية فيما يتعلق بالمزاولة المتطوعة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المائل اليه المعلن بالانقضاء او وقف التنفيذ او التعويض عنها يفيد بطريق اللزوم ان هذا القرار لابد ان يكون نهائيا ذلك ان المعلن لا يمكن مباحة الا في القرارات النهائية ولو كان قرار اللجنة القضائية في هذا الصدد غير نهائي لما كان ثمة موجب للنص على عدم قابلية المعلن بالانقضاء .

ولا يمكن التثبت ان السيد قد اقيم الإعتراض رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٤ أمام اللجنة القضائية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ضد الإصلاح الزراعي والسيد وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ قررت اللجنة قبول الإعتراض شكلا وفي موضوعه بالا تقول الى الدولة ملكية الأرض المينة الحدود والمعلم بمقتدى البيع الصادرين للمحرض من السيد المعارض ضده الثاني والمسلطون

يمكتب الشهر العقاري بشيئين الكوم برقمى ٤٤٧٦ و ٤٤٧٧ بتاريخ ٢٥ من
يوليه سنة ١٩٦٢ بمساحة فدان واحد بالمقد الأول وثلاثة أفدنة بالمقد
الثانى وذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان القرارات
التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى حدود اختصاصها المبين
فى المادة ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ هى قرارات نهائية لا يجوز
الطعن فيها بالإلغاء او وقف التنفيذ كما لا يجوز التعويض عنها .

وان الموضوع المروض بعد أن فصلت فيه اللجنة القضائية فى
الاعتراض رقم ٧١٣ لسنة ١٩٦٤ فى حدود اختصاصها وفقا للقانون
مسلف الذكر فله يصبح منتهيا .

{ غنوى ٢٢٧ — فى ٢٧/٢/١٩٦٧ }

اقتصادی ادارے کو روکنا

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا — نص المادة القائمة منه على ان يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور الوقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية — مؤدى هذا ان رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لاصدار أية مسألة من هذه المسائل دون ان يسبق هذا الاصدار اقرار او موافقة مجلس الرئاسة فان هذا الاصدار يكون في الواقع قد انصب على مشيئة يخرج عن دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوي على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستوري. وينقد هذا الاصدار بالتبعية مبرر وجوده بعد ان فقد ركيزة قبله ويفهم بهذه المثابة عملا من أعمال الغصب لا يوجب اثرًا قانونيًا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة ان المادة الاولى منه تنص على ان يكون التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة على وجه الاتي :

أ — رئيس الدولة — وهو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع القومي .

ب — مجلس الرئاسة — وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته في هذا الاعلان على الوجه المبين له .

ج — المجلس التنفيذي — وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتولى اختصاصاته طبقا للقانون ولقرارات مجلس الرئاسة .

كما تنص المادة الثالثة على أن يتولى رئيس الجمهورية استصدار
المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرياسة وتنفذ
المادة الثامنة بأن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي يرضى
ال دستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها
وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا الإعلان ولخصت المستفادة
الإيضاحية للإعلان الدستوري المذكور أنه قد أصبح محققا أن نظام جميع
أوضاع العمل الوطني في كل مجالاته مع بداية التثاق والتكامل وروحية
المستلزمة من روح الشعب وأرائه . . . ولقد حرص التثاق في مسؤولية
المختلفة وعلى الأخص في عهده الخامس من الديمقراطية لانه يستلزم
الديمقراطية ضوابطها الأكيدة وهي مقدماتها جسمية القيدة والاعمال بذلك كله
من مجال المبادئ الى مجال التنفيذ فلا بد من إيجاد المؤسسات
الجسمية التي يستند عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة .
وتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات كما يتحقق للبلدان الديمقراطية
المعروفة وبناء على ذلك فلا بد من رئيس الجمهورية رئيسا مستقلا وتنفذ
الوعد والعهود .

ومن حيث أن المستفاد من استصدار التماس من الحكومة للإعلان
الدستوري على مدى فكرته الإيضاحية إن دستور الدستور أصبحت
ضميما للحكم الديمقراطي وكفالة ضوابطه إن يلفظ بها جسمية القيادة وفطرية
لهذا المبدأ وما يليه من إنشاء مؤسسات جسمية يستند إليها نظام الحكم
اتجه على ما يبين من نص المادة الثالثة من الإعلان الدستوري إلى منح
سلطات رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات على
ما يوافق عليه مجلس الرياسة باعتبار أن هذا المجلس قد أصبح الهيئة العليا
لمنظمة الدولة وتأكيدا لهذا الاتجاه فقد تمت المادة الثامنة من الإعلان الدستوري
بنص محكم بأن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي يرضى
ال دستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية
بها وتؤدي هذا أن اختصاص رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات
والقوانين والقرارات التي ينص بها الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على

اختصاص رئيس الجمهورية بها لم يعد مطلقا من أى قيد بل مشروطا بسبق مجلس الرئاسة على هذه المسئلة وقراره بها وبناء عليه فإن أية مخالفة لهذا الحكم تعتبر خروجا سافرا على النظام الأساسى الذى اتلته الاعلان الدستورى وعدوانا على السلطات والاختصاصات التى خولها هذا الاعلان لمجلس الرئاسة وبهذه المثابة فإن رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لاصدار لية بمسئلة من المسئلة المشتر اليها دون ان يسبق هذا الاصدار اقرار او موافقة مجلس الرئاسة فإن هذ الاصدار يكون فى الواقع قد ائصب على مضمون يخرج عن دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوى بالتالى على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستورى وينفد هذا الاصدار بالتبعية مبرر وجوده بعد ان فقد ركيزة قبليه ويضحي بهذه المثابة عملا من اعمال الغصب لا يرتب اثر قانونى .

ومن حيث ان المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية والتي اضيفت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٣ وان كان نساها يجرى على انه يجوز نقل اعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف علمية بالكادر العالى بميزانية الدولة او الى وظائف علمية من المؤسسات والهيئات الصابة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس التنفيذى الا ان الالتزام باحكام الاعلان الدستورى المذكور انه يسمو فى قوته على نصوص القانون من مقتضاه ان نقل اى عضو من اعضاء النيابة الادارية بقسميها فى ظل العمل بالاعلان الدستورى المشتر اليه — لا تتوانر اداته القانونية الا بعد موافقة مجلس الرئاسة على هذا النقل وقراره له ثم يعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية اذا ما انفرد بتقسل احد اعضاء النيابة الادارية بقسميها دون سبق لقرار مجلس الرئاسة لهذا النقل فإن قراره يكون منعما على ما سلف بيانه .

ومن حيث ان الطامن ينمى على اقرار المطعون فيه بأنه عرض على مجلس الرئاسة بالتبرير وان بعض اعضاء هذا المجلس لم يوافقوا وايد

بها فذهب بما تضمنته المذكرة الصادرة من السيد / لعدد
أعضاء مجلس الرئاسة السابق الإشارة إليها والتي اشترط فيها إلى أن
القرار المطعون فيه عرض على مجلس رئاسة بالتصديق واقتضى
عليه اعتراضا مسبيا أن بعض المتقولين كتبوا من انشيط الأعضاء
ومنهم من تولى التحقيق في كثير من القضايا التي تمس السيد /
. واقتريه ومعاونيه وأن النقل بهذه الصورة يحمل معه التشكيل وأن
محاضر اجتماعات مجلس الرئاسة تؤكد صحة هذا القول وبالتالي تكون
هذه القرارات منعقدة لعدم موافقة مجلس الرئاسة عليها بالإجماع
عند عرضها عليه بالتصديق .

ومن حيث أن الأصل أنه إذا اشترط لصدور القرار من هيئة
أو مجلس مشكلا تشكيلا خلاصا لا يصدر هذا القرار إلا بعد
بمناقشة وتحصيل أي بعد اجتماع يدعى إليه في وقت مناسب وأن
يتكامل فيه النصاب القانوني بالاجتماع حتى يكون القرار الصادر
فيه وليد المناقشة والبحث ومن ثم فإن صدور قرار من المجلس
بطريق التصديق وإن كان جازا في حالات الضرورة والاستعجال فإن
شرط هذا الجواز الموافقة الإجماعية على القرار ومن ثم فإن مجرد
اعتراض أحد أعضائه موجب لعرض الأمر في اجتماع قانوني إذ قد
تكون حجة المعارض من القوة بحيث يعتقها كل أو بعض ذوي الرأي
أعضاء ، ترتيبا على ذلك فإن القرار الصادر بالتصديق لا يتم قانونا
إلا بتوقيع جميع أعضاء المجلس عليه بالموافقة .

طعن ١٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

حرم الدستور على تنفيذ تفويض رئيس الجمهورية في إصدار
قرارات لها قوة القانون طبقا للمادة ١٢ منه .

ملخص الحكم :

أن مرد حرم الدستور على هذا الوجه هو ما ينطوى عليه من

مقدمة بالغة . ذلك ان الولاية التشريعية وتليها عهد بها الدستور الى مجلس الأمة وفقا لما تضمنه به المادة ٤٧ من نصه . والامتناع ان يمارسها هذا المجلس ولا يتخلل عنها . وتكون رئيس الجمهورية هي مباشرة الانحصار بالشرع هو بمثابة نزول من السلطة التشريعية عن بضعة من اختصاصها للسلطة التنفيذية كى يمارسه بقرارات يتبناها همزة القوة القانون . وهذه القرارات لا تصدر قط فى هيئة مجلس الأمة ، كما هي الحال فى لوائح الضرورة ، بل يصدر عن صوراها فى انشاء انعقاد وليس فى تسمى المستقر ما يجب عرضها عليه . وفى اذن تمخض عن اشتراك السلطة التنفيذية فى الولاية التشريعية واحلالها محل السلطة التشريعية فيها هو داخل فى اختصاصها وقد يكون ذلك فى الوقت الذى تكون فيه السلطة الأصلية معلقة بوظيفتها ومن هنا كى وجه الدقة فى هذا الأمر ، ولأنك كرس الدستور على عقيد التنويض باليهود التى نصت عليها المادة ١٢٠ من نصه الذكر . وعلى مقتضاها يضمن ان يتضمن القانون الصادر بالتنويض نصا يحدد سلطة الدستور بسلطة السلطة الى مجلس الأمة وتمكين بوضوحات اللوائح التنفيذية وانصتها . كما يجب الا يبين مجلس الأمة الى التنويض الا اذا تضمنت ذلك ظروف استثنائية مستنيرة .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

التمس فى القانون على صدور اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية لا يعتبر تفويضاً لرئيس الجمهورية باصدار اللائحة وانما هو تقرير لتسليم بمشور له بمقتضى الدستور — التمس فى قرار رئيس الجمهورية على صدور قرار آخر به يقتل بعض المنساق التفضيلية — ليس معناه ان رئيس الجمهورية فوض نفسه فى اصدار القرار التالى — كل من القرارات يكمل الآخر .

ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطمون فيه من ان قرار وزير المواصلات بتحديد نوع الوظائف الخاضعة للاختصاص ثلثه البطلان لانه جاء نتيجة تفويضات مطلقة ولا يجوز لقرار اتنى وهو قرار وزير المواصلات ان يخالف الأسس التى قام عليها نظام موظلى الهيئة وهو صادر بقرار من رئيس الجمهورية - ليس صحيحا هذا الذى ذهب اليه الحكم المطمون فيه ذلك ان قرار وزير المواصلات لم يصدر نتيجة تفويضات مطلقة كما انه لم يخالف الأسس التى قام عليها نظام موظلى الهيئة ويتعين بادى ذى بدء ان يستط من حساب سلسلة التفويضات التى قال الحكم المطمون فيه بتلاقتها ان رئيس الجمهورية فوض نفسه بمقتضى قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظلى الهيئة فى اصدار قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لهذا النظام والصحيح ان رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ان يترك بعض الأمور التفصيلية لقرار آخر يصدره هو القرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بالقرارات يكمل احدهما الآخر وقد صدرا باداة واحدة فلا يسوغ القول بان احدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر او ان احدهما اتنى مرتبة من الآخر وليس صحيحا كذلك ان رئيس الجمهورية بتفويض من المشرع بمقتضى المادة ٢ من قانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة باصدار لائحة نظام موظلى الهيئة ذلك ان ما تضمنه القانون المشار اليه فى هذا الشأن لا يدعو ان يكون تقريرا لخلق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور فى مباشرة اختصاصه باصدار اللوائح المنظمة للمصالح العامة ولا شك ان تنظيم شئون العاملين بهذه المصالح مما يدخل فى مجال هذا التنظيم اما القول بان رئيس الجمهورية فوض بمقتضى المادة ٢٥ من قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وزير المواصلات - بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة - فى تحديد الوظائف التى يشترط للترقية اليها اجتياز امتحانات

خاصة فانه ايا كان الراى فى تكييف السلطة التى خولها وزير
المواصلات فى هذا الشأن وهل تنطوى على تفويض من رئيس
الجمهورية لوزير المواصلات فى مباشرة اختصاص من اختصاصاته ام ان
تحويل وزير المواصلات هذه السلطة لا يعدو ان يكون نوعا من توزيع
الاختصاصات فى اطار التنظيم الذى وضعه رئيس الجمهورية لشئون
المعاملين بالهيئة واقتر فيه مبدأ الاستقلال الى الامتحان فى الترقية الى
الدرجة الاعلى ، ايا كان الراى فى هذا التكييف ، فان الامر لا يشكل على
الى حال سلسلة متلاحقة من التفويضات من شأنها ان تبطل قرار وزير
المواصلات على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه كما انه ليس
صحيحا القول بانه لا يجوز لقرار ادنى وهو قرار وزير المواصلات ان
يخالف الاسس التى قلم عليها نظام موظفى الهيئة وهو صادر بقرار
من رئيس الجمهورية ذلك ان قرار وزير المواصلات انها صدر تنفيذا
لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وهو قرار
مكمل لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ كما
سلف البيان .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٤١ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

المادة :

عدم انطواء المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بصدر
قانون المؤسسات العلمية وشركات القطاع العام على تفويض رئيس الجمهورية
فى اصدار قرارات لها قوة القانون — ما تضمنته المادتان السابعة
والثامنة من القانون المشار اليه هو دعوة لمراجعة اختصاص رئيس
الجمهورية بصدر الاوامر التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون طبقا
لما تقتضى به المادة ١٢٢ من الدستور .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة الخامسة من مشروع القانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٦٦ حسبما ورد من الحكومة انها لم تتضمن تفويض رئيس الجمهورية
فى اصدار قرارات لها قوة القانون وفقا لما تقضى به المادة ١٢٠ من
الدستور بل ان ما نصت عليه لم يكن اكثر من دعوة رئيس الجمهورية
لمباشرة اختصاصه باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا للمادة
١٢٢ من الدستور . يؤكد ذلك ان تلك المادة لم تفرق بين اللائحة
التنفيذية للقانون وبين اللوائح المنظمة لشئون العاملين فى
المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الأمر
الذى يدل على أن المشروع المقدم من الحكومة كان يعتبر اللوائح
المنظمة لشئون العاملين من بين اللوائح التنفيذية التى تحدث عنها
اذ سلكها جميعا فى مادة واحدة هى المادة التسعة المشار اليها .
اما التعديل الذى ادخلته اللجنة المشتركة على هذه المادة باستبدال
مادتين بها احدها هى المادة السابعة التى تنص على ان لرئيس
الجمهورية ان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين واخرى
هى المادة الثامنة التى تنص على ان يصدر رئيس الجمهورية اللائحة
التنفيذية للقانون — هذا التعديل لم يقصد به حسبما يبين من
ذات تقرير اللجنة ، استحداث حكم لم يرد فى مشروع الحكومة ثم
شان ما يصدره السيد رئيس الجمهورية من لوائح مطلقة بتنظيم
شئون العاملين . بل انه لم يستهدف سوى استبقاء الحكم الذى
تضمنه المشروع فى هذا الشأن . ولئن كانت اللجنة قد عبرت عن
ذلك فى تقريرها بان ما انتهت اليه من ادراج حكمي المادتين السابعة
والثامنة من المشروع المذكور يفيد « ابقاءها على تفويض رئيس
الجمهورية بان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين »
الا ان ظاهر هذا التعبير لا يطابق حقيقة الواقع ولا يعنى ان اللجنة
المشتركة كانت تبني الخروج على ما قصده الحكومة بادى الرأى
من مشروعها ولا انها كانت تريد بصوغ المعنى متفرقا فى مادتين بدلا
من مادة واحدة استحداث تعديل فى الأحكام يرمى الى تفويض السيد
رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لان بشل هذا

التفويض لم يكن وارداً في مشروع الحكومة الأول حتى يتصور الحرص على استبقائه فحصل عبارة الأعمال بالتخصيرية المشار اليها آنفاً هو أن اللجنة المشتركة انما ارادت ان تستبقى ما انطوى عليه مشروع الحكومة فلذا كان هذا المشروع في مادته التاسعة لم يكن يتضمن سوى دعوة السلطة التنفيذية لتنفيذ احكام القانون وتنظيم لوضاع العاملين فان لفظة تفويض تكون اذن غير مطابقة للواقع وانما تشير بحسب الى الدعوة لتنفيذ احكام القانون . والقول الفصل في مقام التفسير هو استكناه هذا المعنى من عبارة المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ونص هذه المادة ليس فيه ملول التفويض ولا مظنة فضلا عن اركانه وشرائطه . لأن حكم المادة السابعة في صيغته النهائية لو كان يهدف حقا الى تفويض السيد رئيس الجمهورية بكل معنى التفويض المحدد دستوريا لما غاب عنه قيد ان يورد في ذلك نصا صريحا قاطعا يتضمن امد التفويض والاسس التي تقوم عليها القرارات المستندة اليه وفقا لما تقتضيه به صراحة المادة ١٢٠ من الدستور التي يجرى نصها بأن لرئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة ان يصدر قرارات لها قوة القانون . ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة ولن يمين موضوع هذه القرارات والاسس التي تقوم عليها .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

البيان :

منصب نائب الوزير هو منصب سياسي — تجدد اختصاصه يتم بقرار من رئيس الجمهورية — التخرج الإداري وفقا لجدول الفئات الوظيفية الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين

المادة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير — استثناء من ذلك — التدرج الإداري في بعض الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إداري يجوز للوزير التفويض في بعض اختصاصاته .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ بنظم نائب الوزير تنص على أن « لا يجوز تعيين نائب للوزير ينوب عنه في اختصاصاته في الوزارة أو في بعضها ويجوز عند غياب الوزير أن ينوب عنه نائبه في حضور جلسات مجلس الوزراء بقرار من المجلس .

وتعين اختصاصات نائب الوزير بقرار من مجلس الوزراء » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « فيما عدا ما نصبت عليه المختار السابقان يكون شأن نائب الوزير شأن الوزير » .

ومن حيث أن منصب نائب الوزير هو منصب سياسي وقد كانت اختصاصاته تحدد وفقاً لأحكام القانون المشار إليه بقرار من مجلس الوزراء ثم أصبحت تحدد بموجب القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية الذي آلت إليه اختصاصات مجلس الوزراء ومن ثم فإن شأن هذا المنصب كما هو واضح مما سلف يعد رجلاً من رجال السلسلة وعضواً في الحكومة تحدد اختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية على أنه بالرغم من ذلك ، وبالرغم من أن التدرج الإداري لا يشتمل وفقاً للجدول الثالث الوظيفية المحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين الذين بالدرجة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير ، إلا أن التدرج الإداري في مجال الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إداري تل للوزير بالنسبة لوزاراته وهذا يمكن الوزير تفويضه في ممارسة اختصاصاته مثله في ذلك مثل وكيل الوزارة .

فلا يجوز تفويض الوزير في اختصاصاته لنائب الوزير
المساعِد وجواز ذلك بالنسبة لمن يسمون عرماً بنائب الوزير
في التدرج الهرمي داخل النظام الإداري .
(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

نقل مرق الأتوبيس التهرى بوجوداته والمباين به من محافظة
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة — اعتبار هذا النقل من قبيل
ترتيب المصالح العامة — — دخوله في اختصاص رئيس الجمهورية طبقاً
لمادة ١٢١ من الدستور الحالي .

ملخص الفتوى :

ان تسليم مرق الأتوبيس التهرى بوجوداته والمباين
به الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، تصد به نقل تبعية هذا
المرق الى الهيئة المذكورة نقلاً نهائياً . وقد كشفت الميزانيات
المتعلقة من سنة ١٩٦٧/٦٦ حتى الان عن هذا التصد .

ومن حيث ان نقل المرق المشار اليه من محافظة القاهرة
الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة يعتبر من قبيل ترتيب المصالح
العامة ، وهو امر يخص به رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٢١
من الدستور الحالي (دستور مارس سنة ١٩٦٤) .

انتهى رأى وجوب الجمعية العمومية الى استصدار قرار من رئيس
الجمهورية بنقل مرق الأتوبيس التهرى بوجوداته والمباين به من محافظة
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة وتحديد حقوق والتزامات
كل جهة منهما .

(ملف ٢٢٤/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الشركات التي تساهم فيها الدولة — لا تعتبر مصالح عامة — اثر ذلك — عدم شمول اختصاص رئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة لهذه الشركات .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان قوانين التأمين نصت على ان تظل الشركات المومة محتفظة بشكلها القانوني المنطبق على التأمين ، ومقتضى ذلك ان تظل هذه الشركات خاضعة لاحكام القانون الخاص وليس لاحكام القانون العام ...

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٦٢ المشر اليه صدر في ظل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوسية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وقد نظم هذا القانون كيفية ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة وكيفية التصرف في اموالها وقد نال هذا التصرف الى مجلس ادارة الشركة تحت اشراف المؤسسة العامة .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الشركات التي تساهم فيها الدولة لا تعتبر من المصالح العامة او هي حكمها ومن ثم فلا يشملها الاختصاص الذي خوله الدستور لرئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة ..

ومن حيث ان الحملة التي اشعلها دستور ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل العمل به لا تسمى الا على القرارات التي صدرت صحيحة وفق القواعد القانونية النافذة وقت صدورها ..

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٦٢ المشر إليه لا يمكن حمله على أنه زيادة في رأس مال المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بقدر اصول المصنع نقلا من رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، وذلك لأن المصنع وقت الحاقه بالمؤسسة الأولى لم يكن مملوكا للمؤسسة الثانية وانما كان في ملك شركة الصلارات والواردات السودانية وهي شركة تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن المؤسسة التي تشرف عليها ، كما ان المصنع لم تكن له ذمة مالية مستقلة عن الشركة المملكة بأصول وخصوم خاصة به وانما كان يعتبر أصلا من اصول الشركة المذكورة .

ومن حيث ان عناصر اصول الشركة المذكورة تعتبر بمثابة الضمان العام لدائتي هذه الشركة ولا يتعلق حق المساهمين فيها بملكية هذه الأصول وانما يكون لهم حقوق شخصية في مواجهة الشركة كشخص معنوى مستقل بذمته المالية عن سائر الشركاء ، فإذا صفت الشركة تصيين ان يدخل في التصفية قيمة المصنع المشر إليه حتى تستوفي منه مع قيمة باقي الأصول ، الديون التي على الشركة ومضروفت التصفية ، وما يبقى بعد ذلك من لمقضى التصفية يوزع على المساهمين ايا كانت صفاتهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بإداء قيمة مصنع المسلة الى شركة الصلارات والواردات السودانية (تحت التصفية) .

(ملف ٢٢٢/٢ - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكتب الوسطاء في الحلق البنين والمطلات وغيرهم بالعمل — حظر الاشتغال بأعمال

الوساطة الميينة به الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي - ليس لغير الوزير ان يباشر هذا الاختصاص دون تفويض منه في الحدود التي تسمح بها احكام التفويض - قواعد تحديد الاختصاص - شرعت لتضع قواعد مقزمة للإدارة تحقيقا للصالح العام - يترتب على مخالفتها بطلان القرار الصادر من غير مختص بصداره - صدور قرار رفض الترخيص للمدعى في الاستغفال باعمال الوساطة من وكيل الوزارة لا من الوزير - يجعله باطلا قابلا للتفليس .

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكتب الوساطة في الحلق المظليين والمثليات وغيرهم بالعمل في المادة الاولى منه على ان (تسرى احكام هذا القانون على كل شخص او هيئة تحمل كوسيط في الحلق المظليين او السينمائيين او الموسيقيين او المغنيين او الراقصين او اى شخص ممن يقومون بعمل من اعمال التمثيل المسرحي او السينمائي وما شابهها بالعمل) كما ينص في المادة الثانية على انه (لا يجوز الاستغفال باعمال الوساطة الميينة في المادة السابقة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي ويكون الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده ويحدد وزير الارشاد القومي قواعد منح الترخيص وتجديده ورسومه بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية) وتضمنت المادة الثالثة النص على الشروط الواجب توافرها ليعمن يرخض له بالوساطة ومن بينها (ان يكون حسن سمعة) - وفي ٩ من مايو سنة ١٩٦١ صدر القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦١ من وزير الثقافة والارشاد القومي بعد موافقة وزير الداخلية متضمنا لاحكام التنفيذية للقانون المذكور وقد نص هذا القرار في المادة الاولى منه على ان يقدم طالب الترخيص الى وزارة الثقافة والارشاد القومي وفي المادة الرابعة على ان يمنح الترخيص بعد استطلاع رأى مصلحة

الأمن العام بوزارة الداخلية كما نص القرار على المستندات التي ترفق بطلب الترخيص وعلى الشروط الواجب توافرها في المكتب الذي يتخذ طالب الترخيص مقره .

ومن حيث ان القانون المذكور ينص على عدم جواز الاشتغال بأعمال الوساطة الا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير - قد استند سلطة البت في طلبات الترخيص بالاشتغال بالأعمال المذكورة سواء بمنح الترخيص او برفض الطلب الى السيد الوزير وليس لغيره من موظفي الوزارة ان يباشر هذا الاختصاص دون تفويض منه في الحدود التي تسمح بها احكام التفويض - وليس ثمة تفويض من هذا القبيل .

ومن حيث ان قواعد تحديد الاختصاص انما شرعتها لتضيق قواعد ملزمة للإدارة تحقيقا للمصالح العام فانه يتوجب على مخالفتها بطلان القرار الذي يصدر من غير المختص بصداره .

ومن حيث ان القرار برفض الترخيص للمدعى في الاشتغال بأعمال الوساطة وقد صدر من وكيل الوزارة لأن الوزير فاته يكون مشويا بميب عدم الاختصاص ، وهذا الميب الذي اعتمر القرار يجعله باطلا وخليفا بالالفاء .

(طعن ٨٤٠ ، ٦٨ لسنة ٩٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن وكالة الوزارة الدائمين لا يمنع من احتفاظ الوزير بمقتضى اختصاصاته .

خلاص الحكم :

ولئن كانت موافقة وكيل الوزارة بهذه على طلب المدعى تقبله

إلى إحدى الدرجات الإدارية الخالية قد انخفضت سمة القرار الإداري لصورها منه بوصفه وكيل الوزارة الدائم الذي يمارس اختصاصات الوزير بالاستناد إلى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام وكلاء الوزراء الدائمين إلا أن هذه الموافقة من ناحية أخرى لم تتواءم لها الصفة النهائية ذلك أن العمل بالوزارة قد جرى على أن نقل الموظفين من كادر إلى آخر أمر يقتضي عرضه دائماً على الوزير حسبما أكد ذلك مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالوزارة في تحقيقات النيابة الإدارية على ما سلف البيان . وليس في احتفاظ الوزير ببعض اختصاصاته لممارستها بنفسه - وهو صاحب الولاية والحق الأصل في هذه الاختصاصات - خروج على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه أو تعارض مع نصوصه .

(ملحق ٢٢٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

صدر قرار مدير عام الإدارة بمجلس الدولة بصرف مربي إحدى العمليات بالمجلس من اعتماد النسخ بعد عودة المجدد الذي كانت معينة على درجته بصفة مؤقتة ، يعتبر قراراً يمينها بمكافأة شاملة على إحدى وظائف اعتماد النسخ - صدور قرار رئيس المجلس بتسوية حالة السيدة المذكورة وفق أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل أقيمتها إلى تاريخ تعيينها المقدم بقرار مدير عام الإدارة بالمجلس - ينص على إرادة رئيس المجلس بإعادة تعيينها بالأداة الصحيحة قانوناً من التاريخ المذكور - ضرورة هذا القرار حصينا من الألفاء - ترتيب جميع الآثار القانونية لتعيين عليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ينص في المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الذين يوزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة » وتنص المادة الثانية منه على أنه « استثناء من أحكام قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ، سواء كانت خالية أو تشا لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « تعتبر تقديم هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على الا يتقدم على ذلك تعديل في المرتبة المحددة طبقا للمادة الثالثة ، ويسرى الخ » .

ومن حيث أن القرار الصادر من مدير علم الإدارة بمجلس الدولة بصرف مرتبة السيدة من اعتماد النسخ بالمجلس اعتبارا من ١٧/٨/١٩٦٥ بعد عودة المضد الذي كانت معينة على درجته بصفة مؤقتة اعتماد النسخ وهي من الوظائف الدائمة بالمجلس .

ومن حيث ان مدير علم الادارة بمجلس الدولة لا يملك سلطة اصدار القرارات في شئون العاملين الاداريين والكليبيين بالمجلس ، اذ الاختصاص في هذا الشأن معهود لرئيس مجلس الدولة بوصفه الوزير المختص ، ومن ثم فان مدير علم الادارة بتعيين السيدة على احدى وظائف اعتماد النسخ يعتبر قرارا منعهما لاتطوائه على غصب لسلطة رئيس مجلس الدولة في هذا الشأن .

ومن حيث انه وان كان قرار مدير علم الادارة بتعيين السيدة المذكورة منعهما . الا انه يصدر قرار من رئيس مجلس الدولة ، وهو السلطة المختصة بتعيين السيدة المذكورة ، بتسوية حالتها وفق احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل اقدمتها في الدرجة الماثرة الى تاريخ تعيينها بقرار مدير علم الادارة وهو ١١٩٦٥/٨/١٧ . يفصح عن ارادة رئيس المجلس اعادة تعيينها بالاداة الصحيحة قانونا اعتبارا من التاريخ المذكور ، وهذا القرار الاخير باعادة التعيين ، اصبح حسيما ضد الالفاء او السحب بفوات ستين يوما على صدوره ، ومن ثم تترتب عليه جميع الآثار القانونية للتعيين .

ومن حيث ان السيدة المذكورة حصلت على المؤهل في سنة ١٩٦١ والتحق بمجلس الدولة في وظيفة بدل مجند بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢١ . ومن ثم تكون اقدمتها في الدرجة الماثرة التي وضعت عليها اعتبارا من التاريخ الاخير بوصفه التاريخ الاقرب وفقا لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى احتية السيدة في تسوية حالتها اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢١ تاريخ تعيينها في وظيفة بدل مجند وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

السلطة المختصة بدخمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة المالية أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية التقاعد - طبقا لحكم المادة ٦٥ من نظام المالكين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ناط المشرع هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة - لوجه القول بقيام تلزم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة - أساس ذلك ان لكل من التعيين ومد مدة الخدمة مجالته واسبابه التي تدعو الى نفي هذا التلزم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام المالكين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته الخامسة على انه « فيما عدا رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يعيّنون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ويكون التعيين في وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين في باقي المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة » ونصت المادة ٦٥ من هذا النظام على ان « لا يجوز مد خدمة المالك بعد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة » .

ومن حيث انه يتضح من هذين النصين ان المشرع فرق بين التعيين وبين مد خدمة المالك بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك في مجال تحديد السلطة المختصة بممارسة كل من الاختصاصين فتدرج

بمسألة التعيين ابتداء برئيس الجمهورية وانتهاء برئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها بحسب أهمية الوظيفة وخطبة مسئولياتها ووضعها في سلم التدرج الوظيفي ، وخلال ذلك وحد مسألة مد مدة خدمة العامل بعد بلوغه سن التقاعد سواء اكان رئيسا أو عضوا بمجلس الإدارة أو كان من غير هؤلاء ، فغالب هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اتصالها سنتين ، وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة ، وعلى مقتضى ذلك وإزاء سراحة هذه النصوص فإنه لا يكون هناك ثمة مجال للقول بقيام تلازم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة ، خاصة وأن لكل منهما مجاله واسبله التي تدعو الى نفس هذا التلازم ، باعتبار أن التعيين يستهدف ابتداء اختيار الشخص المناسب لشغل الوظيفة بحسب أهميتها وخطورتها ، بينما مد مدة خدمة يجد سببه ودواعيه في حاجة العمل ، لاستمراره في الخدمة والوزير بحكم اشرافه الرئاسي في مجال الوظيفة العامة أقر على تعرف ظروف العمل وملابسته وما يتطلبه في هذا شأن تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على اكمل وجه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى أن مد مدة الخدمة لرئيس واعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة أو وحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد يكون بقرار من الوزير المختص أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال .

(ملف ٣٧/٥/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/٦/١٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

أن قرار نقل العامل من وزارة الى أخرى هو قرار واحد تشترك في صفحه الوزارتان - لا يمكن استناده الى أي من الجهتين على انفراد بل يكون استناده اليهما معا - لا يمكن بعد صدوره بموافقة الجهتين أن تقوم جهة منهما بالمعدل عنه بإرادتها المفردة .

ملخص الفتوى :

ولما كان قرار النقل من وزارة الى اخرى هو قرار واحد تشترك في صنعه الوزارتان ، المتقول منها والمتقول اليها فلا يمكن استلغاده الى اى من الجهتين على انفراد بل يكون استلغاده اليهما معا ، ولا يمكن بعد صدوره بموافقة الجهتين ان تقوم جهة منهما بالمردود عنه كما هو الحال في اصداره يتطلب موافقة الجهتين معا وينبغي ان تتلقى ارادة الجهتين عند امر واحد وان تكون متطابقتين سواء عند النقل او عند الرد عنه .

فاذا كانت وزارة العدل قد وافقت على نقل هؤلاء العاملين ثم اعتبرت وزارة التربية والتعليم بالموافقة على النقل فلن ارادة الجهتين قد تلاقى وتطابقتا عند احداث الاثر القانوني فاذا عادت بعد ذلك وزارة التربية والتعليم فارات باراتها المنفردة سحب موافقتها على النقل فان هذه الارادة قد انصرفت على اعدام آثار قرار النقل بالنسبة الى المستقبل وايضا يثر رجعى يرتد الى الماضى من تاريخ صدوره فينبغى لكى تحدث هذه الارادة اثرها الكليل ان تتلقى من جديد في هذا الاثر مع ارادة وزارة العدل ، فاذا كانت هذه الوزارة الأخيرة لم توافق الا على نقل العاملين المذكورين اليها في ١٩٦٩/٦/١ فلن تتلقى الارادتين وتطابقهما كل من هذا التاريخ وحده اما الرجعية التي انصرفت اليها ارادة وزارة التربية والتعليم فينبغى اصدارها لانها لم تصالف قبولا من وزارة العدل وكلاهما جهتان متساويتان في دورهما في اصدار قرار النقل او الرد عنه .

ومن حيث انه تأسيسا على هذا فان تبعية العاملين المتقولين التي انتقلت الى وزارة التربية والتعليم بقرار النقل الاول قد عادت الى وزارة العدل من التاريخ الذي عينته هذه الأخيرة في موافقتها على نقلهم اعتبارا من ١٩٦٩/٦/١ .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رئيس مصلحة الضرائب في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل والمادة ٢٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٧ من قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على أنه « لا تحل الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى التلبه العلة الا بقرار من وزير المالية او من ينيه . ولا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلبه . ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول ونصت المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل على أن « تكون احالة الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون الى التلبه العلة بقرار من وزير المالية ، ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه ويكون لوزير المالية او من ينيه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول ... كما يكون لوزير المالية الصلح بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم نهائي ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات على أن « للوزراء ومن في حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحققين او وكلاء الوزارات او رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة او رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص .

ويبين من ذلك ان المشرع ، بمقتضى المادة ١٩١ من القانون

مرقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مالف الذكر ، اختص وزير المالية وحده بسلطة احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة وطلب رفع الدعوى عنها ، كما انسلط بالوزير سلطة طلب رفع الدعوى الجنائية والتصالح بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، طبقا للمادة ٣٧ منه ، ومن ثم فان وزير المالية هو صاحب الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ما لم ير لاعتبارات معينة ان يفوض غيره في مباشرتها وفي هذه الحالة يتمتع عليه ان يلتزم بالاحكام الواردة في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ويعهد بهذا الاختصاص الى الاشخاص الذين حددتهم المادة الثالثة من هذا القانون ، ولا يعبر عن ذلك ايراد المشرع لعبارة او من ينفيه في بعض الاحوال واغفلها في احوال اخرى في القانونين مرقمى ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشر اليهما ، لان الحكم الذي يجيز التفويض في حالة سكوت المشرع عن هذا التحديد ، يجد مصادره في نصوص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، باعتباره القانون العام في التفويض في الاختصاصات .

وعلى ذلك فان صدور قرار من وزير المالية بتفويض رئيس مصلحة الضرائب - في المسألة المعروضة - يعتبر صحيحا ومطابقا لاحكام القانون باعتباره من الاشخاص المفوض اليهم والذين حددتهم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

(فتوى ١٣٠٧ - في ١٩/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء المديريات ومندوبي الضرائب على الانتاج في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب إلى وزير الخزانة أو من ينوبه . ولوزير الخزانة أو من ينوبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون ... » ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات على أنه « للوزراء ومن في حكمهم أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات إلى المحافظين أو وكلاء الوزراء أو رؤساء ومديرى المصالح والإدارات المحلية أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات الصلبة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص » .

وبين من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن المشرع أطلق الحرية لوزير المالية في تحديد الأشخاص الذين يجوز انطباقهم في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة لأن عبارة « أو من ينوبه » التي أوردها المشرع في هذا النص تفيد العموم والإطلاق وتؤكد قصد المشرع في عدم تحديد المستويات الوظيفية التي يمكن أن ينوبها الوزير في مباشرة هذه الاختصاصات ، ومن ثم يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء المأمريات ومأمورى الضرائب على الإنتاج في مباشرة الاختصاصات الواردة في المادة المشار إليها ، ولا يتعارض ذلك مع نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات التي أشارت إلى الفئات الوظيفية التي يجوز للوزراء أن يمهّدوا إليها ببعض اختصاصاتهم ذلك لأن هذا القانون يعد بمثابة القانون الملزم من أجل التفويض إلى المستوى الوظيفي الذى يراد ملأه لظروفه المل .

تطبيق :

تختص النيابة العامة دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية ، وهذا ما اكتهه المادة ٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : « يقوم النائب العام بنفسه او بواسطة احد اعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون » . أما بالنسبة لتحريك الدعوى الجنائية فالأصل ان النيابة العامة هي المختصة بذلك ، وهى تتمتع بسلطة تقديرية فى توجيه الاتهام او حفظه ، وهذا ما تصدقته المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : « اذا رأت النيابة العامة ان لا محل للسعى فى الدعوى تأمر بحفظ الأوراق » . ولكن سلطتها فى تحريك الدعوى ترد عليها بعض القيود وهى : الشكوى والطلب والاذن ، بحيث لا تلك النيابة العامة ان تحرك الدعوى الجنائية اذا ما توافر احد هذه القيود .

والطلب تعبير عن ارادة احدى هيئات الدولة فى تحريك الدعوى الجنائية بشأن جرائم عينها القانون .

وقد تكون الجهة صاحبة الحق فى اصدار الطلب هى المجنى عليها فى الجريمة ، وقد يحدد القانون جهة اخرى يرى انها اقدر من غيرها على تقدير ملاحة تحريك الدعوى الجنائية .

وقد وردت فى قانون الإجراءات الجنائية بعض الجرائم التى يلزم تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عنها ، وورد البعض الاخر فى قوانين خاصة .

ومن هذه الجرائم التى ورد النص عليها فى قوانين خاصة :

أ - الجرائم الضريبية :

تنص المادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تكون احالة الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا
ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية او من ينفيه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية
الصالح مع الممول مقليل دفع يبلغ يصلح ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من
الضريبة وفي جميع الأحوال تنقضى الدعوى العمومية
بالصالح (تقبل المادة ٨٥ مكرر (٥) من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩) .

٢ - جرائم التهريب الجمركي :

تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار
قانون الجمارك على انه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ
اية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام
للجمارك او من ينفيه ، وللمدير العام للجمارك ان يجرى التصالح
اثناء نظر الدعوى او بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض
كامل او ما لا يقل عن نصفه - ويجوز في هذه الحالة رد
البضائع المضبوطة كلها او بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة
عليها ما لم تكن من الانواع المنوعة ، كما يجوز رد وسائل النقل
والادوات والمواد التي استعملت في التهريب . ويتربط على التصالح
انقضاء الدعوى العمومية ، او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجبرج
الاثار المترتبة على الحكم حسب الحال » .

٢ - جرائم التعامل بالنقد الاجنبي :

تنص المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
التعامل بالنقد الاجنبي على انه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية
بالنسبة الى الجرائم التي ترتكب بالخالفه لاحكام هذا قانون او
القواعد المنفذة له او اتخاذ اجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة ٢ إلا
بناء على طلب الوزير المختص او من ينفيه - وللوزير المختص او من

ينفيه في حالة عدم الطلب أو في حالة تنازله عن الدعوى التي ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل مصالحة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة .

ويقدم الطلب من الممثل القانوني للجهة التي حددها القانون ولا يتعلق هذا الحق بشخصه ، وإنما يتعلق بوظيفته .

وإذا أجاز القانون - كما في بعض التشريعات الخاصة آنفة الذكر - للممثل القانوني للجهة صاحبة الحق في الشكوى ، نسبة غيره في تقديم الطلب ، فيكفي عندئذ مجرد التفويض العلم في الاختصاص .

ويجب أن يكون الطلب مكتوباً ، فلا يكفي أن يقدم شفهايا أو بناء على محادثة تليفونية حتى ولو ثبتت بالحضر . ومقتضى صدور الطلب مكتوباً أن يحمل توقيع مصدره ، وتاريخ الإصدار للنطق من صحة الإجراءات ، كما يجب أن يتضمن الطلب بيلاً واضحاً للواقعة المجرمة بغض النظر عن وصفها القانوني ولكن لا يشترط أن يرد به اسم المتهم ، فالطلب ينتج آثاره القانونية ولو كان المتهم مجهولاً .

ولم يحدد المشرع مدة معينة يجب تقديم الطلب خلالها ولذلك يجوز تقديم الطلب منذ تاريخ وقوع الجريمة وإلى ما قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

وإذا اتخذت النيابة العامة أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل تقديم الطلب ، كان ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً « لانقضاء بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى بولمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة » .

إلا أن الدفع ببطلان إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لظهور الطلب من تاريخ صدوره هو من الدفوع التي يختلط فيها القانون

بالمقتضى منسبته إلى المظالم المتعلقة بمقتضى قانونها ولا يخرج عن اختصاصها
بحكمة التقضى ولا تفصل المرافعة فيها. (مادة ١٠ إجراءات) . واحكم .

وقد أجاز المشرع لمن قدم الطلب أن يتنازل عنه من أى وجه
الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنفى الدعوى الجنائية
بالتنازل (مادة ١٠ إجراءات) . واحكم .

ويلاحظ أن التنازل عن طلب يجب أن يكون
مكتوباً ، وما دام المخرج قد استلزم الكتابة فى الطلب ، فيلزم
ذلك أن يكون التنازل عنه مكتوباً أيضاً . وراجع الشكل المذكور
أدوار غلى الأمتى - الإجراءات الجنائية فى التبريع المسمى -
نسخة ١٩٨٠ - ص ٧٢ وما بعدها) .

ويقدم الطلب الى الجهة التى تملك تحريرك الدعوى الابتدائية
وهى النيابة العامة ، كما يجوز تقديم الطلب الى المحكمة
الحالات التى تصدى فيها للجريمة مع الدعوى الجنائية .

قائمة وقسم (٢٦٢)

الهيئة :

حق التوقيع ووكيل الوزارة القائم فى النيابة وحمل التوقيع أو
الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات وكيل
القائم - فصر على الاختصاصات التى حوّلها المرسوم بقانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة القائم دون سواها - صفحة ٤٤ :
عدم جواز هذه النيابة فى سبقة التقيب - تعيين رؤساء المصالح
فى بعض اختصاصات رؤساء المصالح مستقلاً الى الفترة الثانية
من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ و ٦٧ لسنة
١٩٥٦ - تبوّه اختصاصات النيابة المقررة لرؤساء المصالح

وللاختصاصات المفوض فيها هؤلاء من الوزير والوكيل الدائم
بما في ذلك سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ استحدث حكمين يتلافيان
في الحكمة التي تنظم التوسع في تعيين نظام اللامركزية المنشود ،
اذ اقتضت المادة الثامنة على تفويل وكيل الوزارة الدائم الحق
في ان يعهد ببعض اختصاصاته الى من يجوز ان يقوم بمقله عند
غيابه وهو اقدم وكلاء الوزارة او اقدم مديري المصالح او الادارات
على حسب الاحوال ، ثم عدلت فيها بعد بقانون رقم ٥٤٢ لسنة
١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، فاجازت - طبقا لتعديلها
بالقانون الاخر - للوكيل الدائم ان يعهد ببعض اختصاصاته الى
وكلاء الوزارة او وكلائها الماعدين او رؤساء المصالح ، بينما
ظل الامر على حاله في الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم ،
فراى المشرع ان يفوض الوزير في مثل هذه الوزارات في ان يعهد
ببعض الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم بمقتضى المرسوم
بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ الى وكلاء الوزارة او وكلاء
الماعدين او رؤساء المصالح ، اما الوزارات التي بها وكيل وزارة
دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص ما دام حق هذا
الوكيل في انابة اقدم الوكلاء او الوكلاء الماعدين او رؤساء
المصالح ثابتا له بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون سلف الفكر
معدلة بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٦ على ما سلف البيان . وواضح من صريح النص المتقدم
الوارد في الفقرة الاولى من المادة الاولى في كل من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، ان انابة الوزير في هذا
النظام لوكلاء الوزارة او الوكلاء الماعدين او رؤساء المصالح ،
وكذلك انابة وكيل الوزارة الدائم لهؤلاء انما تنصب كتناهيا على

الاختصاصات التي خولها المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢
وكيل الوزارة الدائم دون سواها ، ومن ثم يتحدد نطاق هذه
الائتية بتلك الاختصاصات التي هي أصلاً جلبت من اختصاصات
الوزارة فلا يجوزها الى اختصاصات الوزير الأخرى أو الى
اختصاصات وكيل الوزارة المادى أو رؤساء المصالح ، وليس من
اختصاصات الوكيل الدائم الواردة فى المرسوم بقانون المشار اليه
سلطة التذويب ، لا بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة
الذين نظمت قواعد تأديتهم المواد من ٨٤ الى ١٠٦ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا بالنسبة الى الموظفين الخارجيين
عن الهيئة الذين تحكم تأديتهم المادتان ١٢٨ ، ١٢٩ من القانون
المذكور . وعلى خلاف حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذى اقتصر على تناول حالة
الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم ، وحصر الائتية فى
الاختصاصات المخولة لهذا الوكيل الدائم دون سواها ، وعلى النقيض
من حكم الفقرة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذى
خيد الائتية بالاخصاصات المقررة للنيب وهو وكيل الوزارة الدائم
على خلاف هذين الحكيم ، جاء حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى
فكلاً القانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ علماً
بمطلقاً فى اجازة تفويض رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات
رؤساء المصالح ، فأباح القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ للوزير ، كما
أباح القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ للوكيل الدائم ، ائتية رؤساء
الفروع عن رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين
سواء اكتفت هذه الاختصاصات بمنفدة الى المذكورين من الوزير
باصلاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥٢ منلف الذكر فى وزارة لينى بها وكيل دائم ، أم بموجبها
بها اليوم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة
١٠١ من المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المنحلة بالقانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، حيث يتبين منقدهم التفويض الذى خولهم

القانون الوكيل الدائم ، أم كانت اختصاصات معينة مقررته لهم
بمقتضى من القانون . وتقتضي من هذه الاختصاصات سلطة
توقيع عقود تجارية معينة من حدود التمتع الذي يمن عليه
القانون ومنها حق ختم الراتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر
يوما بالنسبة الى الموظفين الداخليين في الهيئة ، وهو الحق الذي
يطلقه رئيس المصلحة بمقتضى من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، وتؤكد ثبوته لتغير علم مصلحة البنك الطينية
بإذات المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ معذرا
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ .

(طين ٣٨٦ لسنة ٤ في - جلة ١٩٦٠/٧/٢)

قائمة رقم (٢٦٣)

المادة :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ينظم وكلاء الوزارات العاملين
والمادة ١٢٨ من دستور سنة ١٩٥٦ بتحديد اختصاصات الوزير -
القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاص -
من المادة الأولى منه محيلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على
حق الوزير في تفويض وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين في
بعض اختصاصاته المخولة له - سموه الاختصاصات المخولة للوزير
كلية دون تفويض .

ملخص الفتوى :

يشير من ضمن التدرج من الاختصاصات لأخص من الوزراء ووكلاء
الوزارات إلى سلطة الاشراف على الوزارات كانت موزعة على رئيس
الوزير حتى سنة ١٩٥٢ إذ صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢
ينظم وكلاء الوزارات الدائمين ، فلهذا إلى وكيل الوزارة المساعد
ينصن الاختصاصات المخولة للوزير وكذلك حق العبد متى التواضع

المتصرف في المنزول الجزئية كي يتفرغ لرسم المسؤولية المعلقة
للوزارة ومناقشة تنفيذها ، واستمر الحال على هذا النحو ، فمالت
سلطة الاشراف على اعمال الوزارة والتصرف في كافة شئونها كلية
الى الوزير . ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ ونشأ في المادة ١٢٨ منه
تحديد اختصاصات الوزير ، فنصت هذه المادة على ان يتولى كل
وزير الاشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة
الحكومة بها . وبذلك اقتصر عمل الوزير على رسم السياسة
بالسما للوزارة ، ولم يعد من المستباح ان ينهض بالأعباء الادارية
التي تحول بينه وبين النهوض بهذه المهمة العظيمة ، ولذلك صدر
القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات ،
ونصت المادة الاولى منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧
على ان للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب
القوانين الى وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين ، وله ان يوزع
الاختصاصات بينهم في حالة تعددهم .

وبين من ذلك ان المشرع رخص للوزير في النزول عن اى
اختصاص نيطة به بمقتضى القوانين الى وكيل الوزارة او الوكيل
المساعد في وزارته وذلك تمكينا له من التفرغ لاداء مهمته الرئيسية
المشتر بها ، وقد ورد النص عليها مطلقا شاملا كافة الاختصاصات
المخولة للوزير قانونا دون تخصيص بحيث يجيز للوزير تفويض وكيل
الوزارة او الوكيل المساعد في ممارسة اى اختصاص من اختصاصاته
بغض النظر عما اذا كان القانون المنشئ للاختصاص سابقا على
قانون التفويض بالاختصاص ام لاحقا عليه ، وبغض النظر كذلك
عن نوع الاختصاص .

(فتوى ٥٥ - في ١٨/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

يجوز انابة غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات

وكيل الوزارة - لا يحول دون تنظيم التلابة في ممارسة اختصاصات
رئيس المصلحة بقواعد خاصة يعمل بها ولو خالفت قانون
الموظفين العام - تطبيق ذلك على تفويض رئيس فرع في
اختصاصات تنفيذية لرئيس المصلحة .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بامتناع تفويض رؤساء الفروع في مباشرة
بعض الاختصاصات التنفيذية الموكولة الى رؤساء المصالح بحجة أن
المادة ١٣٣ مكررا من قانون موظفي الدولة لم تبح استناد اختصاص
وكيل الوزارة التنفيذي بما يتعلق بالموظفين والمستخدمين - الى غير
وكيلها المساعد دون من عداه لا وجه لذلك لأن المادة ١٣٣ مكررا
المستحدثة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، والتي تنص على انه
« يجوز للوزير ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات
الخولة لوكيل الوزارة طبقا لاحكام هذا القانون » . لا شأن
لها بتوزيع بعض اختصاصات رئيس المصلحة الأصلية على رؤساء
الفروع من جانب الوزير او وكيل الوزارة الدائم ، ذلك ان حظر انابة
غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات وكيل الوزارة لا يحول
دون تنظيم التلابة في ممارسة اختصاصات رئيس المصلحة بقواعد
منسقة في تشريع خاص ، كقانونين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ورقسم
٦٧ لسنة ١٩٥٦ وعندئذ يتحتم النزول على مقتضى هذه القواعد
حتى لو خالفت الاحكام الواردة في قانون الموظفين العام امثالا
للاصل المسلم من ان الخاص يقيد العام ولا العكس ، ومع
ذلك فليس فيما ورد في القانونين المثل اليهسا ما يتعارض مع
حكم المادة ١٣٣ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذا
ان لكل من الحكيم مجالا يجرى فيه على وجه الاستقلال ،
وليس ثمة مانع من ان ينظم تشريع لاحق حدود هذه التلابة
تنظيما يباح بمقتضاه للوزير او الوكيل الدائم ان يفاوض كلامه

رؤساء المصالح في بعض الاختصاصات المخولة لرؤساء المصالح، وخاصة إذا كانت هذه الاختصاصات أصيلة بمقتضى القوانين بحسبانهم سلطات تاليف ، وليس يخفى ما عبرت به المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة ، فإن هذا الحكم لا يعدو أن يكون مقتضا في إيقاع الجزاءات التأديبية الواردة فيها كل في دائرة اختصاصه ، يستفاد منه أن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة غير متداخلين في هذا الاختصاص التأديبي ، فلذا امتنع استراغ اختصاص وكيل الوزارة التأديبي على غير وكيل الوزارة المساعد وفقا للمادة ١٣٣ مكررة من قانون موظفي الدولة ، فإن هذا الحكم لا يعدو أن يكون مقتضا مع طبائع الاتياع التي تقضى بتفويض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد بدائرة من الاختصاص التأديبي يختلف عن دائرة رئيس المصلحة في هذا الشأن ، وإنه فليس مما تعارض مع هذا التفويض أن يملك كل من الوزير ووكيل الوزارة الدائم بموجب تشريع لاحق أنابة رؤساء المصالح في شطر مما نيظ برؤساء المصالح من اختصاصات تأديبية ، هي أصيلة بهم على كل حال وليست منحصرة اليهم من سلطات أعلى منهم بإداة التفويض ، إذ لا يملك الوزير بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ولا وكيل الوزارة الدائم بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ أن يعهد لهما إلى رئيس المصلحة بغير الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم والمحددة حصرا في المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ وليس منها سلطة التباديب لا بالنسبة إلى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ولا بالنسبة إلى غيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بل لا موجب البتة لأن يعهد إلى رئيس المصلحة ببعض اختصاصات وكيل الوزارة التأديبية ، ما دام لا يهم رئيس المصلحة أن تفرغ عليه هذه الولاية بالنسبة إلى موظفين غير خاضعين في الأصل لاختصاصه الرئيسي ، كما أن البداة العقلية تقضى بأن لا ينبغي مدير عام مصلحة السبلك الحديدية - بوصفه رئيس مصلحة - فيما هو ثابت له أصلا

عن ولاية العاج على الموظفين المتأخرين له ، اذا لا جلية به الى مثل
بصفة المتأخرين .

وينبغي على ما سلف ايفاحه لزوم القول بصحة القرار
رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر من وكيل وزارة المواصلات الدائم
في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ بتأني رؤساء الفروع ومنهم المفتش
العظم للمركبة والبضائع الذي استدر القرار التأديبي بشرط المشاورة
بين شطر من الاختصاصات التأديبيات المعمول بمقتضى علم مسطرة
مجلسك المهنية بحكم القوانين ومع المصالح بالموظفين لفساد
الدرجة الرابعة ، ومنهم المأمون لصالحه — اعبالا لحكم الفقرة
الثانية من المادة ١٤ من الرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢
مصدرة بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ المنفذة اعتبارا من ٢٦ من
فبراير سنة ١٩٥٦ ، وترتبطا على ما تقدم يكون القرار التأديبي
الذي اتخذته المفتش العظم للمركبة والبضائع في ٢٧ من مارس
سنة ١٩٥٦ بمجازاة المأمون لصالحه بالخضوع من مرتبه لسنة
مضرة لقيام سلكوا من مخصص في حدود القوانين والقرارات المنفذة
لهذا .

(طعن ٢٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

جواز اتية وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح
في بعض اختصاصات الوكيل الدائم — صدور الاتية من الوكيل الدائم
هو من الوزير في الوزارات التي ليس بها وكيل دائم — حق الوزير في
تأني رؤساء الفروع في بعض اختصاصات رؤساء المصالح حتى
في الوزارات التي بها وكيل دائم .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر بالتفاهة حكم

إلى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم وكلاء اللوزارات
الدائمين ، نص في مادته الأولى على أن تنسب إلى المرسوم بقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ١٤ مكررا
والنص الآتي :

« في اللوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم يجوز للوزير أن
يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بهذا القانون للوكيل الدائم
إلى وكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح » .

« ويجوز للوزير أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح
إلى رؤساء النوع » .

وظاهر أن الآية الواردة بالفترة الأولى من هذه المادة تنصرف
إلى اللوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم . لنا تلك التي بها
وكيل وزارة دائم فلم تكن بحاجة إلى مثل هذا النص ، لأن حق
هذا الوكيل في انابة اقدم الوكلاء أو الوكلاء المساعدين أو
رؤساء المصالح ثابت له بمقتضى المادة ١٤ من المرسوم بقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ . وأنبأ الوزير في هذا المقام لوكلاء
الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ، وكذا أنباء وكيل
الوزارة الدائم لهؤلاء ، أنها تنصب كلناهما على الاختصاصات التي
خولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم
دون سواها . ومن ثم يتحدد نطاق هذه الآية بتلك الاختصاصات
التي هي أصلا جانب من اختصاصات وكيل الوزارة العادي أو
رؤساء المصالح . وليس من بين اختصاصات الوكيل الدائم
الواردة في المرسوم بقانون المشار إليه سلطة التأديب ، لا بالنسبة
إلى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة الذين نظمت قواعد تأديبهم
في المواد من ٨٤ إلى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا
بالنسبة إلى المستضعفين الخارجين عن الهيئة الذين تحكم تأديبهم
المادتان ١٢٨ و ١٢٩ من القانون المذكور ، ولا فيما يتعلق بممثل

اليومية الذين يخضعون لأحكام كادر العمال والبنين تسرى على المحققين منهم بخدمة مصلحة السكك الحديدية أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . وإذا أصبح اعتبار اختصاصات وكيل الوزارة الدائم شاملة أيضا لاختصاصات وكيل الوزارة العمدى عند عدم وجود هذا الأخير ، وكانت تتضمن بهذه المثابة سلطة التأديب فإن هذه السلطة لا يجوز اعطائها فى حق عمال مصلحة السكك الحديدية الذين يخضعون فى تأديبهم لخبر . علم المصلحة - لما الاتية الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ فقد جاء حكمها عاما منطبقا على أية وزارة ولو كان بها وكيل دائم ، وإباح للوزير اتية رؤساء الفروع عن رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين ، سواء اكتت هذه الاختصاصات بمندة الى المذكورين من الوزير املا لنص الفقرة الاولى سالفة الذكر فى وزارة ليس بها وكيل دائم ام معمودا بها اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ حيث ينتهى عندهم القوض الذى خوله القانون اياه ، ام كانت اختصاصات اصيلة مقررة لهم مباشرة من القانون . وتدخل فى هذه الاختصاصات سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة فى حدود النصاب الذى نص عليه القانون ، منها حق تأجيل علاوة العمال لمدة ستة اشهر او اكثر ، وهو الحق الذى يلقاه رئيس المصلحة منصوص كادر العمال الذى تؤكد له مدير علم مصلحة السكك الحديدية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

القس فى القرار الوزارى على تكليف وكلاء الوزارة المساعدين بتنفيذه - لا يعنى تفويض هؤلاء فى تعديل القرار او اضافة شروط جديدة لم ترد فيه .

ملخص الحكم :

لا حجة فيها استمسكت به الحكومة من ان المدعى يستعد
رسب في الامتحان الذي استوجبه القرار الصادر من وكيل الوزارة
المساعد لان جميع القواعد المنظمة للترقية قد تضمنها القرار الصادر
من وزير التربية والتعليم ولم يتضمن هذا القرار اطلاقا اى تفويض
لوكيل الوزارة المساعد في اضافة قواعد او شروط جديدة ملاوة
على ما ورد في القرار الوزاري بل ان هذا القرار الاخير قد نص في
المادة الثامنة منه على تكليف وكلاء الوزارة المساعدين بتنفيذ هذا
القرار . والمستدل من هذا النص هو التقييم بتنفيذ الأحكام الواردة
في قرار الوزير وبطبيعة حال لا يفهم من ذلك انه مقصود به الى
تفويض الوكيل المساعد في التعديل او الاضافة لان التفويض
يجب ان ينص عليه صراحة كما انه من المسلمات انه لا يجوز لسلطة
اخرى ان تعدل في قرار تنظيمي علم صادر من سلطة اعلى - واذا
اصدر وكيل الوزارة المساعد قراره بضافة شروط جديدة الى
القواعد الواردة في القرار الصادر من وزير التربية والتعليم
رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن قواعد الترقية الى وظائف المدرسين
الاول - وهو امر غير جائز ولا يترتب عليه اى تعديل في الأحكام
الواردة في قرار الوزير - فلهذا لا يعنول على هذه الشروط ولا يحتج
بها على المدعى .

(ملعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة بتخطيط الاراضى التضاء بمدينة
القاهرة وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لاقامة مساكن
تعاونية عليها - جواز تعديلها بقرارات من الهيئة الادارية للمجلس
البلدى والتصديق عليها من وزير الشؤون البلدية والقروية -

تفويض الوزير وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الاختصاص

— **مادة ٣٥** —

ملخص الحكم :

إن القرارات الإدارية الصادرة بتخطيط لأراض فضاء وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لأغلة معينة لا يمكن تصديق عليها إلا بعد أن تكون بطبيعتها قابلة للتعديل والتعديل ، وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ، بموجب قرارات تصدرها الهيئة الإدارية بمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا الى السلطة الممنوحة لها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ويمدق عليها وزير الشؤون البلدية والقروية الذى يملك بدوره أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في مباشرة اختصاصه هذا وفقا لاحكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات . فقد نصت المادة ٢٠ من قانون إنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على اختصاصات هذا المجلس فكانت : « يختص المجلس بالمسائل الآتية : أولا — مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمبنى وتقسيم الاراضى والطرق ... سادسا — الاشراف على ما يأتى :

١ — عمليات المياه والنفرة والمجارى ٢٠٠ — إنشاء الشوارع والميادين والتنظيم والمتطلبات العامة او اغلائها او حفظها او صيانتها وتخطيط الطرق ووضع خطوط التنظيم ورصف الشوارع ، وعلى العموم كل ما يؤدى الى تحسين رونق المدينة ورفاهيتها » وجاء فى المادة ٢٤ من هذا القانون ان المجلس يؤلف فى كل عام لجنا من اعضاءه ليبحث المسائل التى تفرض عليه ، ويسكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم اعضاء فى اللجان المكلفة ببحث المسائل الداخلة فى اختصاصات الوزارات التى يعثلونها . وتعرض تقارير اللجان على المجلس لاستصدار قرار فيها . ونصت المادة ٣٦ منه « ترسل قرارات

الجلتين وجلسات جلسة الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال
الثلاثة ايام التالية لتدور القرارات المتعلقة على الخصوص ولا يتجاوز
تلك القرارات المجلس الا بعد التصديق عليها منه . ٢٠ والجلسة
على ذلك يكون قرار الهيئة الإدارية التي تحت مظل المجلس البلدي
لهيئة القاهرة بطلانها المتعددة في ٢٥ من الشهرين سنة
١٩٥٩ بتعديل تنظيم جزء من المنطقة الاقتصادية رقم ٢ بقرار
الجنينة ، والتي وثقتها السيد الوزير والسيد وكيل الوزارة في ١٢
من ديسمبر سنة ١٩٥٩ بالتصديق عليها ثم تدور قرار رقم ١٩٥٤
لسنة ١٩٥٩ باعتماد تعديل هذا التنظيم وذلك نظرا لقوامي الأمن
والسرية خصوصا جاء بحذف السلطات الخيرية ثم تم نقره بالجريدة
الرسمية وأعمال اثره من تاريخ نقره في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩
كيل ذلك يوصى بتوافر ركن المشروعية للقرار الوزاري المطعون فيه
بالإلغاء خلسة في ظل القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
التفويض بالاختصاصات المقرر ان لرئيس الجمهورية ان يعهد ببعض
الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى الوزير او الوزراء
المختصين ، ونص في المادتين الثانية والثالثة منه على ان للوزير ان
يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل
الوزارة وله ان يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة في حالة
تعددهم وللوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له لوكيل الوزارة
بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح . وجاء
بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « كما كتبت القواعد المتبعة حوز
سنة ١٩٥٩ تفق بتركيز السلطة في يد الوزير وكان بهذا الوضع
مستوعبا عن كل أعمال الوزارة ، غير انه لما كتبت لجنة الوزير
مهمة سياسية فقد روى ان تقتصر مهمته على وضع السياسة
العملية للوزارة وان تترك الإدارة العملية لموظف مسئول ، لذلك صدر
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظم وكلاء الوزارات الدائمين ، فمقتضى
التي وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير كما نص على
ان ينوب وكيل الوزارة الدائم عن الوزير في مباشرة اختصاصاته المقررة

تتبعى القسطنطين . . . ولذلك خفا الصبء عن وزير فى مصلحة المسائل الجزئية .
 « والتفرغ لرسم السيلسة العلية للوزارة ومراقبة تنفيذها : وقد استمر
 الحال على هذا النظام حتى صدر القسطنطين رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٦ .
 بإلغاء نظام وكلاء الوزارات الدائمين فأصبحوا وكلاء وزارة ، وعادت
 الاختصاصات التى كانت موكلة اليهم الى الوزراء . ولما كان دستور
 سنة ١٩٥٦ قد نظم سلطة الوزراء فمن فى المادة ١٤٨ منه على
 أن يقولى كل وزير الاشراف على شئون وزاراته ، ويقوم بتنفيذ
 السيلسة العلية للحكومة فيها ، وذلك ما يشر به مهمة الوزراء
 قد أصبحت مهمة سياسية فحسب ، ذلك لأنه ليس من المستساغ أن
 ينهض الوزير المسئول بالنيابة الادارية التى تحول دون التفرغ لعمله
 الاساسى فى توجيه السيلسة العلية لذلك رضى جواز تفويل وكيل
 الوزارة فى مباشرة الاختصاصات الموكلة للوزير بمقتضى القوانين
 والمفهوم الا يشمل التفويض المسائل التى تتعلق بالسياسة العلية
 للدولة والمسائل التى تتصل بمجلس الأمة وكذلك مشروعات القوانين
 والقرارات فتبقى من اختصاص الوزير » . واعمالا لاحكام هذا القانون
 أصدر السيد وزير الشئون البلدية عدة قرارات تطبيقية لتوزيع
 الاختصاصات فى وزارته .

(ظعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

تفويض وكيل الوزارة المساعد سلطة التصرف فى التحقيق
 — يستتبع بالضرورة تفويله صلاحية وقف الموقف الذى يجرى
 به التحقيق .

ملخص الحكم :

إذا كان الوقت متبادرا من وكيل الوزارة المساعد بناء على
 قرار اتخاذ الوكيل الدائم — بحكم نيابته القانونية للوزير طبقا للمادة

اللائحة من المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بتفويض شبق
 من مصلحة وكيل الوزارة الى وكيلها المساعد وفقاً للمادة ١٢٢ من
 القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكان ما أضافه هذا القرار على
 الوكيل المساعد هو التصرف في التحقيق ، فان هذا الاختصاص
 يستتبع بالضرورة وقف الموظف الذي يجري معه التحقيق ، فذلك
 ان الوقف عن العمل وسيلة الى غاية ولا يمكن فصل ادهما عن
 الاخرى فالوقف برعى السبيل الى تحقيق مع الموظف الموقوف في
 جو حال من تثيره ونفوذ ولا يمكن توجيه تحقيق الى ما يحقق
 افراضه دون اللجوء الى اجراء الوقف ومتى كان الوكيل المساعد
 قد افرغت عليه سلطة الامر بالتحقيق والتصرف فيه ، فهو
 يملك بلا جدال الامر بوقف الموظف المتهم بهذه التحقيق من ان
 تعصف به الأهواء وتستميل شهود المؤثرات ومن ثم يكون القرار
 الصادر من السيد الوكيل المساعد بوقف المدعى عن العمل قد صدر
 والحالة هذه في حدود اختصاصه مرقبا لائحه القانونية .

(طعن ١١٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٠)

قائمة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

تفويض في الاختصاص — الاختصاص التالي بالتسمية
 لوظائف المجلس البلدية والقروية — لوزير الشؤون البلدية
 والقروية بمدرسته وفقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
 ١٩٥١ والمادة ١١ من لائحة استخدام موظفي المجلس القروية —
 تفويضه وكيل الوزارة او الوكيل المساعد في ممارسة هذا الاختصاص
 — حيز .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من لائحة استخدام موظفي ومشتغلي ومعاوني
 المجلس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ

الموظفين الأصليين بالجامعات ، فإن المادة ٢١ من اللائحة الإدارية والمالية للاتحادات نالت بوكيل الجامعة سلطة تعيين الفنيين والمدرسين والخبراء بناء على اقتراح مراقبة رعاية الشئب بالجامعة ، وبمها عدا هذه الطوائف كمسببة الملاعب مثلا يتكون الاختصاص بالتعيين لمجلس الاتحاد الذى يملك ايضا الامتعة بمطالين او مطربين محترفين بشرط الحصول على اذن من الجامعة وذلك طبقا للبند من المادة ٢١ المشر اليها .

لهذا انتهى راء الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا - تعتبر اتحادات الطلاب بالجامعات من وحدات الجامعة وذلك لتحقيق فبعيتها لها من حيث التنظيم القانونى والتكوين الادارى والاشراف والرقابة ولمدم تدعها بالشخصية المنوية المستقلة .

ثانيا - يترتب على ذلك فى خصوص العاملين بهذه الاتحادات :

١ - ان هؤلاء العاملين يعتبرون موظفين عموميين وفقا للمحلول المام لهذا الاصطلاح وذلك متى كان العمل المسند اليهم بسيطاً بالدوام والاستقرار ، ومن ثم تسرى فى شأنهم القواعد العامة فى تنظيم الموظفين الوارد فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالقصر الذى يقتضى مع اوضاعهم الخاصة على التفصيل السابق بيته .

ب - اما العاملين الذين يستند اليهم القيام بعمل عارض او مؤقت ، ولو يتجدد فى مناسبات متتالية ، وكذلك العاملين الذين يتسم جاتهم بطريق التناقد هؤلاء يلخضون حكم العاملين المشر اليهم فى البند ١ اذا ككت العقود المبرمة معهم تتضمن الاحالة الى القواعد الوظيفية الحكومية .

اما اذا لم تتضمن العقود مثل هذه الاحالة ، فان العاملين

يختص بهون جنود الاحكام المقنونة المبينة معهم ولا يحكام بعقد المجلس
للولاية في القسطنطينية .

ثالثا - يختص وكيل الجامعة بتعيين جميع المصلين في
الاجتماعات من الفنين والبريين والغيراء ، وتختص مجالس الاتحادات
بتعيين من لا يتمتعون في حكم هؤلاء كجمعية للاعب ، ويتمتعين
استئذان الجامعة في حالة استمالة هذه المجلس بمثلين او
مطربين محترفين .

(ملك ٣٦/١/٥٦ - جلسة ١٢/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبني على :

القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض
بالاختصاصات لا يجوز للممثل ان يتشوض في اختصاصاته
استنادا للمادة الثالثة من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
التفويض بالاختصاصات على انه لا يجوز للممثل ان يتشوض بخص
الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء
المستاعدين او رؤساء المصالح .

وفيما عدا الاختصاصات المخولة اليها بالمادة ٢٠ من هذا
القانون يجوز للوزير ان يحدد بعض الاختصاصات المخولة بموجب
القانون لوكيل الوزارة او الوكلاء المستاعدين او رؤساء المصالح الى
رؤساء الفروع والاشخاص الذين يصدر بتحديد قرار منه ، كما يجوز
تلك ايضا لوكيل وزارة على الا يكون قراره نافذا في هذا الشأن
قبل تصديق الوزير .

وان كان لمصالح القضاء المختصة الوزير ووكيل الوزارة
مقتضى المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية ، إلا أنه ليس له أن يفوض
في هذه الاختصاصات طبقاً للمادة الثالثة القرار إليها من قانون
التفويض بالاختصاصات ، وذلك للاستيف الآتي :

أولاً - أن قانون التفويض بالاختصاصات رقم ٢٩ لسنة
١٩٥٦ يورد تنظيمًا للتفويض في الإدارة المركزية . فليس يجوز
استعارة أحكامه لتطبيقها في نطاق السلطات المحلية دون نص
صريح بذلك ، لاختلاف تنظيمي الإدارة المركزية والإدارة المركزية
المحلية في الأسس والمقتضيات .

ثانياً - أن أحكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي
تخضع لقاعدة التفسير الضيق ، حسبما تؤكد ذلك مسندة القانون
في التفسير ، وعلى ذلك فإذا كان قانون التفويض بالاختصاصات يحد
لعلى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات
فإن هذه السلطات تقتصر على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم ،
دون غيرهم من أعضاء الإدارة المركزية أو أعضاء الإدارة المحلية المعمود
إليهم باختصاصات الوزارة ووكلاء الوزارات ، لأن هؤلاء الأعضاء وإن
اصطحبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات إلا أن هذه
لا يجوز لهم استعمال سلطات التفويض في هذه الاختصاصات
غير نص صريح بذلك ، فالإختصاص واجب تعين على صاحبه أن
يملكه بنفسه وليس حقاً يسوغ له أن يمهده لغيره .

ثالثاً - أن المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية التي أعطت للمحافظ
اختصاص الوزير ووكيل الوزارة ، قد حددت من يجوز له تفويضه
بهذا الاختصاص ، فأصبحت بذلك عن النطاق الذي يحق للمحافظ
أن يتفوض في مهده - وبالتالي لا يجوز له أن يتجاوز هذا النطاق
عندما لا يملكه غير من يملكه هذه المادة بعبارة واضحة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز للمحافظ

التأمر ان يفوض مديري التعليم غير الملتزمين لوزارة التربية والتعليم في مجلس المحافظة سلطة رئيس المصلحة . واذا كفت ثمة اعتبارات عملية تقتضى هذا التفويض فلاه يتمين تفصيل التشريع بما يحقق هذا الغرض .

(مئوى ٤٠ - فى ١٩/١/١٩٦٤)

تطبيق :

بتاريخ ١٠/١/١٩٦٧ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض بالاختصاصات وقد ألغى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المطلة وحل محله .

وقد نص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ على ان لرئيس الجمهورية ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او رئيس الوزراء او نواب رئيس الوزراء او الوزراء او نواب الوزراء ومن فى حكمهم او المحافظين . المادة ١ .

ولرئيس الوزراء ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او الوزراء او نوابهم ومن فى حكمهم او المحافظين المادة ٢ .

وللوزراء ومن فى حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات او رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة او رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص المادة ٣ .

ولوكلاء الوزارات ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة .

ولرؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة ان يعهدوا ببعض

الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى مسمى الإدارات
ورؤساء الفروع والأقسام التابعة لهم المادة ٤ . . .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معديا بالقانون رقم ٢٥١
لسنة ١٩٦١ - تخويله المحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية
في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع وزارات التي لم
ينقل اختصاصها الى المجالس المحلية - للمحافظ توقيع هذه
الأمقرات مباشرة في حالة عدم وجود رئيس مصلحة محلي او
إذا رأى هو ذلك - اختصاص المحافظ في هذا الشأن يحجب
اختصاص رئيس المصلحة المركزي كما يحجب اختصاص الوزير
في الشأن فيما عدا الحالة الواردة في المادة ٩٢ من هذا القانون
- اختصاص المحافظ كذلك بالتنقيب على القرارات التأديبية الصادرة
من رؤساء المصالح المحليين - أساس ذلك ان له سلطة الوزير .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم
الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن
« يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه » .

كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم
ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ويشرف على
موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن تم
حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يلي :

١ - تعيين من لا تعملو درجته

في توقييع الجزامات التأديبية على جنس موظفي مرسوم
الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن
موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ،
بالنسبة لمثل مرسوم الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه
المجالس .

ويؤخذ من هذا النص أن العاملين بالوزارات التي لم ينقل
القبول اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة وليس لها ممثلون في
مجلس المحافظة يخضعون مباشرة للسلطة التأديبية المقررة
للمحافظة بقتضي المادة السادسة عشرة الذكر التي تفرض عليهم
اشراف المحافظ ورئيسه المحلية ، وتحوله في شأنهم سلطة توقيع
العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير فلذلك ان المادة
٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين السليم به القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وتقبلها المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي - تقضى بان لوكليل
الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة توقيع
عقوبتي الانذار والخصم من المرتب ، وان للوزير سلطة توقيع
العقوبتين المشار اليهما مع زيادة في نصيب مدة الخصم ، ويؤدي
ذلك ان سلطة الوزير في هذا الشأن تتنوعب سلطة وكيله
الوزارة او رئيس المصلحة اذا ما تصدى الوزير ابتداء لتوقيع
الاحتشوية .

وتفريعا على ذلك فان اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات
التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي مرسوم الوزارات
التي لم ينقل القبول اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ، يعني ان
للمحافظ سلطة توقيع هذه العقوبات في الحدود المقررة للوزير او
لرئيس المصلحة وان له ان يوقع هذه العقوبات مباشرة في حالة عدم

وهو مدير رئيس مصلحة مجسلى او فى حالة ما اذا راعى المحيطة
يتصدى مباشرة لتوجيهها وهو الامر الذى ينعكس على
بالاشراف الادارى على جميع موظفى فروع الوزارات التى تعمل فى
دائرة المحافظة ولو كانت من الوزارات التى لم ينتقل القاتون
اختصاصاتها الى المجالس المحلية ولم يكن لها ممثل فى مجلس
المحافظة .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٩٢ من قانون تنظيم الإدارة المحلية
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معجلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تقصر
السلطة التنفيذية للوزير فى النطاق المحلى على حالة ما اذا استقر
التفتيش الذى تجريه الوزارة على اعمال المرفق عن وقوع خطأ
او اخطأ على جميع .

ولا يسوغ القول بلخصملى ورئيس المصلحة المركزى بتوجيه
المقويات على موظفى فرع الوزارة بالمحافظة فى حالة عدم وجود
ممثل للوزارة بمجلس المحافظة لى يؤدى اليه هذا القول من الانواع
الاختصاص وهو امر تباين طبقا لاشياء ومقتضيات التنظيم
الادارى للمصالح العامة ويشطرب معه سير المراتب العامة .
ومما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلى يوجب بسلطته
فى التدبير سلطة رئيس المصلحة المركزى فى نطاق المحافظة فاولى
ان تحجب السلطة التنفيذية للمحافظة عن سلطة الوزير اختصاص
فى هذا الشأن خاصة وان الاختصاص واجب على الموظف
المناوب به وليس حقا له وانه اذا نطقت التشريع بموظف ما اختصاصا
معيئا بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص
او ان يعمل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (احالة
او تفويض) والا كان التصدى مقتضيا للسلطة ، ولس فى نصوص

القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى اى سلطة فى تأديبه
المعلمين بنسب الحافظة .

والئن كان الامر كذلك فان مقتضى حكم المادة السادسة من
قانون نظام الادارة المحلية المجلس الهنا ان تكون للمحافظ سلطة
توقيع العقوبات التأديبية فى حدود اختصاص الوزير على موظفى
مروع الوزارات التى لم ينقل القتون اختصاصاتها الى المجلس
المحلية وان اختصاصه بهذا يجب اختصاص رؤساء المصالح
بالجهزة المركزية ، كما يجب اختصاص الوزير ذى الشأن فيما
عدا الحالة الخاصة الواردة بالمادة ٩٣ من القانون المشار
اليه .

ولا يغير من هذا النظر الا يكون للوزارة او المصلحة ستوى
موظف واحد او يضع موظفين ذلك انه يستوى فى التنظيم الادارى
وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
للقنوح والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ ان
يتكون مروع الوزارة من موظف واحد او من عدة موظفين حسبها
تليه مقتضيات العمل وطبيعته (فتوى الجمعية العمومية رقم
١٧٢ فى ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢) .

وترقيا على ذلك فان محافظ بنى سويف هو المختص دون
غيره بتوقيع الجزاء التأديبى على امام مسجد ابن عجيظه بيندر
بنى سويف ومن ثم يكون قراره هو القرار الوحيد القائم دون
قرار السيد مدير عام الدعوة بوزارة الاوقاف الذى يعتبر منعيا .

لما عن مدى سلطة المحافظ فى التعقيب على القرارات التأديبية
الصادرة من السلطات المختصة بالوزارات فبين من المادة السادسة
سائلة الذكر انها تنظم سلطة المحافظ التأديبية على موظفى مروع
الوزارة التى لم ينقل القتون اختصاصها الى المجلس المحلية

تجملها في حدود اختصاص الوزير ، ولما كانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة الذي كان سوريا وقت العمل بقانون نظام الإدارة المحلية — وتقبلها المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم المصلين المدنيين بالدولة تخول للوزير اختصاصين في مجال التأديب هما :

١ - توقيع العقوبات التأديبية ابتداء — وكلفت المادة ٨٥ من القانون الملقى تخوله هذا الاختصاص في الحدود المقررة لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة — ثم اجازته له المادة ٦٢ من القانون الحالي ذلك في حدود اوسع من تلك المقررة لرؤوسيه من وكلاء الوزارة ورؤساء المصالح .

ومن مقتضى هذا الاختصاص ان للوزير ان يتصدى مباشرة لتوقيع الجزاء فيجب بذلك اختصاص الوكيل او رئيس المصلحة ويحل محله .

٢ - التعقيب على القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة فله ان يلغيه او يعمله تشديدا او خفضا ، او ان يحول الموظف الى المحكمة التأديبية بحيث انه متى استعمل الوزير سلطته في التعقيب فان القرار الصادر منه يكون هو القرار التأديبي القائم ويعتبر القرار الاول كأنه لم يكن ومما لا انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قبل ذلك بجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ (ملف ٥٧/٢/٨٦) .

ومما لا شك ان وجهي الاختصاص السالف بينهما يؤيدان الى نتيجة قانونية واحدة هي ان الوزير في الحالتين هو الذي يصدر القرار التأديبي اي انه هو الذي يوقع العقوبة التأديبية اما ابتداء واما بطريق التعقيب على قرار الرؤوس لان قراره بالتعقيب يجعل قرار الرؤوس وكأنه لم يكن . لذلك انتهى الرأى الى :

اولا — ان محقق بنى سوف هو المختص دون غيره بتوقيع

الجزء النفيس على اهل مسجد ابن عجزه بفخر بنى مسويف والله
التبرار الوجهد للقسام هون قبال السيد مدير علم الدعوة بوزارة
الوقار الذي يعتبر متمسدا .

ثانيا - ان الحلف يضمن بالتعقيب على القرارات التعليمية
التي يصدرها رؤساء المصالح المحليين الذين يمثلون في مجلس
المحلية وازواجه لم يتقبل القائلون اختصارها بعد الى المجلس
المحلية .

(ملف ١١٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاكى المرفوعة
بالتقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بالتطبيق للمادة الخامسة من هذا
القانون - هي وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) - ليس
للمحافظة اى اختصاص في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٦ من قانون تنظيم الادارة المحلية الصادر
بالتقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على انه « وتعتبر الحكومة
في ربط وتحصيل الضرائب المحلية التي تخص المجالس وتؤديها
المجالس كل بمقدار نصيبه منها » ، وعلى ذلك فان قانون الادارة
المحلية لم يفسر من امسك فرض وتحصيل الضرائب المحلية ،
كما لم يطلب الجهات التي اخصستها قوانين الضرائب بمباشرة
سلطة الفرض والجمالية ، ومن ثم يظل الاختصاص في فرض
وتحصيل الضرائب المحلية والاعفاء منها ، منوطا بالجهات التي
اخصها القانون بذلك وطبقا لما حددته من شروط الاعفاء منها .

ولما كتبت وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هي

الجهة التي ناط بها المخرج ربط وتحصيل ضريبة الملاهي المبروضة.
بالتقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - وهي من الضرائب المصالة - فان
الوزارة المذكورة تكون هي جهة الاختصاص في ربط وتحصيل هذه
الضريبة. والتحقق من توافر شروط الاعفاء منها ، ومن ثم فإن تنفيذ
حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة الخمسية من القانون
رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكور يكون من اختصاص وزارة الخزانة
(مصلحة الاموال المتدرة القديمة على تطبيق احكام هذه
القانون) .

واذا كانت جهة تحصيل ضريبة الملاهي تتدخل ضمن موارد مجلس
المدين المبروضة في دائرتها طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون تنظيم
الادارة المحلية ، فان هذا القانون لم يفسد ايا من رجال وهيئة
الادارة المحلية اختصاص تحصيل هذه الضريبة او الاعفاء منها ، لذا
انها - باعتبارها من الضرائب المصالة - يسرى عليها حكم المادة ٢٦
من القانون المذكور ، دون ان يتصدى حق المجلس في حصيلتها -
باعتبارها من موارد - التي سلطة التدخل في امور فرضها او اعفاء
منها ، او التعقيب على القرارات الصادرة بشأنها من موظفي الجهة
صاحبة الاختصاص قانونا .

ولا يغير من هذا النظر كون المادة ٦ من قانون تنظيم الادارة
المحلية قد نصت على ان « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية
في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة
للدولة ... كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات
التي لم ينتقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ويشرف
على موظفيها ، ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن
في حكمهم . . » - ذلك ان سلطات المحافظ - واختصاصاته تنحصر
في الاشراف العام من الناحية الادارية على موظفي المحافظة وفروع
الوزارات بها دون ان يكون له الاشراف الفني او الموضوعي على

مباشرة موظفي فروع الوزارات واختصاصاتهم الفنية التي يطلبون خاضعين بالنسبة اليها للوزارات التبعين لها أصلا . فالتقانون الادارة المطبقة لم يخول المحافظ سلطات موضوعية في مباشرة ما يدخل على اختصاص الوزارات وما يقوم به موظفوها من أعمال فنية ، وان كان للمحافظ الاشراف الاداري عليهم وابلاغ الوزارات - المختصة بملاحظاته على السير الفني لنشاط الوزارة في نطاق المحافظة ، ولم يمسند التقانون الى المحافظ اى اختصاص في فرض الضرائب او الرسوم او الاعفاء من هذه او تلك .

وعلى ذلك فان وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المتررة) هي الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاحى المفروضة بالتقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ - بالتطبيق لنص المادة الخامسة من هذا القانون ، وليس للمحافظ اى اختصاص في هذا الشأن .

(فتوى ٢٨ - في ١٤/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٧٤)

أبينا :

قرارات تشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية - اختصاص المحافظ بأصدار هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية ونص في المادة الاولى منه على ان « تنشأ بدائرة كل مركز لجنة تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تشكل على الوجه الآتي : ١ - ثلاثين عضواً من لجان المحافظة . ٢ - عضو نيابة ينحبه النائب العام . ٣ - مفتش الزراعة بالمركز

١ — « ويممدر بتشكيل اللجنة الاستثنائية قرار من المحافظ المختص ويمين المحافظ العدد الكفى من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكلية للجنة » .

وواضح من هذه النصوص ان كلا من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد نط بالمحافظ المختص مهمة تشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية ومن ثم فان القرارات الصادرة من السادة المحافظين بتشكيل تلك اللجان تكون قد صدرت من الجهة المختصة بذلك قانونا .

(فتوى ١٥٦ — فى ١٩٧٠/٢/٥) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبحث :

ملف المكلفات التى تمنح لأعضاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية من غير رجال القضاء والنيابة —
اختصاص المحافظ بتحديد ملف هذه المكلفات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من قانون نظم الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان تكون للمحافظ الاختصاصات المنوطة فى قوانين موظفى السدولة للوزراء ووكلاء الوزارات .

وتدربحت هذا حكم المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

كما نصت المادة ١١٦ منها على ان « لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والدلات والمكفلات الشجعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين وأعمال ومقا المكفلات والأوضاع المعيرة فى القوانين والأوضاع » .

ويجب حيث أن يفسد ذلك أن للمحلفين في دائرة اختصاصه تمديد
هذه المكلفات التي تمنح لأعضاء المجلس المنتخبين في القضاة
الذين لا يملكون الامتيازات.

(فتوى ١٥٩ - في ١٩٧٠/٢/٥)

قائمة رقم (١٧١)

المبدأ :

اختصاص مجلس القضاء الأعلى وحده بتحديد مكلفات
القضاة لرجال القضاء والنيابة الذين يتولون الجلسات
الأنبارية - قرار المجلس الصادر في هذا الشأن يكون ملزماً
لجميع القضاة بالصرف .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
كانت تنص على أنه « يجوز نوب القضاة لأعمال أخرى قضائية أو
قضائية غير قضائية أو بالامتناع إلى عمله وذلك بموافقة مجلس القضاء
الأعلى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكلفات
التي يستحقها القضاة عن هذه الأعمال » .

وقد أورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
هذا الحكم نفس في المادة ٦٧ على أنه يجوز نوب القضاة
لأعمال أخرى قضائية أو قضائية غير قضائية أو بالامتناع إلى
عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى
على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكلفات التي يستحقها من
هذه الأعمال ونص في المادة ١٣٧ بمنزلة هذا النص على أعضاء
النيابة المستقلة .

وبناءً على ذلك ينبغي أن يُلغى القضاء الأعلى هو الجهة

المختصة بتجديد مكلفات رجال القضاء الذين يتجوبون لأعمال أخرى .
واسيخدام المشرع لعبارة « ويتسولى المجلس المذكور وحده تحديد
المكفأة » يعنى أن القرار الذى يصدره المجلس فى هذا الشأن يكون
قرارا ملزما للجهة التى يؤدى العمل لحصلها وتقوم بالصرف .

ومن حيث أنه بناء على ذلك أصدر مجلس القضاء الأعلى قرارا
فى ١١/٤/١٩٦٤ بتحديد المكفأة التى تصرف لرجال القضاء نظير عملهم
فى لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ثم أصدر المجلس
بعد ذلك قرارا فى ٤/٤/١٩٦٨ بتحديد مكلفات أعضاء النيابة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم التزام المحفوظات بالقرارات
التي أصدرها مجلس القضاء الأعلى فى شأن تحديد المكلفات التى
تصرف للقضاء وأعضاء النيابة نظير عملهم فى اللجان المشار إليها .

(فتوى ١٥٦ — فى ٢/٥/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

يشترط لصحة التصرف الإدارى أن يكون الموظف الذى
يصدر منه التصرف مختصا .

ملخص الفتوى :

لما اتفق بان التصرفات تدرج بغير إذن من البرلمان مع وجود
عرضها لتبقى نافذة لازمة ولا يكون هناك سوى المسئولية السياسية
للوزارة أو الوزير لمردود بأن المسئلة هنا مسألة اختصاص .

والاختصاص فى القانون العلم يتلبد الأهمية فى القانون
الخاص وكما يشترط لى يكون التصرف الفردى صحيحا منتجا
لائله القانونى أن يكون التصرف منتجا بالأهمية القانونى لإبرامه كذلك
يشترط لصحة التصرف الإدارى أن يكون الموظف الذى يصدر منه

هذا التصرف مختصا وان يكون موضوعه جزئا ومشروعا وان تراعى فيه الشروط الشكلية التي ينص عليها القانون .

على ان الاختصاص في القانون العام اضيق نطاقا من الاهلية في القانون الخاص اذ الاصل في القانون ان الشخص ذو اهلية ما لم ينص القانون على عكس ذلك لما في القانون العام فالأصل ان الموظف غير مختص بالنسبة الى المسائل التي ينص على اختصاصه بهـــــ .

وفي الحالة المعروضة لا اختصاص للسلطة التنفيذية في الترخيص باستغلال الثروة الطبيعية فللتزامها بالترخيص باطل بطلانا مطلقا لعدم اختصاصها به . ومن ثم لا يترتب على هذا الالتزام الباطل أى اثر .

اما المسؤولية السياسية امام البرلمان فهي لا ترد الا بالنسبة الى تصرفات تصدر من الوزير صحيحة في حدود اختصاصه ويؤخذ عليها عدم ملامتها او عدم اتقانها مع الصالح العام .

(غتوى ١٦٢ - في ١٨/٥/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

اختصاص - تقريره بقانون - النزول عنه او الإنابة فيه - غير جائز الا في الحدود وعلى الوجه المبين في القانون .

ملخص الحكم :

ان الاختصاص الذي يتحدد بقانون لا يجوز النزول عنه او الإنابة فيه الا في الحدود وعلى الوجه المبين في القانون ، كما لو كان ثبت قانون يرخص في التفويض .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٣ - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

(م ٤١ - ج ١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

تفويض فى الاختصاصات — آثاره — لا يجب سلطات الأصل
نهائيا بل يمارس اختصاصاته فى الحدود التى تتفق مع سبب
التفويض — مباشرة المفوض فى الاختصاص عمله تحت مسئولية
من فوضه — أساس ذلك — مثال بالنسبة لتفويض الوزير أحد
الوكلاء فى التصرف فى التظلمات الادارية — للوزير سحب قرار وكيل
الوزارة المفوض بالاختصاص .

ملخص الفتوى :

وان سلطة البت فى التظلمات الادارية معقودة للوزير طبقا
لمقرر مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ فى شأن
التظلم الادارى واجراءاته وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٣٩٠
لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات (معدلة بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم
١٤٤٨ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتفويض وكلاء الوزارة
المساعدين فى التصرف فى التظلمات الادارية الخاصة بموظفى الدرجة
الثالثة فأقل التى يختص بها كل منهم على أن يشمل ذلك موظفى
المعاهد العليا وأنواع التعليم المختلفة بالمناطق التعليمية . والتفويض
فى الاختصاصات لا يجب سلطات الأصل نهائيا ، بل للأصل
ممارسة اختصاصه فى الحدود التى تتفق مع سبب التفويض . وان
من آثار التفويض ان المفوض بالاختصاص انما يباشر عمله تحت
مسئولية من فوضه . ولما كانت سلطة الرئيس على المرووس هى
سلطة تفرضها طبيعة التنظيم الادارى ، فهى توجد وتتقرر بدون
نص وفقا للبادئ العامة وتشمل حقه فى توجيه المرووس
باصدار اوامر وتعليمات يلتزم الآخر باحترامها كما ان للرئيس سلطة
الغاء او وقف او تعديل قرارات المرووس وبناء على ذلك يكون من
حق الوزير بالرغم من تفويضه وكيل الوزارة فى نظر امر من الامور ان

يساير ذات الاختصاص ، كما ان له ان يلغى قرار الوكيل الصادر في هذا الشأن ، لا سيما وان الوزير هو المسئول عن توجيه الوزارة والاشراف على العمل الادارى بها ، وتلك المسئولية تستتبع ان يكون له السلطة في التعقيب على القرارات الصادرة من المختصين بالوزارة طالما ان القرار لم يتحصن بعده ومن ثم فان القرار الصادر من السيد وزير التربية والتعليم بسحب قرار السيد وكيل الوزارة المساعد الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٢ — يكون قرارا صحيحا صادرا ممن يملكه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيدة تخضع عند تعيينها بالوزارة لشرط قضاء فترة الاختبار بنجاح ، وما دامت حركة الترقية الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي تطلبت منها قد تمت قبل قضاء فترة الاختبار ، فلا يكون السيدة المذكورة اصل حق في الترقية بمقتضى هذه الحركة ويكون تظلمها في هذا الخصوص غير قائم على اساس سليم من القانون خليقا بالرفض ولا يؤثر في ذلك ان السيد وكيل الوزارة المساعد قرر في ١٩٦٢/١١/٢٢ الغاء قرار الترقية المشار اليه فيما تضمنه من تخطى المتظلمة في الترقية ما دام ان السيد الوزير قد سحب هذا القرار في المعاد القانوني المقرر للمسحب .

(ملف ١٧٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٧/١٤)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

التفويض في الاختصاص لا يفترض ولا يستدل عليه بدوات استنتاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدي اليه باليقين اذ انه اسنادا للسلطة ونقل الولاية ومن ثم يتعين انراعه في صيغة تقطع براءته وينتج التعبر عنه ان يكون صحيحا لا تشويه مظنة ولا تعثره خفية وان يكون استظهاره مباشرا من مسنده .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا شبهة في صحة ما اخذ به الحكم المطعون فيه واعتمده قضاؤه من أن قرار ترقية الطاعن اذ صدر من مدير الممنع الذي يعمل به يكون صادرا من سلطة غير مختصة بتقريره ، وذلك استنادا الى ذات ما دونه الحكم الطعين في هذا الخصوص ، فيما رجع اليه واستقبل له من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ ولاتحة نظم المملكين بالهيئة المصرية العلمية للطيران رقم ١ لسنة ١٩٦٧ على النحو الموضح فيما سلك بيانه من اسباب ذلك الحكم . وليس في الأوراق ما يثبت ما ادعاه الطاعن من وجود تفويض من رئيس مجلس ادارة المؤسسة لمدير الممنع الذي يتبعه الطاعن في اصدار قرارات بالترقية لا تدخل اصلا في اختصاص المدير وغنى عن البيان ان التفويض في الاختصاص عندما يجوز قانونا فانه لا يفترض ولا يستدل عليه بأدوات استنتاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدي اليه باليقين لأن التفويض اسناد للسلطة ونقل للولاية ومن ثم يتعين الفراغ في صيغة تقطع بإرادته ويلزم في التعبير عنه ان يكون صريحا لا تشويبه مظنة ولا تعتوره خفية وان يكون استظهره مباشرة من مسنده وشئ من ذلك لم يعتمد عليه الطاعن او يكشف عنه فيما ادعاه من وجود التفويض الذي اشار اليه ولا يمدوما قال به في هذا المجال ان يكون مهما خلاصا من جانب لموقف المؤسسة من قرارات التسوية والترقية التي قررت سحبها لمخالفتها القانونية وهو فهم افترض وجود التفويض بوسائل للتفسير والتاويل لا تؤدي حتما اليه ، وعليه يبقى صحيحا ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار ترقية الطاعن صدر من غير السلطة المختصة قانونا بصداره .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

يحل وكيل المصلحة محل رئيسها عند غيابه في جميع اختصاصاته وسلطاته .

مفخص الفتوى :

انه وان كان الاصل ان الموظف يجب عليه ان مباشر اختصاصاته بنفسه الا ان ذلك لا ينفي ان الاختصاص انها يتعلق بالوظيفة ذاتها لا بشخص الموظف الذي يشغلها ولذلك فانه اذا طرأ على الموظف ما يمنعه من القيام باعباء وظيفته انتقلت هذه الاختصاصات الى موظف آخر اما بطريق الندب او بطريق الحلول .

والندب عمل ادارى تخول بموجبه سلطة اخرى جزءا من اختصاصها ويكون حين يخول قانون او اللائحة موظفا حق تعيين موظف لباثرة كل او بعض اختصاصات موظف آخر مؤقتا عند غيابه او لمساعدته على القيام بهذه الاختصاصات .

اما الحلول فليس عملا اداريا وانما يكون حين تنتقل اختصاصات موظف الى موظف آخر بقوة القانون عندما يقوم بالموظف الاصيل مانع من القيام بهذه الاختصاصات .

ففي الحلول على خلاف الحال في الندب يعين القانون او اللائحة مقدما الموظف الذى يقوم مقام الموظف الاصيل عند وجود المانع فبمجرد وجود المانع يتم الحلول دون حاجة لاي اجراء خاص .

فاذا ما تقرر ذلك تمين البحث في الاداة التى تخول وكلاء المصالح حق الحلول محل رؤسائها عند وجود ما يمنعه من القيام باعباء وظائفهم .

تنص المادة ٤٤ من الدستور على ان الملك يرتب المصالح العامة ويشمل ترتيب المصالح وضع القواعد التى تسير عليها لى

تحقق أهدافها ومن ذلك توزيع الاختصاصات بين موظفيها على الوجه الذى يكفل حسن سير العمل على وجه الاستمرار والدوام دون ان يؤثر فيه ما قد يطرأ على اشغال الموظفين من احوال تحول بينهم وبين القيام بواجبات وظائفهم .

وقد كان المفروض ان تصدر من السلطة التنفيذية — استنادا الى المادة السابقة — لوائح تنظيمية بشأن وظائف وكلاء لرؤساء المصالح وتعيين اختصاصاتهم ولكن العمل فى مصر جرى — وعلى وجه المأموم — على انشاء هذه الوظائف فى الميزانية دون ان يصدر قرار تنظيمي بتحديد الاختصاصات المنوط بشاغلها واكثر من ذلك فقد حدث بالنسبة الى انشاء الوزارات ذاتها ان اكتفى بتعيين الوزير دون اصدار مرسوم بشأنشاء الوزارة او قبل صدور هذا المرسوم كما حدث فى سنة ١٩٤٠ بالنسبة الى وزارتى التكوين والوقاية وكما حدث فى مستهل هذا العام بالنسبة الى وزارتى الاقتصاد الوطنى والشئون البلدية والقروية .

وعلى ذلك يكون انشاء وظائف وكلاء المصالح وتعيين من يشغلها متضمنا فى ذاته تنظيم العمل فى هذه المصالح تنظيميا من شأنه ان يقوم الوكيل مقام الرئيس عند وجود المانع . وهو ما تقصده السلطة التنفيذية من انشاء وظائف الوكلاء ويوافتها عليه البرلمان باعتماده الميزانية .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان وكيل المصلحة يحل محل مديرها بمجرد غيابه فى جميع اختصاصاته وسلطاته لا فرق فى ذلك بين الاختصاصات الداخلية والاختصاصات الخارجية .

(فتوى ٤٠٢ — فى ١٧/٢/١٩٥١)

تصويبات

كلمة الى التلارىء

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى

تصويبات

الخطأ	صفحة/السطر	الصواب	الخطأ	صفحة/السطر	الصواب
العلوى	١١ / ٢٤	الدعوى	الارتباط	١٧٣ / ٢١	الارتباط
الاجراءات	١٦ / ١٢	الاجراءات	الزلين	١٧٥ / ١٣	البلدين
براسة	٤٤ / ٤	براسة	موم	١٧٦ / ٣	رسوم
الاومية	٤٩ / ١٨	الاومية	حدثه	١٧٦ / ٢١	حدثه
شاطها	٥٤ / ٦	نشاطها	وافقا	١٨١ / ١	وفقا
الرشييدة	٥٤ / ٢٠	الرشييدة	الارادة	١٨٤ / ٧	الادارة
انب	٥٤ / ٢٤	انه	امها	٢٠٨ / ٢٠	امليها
مقد	٨٥ / ٢٦	مقد	الاول	٢٢٦ / ١	الاولى
ص ١١١ مكرر سطر ١٢ ، ١٣ يحذف			ثم	٢٢٧ / ٨	ثم
مصرف الراتب أو المكافأة لاي شخص			مأمورية	٢٣٠ / ٢	مأمورية
لا يعنى حتما قيام رابطة وظيفية			الواردة	٢٥١ / ٢٧	الواردة
منوطقتها	١١٢ / ٤	منوطقتها	الزاعى	٢٥٤ / ١١	الزراعى
المستور	١٣١ / ١٨	المستور	مفادارها	٢٥٩ / ٦	مقدارها
المنظمة	١٣٩ / ٤	المنظمة	خمتها	٢٦٣ / ٢٢	خدمتها
الحكوم	١٤٨ / ١٤	الحكومة	عم	٢٦٦ / ١	عم
اجراعت	١٥١ / ٢	اجراءات	أواجته	٢٨٠ / ٨	لواجبه
كليت	١٥٧ / ٧	كانت	طباء	٢٩٦ / ١٧	اطباء
تعنيها	١٥٩ / ٢٤	تعينها	١٩٧٦ / ٧ / ١	١٩٧٨ / ٧ / ١	١٩٧٨ / ٧ / ١
الورسوم	١٦٨ / ٢١	والرسوم	مرة	٢٢٠ / ٢٢	مرة
١٩٨٨	١٧٠ / ٤	١٩٧٨	العوة	٢٢٩ / ١٨	العودة
معاة	١٧٢ / ١٤	مدعاة	صحته	٢٣٦ / ٨	صحته

الخطا الصفحة/السطر الصواب			الخطا الصفحة/السطر الصواب		
العاملين	٢٦/٤٨١	العاملين	استفتاء	١٠/٢٢٦	استفتاء
الاجنبى	٤/٤٩٢	الاجنبى	السطر كامل	٨/٢٥٦	مشطوب مكرر
التقديرية	٢/٥٠٦	التقرية	ن	٤/٢٧٠	ان
الدراسة	٢/٥٠٨	الدرسة	العاملين	١٦/٢٨١	العاملين
لائراد	٥/٥٠٩	لائرا	يل	١٧/٤٠١	يل
واحدة	١٢/٥١٠	وحدة	السطر كامل	١٦/٤٠٥	مشطوب مكرر
مسته	٢٤/٥٦١	مسته	تتضمنه	٥/٤١١	تتضمنه
تبعية	٢٢/٥٦٢	بشميه	بمعد	١٢/٤١٢	بمعد
والتوزيع	١٥/٥٧٧	وتوزيع	المالدرقم ٥	٨/٤٢٩	١٤٥
وتحصيل	١٢/٥٨٥	وتحصيل	من القاتون		رقم ١٤٥
وكلاء	٩/٦١٠	وكلان	قاتون	١٧/٤٣٩	قاتو
الحال	١٠/٦١٩	حال	لسنة	٢٢/٤٤٣	ملنة
الحنى	٢/٦٢٦	السنى	للعاملين	٣/٤٤٤	للعاملين
وليس	٢/٦٢٧	وليس	يشرط	٥/٤٤٤	يشرط
للفتوى	١٤/٦٣٢	للفتوح	اختيار	٢٥/٤٥١	اختار
			حوافز	١٥/٤٧٦	حفز
			اجرا عن الاعمال الاضافية التى يطلب		
			اليه تأديتها فى غير اوقات العمل		
			ص ٤٧٨ سطر ١٩ ٢٠ ٢١ يحذف مكرر		

طبعة المنصورة - ٢ درج حسن عقل من شارع المطار بشبرا

رقم الايداع ١٩٨٦/٤٢٤٢

نهرس نصيلى

(الجزء الاول)

الصفحة

الموضوع

أولاً - مقدمات :

- ١ مجلس الدولة ودوره في خلية العدالة
- ٣ الملامح الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة
- ٢٦ تشكيل مجلس الدولة
- ٣٢ اختصاصات مجلس الدولة
- أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتأهيلهم
- ٤٤ وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم
- ٥٤ خلفية
- ٥٧ منهج ترتيب محتويات الموسوعة

ثانياً - موضوعات الجزء الأول :

- ١ - أئبل
- ٢ - إئبل ائبلاكي عيسى
- ١ - كئبل ، وئبل الطين في قراراته ائبل القضاء
- ٢٣ ب - تئبله ، وئبله
- ٨١ ج - نئبل المئبلين له ، وئبلاتهم ، والضرائب عليها
- ٩٣ د - معاصلة المئبلين به وأعضاء اللجنة التئبلية العليا ١٠٥

١١٦	٢ - اتحاد الجمهوريات العربية
١٢٤	٤ - اتحاد قسومي
١٢٩	٥ - اتفاقية دولية
١٨٣	٦ - اثباتات
١٨٤	الفصل الأول - عبء الاثبات
١٩٠	الفصل الثاني - ضياع المستندات
١٩٤	الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الأصل
١٩٩	الفصل الرابع - الاخالة الى خبر
٢٠٥	الفصل الخامس - الادعاء بالتزوير
٢١٦	الفصل السادس - طرق الاثبات تاريخ المحرر العرفي
٢١٦	الفرع الأول - التيد في السجل المعد لذلك
	الفرع الثاني - ورود مضمون المحرر العرفي
٢١٩	في ورقة اخرى ثلثية التلويح
	الفرع الثالث - التأشير على المحرر العرفي
٢٣١	من موظف علم مختص
	الفرع الرابع - وفاة احد من لهم على المحرر
٢٤٠	اثر معترف به
٢٤٨	الفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة
٢٥٧	الفصل السابع - ميثاق مشيوعة
٢٨١	٧ - اجازة
٢٨٢	الفصل الأول - اجازة اعتيادية او دورية

الموضوع الصفحة

- ٢٨٨ الفصل الثاني - اجازة عارضة
٢٩١ الفصل الثالث - اجازة مرضية
٢٩١ الفرع الاول - اجازة مرضية عادية
الفرع الثاني - اجازة مرضية استثنائية
٣٠٦ (امراض مزمنة)
٣٣٨ الفصل الرابع - اجازة خاصة لمرافقة الزوج او الزوجة
٣٤٧ الفصل الخامس - اجازة للوضع ولرعاية الطفل
٣٤٧ الفرع الاول - اجازة وضع
٣٤٩ الفرع الثاني - اجازة لرعاية الطفل
٣٥٢ الفصل السادس - اجازة دراسية
٣٨٥ الفصل السابع - مبادئ مقنونة

- ٨ - اجنبي
٤٩٢
٤٩٤ الفصل الاول - اقامة الاجانب وابعادهم
٤٩٤ الفرع الاول - اقامة الاجانب في البلاد
٥٠٥ الفرع الثاني - ابعاد الاجنبي من البلاد
٥١٢ الفصل الثاني - استخدام الاجانب
٥٤٠ الفصل الثالث - حظر تلك الاجانب للمقررات
٥٤٦ الفصل الرابع - حظر تلك الاجانب للأرض
الزراعية وما في حكمها
٨١ - اختصاص اداري او وظيفي
٨١

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(صنن الفقهى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولاً - المؤامات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصناف العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم الضريبية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التراخيص صاحب العمل القانونية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وأراء الفقهاء والحكام المحكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والعملة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والعملة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مئة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي للدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والقمة الدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء ولحكم المحاكم في مصر والصراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
ويتضمن عرضا لاجنبيا لاحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواضر : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواضر وتناصليه من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثلى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة القضائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا ولغيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
الاربية بالخصوص التي يصادفها المجلس الاعلى للمغربين والمحاكمة
الاعلى من المشرقة .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقرتها محكمة
النقض المغربية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
ليجاليا وزمنا (٢٥ جزء مع التكميل) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لخدمة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة
بمفصلة جيدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : ويحتلح بمطالعة المستند الادارية
الحالية منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٥ ، ويحتلح بالخطبة المتطورة
منذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء) .

